

# معارض السؤول ومدارج المامول

تأليف :

كمال الدين الحسن بن المولى شمس الدين

محمد بن الحسن الاسترآبادى النجفى

تصحيح و تحقيق :

صاحب على المحيى

مَعَالِي الشُّعُوبِ

وَمَدَائِي الْمُلُوكِ

تَأَلَّفَ

كَمَالُ الدِّينِ الْحَسَنِ بْنِ أَمُولِ شَمْسِ الدِّينِ

مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسْتَرَّابَادِيِّ الْخَوَافِي

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٠٠ هـ

الْجُزْءُ الثَّانِي

تَصْحِيحٌ وَتَحْقِيقٌ

صَاحِبِ عَلِيِّ الْمُحَنِّي



shiaabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net

استر آبادي نجفي، حسن بن محمد، قرن ٩ ق.

[معارج السؤل ومدرج المأمول]

معارج السؤل ومدرج المأمول / تأليف كمال الدين الحسن بن المولى شمس الدين محمد بن الحسن الأسترآبادي النجفي، تصحيح و تحقيق صاحب علي محتي، قم: أحسن الحديث، ١٣٨٧ - ج ٢ - (أحسن الحديث)

ISBN - (دوره) 1 - 14 - 5738 - 964 - 978

٨٠٠٠ ريال : (ج ٢) 9 - 21 - 5738 - 964 - 978

فهرستونيسي بر اساس اطلاعات فيبا.  
کتابنامه.

ج ٢ (١٤٣٠ ق = ١٣٨٨).

٢. تفاسير فقهی -- شيعه. ٢. قرآن -- احكام وقولین. ٣. تفاسير شيعه -- قرن ٩ ق. الف. محتي، صاحب علي، مصحح. ب. عنوان. ج. عنوان: معارج السؤل و مدارج المأمول.  
٢٩٧ / ١٧٤ BP ٩٩ / ٦ / م ٥ الف ١٣٨٨

٧٩ - ٢٥٨٩ م

کتابخانه ملی ايران  
محل نگهداری:



### مؤسسة أحسن الحديث

- |   |                  |
|---|------------------|
| معارج السؤل و مدارج المأمول / ج ٢                                     | □ الكتاب :       |
| كمال الدين الحسن بن المولى شمس الدين محمد بن الحسن الأسترآبادي النجفي | □ المؤلف :       |
| صاحب علي المحتي   | □ التحقيق :      |
| مؤسسة أحسن الحديث   | □ الناشر :       |
| مؤسسة أحسن الحديث   | □ تنضيد الحروف : |
| الأولى ١٤٣٠ هـ  | □ الطبعة :       |
| ياسين   | □ المطبعة :      |
| ٣٠٠٠  | □ الكمية :       |
| ٨٠٠٠ تومان  | □ السعر :        |

شايك: (جلد ٢) ٩ - ٢١ - ٥٧٣٨ - ٩٦٤ - ٩٧٨

شايك: (دوره) ١ - ١٤ - ٥٧٣٨ - ٩٦٤ - ٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة لمؤسسة أحسن الحديث

قم - ص . پ ٣٦٩٧ - ٣٧١٨٥ - هاتف ٠٩١٩١٥١٢٥٣٨ - ٠٢ - ٣٦٦٦٧٩٠٢ - ٢٥

ساعدت المعاونة الثقافية من وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي على طبعه.







مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



# كِتَابُ الرِّكَائَةِ

وَفِيهِ فُصُولٌ

الْأَوَّلُ فِي مَا هِيَ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الأول: في ماهيتها.

لَمَّا كَانَتِ الْحَقَائِقُ الشَّرْعِيَّةُ مَجَازَاتٍ لِعَوِيَّةٍ وَجِبَ رِعَايَةُ الْمُنَاسِبَةِ فِي الْأَلْفَافِ الَّتِي يُطْلَقُ عَلَيْهَا شَرْعاً بَيْنَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي وَالْمَجَازِي، وَلَمَّا كَانَتِ الزَّكَاةُ فِي اللُّغَةِ: تَجِيٌّ بِمَعْنَى الزِّيَادَةِ وَالنَّمُوِّ، وَبِمَعْنَى الطَّهَارَةِ<sup>(١)</sup> أُطْلِقَ لَفْظُ الزَّكَاةِ شَرْعاً عَلَى حِصَّةٍ مِنَ الْمَالِ، أُخْرِجَتْ مِنْهُ لِيَنْمُوَ الْبَاقِي بِالْبَرَكَاتِ، وَتَرْتَفِعَ لِصَاحِبِهِ الدَّرَجَاتِ، وَيُظَهَّرَ صَاحِبُهُ مِنَ الْآثَامِ، وَهُوَ مِنَ الْحَرَامِ. وَقِيلَ: إِنَّهَا صَدَقَةٌ رَاجِحَةٌ مَقْدَّرَةٌ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ابْتِدَاءً<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ<sup>(٣)</sup> وَالسُّنَّةِ<sup>(٤)</sup> وَالْإِجْمَاعِ<sup>(٥)</sup>، وَمُسْتَحَلٌّ تَرْكُهَا كَافِرٌ وَيُقَاتِلُ مَانِعُهَا وَإِنْ لَمْ يَسْتَحَلِّ التَّرْكَ حَتَّى يُؤَدِّيَهَا كَامِلَةً، لَكِنْ لَا تَبَاحُ أَمْوَالُهُ وَلَا ذُرَارِيهِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِ مَا زَادَ عَلَيْهَا.

وَقَدْ وَرَدَ فِي فَضْلِ أَدَائِهَا مِنَ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ عَنْهُمْ ﷺ مَا يَحْتَجُّ عَلَى فِي الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى فَضْلِ الزَّكَاةِ أَدَائِهَا، وَفِي الْعِقَابِ عَلَى تَرْكِهَا مَا يَمْنَعُ الْعَاقِلَ الْمَصْدَقَ مِنَ الشَّحِّ بِهَا التَّبْطُّ مِنْ

١ - مقاييس اللغة: ج ٣، ص ١٧.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١٦٦.

٣ - البقرة ٤٣:٢.

٤ - السنن الكبرى للبيهقي: ج ٤، ص ٩٦.

٥ - تذكرة الفقهاء: ج ٥، ص ٧.

إخراجها، قال النبي ﷺ: «من أدّى ما افترض الله عليه فهو أسخى الناس»<sup>(١)</sup>، وقول الصادق عليه السلام: «إن أحب الناس إلى الله تعالى أسخاهم كفاً وأسخى الناس من أدّى زكاة ماله»<sup>(٢)</sup>، وقول الكاظم عليه السلام: «من أخرج زكاة ماله تامة فوضعها في موضعها لم يسأل من أين اكتسب ماله»<sup>(٣)</sup>.

ومما ورد في عقاب تركها، ما رواه أبوذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «ما من رجل له إبل أو بقرة أو غنم لا يؤدّي حقها، إلّا أتى بها يوم القيامة أعظم ما يكون وأسمه، تطوّباً خفافها، وتنطحه بقرونها، كلما جازت أхраها ردت عليه لولاها، حتّى يقضى بين الناس»<sup>(٤)</sup>.

وما روي عن الصادق عليه السلام: «ما من ذي مال ذهب أو فضة يمنع زكاة ماله إلّا حبسه الله يوم القيامة بقاع قرقر»<sup>(٥)</sup> وسلط عليه شجاعاً أقرع يريد به وهو يحيد عنه، فإذا رأى أنّه لا يتخلص منه أمكنه من يده فقصمها كما يقضم الفجل، ثم يصير طوقاً في عنقه، وما من ذي مال إبل، أو بقرة أو غنم يمنع زكاة ماله إلّا حبسه الله يوم القيامة بقاع قرقر تطوّه كلّ ذات ظلف بظلفها، وتنهشه كلّ ذات ناب بنابها، وما من ذي نخل أو كرم أو زرع يمنع زكاته إلّا طوّقه الله عزّ وجلّ ربيعة أرضه إلى سبع أرضين إلى يوم القيامة»<sup>(٦)</sup>.

١ - الوسائل: ج ٦، ص ٨، الباب ٢ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، ح ٦.

٢ - الفقيه: ج ٢، ص ٤، ح ٦.

٣ - الفقيه: ج ٢، ص ٥، ح ٨.

٤ - منكاة المصايح: ج ١، ص ٥٥٧، ح ١٧٧٥.

٥ - أي المس.

٦ - الوسائل: ج ٦، ص ١٠، الباب ٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، ح ١.

# الفصل الثاني

في أقسامها

وهي ثلاثة

القسم الثاني

في الآيات المتعلقة بوجوبها



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## الثاني: في أقسامها.

وهي ثلاثة، لأنها إما أن تتعلق بالمال أو البدن، وإما أن تتعلق بالعين أو القيمة، فما يتعلق بالعين زكاة المال، وما يتعلق بالقيمة زكاة التجارة وما يتعلق بالأبدان، فهو زكاة الفطرة.

والآيات المتعلقة بها في هذا الكتاب على ثلاثة أقسام:  
الأول: ما يتعلق بوجوبها وهي أربعة آيات:

لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ  
وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ  
وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى  
وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَتَى السَّبِيلَ وَالسَّائِلِينَ وَفِي  
الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ  
إِذَا عَاهَدُوا وَأُولَ الصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ  
أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ<sup>(١)</sup>

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ لما كثر حرص المؤمنين وجوهكم... والأحكام المستفادة منها



لهم عمّا يظهر لهم عليه مخائل العصبية وحنّاً لهم على التوجّه إلى ما هو أعمّ منّا هم فيه، ممّا ذكر في الآية.

و«البرّ» يشتمل على جميع المرضيات، وقرئ فيه بالنصب على أنّه خبر «ليس» «أن تولّوا» اسمه.

وبالرفع على العكس، ويؤيدها قراءة عبدالله بادخال الباء<sup>(١)</sup> على أن تولّوا المصلّي، أو المعنى ليس الخير العظيم الذي من حقّه أن يعرض عمّا سواه من العبادات للاشتغال به بأمر القبلّة، وليس الخير مقصوراً على أمر القبلّة، وهذا المعنى أجزل؛ لأنّه كان من شدّة اشتغالهم به يوشك أن يذهلوا عمّا سواه؛ ولأنّ الأوّل يوهّم إن ثمّ خيراً يجوز الاشتغال به مع الذهول عمّا عداه من العبادات، وليس الأمر كذلك ألّهم إلّا أن يكون ذلك الأمر مجموع العبادات، أو الاستغراق في المشاهدة للجمال الحقيقي عند السكر وعدم الاختيار عند من تجوّزه، واختصاص المشرق والمغرب بالذكر يحتمل أن يكون الخطاب مختصّاً باليهود والنصارى، فيكون المعنى حينئذٍ ليس البرّ ما أنتم عليه من استقبال المشرق والمغرب، فإنّه منسوخ، بل البرّ أن تؤمنوا بما ذكر، وقد تحمل على العموم لدخول ما بين المشرق والمغرب فيها.

وحاصله: أن ليس الخير والعمل المرضي مقصوراً على أمر القبلّة لتشغلوا به عمّا عداه من العبادات للاشتغال به، لكنّ البرّ الذي يجب أن يتوجّه إليه الإنسان بمجموعه، ولا يذر من ظاهره وباطنه شيئاً لأمر آخر برّ من آمن بتقدير مضاف كقول الشاعر:

وكيف تواصل من أصبحت      خلّالته كأبي مرحب<sup>(٢)</sup>

١ - الكشّاف: ج ١، ص ٣٣٠.

٢ - مجمع البيان: ج ١، ص ٢٦٢.

وقيل: المعنى وليس ذا البرّ من اشتغل بأمر القبلة معرضاً عما سواه، ولكن ذا البرّ من آمن، ويؤيده قراءة ولكنّ البار<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يقام المصدر مقام اسم الفاعل كما قيل: في قوله فإنّما هي إقبال وإدبار<sup>(٢)</sup> وقيل: المعنى «ولكن البرّ» الإيمان بالله<sup>(٣)</sup>، فلمّا وقع من موقع المصدر جعل الله خيراً له، والعرب كما يجعل المصدر خبراً للجامد كما أنشد الفراء:

لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحي ولكنما الفتيان كل فتى ند<sup>(٤)</sup>  
يجعل الجامد خبراً للمصدر، وقرئ في «ولكنّ البرّ» بتشديد النون ونصب البرّ وتخفيفها ورفعها، والإيمان بالله هو التصديق بوجوب ذاته وصفاته الشبوتية والسلبية، على ما ورد به الكتاب والسنة وأيده العقل، والإيمان باليوم الآخر هو الإقرار بالبعث والحساب والثواب والعقاب، وما يتعلّق بذلك من سؤال القبر والصراط والميزان المحسوسين، والحوض والشفاعة وأمثال ذلك ممّا أخبر به القرآن وأوضحه المخبر الصادق الأمين.

واللّام في الملائكة والكتاب للجنس، ويجوز أن يكون في الكتاب للعهد، ويراد به القرآن؛ فإنّ من صدّق به صدّق بجميع الكتب، واللّام في النبيّين للإستغراق، والتّصديق بهذه الخمسة على ما ورد به الشرع هو الإيمان.

فإن قلت: هل خطر ببالك سبب ترتيب المذكورات على الوجه المذكور؟ قلت: نعم؛ لأنّ ذكر القديم أولى بالتقديم؛ ولأنّ علّة إرسال الرسل وإنزال الكتب والملائكة عليهم هو إرادة التصديق بالله واليوم الآخر وأمّا تقديم الملائكة والكتب على النبيّين فلتقدّم المحتاج إليه على المحتاج؛ إذ النبوة موقوفة على

١ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ١٠١.

٢ - التفسير الكبير: ج ٥، ص ٣٤.

٣ - التفسير الكبير: ج ٥، ص ٣٤.

٤ - جامع الشواهد: ج ٢، ص ٣٧٧.

إنزال الكتب، وهو على إرسال الملائكة، وكذلك القول في تقديم الملائكة على الكتب.

وبعد أن تم ذكر الاعتقادات شرع في ذكر العبادات فقال: \*وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ\*<sup>(١)</sup> قيل: الجملة في محلّ نصب على الحال والواو واوه<sup>(٢)</sup>، وقيل: هي العطف على «آمن»<sup>(٣)</sup> فهي في خبر «مَنْ».

قيل: وضمير «حُبِّهِ» راجع إلى المال نظراً إلى قوله: «أفضل الصدقة أن تصدّق وأنت صحيح شحيح تأملُ العيش وتخشى الفقر ولا تمهلُ حتى إذا بلغت الحناجر قلت لفلان كذا ولفلان كذا»<sup>(٤)</sup>، وقيل: إلى الإيتاء<sup>(٥)</sup> أي تؤتيه عن نفس طيبة غير مقطّب ولا معبّس؛ فإنه قد قيل بشاشة وجه المرء خير من القرى، فكيف إذا جاء القرى وهو باسم، وقيل: راجعاً إلى الله<sup>(٦)</sup>، أي مخلصاً لوجهه قربةً إليه.

وقدّم ذوي القربى إعتناءً بشأنهم؛ فإنّ المتصدّق عليهم يحوز من الأجر ما لا يحوزه على غيرهم لقوله ﷺ: «الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم ثنتان صدقة وصله رحم»<sup>(٧)</sup> وتلاها باليتيم إذناً بأنها تتلو تلك الصدقة في الأجر، وتربو على من يتلوه، والمراد بهما المسكين منهما، وأطلق اعتماداً على الأمن من الإلباس.

و«المسكين» مشتقّ من السكون؛ لأنّه دائم السكون؛ لأنّ من لامال له

١- البقرة ١٧٧:٢.

٢- تفسير البضاوي: ج ١، ص ١٠١.

٣- مجمع البيان: ج ١، ص ٢٦٣.

٤- كنز العمال: ج ٦، ص ٤٠٠، ح ١٦٢٥١.

٥- مجمع البيان: ج ١، ص ٢٦٣.

٦- مجمع البيان: ج ١، ص ٢٦٣.

٧- كنز العمال: ج ٦، ص ٢٤٦، ح ١٥٩٨٣.

لا جناح له يطير به ولا رجلين يدب عليهما ولا يدين يذب بهما؛ ولأنه يسكن إلى الناس لاحتياجه إليهم.

والمراد بـ «ابن السبيل» المسافر المنقطع به، وسمي به لشدة ملابسة الطريق ما المراد بابن السبيل؟  
الذهاب فيه كما يقال: ابن الكرم وابن الليل للكريم واللص لشدة ملابستهما إياهما وقيل: المراد به الضيف<sup>(١)</sup>. **قَالَ** **رَبِّهِ**: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه»<sup>(٢)</sup>.

\*والسائلين\* سؤال اطعام وإن كانوا أغنياء، لقوله **رَبِّهِ**: «للسائل حق وإن جاء على فرس»<sup>(٣)</sup>، وقيل: هم طالبوا الرغد سواء كان طعاماً أو غيره<sup>(٤)</sup>.  
\*وفي الرقاب\* أي في فكها من ربة الرق، إمّا بالعتق، أو بالإعانة في وجه الكتابة وقيل: في إطلاق الأسارى من الوثاق، ولا يبعد أن يشملها.  
\*واقام الصلاة\* قيل: لا وجه لتخصيصها بالمفروضة؛ إذ النوافل من البر أيضاً<sup>(٥)</sup>، وللتخصيص وجه وجيه يظهر بالتأمل.

\*وأتى الزكاة\* قيل: في دفع توهم التكرار وجوه: منها: أنه للتأكيد للاهتمام بشأن الزكاة لعلمه تعالى أن النفوس البشرية منجبة على الشح<sup>(٦)</sup> وحب المال وقيل: الأول لبيان الزكاة المندوبة، والثاني لبيان المكتوبة، وقيل: الأول لبيان مصارفها، والثاني لإيجابها<sup>(٧)</sup>، وأوجب بعضهم في أموال الأغنياء شيئاً غير

١ - البيان: ج ٢، ص ٩٦؛ تفسير الطبري: ج ٢، ص ١٠٢.

٢ - بحار الأنوار: ج ٨، ص ١٤٤، ح ٦٧.

٣ - كنز العمال: ج ٦، ص ٣٤٦، ح ١٥٩٨٦.

٤ - تفسير ابن كثير: ج ١، ص ٣٢٥.

٥ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ١٠٢.

٦ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ١٠٢.

٧ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ١٠٢.

الزكاة نظراً إلى ظاهر الآية<sup>(١)</sup>، وهو غير سديد؛ لأنه مخالف للسنة والإجماع ولقول النبي ﷺ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»<sup>(٢)</sup>.

\*والموفون بعهدهم إذا عاهدوا\* أي والذين عاهدوا الله على قبول الأوامر والنواهي، والعقود والأمانات التي بين الناس من الودائع والأسرار والبضائع.

\*والصابرين في البأساء\* قيل: هي الفقر وقيل: كل شدة<sup>(٣)</sup>، \*والضَّراء\* المرض، \*وَحِينَ البَّاسِ\* أي وقت الخوف وهو زمان ملاقات العدو مع عدم تيقن الظفر بهم أو غلبة الظن، وقيل: الصبر يشمل الصوم والحج والجهاد<sup>(٤)</sup>، فتكون الآية شاملة لجميع العبادات، هذا، وقد قرئ في «الموفين والصابرين» بالرفع والنصب أمّا رفع «الموفين» فقد قيل: فيه، وجهان.

أحدهما: أنه معطوف على «من آمن» أي ولكن البر من آمن والموفون.

وأنت خبير أن هذا لم يجز إلا إذا حمل نصب «الصابرين» على شيء مما في الصلة، إذ لا يجوز الفصل بين الصلة وما هو معطوف عليها بالمعطوف على الموصول.

وثانيها: أنه مرفوع على المدح والتقدير: هم الموفون<sup>(٥)</sup>، وهذا أيضاً مشروط بعدم حمل نصب «الصابرين» على شيء مما في الصلة، إذ لا يجوز الفصل بين أجزاء الصلة بالأجنبي أيضاً، وأمّا نصبه فعلى المدح كما قيل في «الصابرين»، وقيل: إن «الصابرين» معطوف على «ذوي القربى»<sup>(٦)</sup> أي وآتى المال الصابرين.

١ - جامع الجولمع: ج ١، ص ١٠٠.

٢ - كنز العمال: ج ٦، ص ٣٢٣، ح ١٥٨٥٦.

٣ - جامع الجولمع: ج ١، ص ١٠٠.

٤ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٥٩.

٥ - مجمع البيان: ج ١، ص ٢٦٢.

٦ - مجمع البيان: ج ١، ص ٢٦٢.

وأنت خير بأن هذا إنما يجوز إذا لم يجعل «والموفون» معطوفاً على «من آمن»، وإلزام العطف قبل تمام الصلة، هذا والنصب والرفع على المدح ألصق بالمقام من الوجوه الأخر لاقتضاء الاختصاص بالمدح مزيد مزينة للإيفاء بالعهد والصبر في موطنه.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ في الدين وقبولهم الإيمان ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ الَّذِينَ اتَّقَوْا عَذَابَ النَّارِ وَغَضِبَ الْجَبَّارُ، ولقد جازت الآية الكمالات الإنسانية والحكم النفسانية بحذافيرها، ولذلك قتل ﷺ: «من عمل بهذه الآية فقد استكمل الإيمان»<sup>(١)</sup> لشمولها حسن الاعتقادات وطريق المخالطة مع الناس وتهذيب النفس، وقدم بيان طرق المعاشرة مع الناس على تهذيب الباطن إهتماماً بشأنه، إذ قد يخرج من بوايق القسم الأخير بطريق العفو ولم يمكن الخروج من حق العباد إلا بإرضائهم، ورد المظالم.

### هداية

هذا الذي أر عصابة البراعة على وجنة صفحة هذه البطاقة من تفسير هذه الآية ما سمحت به أنظار جمهور المفسرين، وقد جاء من طريق الخاصة ما رواه علي بن إبراهيم أن هذه الآية نزلت في أمير المؤمنين صلوات الله عليه<sup>(٢)</sup>. بيان ذلك أن ما ذكر في هذه الآية من صفات الكمال والنوع التي يفوق بها الإنسان أشراف الملوك، وإن وجد بعضها في بعض الأمة بوجه من الوجوه. أمّا اقتضاء المجموع على الوجه الأتم الأكمل فإنما تيسر لله ﷻ ولاه المعصومين.

١ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ١٠٢.

٢ - لم نعر عليه في تفسيره - نقله ابن شهر آشوب في مناقبه: ج ٣، ص ٩٣، ٩٢، ٦١.

أما الإيمان بالله على الوجه المذكور فيشهد به قوله ﷺ: «هل أعبد رباً لم أره»<sup>(١)</sup>، وقول النبي ﷺ مخاطباً لله ﷻ: «ما عرف الله إلا أنا وأنت»<sup>(٢)</sup>.  
وأما الإيمان باليوم الآخر على ذلك الوجه فيشهد به قوله ﷺ: «لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً»<sup>(٣)</sup>.

وأما بالملائكة فيكفيك شاهداً ما شهدت به خطبه وكلامه في النهج مثل قوله ﷺ: «منهم من هو في خلق الغمام الدلح، وفي عظم الجبال الشمخ، وفي قتره الظلام الأبهم، ومنهم من قد خرقت أقدامهم تخوم الأرض السفلى، فهي كرايات بيض قد نفذت في مخارق الهواء، وتحتها ريح هفافة تحبسها على حيث انتهت من الحدو والمتناهى، قد استفرغتهم أشغال عبادته، ووصلت حقايق الإيمان بينهم وبين معرفته، وقطعهم الإيقان به إلى الوله إليه، ولم تجاوز رغباتهم ما عنده إلى ما عند غيره، قد ذاقوا حلاوة معرفته، وشربوا بالكأس الروية من محبته، وتمكنت من سويداء قلوبهم وشيجة خيفته إلى قوله: لم تنقطع أسباب الشفقة منهم فينوا في جدتهم، ولم تأسرهم الأطعمة فيؤثروا وشيك السعي على اجتهداهم، ولم يستعظموا ما مضى من أعمالهم، ولو استعظموا ذلك لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم، ولم يختلفوا في ربهم باستحواذ الشيطان عليهم، ولم يفرقهم سوء التقاطع ولا تولاهم غل التحاسد ولا تشعبتهم مصارف الريب ولا انتسمتهم أخياف الهمم، فهم أسراء إيمان لم يفكهم من ريقته زيغ ولا عدول ولا ونى ولا فتور، وليس في أطباق السماء موضع إهاب إلا وعليه ملك ساجد، أو ساع حافد، يزدادون على طول الطاعة بربهم علماً، وتزداد عزة ربهم في قلوبهم عظماً»<sup>(٤)</sup>.

١ - بحار الأنوار: ج ٤، ص ٥٢، ح ٢٨.

٢ - بحار الأنوار: ج ٣٩، ص ٨٤، ح ٧٣.

٣ - بحار الأنوار: ج ٤٠، ص ١٥٣، ح ٥٤.

٤ - نهج البلاغة: ١٢٩ - ١٣٠، (صحي الصالح).

وَأَمَّا بِالْبَشِيِّ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ مَخَاطَباً إِيَّاهُ: «مَاعَرَفَنِي إِلَّا اللَّهُ وَأَنْتَ»<sup>(١)</sup>، فَإِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّبِيُّ ﷺ - الَّذِي هُوَ أَكْمَلُ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ - وَأَشْرَفُهُمْ وَأَفْضَلُهُمْ وَأَرْفَعُهُمْ دَرَجَةً وَأَعْلَاهُمْ مَقَاماً - أَحَدٌ مِثْلَ مَعْرِفَتِهِ فَبَالْحَرِيِّ أَنْ لَا يَعْرِفَ أَحَدٌ أَحَدَهُمْ كَمَعْرِفَتِهِ ﷺ.

وَأَمَّا إِيْتَاؤُهُ الْمَالَ عَلَى حَبِّهِ فَهُوَ الَّذِي قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيهِ وَفِي زَوْجَتِهِ وَابْنِهِ وَخَادِمَتِهِ: \*وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَبِّهِ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأُسِيرًا\*<sup>(٢)</sup>.  
وَأَمَّا إِيْتَاؤُهُ الْمَالَ ابْنَ السَّبِيلِ فَحَالُهُ ظَاهِرٌ، وَلَوْ انْتَصَبْنَا لِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَطَالَ الْمَقَالُ بِذِكْرِ الْقَصَصِ وَالْأَمْثَالِ.

وَأَمَّا إِيْتَاؤُهُ السَّائِلِينَ فَكَفَاكَ شَاهِدًا عَلَيْهِ تَصَدَّقَهُ بِالْخَاتَمِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ.  
وَأَمَّا الْإِيْتَاءُ فِي الرِّقَابِ فَقَدْ رَوَتْ عَنْهُ الثَّقَاتُ أَنَّهُ ﷺ مَلَكَ أَلْفَ رِقْبَةٍ مِنْ كَسْبِهِ بِكَرَّةٍ وَأَعْتَقَهَا<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا إِقَامَةُ الصَّلَاةِ وَإِيْتَاءُ الزَّكَاةِ فَهُوَ الَّذِي قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي حَقِّهِ: \*إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ\*<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا الْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ فَهُوَ الَّذِي قَالَ اللَّهُ فِي حَقِّهِ: \*مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ\*<sup>(٥)</sup>، وَهَمَا حِمْزَةٌ وَجَعْفَرٌ \*وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ\* وَهُوَ سَيِّدُ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِقَوْلِهِ: \*وَمَا يَدُلُّوهُ أَبَدًا\*.  
وَقَوْلُهُ: \*وَأَمَّا الصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ\* فَصَبْرُهُ فِيهِمَا أَظْهَرَ مِنَ الشَّمْسِ وَأَبْيَنَ مِنَ الْأَمْسِ يَفْصَحُ عَنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مُحَلِّيَّ مِنْهَا مُحَلَّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَا، يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّبِيلُ، وَلَا يَرُقُّ إِلَيَّ الطَّيْرُ، فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْبًا، وَطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحًا، وَطَفَقْتُ أُرْتِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَاءً، أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طَخِيَةِ عَمِيَاءٍ، يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَيَشْيِبُ فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَكْدَحُ فِيهَا

١ - مشارق أنوار اليقين: ص ١١٢.

٢ - الإنسان: ٨: ٧٦.

٣ - الوسائل: ج ١٦، ص ٣. الباب الأول من أبواب العتق، ح ٣.

٤ - المائدة: ٥٥: ٥.

٥ - الأحزاب: ٣٣: ٢٣.



مؤمن حتَّى يلقى ربَّه، فرأيت أنَّ الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قُدِّي،  
وفي الحلق شجاء، أرى تراثي نهبا»<sup>(١)</sup>.

وأما حين البأس يعني وقت القتال ومبارزة الأبطال ومنازلة الأقران  
ومعاركة الشجعان، فحظَّه ﷺ في ذلك الزمان لا يحتاج إلى بيان فهو جُذيلها  
المُحكِّك وعُذيقها المُرجَّب.

وأما قوله - تعالى - : ﴿لَوْلِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾؛ فإنه هو الصديق الأكبر.  
وأما قوله - تعالى - : ﴿وَلَوْلِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، فهو يعسوب الدِّين، وإمام  
المتقين والحمد لله ربِّ العالمين على محبته، ومحبة ذريته والتمسك بعروة إرادته  
والتشبث بذيل مودته.

إرشاد: في الآية دلالة بحسب المفهوم على إيجاب الله سبحانه وتعالى هذه  
الأُمُور المذكورة التي الزكاة من جملتها، وذلك فإنَّ منطوق الآية يدلُّ على  
إحصار البرِّ في الأُمُور المذكورة فلا يتحقَّق مع انتفاء شيء منها، والبرُّ قد أوجبه  
الله تعالى؛ لأنَّ البرَّ هو الإحسان، والإحسان مأمور به لقوله - تعالى - : ﴿إِنَّ اللَّهَ  
يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(٣)</sup>، وكلُّ ما أمر الله به فهو واجب فالبرُّ واجب، فنقول  
حينئذٍ كلُّ ما كان البرُّ واجبا كانت الزكاة واجبة لكن البرُّ واجب فالزكاة واجبة.  
بيان الملازمة وجوب تحقُّق الجزء عند تحقُّق الكلِّ، ويؤيده قوله - تعالى -  
: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وليس البرُّ بأن تأتوا البيوت من ظهورها﴾<sup>(٥)</sup> البخ  
الآية، تدلُّ على انحصار البرِّ في من اتقى وآتوا البيوت من أبوابها، ولم يأتمها من  
ظهورها، فبين الآيتين تدافع في الحصر.

قلت: ليس من تدافع؛ فإنَّ الحصر إضافي غير حقيقي، ففي الأولى كانوا قد  
اعتقدوا أنَّ البرَّ منحصر في أمر القبلة فردَّ عليهم أنَّ الأمر ليس كذلك، بل إنما هو

١- نهج البلاغة: ص ٤٨ (صحي الصالح).

٢- البقرة ١٧٧:٢.

٣- النحل ٩٠:١٦.

٤- آل عمران ٩٢:٣.

٥- البقرة ١٨٩:٢.

ينحصر في الأمور المذكورة، وأمر القبلة داخل فيها لدخوله في إقامة الصلاة، وفي الثانية كانوا قد اعتقدوا أن البرّ منحصر في إتيان البيوت من الظهور، فردّ عليهم بأنّه ليس في الإتيان من ظهور البيوت برّ أصلاً، وإنما البرّ في التقوى وإتيان البيوت من الأبواب.

على أن جميع ما ذكر في الآية الأولى داخل في التقوى وإتيان البيوت من الأبواب، وذلك أن صاحب الاحتجاج نقل عن الأصمغ بن نباتة أنّه قال: جاء عبد الله بن الكوّ إلى عليّ عليه السلام فقال: أخبرني عن قوله الله - تعالى - : «ليس البرّ بأن تأتوا البيوت من ظهورها»، الآية فقال عليه السلام : «نحن البيوت التي أمر الله تعالى أن يؤتى من أبوابها، نحن باب الله وبيوته التي يؤتى منه، فمن تابعتنا وأقربوا لا يتناقص أتي البيوت من أبوابها، ومن خالفنا وفضل علينا غيرنا فقد أتي البيوت من ظهورها. وذلك بأن الله لو شاء عرّف نفسه حتّى يعرفوه وحده ويأتوه من بابه، ولكنّه جعلنا أبوابه وصراطه وسبيله وبابه التي يؤتى منه، فقال فيمن عدل عن ولايتنا وفضل علينا غيرنا فهم الذين قال سبحانه وتعالى في حقّهم فإنهم عن الصراط الناكبون»<sup>(١)</sup>.

ويؤيد ما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «الأوصياء وهم أبواب الله عزّ وجلّ التي يؤتى منها، ولو لا هم ما عرف الله عزّ وجلّ، وبهم احتجّ الله تبارك وتعالى على خلقه»<sup>(٢)</sup>، ففي الآية الأولى بيّن البرّ وانحصاره في تلك الأقسام، وفي هذه الآية شرائط التي لا يقبل الله بدونها؛ فكأن البرّ منحصر فيها؛ إذ لا تحقّق له أصلاً بدونها.

ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم، عن أحدّهما عليه السلام قال: قلت له: إنّا نرى الرجل من المخالفين لكم له عبادة واجتهاد وخشوع، فهل ينفعه ذلك؟ فقال: «يا أبا محمّد نحن أهل البيت لا يقبل الله عمل عبد وهو يشكّ فينا»<sup>(٣)</sup>.

١ - الاحتجاج: ص ٢٢٧ - ٢٢٨، المؤمنون ٢٣: ٧٤.

٢ - الكافي: ج ١، ص ١٩٣، ح ٢.

٣ - بحار الأنوار: ج ٢٧، ص ١٩١، ح ٤٨.

قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَحْدٌ فَاسْتَقِيمُوا  
إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا ذُنُوبَكُمْ وَلِلْمُشْرِكِينَ ۖ الَّذِينَ لَا يَتُوتُونَ الزَّكَاةَ  
وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ<sup>(١)</sup>

بيان آية «قل إنما  
أنا بشر مثلكم...»  
والأحكام  
المستفادة منها

ومنها قوله تعالى: \* قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد \* ،  
هذا تلقين من الله سبحانه وتعالى بيّنه الجواب، وحاصله أن تنبوا القلوب عن قبول  
ما جاء به النبي ﷺ ولج الأسماع له أو تباعد الطباع عنه إنما يكون لأمرين:  
أحدهما: كون المبلّغ ممن تنبوا عنه القلوب وتشمأز منه الأفئدة، وتمج كلامه  
الأسماع، وتنفر منه الطباع.  
وثانيهما: كون المبلّغ ممّا تأباه العقول وتردّه الأذهان ولم يشبّهه لديها الحجة  
والدليل.

ففي الأوّل بكونه بشراً مثلهم في النوع والصفة، ليس ملكاً ولا جنياً  
ولا أعجمياً، وليس غرضه بما يدعوهم إليه طلب الملك والرئاسة ليصير ملكاً  
مسلطاً عليهم، ولكنّه نبيّ يدعوهم بالحجج القواطع والبراهين السواطع.  
والثاني: بكون ما يدعوهم إليه ما يوحى إليه من ربّه من توحيده، وإثبات ما  
يجب له من صفات الكمال، وتمجيده عن سمات النقصان، وليس هذا إلا أمر قد  
ظهر ثبوته ظهور ذكاء وشهد بصدق ما في الأرض والسماء، فمن رغب عن أداء  
المبلّغ ونفر طبعه ومجّ سمعه ما بلغه فقد ركب شططاً واتخذ مسلماً غلطاً.  
\*فاستقيموا إليه\* أي فوجّهوا وجوهكم في طريق الدّين إليه مستقيمين  
غير منحرفين ولا مائلين، وقيل: المعنى «فاستقيموا له» في الدّين كما أمرتم  
ثابتين عليه غير مضطربين ولا متزلزلين<sup>(٢)</sup>.

١ - فصلت ٦: ٤١ - ٧.

٢ - تفسير الطبري: ج ١١، ص ٨٦.

﴿وَاسْتَغْفِرُوهُ﴾ مِمَّا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ مِنَ الْجَنَايَاتِ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مِنَ الشَّرِّ،  
وما يتلوه من الخطايا والذنوب.

فإن قلت: كيف قَدَّمَ الأمر بالاستقامة على الأمر بالاستغفار والثبات،  
والاستقامة إنما تكون بعد التوبة والاستغفار.

قلت: إن حملت الاستقامة على المعنى الأول فالسؤال غير وارد، وإن  
حملت على المعنى الثاني فالتقديم للاهتمام بشأن الاستقامة، والمعنى حينئذٍ  
صَمُّوا العزم على الاستقامة والثبات على التوبة، وكونوا مستمرين ثابتين على  
ذلك غير متغيّرين ولا زائلين عنه.

﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾<sup>(١)</sup> خَصَّ هذا الوصف بالذكر من  
بين أوصاف المشركين لما في ضده من شدة الدلالة على قوّة الإيمان، فإنّ من  
جاد بأحبّ ما عنده لأمرٍ، كان ذلك دليلاً على شدة اعتناؤه بذلك الأمر، ولا أحبّ  
من المال لذي الأنفس الشحيحة وقيل: الزكاة الإيمان؛ لأنّه يطهّر الأنفس من دنس  
الشرك، وعن ابن عبّاش رضي الله عنه: «لا يشهدون أن لا إله إلا الله»<sup>(٢)</sup>.

﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾؛ فإنّ من يقرّ بالآخرة يسهل عليه صرف المال  
في القربات لوجه الله، ومن لا يقرّ بها يجد ذلك الصرف تضييعاً للمال، وفي حمل  
الزكاة على المعنى المتعارف وعيد شديد لما نعي الزكاة، ودليل قطعي على  
وجوبها؛ فإنّ ما كان عدم الإتيان به سبباً لانخراط المانع في سلك المشركين  
لا يكون إلّا واجباً، لكن لوجوبها شرائط علّمت من الأحاديث النبوية والسّنن  
المصطفوية.

منها: ما يتعلّق بمن وجبت عليه أحدهما: البلوغ، وثانيهما: العقل فلا يتعلّق وجوب  
الزكاة

١ - فضّلت ٧:٤٦.

٢ - مجمع البيان: ج ٥، ص ٤.

بذمة الصبي، ولا المجنون إجماعاً؛ لأنهما غير مكلفين. والأحكام الشرعية إنما تتوجه على المكلف إجماعاً، لكن في تعلقها بأموالهما أقوال ثلاثة:

أحدهما: أنها لا تتعلق الزكاة بأموالهما مطلقاً، ولا يتناول الأمر وليهما، لما ذكر، ولما صح نقله عن أحد علماء<sup>(١)</sup>؛ حين يسأل عن مال اليتيم فقال: «ليس فيه زكاة»<sup>(٢)</sup>، وقول الباقر<sup>(٣)</sup>: «ليس في مال اليتيم زكاة»<sup>(٤)</sup>، وهذا مختار العلامة<sup>(٥)</sup> وابن<sup>(٦)</sup>.

وثانيها: أنها تتعلق بأنعامهما وغلّاتهما دون النقدين؛ لقوله<sup>(٧)</sup>: «في خمس من الإبل شاة»<sup>(٨)</sup>، وهو عام، ولقوله<sup>(٩)</sup>: «الصدقة في أربعة من التمر والزبيب والحنطوق الشعير»<sup>(١٠)</sup>، وبين القدر بقوله: «ليس فيما دون خمس أوسق صدقة»<sup>(١١)</sup>، فلو لم يجب في غلات الطفل ومواشيه صدقة لبيته؛ لأن تأخير البيان بعد الإجمال في مقام البيان من الشارع غير جائز؛ وهذا مذهب الشيخين<sup>(١٢)</sup>، وأبي الصلاح<sup>(١٣)</sup>.

وثالثها: أن في غلات اليتيم صدقة، بخلاف المجنون؛ لما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله<sup>(١٤)</sup>، أنهما قالوا: «مال اليتيم ليس عليه في الدين والصامت شيء، فأما الغلات فإن الصدقة فعلية واجبة»<sup>(١٥)</sup>، وهذا مذهب ابن

١ - الوسائل: ج ٦، ص ٥٥، الباب الأول من أبواب من يجب عليه الزكاة، ح ٧.

٢ - الوسائل: ج ٦، ص ٥٦، الباب الأول من أبواب من يجب عليه الزكاة، ح ٨.

٣ - تذكرة الفقهاء: ج ٥، ص ٣٦٧.

٤ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١٦٧.

٥ - الشنن الكبرى للبيهقي: ج ٤، ص ٨٨.

٦ - الشنن الكبرى للبيهقي: ج ٤، ص ١٢٥.

٧ - البخاري: ج ٨، ص ٣١، ح ١٣٩٨.

٨ - المبسوط: ج ١، ص ٢٣٤؛ المقنعة: ص ٢٣٨.

٩ - الكافي في الفقه: ص ١٦٥.

١٠ - الاستبصار: ج ٢، ص ٣١، الباب ١٤، ح ٩١.

حمزة<sup>(١)</sup>.

هذا إذا لم يتجر بماله، وأمّا إذا اتجر؛ فإمّا أن يتجر له أو لنفسه، وإذا اتجر لنفسه؛ فإمّا أن يكون ولياً مليئاً أو ولياً غير ملي، أو العكس، أو لا يكون أحدهما، فالأقسام ثمانية: فإن اتجر لليтим وكان ولياً مليئاً فالربح لليтим، والزكاة مستحبة بالنسبة إلى الولي، لكن يخرجها من مال اليтим، وليس عليه ضمان، ولو تلف المال. فإن اتجر لنفسه، وكان ولياً مليئاً فيضمن ما يتلف من المال والربح له والزكاة عليه، وإن لم يكن مليئاً فالربح للغلام والضمان عليه والزكاة مستحبة عليه، لكن يخرجها من مال اليтим لما رواه منصور الصيقل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مال اليтим يعمل به قال: فقال: «إذا كان عندك مال وضمنته فلك الربح وأنت ضامن للمال، وإن كان لا مال لك وعملت به فالربح للغلام وأنت ضامن للمال»<sup>(٢)</sup>.

وإن كان ولياً غير مليّ ويتجر للطفل فلا ضمان عليه، فالربح للطفل والزكاة المستحبة يخرجها من مال الطفل، وفي باقي الأقسام يضمن المتجر والربح لليтим، والزكاة غير مستحبة وكذا الحال في مال المجنون.

وثالثها: الحرّية فلا يجب على القنّ ولا المدبّر ولا أمّ الولد وإن قلنا بصحة تملك القنّ لكن تجب على المولى.

ورابعها: كمالية الملك، فلا زكاة في الدّين على المعسر إجماعاً، وفيه حالاً على المؤسر خلاف، ذهب علم الهدى<sup>(٣)</sup> وابن الجنيّد<sup>(٤)</sup> وابن إدريس<sup>(٥)</sup> والعلامة<sup>(٦)</sup>

١ - الوسيلة: ص ١٢١.

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ٣٠، الباب ١٣، ح ٨٩.

٣ - جمل العلم والعمل: ص ٧٤.

٤ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ١٦١.

٥ - السرائر: ج ١، ص ٤٤٤.

٦ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ١٦١.

ووالده<sup>(١)</sup> وولده<sup>(٢)</sup> ﷺ إلى عدم وجوب الزكاة في الدين مطلقاً، إذ الزكاة في غير مال التجارة إنما تجب في الأشخاص العينية لا الماهيات الكلية، والدين من الماهيات الكلية؛ ولأن كل زكاة صدقة، ولا شيء من الصدقة يثبت في الدين، فلا شيء من الزكاة يثبت في الدين.

أما الصغرى فلتسميته تعالى: «تطهرهم وتزكيهم بها»<sup>(٣)</sup> و«إنما الصدقات للفقراء»<sup>(٤)</sup> وفي قوله - تعالى -: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم بها وتزكيهم»<sup>(٥)</sup> الزكاة في قوله «تزكيهم» صدقة؛ وأما الكبرى، فلقول الصادق عليه السلام: «لا صدقة على الدين وعلى المال الغائب عنك حتى يقع في يدك»<sup>(٦)</sup>.

ويؤيد هذا المذهب ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال قلت: ليس في الدين زكاة؟ فقال: «لا»<sup>(٧)</sup>؛ وقال الشيخ فخر الدين عليه السلام: وترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال يدل على عموم المقال<sup>(٨)</sup>.

وقال الشيخ في النهاية: إن كان تأخير الدين من جهة المديون فزكاته عليه، وإن كان من جهة مالكة فعليه الزكاة<sup>(٩)</sup>؛ واحتج بما رواه دُرُوسْت عن الصادق عليه السلام: قال: «ليس في الدين زكاة إلا أن يكون صاحب الدين هو الذي يؤخره، فإذا كان

١ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١٨٤.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٨٤.

٣ - التوبة: ١٠٣:٩.

٤ - التوبة: ٦٠:٩.

٥ - التوبة: ١٠٣:٩.

٦ - الوسائل: ج ٦، ص ٦٣، الباب ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاة... ح ٦.

٧ - الوسائل: ج ٦، ص ٦٤، الباب ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة... ح ٤.

٨ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١٦٨.

٩ - لم نعر عليه في النهاية، وفي الجمل والعقود، ص ٥١ ما لفظه: ان يكون تأخيرهُ من جهة صاحبه فهذا يلزمه زكاته.

لا يقدر على أخذه فليس عليه زكاة حتى يقبضه»<sup>(١)</sup>.

وأنت خير بأن هذا الحديث لا دلالة له على وجوبها على المديون أصلاً.  
ولا زكاة أيضاً في المغصوب، لا على الغاصب لانتفاء الملك الذي هو سبب  
الوجوب وانتفاء السبب يقتضي انتفاء المسبب، ولا على المغصوب منه لانتفاء  
التمكّن من التصرف الذي هو شرط في وجوبها، وانتفاء الشرط يقتضي انتفاء  
المشروط؛ ولا في المحجور مع عدم البيّنة إتفاقاً، ومعها فالخلاف فيه كالخلاف في  
الدّين؛ وقد يفرّق بينهما بالاعتراف والإنكار.

وفي ابتداء الحول في المشتري هل هو من حين العقد أم من حين القبض،  
خلاف، منشأه على أن العقد إذا استلزم خياراً إمّا بالنظر إلى نفس العقد، أو  
باشتراطه، هل المشتري متمكّن من سائر التصرفات أم لا؟

ذهب العلامة إلى الأوّل فقال: بابتداء الحول من حين العقد<sup>(٢)</sup>، وذهب  
الشيخ إلى الثاني فقال: بابتدائه من حين القبض وزوال الخيار<sup>(٣)</sup>.

ومما ينقص به الملك الرّهن والوقف والنذر فلا تجب الزكاة في النصاب إذا  
كان مرهوناً أو موقوفاً أو مندوراً، وفي النذر المعلق قبل حصول المعلق عليه تردّد  
ينشأ من أن النذر المعلق هل يمنع المالك من التصرف أم لا؟، قيل: لا لأنّ منع  
التصرف إمّا هو لوجوب صرفه في النذر، وهذا الوجوب مستنفٍ لامتناع تقدّم  
المشروط على الشرط، فيمتنع المنع من التصرف، فيكون الملك تاماً فتجب  
الزكاة، وقيل: نعم<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ صحّة النذر تقتضي المنع عن التصرف، وهو يقتضي  
الإخراج عن الملكية فإنّ خروجه عن الملك يقتضي بطلان النذر، ومنعه عن

١ - الوسائل: ج ٦، ص ٦٥، الباب ٦ من أبواب من نجب عليه الزكاة...، ح ٧.

٢ - تذكرة الفقهاء: ج ٥، ص ٣٤.

٣ - المبسوط: ج ١، ص ٢٢٧؛ الخلاف: ج ٢، ص ١١٤، للسألة ١٣٥.

٤ - تذكرة الفقهاء: ج ٥، ص ٢٥، للسألة ١٦.



التصرف يقتضي نقصان الملك، فيمنع من انعقاد الحول، فلا يجب فيه الزكاة. وأنت خبير بأن القول بالخروج عن الملك يوجب بطلان النذر لا يخلو عن شيء، وذلك فإن النذر قد انعقد ووجب تعلق المنذور بالذمة موقوف على وقوع المعلق عليه، فإذا وقع تعلق بالذمة، فإن وجد عين المنذور وجب صرفه، وإلا فإن كان مثلياً وجب المثل، وإلا فالقيمة، كما لو تلف في يده بدون البيع. وقال الشيخ فخر الدين رحمته الله؛ ومنعه عن التصرف يمنع من انعقاد الحول، فلا يجب فيه الزكاة؛ وهو الأصح عندي؛ لأن اجتماع انعقاد الحول الموجب لوجوب الزكاة بعده مع صحة النذر واستمراره يمكن استلزامه للمحال فهو محال. أما الأول فلائهما لو اجتماعاً فوق الشرط وحال الحول ولم يكن إلا تلك العين استحقها الفقير استحقاقاً لازماً، ومصرف النذر استحقاق لازم ليس هذا اجتماع الضدين.

وأما الثانية: فضرورية لأنه يمتنع استلزام الممكن المحال<sup>(١)</sup>. وقد اختلف أيضاً في نصاب الزكاة إذا استطاع به المالك الحج ولم يملك غيره هل وجوب الحج يمنع وجوب الزكاة أم لا؟ قيل: لا يمنع؛ لأن وجوب الحج متعلق بالذمة فكان كالدين، ووجوب صرف هذا المال في الحج قبل الحول كوجوب صرفه في قضاء الدين إذا لم يملك غيره ولم يحجر عليه، فكما لا يمنع هذا لا يمنع ذلك<sup>(٢)</sup>، وقيل: يمنع<sup>(٣)</sup>؛ لأنها لو وجبت لتعلقت بعين النصاب، فإذا أدبت منه فقدت استطاعته، فحينئذ إما أن يبقى وجوب الحج أو لم يبق، فإن بقي لزم أن لا يكون فقدان الاستطاعة في أول سنة استطاعته قبل تمام أشهر الحج مسقطاً

١ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ١٧٠.

٢ - راجع فواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٣١.

٣ - جامع المقاسد: ج ٣، ص ٧ - ٨.

لوجوب الحجّ وهو باطل إجماعاً، وإن لم يبقَ كان وجوب الزكاة مستلزماً لارتفاع الواقع، فيرجّح الحادث على الباقي ترجيحاً من غير مرجّح لوجوبهما معاً، ولأنّ كلما استلزم ثبوته نفي الآخر نفاه وجود أحد المتنافيين بمنع حدوث الآخر، فإنّ شرط وجود المال خلى المحل عن منافيه، ولأنّه كمندور الصدقة، فكما أنّ النذر يمنع كذلك الحجّ.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ  
لِيَأْكُلُونَّ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ  
اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي  
سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ<sup>(١)</sup>

ومنها: قوله تعالى: \*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُونَّ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ\* إن أكل الأموال بالباطل هو أخذها والتصرّف فيها بغير وجه شرعي؛ كما كانوا يصنعون من أخذ الأموال على طريق الرّشا في الأحكام ليغيّروا عمّا أنزلها الله عليه إلى ما يلائم رأى المرشي، \*ويصدّون عن سبيل الله\* صدّهم عن سبيله تعالى، هو منعهم أن يحكم بما أنزل الله: \*والَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ\*.

قرأ يحيى بن يعمر: «يكتزون» بضم النون<sup>(٢)</sup>؛ والباقون، بكسرها وهما لغتان ما هو المراد من الكنز في الآية؟ مثل «يعكفون» و«يعرشون»، وأصل الكنز الجمع، يقال: سنام مكتنز أي مجموع، وفي العرف، المال الكثير مدفوناً أو غير مدفون.

وقد اختلف في معناه في الآية، فقال بعض: هو مال بلغ النصاب ولم يؤدّ

١ - التوبة ٣٤:٩.

٢ - الكشف: ج ٢، ص ١٨٩ وفيه «قرى».

زكاته<sup>(١)</sup>؛ وعن ابن عمر: فكلّ مال أذى زكاته فليس بكنز وإن كان تحت سبع أرضين، وكلّ مال لم تؤدّ زكاته وإن كان فوق الأرض فهو كنز<sup>(٢)</sup>؛ وعن جابر بن عبدالله: إذا أخرجت الصدقة من مالك فقد أذهبته عنه شرّه وليس بكنز<sup>(٣)</sup>.

ويؤيدّ هذا القول ما ورد عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «نعم المال الصالح للرجل الصالح»<sup>(٤)</sup>، وأنّه قال: «من أذى زكاة ماله فقد أذى الحقّ الذي عليه، ومن زاد فهو خير له»<sup>(٥)</sup>، وما نقل عن ابن عمر أنّه قال: «لأبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً أعلم عدده فأزكيه وأعمل فيه بطاعة الله»<sup>(٦)</sup>، وقال آخرون: أن كلّما فضل من المال عن حاجة صاحبه فهو كنز<sup>(٧)</sup>.

ويؤيدّ ما نقل أنّه لما نزلت هذه الآية: قال رسول الله ﷺ: «تبّاً للذهب تبّاً للفضّة». يقولها ثلاثاً فشقّ ذلك على أصحابه، وقالوا أي المال نتخذ؟ فقتل ﷺ: «لساناً ذاكر أو قلباً شاكر أو زوجة مؤمنة تُعين أحدكم على دينه»<sup>(٨)</sup>؛ وما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «كلّ مال زاد على أربعة آلاف درهم فهو كنز أدّيت منه الزكاة أو لم تؤدّها وما دونها نفقة»<sup>(٩)</sup>؛ وما روي أنّه مات رجل من أهل الصفة، فوجد في منزله دينار؛ فقتل ﷺ: «كية»<sup>(١٠)</sup>. ثم توفي آخر، فوجد في منزله ديناران؛

١ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٥٧.

٢ - السنن الكبرى للبيهقي: ج ٤، ص ٨٢.

٣ - السنن الكبرى للبيهقي: ج ٤، ص ٨٤.

٤ - بحار الأنوار: ج ٧٣، ص ٦٢.

٥ - السنن الكبرى للبيهقي: ج ٤، ص ٨٤.

٦ - السنن الكبرى للبيهقي: ج ٤، ص ٨٢.

٧ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٥٨.

٨ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٥٩، ح ١٦٦٧٦.

٩ - بحار الأنوار: ج ٨، ص ٢٤٣.

١٠ - الكشاف: ج ٢، ص ١٨٧.

فَقَالَ ﷺ: «كَيْتَانِ»<sup>(١)</sup>.

وعن شعبة أنه كان نعل سيف أبي هريرة من فضة، فنهاه عنه أبو ذر وقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «من ترك صفراء وبيضاء كوي بها يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>؛

فإن قلت: كيف التوفيق بين ما نقلت من الأحاديث؟

قلت: لعل أن يكون ذلك الاختلاف باعتبار أصحاب المال، فإن بعضهم قد يكون القليل من المال بالنسبة إليه مفسدة وهو كنز يوعده عليه؛ وبعض قد يكون الكثير بالنسبة إليه قليلاً.

وقد يقال: إن ما نقل من الأحاديث والآثار لعله قد كان قبل إيجاب الزكاة لكن آية الزكاة لما نسخت حكم آية الكنز فقد نسخت أحكام هذه الأحاديث، ولعمري من تفكر فيما سمي الله به هذين الحجرين أنف على نفسه أن يغتر بمثلهما عن نفطويه: سمي الذهب ذهباً لذهابه، والفضة فضة لانفصاضها<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: لم، وحّد الضمير مع أن الاتفاق يتعلق بهما؟

قلت: قيل في ذلك وجوه:

أحدها: أن التقدير: يكنزون الذهب ولا ينفقونه، والفضة ولا ينفقونها كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف<sup>(٤)</sup>

فإنه لم يقل: «راضون».

وثانيها: أن التقدير: ولا ينفقونها والذهب كقوله: وإني وقيار بها لغريب.

وثالثها: تغليب الأغلب الأعم؛ لأن إفاق الفضة أعم وأغلب من إفاق

١ - الكشف: ج ٢، ص ١٨٧.

٢ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٥٩، ح ١٦٦٧٥.

٣ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٢٥.

٤ - جامع الشواهد: ج ٣، ص ٦١.

الذهب كقوله - تعالى - : \*واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين\* <sup>(١)</sup>، وقوله - تعالى - : \*وإذا رأوا تجارة أو لهواً أنفضوا إليها\* <sup>(٢)</sup>.

ورابعها: أنه إذا علم أنهم لم ينفقوا الفضة فعدم إنفاق الذهب أولى.  
وخامسها: أن الضمير راجع إلى النفقة أي ولا ينفقون النفقة، وتخصيصهما بالذكر من بين سائر الأموال؛ لأنهما أصلان لجميع المقتنيات؛ إذ بحسب الأغلب لا يحصل شيء من المقتنيات بدونهما؛ ولأنهما لا يكتزان إلا عند عدم الاحتياج إليهما، ولدى الاستغناء عنهما فلا يكتزهما غالباً إلا من هو متمكن مما عداهما من الأجناس، فكان ذكرهما دليلاً على اكتناز غيرهما؛ ولأنهما لا ضرورة تلجئ إلى اقتنائهما أصلاً، بخلاف سائر الأموال؛ فإنه قد تلجئ ضرورة إلى اقتنائها؛ أو لأن القلوب إليهما أميل، فكان اتخاذهما أوقع في الفتنة؛ ولأن في إيساكهما وكنزهما تضيق على الناس لأنهما التاموس الأكبر، وفي إطلاقهما تسليس لمعاش العباد وتسهيل لما يحتاجون إليه.

فإن قلت: ما محل الموصول في قوله: \*الذين يكتزون\*؟  
قلت: يجوز أن يكون منصوباً عطفاً على اسم «إن»، وأن يكون مرفوعاً على الاستئناف أو بالعطف على موضع «إن» أو على الضمير في «ليأكلون»،  
\*فبشرهم بعذاب أليم\*، أي فأنذرهم وأخبرهم بعذاب شديد الألم لا يستطيع أحد أن يتحمّله \*يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم\* <sup>(٣)</sup>، العامل في الظرف الأول أعني «بعذاب» هو الفعل المذكور أعني «بشرهم» يعني بشرهم بالعذاب الأليم الكائن يوم يحمى، ويجوز

١ - البقرة ٢: ٤٥.

٢ - الجمعة ٦٢: ١١.

٣ - النوبة ٩: ٣٥.

أن يكون، التقدير: فأُنذرهم عذاب «يوم يحمى»، والضمير في «عليها» عائد إلى الكنوز المستفاد من «يكنزون»، وإلى الذهب والفضة باعتبار شمولهما الأموال، والإحماء الإيقاد، وهو فوق الاسخان، والمعنى: أنذرهم يوم توقد النار على الكنوز المتخذة من الذهب والفضة، وإِنَّمَا ذكر الضمير لإسناد الفعل إلى الجار والمجرور بعد حذف النَّار، وقرئ بالتاء باعتبار تقدير النار، وإِنَّمَا خَصَّ الجباه والجنوب والظهور بالكَي؛ لأنَّ عموم الأغراض من الكنوز راجع إليها، وذلك لأنَّ أصحاب الهمم الدنيوية يقصدون بالأموال إقبال النَّاس عليهم بوجوههم والخضوع لهم على جباههم، كما يصنع في الهند عند ملوكهم وأكابرهم صيانةً لماء وجوههم والتَّعَمُّع في المأكل والملبس، فيحصل بذلك الترفُّه والأتراف تربيةً ونضارةً للظهور والجنوب، ولإعراضهم بوجوههم وتعظيمهم لجباههم ولتهم لجنوبهم وإدبارهم بظهورهم عند مصادفتهم ذوي الفاقة تكبراً واستكافاً.

وقيل: كان يبذخ ويشمخ بماله ويقع على كنزه بجنبه ويتساند إليه بظهره، عن الأحنف بن قيس قال: قدمت المدينة فبينما أنا في حلقة فيها نفر من قريش إذ جاء رجل أخشن الثياب أخشن الوجه، فقام عليهم فقال: بَشِّر الكانزين برضف يحمى عليه في نار جهنم، فيوضع على حَلَمَة ثدي أحدهم حتَّى يخرج من نُغْض كتفه، ويوضع على نُغْض كتفه، حتَّى يخرج من حلمة ثدييه وتكوى الجباه والجنوب حتَّى يلتقي الحرُّ في أجوافهم قال: فوضع القوم رؤسهم فما رأيت أحداً منهم رجع إليه شيء، قال: فأدبر فاتبعته حتَّى جلس إلى سارية فقلت: ما رأيت هؤلاء إلَّا كرهوا ما قلت لهم فقال: إنَّ هؤلاء لا يعقلون شيئاً قال: فإذا هو أبوذر<sup>(١)</sup>. \* هذا ما كنزتم لأنفسكم \*، أي يقال لهم تعنيفاً وتنديماً هذا الدني الحقيق

الذي كنز تموه لأجل نفع يصل إلى أنفُسكم فذوقوا \* ما كنتم تكسزون \* أي ألم عذاب ما كنز تموه، وهذا كمن أعدَّ أمراً يرجوه نعمةً فإذا هو نعمة، وأمله رحمة فإذا هو زحمة، فيقول له: من كان يحذره وخم عاقبته تجرَّع كؤُس ترح ما أعددتَه للفرح؛ عن النبي ﷺ: «(من ترك بعده كنزاً مثَّل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان تتبعه فيقول: ويلك مالك فيقول: أنا كنزك الذي تركته بعدك فلا يزال يتبعه حتَّى يلقمه يده فيقضمها ثم يتبعه سائر جسده)»<sup>(١)</sup>.

اختلف العلماء في سبب نزول هذه الآية، فقال قوم من الصحابة: هي في أهل الكتاب خاصّة<sup>(٢)</sup>، فيكون فيها إخبار للمؤمنين عن صفتين ذميتين اجتمعتا في كثير من الأخبار والرهبان إحداهما أكل الرِّشَا، وثانيهما إكتناز الأموال وعدم إنفاقها في سبيل الله، وعن السدي: هي في أهل القبلة<sup>(٣)</sup>، وعن الضَّحَّاك: أنَّها عامّة في أهل الكتاب والمسلمين<sup>(٤)</sup>، فإنَّ من كسب مالاً حلالاً فلم يعط حقَّ الله كان كنز وإن قلَّ، وكان على وجه الأرض، وإذا كان الأمر في المال الحلال كذلك فما ظنَّكَ بالمال الحرام، فيكون قد قرن بالآية بين أهل الكتاب المرتشين وبين المسلمين المانعِي الزكاة في الوعيد.

عن زيد بن وهب قال: مررت بالزَّيْدة فإذا أنا بأبي ذر فقلت: ما أنزلك منزلك هذا قال: كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في هذه الآية \* والَّذِينَ يَكْنُزُونَ \*، فقال معاوية: نزلت في أهل الكتاب فقلت: نزلت فينا وفيهم، فكتب إليَّ عثمان أن أقدم المدينة فقدمتها فأنزلني منزلي هذا ولو أمروا على حبسي لسمعت

١ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٦٣، ح ١٦٦٩٥.

٢ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٦١، ذ ١٦٦٨٥.

٣ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٨٥، ح ١٦٦٧٠.

٤ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٦١، وفيه: «عن ابن عباس».

وأطعت»<sup>(١)</sup>.

تنبيه: دلّت الآية على وجوب الزكاة في التقدين، وذلك لدلالاتها على ترتّب شرائط وجوب زكاة التقدين العذاب على من تركها منهما، وانتفائه على من أداها منهما، ولا نعي بالواجب إلّا هذا لكن وجوبها مشروط بشرائط خاصّة بهما مستندة إلى السنّة والإجماع؛  
أولها: أن تكون مسكوكة بسكّة عومل بها ولو زال التعامل، ولو كانت غير سكّة الإسلام فلا زكاة في السبائك ولو وقع فيها التعامل، ولا في التبر ولا في الحلي ولا الأواني ولو كانا محرمين؛ لما رواه علي بن يقطين عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: قلت له: يجتمع عندي شيء الكثير قيمةً نحواً من سنة أنزكيه؟ قال: «لا، كلّ ما لم يحلّ عليه الحول فليس عليك فيه زكاة، وكلّ ما لم يكن ركازاً فليس عليك فيه شيء قال: قلت: وما الركاز؟ قال: الصامت المنقوش ثم قال: إذا أردت ذلك فاسبكه فإنّه ليس في سبائك الذهب ونقار الفضة زكاة»<sup>(٢)</sup>.

«وما رواه جميل بن درّاج عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام أنّهما قالا: «ليس على التبر زكاة وإنّما هي على الدنانير والدراهم»<sup>(٣)</sup>.  
وفي الفرار بالسبك قولان: قال الشّهيد رحمته الله: الأقرب السقوط<sup>(٤)</sup>؛ لما رواه علي بن يقطين عن أبي إبراهيم عليه السلام: «إذا أردت ذلك فاسبكه»<sup>(٥)</sup>.

وثانيها: حولان؛ الحول ما عرفته في نقل علي بن يقطين عنه عليه السلام: «لا، كلّ ما لم يحلّ عندك الحول فليس عليك فيه زكاة»<sup>(٦)</sup>، وبقاء العين في مدّة الحول، فلو

١ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٦١، ح ١٦٦٨٦.

٢ - الوسائل: ج ٦، ص ١٠٥، الباب ٨ من أبواب زكاة الذهب والفضة، ح ٢.

٣ - الوسائل: ج ٦، ص ١٠٦، الباب ٨ من أبواب زكاة الذهب والفضة، ح ٥.

٤ - البيان: ص ٣٠٠.

٥ - الوسائل: ج ٦، ص ١٠٥، الباب ٨ من أبواب زكاة الذهب والفضة، ح ٢.

٦ - الوسائل: ج ٦، ص ١١٥، الباب ١٥ من أبواب زكاة الذهب والفضة، ح ٣.



بدّلها بغيرها من جنسها أو غيره ولو كان ذلك لقصد سقوطها سقطت، وكذا لو نقص النصاب في أثناء الحول.

وثالثها: النصاب، ولكلّ منهما نصابان: فالأوّل للذهب عشرون ديناراً والثاني أربعة دنائير، لما رواه الشيخ في الاستبصار عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال، عن علي بن عقبة، وعدّة من أصحابنا، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، أنّهما قالَا: «ليس فيما دون العشرين مثقالاً من الذهب شيء، فإذا اكملت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال إلى أربعة وعشرين، فإذا بلغت أربعة وعشرين ففيها ثلاثة أخماس دينار إلى ثمانية وعشرين فعلى هذا الحساب كلّما زاد أربعة»<sup>(١)</sup>. وقال علي بن بابويه: النصاب الأوّل أربعون ديناراً<sup>(٢)</sup>، لما رواه الفضيل بن يسار عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام قالَا: «في الذهب في كلّ أربعين مثقالاً مثقال وفي الدرّاهم في كلّ مائتي خمسة دراهم، وليس في أقلّ من أربعين مثقالاً شيء، ولا في أقلّ من مائتي درهم شيء، وليس في النيف شيء حتّى يتم أربعون، فيكون فيه واحد»<sup>(٣)</sup>.

وقال الشهيد رحمته الله: وهما مرويان غير أنّ الأوّل أكثر<sup>(٤)</sup>؛ وهذا الكلام لا يشفي الغليل ولا يبل الغليل؛ فإنّه إذا صحّت الروايتان فلا بدّ من التعرّض لوجه الموافقة، فنقول: قال الشيخ في الاستبصار: والوجه في قوله عليه السلام: «ليس في أقلّ من أربعين مثقالاً شيء» أن نحمله على أنّ المراد به دينار واحد؛ لأنّ قوله: «شيء» يحتمل للدّينار ولما يزيد عليه وما يتقص منه، وهو مجمل يحتاج إلى بيان، فإذا كنّا قد روينّا الأحاديث المبيّنة المفصّلة أنّ في كلّ عشرين نصف دينار، وفيما يزيد عليه

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٢، الباب ٦، في المقدار الذي تجب فيه... ح ٣٥.

٢ - مختلف النّسخة: ج ٣، ص ١٨٢.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٢، الباب ٦ في المقدار الذي تجب فيه... ح ٣٩.

٤ - البيان: ص ٣٠١.

في كل أربعة دنانير عشر دينار، حملنا قوله ﷺ: «وليس فيما دون الأربعين ديناراً شيء» أنه أراد به ديناراً واحداً؛ لأنه متى نقص عن الأربعين إنما يجب فيه أقل من دينار، وأما قوله ﷺ: «في كل أربعين مثقالاً» ليس فيه ما يناقض ما قلناه؛ لأن عندنا أنه يجب فيه دينار وإن كان هذا ليس بأول نصاب، وإنما يدل دليل الخطاب، على أنه إذا كان أقل من الأربعين مثقالاً لا يجب فيه شيء، وقد يترك دليل الخطاب عند من ذهب إليه لدليل، وقد أوردنا ما يقتضي الانتقال عن دليل الخطاب، فينبغي أن يكون العمل عليه<sup>(١)</sup>، والأولى: للفضة مائتا درهم.

والثاني: أربعون درهماً لما سمعته في الخبر الذي رواه الفضيل بن يسار عنه ﷺ: «وفي الدراهم في كل مائتي درهم خمسة دراهم وليس في النيف شيء حتى يتم أربعون، فيكون فيه واحد»<sup>(٢)</sup>.

ومنها: قوله تعالى: «وفي أموالهم حق للسائل والمحروم»<sup>(٣)</sup> وقد مر تفسيرها.

وأما وجه دلالتها على وجوب الزكاة؛ فإن الحق في الأموال الذي فرضه الله تعالى فيها، أو استحقه من فرض لأجله فلا يحل المال ولا يطيب إلا بإتيانه مستحقه، وذلك إنما هو الزكاة المفروضة فتأمل.

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٣ - ١٤، الباب ٦ في المقدار الذي تجب فيه الزكاة، ح ٣٩.

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٢، الباب ٦ في المقدار الذي تجب فيه الزكاة، ح ٣٩.

٣ - الذاريات ٥١: ١٩.




مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



# الْقِسْمُ الثَّانِي

فِي الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِقَبْضِهَا وَتَفْرِيقِهَا





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## الثاني: الآيات المتعلقة بقبضها وتفريقها.

وهي ست:

خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ  
إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ<sup>(١)</sup>

منها: قوله تعالى: «خذ من أموالهم صدقة» أي، زكاة؛ وقيل: كفارة لما صدر منهم من الذنب الذي هو التخلف<sup>(٢)</sup> «تطهّروهم وتزكّوهم بها» أي، بتلك الصدقة.

بيان آية «خذ من أموالهم صدقة...» والأحكام المستفادة منها

والقراءة المستفيضة: في «تطهّروهم» و«تزكّوهم» الرفع على أنّهما صفتان للصدقة، أي صدقة مطهّرة مزكّية، وقرأ سلمة بن محارب: «تطهّروهم» و«تزكّوهم» بالجزم فيهما على الجواب<sup>(٣)</sup>، وقرأ الحسن «تطهروهم» من أظهر<sup>(٤)</sup>.

فإن قلت: قال صاحب الكشف: ولم يقرأ في «يزكّوهم» إلا بإثبات التاء<sup>(٥)</sup>.

قلت: لعلّه أراد أنّه لم يقرأ أحد من السبعة، أو أنّه لم يطلع على هذه القراءة المنقولة عن سلمة.

١ - التوبة: ١٠٣: ٩.

٢ - التبيان: ج ٥، ص ٢٩٣.

٣ - الكشف: ج ٢، ص ٢١٢.

٤ - الكشف: ج ٢، ص ٢١٢.

٥ - الكشف: ج ٢، ص ٢١٢.

فإن قلت: كيف المعنى على القراءةتين.

قلت: أما على قراءة الرفع فالمعنى خذ من أموالهم صدقة طيبة من وجه حلٍّ غير مشوبة بالشبهة، ولا بالحرمة من شأنها أن تكون سبباً لتطهير صاحبها من درن الذنوب؛ ووسخ المعصية مزكّية لعمله مطهّرة منمّية لماله؛ وعلى الجزم «خذ» يا محمّد صدقة من أموالهم لتكون أنت يا محمد مطهّراً ومزكّياً ورافعاً لهم عن حضيض منازل المنافقين إلى ذروة درجات المخلصين \* وَصَلْ عَلَيْهِمْ \* أي أدع واستغفر لهم، وقيل: هو قول الوالي عند أخذ الصدقة آجرك الله فيما أعطيت وبارك الله لك فيما أبقيت<sup>(١)</sup>، وهي في اللغة: الدعاء<sup>(٢)</sup>، ومنه قوله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيَجِبْ فَإِنْ كَانَ مَفْطَرًا فَلْيَأْكُلْ وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ»<sup>(٣)</sup> أي فليدع، ومنه قول الشاعر:

تقول بنتي وقد قرئت مُرتَحَلًا      ياربَّ جَنَّبَ أَبِي الْأَوْصَابِ وَالْوَجَعَا  
عليك مثل الذي صَلَّيْتُ فَاغْتَضَمِي      نوماً فَإِنَّ لَجَنَّبِ الْمَرْءِ مَضْطَجَعَا<sup>(٤)</sup>  
ومنه قوله:

وقابلها الريح في دَنِّهَا      وَصَلَّى عَلَى دَنِّهَا وَارْتَسَمَ<sup>(٥)</sup>  
\* إِنَّ صَلَوَتَكَ سَكَنَ لَهُمْ \* أي أَنْ دَعَاؤَكَ واستغفارك طمأنينة لقلوبهم من وجل عقوبة ما جنّوه، وقيل: وقار لهم<sup>(٦)</sup> من صغار الذنوب، وقيل: تزكية لهم منك<sup>(٧)</sup>

١ - الكشف: ج ٢، ص ٢١٢.

٢ - مفردات الرغب: ص ٤٩٠.

٣ - كنز العمال: ج ٩، ص ٢٥٤، ح ٢٥٩١١.

٤ - ديوان الاعشى: ص ٧٣.

٥ - ديوان الاعشى: ص ٢٩.

٦ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٤٦٥، ح ١٧١٧٦.

٧ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٦٨.

وقيل: تثبت وربط على الجأش<sup>(١)</sup>، قرأ حمزة والكسائي وحفص «صلوتك» بالتوحيد<sup>(٢)</sup> والباقون بالجمع، واحتج من قرأ بالتوحيد بأن الصلاة أكثر من الصلوات؛ لأن الصلاة للحقيقة والصلوات للأفراد، والأفراد لا توجد بدون الحقيقة، والحقيقة قد توجد بدون الأفراد، وضعفه بين؛ لأن الصلاة المأمور بها لا تتحقق إلا في الأفراد.

ومن قرأ بالجمع قال: إن الصلوات ليست أقل من الصلاة نظراً إلى قوله - تعالى -: ﴿ما نفدت كلمات الله﴾<sup>(٣)</sup> وإلى قوله - تعالى -: ﴿وصلت بكلمات ربها﴾<sup>(٤)</sup> فإنه لم ترد هاهنا القلة ﴿والله سميع﴾ يسمع أعارهم وجاوز عنهم بالدعاء، أو يسمع دعاؤك واستغفارك لهم ﴿عليم﴾ بما في ضمائرهم من الندامة والجزع على ما فاتهم من سعادة الجهاد، أو عليم بأن استغفارك ودعاءك لهم ناشأ عن الرحمة لهم والمعطفية بهم، مقرون بالإخلاص وإرادة وجه الله غير مشوب بما يصدّه عن الإجابة.

تحقيق: الأقوى أن الأمر للوجوب فيجب على النبي ﷺ الأخذ والصلاة لتوجه الخطاب إليه ﷺ لكن في حملهما على المعنى الحقيقي أقوال:

أما الأخذ الحقيقي؛ فإنما يجب بالنسبة إليه وإلى من يقوم مقامه ﷺ إذا خصصهما المعطي بالإعطاء فيجب عليهما الأخذ، وأما إذا لم يخصصهما المعطي به فإنما الواجب عليهما نصب العامل، فيكون أخذه أخذهما، فيجب الدفع إليه مع الطلب، ولا يجوز له التفريق مع عدم الإذن.

ومنطوق الأمر في الآية يدل على وجوب الأخذ على النبي ﷺ، لكنه لما

١ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٦٨.

٢ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٤٣١.

٣ - لقمان ٢٧:٣١.

٤ - التحريم ١٢:٦٦.

هل يجب على النبي ﷺ أخذ الزكاة؟



كان مجملًا بيَّنه بفعله ﷺ فنصب العامل في بعض الصور، وقبض مال الصدقة في بعض، عُلِمَ أن المراد من الأخذ كلا المعنيين إمَّا بعموم المجاز، وإمَّا حملًا للمشارك على كلا المعنيين، وإمَّا بمنع ذلك مع إتحاد المحل، وأمَّا مع تفاوت المقام وتعيين القرينة فلا امتناع، وعُلِمَ ممَّا ذكرنا وجوب مقاتلة من منعها على النبي ﷺ والإمام، ومفهومه فيها يدلُّ على وجوب تسليمها إليه ﷺ؛ فإنَّه لمَّا وجب عليه الطلب ونصب العامل والقتال عند المنع عُلِمَ وجوبها على من اجتمعت عنده شرائط الأداء، وإلَّا لم يجب النصب ولا الطلب ولا القتال.

هل يجب على النبي الدعاء لمعطي الزكاة؟  
وأما الصلاة بالنسبة إليه ﷺ واجبة لأنَّه أمر بها والأصل في الأمر الوجوب، ولأنَّها لطف واللفظ عليه واجب؛ أمَّا كونها لطفًا فلا تها يقرب المكلف إلى الطاعة، وأمَّا أنَّ اللطف عليه واجب لقوله تعالى: \*وجادلهم بالتتي هي أحسن\*<sup>(١)</sup> \*ولو كنت فظًا غليظ القلب لانفضوا من حولك\*<sup>(٢)</sup>، وقوله: \*واصبر على ما يقولون واهجرهم هجرًا جميلًا\*<sup>(٣)</sup> وأمثال ذلك ممَّا يدلُّ على وجوب اللطف بهم كثير جدًّا.

هل يجب على الإمام ونائبه أخذ الزكاة والدعاء للمعطي؟  
وأما بالنسبة إلى الإمام ونائبه ففيه خلاف، ذهب العلامة<sup>(٤)</sup> والشيخ في المبسوط<sup>(٥)</sup> وموضع من الخلاف<sup>(٦)</sup> إلى الاستحباب؛ لأنَّه ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن وقال له: «أعلمهم أنَّ عليهم صدقةً تؤخذ من أغنيائهم فتردُّ في فقرائهم»<sup>(٧)</sup> ولم يذكر الدعاء، فلو وجب لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، وذهب الشيخ في

١- النحل ١٦: ١٢٥.

٢- آل عمران ٣: ١٥٩.

٣- المزل ٧٣: ١٠.

٤- مختلف السبعة: ج ٣، ص ٢٣٢.

٥- المبسوط: ج ١، ص ٢٤٤.

٦- الخلاف: ج ٢، ص ١٥٥، المسألة ١٩٧.

٧- صحيح البخاري: ج ٢، ص ١٤٧.

موضع آخر من الخلاف إلى الوجوب<sup>(١)</sup> لوجوب اللطف على الإمام كوجوبه على النبي ﷺ، ولوجوب متابعة الإمام النبي ﷺ لقوله: \*فَاتَّبِعُونِي يَحْبِبْكُمُ اللَّهُ\*<sup>(٢)</sup>. إذا عرفت ذلك فاعلم أن بعد هذا الخلاف خلاف آخر وهو أنه هل يجوز بلفظ الصلاة أم لا؟ ذهب الإمامية إلى الجواز لدعائه ﷺ<sup>(٣)</sup> لأبي أوفى وآل أبي أوفى حين أوتي بركاته وزكاة أصحابه قال: «أَللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى أَبِي أَوْفَى وَآل أَبِي أَوْفَى»<sup>(٤)</sup>.

وذهب العامة إلى عدم الجواز محتجين بعادة السلف، وأجيب بأن العادة ليست بحجة لاسيما إذا كانت مخالفة لكتاب الله وسنة النبي ﷺ، وعلى تقدير التسليم لا يمتنع على علي عليه السلام لأنه نفس الرسول، فكلما صحَّت الصلاة عليه صحَّت على نفسه.

أما كونه نفس الرسول فلقوله تعالى: \*وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ\*<sup>(٥)</sup>، وقوله ﷺ: «نَفْسُكَ نَفْسِي»<sup>(٦)</sup> أما مخالفة الكتاب فلقوله تعالى: \*لَوْلَيْكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ\*<sup>(٧)</sup>.

وأما مخالفة السنة فلما عرفت من صلاته على أبي أوفى وآل أبي أوفى، وأما استلزام صحتها صحة الصلاة على نفسه فلأن امتناعها على نفسه مستلزم امتناعها عليه، والتالي باطل فالمقدم مثله؛ إذ لو امتنعت على نفسه وصحَّت عليه لم يصدق الإتحاد في حكم النفس.

١ - الخلاف: ج ٢، ص ١٢٥، للسألة ١٥٥.

٢ - آل عمران ٣: ٣٦.

٣ - تذكرة الفقهاء: ج ٥، ص ٣٢٤.

٤ - صحيح البخاري: ج ٢، ص ١٥٩؛ صحيح مسلم: ج ٢، ص ١٠٧٨، ح ٧٥٦.

٥ - آل عمران ٣: ٦١.

٦ - الاحتجاج: ج ١، ص ١٤٢.

٧ - البقرة ٢: ١٥٧.

أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ  
الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١﴾ وَقُلِ اغْتَبِلُوا  
فَسِرِّي اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى  
عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ <sup>(١)</sup>

ومنها: قوله تعالى: ﴿ألم يعلموا﴾ قريء بالياء والتاء ﴿أَنَّ الله هو يقبل التوبة عن عباده﴾ المذنبين، والخطاب قيل للتائبين، <sup>(٢)</sup> وقيل لقومهم <sup>(٣)</sup>، وتوسط ضمير الفصل للمقرر أي هو يقبلها لا غيره.

وفي إضافة العباد إلى هذا الضمير أنواع من اللطف والعناية وتعليل لقبولها ﴿وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ إذا وقعت موقعها بأن يأخذها النبي ﷺ، أو من نصبه خليفة له في جميع الأمور، أو يأخذها خاصة أو بأن تعطي لمستحقيها إذا لم يطلبها هو أو من نصبه، وفي حصر أخذ الصدقات فيه تعالى بعد أمر نبيه بأخذها وعلمه تعالى بامتنال أمره لطف أشار به وهو أن أخذه أخذ الله، وفي هذا الأسلوب مبالغة وتأکید لوجوب إعطائها النبي ﷺ، ومن نصبه عند الطلب وللاستحباب مع عدمه.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ أي شديد التوب، كثير الرحمة وقيل: سريع قبول التوب، واسع الرحمة، وسعت رحمته كل شيء.

عن النبي ﷺ: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا لَمْ يَضُرْهُ ذَنْبٌ» <sup>(٤)</sup>، وعنه ﷺ: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له» <sup>(٥)</sup>، وقَالَ ﷺ «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ عَبْدٍ يَتَصَدَّقُ

١ - التوبة: ٩: ١٠٤ - ١٠٥.

٢ - التفسير الكبير: ج ١٦، ص ١٤٦.

٣ - الكشاف: ج ٢، ص ٢١٣.

٤ - كنز العمال: ج ٤، ص ٢٠٨، ح ١٠١٧٥.

٥ - كنز العمال: ج ٤، ص ٢٠٨، ح ١٠١٧٦.

بصدقة من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا طيباً ولا يصعد إلى السماء إلا طيب - إلا كانت كأنما يضعها في يد الرحمن خير يهيأه كما يربى أحدكم فلوه حتى أن اللقمة لتأتي يوم القيامة وإنها مثل الجبل العظيم، ثم قرأ أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات وإن الله هو التواب الرحيم»<sup>(١)</sup>.

\* «وقل اعملوا فإسري الله عملكم ورسوله والمؤمنون»<sup>(٢)</sup> أي قل لأمتك يا محمد اعملوا صالحاً طيعوا نبيكم وخليفته الذي استخلفه هو وربّه عليكم، وصلّوا فرضكم، وزكّوا أموالكم، وصوموا شهركم، وحجّوا بيت ربكم، وتوبوا إلى الله أيها العاصون وداوموا على التوبة أيها التائبون، ولا تصرّوا على المعصية؛ فإن الله ورسوله يريان عملكم، وكذلك المؤمنون فجاهدوا على الطاعة واجتنبوا المعصية. فإن قلت: رؤية الله الأعمال ظاهرة؛ لأنّه لا يخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء وأما رؤية الرسول ﷺ والمؤمنون الأعمال الخفية كما يفيد العموم المستفاد من إضافة الجنس إلى ضمير الجمع الشامل كلّ من يتوجّه إليه الخطاب فكيف صورته؟

قلت: ما من عمل إلا وهو مكتوب في كتاب مبين، وستعرض على النبي ﷺ أعمال أمتّه، بل وعلى خلفائه أيضاً وهم الأئمة المعصومون وهم المؤمنون حقيقة، يدلّ على ذلك تسمية أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام بصالح المؤمنين في قوله تعالى: \* «وإن تظاهروا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين»<sup>(٣)</sup>.

يؤيد ذلك ما رواه يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله

١ - الدر المنثور: ج ٣، ص ٤٩٣.

٢ - التوبة: ١٠٥: ٩.

٣ - التحريم: ٤: ٦٦.

عزّوجلّ: \*وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون\* قال: «هم الأئمة (عليه السلام)»<sup>(١)</sup>، وما رواه عبد الله بن أبان الزيات وكان عند الرضا (عليه السلام) مكيناً قال: قلت للرضا (عليه السلام): أدع الله لي ولأهل بيتي قال: «ولست أفعل والله إن أعمالكم تعرض عليّ في كلّ يوم وليلة» قال: فاستعظمت ذلك فقال: «أتقرأ كتاب الله عزّوجلّ» \*وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون\* هو والله علي بن أبي طالب (عليه السلام) والأئمة من بعده»<sup>(٢)</sup>.

وما رواه يحيى بن مساور عن أبي جعفر (عليه السلام) أنّه ذكر هذه الآية: \*فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون\* وهو: «والله علي ابن أبي طالب» (عليه السلام)<sup>(٣)</sup>. وقال أبو علي الطبرسي روى أصحابنا: «أنّ أعمال الأئمة تعرض على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كلّ اثنين وخميس فيعرفها وكذلك تعرض على أئمة الهدى»<sup>(٤)</sup>. وفي عصرنا هذا تعرض على الخلف الحجّة صاحب الأمر محمد بن الحسن المهدي عليه وعلى آبائه أفضل الصلوات وأكمل التحيات.

ويؤيد ذلك ما رواه الهمداني في قصّة أوردها قال: دخلت على القائم (عليه السلام) ويده صحيفة فسألته عنها فقال: «هي ديوان العباد ما من عمل يعملّه أحد من أهل الزمان إلّا سيكتب ويعرض عليّ وإلى أمر ذلك الزمان نبيّاً كان أو وصي نبيّ في كلّ اثنين وخميس»<sup>(٥)</sup>.

وعني «المؤمنين» هاهنا هم خلفاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأوصياؤه القائمون بأمره من بعده فهم عند نزول الآية عليّ ابن أبي طالب (عليه السلام) والجميع لكون الحكم غير

١ - تفسير العتاشي: ج ٢، ص ١١٥، ح ١٢٥.

٢ - الكافي: ج ١، ص ٢١٩، ح ٤.

٣ - تفسير العتاشي: ج ٢، ص ١١٤ - ١١٥، ح ١٢١.

٤ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٦٩.

٥ - لم نعر عليه.

مخصوص به، بل يشملهم وجميع الأوصياء من بعده قيل: إن قوله \*فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون\* وعيد وتهديد<sup>(١)</sup>.

وأنا أقول لا يبعد أن يكون وعيداً للعاصين المصيرين، ووعد للتائبين الآيين الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وبالأخرة هم يوقنون.

\*وسترّدون إلى عالم الغيب والشهادة\* في الآخرة \*فينبئكم بما كنتم تعملون\* روي في الخبر: «لو أن رجلاً عبد الله في صخرة لا باب لها ولا كوة لخرج عمله إلى الناس كائنًا ما كان»<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: قوله: \*فينبئكم بما كنتم تعملون\* يأبى أن يكون قوله: \*فسيرى الله عملكم\* وعداً، بل هو قرينة ظاهرة على أنه وعيد وتهديد.

قلت: معنى: \*ينبئكم بما كنتم تعملون\* يذكركم تذكير مجازة أي إن كان عملكم سيئاً يذكركم به ويجازيكم عليه، وإن كان حسناً يذكركم به ويشيكم عليه.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا  
أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَةَ مِنْهُ تُفْقُونَ  
وَلَسْتُمْ بِأَخْذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْضُوا فِيهِ وَاعْلَوْنَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ  
حَكِيمٌ<sup>(٣)</sup>

ومنها: قوله تعالى: \*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ\* أي بيان آية «يا أيها الذين آمنوا أنفقوا...»

فإن قلت: الإيفاق أعم من إعطاء الفقير فكيف حملته على الإعطاء

والأحكام المستفادة منها

١ - البيان: ج ٥، ص ٢٩٥.

٢ - مشكاة المصابيح: ج ٣، ص ١٤٦٦، ح ٥٣٣٥. وفيه: «لو أن رجلاً عمِلَ عملاً في صخرة...»

٣ - البقرة ٢: ٢٦٧.

الخاص؟

قلت: تخصيص كون المنفق منه «طيباً» وعطف على «ومما أخرجنا لكم»، ودلالة سياق الكلام على تقدير مضاف يعني من طيبات ما أخرجنا لكم قرينة واضحة مخصصة لذلك العام؛ فإن أمرهم بإتفاق الطيب إنما يطبق المفضل إذا كان الإتفاق على الفقراء، لكون عادة الأغنياء أن يخصّوا أنفسهم ومن يخصّهم من أهلهم بالخير بل الأجود، والفقراء بالردي، بل بالأردى، وأيضاً تخصيصه بالمكتسب والمخرج من الأرض الذي هو يخرج لما يملك بوجه شرعي آخر كالهبات والموارث وغير الأموال الزكوية قرينة أخرى.

وفي الآية دلالة على جواز إخراج رب المال زكاة ماله بنفسه إذا لم يتعلق بها الطلب من الإمام أو من نائبه، أما إذا تعلّق بها الطلب من الإمام ففرّقها المالك أتم إجماعاً، وفي الإجزاء قولان:

ذهب الشيخان<sup>(١)</sup> وأبو الصلاح<sup>(٢)</sup> وابن البراج<sup>(٣)</sup> إلى عدم الإجزاء؛ لأنّ التسليم بعد الطلب واجب لقوله - تعالى -: «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولو الأمر منكم»<sup>(٤)</sup>، وهذا يدلّ على وجوب دفعها إلى الإمام ابتداءً بعد الطلب، فيكون منهياً عن إخراجها بنفسه؛ لأنّ الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، والنهي في العبادات يدلّ على فساد المنهي عنه.

وذهب بعض إلى الإجزاء؛ لأنّه قد دفعها إلى مستحقّها، وغرض الإمام من طلبها ذلك؛ ولأنّ المنهي عنه مخالفة الإمام وهي غير المأمور به، لأنّ الإمام لا ينهى عن إيصالها إلى المستحقّ وغير لازمة له أيضاً.

١ - المقتعة: ص ٢٥٢؛ المبسوط: ج ١، ص ٢٤٤.

٢ - الكافي في الفقه: ص ١٧٢.

٣ - المهذب: ج ١، ص ١٧١.

٤ - النساء: ٥٩.

وفيها أيضاً دلالة على تعلّق الأمر بالإففاق بمال التجارة، وبما يخرج من الأرض عموماً، لكن يجب حمل الأمر هاهنا على الاستحباب دفعاً للتناقض المستلزم للحمل على الوجوب في كلام المعصوم عليه السلام.

بيان ذلك: إنّ الأخبار الواردة عنهم عليهم السلام في إحصار وجوب الزكاة في تسعة أصناف، وليست في غيرها بواجبة أصلاً، فلو حمل الأمر هاهنا على الوجوب لكان كلام المعصوم عليه السلام مخالفاً لكتاب الله وهو محال وما يستلزم المحال فهو باطل، وإذا بطل حمله على الوجوب، وجب حمله على الندب.

روى زرارة عن أحدهما عليه السلام قال: «الزكاة على تسعة أشياء على الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم وعفار رسول الله صلى الله عليه وآله عما سوى ذلك»<sup>(١)</sup>، وروى الفضيل بن يسار عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالوا: «فرض الله الزكاة مع الصلاة في الأموال وسنّها رسول الله صلى الله عليه وآله في تسعة أشياء، وعفا عما سواهن: في الذهب والفضة والإبل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب وعفار رسول الله صلى الله عليه وآله عما سوى ذلك»<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: قد روى محمد بن مسلم أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الحرث ما يزكى منه فقتل عليه السلام: «البرّ والشعير والذرة والدخن والأرز والسلت والعدس والسسم كلّ هذا يزكى وأشباهه»<sup>(٣)</sup>، وروى أبو مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الحرث ما يزكى فقال: «البرّ والشعير والذرة والأرز والسلت والعدس كلّ هذا يزكى وقال: «كلّ ما كيل بالصّاع فبلغ الأوساق فعليه زكاة»<sup>(٤)</sup>، فبين هذه الأخبار والأخبار التي تقدّم ذكرها تدافع فلم اعتبر تلك الأخبار في الحمل

١ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٥، الباب ٨ من أبواب ما تحب فيه الزكاة... ح ٨.

٢ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٤، الباب ٨ من أبواب ما تحب فيه الزكاة... ح ٤.

٣ - الوسائل: ج ٦، ص ٤٠، الباب ٩ من أبواب ما تحب فيه الزكاة، ح ٤.

٤ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٩، الباب ٩ من أبواب ما تحب فيه الزكاة، ح ٣.



على النَّدْب في الآية، ولم تعتبر هذه الأخبار؛ فتحملها على الوجوب الذي هو الأصل فيها؟

قلت: لوجوب حمل الكلام في هذه الأخبار على الاستحباب والندب دفعاً للتناقض في كلام المعصوم عليه السلام.

ويؤيد ذلك ما رواه محمد الطَّيَّار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يجب فيه الزكاة فقال: «تسعة أشياء الذهب والفضة والحنطو الشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم وعفا رسول الله عما سوى ذلك» فقلت: أصلحك الله فإنَّ عندنا حباً كثيراً، فقال: «وما هو؟» قلت: الأرز قال: «نعم ما أكثره»، فقلت: أفیه زكاة؟ قال: «فزبرني»، ثم قال: «أقول إنَّ رسول الله عليه السلام عفا عما سوى ذلك وتقول لي: إنَّ عندنا حباً كثيراً أفیه زكاة؟»<sup>(١)</sup>، ومما يشهد صريحاً لما ذكرناه ما رواه زرارة وبكير ابني أعين عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «ليس في شيء أنبتت الأرض من الأرز والذرة والحمص والعدس وسائر الحبوب والفواكه غير هذه الأربعة الأصناف وإن كثر ثمنه زكاة، إلا أن يصير ما لا يباع بذهب أو فضة يكتنزه ثم يحول عليه الحول وقد صار ذهباً أو فضة فيؤدي عنه من كل مائتي درهم خمسة دراهم، ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار»<sup>(٢)</sup>.

«ومما أخرجنا لكم من الأرض\*، أي أنفقوا من طيبات ما أخرجنا لكم من الأرض وهذا بحسب الظاهر يعمُّ الزروع والثمار والمعادن لكن الحمل على الظاهر لا يخلو عن إشكال، وهو أن كثيراً مما يخرج منها ليست الزكاة فيها واجبة كما تحققته آنفاً، وبعضاً مما يخرج منها ليست الزكاة فيه مستحبة فضلاً عن أن تكون واجبة، فحمل الأمر هاهنا على أحد المعنيين أو على القدر المشترك

١ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٦، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، ح ١٢.

٢ - التهذيب: ج ٤، ص ٩، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، ح ١٢.

لا يخلو عن شيء؛ لأنه إن حمل على الوجوب ورد عليه ما يخرج منها مما ليست الزكاة فيه واجبة، وإن حمل على الندب والاستحباب ورد عليه ما يخرج منها مما يجب فيه الزكاة، وما ليست الزكاة فيه واجبة ولا مستحبة، وإن حمل على القدر المشترك نظراً إلى حمله على الوجوب في الواجب والاستحباب في المستحب ورد عليه ما يخرج منها مما ليست الزكاة فيه واجبة ولا مستحبة، فلا يجوز حمل العام على عمومه، فتجب حينئذ الزكاة إلى تخصيص هذا العام بإخراج ما يخرج من الأرض ولم تشرع فيه الزكاة لا على وجه الوجوب ولا الاستحباب - لقول أبي عبد الله عليه السلام نقلًا عن رسول الله ﷺ: «الزكاة في كل ما كيل بالصاع»<sup>(١)</sup> - بعد ما علم من الخبر أن الواجب من الزكاة منحصر في الأصناف التسعة، وإنما عداها مما يكال ويوزن مما يخرج منها يستحب فيه، فيحمل الأمر حينئذ على القدر المشترك، فيحمل تارة على الوجوب في موضعه، وتارة على الاستحباب في موضعه.

هذا وقد قلت في عيون التفاسير في تفسير هذا الحمل: يحتمل أن يراد جميع صنوف الإنفاق من الفرض والتطوع، ويكون الأمر محمولاً على الوجوب في موضعه، وعلى الندب في موضعه، ويحتمل أن يراد به أحدهما وهو الأنسب بالقواعد الأصولية، والذي يغلب عليه ظني أنه أمر بالإخراج الواجب، أعم من الزكاة والخمس نظراً إلى المخرج منه؛ فإن بعضه مما تتعلق به الزكاة، وبعضه مما يتعلق به الخمس، فالمال المكتسب كمال التجارات والصناعات مما يفضل عن نفقته ونفقة من يجب عليه نفقته إذا لم يكن من النقدين، أو كان منهما ولم يبلغ النصاب أو بلغه ولم يحل عليه الحول يتعلق به الخمس، وما أخرج من الأرض

١ - التهذيب: ج ٥، ص ٨. الباب الأول من أبواب ما تجب فيه الزكاة، ح ١١.

بعضه ممّا تتعلّق به الزكاة وجوباً كالحنطة والشعير والتمر والزبيب، وبعضه ممّا يتعلّق به الخمس وجوباً كما لا يخفى.

ويؤيّد هذا الأمر أعني كون الأمر للوجوب، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ﴾؛ فإنّ اشتراط عدم الرداء إنّما هو في الاتفاق الواجب بخلاف المندوب؛ فإنّ الإجادة فيه مستحبّة، والظاهر أنّ النهي للتحريم لأنّه الأصل، ولا صارف يصرف اللفظ عن حقيقته.

وفي الآية دلالة على إباحة الكسب ومَنْ حمل الطيّب على الحلال، والخبيث على الحرام استدلّ بهذه الآية على عدم مشروعيّة الزكاة في المال الحرام.

﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ أي لا تقصدوا، وقراءة ابن مسعود «وَلَا تَأْمَمُوا» وابن عبّاس «وَلَا تُيْمَمُوا» بضم التاء<sup>(١)</sup>.

﴿الخبِيث﴾ أي الرديء والحرام، عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَالاً حَرَاماً فَيَتَصَدَّقَ بِهِ فَيُقْبَلَ مِنْهُ، وَلَا يُنْفَقَ مِنْهُ فَيُبَارَكَ لَهُ فِيهِ وَلَا يَتْرَكَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَمْحُو السَّيَّئَ بِالسَّيِّئِ وَلَكِنْ يَمْحُو السَّيَّئَ بِالْحَسَنِ»<sup>(٢)</sup>.

﴿مِنْهُ﴾ أي من المال أو ممّا أخرجنا. ﴿تُنْفِقُونَ﴾ حال من فاعل «تيمموا»، ويجوز أن يكون «منه» متعلّق بـ «تنفقون»، والضمير في «منه» حينئذٍ راجع إلى الخبيث، والجملة منصوبة المحل على الحال.

﴿وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾ منصوب المحل على الحال، والمعنى لا ينفقون الخبيث والحال أنكم لو اعطيتموه لن تأخذوه ﴿إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ أي إلّا أن تُغمضوا

١ - الكشاف: ج ١، ص ٣٩٦.

٢ - كنز العمال: ج ٤، ص ١٧، ح ٩٢٨٠.

أبصاركم عن قبحه وتسامحوا في أخذه، يقال: أغمض فلان عن كذا أي لم ينفر عنه وتساهل فيما أمكنه أن يبحث عنه، وقيل: المعنى، لن يأخذه إلا على استحياء من رده<sup>(١)</sup>؛ فإن الحياء في العين، وعن ابن عباس: إلا أن تحطوا من الثمن شيئاً<sup>(٢)</sup>؛ وعن الزجاج: إلا بوكس<sup>(٣)</sup> وقرأ الزهري «تغمضوا» من التغميض<sup>(٤)</sup>؛ فإنه والإغماض بمعنى غمض، وعنه بالتخفيف بكسر الميم وفتحها من غَمَضَ يَغْمِضُ ويغْمِضُ وفتادة: «يُغْمِضُوا» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ<sup>(٥)</sup> \*واعلموا أن الله غنيٌّ\* عن صدقاتكم \*حَمِيدٌ\* إنا مبني للفاعل أي يحمد صنيعكم إن أحسنتموه، أول للمفعول أي يستحق أن تحمدوه بما أسدى إليكم من النعم.

قيل: كانوا يتصدقون بالحشف<sup>(٦)</sup>، وروي التمر فنهوا عن ذلك.

وَمَاءَ آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لِيَزِدُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِيحُوا عِنْدَ اللَّهِ  
وَمَاءَ آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ<sup>(٧)</sup>

ومنها: قوله تعالى: \*وما آتيتم من رباً\* أي زيادة محرمة تعطونها أكلة الربا \*ليزيدوا في أموال الناس\* أي ليزدادوا أموال الربا بإتيانكم إياه، وقرأ نافع ويعقوب<sup>(٨)</sup> «لتربوا» أي لتزيدوا أولتصيروا ذوي ربا أقولك: اقطف وأجرب.

بيان آية «وما آتيتم من رباً...» والأحكام المستفادة منها

\*فلا يربوا عند الله\* أي فلا يزكوا ولا ينموا عند الله؛ لأنه صنيع لغير وجهه،

١ - تفسير الطبري: ج ٣، ص ٨٥، ح ٦١٥٨.

٢ - مجمع البيان: ج ١، ص ٣٨١.

٣ - مجمع البيان: ج ١، ص ٣٨١.

٤ - الكشف: ج ١، ص ٣٩٦، وفيه: «بضم الليم وكسر ها».

٥ - الكشف: ج ١، ص ٣٩٦.

٦ - تفسير الطبري: ج ٣، ص ٨٥، ح ٦١٥٣.

٧ - الروم ٣٩: ٣٠.

٨ - تفسير البضاوي: ج ٢، ص ٢٢١.

فلا يترتب عليه أجر، وقيل: المراد بالربا هاهنا ما يعطيه الرجل الآخر إداراً للجميل عنده كالهدية والعطية وما يحذوا حذوهما<sup>(١)</sup>، ولذلك قيل: الربا حرام وحلال<sup>(٢)</sup>.

وقرأ ابن كثير بالقصر بمعنى ما جئتم به من إعطاء رباً<sup>(٣)</sup>، وهو بمعنى آتيتم؛ لأنَّ إيتاء الشيء فعل له منك.

وروي عنه أنه قرن بين اللفظين فقرأ الأوّل مقصوراً والثاني ممدوداً؛ لأنَّ من أعطى لا يعطي عطاءً لا رجوع فيه، فكأنَّ عطاءه ليس بعطاء، فلا يطلق على فاعله اسم الإعطاء بخلاف إعطاء الزكاة؛ فإنَّ إعطاء الزكاة لا رجعة فيه، فكان الإيتاء الذي هو بمعنى الإعطاء به أليق، وهذا التعليل إنّما يتم بعد صحة الرواية عنه عليه السلام بتلك القراءة.

\*وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله\* أي تطلبون بها ذاته أو جهته وجانبه، أو التقرب إلى الله لاجهة أخرى \*فلولئك هم المضعفون\* القراءة المستفيضة بكسر العين جمع «مضعف» أي أولئك هم الذين أضعفوا ثوابهم أي جعلوه مضاعفاً؛ إذ هم أصحاب الأضعاف، كقولك رجل موسر أي ذو يسر ومسمن أي صاحب إبل سمان، وقرئ يفتحها أي الذين ضوعفت لهم أموالهم، والالتفات من الخطاب إلى الغيبة باسم الإشارة الموضوع للبعيد تضعيف للمدح، وذلك لتضمّنه تشهيرهم وتمييزهم بذلك الوصف، فكأنَّه أحضرهم في نادي حضرة الثقلان، وأشار إليهم فيه على رؤوس الأشهاد بأنَّ هؤلاء هم الممتازون الفائزون بصفة الأضعاف.

١ - مجمع البيان: ج ٤، ص ٣٠٦؛ التبيان: ج ٨، ص ٢٥٤.

٢ - مجمع البيان: ج ٤، ص ٣٠٦.

٣ - تفسير البضاوي: ج ٢، ص ٢٢١.

وفي هذه الآية أيضاً دلالة على إجزاء أداء ربّ المال زكاة ماله، ولولا ذلك لما صحّ مدحه والثناء عليه بذلك الإيتاء.

وقد يناقش في هذا الإستدلال بأنّ الإيتاء الممدوح عليه ليس نصّاً في إيتائها مستحقّها؛ إذ قد يصدق على من أتى بها الإمام أو من نصبه أنّه أتى زكاته. وقد يستدلّ بها على وجوب النية عند إخراجها، وذلك: فإنّ إرادة وجه الله كناية عن قصد القرية، وهي جزء النية فقد ذكر الجزء وأريد الكلّ، ولما كانت قيد للإيتاء الذي يترتب عليه الأضعاف الذي هو الأجر والثواب علم أنّه لا أجر ولا ثواب بدونها، فلا صحّة بدونها؛ إذ لو صحّت لترتب عليه الأجر والثواب، فثبت وجوبها؛ لأنّ ما يتوقّف عليه الواجب فهو واجب.

وعلم أيضاً وجوب مقارنتها بالإيتاء؛ لكونها قيداً له، وترتب اتّصافهم بانحصار الأضعاف الذي هو كناية عن القبول عليه بـ«الفاء» يدلّ على أنّ الصحّة مشروطة بتلك المقارنة، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط، فإذا انتفت المقارنة انتفت الصحّة، وحقيقة نيتها هاهنا القصد إليها واجبة أو مندوبة مألّية أو بدنيّة وجوبها، أو نديها قرينة إلى الله.

## فروع

الأوّل: تجب على ربّ المال النية لما عرفت، فلو دفعها إلى المستحقّ بنفسه وجبت النية عليه عند الدفع، وقال الشهيد<sup>(١)</sup>: مقارنةً للدفع أو واقعةً بعده أو احتساباً بما في الذمّة<sup>(٢)</sup>.

الثاني: لو دفعها إلى الإمام أو نائبه أو إلى وكيله وجبت عليه عند دفعه إلى

أحدهم، لأنّ دفعه إلى أحدهم ليس إلّا الدفع إلى المستحقّ، فكأنّه دفع إلى المستحقّ حينئذٍ، فكما تجب النية عند الدفع إلى المستحقّ كذلك تجب عند الدفع إلى من هو قائم مقامه.

الثالث: تجب على أحدهم عند إعطائها المستحقّ كما تجب على المالك.  
الرابع: لو أخلّ بها أحدهم ففي الإجزاء إشكال، قال العلامة رحمته، ولو لم ينو المالك ونوى الإمام أو الساعي حالة الدفع فإن كان أخذها كرهاً أجزأت؛ لأنّه أخذ الواجب وسقط اعتبار نية المالك لمنعه إيّاها، وإن أخذها طوعاً لم يجز فتجب النية على الإمام في الأوّل خاصّة <sup>(١)</sup>.

وقال الشهيد رحمته: فلو نوى القابض خاصّة فالأصحّ الجواز وإن أخذها طوعاً <sup>(٢)</sup>، فكانّ الشهيد نظر إلى أنّ النية إنّما تجب عند الدفع إلى المستحقّ وقد تحقّقت من الصارف، فكانّها قد وقعت من المالك لأنّها يده لكونه وليّاً له ولاية من المالك الحقيقي، وكأنّ العلامة نظر إلى أنّه لما كان أخذها منه طوعاً فلا بدّ من نيّته عند الدفع لما عرفت من وجوب المقارنة.

ويرد عليه أنّ يد الإمام ونائبه يد المالك لا يد المستحقّ، فلا تكون نيّة المالك مقارنة للدفع، وإنّما المقارنة للدفع نيّة الصارف أعني نيّة الإمام أو نائبه. ويمكن أن يجاب عنه أنّ يد الإمام ونائبه يد المستحقّ كما أنّها يد المالك؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى نصبه للأخذ من المالك والصرّف إلى المستحقّ، فكما أنّ يده عليه نازلة منزلة يد المالك في الصرّف إلى المستحقّ فهي نازلة منزلة يد المستحقّ عند القبض من المالك، فكما تجب على الصارف النية عند إعطائها المستحقّ كذلك على المالك عند إيصالها إلى الإمام ونائبه فلا تقع مجزية بدونه.

١ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٥٤.

٢ - البيان: ص ٣٢٢.

وقال أيضاً ﷺ: ولو دفع إلى وكيله ونوى حينئذٍ، ونوى وكيله حال الدفع أجزاً ولو فقدت نيّة أحدهما لم يجزىء على إشكال، أقربه الاكتفاء بنيّة الوكيل<sup>(١)</sup>، ويعلم من هذا الكلام احتمال الإجزاء مطلقاً سواء نوى الموكل دون الوكيل أو بالعكس، وهذا مذهب الشيخ في المبسوط<sup>(٢)</sup>.

وأما على تقدير نيّة المالك عند الدفع إلى الوكيل دون نيّة الموكل فلاّتها قد تعيّنّت للزكاة بتعيين المالك وقصده إلى إخراجها على يد الوكيل، وقد سلّمت إلى مستحقّها على يد وكيله، فيكون مجزية لوقوعها موقعها ووصولها إلى مستحقّها. ويرد عليه أنّ الوكيل ليس مستحقّاً لها، ولا يده نازلة منزلة يد المستحق؛ لأنّه وكيل من قبل المالك لا من قبل المستحق فلم تقارن النيّة وقت الدفع إلى المستحقّ وشرط الصحّة تلك المقارنة.

وأما على تقدير نيّة الوكيل دون الموكل فلاّنّ الوكيل قائم مقام الموكل، وهذه الوكالة إنّما هي في العبادة التي يصحّ فيها الوكالة فقد دفعت إلى أربابها بنيّة قائمة مقام نيّة الموكل، فإنّ نيّة من هو قائم مقام نيّة الموكل تكون مقارنة للإيتاء، فيصحّ الإيتاء لوجود شرط الصحّة أعني المقارنة للإيتاء.

ويرد عليه أنّه وكيل في التسليم لا في النيّة، والنيّة إنّما تجب على صاحب المال لا على الوكيل، فلا يكون صادرة عن موقعها؛ فلا يكون ذلك الإيتاء صحيحاً لعدم وجود شرط صحّته.

ويمكن أن يجاب عنه بأنّ التوكيل فيه مستلزم للتوكيل فيها كالنيابة في الحجّ، وقضاء الصوم والصلاة عن الغير، واحتمال عدم الإجزاء مطلقاً إمّا على تقدير وجود نيّة الموكل دون الوكيل فلاّنّ النيّة لم تقارن إعطاء الزكاة مستحقّها،

١ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٥٥.

٢ - المبسوط: ج ١، ص ٢٣٣.



فإنَّ تسليم الموكَّل الوكيل ليس إيتاءها المستحقَّ، والصَّحَّة مشروطة بمقارنة النية هذا الإيتاء، ولا يصحَّ أن يقال هاهنا ما قيل في صورة نية الإمام أو نائبه بأنَّ يد الإمام ونائبه نازلة منزلة يد المستحقَّ؛ لأنَّه تعالى كما نصبه للأخذ من المالك نصبه للصرف إلى المستحقَّ؛ لأنَّ الأخذ إنما هو حقَّ المستحقَّ لا حقَّ ربِّ المال، فلا يصحَّ من الوكيل فيه، وإنَّما يصحَّ التوكيل فيه من قبل المستحقَّ لا من قبل ربِّ المال.

وأما على تقدير وجود نية الوكيل دون الموكَّل فلما عرفت من أنَّ النية إنما تجب على الموكَّل لا على الوكيل، فلا يكون صادرة عن موقعها، فلا يكون ذلك الإيتاء صحيحاً لإيتاء شرط صحَّته، ويمكن الجواب عنه بما عرفت.

ولذلك قال رحمته أقربه الاكتفاء بنية الوكيل، هذا وقد قيل في وجه الأقربية أنَّ الزكاة عبادة تقبل النيابة لترتب حصول ما شرَّعت لأجله أعني سدَّ خلَّة المحتاجين في النيابة، وكلَّ عبادة تقبل النيابة من النائب عن المنوب تقبل النية من النائب عن المنوب، كالْحَجِّ وما يشبهه، فهذه العبادة تقبل النيابة في النية من النائب عن المنوب فقد وقعت النية مقارنة للدفع إلى الفقراء، بخلاف نية الموكَّل؛ فإنَّها قد قارنت الدفع إلى الوكيل لا إلى الفقراء.

الخامس: لو أُعطي المستحقُّ شيئاً عن مال الغائب على تقدير بقائه، فبان تلفه ففي جواز نقل ما أعطاه إلى زكاة مال آخر وجب عليه زكاته خلاف، ذهب الشيخ في المبسوط إلى عدم الجواز لفوات وقت النية<sup>(١)</sup>، وذهب بعض إلى الجواز<sup>(٢)</sup> لفوات الشرط المعلق عليه ملك الفقير، وفوات الشرط يقتضي فوات المشروط.

١ - المبسوط: ج ١، ص ٢٣٢.

٢ - جامع المقاصد: ج ٣، ص ٣٦؛ مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢٥٤.

وذهب المحققون إلى التفصيل، وهو إما أن تكون عين المال المؤدى إلى المستحق باقية أولاً، وعلى كلا التقديرين إما أن يكون المعطي عالماً بالتعليق أو لا فالأقسام أربعة:

١- تلف العين وعدم العلم، فلا يجوز النقل حينئذٍ؛ لأن النقل إما يصح بأحد أمرين وجود العين أو تعلقها بذمة المتصرف، والأمران هاهنا منتفیان. أما الأول فظاهر، وأما الثاني فإن المستحق إذا لم يعلم بالتعليق فقد تصرف فيما يملكه، أعني مال الزكاة وهو غير مضمون فلا تتعلق ذمته به، فلا يصح النقل؛ إذ لا عين له في يده، ولا دين له في ذمته؛ ولأنه مفيض إلى الحرج \* وما جعل الله عليكم في الدين من حرج \*<sup>(١)</sup>.

٢- تلف العين ووجود العلم، ففي النقل حينئذٍ وجهان مبنيان على جواز التصرف قبل العلم بسلامة المال الغائب وعدمه، فمن قال بالجواز ذهب إلى عدم جواز النقل لعين ما ذكرنا في القسم الأول؛ فإنه لما لم تكن صحة تصرفه فيما أعطى موقوفاً على العلم بالسلامة كان تصرفه تصرفاً غير مضمون فلا يتعلق بذمته منه شيء، فلا يجوز النقل لعدم وجود المعطي في الخارج وفي الذمة.

ومن قال بعدم جواز التصرف قبل العلم بالسلامة جواز النقل؛ فإن المعطي وإن لم يكن موجوداً في الخارج فهو موجود في الذمة، وهذا القدر كافٍ في صحة النقل.

٣- وجود العين والعلم، فيصح النقل لوجود الأمرين معاً أعني وجود العين في الخارج وفي الذمة.

٤- بقاء العين وعدم العلم، ففي هذا القسم إشكال ينشأ من وجود العين في

الخارج، فيصحّ النقل حينئذٍ، ومن عدم العلم بالشرط، فيكون قد قبض ذلك المال قبضاً صحيحاً شرعياً غير مضمون، وعدم التصرف لا يخرجّه عن التملك، فالعين وإن كانت موجودة لكنها قد خرجت عن ملك المالك، ودخلت في ملك الفقير، فلا يصحّ النقل؛ لأنّه إنّما يصحّ في ملكه لا في ملك غيره.

وقال الشيخ فخر الدين رحمته الله <sup>(١)</sup>: والحق الجواز بينه وبين الله تعالى جده في نفس الأمر؛ لأنّ المطلق لا يوجد إلّا إذا وجد أحد أفرادهِ والكلّ منتفٍ غير زكاة هذا المال، وقد بان بطلانها لانتفاء الشرط وهو المالك.

إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالتَّسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا  
وَالْمَوْلَاةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ  
وَأَنْزَلَ السَّبِيلَ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ <sup>(٢)</sup>

ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالتَّسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾، لما عبّوه رحمته الله في قسمة الصدقات طمعاً منهم فيها بين سبحانه وتعالى مصارفها على وجه الحصر بأنّها منحصرة في هذه الأصناف الثمانية لا يتعدّها إلى غيرها أي الأول محصور في الثاني كقولك: إنّما يضرب زيد عمراً أي ضرب زيد منحصر في عمرو ولا يتعدّاه، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

بيان آية «إنما الصّدقات للفقراء والتسكين...» والأحكام المستفادة منها

والأصناف الثمانية: الفقراء والتسكين، قد مرّ تفسيرهما في عيون التفسير، لكن لا بدّ هاهنا من التعرّض لهما بشيءٍ ممّا يقتضيه المقام، فنقول ما به اشتراك بينهما هو قصور المال والكسب عن مؤنة السنة له، ولمن يجب عليه نفقته، وبهذا

بيان المراد من الفقير والتسكين في الآية

١ - إضاح الفوائد: ج ١، ص ٢٠٥.

٢ - التوبة: ٦٠:٩.

٣ - المائدة: ٥٥:٥.

الوصف يستحق كل منهما من الزكاة؛ فإنه لو قصر ماله عن ذلك لكن يستطيع الكسب لما يسد به خلته لم يستحق من الزكاة شيئاً لقوله ﷺ: «لا صدقة على غني ولا ذي مرة سوي»<sup>(١)</sup>.

وأما ما به الامتياز، فيكون أحدهما أسوأ حالاً من الآخر، وقد اختلف في ذلك، فذهب بعضهم إلى أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين<sup>(٢)</sup>؛ لأن الإبتداء بذكره يدل على شدة الإهتمام بشأنه، وشدة الإهتمام بشأنه في هذا المقام يدل على شدة سوء حاله، لاقتضاء الرأفة ذلك، ولقوله تعالى: ﴿أما السفينة فكانت لمساكين﴾<sup>(٣)</sup>، ولتعوذ النبي منه<sup>(٤)</sup>، وسؤال المسكنة، فالفقير على هذا من لا مال له ولا كسب أصلاً، والمسكين من له مال أو كسب يقع موقعها من حاجته، لكن لا يكفي، وهذا اختيار الشيخ في الجمل<sup>(٥)</sup> والمبسوط<sup>(٦)</sup> وابن حمزة<sup>(٧)</sup> وابن إدريس<sup>(٨)</sup>، وقال ابن السكيت: الفقير من له بلغة من العيش والمسكين الذي لا شيء له<sup>(٩)</sup>، ويدل على ذلك التأكيد به نحو قولهم فقير مسكين، وقوله تعالى: ﴿أومسكيناً ذامترية﴾<sup>(١٠)</sup>، وقول الراعي:

أما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سبداً<sup>(١١)</sup>

١ - الوسائل: ج ٦، ص ١٥٩، الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٥.

٢ - النهاية ونكتها: ج ١، ص ٤٣٣؛ للراسم: ص ١٣٢.

٣ - الكهف: ٧٩: ١٨.

٤ - الوسائل: ج ١٠، ص ٣٩، الباب ٢٤ من أبواب إحرار المحج، ح ١.

٥ - الجمل والعقود: ص ١٠٣.

٦ - المبسوط: ج ١، ص ٢٤٦.

٧ - الوسيلة: ص ١٢٨.

٨ - السرائر: ج ١، ص ٥٦.

٩ - الصحاح: ج ٢، ص ٧٨٢ مادة «فقر».

١٠ - البلد: ١٦: ٩٠.

١١ - الصحاح: ج ٢، ص ٧٨٢.

وهذا مختار الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> والمفيد<sup>(٢)</sup> وابن الجنيد<sup>(٣)</sup> وسألا<sup>(٤)</sup>،  
ويؤيد هذا المذهب قول الصادق عليه السلام: «الفقير من لا يسأل الناس والمسكين أجهد  
منه»<sup>(٥)</sup>.

## فروع

الأول: يعطى صاحب الفرس والخدام والثياب الجميلة والمنزل الفضى  
الواسع إذا كان من أهلها.

الثاني: يعطى صاحب الحرفة والصناعة إذا منعه الاشتغال بهما عن طلب  
العلم، سواء كان ذلك الطلب فرض عين، أو فرض كفاية على الأقرب.

الثالث: يجوز إعطاء الفقير والمسكين ما يستغنيان به دفعةً إتفاقاً، وذي  
التكسب القاصر على خلاف، والأحوط أن لا يزداد على تتمته وإن يحمل ما ورد  
من الاغناء بالصدقة على غير ذي الكسب.

الرابع: اختلف في جواز إعطائها ذي الكسب من غير اشتراط القصور،  
فنقل الشيخ في الخلاف الجواز<sup>(٦)</sup>، والإجماع على خلافه لقوله عليه السلام: «لا صدقة  
على غني ولا ذي مرة سوي»<sup>(٧)</sup>، ولقوله عليه السلام: «لا حظ لغني ولا لذي قوة  
مكتسب»<sup>(٨)</sup>.

١ - النهاية ونكتها: ج ١، ص ٤٣٣.

٢ - المقفعة: ص ٢٤١.

٣ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ١٩٨.

٤ - المراسم: ص ١٣٢.

٥ - الوسائل: ج ٦، ص ١٤٢ الباب الأول من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٣.

٦ - الخلاف: ج ٤، ص ٢٣٠، المسألة ١١.

٧ - الوسائل: ج ٦، ص ١٥٩، الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٥.

٨ - سنن أبي داود: ج ٢، ص ١١٨، ح ١٦٣٣.

الخامس: يعطى صاحب الكثير مع حاجته، ولا يعطى ذو القليل مع عدمها.  
 السادس: من وجبت نفقته على غيره فهو غني وإن أنفق عليه.  
 السابع: ليست الزمانة والتعفيف شرطاً في الاستحقاق، والعاملون وهم السعاة لقبضها يعطون ذلك لعملهم أغنياء كانوا أو فقراء.  
 وقد اختلف في مقدار ما يعطون، والحق أن ذلك مفوض إلى رأي الإمام وهو مختير بين الجعالة والإجارة، فيشترط في الإجارة العلم بالعمل والأجرة، ولو قصر السهم عن أجرته أتمه الإمام من بيت المال أو من باقي السهام، ولو زاد سهمه على أجرته فهو لباقي الأصناف، ولو لم يسم الإمام له شيئاً أعطاه ما يراه، رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup> ومنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الفضل بن العباس والمطلب بن ربيعة عن الجبابة بعد طلبهما إياها وقوله: «الصدقة أوساخ الناس لا تحل لمحمد وآل محمد»<sup>(٢)</sup> يدل على عدم جواز كون العامل هاشمياً.

\*والمؤلفة قلوبهم\* وهم أشراف من العرب كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطيهم شيئاً استجلاباً لقلوبهم، وذلك عند قلة المؤمنين وضعفهم.

وقد اختلف فيهم فقال الشهيد: هم كفار يستمالون إلى الجهاد بالسهم<sup>(٣)</sup>، وهذا قول الشيخ فإنه قال في المبسوط: المؤلفة عندنا هم الكفار الذين يستمالون إلى الجهاد وإلى الإسلام ويتألفون ليستعان بهم على قتال أهل الشرك، ولا يعرف أصحابنا مؤلفة أهل الإسلام<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن إدريس المؤلفة ضربان مؤلفة الكفر، ومؤلفة الإسلام، ونقله عن

١ - الوسائل: ج ٦، ص ١٤٤، الباب الأول من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٤.

٢ - سنن البيهقي: ج ٧، ص ٣١ - ٣٢.

٣ - البيان: ص ٣١٢.

٤ - المبسوط: ج ١، ص ٢٤٩، وفيه: «بشي من مال الصدقات».

المفيد، واحتجّ بعموم الآية<sup>(١)</sup>، وبما رواه زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «لَمَّا يُعْطَى مَنْ لَا يَعْرِفُ دِينَهُ لِيَرْغَبَ فِي الدِّينِ أَوْ لِيُشَبَّ»<sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّهُ قَدْ عَلَّلَ الْإِعْطَاءَ فِي الرِّغْبَةِ وَالثَّبَاتِ، وَالنَّصُّ عَلَى الْعِلَّةِ يَقْتَضِي التَّعْدِي.

واحتجّ المانعون بأنّ الزكاة مودّة، ومودّة الكفّار منهي عنها نهياً مغلطاً لقوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾<sup>(٣)</sup>. وقال ابن الجنيّد: هم المنافقون<sup>(٤)</sup>، والمؤلّفة من المسلمين أربعة فرق، قوم لهم نظراء من المشركين إذا أعطوا رغب نظراؤهم في الإسلام، وقوم في اعتقادهم وهن، وقوم بإزائهم آخرون من أصحاب الصدقات إذا أعطوا جبوها واغنو الإمام عن عامل، وقوم من الأعراب من أطراف بلاد الكفّار إذا أعطوا منعوا الكفّار من الدخول في ديار الإسلام للفساد فيها أو رغبوا في الثبات على الإسلام، وكون كلّ من هؤلاء له عمل يستحقّ عليه الأجر لا يخرجّه عن كونه من المؤلّفة.

يؤيّد هذا القول قول عبد الله بن معقل سألت الزهري عن المؤلّفة فقال: «من أسلم من يهودي أو نصراني. قلت وإن كان غنياً؟ قال: وإن كان غنياً»<sup>(٥)</sup>، وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أنهم قوم كانوا قد أسلموا فكانوا يأتون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيرضخ لهم من الصدقات فإذا أعطوا منها قالوا هذا دين صالح، وإن كان غير ذلك عابوه»<sup>(٦)</sup>، وهم الذين قسّم بينهم يوم حنين الإبل كانوا يومئذٍ ثلاث عشرة رجلاً، الحرث بن هشام، وعبد الرحمن بن يربوع من بني مخزوم، وصفوان بن أمية من بني جُصَح،

١ - السرائر: ج ١، ص ٥٧.

٢ - الوسائل: ج ٦، ص ١٤٤، الباب الأوّل من أبواب المستحقين للزكاة، ح ١، وفيه: «فثبت عليه».

٣ - المجادلة ٢٢: ٥٨.

٤ - البيان: ص ٣١٣.

٥ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٩٩.

٦ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٩٩.

وسهيل بن عمرو من بني حويطب بن عبد العزى من بني عامر بن لؤي، وحكيم بن حزام من بني أسد، وسفيان ابن الحارث بن عبد المطلب من بني هاشم، وعيينة بن حصن من بني فزارة، والأقرع بن حابس من بني تميم، ومالك بن عوف من بني نصر والعباس بن مرداس من بني سليم، والعلاء بن الحارث من ثقيف، وأبوسفيان بن حرب من بني أمية أعطى النبي ﷺ كل واحد منهم مائة ناقة إلا عبد الرحمن بن يربوع وحويطب بن عبد العزى، وعباس بن مرداس فإنه أعطى كل واحد منهم خمسين ناقة، وفي ذلك يقول العباس بن مرداس:

أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ الْعَبِيدِ      بَيْنَ عَيْنِيَةِ وَالْأَقْرَعِ  
فَمَا كَانَ بَدْرٌ وَلَا حَابِسٌ      يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي الْمَجْمَعِ<sup>(١)</sup>

\*وفي الرقاب\* أي وفي فك الرقاب من الرق وهم المكاتبون يُعانون على أن يفكوا رقابهم من قيد الرقبة، وقيل: الأسرى يفادون ويطلقون<sup>(٢)</sup>، وقيل: تبتاع الرقاب فتعتق وولاهم حينئذٍ لأرباب الزكاة<sup>(٣)</sup>، وهذا عند عدم المستحق، وأجازه بعضهم مطلقاً.

قال العلامة: والأقرب جواز الإعتاق من الزكاة وشراء الأب منها<sup>(٤)</sup>، لشمول قوله تعالى \*فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ\* هذين القسمين؛ ولأنه إعتاق للرقبة فجاز صرف الزكاة فيه كدفعها إلى المكاتب، وهذا اختيار ابن إدريس نقله عن المقتيد<sup>(٥)</sup>.

١ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٣٩٩، ح ١٦٨٦٢؛ سنن البيهقي: ج ٧، ص ١٧.

٢ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٤٠٩.

٣ - التبيان: ج ٥، ص ٢٤٤.

٤ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٤٩.

٥ - المراتب: ج ١، ص ٤٥٧.



وقال ابن العلامة: وهو الأقوى عندي<sup>(١)</sup>، وشرط بعضهم فقد المستحق، وهذا الرواية عبدالله ابن زرار<sup>(٢)</sup>، وأجيب عنه بأنه معارض بعموم الآية وقول الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يشتري الرجل مملوكاً مؤمناً من ماله فيعتقه»، ثم قال عليه السلام: «في هذا الحديث: «وإن اشترى رجل أباه من زكاة ماله فأعتقه فهو جائز»<sup>(٣)</sup>، وأما شراء العبيد إذا كانوا في شدة واعتاقهم ليس مشروط بهذا، وروي جواز التكفير عن العاجز<sup>(٤)</sup>.

بيان المراد من \*والغارمين\* وهم المدينون في غير معصية ولا إسراف إذا لم يستطيعوا قضاء الدين من مالهم أو من كسبهم بدون تقتير.

## فروع

الأول: لو صرف المستدين ما استدانه في معصية ثم تاب عنها جاز أن يعطى من سهم الفقراء، وجاز له أن يقضي منها دينه، وقال الشيخ عليه السلام: وجوز المحقق الإعطاء من حق الغارمين وهو بعيد<sup>(٥)</sup>.

الثاني: قد اختلف فيمن جهل كيفية انفاق ما استدانه، فقال الشيخ: لا يعطى<sup>(٦)</sup> للجهل بالشرط وهو مستلزم الجهل بالمشروط؛ فإن الشرط هو الإنفاق في الطاعة وهما غير معلومين، ولما رواه محمد بن سلمان عن الرضا عليه السلام، ولما رواه علي بن إبراهيم عن العالم عليه السلام قال: «والغارمون قوم قد وقعت عليهم ديون أنفقوها في

١ - إضاح الفوائد: ج ١، ص ١٩٧.

٢ - الوسائل: ج ٦، ص ٢٠٣، الباب ٤٣ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٢.

٣ - الوسائل: ج ٦، الباب ٤٣ و ١٩ من أبواب المستحقين للزكاة؛ راجع إضاح الفوائد: ج ١، ص ١٩٦.

٤ - تفسير القمي: ج ١، ص ٢٩٩.

٥ - البيان: ص ٣١٤.

٦ - النهاية: ص ٣٠٦.

طاعة الله من غير إسراف»<sup>(١)</sup> ولا تقتير، وجوزّه العلامة تان<sup>(٢)</sup>، وهو مذهب ابن إدريس<sup>(٣)</sup>، لوجود المقتضي وعدم العلم بحصول المانع، والأصل عدمه، وأيضاً قوله - تعالى - : «والغارمين»<sup>(٤)</sup>، إما أن يكون حقيقةً في المديون مطلقاً وقد خصّص بالمنفق في المعصية، فيكون المطلوب ثابتاً للإكتفاء بأصالة عدم المخصّص، أو فيمن عليه دين فلم ينفقه في معصية، فالمطلوب أيضاً ثابت للإكتفاء بأصالة عدم مع تعليق الشارع على عدمي، أو أن يكون حقيقةً في المنفق في الطاعة، فلا يجوز الحمل عليه للتخلّف عنه في التلف من غير تفريط، وقال الشيخ فخر الدين<sup>(٥)</sup>: والتحقيق أن منشأ الخلاف أن الإيفاق في المعصية هل هو مانع أو الإيفاق في الطاعة شرط؟<sup>(٦)</sup>

الثالث: يجوز مقاصّة المستحقّ وقضاء دينه حيّاً كان أو ميتاً، وليس الإذن فيه شرطاً ولا كونه غير واجب النفقة، وفي اشتراط قصور التركة عمّا في ذمّة الميت في المقاصّة والقضاء عنه خلاف، ذهب الشيخ في المبسوط<sup>(٧)</sup> وابن الجنيّد<sup>(٨)</sup> إلى الإشتراط، ومنعه العلامة للعموم ولا تنقل التركة إلى الوارث<sup>(٩)</sup>، ويرد على الأخير تقدّم الدين على الميراث، لكن على تقدير تلف التركة ليس ذلك بعيد.

الرابع: قول الغارم في إدعاء الغرم إذا لم يكذّبه الدائن معتبر من غير يمين.

\* وفي سبيل الله \* وهو الجهاد في سبيل الله وكلّ مصلحة لها مدخل في نظام الله؟ ما معنى في سبيل الله؟

١ - تهذيب الأحكام: ج ٤، ص ٦ الباب ١٢، ح ١٢٩.

٢ - المعنبر: ج ٢، ص ٥٧٦؛ المختلف: ج ٣، ص ٢٠٢.

٣ - الحرائر: ج ٢، ص ٣٤.

٤ - إضاح الفوائد: ج ١، ص ١٩٧.

٥ - المبسوط: ج ١، ص ٢٥٢.

٦ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢١٢.

٧ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢١٢.

أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ، كِبْنَاءِ الْقَنَاظِرِ وَعِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ وَإِعَانَةِ الزَّوَارِ وَالْحَاجِّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

بيان المراد من  
ابن السيل

\*وابن السبيل\* وهو المسافر المنقطع الفقير في غربته وإن كان غنياً في داره، وسمي ابن السبيل للزومه إياه، ومثله ابن الكرم وابن الجود وابن الحرب، ومنه قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ الْحَرْبِ رَبَّتَنِي وَلِيداً إِلَى أَنْ شَبْتُ وَاكْتَهَلْتُ لِدَاتِي<sup>(١)</sup>  
وعن مالك وبعض الفقهاء: هو الحاج المنقطع<sup>(٢)</sup>، وعن قتادة: هو الضيف<sup>(٣)</sup>  
واشترط إباحة السفر مجمع عليه، واشترط ابن الجنيد الوجوب أو الندب<sup>(٤)</sup>،  
ولا يعطى الفقير العازم على السفر الواجب أو الندب إعانة على ما يحتاج إليه في سفره إلا من سهم الفقراء خلافاً لابن الجنيد، ولا يعطى ابن السبيل ما يزيد على حاجته في غربته، فإن فضل أعاده وجوباً، ولو صرفه في غير سفره لم يجز إلا أن يكون من سهم الفقراء،

فإن قلت: هل يجب أن توزَّع على الثمانية أم يجزي صرفها في بعضهم؟  
قلت: للعلماء فيه قولان:

أحدهما: نظراً إلى ظاهر الآية وبه عمل الشافعي وقال: إنه لا يجزي أن يعطى كل صنف منهم أقل من ثلاثة نفر، ولا يصرف منها سهم أحد عن أهله مادام من أهله أحد يستحقه وترد حصته من لم يوجد من الأصناف على من وجد منها<sup>(٥)</sup>.  
وثانيهما: ذهاباً إلى أن تسمية الله تعالى الأصناف الثمانية إعلاماً منه أن

١- مجمع البيان: ج ٣، ص ٤٢.

٢- كثر العرفان: ج ١، ص ٢٣٧.

٣- تفسير الطبري: ج ٦، ص ٤٠٣.

٤- مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢٠٥.

٥- المهذب للشيرازي: ج ١، ص ١٧٧ - ١٧٨؛ المجموع: ج ٦، ص ٢١٦؛ بداية المجتهد: ج ١، ص ٢٨٤.

الصدقة لا تخرج عن هذه الثمانية إلى غيرها كما أفاده الحصر على ما بيّناه لا إيجاباً لقسمتها عليه، وإليه ذهب فقهاء أهل البيت<sup>(١)</sup> وتابعهم أبو حنيفة فيه<sup>(٢)</sup>.  
ويسقط في حال الغيبة سهم المؤلفة والساعي والغازي؛ إلا أن تدعو  
الضرورة إلى الجهاد.

وقال الشهيد: الظاهر أن التأليف باقٍ بعد موت النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: على تقدير التخيير هل هم متساووا الأقدار في الاستحقاق أم قد  
يربو بعضهم على بعض؟

قلت: لا يبعد التفاوت نظراً إلى فائدة العدول عن اللام إلا في الأربعة  
الآخيرة، فإن «في» للظرفية، فيمكن أن يقال: إنه قد نبّه بهذا العدول إلى أن هؤلاء  
أجدر بأن توضع الصدقة فيهم، فيصيروا ظرافاً لها ومصباً تصب فيه، ونظراً إلى  
تكرير «في» في قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾.

فإن قلت: ما وجه تفضيل الأربعة على الأربعة، والإثنين على الإثنين؟

قلت: لما في الخامس والسادس من الفك من قيد الرقّ أمّا في الخامس  
فظاهر، وأمّا في السادس فلأنّ المديون كعبد الدائن قتل ﷺ: «صاحب دينك  
مولاك فانظر عبد من تكون»، ولما في السابع من عموم المنفعة، والثامن من  
الجمع بين العبادة والفقر والغربة اللتين لولم يكن إلا أحدهما لكفى، وإذا تأملت ما  
تلوته عليك ظهر لك أنّ في ذكرهم على هذا الترتيب ترقياً من الأضعف إلى  
الأقوى، وأنّ الاستدلال بتقديم الفقراء على المساكين على كون الفقير أسوأ حالاً  
من المسكين لا يخلو عن شيء، وربما يعكس الأمر نظراً إلى أنّ اللّام للمتمليك،

١ - راجع: مسالك الأفيام: ج ١، ص ٤٢٧.

٢ - بداية المجتهد: ج ١، ص ٢٨٣.

٣ - البيان: ص ٣١٣.

فَكَأَنَّ فِي الْكَلَامِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ مِلْكٌ لِمَنْ أَثْبَتَ لَهُ بِاللَّامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ أَثْبَتَ لَهُ بِحَرْفِ الظَّرْفِيَّةِ.

\*فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ\* الْقِرَاءَةُ الْمُسْتَفِيزَةُ فِي «فَرِيضَةٍ» النَّصَبِ عَلَى الْمَصْدَرِ لِلتَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ» فِي مَعْنَى إِنَّمَا فَرَضَ اللَّهُ الصَّدَقَاتُ، وَقَرِئَ بِالرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَبْتَدَأِ أَيِ تِلْكَ فَرِيضَةٍ.

\*وَاللَّهُ عَلِيمٌ\* فَيَعْلَمُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ وَيَعْلَمُ مُسْتَحَقَّهَا.

\*حَكِيمٌ\* فَلَا يَفْرُضُهَا إِلَّا عَلَى مَنْ يَقْتَضِي الْحِكْمَةُ الْفَرَضَ عَلَيْهِ، وَلَا يَبِيحُهَا إِلَّا لِمَنْ يَقْتَضِي الْحِكْمَةُ الْإِبَاحَةَ لَهُ.

### فروع

الأول: الإِيمَانُ شَرْطٌ فِي الْأَصْنَافِ إِلَّا فِي الْمَوْفَقَةِ، فَلَا يُعْطَى الْكَافِرُ، وَلَا الْمُبْتَدِعُ، فَلَوْ أُعْطِيَ مُخَالَفٌ مِثْلَهُ ثُمَّ اسْتَبَصَرَ أَعَادَ إِنْ لَمْ تَكُنِ الْعَيْنُ بَاقِيَةً، وَإِلَّا اسْتَعَادَهَا وَأَعْطَاهَا أَهْلَهَا.

الثاني: لَوْ قُفِدَ الْمُؤْمِنُ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ حِفْظُهَا الْإِمَامُ أَوِ النَّائِبُ أَوِ الْفَقِيهُ أَوْ الْمَالِكُ إِلَى أَنْ يَوْجَدَ، وَلَا ضَمَانٌ عَلَى أَحَدِهِمْ بَعْدَ عَزْلِهَا لَوْ تُلَفَّتْ، وَلَا تُعْطَى الْمَخَالَفُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ نَاصِبِيًّا، سِوَاكَ كَانَتْ مَالِيَّةً أَوْ بَدْنِيَّةً.

الثالث: الطِّفْلُ تَابِعٌ لِأَبِيهِ فِي الْإِيمَانِ، وَعَدَمُهُ لِأَحَدِهِمَا الْمُؤْمِنَ، وَكَذَا لَوْ تَوَلَّدَ مِنْ مُحَقِّقٍ وَمَبْطُلَةٍ، وَفِي الْعَكْسِ تَرَدَّدٌ وَكَذَا فِي الْمَنْدُوبَةِ.

الرابع: اِخْتَلَفَ فِي اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ، فَذَهَبَ الشَّيْخُ<sup>(١)</sup> وَابْنُ حَمْزَةَ<sup>(٢)</sup> وَعَلِمَ

هل تشترط  
العدالة في أخذ  
الزكاة؟

١ - المبسوط: ج ١، ص ٢٥١.

٢ - الوسيطة: ص ١٢٩.

الهدى<sup>(١)</sup> إلى اشتراطها في غير المؤلفة، لرواية محمد بن عيسى، عن داود الصرمي قال: سألته عن شارب الخمر يعطى من الزكاة شيئاً؟ قال: «لا»<sup>(٢)</sup>، ولا قائل بالفصل، ومنع العلامة<sup>(٣)</sup> وإبنا بابويه<sup>(٤)</sup> وسأله<sup>(٥)</sup> لكون الحديث مقطوعاً ولعموم الآية.

ومدار الخلاف على الخلاف في الفاسق أهو مؤمن أم لا والحق الحكم بإيمانه لما بيناه في موضعه، واشترط ابن الجنيد اجتناب الكبائر<sup>(٦)</sup>؛ لأن من لا يجتنبها ليس بمؤمن، لأنه يخزى والمؤمن لا يخزى، أما الصغرى فلقوله تعالى: \*ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالد فيها\*<sup>(٧)</sup>، ومن يدخل النار يخزى لقوله تعالى: \*ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيتك\*<sup>(٨)</sup>، وأما الكبرى فلقوله تعالى: \*يوم لا يخزى الله النبي والذين آمنوا معه\*<sup>(٩)</sup>.

ولا يخفى عليك المنع على الكبرى والصغرى، وعلى تقدير سلامة الصغرى فهي مختصة بمورد النص فلا يتعداه إلى الكبائر الأخر.

على أن الأكثرين على أن الآية مسوقة لتأكيد الوعيد لانعقاد الإجماع على اختصاص الخلود بالكفر فتأمل.

والأقوى عندي أنه إذا علم صرفه إياها في المحرمات لا يعطى منها شيئاً، وإذا علم صرفه في الواجب والمستحب والمباح أعطي، وإن لم يعلم رُجِحَ ما

١ - الانتصار: ص ٢١٨، للسألة ١٠٦.

٢ - الوسائل: ج ٦، ص ١٧١، الباب ١٧ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ١.

٣ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢٠٨؛ المعتبر: ج ٢، ص ٥٨٠.

٤ - المقنع: ص ١٦٥.

٥ - المراسم: ص ١٣٣.

٦ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢٠٧.

٧ - النساء: ٩٣:٤.

٨ - آل عمران: ٩٢:٣.

٩ - التحريم: ٨:٦٦.

رَجَحَتْهُ الْقَرِينَةُ، وَإِنْ تَسَاوَيَا نَظَرَ إِلَى ظَاهِرِ الْحَالِ، هَذَا إِذَا لَمْ يَعَارِضْهُ الْعَدْلُ، وَإِنْ تَعَارَضَا رَجَحَ الْعَدْلُ وَجُوبًا.

الخامس: لا يجوز صرفها إلى واجبي الثقة إلا في جهة التوسعة، فالوجه الجواز.

هل يجوز أن تعطى الزوجة زوجها أقوال، جَوِّزَ بعضهم ذلك<sup>(١)</sup>، وإن أفق عليها منه يصدق الفقر عليه ووجوب نفقتها عليه، ومنع ابن بابويه مطلقاً<sup>(٢)</sup> لكونها وارثةً له، وكذلك ولدها وهي ترثه، وقال ابن الجنيد يعطيها ولا يتفق عليها منه وعلى ولده منها<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ رحمه الله: ويجوز صرفها إلى باقي الأقارب غير العمودين، وإن كانوا في عياله وكانوا وارثين، بل هو أفضل<sup>(٤)</sup> لقوله - تعالى - : \*وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ\*<sup>(٥)</sup>.

السابع: يجوز إعطاء الهاشمي هاشمياً مثله، وغير الهاشمي الهاشمي مع قصور الخمس فيقتصر على الضرورة، ويجوز في المندوبة، وفي مواليتهم قولان: أحدهما: عدم الجواز لقول الصادق عليه السلام: «مَوَالِيَهُمْ مِنْهُمْ»<sup>(٦)</sup>، وحمله الشيخ<sup>(٧)</sup> وابن الجنيد<sup>(٨)</sup> على الكراهية؛ لما رواه جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألتَه هل تحلُّ لِبَنِي هَاشِمٍ الصَّدَقَةُ؟ قال: «لا» قلت: لمواليهم؟ قال: «تحلُّ لمواليهم»

١ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢١٢.

٢ - المقنع: ١٦٦.

٣ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢١٢.

٤ - البيان: ص ٣١٦.

٥ - البقرة ٢: ١٨٠.

٦ - الوسائل: ج ٦، ص ١٩٣، الباب ٣٤ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٥.

٧ - الاستبصار: ج ٢، ص ٣٧، باب ١٨، ذيل ح ٢.

٨ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢١٨ - ٢١٩.

ولا تحلّ لهم إلا صدقات بعضهم على بعض»<sup>(١)</sup>.

ولما رواه ثعلبة بن ميمون قال: كان أبو عبد الله عليه السلام «يسأل شهاباً من زكاته لمواليه، وإتما حرّمت الزكاة عليهم دون مواليتهم»<sup>(٢)</sup>.

يجوز إغناء الفقير هاهنا دفعةً، بل الأفضل ذلك، لقول النبي صلى الله عليه وآله: «خير الصدقة ما أبقت غنى»<sup>(٣)</sup>، ولقول الباقر عليه السلام: «إذا أعطيت فأغنه»<sup>(٤)</sup>، ولو ملك مؤنة السنة بالدفع متعدداً حرم الزائد مطلقاً.

الثامن: اختلف في مقدار ما يعطى الفقير، فذهب بعضهم إلى أن أقل ما يعطى ما يجب في أول النصب من التقدين كنصف دينار أو خمسة دراهم<sup>(٥)</sup> لما رواه أبو ولاد الحنّاط عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول: «لا يعطى أحد من الزكاة أقل من خمسة دراهم، وهو أقل ما فرضه الله تعالى من الزكاة في أموال المسلمين فلا تعطوا أحد أقل من خمسة دراهم فصاعداً»<sup>(٦)</sup>، وما رواه معاوية بن عمّار وعبد الله بن بكير، عنه عليه السلام قال قال: «لا يجوز أن يدفع من الزكاة أقل من خمسة دراهم فإنّها أقل الزكاة»<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن الجنيد<sup>(٨)</sup> وسأله ما يجب في النصاب الثاني لما رواه محمد بن أبي الصهبان قال: كتبت إلى الصادق عليه السلام هل يجوز لي ياسيدي أن أعطي الرجل

١ - الوسائل: ج ٦، ص ١٩٢، الباب ٣٤ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٤.

٢ - الوسائل: ج ٦، ص ١٩٢، الباب ٣٤ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٣.

٣ - كنز العمال: ج ٦، ص ٣٩٦، ح ١٦٢٣٢.

٤ - الوسائل: ج ٦، ص ١٧٩، الباب ٢٤ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٤.

٥ - البيان: ص ٣١٨، ومنهم: الشيخان والمرتضى في كتبهم، للفتنة: ص ٤٠؛ النهاية: ص ١٨٩؛ الانتصار: ص ٨٢.

٦ - الوسائل: ج ٦، ص ١٧٧، الباب ٢٣ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٢.

٧ - الوسائل: ج ٦، ص ١٧٨، الباب ٢٣ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٤.

٨ - مختلف النبعة: ج ٣، ص ٢٢٦.

٩ - المراسم: ص ١٣٤.



من إخواني من الزكاة الدرهمين والثلاثة الدراهم فقد اشتبه ذلك عليّ فكتب:  
«ذلك جائز»<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ في الاستبصار: فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على النصاب الثاني؛ لأن ما يلي النصاب الثاني في كل نصاب منه درهم، ويجوز أن يعطى ذلك لواحد، والروايات الأولى اختصت بالنصاب الأول؛ لأنه لا يجوز أن يعطى ذلك إلا لواحد<sup>(٢)</sup>.

وذهب المرتضى إلى عدم التقدير<sup>(٣)</sup>، وقال الشهيد: والأقرب أن ذلك على سبيل الندب<sup>(٤)</sup>، وهذا يشكل بقوله عليه السلام على ما رواه عنه معاوية وعبدالله: «لا يجوز أن يدفع من الزكاة أقل من خمسة دراهم»<sup>(٥)</sup>.

واختار العلامة مذهب المرتضى<sup>(٦)</sup>، وحمل التحديد بأقل ما يعطى في النصاب الأول في النقيدين أعني نصف دينار أو خمسة دراهم على الاستحباب، وقال ابنه عليه السلام: وهو الأقوى عندي لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية وهو عام في كل صدقة؛ إذ الجمع المعروف باللام للعموم، فما يجب في الأول كنصف دينار أو خمسة دراهم تستحقه الثمانية أصناف، فيجوز تفريقه عليهم بأن يعطى كل واحد أقل مما يجب في النصاب الأول وهو المطلوب<sup>(٧)</sup>.

ولأن الآية إما لبيان المصرف أو للتملك، وإما كان يثبت المطلوب، وإذا دلت الآية على معنى وجب حمل الحديث والخبر عليه، فوجب حمل كلام الشيخ

١ - الوسائل: ج ٦، ص ١٧٨، الباب ٢٣ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٥.

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ٣٨، ذيل ح ١١٨.

٣ - جمل العلم والعمل: ص ٧٥.

٤ - البيان: ص ٣١٨.

٥ - الوسائل: ج ٦، ص ١٧٨، الباب ٢٣ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٤.

٦ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢٢٧.

٧ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢٠٧.

وغيره مما يدل على التحديد على الاستحباب.

ومنها: قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾<sup>(١)</sup>، قرئ بكسر النون والعين، وافتتح النون وإسكان العين، وأورد على الإسكان لزوم التقاء الساكنين على غير حذّه.

بيان آية «إن  
تبدوا  
الصدقات...»  
والأحكام  
المستفادة منها

وأجيب عنه بأنه محمول على الإخفاء إلا أن السامع ظنّه إسكاناً لخفائه ولطف مأخذه، وأما من قرأ بكسر النون فهو جارٍ على الأصل إلا أنه كسرهما لأجل حرف الحلق، وبالفتح وحركة العين بالكسر على الأصل من غير تغيير؛ فإن «نعم» كـ«علم» و«شهد»، و«ما» في «نعمًا» منصوبة المحل على أنها مفسرة للفاعل المضمر، والتقدير: نعم الشيء شيئاً أيدأوها، والمخصوص بالمدح هو «هي» على حذف المضاف.

ويدل عليه ذكر الإخفاء مقابله؛ فإن المفاضلة بين الإيداء والإخفاء هكذا، قيل:

والأولى أن يقال: إنما ساغ حذفه لأن الفعل أعني «تبدوا» دالّ عليه، فإن قلت: لم لم يجر أن يكون موصولة، حذف صدر صلتها على وزان «تماماً على الذي أحسن»<sup>(٢)</sup>.

قلت: للزوم عدم ذكر المخصوص بالمدح على هذا التقدير؛ لأن التقدير حينئذٍ نعم الذي هو هي أي الصدقات، وهي في «صلة»، الذي فلا يبقى في الكلام مخصوص بالمدح.

فإن قلت: لم لم يجر أن يكون من قبيل «نعم العبد». قلت: لأن أيوب قد جرى ذكره في الكلام السابق، فيجوز تقديره: وإيداء

الصدقات لم يجز له ذكر حتى يجوز تقديره فافترقا.

\*وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء\* أي تصيبوا بها مواقعها \*فهو خير لكم\* أي حسنة وثواب لكم، ولا يجوز حملها على التفضيل؛ لأن الإيداء في الفرض أفضل، لاسيما عند من حمل الإيداء على إعطائها الإمام أو نائبه أو الفقيه الأمين لو وصلوها إلى أربابها، اللهم إلا أن يعتبر التفضيل على حسب ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه: «صدقات السر في التطوع تفضل علانيتها بسبعين ضعفاً، وصدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها بخمسة وعشرين ضعفاً»<sup>(١)</sup>، فإخفاء التطوع على هذا يفضل إيداء الفرض.

وأنت خبير بأن أفضلية الإيداء على الإخفاء إنما يتعين إذا سلمها الإمام أو نائبه، وقصد بذلك الرجحان في الثواب ومتابعة الأمر أو كان المزكي مشتهراً بالثروة وخشي من الإخفاء التهمة بعدم التزكية؛ فإن علّة أفضلية الإيداء حينئذٍ إنما هو نفي التهمة، فإذا انتفت العلّة الموجبة انتفى المعلول، وأفضلية الإخفاء في التطوع إنما يتحقق إذا لم يقصد الإقتداء.

\*ويكفر عنكم سيئاتكم\* قرئ بالنون مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف أي ونحن نكفر، وحينئذٍ يجوز أن تكون الجملة معطوفة على الشرط، فتكون جملة مبتدأة، ويجوز أن تكون معطوفة على الجملة التي هي الجزاء، أو أنه جملة من فعل وفاعل مبتدأة معطوفة على الشرط.

وقيل: إنها معطوفة على ما بعد الفاء<sup>(٢)</sup> فتأمل، ومجزوماً عطفاً على الفاء وما بعدها؛ لأن الجزاء هو المجموع، فهو مجزوم على الجزاء له، وبالياء مرفوعاً والفاعل هو الله، وبالتالي مرفوعاً ومجزوماً على ما ذكر في قراءة النون والفاعل

١ - مستدرک الوسائل: ج ٧، ص ١٣٣، الباب ٣٢ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٣.

٢ - التبيان: ج ٢، ص ٣٥٢.

## «الصدقات».

وقرأ الحسن بالياء والنصب بإضمار «أن»<sup>(١)</sup>، والمعطوف عليه حينئذ خبر، فيكون التقدير حينئذ بحسب المعنى: وإن تخفوها تكن خيراً ونكفر عن سيناتكم، لكن إضمار «أن» في المعطوف بدون المعطوف عليه لا يخلو عن شيء \* والله بما تعملون \* من الإيداء والإخفاء \* خير \* عالم غاية العلم.

وقد يقال: إن هذا التذييل مرجح للإسرار على الإظهار؛ لأنه إذا علمه الله فلا فائدة في الإظهار، روي عن النبي ﷺ «صدقة السر تطفئ غضب الرب»<sup>(٢)</sup>، وعن أبي سعيد الخدري عنه ﷺ أنه قال: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله، ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه، ورجلان تحابا في الله إجتماعاً على ذلك وتفرقاً عليه، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه، ورجل دعتة امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله رب العالمين، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا يعلم شماله ما ينفق يمينه»<sup>(٣)</sup>.

تنبيه: استدل بهذه الآية على جواز تفريق صاحب الزكاة الزكاة على مستحقيها، وعلى ترجيح تفريقه مع الإخفاء على تفريق من ينوبه فيها على الإيداء، وهذا إذا لم يطلبها الإمام أو نائبه لما علم من وجوب الإجابة لهما وحرمة ترك الواجب.

وأنت خير بأن هذا إما يتم إذا لم تحمل الصدقة هاهنا على المستحبة وهو الظاهر؛ لأن المتبادر عند الإطلاق إما هو الواجب، على أن الجمع المعروف بالآلام الأصل فيه الاستغراق فتدخل الواجبة فيه دخولاً أولياً.

١ - الكشاف: ج ١، ص ٣٩٧.

٢ - كز العمال: ج ٦، ص ٣٥٣، ح ١٦٠٢٦.

٣ - كز العمال: ج ١٥، ص ٩٠٥، ح ٤٣٥٦١.

## فروع

**الأول:** الأفضل مع جواز تفريق المالك صرفها إلى الإمام، لتقديم الإبداء المراد به الصرف إليه بقرينة ذكر إيتاء المالك في مقابله، ولا شتماله على تحقق براءة الذمة، وقال الشهيد<sup>(١)</sup>: وخصوصاً في الأموال الظاهرة<sup>(٢)</sup>، وذهب المفيد<sup>(٣)</sup> وأبو الصلاح<sup>(٤)</sup> إلى وجوب حملها إلى الإمام أو نائبه ومع الغيبة إلى الفقيه الأمين. الثاني: لا يجوز صرفها إلى الجائر إلا مع احتمال الضرر، فلو دفعها مع الخوف قبل عزلها ضمن؛ لأنها قد تلفت في يده بتقصيره، فيضمن قبل العزل لا بعده.

**الثالث:** لا يجوز نقلها من بلد المال مع وجود المستحق فيه وإمكان الدفع إليه، فلو نقلها حينئذٍ وتلفت ضمن، وفي جواز النقل مع الضمان خلاف يظهر من كلام الشيخ في المبسوط الجواز بلا كراهة<sup>(٥)</sup>، ومن كلام العلامة في المختلف<sup>(٦)</sup>، وبه صرح ابن حمزة<sup>(٧)</sup>، وشرط أبو الصلاح في جواز النقل إذن الفقيه<sup>(٨)</sup>، وينبغي قسمة زكاة البادية فيها مع وجود المستحق.

**الرابع:** لو وكل رب المال في إخراجها مستحقها لم يجز مع التعيين التعدي، ومع الإطلاق في جواز الأخذ قولان: أقربهما المنع من الزائد على ما تعطي غيره.

١ - البيان: ص ٣٢٠.

٢ - للمقنة: ص ٤٣.

٣ - الكافي في الفقه: ص ١٧٢.

٤ - المبسوط: ج ١، ص ٢٤٥.

٥ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢٤٧.

٦ - الوسيلة: ص ١٣٠.

٧ - الكافي في الفقه: ص ١٧٢.

# الْقِسْمُ الثَّالِثُ

فِي الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِتَوَاجِعِ الْإِخْرَاجِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## الثالث: الآيات المتعلقة بتوابع الإخراج وهي ست.

لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ  
وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَا تُنْفِسْكُمْ وَمَا تَنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ  
وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفَّكَ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ  
لَا تُنْظَمُونَ<sup>(١)</sup>

الأولى: قوله تعالى: «وما تنفقوا من خير» أي مال أو نفقة مبرورة خالصة من شوائب الحرمة والشبهة والمن والأذى «فلا تُنفسكم» أي فنفع ذلك راجع إليكم مخصوص بكم لا يتعداكم إلى غيركم، فلا تَمَنُوا به ولا تتخذوه من الخبيث. و«ما» شرطية في موضع نصب و«فلا تُنفسكم» في موضع جزم على الجزائية على معنى أنه لو كان موضعه فعل مضارع لجزم، والتقدير: فهو لأنفسكم؛ لأن هذه الفاء يجب أن يكون بعدها مبتدأ وخبر.

«وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله»<sup>(٢)</sup> قيل: إن الواو للحال<sup>(٣)</sup>، والمعنى: وما تنفقوا من خير فلا تُنفسكم غير منفقين إلا لا ابتغاء وجه الله وترقب ثوابه، ف«ابتغاء» مفعول له، وقيل: هي للعطف<sup>(٤)</sup> أي: وليس نفقتكم في غير سبيل الله فلا يسعكم شيء من المن والأذى، ولا يليق بكم الإيفاق من الخبيث وقيل: هو نفي في معنى النهي<sup>(٥)</sup> وهو الأوجه.

١ - البقرة ٢: ٢٧٢.

٢ - البقرة ٢: ٢٧٢.

٣ - أنوار التنزيل: ج ١، ص ١٤١.

٤ - أنوار التنزيل: ج ١، ص ١٤١.

٥ - أنوار التنزيل: ج ١، ص ١٤١.



\*وَمَا تَنْفَقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوفَّ إِلَيْكُمْ\*<sup>(١)</sup> أَيِ يُؤَدَّى إِلَيْكُمْ أَجْرُهُ عَلَى أَوْفَرِ وَجْهِ وَأَتَمِّهِ.

\*وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ\* أَيِ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجُورِكُمْ، وَهَذِهِ الْمِبَالِغَةُ وَالتَّأَكِيدُ لِلْحَثِّ عَلَى الْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَبَيَاناً لِإِجَابَةِ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ «أَللَّهُمَّ اجْعَلْ لِمَنْفَقِ خَلْفًا»<sup>(٢)</sup>.

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى تَرْتُّبِ الْإِجْزَاءِ الْجَزِيلِ عَلَى هَذَا الصَّنِيعِ الْجَمِيلِ، وَبَيَانٌ لَوْجِهِ الْإِخْرَاجَ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ خَالِياً مِمَّا يَظُنُّ فِيهِ عِلَّةُ الرَّدِّ وَالْمَنْعِ مِنَ الْقَبُولِ، لَكُونَ الْمَنْفَقُ مِنْهُ خَبِيثاً غَيْرَ طَيِّبٍ أَوْ أَنْ يَكُونَ مَشُوباً بِشَيْءٍ مِنَ الْمَنْعِ وَالْأَذَى، أَوْ يَكُونَ الْبَاعِثُ عَلَيْهِ أَمراً مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا عَنِ الْإِخْلَاصِ، فَلَا يَقَعُ فِي مَوْقِعِ الْقَبُولِ، فَلَا يَكُونُ لَهُمْ، بَلْ عَلَيْهِمْ، وَفِي هَذَا حَثٌّ عَلَى الْإِخْرَاجِ عَلَى وَجْهِهِ يَتَضَمَّنُ شُرَاطِطَ الصَّحَّةِ، وَرَدْعٌ عَنِ إِخْرَاجِهِ عَلَى وَجْهِهِ يَتَضَمَّنُ شَيْئاً مِنْ وَجْهِهِ الْفَسَادِ.

لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَخْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ  
صَرْفَافِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ  
تَعْرِفُهُمْ سِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْفَافاً وَمَا تَنْفَقُوا  
مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ<sup>(٣)</sup>

الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: \*لِلْفُقَرَاءِ\* خبر مبتدأ محذوف أيِ التَّفَقُّةُ لِلْفُقَرَاءِ أَيِ الْمُسْتَقْرَّةُ لِلْفُقَرَاءِ، أَوْ وَاجِبَةُ لِلْفُقَرَاءِ، وَقِيلَ: مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ<sup>(٤)</sup> أَيِ اجْعَلُوا مَا

بَيَانُ آيَةِ «لِلْفُقَرَاءِ  
الَّذِينَ  
أَخْصَرُوا...»  
وَالْأَحْكَامُ  
الْمُسْتَفَادَةُ مِنْهَا

١ - البقرة ٢: ٢٧٢.

٢ - أنوار التنزيل: ج ١، ص ١٤١.

٣ - البقرة ٢: ٢٧٣.

٤ - الكشف: ج ١، ص ٣٩٨.

تتفقون لهم، ولا يجوز أن يكون اللّام مردوداً على اللّام الأولى؛ لأنّ الشيء إنّما يبدّل ممّا هو هو، أو ممّا يكون بعضه أو في المعنى مشتملاً عليه، وليس كذلك ذكر النفس هاهنا؛ لأنّ الإنفاق لها من حيث كانت منفعتها راجعة إليها، وكون النفقة للفقراء ليس من هذه الحيثية، بل من حيث أنّها واصلّة إليهم.

وقال صاحب لباب التفاسير: قلت: ولعلّ القائل جعل الأنفس هاهنا الفقراء؛ لأنّ المؤمنين كنفس واحدة<sup>(١)</sup>، ولا يخفى عليك ما فيه، وقيل: هو متعلّق بـ«تتفقوا» المتقدّم<sup>(٢)</sup> واللّام بمعنى «على»، وفيه ما فيه.

«الَّذِينَ أَحْصَوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، أي منعهم الجهاد عن الاكتساب، وقيل: حسبوا أنفسهم على الجهاد فلا يتفرّغون لأمر معاشهم، وهم أصحاب الصفة، وهي سقيفة على باب المسجد كان فيها فقراء المهاجرين الذين لم يكن لهم في المدينة مسكن ولا مأوى يأوون إليه<sup>(٣)</sup>، قيل: كانوا يتعلّمون القرآن بالليل ويرضخون النوى بالنهار، وكانت لا تخرج سرّيّة من المسلمين إلّا كانوا فيها<sup>(٤)</sup>، قيل: كان عددهم أربعمائة رجل<sup>(٥)</sup> وقيل: هم الذين أثقلوا بالجراحات في الوقائع والغزوات فاقعدوا عن السعي في الأرض لمهامهم<sup>(٦)</sup>، وقيل: قوم حسبهم الفقر والفاقة عن الخروج إلى الجهاد<sup>(٧)</sup>، وقيل: هم جمع حسبهم الخوف من الأعداء<sup>(٨)</sup>، فلم يبق لهم على الأرض مذهب من كثرة أعدائهم، وقيل: هم الذين منعهم طلب العلم من

١ - لا يوجد لدينا كتابه.

٢ - التفسير الكبير: ج ٧، ص ٦٩.

٣ - التفسير الكبير: ج ٧، ص ٧٠.

٤ - الكشاف: ج ١، ص ٣٩٨.

٥ - الكشاف: ج ١، ص ٣٩٨.

٦ - التفسير الكبير: ج ٧، ص ٧٠.

٧ - التفسير الكبير: ج ٧، ص ٧٠.

٨ - تفسير الطبري: ج ٣، ص ٩٧.

اكتساب ما يتعيشون به<sup>(١)</sup>، ولا يبعد شمول الحكم لجميع هذه الأصناف.

\* لا يستطيعون ضرباً في الأرض \* الضرب في الأرض السير فيها، يقال: ضرب في الأرض ضرباً ومضرباً سار فيها، وجاء لمعانٍ آخر، يقال: ضرب الجرح أي ألم ضرباً وضرباناً، وضرب الفحل الناقة إذا أحمل عليها، والمصدر منه الضراب والضريب المثل والضريب الجليد يقال ضربت الأرض أي جلدت.

\* يحسبهم \* أي بحالهم يظنهم \* الجاهل أغنياء من التعفف \* أي من أجل امتناعهم من المسألة، والتعفف تفعل من العفة وهي ترك ما لا يحمل يقال: عَفَّ عن الشيء إذا كفَّ عنه قال الشاعر:

كلوا في بعض بطنكم تعيشوا      فإن زمانكم زمن خميص وتعفف<sup>(٢)</sup>  
وتعفف إذا تكلف العفة.

\* تعرفهم بسيماهم \* «السيما» بالمد والقصر العلامة التي يعرف بها الشيء وقيل: المراد بها هاهنا الخشوع<sup>(٣)</sup>، وقيل: الفقر وآثاره<sup>(٤)</sup>، وقيل: صفرة اللون ورثاثة الحال<sup>(٥)</sup>.

\* لا يسألون الناس إلحافاً \* أي إلحاحاً، وهي المبالغة في السؤال وعدم الارتداع عنه حتى يعطى، لحفني وأحفني أي شملني بفضل لحافه، أعطاني من فضل ما عنده، ونصب «إلحافاً» إمّا على المصدر؛ فإنه نوع من السؤال، أو على الحال، أي لا يسألون ملحين، وحاصل المعنى: لا يسألون الناس لتعففهم وإن دعتهم الضرورة، وإن سألوا لا يلحون في السؤال، وقيل: المراد نفي الأمرين أي

١ - التفسير الكبير: ج ٧، ص ٧٠.

٢ - مجمع البيان: ج ١، ص ٥٩.

٣ - التبيان: ج ٢، ص ٣٥٦.

٤ - التفسير الكبير: ج ٧، ص ٧١.

٥ - التفسير الكبير: ج ٧، ص ٧١؛ الكشف: ج ١، ص ٣٩٨.

لأسْوال ولا إلهاف<sup>(١)</sup>، فهو من قبيل قوله تعالى: \*ولاشفيع يطاع\*<sup>(٢)</sup> وقول الشاعر:

\* لا ترى الضبّ فيها ينجر \*<sup>(٣)</sup>

وقول الآخر

\* على لاحب لا يهتدي بمناره \*<sup>(٤)</sup>

أي لشفاعة، ولا طاعة، ولا ضبّ، ولا نجحاره، ولا منارة، ولا هتداء. وأورد عليه أن هذه الطريقة إنما تحسن إذا كان ذلك القيد لازماً أو بمنزلة اللازم ليلزم من نفي اللازم نفي الملزوم، كما هو في الأمثلة المذكورة، فإن الإطاعة لازمة للشفيع غالباً، وكذلك الالهتداء للمنار، والإجحار للضب، بخلاف الإلهاف؛ فإنه ليس من لوازم السؤال، بل ربّما قد يدعى أن الرفق والمساهلة الذين هما ضدّ الإلهاف من لوازمه، ولا يخفى عليك أن ليس شيء منها حقيقةً من لوازم السؤال، لكن قد يدعى أن السؤال لا يخلو عن أحدهما، فيكون كلّ منهما لازماً إدعائياً، فكلّ منهما حينئذٍ بمنزلة اللازم، وإن جعل الإلهاف مفعولاً على تقدير المضاف، أي لا يسألون الناس كراهة إلهاف، فلا يحتاج إلى شيء من هذه التكلفات.

عن رسول الله ﷺ: «من سأل الناس وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلهافاً»<sup>(٥)</sup>.

وعنه ﷺ: «من سأل وله ما يئنيه جاء يوم القيامة ومسأله في وجهه خُموش أو خُدوش أو كدوح قيل يا رسول الله وما الغنى قال: خمسون درهماً أو

١ - الكشاف: ج ١، ص ٣٩٨.

٢ - غافر ٤٠: ١٨.

٣ - الكشاف: ج ٤، ص ١٥٨.

٤ - الكشاف: ج ١، ص ٣٩٨.

٥ - كنز العمال: ج ٦، ص ٥١١، ح ١٦٧٧٢.

قيمتها من الذهب»<sup>(١)</sup>.

وعنه عليه السلام: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيذهب فيأتي بحزمة حطب على ظهره فيكف بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أشياءهم أعطوه أو منعوه»<sup>(٢)</sup>.  
 \*وما تنفقوا من خير\* أي من مال \*فإن الله به\* أي بالإنفاق أو بالخير \*عليم\*، فيجازيكم على أعمالكم على مقدار ما علم من كميتها وكيفيةها.

تنبيه: في هذه الآية دلالة على استحباب ترجيح الفقير المتعفف الذي ليس من دأبه السؤال ولا الطمع فيما أيدي الناس، على ضده في إيتاء الصدقة سواء كانت واجبة أو مستحبة، وذلك فإن اللام في قوله تعالى: «للفقراء» للاختصاص أو التملك، وهذا الحكم أعني الإختصاص، أو التملك متين على هذا الوصف المناسب، أعني عدم السؤال أو مع بدون الإلحاف، مع كونهم محصرين غير مستطيعين للضرب في الأرض، فإن وجد هذا الوصف الذي هو علة لهذا الحكم وجد الحكم، ولا يصح حمله على الوجوب لما فهم من قوله: \*إنما الصدقات\* الآية استحقاق من عداهم، فلا بد من حمله على الاستحباب جمعاً بين الآيتين. وفيها أيضاً دلالة على جواز إعطاء المالك الفقير ما يتوجه عليه من الصدقة بدون توسط الإمام أو نائبه مع عدم الطلب.

يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلَوْلَا دِينَ  
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ وَمَا  
فَعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِصِعَالِهِمْ<sup>(٣)</sup>

الثالثة: قوله تعالى: \*يسألونك ماذا ينفقون\* «ما» مرفوعة المحل، و«ذا»

بيان آية  
«يسألونك ماذا

ينفقون...»  
والأحكام  
المستفادة منها

١- كز العمال: ج ٦، ص ٤٩٥، ح ١٦٦٩٥.  
 ٢- كز العمال: ج ٦، ص ٤٩٧، ح ١٦٧٠٢.  
 ٣- البقرة ٢: ٢١٥.

بمعنى «الذي» كقول الشاعر:

عَدَسْ! ما لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ  
و«ينفقون» صلته، والمعنى: أي شيء الذي ينفقونه؟، وقيل: إن «ما» و«ذا»  
بمنزلة كلمة واحدة<sup>(٢)</sup> كقول الشاعر:

دعي ماذا علمت ساتقيه  
ولكن بالمغيب فنبتني<sup>(٣)</sup>  
وموضعها نصب على معنى أي شيء ينفقونه، ومحل الجملة على التقديرين  
نصب، ولما كان السؤال صريحاً عن المنفق، وضمناً عن المصرف علم الحكيم  
العليم رسوله الرؤف الرحيم أن يجيبهم بقوله: \*قل ما أنفقتم\* «ما» شرطية \*من  
خير\* بيان للمنفق أي ينبغي أن يكون المنفق خيراً أي طيباً لا تشوبه الحرمة  
ولا تكذره الشبهة، ثم بين المصرف في جزاء الشرط بقوله تعالى: \*فللوالدين  
والأقربين\*، وعلى ما قررناه يسقط السؤال والجواب اللذان تكلف لهما صاحب  
الكشاف<sup>(٤)</sup> على أنه لو لم يتضمن السؤال السؤال عن المصرف لم يكن للمجيب بُدَّ  
من بيانه، كيف والمجيب عليم حكيم لطيف خبير يقتضي كمال ذاته، وغاية لطفه  
بعباده أن يبين لهم ما هو الأهم بحالهم، وهل: يجوز للطبيب الحاذق أن يقتصر في  
الجواب على جواب ما حكاه المريض من مرضه؟ وهل يسعه إلا أن يبين له ما هو  
الأهم بحاله والأففع بمعالجة مرضه لإصلاح شأنه؟

وفي قوله تعالى: \*وما تنفقوا من خير فإن الله به عليم\* حثٌ على الإنفاق  
وتحريض على تخليص المنفق من شوب الشبهة، وتنزيه المنفق من شائبة الربا  
والسمعة ووعد الجزاء على الإنفاق كقوله تعالى: \*فمن يعمل مثقال ذرة خيراً

١ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٣٥٥.

٢ - النبيان: ج ٢، ص ٢٠١.

٣ - جامع الشواهد: ج ٢، ص ١٠.

٤ - الكشاف: ج ١، ص ٣٥٦.

يره<sup>(١)</sup>؛ قيل: هي منسوخة بآية فرض الزكاة<sup>(٢)</sup>، وقيل: بآية المواريث<sup>(٣)</sup>، وقيل: هي في التطوع<sup>(٤)</sup>، وهو الأظهر لأنها لو حملت على بيان مصرف الواجبة فيما أن تكون منسوخة أو غير منسوخة، فإن كان الأوّل لزم نسخ إعطاء الواجبة الأقارب الغير الواجبي النفقة وهو باطل، وإن كان الثاني لزم جواز إعطائها العمودين وهو أيضاً باطل، وإن حملت على التوسعة لزم تقييد جواز إعطائها الأقربين بها.

ويؤيد ما قلناه ما رواه إسحاق بن عمار عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: قلت له: لي قرابة أُنْفِق على بعضهم وأُفْضِل بعضهم على بعض فيأتيني إبان الزكاة أفأعطيهم منها؟ قال: «مستحقّون لها قلت: نعم، قال: هم أفضل من غيرهم أعطهم، قال: قلت: فمن ذا الذي يلزمني من ذوي قرابتي حتّى لا أحسب الزكاة عليهم قتل عليه السلام: أبوك وأمك، قلت: أبي وأمي؟، قال: الوالدان والولد»<sup>(٥)</sup>.

وأما جواز إعطائها واجبي النفقة على وجه التوسعة فما رواه أبو خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تعط من الزكاة أحداً ممّن تعول وقال: إذا كان لرجل خمسمائة درهم وكان عياله كثيراً قال: ليس عليه زكاة ينفقها على عياله يزيدها في نفقتهم وفي كسوتهم وفي طعام لم يكونوا يطعمونه، وإن لم يكن له عيال وكان وحده فليقسّمها في قوم ليس بهم بأس أعفاء عن المسألة لا يسألون أحداً شيئاً»<sup>(٦)</sup>.

وما رواه بن عمران القميّ قال: كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام أن لي ولداً رجلاً ونساءً أفيجوز أن أعطيهم من الزكاة شيئاً؟ فكتب عليه السلام: «إنّ ذلك جائز لك»<sup>(٧)</sup>.

١ - الرزلة ٩٩: ٧.

٢ - الكشاف: ج ١، ص ٣٥٦.

٣ - التفسير الكبير: ج ٦، ص ٢٣.

٤ - الكشاف: ج ١، ص ٣٥٦.

٥ - الكافي: ج ٣، ص ٥٥١، باب تفضيل القرابة في الزكاة...، ح ١.

٦ - الوسائل: ج ٦، ص ١٦٨، الباب ١٤ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٦.

٧ - الوسائل: ج ٦، ص ١٦٧، الباب ١٤ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٣.

وقال الشيخ رحمته الله في الاستبصار: فالوجه في هذا الخبر أن يكون مخصوصاً به، ومن يجري مجراه في الفقر والمسكنة وكثرة العيال، ولا يكون ما معه كفاية لعياله، فيجوز له أن يجعل زكاته زيادة في نفقة عياله<sup>(١)</sup>.

فائدة: يجوز إعطاء الزكاة الواجبة جميعها الأقربين، لما رواه أحمد بن حمزة قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: رجل من مواليك له قرابة كلهم يقول بك، وله زكاة أيجوز له أن يعطيهم جميع زكاته؟ قال: «نعم»<sup>(٢)</sup>، وما رواه علي بن مهزيار عن أبي الحسن قال: سألته عن الرجل يضع زكاته كلها في أهل بيته وهم يتولونك، فقال: «نعم»<sup>(٣)</sup>.

وأما ما رواه أبو خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «لا تعطين قرابتك الزكاة كلها ولكن أعطهم بعضاً واقسم بعضاً في سائر المسلمين»<sup>(٤)</sup>، فمحمول على ضرب من الاستحباب، صرح بذلك الشيخ في الاستبصار<sup>(٥)</sup>.

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ  
وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا كَبِيرٌ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا  
يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُكَ ذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ  
تَتَفَكَّرُونَ<sup>(٦)</sup>

الرابعة: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ قيل: نزلت في عمرو بن

بيان آية  
«يسألونك ماذا  
ينفقون...»  
والأحكام  
المستفادة منها

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٣٤، ذيل ج ١٠٢.

٢ - الوسائل: ج ٦، ص ١٦٩، الباب ١٥ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ١.

٣ - الوسائل: ج ٦، ص ١٦٩، الباب ١٥ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٣.

٤ - الوسائل: ج ٦، ص ١٧٠، الباب ١٥ من أبواب المستحقين للزكاة، ح ٤.

٥ - الاستبصار: ج ٢، ص ٣٤، ذيل ج ١٠٣.

٦ - البقرة ٢: ٢١٩.



الجموح<sup>(١)</sup>، وذلك لآئه لما سأل عما سأل وبين له المنفق والمصرف، سأل عن المقدار ﴿قل العفو﴾<sup>(٢)</sup> هو مقابل الجهد أي المقدار لا يلقيكم في الجهد والمشقة والاحتياج، نهياً عن الإسراف.

روي أن رجلاً أتى النبي ﷺ ببيضة من ذهب أصابها في بعض غزواته فقال: خذها مني صدقة فأعرض عنه، فبعد أن كرّر القول وكرّر ﷺ الإعراض عنه قال له ﷺ: «هاتها مغضباً فأخذها فحذفه بها حذفاً لو أصابه شجّه أو عقره، ثم قال: يأتي أحدكم بماله كله يتصدق به ويجلس يتكفف الناس إِمّا الصدقة عن ظهر غنى»<sup>(٣)</sup>.

وقرئ «العفو» بالنصب والرفع، أمّا النصب فعلى تقدير أن يكون «ماذا» إسمًا واحدًا في موضع النصب، والتقدير حينئذٍ أنفقوا العفو، والرفع على تقدير أن يكون «ما» في موضع الرفع بالابتداء و«ذا» بمعنى «الذي»، والتقدير حينئذٍ هو العفو، وذلك ليطابق الجواب السؤال.

﴿كذلك يبين الله لكم الآيات﴾ أي تبيناً مثل هذا التبيين، يبين الله لكم الآيات ﴿لعلكم تتفكرون﴾ أي لكي تدبروا ما يصلح أحوالكم من أمور الدنيا والآخرة، فتتبعون ما هو الأصلح لكم، كما بيّنت لكم الأحكام في الآيات المذكورة، أو لعلكم تتفكرون في حقيقة الدارين، وتعرفون عاقبة أمرهما فتعلمون وهنّ أمر الدنيا وحقارتها، وقلة جدواها ويتبين لكم حسن أمر الآخرة وكثرة منافعتها فتختارونها على ضرّتها، وتطووا كشحكم عنها طيًّا لا يقلّبكم إلى الإلتفات إلى ما عندكم من زخارفها وعرض عليكم من زيارجها، هذا على تقدير أن يتعلّق

١ - مجمع البيان: ج ١، ص ٣٠٩.

٢ - البقرة ٢: ٢١٩.

٣ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٣٧٨، ح ٤١٧٥.

بـ «تتفكرون» وإن تعلق بـ «يبين» فالمعنى يبين لكم الآيات في أمر الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون وتعملون بما بين لكم، ويجوز أن يكون الظرف مستقراً أي الآيات الكائنة في أمر الدنيا والآخرة.

فإن قلت: لم أفرد الخطاب في ذلك وجمعه في «لكم».

قلت: لأن الخطاب مختص بالنبي ﷺ والبيان له ولأمره كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾<sup>(١)</sup>.

فائدة: المراد «بالعفو» هاهنا ما قدر من الزكاة في الأموال الزكوية إذا بلغت النصاب، ومنه ما نقل عن أمير المؤمنين عليه السلام: «فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو»<sup>(٢)</sup>، ولهذه المناسبة أوردت هذه الآية في هذا المبحث، وهذا مخالف لما أوردناه آنفاً في سبب نزول الآية.

اللهم إلا أن يقال: إذا كان طرف الإفراط منهياً عنه وهو الزيادة على الواجب كان طرف التفريط أعني نقصان منهياً عنه بطريق الأولوية، وخصوص المورد لا يقدح في عموم الحكم، والعفو المراد منه المقدار في الأموال الزكوية مجمل بيته الشارع بأخذه ولفظه.

عن معاذ أن النبي ﷺ لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبعية، ومن كل أربعين مسنة<sup>(٣)</sup> وقال ﷺ: «المعتدي في الصدقة كما نعهها»<sup>(٤)</sup>، وعن خلفائه المعصومين عليهم السلام الذين قولهم قوله وفعلهم فعله ما بين ذلك المجمل.

روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ما أنبت الأرض من الحنطة والشعير

١ - التحريم ٦٦: ١.

٢ - الوسائل ج ٦، ص ٩٠، الباب ١٤ من أبواب زكاة الأنعام، ح ٦.

٣ - سنن أبي داود ج ٢، ص ١٠١، ح ١٥٧٦.

٤ - سنن أبي داود ج ٢، ص ١٠٥، ح ١٥٨٥.

والتمرو الزبيب ما بلغ خمسة أو ساق، والسق ستون صاعاً فذلك ثلاثمائة صاع، كان منه يستقى بالرشاؤ الدوالي والنواضح ففيه نصف العشر، وما سقت السماء أو السيح أو كان بعلاً ففيه العشر تاماً، وليس فيما دون ثلاثمائة صاع شيء، وليس فيما أنبتت الأرض شيء إلا في هذه الأربعة أشياء».

وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الزكاة فقال: «ليس فيما دون الخمس من الإبل شيء، فإذا كانت خمساً ففيها شاة إلى عشر، فإذا كانت عشراً ففيها شاتان إلى خمس عشرة، فإذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث من الغنم إلى عشرين، فإذا كانت عشرين ففيها أربع من الغنم إلى خمس وعشرين، فإذا كانت خمساً وعشرين ففيها خمس من الغنم، فإذا زادت واحدة ففيها إنة مخاض إلى خمس وثلاثين، فإن لم يكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر، فإذا زادت واحدة على خمس وثلاثين ففيها ابنة لبون أنثى إلى خمس وأربعين، فإذا زادت واحدة حقة إلى ستين، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة إلى خمس وسبعين، فإذا زادت واحدة ففيها إنة لبون إلى تسعين، فإذا زادت واحدة ففيها حقتان إلى عشرين ومائة، فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة، ولا تؤخذ همة ولا ذات عوار إلا أن يشاء المصدق يعد صغيرها وكبيرها»<sup>(١)</sup>.

وروى زرارة ومحمد بن مسلم وأبو بصير وبريد العجلي والفضيل عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام في الشاة: «في كل أربعين شاة شاة، وليس فيما دون الأربعين شيء، حتى تبلغ عشرين ومائة، فإذا بلغت عشرين ومائة ففيها مثل ذلك شاة واحدة، فإذا زادت على مائة وعشرين ففيها شاتان، وليس فيها أكثر من شاتين حتى تبلغ مائتين ففيها مثل ذلك، فإذا زادت على المائتين شاة واحدة ففيها

ثلاث شياة، ثم ليس فيها شيء أكثر من ذلك حتى تبلغ ثلاثمائة ففيها مثل ذلك ثلاث شياة، فإذا زادت واحدة ففيها أربع شياة، حتى تبلغ أربع مائة، فإذا تمت أربع مائة كان على كل مائة شاة وسقط الأمر الأول، وليس مادون المائة بعد ذلك شيء، وليس في النيف شيء، وقالوا: كل ما لا يحول عليه الحول عند ربّه فلا شيء عليه، فإذا حال عليه الحول وجب عليه»<sup>(١)</sup>.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى  
كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ فَنُفِلَتْ عَنْهُ صَفْوَانٌ عَلَيْهِ رِثَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ  
فَتَرَكَهُ صَذْلًا لَا يَغْدُرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللّٰهُ  
لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ<sup>(٢)</sup>

الخامسة: قوله تعالى: \* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى \* أي لا تحبطوها وتبطلوا الثواب المرتب عليها، بل لا تبدّلوا الثواب المرتب عليها والأجر المتوقع منها بالعقوبة المترفة على المن والأذى \* كالذي ينفق ماله رياء الناس \* أي فيكون إيفاقكم كإففاق المنافق الذي ينفق ماله رياء الناس \* وَلَا يُؤْمِنُ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ وَالْآخِرِ \*؛ فَإِنَّ مَنْ يُنفِقُ مَالَهُ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللّٰهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ فَإِنَّهُ لَوْ ءَامَنَ بِهِمَا لَمْ يَنْفِقْ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ، وَكُونَ الْمُنْفِقُ الْمَبْطُلُ إِيْفَاقُهُ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالْمُنْفِقِ الْمَرَائِي فِي كَوْنِ إِيْفَاقِ كُلِّ مَنَّهُمَا عَلَيْهِ لَالَهُ، أَوْ فَيَكُونُونَ كَالَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ مَرَاتِينَ فِي عَدَمِ النِّفْعِ، أَوْ فَيَكُونُ إِيْطَالُكُمْ مِثْلَ إِيْطَالِهِمْ، أَوْ لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ مِمَّا تِلِينَ الَّذِي يَنْفِقُ مَالَهُ مَرَاتِيًا فَعَلَى الْأَوَّلِ

بيان آية «يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم...»  
والأحكام المستفادة منها

١ - الوسائل: ج ٦، ص ٧٨، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام، ح ١.

٢ - البقرة ٢: ٢٦٤.

«الكاف منصوب» المحلّ على المصدرية، وعلى القول الأخير على الحالية.

\*فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تَرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا\* «الصفوان» و«الصفاء» جمع «صفوانة» وهي الحجر الأملس، و«الصلد» الأرض التي لا تنبت شيئاً وزند صلاد لا ينقدح، وحين صلد أي ذوبرق.

وفي الحديث: «خرج اللبن من طعنة عمر أبيض يصلد أي يبص»<sup>(١)</sup>، والضمير في «مثله» راجع إلى المنافق المرائي أي شبهه ونفقته مع رياء المجموع بالحجر المترّب الذي محا المطر عنه التراب.

عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَخُوفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشُّرْكَ الْأَصْغَرَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الشُّرْكَ الْأَصْغَرُ، قَالَ: الرِّيَاءُ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَوْمَ يُجَازَى الْعِبَادُ: إِذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تَرَاؤُنْهُمْ فِي الدُّنْيَا فَاَنْظُرُوا أَهْلَ تَجَدُّونَ عِنْدَهُمْ جِزَاءً»<sup>(٢)</sup>.

وعنه ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَنْزِلُ إِلَى الْعِبَادِ لِيَقْضِيَ بَيْنَهُمْ، وَكُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةٌ، فَأَوَّلُ مَنْ يَدْعُو إِلَيْهِ رَجُلٌ جَمَعَ الْقُرْآنَ، وَرَجُلٌ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ كَثِيرُ الْمَالِ.

فيقول الله سبحانه وتعالى للقاريء: أَلَمْ أَعْلَمْكَ مَا أَنْزَلْتُ عَلَى رَسُولِي، فيقول: بلى يا ربّ، فيقول: مَاذَا عَمَلْتَ فِيمَا عُلِّمْتَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَقُومُ بِهِ آثَاءَ اللَّيْلِ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ، فيقول الله عزّ وجلّ: كَذَبْتَ، وتقول له الملائكة: كَذَبْتَ، فيقول الله سبحانه وتعالى له: بَلْ أَرَدْتُ أَنْ يَقَالَ: فَلَان قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ.

ويؤتى بصاحب المال فيقول الله سبحانه وتعالى: أَلَمْ أَوْسِعْ عَلَيْكَ حَتَّى لَمْ أَدْعُكَ تَحْتَاجَ إِلَيَّ أَحَدٌ قَالَ: بلى يا ربّ قال: فَمَا فَعَلْتَ فِيمَا آتَيْتَكَ؟ فيقول: كُنْتُ أَصِلُ الرَّحِمَ

١ - لسان العرب: ج ٣، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

٢ - كنز العمال: ج ٣، ص ٤٧١، مع اختلاف يسير.

وأتصدّق، فيقول الله سبحانه: كذبت وتقول الملائكة كذبت، ويقول الله سبحانه وتعالى: بل أردت أن يقال أن فلاناً جواد فقد قيل ذلك.

ويؤتى بالذي قتل في سبيل الله فيقول: فيم قتلت؟ فيقول: يا رب أمرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت حتى قتلت، فيقول الله سبحانه وتعالى: كذبت وتقول الملائكة: كذبت ويقول الله سبحانه وتعالى: بل أردت أن يقال أن فلاناً جريء فقد قيل ذلك، ثم قال ﷺ: أولئك الثلاثة أول خلق الله تسعّر بهم النار»<sup>(١)</sup>.

\* لا يقدرون على شيء مما كسبوا\*، لبطلان ما كسبه لعدم ترتب النفع عليه وترتب الضرر، وإنما جاز جمع الضمير في «يقدر» مع أفراد «الذي» لكون «الذي» بمعنى الجنس أو الفريق، أو لأن «الذي» كـ «من» في صدقها على المفرد والجمع.

\*والله لا يهدي القوم الكافرين\* في هذا التذييل مبالغة عظيمة وتأكيد عظيم في ذم الرئاء والمن والأذى، وتهديد عظيم ووعيد شديد للمرائي، ولمن ارتكب طريق المن والأذى بالنسبة إلى المستحق لجعلهم في سلك القوم الكافرين، وذلك لاشتراكهم في الشرك، كما دلّ الحديث على أن الرياء شرك أصغر<sup>(٢)</sup>، وفي موضع آخر أنه شرك خفي<sup>(٣)</sup>، ودلت الآية على المشابهة بين المرائي والمن والموذي.

إيقاظ:

إعلم أن في الآية دلالة واضحة على النهي عن إبطال الصدقات بالمن والأذى، فعلم أن المن والأذى مبطلان للصدقات، فيكونان منهيّاً عنهما؛ لأن ما

١ - كز العمال: ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٧٤٦٩.

٢ - مشكاة المصابيح: ج ٣، ص ١٤٦٦، ح ٥٣٣٤.

٣ - مشكاة المصابيح: ج ٣، ص ١٤٦٦، ح ٥٣٣٣.

يترتب تحقق المنهي عنه على وجوده منهي عنه، وعموم الصدقات المستفاد من جمعها، والإضافة إلى ضمير المخاطبين يدل على تناول النهي عنهما بالصدقة الواجبة والمندوبة، وليس المراد بالإبطال عدم كونها معتبرة في الدنيا بحيث يجب على رب المال إخراج مثلها في الواجبة كما هو الظاهر من الإبطال في العبادات في مثل الصلاة والصوم والحج، فإن كل منهما إذا بطل وجب على المكلف قضاؤه أو إعادته، بل المراد سقوطها عن مرتبة الإلتفات، وهو أنه لا يترتب عليها بعد المن والأذى ما يترتب عليها إذا خلت منها من الأجر والشواب، فالإبطال بمعنى الإحباط، ويعلم من هذا أن الذم والعقاب إنما يترتب على المن والأذى؛ لأنه قد ظلم بهما مستحق الزكاة وتعدى بهما عليه بما يكلم خاطره ويضع قدره وجنى عليه بضد ما كان يجب له عليه، فإنه كان يجب عليه توقيره وإن يعتقد أن له المنّة عليه؛ لأنه بسببه قد أزاح الله عنه أعباء ما كلفه الله به من وجوب الزكاة، وأيضاً فإن المستحق قد أخذ حقه الذي قد فرض الله تعالى، ولولا ذلك لم يترك ما له من شوب الحرمة على تقدير تعلق حقه بعين المال، ولم تبرأ ذمته من حقه على تقدير تعلقه بالذمة.

هل الزكاة متعلقة بذمة المكلف أو بالعين؟ بيان: إعلم أنه قد اختلف في تعلق الزكاة، فذهب بعض إلى أنها متعلقة بذمة المكلف، وأجمع الإمامية على أنها متعلقة بالعين، لكن قد اختلف في التعلق، فذهب بعض إلى أنه بطريق الاستحقاق بمعنى أن الفقير يملك نفس بعض العين، ويسمى تعلق الشركة، واستدل عليه بجواز أخذ الإمام أو نائبه من عين المال قهراً لو امتنع المالك من أدائها.

وأورد عليه عدم جواز القول بملك الفقير لو نتجت الأربعون قبل أداء الزكاة وبعد الحول، وأورد عليه أيضاً جواز أدائها من مال آخر، وهذا قد تشبّث به في تعلقها بالذمة وعورض بالإجماع على جواز تتبع الساعي لوباعها المكلف قبل

## أداء حق الزكاة.

وقال الشهيد: يحتمل أن يفرد تعلّق الزكاة في نصب الایل الخمسة بالذمة؛ لأنّ الواجب شاة ليست من جنس المال، ثمّ قال: ويجاب بأنّ الواجب في عين المال قيمة لشاة<sup>(١)</sup>، وذهب بعض إلى أنّه بطريق الاستئناف وهذا فيه إحتمالان: أحدهما: أنّه مع تعلّقه بالعين يكون له نوع تعلّق بذمته، ويسمّى تعلّق الرهن، والجامع بينهما جواز بيع الإمام عين النصاب عند امتناع المالك، وعدم اشتمال النصاب على الواجب كما يباع الرهن عند امتناع المديون من الأداء.

وثانيهما: أن لا يكون له تعلّق بالذمة أصلاً، وإنّما المتعلّق وجوب الإخراج لا غيره، ويسمّى تعلّق الأرض، والجامع سقوطها بتلف النصاب كسقوط الأرض بتلف العين، هذا ما يفهم من عبارة العلامة في القواعد<sup>(٢)</sup>، وقال الشهيد<sup>(٣)</sup>، وعميد الدين في الإشكالات: لمّ لا يجوز أن يكون تعلّق الزكاة بالعين أصلاً بنفسه ليس محمولاً على غيره فيقال: تعلّق الزكاة بالنصاب؟ وذلك لأنّه وإن شارك كلّ واحد من الصور في شيء فإنّه يخالفه من جهة أخرى<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن العلامة نصره الله ﷺ: مخالفة تعلّق الزكاة لباقي أصناف كلّ نوع بوجه لا ينافي اندارجه تحت ذلك النوع، وكونه تعلّقاً برأسه لا ينافي اندارجه تحت أحد الأنواع المذكورة، وإنّما يُبحث عن هذه الأنواع لاختلاف خواصّها، وتختلف بذلك أحكامها، ولا مشاحة للفقيه في كون هذه أنواعاً وأجناساً، أو لوازم بعد معرفتها بخواصّها ومعرفة أحكامها<sup>(٥)</sup>.

١ - البيان: ص ٣٠٤.

٢ - البيان: ص ٣٠٤.

٣ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٤٣.

٤ - كنز الفوائد: ج ١، ص ١٩٣.

٥ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢٠٨.



تفريع: إذا باع المالك النصاب بعد الوجوب صحَّ بيعه فيما عدا حقَّ المستحقِّ بلا خلاف، وفيه خلاف مبين على الإحتمالات المذكورة، فعلى تقدير القول بالشركة يبطل البيع فيه ويثبت الخيار للمشتري المغرور لتبعض الصفقة، هذا إذا لم يعط البائع الحقَّ من مال الآخر، ولو أعطاه ففي ثبوت الخيار وارتفاعه تردّد ينشأ من استقرار ملك المالك بزوال استحقاق المستحقِّ للزكاة بأداء ربِّ المال إياها ومن احتمال استحقاق المبيع، وقال ابن العلامة: والأقوى عندي الأول أعني ارتفاع الخيار؛ لأنَّ حقَّ الفقراء يزول بالأداء<sup>(١)</sup>، وعلى التقدير المتعلق بالذمة فالبيع في الصفقة بأجمعها صحيح قطعاً، فإن أدّى المالك فهو على صحته، وإلاّ فيبيع الساعي العين فيتجدّد البطان واختيار المشتري، وعلى تقدير أنّه كالرهن يبطل البيع إلاّ أن يتقدّم الضمان، أو يعطى المالك الحقَّ من مال آخر، وعلى تقدير كونه كالأرض يكون البيع إلتزاماً بالزكاة، فإن أداها نقد وإلاّ يبيع الساعي العين. وبعد القول بالبيع في صورتين فعلى تقدير أداء البائع الزكاة، ففي لزوم البيع من جهة المشتري أقربه للزوم لما عرفت، ويحتمل عدمه لما عرفت أيضاً.

قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۖ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ۝ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَنْتُمْ<sup>(٢)</sup>

السادسة: قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ أي تطهّر من دنس الشرك بكملة لا إله إلا الله قولاً وإعتقاداً، وقيل: تكثّر من التقوى بالتطهّر من المعاصي<sup>(٣)</sup>، أو تفعل من الزكاة كتصدّق من الصدقة، وهو أن يرفض حبّ الدنيا ويزهد فيها

بيان آية «قد أفلح من تزكّى»  
من تزكّى  
والأحكام  
المستفادة منها

١- إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢٠٩.

٢- الأعلى ٨٧: ١٤- ١٧.

٣- الكشف: ج ٤، ص ٢٤٤.

ولا ترغب نفسه إلا فيما عند الله ممّا هو خير وأبقى، وقيل: بمعنى إلسباغ الوضوء<sup>(١)</sup>، والمعنى المناسب للمقام والصلاة هو أداء الزكاة، يعني قد أفلح من اتّصف بصفة أداء زكاة ماله، وقيل المراد أداء الزكاة البدنية<sup>(٢)</sup> أي أذى الفطرة، وهذا القول هو الأقوى لزيادة رعاية المناسبة، وذلك فإنّ أقوى الأقوال في قوله تعالى: ﴿وَذَكَرْ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾<sup>(٣)</sup> حمل الذكر على تكبيرات العيد، والصلاة على صلاته أي كبر تكبيرات العيد فصلّى صلاته، وقيل: كبر للإفتتاح<sup>(٤)</sup> فصلّى الخمس اليومية، ويجوز أن يراد بالذكر نقش اسمه على صحيفة الخاطر، والمراد إرتفاع الصلاة عن قلب حاضر ليس بلاه ولا ساه.

ويؤيد هذا القول قوله تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾<sup>(٥)</sup> على الآخرة أي تؤثرون ما تنوّهون منفعة الدنيا فيه على ما تتحقّقون من أجزاء الآخرة وثوابها الدائم الباقي فيه، فتشغلون البال بزهرتها ولا تلتفتون إلى ما يهتمكم من آخرتكم، الذي هو خير وأبقى، فلا تتوجّهون إلى بارئكم في صلاتكم بقلب حاضرٍ وخاطر عن الخواطر فارغ.

وقيل: الخطاب للأشقيين على الالتفات<sup>(٦)</sup> أو بتقدير القول يعني قل بل «تؤثرون الحياة الدنيا» على الآخرة، وترعوون على ما يشبطكم عن الإعتناء بشأنها، والإهتمام بتقويم أدائها إلى ما يجدوكم على أمر الآخرة والتزوّد لها، والتأهّب لما يهتمكم من أحوالها، ولذلك تعرضون عن الذكر ولا تنفقون.

١ - أنوار التنزيل: ج ٢، ص ٥٦٠، مع اختلاف يسير.

٢ - مسالك الأفهام: ج ١، ص ٤٤٣.

٣ - الأعلى: ٨٧: ١٥.

٤ - الكشف: ج ٤، ص ٢٤٥.

٥ - الأعلى: ٨٧: ١٦.

٦ - تفسير البضاوي: ج ٢، ص ٥٩٠.

بيان آية «وذكر  
اسم ربه فصلّى»  
والأحكام  
المستفادة منها

وعنه عليه السلام: «من أحب آخرته أضرب دنياه، ومن أحب دنياه أضرب آخرته»<sup>(١)</sup> وقرأ أبو عمرو «ويؤثرون» بياء الغيبة<sup>(٢)</sup> وحينئذ لا التفات به.

\*والآخرة خير وأبقى\*<sup>(٣)</sup> الواو للحال، والتقدير: خير وأبقى لكم، و«خير وأبقى» يجوز أن يكونا للتفضيل نظراً إلى أن في الدنيا خيراً ما، وهو أن يعمل بما يؤتى منها للآخرة وإبقاء ما هو الذكر الجميل فيها، قال الشاعر:

ليس يبقى من الجدين إلا عمل صالح وذكر جميل<sup>(٤)</sup>

وقال إبراهيم عليه السلام في دعائه: \*واجعل لي لسان صدق في الآخرين\*<sup>(٥)</sup>، ومما يدل على أن فيها خيراً ما قوله عليه السلام: «أحببت من دنياكم ثلاثاً الطيب والنساء وقرّة عيني في الصلاة»<sup>(٦)</sup>، ويجوز أن يحملاً على الزيادة المطلقة تنزيلاً للقلّة منزلة العدم، بناءً على أنه لا خير في دار أولها تعب وأوسطها نصب وآخرها عطب، حلالها حساب وحرامها عقاب، وآخرها رجوع إلى التراب، ولقد فاز من لم يترب كفيته بتراب تراثها، ولم يغير ناصيته بتراث ترابها.

ويؤيد ذلك قول إمام المتقين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «طلّقت دنياكم ثلاثاً طلاقاً لا رجعة فيه»<sup>(٧)</sup>، ويرشدك إلى أن الآخرة خير محض، وأن الدنيا لا خير فيها بقاء ما في تلك، وفناء ما في هذه، \*والباقيات الصالحات خير عند ربك\*<sup>(٨)</sup> وناهيك دليلاً على انتفاء الخير من هذه واختصاص الخير بهاتيك

١ - مجمع البيان: ج ٥، ص ٤٧٦.

٢ - النبيان: ج ١٠، ص ٣٣١.

٣ - الأعلى: ١٧: ٨٧.

٤ - لم نعر عليه في الكتب المتوفرة.

٥ - الشعراء: ٨٤: ٢٦.

٦ - بحار الأول: ج ٧٦، ص ١٤١، ح ٨؛ الخصال للصدوق: ج ١، ص ١٦٥، ح ٢١٧.

٧ - نهج البلاغة: الكلمات القصار، ٧٤.

٨ - الكهف: ١٨: ٤٦.

مشاركة البهائم والسباع والوحوش والحشرات الانسان في سائر لذاتها، بل ربّما ينفون عليه في أكثرها، ومشاركة الأنبياء والملائكة في أمر الآخرة، وأيضاً لو كانت اللذات الدنيويّة خيراً لكان الفضل والكمال منوطاً بكثرتها، وليس الأمر كذلك، بل الأمر بالعكس؛ فإننا لو فرضنا عالماً عاقلاً نهماً في الأكل والشرب والجماع قد صرف عمره في إصلاح هذه المهمّات كان منسوباً عند كلّ أحد من العقلاء إلى الدناءة والخسّة وسقوط الهمة والسخافة، وكلّ من أعرض عنها وزهد فيما يوصل به إليها، ورغب فيما يحصل به أمر الآخرة كان محموداً عندهم.

وأيضاً جوهر الروح أشرف من جوهر البدن، والابتهاج بالمعارف ممّا يكمل النفس ألذّ من الإلتذاذ بالمطعموم والمنكوح، وليّان هذا المقال مجال واسع ومدى شاسع، وفي هذا القدر غنيّة لمدرّك القى السمع وهو شهيد، لكن من أمات حبّ الدنيا قلبه، وسلب الميل إلى زخارفها لبّه فهو لا يرعوي إلى ما يطرق صماخيه من قوارع الإيعاظ، ولا يشوم ما يلمع لعينيه من وميض بوارق الإيقاظ، القليل والكثير عنده من هذا المقال سواء، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء.

خاتمة: إستدلّ الأصحاب على وجوب زكاة الفطر من الكتاب بهذه الآية، بيان أدلة زكاة الفطر  
 ووجه الإستدلال بها ما عرفته ممّا تلوته عليك في تفسير قوله تعالى: \*قد أفلح من تزكى\* (١) فتذكّر له.

ومن السنّة، ما روي عنه عليه السلام من قوله: «زكاة الفطر صاع من تمرٍ أو صاع من شعير، على العبد والحرّ، والذكر والأنثى والصغير والكبير» (٢) والإجماع أيضاً منعقد على وجوبها، لكن في الآية وهذا الحديث عموم وإجمال، والأحاديث المروية عنه عليه السلام غيره، وعنه عليه السلام مخصّصة ومبيّنة، فلا بدّ من التعرّض لشيء ممّا

١ - الأعلى ٨٧: ١٤.

٢ - مشكاة المصابيح: ج ١، ص ٥٧٠، ح ١٨١٥.

يتعلّق بهذا الباب.

الأوّل: بيان من تجب عليه.

شروط زكاة الفطر إنّما تجب على كلّ بالغ عاقل حرّ مالك لمؤنة السنة له ولعياله، ومن هنا يظهر الفرق بينها وبين المائيّة، فإنّ المائيّة لا تشترط فيها مؤنة السنة، فإنّه إذا تمّ

النصاب واجتمعت الشرائط وجبت سواء كان مالکاً لمؤنة سنته أو لم يكن.

وأيضاً المائيّة تتعلّق بعين المال كما عرفت وهاهنا بالذمّة، وأيضاً لا تتعلّق بالمديون إذا لم يبق بعد أداء دينه ما يكفي له ولعياله تلك المدّة، بخلاف المائيّة.

فإن قلت: ظاهر الحديث الذي نقلته عنه عليه السلام يدلّ على وجوبها على العبد والصبي، فكيف خصّصت في بيان من تجب عليه بالبالغ والحر.

قلت: في الحديث إجمال كما أشرنا إليه، وبيانه أنّه لمّا علم من الأخبار عنهم عليهم السلام أنّ التكليف والمالكيّة لمؤنة السنة شرط في الوجوب خرج الصبي، لأنّه غير مكلف، والعبد لعدم صلاحيّته التملّك.

وإنّما قتال عليه السلام: «على العبد والحر» يشير إلى وجوب تحمّل الولد أو الولي والمولى أو من يعولهما أوّل ليلة من شوال عنهما، فلا تجب على الصبي ولو كان مالکاً مؤنة سنته فإنّ أعاله غيره من ماله فلا زكاة على أحدهما.

وقال الشيخ عليه السلام في الخلاف: نفقته وفطرته على أبيه<sup>(١)</sup>، ولا على المجنون والمغمى عليه، ولا على العبد قنّاً كان أو مدبراً أو مكاتباً مشروطاً أو مطلقاً غير مؤدّد، فإن تحرّر بعضه قسّطت إن لم يختص المولى بالعلولة، وإلا على من يعوله إذا كان من أهلها، وإذا اكملت الشرائط وجبت عليه عن نفسه، وعن كلّ من يعوله ولداً كان أو والداً وإن سفل الولد وعلا الوالد، والزوجة والخادم والضيف، وليس إسلام

المعال شرطاً، ويشترط وجوب زكاة الزوجة على الزوج التمكين، فلو كانت ناشزة أو صغيرة سقطت عنه خلافاً لابن إدريس؛ فإنه اكتفى في الوجوب عليه بالزوجية، فيجب عليه عنده وإن لم يعلها<sup>(١)</sup>.

وكذا الخلاف في الرق الغائب المجهول الحياة، ومنشأ الخلافين الشك في السبب والقول بالاستصحاب، وتسقط عن المعسر فطرة الموسرة دون نفقتها، وهل يرجع الوجوب إلى الأصل فيه قولان: ذهب العلامة<sup>(٢)</sup> وابن إدريس<sup>(٣)</sup> إلى أن الوجوب لما كان ابتداءً متعلقاً بدمّة الزوجة وإنما انتقل إلى ذمّة الزوج بسبب طريان الزوجية فلما وجد المانع أعني الفقر رجع الوجوب إلى أصله، فتجب الزكاة على الزوجة.

ويرد على هذا القول: أنها تابعة للنفقة فلما لم يزل وجوبها عنه بالإعسار لم يزل عنه وجوب التابع به.

وفرق بينهما: بأن النفقة ليس اليسار فيها شرطاً للوجوب، بل للأداء، وفي الفطرة شرط للوجوب، وإذا فقد الشرط فقد المشروط، فلا تتبع النفقة في الوجوب، فلا تتعلق بدمّة الزوج فتبقى على أصلها متعلقة بدمّة الزوجة.

وقال العلامة<sup>(٤)</sup> في منتهى المطلب: مبنى هذه المسألة على أن من وجبت زكاته على غيره وكان أهلاً لوجوبها، هل يلاقي الوجوب ابتداءً من وجبت عنه ثم يتحمل من وجبت عليه عنه، أو يجب ابتداءً على من وجبت عليه عنه، ولا يلاقي الوجوب من وجبت عنه ابتداءً، يحتمل الأول لقوله - تعالى - : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ و«من» للعموم وفيها معنى الشرط فكل من لم يتزك لم يفلح لإستفاء

١ - الررائر: ج ١، ص ٤٦٦.

٢ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢٧٨.

٣ - الررائر: ج ١، ص ٤٦٨.

المشروط بإنتفاء الشرط.

ولما روي عن النبي ﷺ: «زكاة الفطرة على كل ذكر وأُنْثى»، لكن دَلَّت الأحاديث وإجماع الإمامية على وجوبها عليه عمن يعول، ووجه الجمع ما ذكرنا. ويحتمل الثاني لقول الباقر والصادق ع: لَمَّا سُئِلَا عَنْ زَكَاةِ الْفِطْرَةِ قَالَا: «صَاعٌ عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالبالغ ومن يعول في ذلك وغيره سواء». والمساواة تقتضي العموم لما تقرّر في الأصول، فكما تجب عليه فطرته ابتداءً وفطرة الصغير، فكذا فطرة من يعول وهو يعمّ الزوجة، لأنَّ «مَنْ» للعموم<sup>(١)</sup>. وذهب الشيخ<sup>(٢)</sup> وابن العلامة<sup>(٣)</sup> إلى سقوطها عنهما، فالعلامة<sup>(٤)</sup> وابن إدريس<sup>(٥)</sup> ذهبوا إلى الاحتمال الأوّل، والشيخ وابن العلامة ذهبوا إلى الاحتمال الثاني.

وفطرة خادم الزوجة الواجب إخدامها تابع لفطرتها فتجب على الزوج إذا كان موسراً، ومع الاعسار إن كان قنّاً وجبت عليها. ويحتمل الخلاف المذكور في فطرتها، وإن كان مستأجراً أو مستتبعاً، ففيه خلاف أوجبهُ الشيخ على الزوج الموسر<sup>(٦)</sup> وأنكره ابن إدريس<sup>(٧)</sup>، وقال العلامة فطرة خادمه على نفسه سواء شرطت له النفقة أم لا<sup>(٨)</sup>. ولو أوصى لعبد قبل الهلال فإن قبله الموصى له قبله ففطرته عليه وإلا فلا،

١ - لم نغز عليه في منتهى المطلب نقله عنه ولده في إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢١١ - ٢١٢.

٢ - المبسوط: ج ١، ص ٢٣٩.

٣ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢١١.

٤ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٥٨.

٥ - المراتب: ج ١، ص ٤٦٨.

٦ - المبسوط: ج ١، ص ٢٣٩.

٧ - المراتب: ج ١، ص ٤٦٦.

٨ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢٧٢.

وفي الوجوب على الوارث إشكال ينشأ من كون القبول كاشفاً أو سبباً مملكاً، وعلى تقدير كونه سبباً مملكاً هل يبقى قبل القبول على حكم مال الميت أو ينتقل إلى الوارث إنتقالاً متزلزلاً؟

فعلى تقدير كونه كاشفاً لازكاة على الوارث أصلاً، لأنه كان قبل القبول ملكاً للموصى له، غاية ما في الباب أنه لم يكشف عنه بالقبول، فلا تعلق له بالوارث أصلاً، فلا يجب عليه زكاته، وعلى تقدير كونه سبباً مملكاً فعلى تقدير عدم الإنتقال إلى الوارث لا يجب عليه قطعاً، وعلى تقدير الإنتقال يحتمل الوجوب.

وأما السقوط عن الموصى له فعلى تقدير كونه مملكاً، فقبل القبول لم يكن مالاً فلا يتعلق به، وعلى تقدير كونه كاشفاً فلا امتناع تكليف الغافل.

### الثاني: في بيان وقتها

اختلف في ابتداء الوقت وانتهائه، الأظهر أن ابتداء وقتها عند رؤية الهلال ويمتد إلى زوال الشمس يوم العيد، وذهب المفيد<sup>(١)</sup>، والمرضى<sup>(٢)</sup>، وإبن الجنيدي<sup>(٣)</sup>، والحليون<sup>(٤)</sup> إلى أن ابتداءها عند طلوع فجر أول يوم من شوال، وبه أخذ الشافعي<sup>(٥)</sup>، قيل: لأن الزكاة زكاة فطرة والفطر إنما هو ترك الصوم في زمان يصلح له، والليل لا يصلح للصوم.

١ - المقنعة: ص ٢٤٩.

٢ - جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى)، ج ٣، ص ٨٠.

٣ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢٩٥.

٤ - الكافي في الفقه: ص ١٦٦؛ المهذب: ج ٢، ص ١٧٦؛ الغنية (الجولع الفقيه): ص ٥٠٧.

٥ - المهذب للشيرازي: ج ١، ص ١٧٢.



وأُجِيب عنه: أَنَّهُ قد جاء في الأخبار: إذا غابت الشمس أَفطر الصائم، فقد أَطلق الإفطار على ترك الصوم في الليل، والأصل في الإِطلاق الحقيقة.

وعَلّق بعضهم خروج وقتها بصلاة العيد، وقال العلامة: لا يجوز إخراجها قبل الهلال إلّا قرضاً<sup>(١)</sup>، وقال صاحب الإرشاد: يجوز تقديمها قرضاً في رمضان<sup>(٢)</sup>، وقال ابنه رحمه الله: إنّما قال: «في رمضان» لفائدة وهي أَن بعض الفقهاء كالشافعي<sup>(٣)</sup> قال: يجوز تقديمها زكاة معجلة، والضابط في تعجيل العبادة وتقديمها أَنَّهُ كلّما وجبت العبادة بسببين أحدهما متقدّم على الآخر، فمعنى تقديمها هو فعلها بين السببين أي تأخيرها عن السبب الأوّل وتقديمها على السبب الثاني، ولا يصحّ تقديمها على السبب الأوّل إجماعاً، وعندنا أَنَّهُ يجوز تعجيل الإقراض فها هنا سببان أحدهما رمضان والآخر هلال شوال.

وقد يشمّ من هذا الكلام عدم جواز إقراضها قبل رمضان، وهذا الكلام لا يخلو عن شيء، وهو أَنَّهُ على تقدير تسليم سببية الوقت، وكون الوقتين معاً سببين ليسا سبباً للإقراض، بل إنّهما سببان لوجوب الزكاة، فلامعنى لإخراجها قرضاً إلّا إعطاؤها الفقير عازماً على أَنَّهُ يحسبها عليه من الزكاة بعد الهلال، وهذا كما يجوز في رمضان قد يجوز قبله، كما إذا كان له على المستحقّ دَيْنٌ يجوز له أن يحسبه من الزكاة وإن لم يدينه بقصد الإحتساب عليه منها بعد وجوبها.

وربّما يفرّق بين صورتين بأنّ في الإدانة بنية الإحتساب لا يجوز تقديمها على السببين بخلاف الإدانة المطلقة فتأمّل.

وجوّز إنا بابويه إخراجها في جميع شهر رمضان وجعلنا آخر يوم منه

١ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٥٩.

٢ - إرشاد الأذهان: ج ١، ص ٢٩١.

٣ - المهذب للشيرازي: ج ١، ص ١٧٢.

أفضل وقتها<sup>(١)</sup>؛ وهو مروي عن الشيخ<sup>(٢)</sup> أيضاً، والسند فيه ماروي عن الباقر والصادق عليهما السلام بأنهما قالَا: «على الرجل أن يُعطي عن كلِّ من يعول من حرٍّ وعبدٍ صغير وكبير، يعطي يوم الفطر قبل الصلاة فهو أفضل، وهو في سعة أن يعطيها من أوَّل يوم يدخل في شهر رمضان»<sup>(٣)</sup>.

وقال الشَّيْخُ: هو محمول على القرض جمعاً بينه وبين الأخبار النافية، ولا يجوز تأخيرها عن الزوال إلا بعذر ويأثم بدونه<sup>(٤)</sup>، وبدون العزل إتِّفاقاً. وفي الحكم بعد التأخير أقوال: أجودها وجوب القضاء، عزلها أولاً، وهذا ما صرَّح به الشهيد، وذلك لأنَّها عبادة موقَّعة لم تقع في وقتها، وعزلها ليس بإيقاع لها في الوقت، وكلَّ عبادة واجبة موقَّعة خرج وقتها يجب على المكلف بها قضاؤها، فهذه يجب على المكلف إذا أخرها عن وقتها قضاؤها، عزلها أولاً؛ لأنَّ عزلها ليس بإيقاعها في الوقت، ألَّهمَّ إلا أن يمنع مانع من إخراجها بعد أن عزلها في الوقت.

وقال العلامة: إن عزلها وخرج الوقت أخرجها واجباً بنية الأداء، وإلاَّ قضاها على رأي<sup>(٥)</sup>، كأنَّه جعل عزلها في الوقت نازلاً منزلة إخراجها فيه، وذلك لأنَّ عزلها إنما يكون بعد قصد الإخراج، وقصد الإخراج هو نيته، وإذا وقعت النية مع عزلها عن ماله في الوقت فكأنَّ الإخراج قد وقع فيه فيخرجها بنية الأداء، وذلك فإنَّ بعض الواجب الموقَّع إذا وقع في الوقت كان ذلك أداءً لا قضاءً كالصلاة إذا وقعت ركعة منها في الوقت.

١ - الهداية: ص ٢٠٤؛ وانظر: الفقيه: ج ٢، ص ١١٨، ذيل ح ٥١١.

٢ - المبسوط: ج ١، ص ٢٤٢.

٣ - تهذيب الأحكام: ج ٤، ص ٩٨، ح ٢١٥، مع اختلاف يسير.

٤ - البيان: ص ٣٣٤.

٥ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٥٩.

إذا عرفت ذلك فاعلم، أنَّ هاهنا خلافين:

أحدهما: وجوب الإخراج وعدمه، فذهب الشيخ<sup>(١)</sup>، وابن الجنيدي<sup>(٢)</sup>، وسَلَّار<sup>(٣)</sup> وابن إدريس<sup>(٤)</sup>، وأكثر الأصحاب إلى وجوب الإخراج لعدم الإتيان بالمأمور به، فيبقى في عهدة المكلف؛ ولأنَّه حقٌّ ثابت للفقراء، فلا يسقط بخروج وقتها كالَّذَيْنِ المؤَجَّل وزكاة المال.

وذهب المفيد<sup>(٥)</sup>، وابنا بابويه<sup>(٦)</sup>، وأبو الصلاح<sup>(٧)</sup>، وابن البراج<sup>(٨)</sup>، إلى سقوطها؛ لعدم اقتضاء الأمر الموقَّت الفعل بعده إذا أُخِلَّ به كما تقرَّر في الأصول. وثانيهما: أنَّ نيَّة الإخراج خارج الوقت هل تُقَيَّد بالأداء أو بالقضاء، فذهب العلامة<sup>(٩)</sup> إلى ما عرفته من التفصيل، وذهب الشيخ<sup>(١٠)</sup> وسَلَّار<sup>(١١)</sup> إلى التقييد بالقضاء؛ لأنَّ العبادة الموقَّعة إذا فعلت خارج الوقت تكون قضاءً، وذهب ابن إدريس إلى أنَّها أداء كالَّذَيْنِ وزكاة المال<sup>(١٢)</sup>، والأصل أنَّ كلَّ عبادة يجب قضاؤها فلها وقتان، والوقت إمَّا يثبت بنصِّ الشارع، ولم يثبت لهذه العبادة بنصِّه إلَّا وقت واحد، فلا يجب قضاؤها، هذانهاية ما قيل في هذا المقام، ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام.

١ - الخلاف: ج ٢، ص ١٥٥، المسألة ١٩٨.

٢ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٣٠٣.

٣ - المراسم: ص ١٣٥، وفيه «كفياً» بدل «قلنياً».

٤ - السرائر: ج ١، ص ٤٦٩.

٥ - للمقنعة: ص ٢٤٩.

٦ - للمقنعة: ص ٢١٢؛ من لا يحضره الفقيه: ج ٢، ص ١١٨، ذيل ح ٥١١.

٧ - الكافي في الفقه: ص ١٦٩.

٨ - المهذب: ج ١، ص ١٧٦.

٩ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٣٠٥؛ قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٥٩.

١٠ - الاقتصاد: ص ٢٨٥؛ الخلاف: ج ٢، ص ١٥٥، المسألة ١٩٨.

١١ - للراسم: ص ١٣٥.

١٢ - السرائر: ج ١، ص ٤٧٠.

وقال الشيخ فخر الدين رحمته الله: والأقوى عندي وجوب الإخراج بنية القضاء<sup>(١)</sup>، ولو فقد المستحق استحبّ العزل ويبيته عنده، وتجب نية الإخراج عند وجدانه مقيّدة بالقضاء.

ولو أدركه الموت وجب عزلها والإيصاء بها، ويجب تقديمها على الميراث، وتقسيتها مع سائر الديون لو قصر المال عن الدين.

وفي نقلها من بلد الإخراج أقوال: أجودها الكراهية، فيستحبّ إخراجها فيه، ويضمن مع التأخير والتلف، ويجوز لمن يجب عليه إخراجها بنفسه إيصالها إلى الإمام أو نائبه مع الطلب وبدونه يستحبّ، وإلى الفقيه عند الغيبة.

### الثالث: في بيان مقدارها.

وهي صاع من غالب ما يقات به، سواء كان بُرّاً أو شعيراً أو زبيباً أو تمرّاً، لما روى سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الفطرة كم يدفع عن كلّ رأس من الحنطة والشعير والتمر والزبيب؟ قال: «صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله»<sup>(٢)</sup>، ولما رواه عبد الله بن المغيرة عنه عليه السلام قال سألته عن الفطرة قال: «يعطي من الحنطة صاع ومن الشعير والإقط صاع»<sup>(٣)</sup>، ولما رواه صفوان الجمال قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفطرة فقال: «على الصغير والكبير والحرّ والعبد، عن كلّ إنسان صاع من حنطة أو صاع من تمر أو صاع من زبيب»<sup>(٤)</sup>.

فإن قلت: قد روي عنهم عليهم السلام ما يخالف ما ذكرت، روى عبد الله بن سنان عن

١ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢١٣.

٢ - الوسائل: ج ٦، ص ٢٣١، الباب ٦ من أبواب زكاة الفطرة، ح ١.

٣ - الوسائل: ج ٦، ص ٢٣١، الباب ٦ من أبواب زكاة الفطرة، ح ٣.

٤ - الوسائل: ج ٦، ص ٢٢٧، الباب ٥ من أبواب زكاة الفطرة، ح ١.

أبي عبد الله عليه السلام في صدقة الفطر أنه قال: «تصدق عن جميع من تعوله صغيراً وكبيراً حرّاً ومملوكاً، على كل إنسان نصف صاع من حنطة، أو صاع من شعير، والصاع أربعة أمداد»<sup>(١)</sup>.

وروى محمد بن مسلم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام: «الصدقة لمن لا يجد الحنطة والشعير يجزي عنه القمح والسلت والعدس والذرة نصف صاع من ذلك كله، أو صاع من تمر أو زبيب»<sup>(٢)</sup>.

قلت: قال الشيخ في الاستبصار بعد أن أورد هذه الأخبار وما يضاهاها: الوجه في هذه الأخبار وما يجري مجراها أن نحملها على ضرب من التقية، ووجه التقية في ذلك أن السنة كانت جارية في إخراج الفطرة بصاع عن كل شيء، فلما كان زمن عثمان وبعده من أيام معاوية جعل نصف صاع من حنطة بإزاء صاع من تمر، وتابعهم الناس على ذلك فخرجت هذه الأخبار وفاقاً لهم على جهة التقية، يدل على ذلك<sup>(٣)</sup> ما رواه سلمة بن حفص عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه قال: «صدقة الفطرة على كل صغير وكبير حرّاً وعبد، عن كل من تعول - يعني من تنفق عليه - صاع من تمر، أو صاع من شعير، أو صاع من زبيب. فلما كان زمن عثمان حوله مدين من قمح»<sup>(٤)</sup>.

وقال الشهيد عليه السلام: وقصره بعضهم على الغلات الأربع والأرز والأقط واللبن، لرواية إبراهيم الهمداني في مكاتبة الهادي عليه السلام<sup>(٥)</sup>، وما رواه جعفر بن محمد بن قولويه، عن جعفر بن محمد بن مسعود، عن جعفر بن معروف قال: كتبت إلى أبي

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٤٧، ح ١٥٥.

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ٤٧، ح ١٥٦.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٤٨، ذيل ح ١٥٦.

٤ - الاستبصار: ج ٢، ص ٤٨، ح ١٥٧.

٥ - البيان: ص ٣٣٥.

بكر الرازي في زكاة الفطر وسأله أن يكتب في ذلك إلى مولانا يعني: علي بن محمد، فكتب: «إنَّ ذلك قد خرج لعلي بن مهزيار أنه يخرج من كل شيء من التمر والبُرِّ وغيره صاع»، وليس عندنا بعد جوابه علينا في ذلك اختلاف<sup>(١)</sup>؛ مؤيد لذلك. وقال العلامة رحمه الله بعد أن ذكر الحنطة والشعير والتمر والزبيب والأرز واللبن: ويخرج من غيرها بالقيمة السوقية من غير تقدير - على رأي - إن شاء<sup>(٢)</sup>.

والخلاف إنما هو في التقدير وعدمه، يعني لو أخرج الفطرة من غير الحنطة والتمر والشعير والزبيب والأرز واللبن حباً كان أو دقيقاً أو سويقاً أجزأت فيه القيمة إتفاقاً، لما رواه إسحاق بن عمار الصيرفي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ما تقول في الفطرة يجوز أن تؤدِّيها فضة بقيمة هذه الأشياء التي سميتها؟ قال: «نعم إنَّ ذلك أنفع له يشتري بها ما يريد»<sup>(٣)</sup>.

واختلف في مقدار القيمة، فذهب الأكثر إلى أنها غير مقدرة بمقدار معين، بل دائرة على تقدير السوق، مختلفة بحسب الأوقات، وذهب بعض إلى أنها مقدرة بدرهم، وآخرون بأربعة دنانير.

وقال في المختلف: ولم أظفر في ذلك على فتوى<sup>(٤)</sup>، وقال ابنه رحمه الله: أورد الشيخ في الاستبصار رواية لإسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يعطى قيمتها درهماً»<sup>(٥)</sup>، ثم قال أي الشيخ: هذه رواية شاذة، والأحوط أن يعطى قيمة الوقت، ثم قال: أي الشيخ: هذه رخصة من عمل بها لم يكن مأثوماً، هذا آخر قوله، فلو لم تكن جائزة عنده لكان مأثوماً، وقال بعد ذلك تصحيحاً لقول أبيه رحمه الله: وهذا

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٤٧، ح ١٥٣.

٢ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٦٠.

٣ - الوسائل: ج ٦، ص ٢٤١، الباب ٩ من أبواب زكاة الفطرة، ح ٦.

٤ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٢٩١، وفيه: «ولم أف».

٥ - الاستبصار: ج ٢، ص ٥٠، ح ١٦٨.

ليس بفتوى<sup>(١)</sup>، وفي كونه فتوى نظر.

ومما يشهد على عدم التقدير، ما رواه سليمان بن جعفر المروزي قال سمعته يقول: «إن لم تجد من تضع الفطرة فيه فاعزلها تلك الساعة قبل الصلاة، والصدقة بصاع من تمر أو قيمته في تلك البلاد دراهم»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن البراج: بتخصيص أهل الحرمين، واليمامة والبحرين، والعراقين، وفارس، والأهواز، وكرمان، وأطراف الشام بالتمر، وبتخصيص أهل الموصل، والجزيرة، وخراسان، والجلال بالحنطة والشعير، وبتخصيص أوساط الشام، و«مرو» من خراسان، والري بالزبيب، وبتخصيص أهل طبرستان بالأرز، وأهل مصر بالبُر، والأعراب بالأقط ثم اللبن<sup>(٣)</sup>، لحديث الهمداني<sup>(٤)</sup>، وهو محمول على الأغلب والأفضل.

بيان مقدار الصاع فائدة: الأصح أن الصاع تسعة أرطال بالعراقي، وهو ستة أرطال بالمدني، ووزنه ألف درهم ومائة وسبعون درهماً من جميع الأجناس، لما رواه جعفر بن إبراهيم بن محمد الهمداني كتب إلى أبي الحسن عليه السلام على يد أبي: جعلت فداك أن أصحابنا اختلفوا في الصاع، فبعضهم يقول: الفطرة بالصاع المدني، وبعضهم يقول: بالصاع العراقي، قال: فكتب إلي: «الصاع بستة أرطال بالمدني، وتسعة أرطال بالعراقي، قال: وأخبرني أنه يكون بالوزن ألفاً ومائة وسبعين وزنة»<sup>(٥)</sup>.

وأما ما رواه محمد بن الريان قال: كتبت إلى الرجل أسأله عن الفطرة

١- إضاح الفوائد: ج ١، ص ٢١٣.

٢- الوسائل: ج ٦، ص ٢٤١، الباب ٩ من أبواب زكاة الفطرة، ح ٧.

٣- المهذب: ج ١، ص ١٧٥ - ١٧٦.

٤- الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٨، الباب ٨ من أبواب زكاة الفطرة، ح ٢.

٥- الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٦، الباب ٧ من أبواب زكاة الفطرة، ح ١.

وزكاتها، كم تُؤدَّى؟ فكتب: «أربعة أرطال»<sup>(١)</sup>، فقد أجاب عنه الشيخ بجوابين: أحدهما: أنه أراد أربعة أمداد فتصحَّف على الراوي. وثانيهما: أنه أراد أربعة أرطال من اللبن والأقط؛ لأنَّ من يكون قوته ذلك يجب منه هذا المقدار<sup>(٢)</sup>، فعلى هذا يراد بالرطل الرطل المدني. ويؤيِّد ذلك ما روى عن الصادق عليه السلام أنه سُئل عن رجل البادية لا يمكنه الفطرة؟ قال: «يصدق بأربعة أرطال من اللبن»<sup>(٣)</sup>. إذا عرفت ذلك فاعلم أنَّ للأصحاب في مسألة اللبن أقوال: فذهب السيِّد<sup>(٤)</sup>، وابن الجنيد<sup>(٥)</sup>، وسَلَّار<sup>(٦)</sup>، وابن البرَّاج<sup>(٧)</sup>، وابن زهره<sup>(٨)</sup>، وأبو الصلاح<sup>(٩)</sup>، والشيخ في الخلاف<sup>(١٠)</sup> إلى عدم الفرق بين اللبن وسائر الأجناس في أنَّ الواجب فيه صاع وعدم إجزاء الأربعة أرطال، وقال ابن العلامة: وهو مختار المصنَّف في المختلف و هو الأقوى عندي؛ للأمر بإخراج المبرئ للذمة و هو الصاع، ولقول الصادق عليه السلام: «أو صاع من الأقط»<sup>(١١)</sup>.

و ذهب الشيخ<sup>(١٢)</sup> في أحد قوليه، وابن إدريس<sup>(١٣)</sup> إلى إجزاء الأربعة أرطال

١ - الإستبصار: ج ٢، ص ٤٩، ح ١٦٤.

٢ - الإستبصار: ج ٢، ص ٤٩، ذيل ح ١٦٤.

٣ - الوسائل: ج ٦، ص ٢٣٦، الباب ٧ من أبواب زكاة الفطرة، ح ٣.

٤ - جل العلم والعمل (رسائل المرتضى)، ج ٣، ص ٨٠.

٥ - المختلف: ج ٣، ص ٢٨٧.

٦ - المراسم: ص ١٣٥.

٧ - المهذب: ج ١، ص ١٧٥.

٨ - الغنية (المولع الفقهي): ص ٥٠٦، س ٣٧.

٩ - الكافي في الفقه: ص ١٦٦.

١٠ - الخلاف: ج ٢، ص ١٥٠، للمسألة ١٨٨.

١١ - إضاح الفوائد: ج ١، ص ٢١٤؛ الوسائل: ج ٦، ص ٢٣١، الباب ٦ من أبواب زكاة الفطرة، ح ٣.

١٢ - النهاية ونكتها: ج ١، ص ٤٤٢.

١٣ - السرائر: ج ١، ص ٤٦٩.



لما نقلناه آنفاً من قول الصادق عليه السلام: «تصدق بأربعة أرطال من اللبن» و لم يقيد أحد منهم الرطل لا بالمدني ولا العراقي إلا الشيخ رحمه الله، فإنه قيده في المبسوط بالمدني<sup>(١)</sup>، وهو منقول عن ابن إدريس<sup>(٢)</sup>، وابن حمزة<sup>(٣)</sup>، وما ذكرناه هاهنا من أصحاب المذاهب هو ما ذكره الشيخ فخر الدين في الاشكالات<sup>(٤)</sup>، وفيه خلاف بما ذكره السيد عميد الدين في اشكالاته<sup>(٥)</sup>.

---

١ - المبسوط: ج ١، ص ٢٤١.

٢ - الحرائر: ج ١، ص ٤٦٩.

٣ - الوسيلة: ص ١٣١.

٤ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢١٤.

٥ - كنز الفوائد: ج ١، ص ١٩٧.

# كِتَابُ الْحُسَيْنِ

وَفِيهِ مَبَاحِثُ

الْمَجْتَبِ الْأَوَّلِ

فِي أُدِلَّةِ وَجُوبِ الْحُسَيْنِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و المراد به هاهنا: مال متعلق بما يصدق عليه إسم الغنيمة، فرضه الله - تعالى معنى الخمس - لمن فرض طاعته و لأهل بيته. و دليله الكتاب و السنة و الإجماع.  
أما الكتاب ففي أربع آيات:

وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ  
وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِيتَمَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ  
إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ  
الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ<sup>(١)</sup>

الأولى: قوله تعالى: \*واعلموا أنما غنمتم من شيء\*، إعلم أنه قد اختلف في معنى الغنيمة اصطلاحاً، فذهب بعض إلى أنه لا فرق بين الغنيمة و الفئ، و إليه ذهب قتادة<sup>(٢)</sup>، و فرّق آخرون فقالوا: إذا ظهر المسلمون على المشركين و على أرضهم فما أخذوه من مال ظهر و عليه فهو غنيمة، و من أرض فهو فئ، و إلى هذا ذهب عطاء بن السائب<sup>(٣)</sup>، و عن سفيان الثوري الغنيمة ما أصاب المسلمون عنوة

١ - الأنفال: ٤١.

٢ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٢٤٨.

٣ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٢٤٨.

بقتال، و الفئ ما كان عن صلح بغير قتال<sup>(١)</sup>.

والحقّ التعميم وأنّها منحصرة في سبع: غنائم دار الحرب وإن قلّت كالخيطة والمخيطة، والمعادن والكنوز وما يخرج من البحر بالغوص إذا بلغ ثمنه مقدار دينار، وأرباح التجارات والصناعات والزراعات، وأرض الذمي إذا اشتراها من مسلم، والمال الحلال الممتزج بالحرام مع عدم التمكن من التمييز.

تحقيق: إعلم أن ظاهر الآية يدلّ على التعميم كما ينبئ عنه الموصول، وبيانه بقوله: «من شيء»، ويؤيد هذا ما روي عنهم عليهم السلام، روى حكيم مؤذن بني عباس<sup>(٢)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له قوله - تعالى - : «واعلموا أنّما غنمتم من شيء فإنّ لله خمسة» الآية، فقال: «هي والله الإفادة يوم<sup>(٣)</sup> بيوم إلا أن أبي جعل شيعتنا من ذلك في حلّ ليزكوا»<sup>(٤)</sup>.

وروي عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «على كلّ امرئ غنم أو كسب<sup>(٥)</sup>، الخمس ممّا أصاب لفاطمة عليها السلام ولمن يلي أمرها من بعدها من ورثتها الحجج على الناس، فذاك لهم خاصّة يضعونه حيث شاؤوا وحرّم عليهم الصدقة، حتّى الخياط ليخيّط<sup>(٦)</sup> قميصاً بخمسة دنانير فلنأمنه دنانير إلّا من أحلّناه من شيعتنا لتطيب لهم به الولادة، إنّه ليس من شيء عند الله يوم القيامة أعظم من الزنا، إنّه

١ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ٢٤٨.

٢ - جاء في «قاموس الرجال» للعلامة التستري: «حكيم مؤذن بني عباس، قال: عدّه الشيخ في الرجال من أصحاب الصادق عليه السلام، أقول: وعدّه البرقي أيضاً، قال: وفي نسخة «عيسى» بدل «عبس»، قلت: ليس في رجال الشيخ اختلاف وإنما نقل الجامع الاختلاف بين «عبس» و «عبيس» و «عيسى» عن «في الكافي» و «خمس التهذيب والاستبصار».

٣ - في المصدر: «بوماً».

٤ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٨١، الباب ٤ من أبواب الانفال وما يختص به الامام، ح ٨.

٥ - في المصدر: «اكتسب».

٦ - في المصدر: «بخيّط».

يقوم صاحب الخمس فيقول: يا رب، سل هؤلاء بمانكحوا؟<sup>(١)</sup>.

ونقل الشيخ في الاستبصار عن الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن الحكم بن علي الأسدي قال: وليتُ البحرين فأصبْتُ مالا كثيرا وأنفقتُ واشتريتُ متاعا كثيرا، فاشتريتُ رقيقاً وأُمّهات أولاد وولد لي ثم خرجتُ إلى مكّة وحملتُ عيالي وأُمّهات أولادي ونسائي، وحملتُ خمس ذلك المال فدخلتُ على أبي جعفر عليه السلام فقلت له: إني وليتُ البحرين فأصبْتُ مالا كثيرا واشتريتُ ضياعاً واشتريتُ رقيقاً واشتريتُ أُمّهات أولاد وولد لي وهذا خمس ذلك المال، وهؤلاء أُمّهات أولادي ونسائي قد أتيتك به وبهنّ فقال: «أما كلُّ لنا»<sup>(٢)</sup> وقد قبلتُ ما جئتُ به، وقد حللتُك من أُمّهات أولادك ونسائك وما أنفقتُ، وضمنتُ لك عليّ وعلى أبي الجثّة»<sup>(٣)</sup>.

إذا تمهد هذا فنقول: إن ظاهر الآية والأحاديث التي أوردناها وما يضاهاها يدلُّ على التعميم في الغنيمة، لكنّ الإجماع من ذوي الحلّ والعقد من الطائفة الأشيائية التي يجب فيها الخمس المحققة والسنة مثله عليه السلام ومن أوصيائه حجج الله على عباده خصّص هذا العام بالأموال السبعة.

أولها: غنائم دار الحرب عموماً غير المغصوبة من مسلم، فهي لمن غصبت منه، والأصحُّ أنّها غير مقدّرة بنصاب، فيؤخذ الخمس من قليلها وكثيرها، واعتبر المقيّد عليه السلام بلوغ النصاب الأوّل من الذهب<sup>(٤)</sup>، ولا يشترط في وجوبه فيها القبض، بل يجب فيما لم يدخل تحت القبض كالأراضي والأموال الغائبة.

وثانيها: المعادن عموماً منطبعة كانت أو غير منطبعة، سيّالة أو غير سيّالة، وجوب الخمس في المعادن

١ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٥١، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٨.

٢ - في حاشية «أ»: «أما كلّ كله لنا».

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٥٨، الباب ٣٢، ح ١٩٠.

٤ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٣٢٠.

وأحق بها الحجار والأراضي المشتمة على خصوصية في الانتفاع كحجر الرحي والبرام وأرض النورة والجص في قول.

هل يعتبر بلوغ النصاب في مقدار النصاب أيضاً، فذهب الشيخ في النهاية<sup>(١)</sup> والمبسوط<sup>(٢)</sup> وابن حمزة<sup>(٣)</sup> والعلامة<sup>(٤)</sup> إلى اشتراطه لقول أبي الحسن عليه السلام: «ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون فيه<sup>(٥)</sup> الزكاة عشرين ديناراً»<sup>(٦)</sup>، وذهب الشيخ في الخلاف والاقتصاد<sup>(٧)</sup> وابن البراج<sup>(٨)</sup> وابن إدريس<sup>(٩)</sup> إلى عدم اشتراطه لعدم العموم الآية.

وأجيب: بأن الرواية مخصصة وإن كانت من الآحاد؛ فإن التخصيص بها جائز، وإنما الممتنع النسخ. وأطلق الباكون من غير تعرض بنفي أو إثبات كالسيد المرتضى<sup>(١٠)</sup> وابن أبي عقيل<sup>(١١)</sup> وابن الجنيد<sup>(١٢)</sup> وابن زهره<sup>(١٣)</sup> وسألا<sup>(١٤)</sup>، والظاهر من الإطلاق عدم الاشتراط، وقال أبو الصلاح: يعتبر بلوغ قيمته ديناراً واحداً<sup>(١٥)</sup>، وهو مروي عن أبي الحسن عليه السلام<sup>(١٦)</sup> وقال الشهيد عليه السلام: يشترط فيها بلوغ

١- النهاية: ص ١٩٧.

٢- المبسوط: ج ١، ص ٢٣٧.

٣- الوسيلة، (الجوامع الفقهية): ص ٧١٨.

٤- إرشاد الأذهان: ج ١، ص ٢٩٢، المختصر النافع: ص ٦٣.

٥- في المصدر: «في مثله».

٦- الوسائل: ج ٦، ص ٣٤٤، باب ٤، لشرط بلوغ قيمة ما يخرج من المعدن.... ح ١.

٧- الخلاف: ج ٢، ص ١١٩، الاقتصاد: ص ٢٨٣.

٨- المهذب: ج ٢، ص ١٧٩.

٩- السرائر: ج ١، ص ٤٨٨.

١٠- الانتصار: ص ٨٦.

١١- مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٣١٨.

١٢- مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٣١٨.

١٣- الغنية (الجوامع الفقهية): ص ٥٠٧.

١٤- المراسم: ص ١٣٩.

١٥- الكافي في الفقه: ص ١٧٠.

عشرين ديناراً أو قيمتها بعد المؤنة<sup>(١٧)</sup> والظاهر الاكتفاء بما هي درهم أيضاً، كما هو ظاهر قول الأصحاب وإن كانت رواية البنظي<sup>(١٨)</sup> عن الرضا عليه السلام لم يتضمنها.

وثالثها: الكنوز، وهي الأموال المدخرة تحت الأرض، فإن وجدت في دار الحرب فهي لواجدها، وجد عليها أثر الإسلام أم لم يوجد، ويجب عليه فيها الخمس، وإن وجدت في دار الإسلام في غير ملك مبتاع ولا أثر للإسلام عليه فكذلك، ولا خلاف في اشتراط النصاب بعد إخراج المؤن، وهو أن يبلغ عشرين ديناراً، وقيل: يمكن إقامة نصاب الفضة مقامه، ويلحق به ما وجد في ملك مبتاع في دار الإسلام أو جوف دابة إذا لم يعرف البائع، ومع معرفته فهو حقه.

وقد اختلف في اشتراط عدم أثر الإسلام، قال العلامة رحمته الله: والأقرب اشتراط عدم أثر الإسلام؛ فإنه إذا كان عليه أثر الإسلام وقد وجد في دار الإسلام فالظاهر أنه لواحد منهم، فلا يختص بالواجد، بخلاف ما لو وجد في دار الحرب فالظاهر أنه للواجد منهم، فيكون حكمه حكم الغنيمة فيختص بالواجد، فعلى تقدير الاشتراط يكون ما وجد فيها وعليه أثر الإسلام لقطة<sup>(١٩)</sup>، ووجه القرب به أنه ملك جهل مالكة فيجب تعريفه، ويحتمل عدم الاشتراط لإطلاق الأصحاب؛ ولأنه قد زال عنه ملك المالك للجهل به ولوقوعه في البحر وابتلاع السمك إياه.

ورابعها: ما يؤخذ من البحر وفي تعلّق وجوب الخمس به شرطان: وجوب الخمس أحدهما: الغوص، وثانيهما: بلوغ القيمة ديناراً، ولا يشترط في هذه الأمور المذكورة كون الواجد والآخذ مكلّفاً أو مسلماً أو حراً، فلو كان صغيراً أو مجنوناً أو عبداً أو كافراً أو جوب فيها الخمس.

١٦ - من لا يحضره الفقيه: ج ٢، ص ٣٩، ح ١٦٤٤.

١٧ - الدروس: ج ١، ص ٢٦٠.

١٨ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٤٤، باب ٤، اشتراط... ح ١.

١٩ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٦٢.



وجوب الخمس  
في أرباح  
التجارات

وخامسها: أرباح التجارات<sup>(١)</sup> والزراعات والصناعات، ولا يجب إلا فيما زاد على نفقته ونفقة من يجب عليه نفقته اقتصاداً من غير إسراف ولا تقتير، ويدخل في المؤونة قضاء الدين وما يتوقف عليه النكاح والحجّ والجهاد الواجب وما ينوبه من ظلم ومصادرة وما أشبه ذلك، ونقل عن ابن الجنيد<sup>(٢)</sup> وابن أبي عقيل<sup>(٣)</sup> العفو عن هذا النوع، وأنه لا خمس فيه، وقال الشهيد<sup>(٤)</sup>: والأكثر على وجوبه<sup>(٥)</sup>، وهو المعتمد لانعقاد الإجماع عليه في الأزمنة التابعة لزمانها واشتহার الروايات.

روى محمد بن الحسن الأشعريّ قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني<sup>(٦)</sup> أخبرني عن الخمس أعلى جميع ما يستفيدة الرجل من كثير وقليل من جميع الضروب وعلى الصنّاع فكيف ذلك؟ فكتب بخطه: «الخمس بعد المؤونة»<sup>(٧)</sup>. وكان ابن الجنيد وابن أبي عقيل استدلاً بقول أبي عبد الله<sup>(٨)</sup>: «هي والله لإفادة يوم بيوم إلا أن أبي جعل شيعتنا من ذلك في حلّ ليزكوا»<sup>(٩)</sup>، وقوله أيضاً: «حتّى الغيّاط ليخيّط قميصاً بخمسة دنانير فلنأمنه دنانير إلا من أحلّناه من شيعتنا ليطيّب لهم به الولادة»<sup>(١٠)</sup>.

وربّما يقال: إنّ ذلك كان مخصوصاً بأهل زمانهما، لكنّ قولهما: «من شيعتنا»، وقولهما: «ليزكوا»، وليطيّب لهم به الولادة» قد استدلّ بهما على العموم. وسادسها: أرض المسلم إذا انتقلت إلى الذميّ، واشترط بعضهم في وجوب

وجوب الخمس  
في أرض المسلم  
إذا انتقلت إلى  
الذميّ

١ - ب: «التجارات».

٢ - نقله عنه مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٣١٣.

٣ - نقله عنه البيان: ص ٣٤٨.

٤ - البيان: ص ٣٤٨.

٥ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٤٨، كتاب الخمس، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ١.

٦ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٨٠، باب ٤ من أبواب الانفال وما يختص بالامام، ح ٨.

٧ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٥١، باب ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٨.

الخمس فيها الانتقال بالشراء عملاً بظاهر الرواية<sup>(١)</sup>، ولا فرق في وجوبه بين ما يجب فيه الخمس، كالمفتوحة عنوة وبين من أسلم أهلها عليها طوعاً، ولا خلاف في أرض الزراعة، وإنما الخلاف في أرض السكنى، وفي دخول الأشجار والبناء في حكمها، وليس الحول والنصاب فيها شرطاً، ولو انتقلت عنه إلى ذمي آخر قبل أخذ الخمس لم يتغير الوجوب، وكذلك إلى مسلم على الأقرب لتعلق الخمس بالعين، وفي اشتراط السقوط خلاف، في فساد الشرط وفساد البيع، واختاره الشهيد<sup>(٢)</sup>، وبعد التقايل يسقط؛ لأنّ التقايل فسخ.

وسابعها: ما اختلط<sup>(٣)</sup> بالحرام مع جهل المالك والمقدار، فلو عرفهما سقط، وجوب الخمس في المال المختلط بالحرام ولو عرف المالك وحده صالحه والمقدار وحده أخرجه، وأسقط المفيد، وابن أبي عقيل، وابن الجنيّد<sup>(٤)</sup> هذا النوع مستدلين بما رواه عبدالله بن سنان قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «ليس الخمس إلا في الغنائم»<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ في الاستبصار: الوجه فيه أحد شيئين: أحدهما: أن يكون المعنى فيه أنه ليس الخمس إلا في الغنائم بظاهر القرآن؛ لأنّ ما عدا الغنائم إنما علم وجوب الخمس فيه بالسنة ولم يعن أنه ليس في غير ذلك خمس أصلاً.

والوجه الثاني أن تكون هذه المكاسب والفوائد التي تحصل للإنسان هي من جملة الغنائم التي ذكرها الله - تعالى - في القرآن<sup>(٦)</sup>.

١ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٥٢، باب ٩ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ١ و ٢.

٢ - البيان: ص ٣٤٦.

٣ - أ، ب، هـ: «يختلط».

٤ - نقله عنهما البيان: ص ٣٤٧.

٥ - الوسائل: ج ٦، ص ٤٨٥، الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ١.

٦ - الاستبصار: ج ٢، ص ٥٦، باب وجوب الخمس، ذيل ح ٦.

وقد علم من هذا جوابهم على أنّ هذا الحكم مروى عن أمير المؤمنين عليه السلام<sup>(١)</sup>، فيجب إدخال هذا النوع تحت لفظ الغنيمة في الآية والخبر.

بيان حقيقة العبر  
فائدة: روي عن أبي الحسن عليه السلام وجوب الخمس في العنبر<sup>(٢)</sup>، لكن اختلف في كونه من المعادن أو من الغوص، فذهب بعض إلى التفصيل، فقال: إن أخذ من قعر البحر فمن الغوص، وإن أخذ من وجه الماء أو من الساحل فمعدن، واختلف أيضاً هل هو ثابت في البحر أو من عين فيه؟، فنقل عن الشيخ الأول<sup>(٣)</sup>، وعن الأطباء الثاني<sup>(٤)</sup>، وذهب الشيخ<sup>(٥)</sup> وابن إدريس<sup>(٦)</sup> إلى وجوب الخمس في العسل المأخوذ من الجبال، واختلف فيه هل هو نوع برأسه أم لا؟، وبعد أن لا يكون نوعاً برأسه هل هو داخل تحت المعادن أم الأرباح؟، وهذا الخلاف قائم في المسك أيضاً.

بيان آية «فإن خمسه»  
﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾<sup>(٧)</sup>.

اختلف في قسمة الغنيمة، فخمسها أبو حنيفة<sup>(٨)</sup> جاعل الآية من أسلوب قوله: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾<sup>(٩)</sup> أو أن المراد بقوله: ﴿فإن لله خمسه﴾، أن من حق الخمس أن يكون مقرباً به إلى الله لا غير، ثم خص من وجوه القرب هذه الخمسة، فكانه قيل: كلما غنتم فللقرب إلى الله ثم خصص المذكورين من وجوه

١- تهذيب الأحكام: ج ٤، ص ١٦٦، الباب ٣٥، ح ٣٥٨.

٢- تهذيب الأحكام: ج ٤، ص ١٦٦، الباب ٣٧، ح ٣٦٦.

٣- المبسوط: ج ١، ص ٢٣٧.

٤- نقله عنه البيان: ص ٣٤٥.

٥- المبسوط: ج ١، ص ٢٣٧.

٦- السرائر: ج ١، ص ٤٨٨.

٧- الأنفال: ٤١:٨.

٨- الكشف: ج ٢، ص ١٥٨.

٩- التوبة: ٦٢.

القرب تفضيلاً لهم، وجعل سهم ذوي القربى مختصاً ببني هاشم وبني عبدالمطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل محتجاً بأن عثمان وجبير بن مطعم قالوا: قلنا: يا رسول الله ﷺ هؤلاء إخوانك بنو هاشم لا تنكر فضلهم لمكانك الذي جعلك الله منهم، أرايت إخواننا بني المطلب أعطيتهم وحرمتنا وإئما نحن وهم بمنزلة واحدة؟، فقال ﷺ: «لهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام، إئما بنو هاشم وبني المطلب شيء واحد وشبك بين أصابعه»<sup>(١)</sup>.

وأسقط سهم رسول الله بموته، وكذلك سهم ذوي القربى، وخالفه الشافعي في ذلك وجعل سهم رسول الله ﷺ بعد وفاته لمصالح المسلمين، وسهم ذوي القربى لفقرائهم وأغنيائهم للذكر مثل حظ الأنثيين والباقي للفقراء<sup>(٢)</sup>، وجعله مالك بن أنس مفوضاً إلى رأي الإمام<sup>(٣)</sup>، وسنسها العبد الصالح أبو الحسن الأول كما روي عنه أنه قال: «الخمسة من خمسة أشياء»<sup>(٤)</sup>.

ويقسم الخمس على ستة أسهم، فسهم الله ورسوله، وذو القربى للإمام، والثلاثة وهي النصف لتمامي الهاشميين ومساكينهم وأبناء سبيلهم.

ويشترط انتساب الثلاثة إلى عبدالمطلب، وهم الآن أولاد أبي طالب والعبّاس والحارث وأبي لهب، ووافق ابن الجنيّد الأصحاب في القسمة إلى الستة لكن خالفهم في تعيين الأقسام فقال: سهم الله لمن يلي أمره وهو الآن الإمام، وسهم رسول الله ﷺ لأولى الناس به رحماً وأقربهم نسباً [ولا ظنّ أنّه عنى بذلك فاطمة وبعلاها وأبنيتها] في أيام حياتهم وبعدهم للمعصوم من أولادهم؛ فإنّه ليس

١- الكشف: ج ٢، ص ٥٨.

٢- الكشف: ج ٢، ص ٥٨.

٣- الكشف: ج ٢، ص ٥٨.

٤- تهذيب الأحكام: ج ٤، ص ١٦٦، الباب ٣٧، ح ٣٦٦.

أحد غيرهم أولى به رحماً ولا أقرب منهم نسباً<sup>(١)</sup>، وسهم ذوي القربى لأقارب رسول الله ﷺ من الهاشميين والمطلبين، وحمل اليتامى والمساكين على العموم، لكن يُقدّم ذوي القربى، فإن فضل عنهم شيء فلمو اليهم، وإن فضل عن مواليهم شيء فلمن عداهم<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام: «سهم الله جلّ جلاله للرسول ﷺ يصرفه في سبيل الله، وسهم الرسول لأقاربه، وسهم ذوي القربى قرباته»<sup>(٣)</sup> أيضاً، والقول الأوّل هو الأسد، لما روينا عن العبد الصالح عليه السلام: فإنّه يدلّ على وجوب قسمة الغنائم على الفرق الستّة.

وأما ما رواه عبدالله بن الجارود<sup>(٤)</sup> عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا أتاه المغنم أخذ صفوه، فكان ذلك له، ثمّ يقسم ما بقي خمسة أقسام فيأخذ خمسة، ثمّ يقسم أربعة أخماس بين الناس أخماس<sup>(٥)</sup>، ثمّ يقسم الخمس الذي أخذه خمسة أخماس يأخذ خمس الله لنفسه، ثمّ يقسم الأربعة أخماس بين الناس من ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل»<sup>(٦)</sup>، فلا ينافي ما ذكر من أنّ الخمس يقسم ستّة أسهم؛ فإنّه عليه السلام حكى فعل رسول الله ﷺ، وهو لا يدلّ على أمره بذلك، بل أنّه يدلّ على إشارته شيئاً من سهمه لذوي السهام إرفاداً لهم، كما كان دأبه وهجيره.

وحرّم الشيخ في النهاية<sup>(٧)</sup> والمبسوط<sup>(٨)</sup> وابن حمزة<sup>(٩)</sup> وابن إدريس<sup>(١٠)</sup>

هل يعرم الخمس على من انتسب بالأُم لبني هاشم؟

١- ما بين المعقوفتين كلام لمصنّف الكتاب.

٢- البيان: ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

٣- من لا يحضره الفقيه: ج ٢، ص ٢٢، الباب ٧، ح ٧٩.

٤- في المصدر: «ربيع بن عبدالله بن الجارود».

٥- في المصدر: «يقسم أربعة أخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه».

٦- الوسائل: ج ٦، ص ٣٥٥، الباب ١ من أبواب قسمة الخمس، ح ٣.

٧- النهاية ونكها: ج ١، ص ٤٤٩ - ٤٥٠.

الخمس على من انتسب بأُمّه خاصة وأحلّه عليه علم الهدى<sup>(١١)</sup>.  
احتجّ المحرّمون بأنّ الانتساب إنّما هو بالآباء ويقول<sup>(١٢)</sup> أبي الحسن عليه السلام:  
«ومن كانت أمّه من بني هاشم وأبوه من سائر قریش فإنّ الصدقة<sup>(١٣)</sup> تحلّ له، وليس  
له من الخمس شيء لأنّ الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿أُدْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾»<sup>(١٤)</sup>،  
واحتجّ علم الهدى عليه السلام بقوله ﷺ: «هذان لِنَائي»<sup>(١٥)</sup>، والأصل في الإطلاق الحقيقة،  
وقال ابن العلامة: والأوّل أصحّ، لرحجان المجاز على الإشتراك كما تقرّر في  
الأصول<sup>(١٦)</sup>.

ويشترط في استحقاقهم الإيمان لا العدالة، لكن تستحبّ، وكذا التعميم،  
ولا يجب التسوية، بل يستحبّ تقديم بني فاطمة ثمّ باقي بني عليّ عليه السلام ثمّ باقي  
الطالبيّة ثمّ باقي الهاشميّة، ولا يجوز إعطاؤه غيرهم، روي عن ابن عباس عليه السلام  
أنّه ﷺ كان يقسّمه على ستّة أسهم، لله والرسول سهران، وسهم لأقاربه وثلاثة  
أسهم ليتاماهم ومساكينهم وابن السبيل منهم حتّى قبض فقسمها أبو بكر على ثلاثة  
أسهم، وروي ذلك عن عمر ومن تابعه<sup>(١٧)</sup>، وروي أنّ أبا بكر منع بني هاشم  
الخمس، وقال: إنّ ما لكم أن يعطى فقيركم وتزوّج أيمكم ويخدم من لا خدم له

٨ - المبسوط: ج ١، ص ٢٦٢.

٩ - الوسيلة: ص ١٣٧.

١٠ - السرائر: ج ١، ص ٤٩٦.

١١ - رسائل الشريف المرتضى: ج ٤، ص ٣٢٨.

١٢ - ب: «لهول».

١٣ - في المصدر: «الصدقات».

١٤ - الأحزاب ٥: ٣٣.

١٥ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٥٥، الباب الأوّل من أبواب قسمة الخمس، ح ٨.

١٦ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٤٥٣.

١٧ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢١٨.

١٨ - الكشف: ج ٢، ص ١٥٩.

منكم، وأَمَّا الْغَنِيِّ مِنْكُمْ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ ابْنِ السَّبِيلِ غَنِيٌّ لَا يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ شَيْءٍ وَلَا يَتِيمٌ مُوسَرٌ<sup>(١)</sup>.

وذهب الأئمة من أهل البيت عليهم السلام إلى أن سَهِمَ الله ورسوله وسهم ذوي القربى بعد وفاة رسول الله للإمام القائم مقامه عليه السلام، وسهم اليتامى ليتامى آل محمّد عليهم السلام<sup>(٢)</sup>.

ما المراد من  
اليتيم؟  
واليتيم: الطفل الذي لا أب له، ولم يشترط الشيخ<sup>(٣)</sup> وابن إدريس<sup>(٤)</sup> فيهم الفقر لعموم اللفظ، ولو كان شرطاً لدخلوا في المساكين، وذهب العلامة إلى اشتراطه<sup>(٥)</sup>، وقال الشهيد: والوجه اشتراطه<sup>(٦)</sup>، ولا تدخل للمغايرة بوجه، وسهم أبناء السبيل لأبناء السبيل منهم، والخلاف في اشتراط الفقر فيهم ما عرفته في اليتامى، لا يشاركونهم في ذلك غيرهم، لأنَّ الله سبحانه - وتعالى - حرَّم عليهم الصدقة، لكونها أوساخ الناس وعوضهم عن ذلك الخمس، روى ذلك الطبري عن علي بن الحسين والباقر عليهم السلام<sup>(٧)</sup>، وروى عن أمير المؤمنين عليه السلام أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ - تعالى - يقول: ﴿وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ﴾، فقال: «أَيَتَامَانَا وَمَسَاكِينُنَا»<sup>(٨)</sup>.

فإن قلت: ممّا استفيد وجوب الخمس والمأمور به في الآية إنّما هو العلم؟ قلت: من الخبر المقدّر، ومن أنّ المأمور به إنّما هو العلم المقرون بالعمل لا مجرد العلم.

١ - الكشف: ج ٢، ص ١٥٩.

٢ - الكشف: ج ٢، ص ١٥٩.

٣ - المبسوط: ج ١، ص ٢٦٢.

٤ - السرائر: ج ١، ص ٤٩٦.

٥ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٣٣٤.

٦ - الدروس الشرعية: ج ١، ص ٢٦٢.

٧ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٤٤.

٨ - الكشف: ج ٢، ص ١٥٩.

فإن قلت: ما فائدة الأمر بالعلم والإتيان بالموصول وبيانه بقوله: \*من شيء\*، والغرض يتم بقوله: أدوا خمس غنيمتكم؟

قلت: أمّا الأول فلإشارة إلى عظم هذا الأمر وإشكاله لعلم الله سبحانه و- تعالى - لا تسهيل على النفوس الآية ممّا احتشت به من الشحّ والعصبية كما لا يخفى على من له أدنى حظّ من الإنصاف والدرية، ولكون قسمته تحتاج إلى تدقيق نظر لا يستغني عن العلم، ولا يجاب التصديق به والإذعان إليه؛ فإنّ مجرد أدائه من غير العلم بوجوبه، واعتقاد أنّ تاركه يستحقّ العقاب في العقبي والذمّ في الدنيا، وفاعله يستحقّ الثواب في العقبي والمدح في الدنيا لا يجدي نفعاً. وأمّا الثاني: فلبناء الحكم على الوصف المناسب ليعلم أنّ الوجوب بسبب العلم.

وأمّا الثالث: فالتعميم.

فإن قلت: ما وجه فتح «أنّ»؟

قلت: فيه وجوه.

أحدها: أنّها مع ما دخلت عليه مبتدأ محذوف الخبر<sup>(١)</sup>.

وثانيها: أنّها معطوفة على الأولى وخبر الأولى محذوف لدلالة الكلام عليه والتقدير: واعلموا أنّما غنمتم من شيء يجب قسمته فاعلموا أنّ الله خمسه. وثالثها: على إضمار الجار، والتقدير: واعلموا أنّما غنمتم من شيء فعلى أنّ الله خمسه.

ورابعها: أنّها خبر مبتدأ محذوف أي والحكم أنّ الله خمسه.

وخامسها: أنّها بدل ممّا غنمتم، وتكون الفاء زائدة.

١ - يعني: «أن يكون المصدر المؤول مبتدأ والخبر محذوف أي: «أنّ شئ خمسه واجب».



وروى الجعفي عن أبي عمرو، الكسر، وقراءة النخعي لله خمسة مؤيدة لها<sup>(١)</sup>، لكن في الفتح من التأكيد ما ليس في الكسر نظراً إلى الوجه الأول؛ لأن الخبر إذا حذف احتمل غير واحد من المقدرات مثل ثابت وواجب ولازم ولاحق وحق وغير ذلك.

\* إن كنتم ءلمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان<sup>(٢)</sup>، أي يوم بدر، وسمي به للفرق فيه يومئذ بين الحق والباطل والمسلم والكافر بنصر الله المؤمنين مع قلتهم، وخذل الكافرين مع كثرتهم وغلبتهم، \* يَوْمَ اتَقَى الجمعان<sup>(٣)</sup> من الفريقين من أهل الإيمان والكفر.

\* إن كنتم يجوز أن يتعلق بـ \*اعلموا<sup>(٤)</sup>، وتسمى حينئذ الوصلية، ويجوز أن يقدر جزاؤها مؤخراً، أي كنتم تؤمنون بالله فاعلموا ذلك واعملوا به عن نفوس طيبة وقلوب مطمئنة، وفي هذا التقييد<sup>(٥)</sup> من شدة الاهتمام بهذا الحكم ما يضيق عن نطاق البيان بيانه، نظراً إلى المفهوم المخالف، أي من لم يعلم ذلك، ولا يعمل به فكأنه ليس بمؤمن بالله واليوم الآخر، وبما أنزل على عبده، أعوذ بالله من شروور أنفسنا وسيئات أعمالنا \* والله على كل شيء قدير.

وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ  
وَلَا تَبْذُرْ رِزْقَكَ يَدِيًّا<sup>(٤)</sup>

الثانية: قوله تعالى: و \*أت ذ القربى حقه\*، أي فإذا علمت أن الله سبحانه وتعالى هو الذي يدفع البلاء، وهو الذي ينزل الرخاء، وهو الذي ييسط الرزق لمن

بيان آية «وأت ذ القربى حقه...»  
والأحكام  
المستفادة منها

١- الكشاف: ج ٢، ص ١٥٨.

٢- الأنفال: ٨: ٤.

٣- هـ: «العقد».

٤- الإبراء ١٧: ٢٦.

يشاء كيف شاء وحيث شاء، وأن ما بكم من نعمة فمن الله، \*وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ\*، أي أقارب الرسول ﷺ الذين فرض الله حقهم، وأوجب مودتهم، وهذا المعنى إنما يصح إذا كان \*أَتِ\* معطوفاً على الجزاء، أعني \*فَأَنَّ اللَّهَ خَمْسَةٌ\* أو «فاعلموا» المقدر ليكون في حيز الفاء على الجزائية.

فإن قلت: فعلى هذا فلم أفرد الخطاب هاهنا؟

قلت: توجيهها للخطاب إلى كل فرد من أفراد المخاطبين إعتناء بشأن إمتثال هذا الحكم أعني إيتاء ذي القربى حقه، وحمل بعضهم ذا القربى على عموم الأقارب، واحتج أبو حنيفة بهذه الآية على وجوب إرفاد الأقارب المحتاجين<sup>(١)</sup> حملاً على العموم، ومما يهدم بنيان هذا القول، وينقض أساس هذا المذهب ما رواه السدي عن الإمام زين العابدين عليه السلام قال لرجل من أهل الشام حين بعثه ابن زياد إلى يزيد لعنه الله: أقرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: أما قرأت قوله: \*وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ\* قال: وأنتم ذوو القربى الذي أمرنا الله أن نوذي حقه قال: «نعم»<sup>(٢)</sup> وهو المروي عن الباقر والصادق عليه السلام<sup>(٣)</sup> وفي كتاب أبي يعلى أن النبي ﷺ دعا فاطمة عليها السلام وأعطاهما فداً عند نزول هذه الآية<sup>(٤)</sup>، ومن طريق العامة عن الخدري والسدي ومجاهد لما نزل قوله - تعالى - \*وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ\* قال النبي ﷺ: «يا فاطمة هذه فدك مما لم يوجف<sup>(٥)</sup> عليه بخيل ولا ركاب، وهي خاصة لي دون المسلمين، وقد أمر الله لي بها فخذوها لك ولولدك»<sup>(٦)</sup>.

١ - الكشاف: ج ٣، ص ٢٢٣.

٢ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٤١١.

٣ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٤١١.

٤ - شواهد التنزيل: ج ١، ص ٤٢٩، ح ٤٦٨.

٥ - الإيضاف: السير الشديد.

٦ - تفسير فرائد الكوفي: ص ٣٢٢، ح ٤٣٨، مع اختلاف في التعبير.

وفي رواية أنس بن مالك عن حميد وعطيّة عن الخدري أن النبي ﷺ أعطاهما فداً وقال: «فريضة أقمتهما»<sup>(١)</sup>، وعن الباقر عليه السلام ﷺ لما سئل عن ذي القربى في هذه الآية فقال: «هو عليّ عليه السلام»<sup>(٢)</sup>، ولا تدافع في هذه الأخبار؛ لأنّ ذوي القربى كما حقّقناه في قوله: \*قل لا أسئلكم عليه أجراً إلاّ المودة في القربى\*<sup>(٣)</sup>، هم عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وأولادهما.

روى الواحدي<sup>(٤)</sup> في البسيط وأبو نعيم<sup>(٥)</sup> في الحلية وأبو تراب<sup>(٦)</sup> في الحدائق وشاهفور<sup>(٧)</sup> في تاج التراجم بأسانيدهم عن الأعمش عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس عليه السلام ﷺ قال: لما نزلت هذه الآية قالوا: يا رسول الله من هؤلاء الذين أمرنا الله بمودّتهم؟ فقال: «عليّ وفاطمة وأولادهما»<sup>(٨)</sup>، وفي رواية «ولديهما»، وفي تفسير الثعلبي، وفي فضائل أحمد بإسنادهم عن الأعمش عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قالوا: من قرابتك هؤلاء الذين أوجبت علينا مودّتهم؟ قال: «عليّ وفاطمة وأبنائهما»<sup>(٩)</sup>.

\*والْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ\* حمل بعضهم - ممّن حمل ذا القربى على الأقارب ولم يحمله على أهل بيته ﷺ - المسكين وابن السبيل على مستحقّ

١ - سعد السعود: ص ١٠١ - ١٠٢، وليست فيها جملة: «وقال: فريضة أقمتهما».

٢ - تفسير كنز الدقائق: ج ٧، ص ٣٨٩ وفيه «قراءة الرسول ﷺ».

٣ - الشورى ٤٢: ٢٣.

٤ - الواحدي: أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري، له من المصنّفات «البسيط والوسيط والوجيز في التفسير».

٥ - أبو نعيم: أحمد بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الإصبهاني، له كتاب «حليه الأولياء».

٦ - أبو تراب بن محمد صالح الموسوي الإصطهباناتي، من آثاره «منظومة حدائق الإعراب» في النحو.

٧ - طاهر بن محمد الإسفرايني الشافعي الشهير بـ «شاهفور»، من تصانيفه «تاج التراجم في تفسير القرآن للأعاجم».

٨ - مجمع البيان: ج ٥، ص ٢٨.

٩ - هامش عيون أخبار الرضا: ج ١ - ٢، ص ٢٣٣.

الصدقة الواجبة أو المسنونة<sup>(١)</sup>، ومن حمل «ذا القربى» على ما ذكرنا مما صحت به الروايات حمل «المسكين وابن السبيل» على مسكينهم وابن سبيلهم على ما عرفته مما حققناه في الآية السابقة أعني \*واعلموا أنما غنمتم\* على ما رواه المنهال بن عمرو عن الإمام زين العابدين عليه السلام: «هم فقراءنا ومساكيننا وأبناء سبيلنا»<sup>(٢)</sup>، وروي سليم بن قيس الهلالي قال سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «نحن والله الذين عنى الله سبحانه و - تعالى - بذى القربى الذين قرنهم الله بنفسه، وبنيته فقال: \*ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى لله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين\*»<sup>(٣)</sup> متناخصة<sup>(٤)</sup>.

\*ذلك خير للذين يريدون وجه الله\*<sup>(٥)</sup> إنما خصّ كونه خيراً بهؤلاء الموصوفين بهذه الإرادة ليعلم أن البر إنما يقع موقعه إذا قرن بالإخلاص، وأما بدونه فإنما هو إخضاع للمال، وإخضاع المال من دون أن يترتب عليه أجر ليس بخير، بل إنما يكون شراً محضاً، بل ربّما يقال: إن إيتاء ذى القربى الذين عرفتهم ومسكينهم وابن سبيلهم هو الإيتاء لوجه الله؛ فإنه هو الإيتاء المصادف لمصّب الاستحقاق لكونه واقعاً على طبق ما أمر الله به فهو الخير، واعطاؤه لمن عداهم ليس بخير أصلاً، لكونه غير مصادف لمصّب الاستحقاق، لكونه مخالفاً لما أمر الله به، فيكون شراً محضاً لا خير فيه أصلاً.

\*وأولئك هم المفلحون\*، لأنهم هم الذين فعلوا ما يوجب الفلاح ويشمر

١ - تفسير الطبري: ج ٨، ص ٦٧.

٢ - تفسير العيّاشي: ج ٢، سورة الأنفال، ح ٦٣، ص ٦٨، وجاءت الرواية في المصدر هكذا قال: «ليتامنا ومساكيننا وأبناء سبيلنا».

٣ - الحشر ٥٩: ٧.

٤ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٥٦ - ٣٥٧، الباب ١ من أبواب قسمة الخمس، ح ٤.

٥ - الروم ٣٨: ٣٠.

## النجاح.

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ  
وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ  
تَتَذَكَّرُونَ<sup>(١)</sup>

الثالثة: قوله تعالى: \* إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ \*

بيان آية «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ...»  
والأحكام المستفادة منها

أمر جلّ اسمه عباده بثلاثة أشياء اشتملت على كلّ صفة حميدة.

الأول: العدل وهو ارتكاب الحدّ الوسط في الاعتقاد والفعل والقول، وهذا أمر شامل لجميع ما يجب اعتقاده وفعله وقوله عقلاً وشرعاً؛ إذ ليس شيء من الأمور الثلاثة بحسب الأمرين أعني العقل والشرع خارجاً عن حدّ الاعتدال متجاوزاً إلى طرفي الإفراط والتفريط، وكلّ تفسير فسّروا العدل به بحسب ما هو منقول عن المفسّرين داخل تحت ما نقلناه.

والثاني<sup>(٢)</sup>: الإحسان: وهو الإخلاص في كلّ من الأمرين<sup>(٣)</sup>، وقيل: إنّه نفع لا ضرر فيه أصلاً، وقيل: أداء الفرائض<sup>(٤)</sup>؛ فإنّ الإنسان إذا أداها فقد أحسن إلى نفسه وإخراجها من عهدة المؤاخذه بالتقصير فيما أمرها به مالکها ومولاها، وقيل: الصبر على أوامره ونواهيه، وقيل: العدل الإنصاف والإحسان الفضل<sup>(٥)</sup>، وقيل: العدل والإحسان الفرض والنافلة<sup>(٦)</sup>، وقيل: الإحسان هو فعل الحسنات على

١- النحل ١٦: ٩٠.

٢- ج. هـ: «ثانيها».

٣- التفسير الكبير: ج ١٩ - ٢٠، ص ٨٢.

٤- تفسير الطبري: ج ٧، ص ٦٣٤، ج ٢١٨٦٣.

٥- تفسير العيّاشي، ج ٢، ص ٢٨٩، ج ٦١.

٦- الكشاف: ج ٢، ص ٤٢٤.

الوجه الأحسن أعني إجادة الطاعات بحسب الكمية وهو ارتكاب الزيادة على الفرض كالنوافل في الصلاة والصدقة المندوبة والمواساة والإيتاء وأمثال ذلك في الصدقات، وكاختيار القران على الأفراد في الحجّ والعمره، وارتكاب ما هو أشقّ وأحمر فيه، وبحسب الكيفية وهو ما أشرنا إليه أولاً وعبرنا عنه بالإخلاص في الأمرين، ومنه قوله عليه السلام: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه، فإنه يراك»<sup>(١)</sup>.

والثالث: إيتاء ذي القربى حقّه، وقد عرفت ذوي القربى وحقّه ممّا تلوته عليك أولاً وسأزيدك بما تقرّ به عينك بياناً لاحقاً، ونهى عن ثلاث كلّ منها أساس كلّ صفة ذميمة، وأصل كلّ خلُقٍ سيّئ فقال: \* وَيَسْنِهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ \*<sup>(٢)</sup> أمّا الفحشاء فقد قيل: هي كلّ ذنب قرّر الشارع على الآتي به حدّاً، وقيل: كلّ قبيح من اعتقاد أو فعل أو قول، كالكفر واللولواط والزنا والكذب والافتراء والنميمة والوشي والقذف وأمثال ذلك، وأمّا المنكر: فكلّ ما منكره الشرع و<sup>(٣)</sup> العقل والعرف، وقيل: ما يكره الإنسان اطلاع الناس عليه، وقيل: ما لا يعرف جوازه بحسب الأعراف الثلاثة، وأمّا البغي فهو تجاوزه<sup>(٤)</sup> الحدّ الوسط إلى أحد الطرفين، وقيل: إلى حدّ الإفراط، وقيل: هو الاستيلاء على الغير بغير وجه شرعيّ ولا تداخل بين هذه الأقسام لاشتغال كلّ قسم منها على خصوصيّة يمتاز بها عن مشاركه، وعن ابن عينية<sup>(٥)</sup>: العدل: استواء السريرة والعلانيّة والإحسان: أن تكون

١ - التفسير الكبير: ج ١٩ - ٢٠، ص ٨٣.

٢ - النحل ١٦: ٩٠.

٣ - ج ٥، هـ: «أو».

٤ - ج: «تجاوز».

٥ - في جميع النسخ: «أبي عينية» وهو تصحيف، جاء في «معجم المؤلفين»: «سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، المكي (أبو محمد) محدث، فقيه ولد بالكوفة في النصف من شعبان وطلب الحديث ولقي الكبار، وحمل عنهم علماً جمّاً وجمع وصّف ..... من آثاره: تفسير القرآن الكريم، وجزء فيه أحاديث».

السريرة أحسن من العلانية، والفحشاء والمنكر والبغي أن تكون السريرة من العلانية<sup>(١)</sup>.

\*يعظكم لعلمكم تذكرون\*<sup>(٢)</sup>، أي يعظكم بما أمركم به ونهاكم عنه، والآية رجاء لذكركم، أي لاتعظكم وقبولكم الأمر والنهي، روي أن رسول الله ﷺ قرأها على الوليد فقال: يا ابن أخي أعد، فأعادها عليه، فقال: إن له والله لحلاوة وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر وإن أسفله لمعذب<sup>(٣)</sup> وما هو بقول البشر<sup>(٤)</sup>. ولما نزلت وعرف عثمان بن مظعون ما هي مشتملة عليه من مكارم الأخلاق صارت سبباً لإسلامه<sup>(٥)</sup>، وعن ابن مسعود هي أجمع آية في القرآن للخير والشر<sup>(٦)</sup>، وناهيك فضلاً لها إيرادها عقب قوله: \*ونزّلنا عليك الكتاب تبياناً لكلّ شيءٍ وهدى ورحمةً وبشرى للمسلمين\*<sup>(٧)</sup> فإنك إذا تأملتّها وجدتها قد جمعت تبيان كلّ شيء عن مسروق أنّها أجمع آية في القرآن للحلال والحرام.

خلاصة ما أفاضه المصنّف في ذوي القربى  
 يبقاظ: أعلم أنّ حمل ذوي القربى في الآيات المذكورة على معنى العموم على تقدير تسليمه لا يقدرح فيما نحن بصددّه من إثبات حقّ قرابة الرسول ﷺ فيما فرض الله سبحانه و - تعالى - لهم في أموال عباده؛ فإنّه على تقدير العموم هم بالفرد الأكبر والركن الأعظم ممّا يصدق عليه ذلك العام، روي محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «إنّ لنا سهم الرسول وسهم ذي القربى، ثمّ نحن شركاء الناس

١ - تفسير الطبري: ج ٧، ص ٦٣٥، ح ٢١٨٦٦.

٢ - النحل ١٦: ٩٠.

٣ - أعذب الشجر: أي صارت لها عذوق وشعب، أو أزهى.

٤ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٣٨١.

٥ - سعد السعود: ص ١٢٢.

٦ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٣٨٠.

٧ - النحل ١٦: ٨٩.

فيما بقي»<sup>(١)</sup>.

وأجمع فقهاء الأمة على أن النبي ﷺ كان يقسم الخمس في بني هاشم لقوله - تعالى - : ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> ولقوله: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وكان لعلي عليه السلام سهم، وسهم الخمس للقربة، وقد علم من الآية أعني قوله: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ أنه سبحانه قرن سهم ذي القربى بسهمه وسهم نبيه ورضي لهم ما رضي لنفسه ولنبيه.

وأما قوله: ﴿وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ﴾ فإن اليتيم إذا انقضى، والفقر إذا انتفى خرج سهمهما من الغنائم وسهم ذوي القربى قائم إلى يوم القيامة ففيهم، للغني والفقير؛ لأنه لا أغنى من الله ورسوله، فجعل لنفسه سهماً ورسوله سهماً، وأجراهم مجرى نفسه ورسوله كما أجراهم في الطاعة في قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَوْلى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وفي الولاية في قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٥)</sup> الآية، فلما نزلت آية الصدقة نزهه سبحانه و - تعالى - نفسه ورسوله وأهل بيت رسوله، فقال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ﴾ الآية<sup>(٦)</sup>، ولم يسهم لنفسه ولانبيائه ولا لأهل بيت نبيه، فرضي لهم ما رضي لنفسه، وكره لهم ما كره لنفسه، روى مسلم في صحيحه عن النبي ﷺ في خبر طويل: «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتُ أَوْ سَاخِ النَّاسِ وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ»<sup>(٧)</sup>، روى الطبري عن الإمام زين العابدين

١ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٦٨، الباب الأول من أبواب الأنفال وما يختص بالإمام، ح ١٢.

٢ - الأنفال: ٥٨.

٣ - الحشر: ٥٩.

٤ - النساء: ٥٩.

٥ - المائدة: ٥٥.

٦ - التوبة: ٩.

٧ - صحيح مسلم: ج ٧، ص ٨، ص ١٨٠ - ١٨١.



والباقِر والصَّادِقُ (عليه السلام): «إِنَّ اللَّهَ نَزَّهَنَا عَنْ غَسَالَةِ أَمْوَالِ النَّاسِ»<sup>(١)</sup>.

وروى مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الزَّعْفَرَانِيُّ عَنْ الْمَزْنِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي زِيَادٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قُلْنَا: لِلْحَسَنِ (عليه السلام) حَدَّثَنَا عَنْ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وآله وسلم) حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْهُ فَبَكَى وَقَالَ: «كُنْتُ مِنْ أَبْنَاءِ ثَلَاثِ سِنِينَ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) بتمر من تمر الصدقة فمددت يدي وأخذت ثمرة واحدة فوضعتها في فمي فمدَّ رسولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) يده إليَّ فيَّ، وقال يا حسن: لا تأكلها أما علمت أننا أهل بيت لا تحلُّ لنا الصدقة»<sup>(٢)</sup> ذكره أبو يعلى في المسند، وفي مسند أحمد: «أما علمت أن الصدقة لا تحلُّ لآلِ مُحَمَّدٍ»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية أخرى من مسنده: «كخ كخ أرم بها: أما شعرت أننا لئلا نأكل الصدقة»<sup>(٤)</sup>.

وسأل عبد الله الخراساني الرضا (عليه السلام) عن علّة تحريمها، فقال: «لَمَّا نَزَّهَنَا أَنْفُسَنَا بِالْإِعْطَاءِ لَمْ يَرِدِ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ أَنْ يَدْنُسَنَا بِالْأَخْذِ»، فكانتْ قد عني بقوله (عليه السلام): «اليد العليا خير من اليد السفلى»<sup>(٥)</sup>، ذكره ابن شهر آشوب في الجزء السابع من كتابه في مناقب آل أبي طالب (عليه السلام).

١- نقله في مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٤٣ - ٥٤٤.

٢- بحار الأنوار: ج ٩٦، ص ٧٦، ح ١٤.

٣- مسند أحمد: ج ١٤، ص ١٧٨، ح ٧٧٤٤.

٤- كنز العمال: ج ٦، باب في السخاء والصدقة، فصل في المصرف، ح ١٦٥٢، ص ٥٦٤.

٥- البحار: ج ٢١، ص ٢١١، ح ٢.



الْبَحْثُ الثَّانِي

فِي حُكْمِ الْأَنْفَكَالِ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ  
فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَمْرَاتِ بَيْنَكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ  
وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ<sup>(١)</sup>

الرابعة: قوله تعالى: \*يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ\*.  
الأنفال ٨: جمع «نَفْل» كالأنفال جمع «نَفْل»، وهو الزيادة على الشيء،  
يقال: لهذه على هذه نفل أي: زيادة وفضل، ومنه الصلاة النافلة وقول لبيد:  
إِنْ تَقْوَى رَبَّنَا خَيْرَ نَفْلٍ      وبإذن الله ريشي والعجل<sup>(٢)</sup>،  
وجاء بمعنى العطية أيضاً، ومنها التوفل للرجل الكثير العطاء<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف في معناه الشرعي ها هنا، والصحيح ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام  
أنه قال: «الأنفال كل ما أخذ من دار الحرب بغير قتال، وكل أرض جلى عنها أهلها  
بدونه»<sup>(٤)</sup>، وسماها الفقهاء فيئاً، والأرض الموت والآجام ورؤوس الجبال،  
وبطون الأودية وما بهما، وقطائع الملوك الغير المغصوبة وميراث من لا وراث له،  
وغنيمة من يقاتل بغير إذنه، وله أن يصطفي من الغنيمة ما شاء من غير إحفاف  
خلفاً لأبي الصلاح<sup>(٥)</sup>، ومنع ابن إدريس من اختصاصه برؤوس الجبال وبطون

١ - الأنفال ١: ٨.

٢ - التبيان: ج ٥، ص ٧٢.

٣ - لسان العرب: ج ١١، ص ٦٧٢. مادة: «نَفْل».

٤ - التبيان: ج ٥، ص ٧٢. وفيها: «أن الأنفال كل ما أخذ من دار الحرب بغير قتال إذا انتجلى عنها أهلها».

٥ - الكافي في الفقه: ص ١٧٤.

الأودية على الإطلاق، بل قيّد ذلك بما يكون في موات الأرض، أو الأرض المملوكة للإمام<sup>(١)</sup>.

واختلف في المعادن الظاهرة والباطنة، وقال الشهيد: والوجه أنّها لسائر الناس<sup>(٢)</sup>، وهي لله والرسول والإمام بالانتقال منه إليه.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ واحذروا الاختلاف والتخاصم فيما يأمركم به.

﴿وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾، أي حقيقة الأحوال الواقعة بينكم أو الخصال الواقعة بينكم أو الحالة الحاصلة في الاتصال الواقع بينكم الذي هو مناط انتظام أموركم ومدار إصلاح أحوالكم.

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾؛ فَإِنَّ التَّقْوَى وَالْإِصْلَاحَ وَالْإِطَاعَةَ من لوازم الإيمان، وعن ابن جريح نزلت في المهاجرين والأنصار ممّن شهدوا بدرًا؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا، فقال الفتيان نحن أحقّ بالأثقال؛ لأنّا نحن المبادرون إلى ما أمرنا الله أن نبادر إليه، وجعل لنا الجعل عليه، وقال الأسيّاح: كنّا رِدْءًا لكم، ولو انهزمتم لرجعتم إلينا فلا تذهبوا بالمغانم دوننا، فلمّا اختلفوا نزلت هذه الآية، وملّكها الله رسوله يقسّمها كيف شاء<sup>(٣)</sup>.

وقال سعد بن أبي وقاص في نزول هذه الآية: وذلك أنّه لما كان يوم بدر قُتِلَ أخي عمير فقتلت سعيد بن العاص وأخذت سيفه، وكان يسمّى ذالكثيفة، فبحثُ به [إلى] النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ قَدْ شَفَى صَدْرِي مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَهَبْ لِي هَذَا السَّيْفَ، فَقَالَ ﷺ: «لَيْسَ هَذَا لِي إِذْ هَبَ فَاطْرَحَهُ»، فَذَهَبْتُ فَطَرَحْتُهُ وَرَجَعْتُ، وَبَيَّ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ مِنْ قَتْلِ أَخِي وَأَخْذِ سَلْبِي، وَقُلْتُ: عَسَى

١ - السرائر: ج ١، ص ٤٩٧.

٢ - اللّمْعة الدمشقية: ج ٢، ص ٨٥.

٣ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ١٧٤، ح ١٥٦٨٠.

أن يعطيه لمن لم يبذل ببلائي فما جاوزت إلا قليلاً حتى جاءني الرسول وقال: «قد أنزل الله عز وجل الآية»<sup>(١)</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله عنه كانت الغنائم لرسول الله ﷺ، ليس لأحد فيها شيء وما أصاب سرايا المسلمين من شيء أتوه به، فمن حبس منه أيرة أو سلماً كان ما حبسه غلواً، وسمي الحابس غلاً فسالوا رسول الله ﷺ أن يعطيهم منها فزلت: **\*يسألونك عن الأنفال\***<sup>(٢)</sup>.

وقرأ الإمام علي بن الحسين زين العابدين والباقر والصادق عليهم السلام وابن مسعود: «يسألونك الأنفال»<sup>(٣)</sup>، وقرأ ابن محيصن: «يسألونك علفال»<sup>(٤)</sup>، بحذف الهزلة وإلقاء حركتها على اللام وإدغام النون في اللام. والمسؤول على قراءة الأئمة وابن مسعود نفس الأنفال، وعلى قراءة غيرهم حكم الأنفال أو علم قيمتها، وقيل: إن «عن» بمعنى «من» وذهب إلى أنها صلة، فالمعنى حينئذٍ واحد<sup>(٥)</sup>.

وقد اختلف في هذه الآية أنها منسوخة أو محكمة، فذهب بعض<sup>(٦)</sup> إلى أنها منسوخة بقوله تعالى: **\*واعلموا أنما غنمتم من شيء\*** الآية وهو قول زيف، والحق أنها محكمة، والأنفال بحكم الله ورسوله لإمام كل زمان انتقلت إليه من النبي ﷺ وهي الآن حق حجة الحق القائم المنتظر محمد بن الحسن المهدي عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة والسلام؛ فإن الأنفال مع الدنيا والآخرة وما فيهما لله ورسوله يضعها بأمره - تعالى - في مواضعها على مقتضى الحكمة<sup>(٧)</sup>.

١ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ١٧٣، ح ١٥٦٧١.

٢ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ١٧٤، ح ١٥٦٧٩.

٣ - التبيان: ج ٥، ص ٧٣.

٤ - الكشف: ج ٢، ص ١٤١.

٥ - التبيان: ج ٥، ص ٧٣.

٦ - التبيان: ج ٥، ص ٧٣ - ٧٤.

٧ - ج: «حكمة».

تتمّة: الأنفال كما عرفت، وما يخصّه الله - تعالى - والنبي ﷺ من الخمس حقّ الإثمّ ﷺ، فمع حضوره ﷺ يدفع إليه الخمس طراً فيقسمه على الأصناف على وفق احتياجهم، والفاضل له والمعوز عليه، لما روي عن الكاظم ﷺ<sup>(١)</sup>، خلافاً لابن إدريس فإنه قال: لا يحلّ له الفاضل، ولا يجب عليه الكمال ذهباً إلى أن الله سبحانه و - تعالى - قد قسمها وعيّن لكلّ سهمه، فلا يحلّ سهم غيره عليه ولا يجب عليه تنمिम سهم غيره<sup>(٢)</sup>، وأورد عليه أن النبي ﷺ أبو الأُمّة ووالي أمرهم وهو أولى بهم من أنفسهم ومتولّي أمورهم وقاضي ديونهم، والإمام بمنزلته في هذه الأمور كلّها كما دلّت عليه الأخبار الصحيحة.

حكم سهم الامام  
وقت الغيبة

وأما في وقت الغيبة ففيه أقوال أصحّها صرف النصف إلى الأصناف الثلاثة، وقد رخص لنا أبناء العصبة الاثنا عشرية المناكح والمساكن والمتاجر، خلافاً لابن الجنيد فإنه قال: إنّ الإباحة إنّما هي من صاحب الحقّ في زمانه ولا يباح في زماننا<sup>(٣)</sup> والقول الأول هو الأقوى وإن كان الثاني هو الأحوط.

روى أبو سلمة سالم بن مكرم قال: قال رجل لأبي عبد الله ﷺ وأنا حاضر عنده: حلّل لي الفروج، ففزع أبو عبد الله ﷺ فقال له رجل: ليس يسألك أن يعترض الطريق، إنّما يسألك خادمة يشتريها، أو امرأة يتزوجها، أو ميراثاً يصيبه أو تجارة أو شيئاً أعطيه، فقال: «هذا الشيعة حلال للشاهد منهم والغائب والميت منهم والحَيّ، ومن يولد منهم إلى يوم القيامة فهو لهم حلال، أما والله لا يحلّ إلّا لمن أحلّناه له ولا والله ما أعطينا أحداً ذمّة، ولا بيننا لأحد هودة، ولا لأحد عندنا ميثاق»<sup>(٤)</sup>.

١ - تهذيب الأحكام: ج ٤، ص ١٦٦، ح ٣٦٣.

٢ - السرائر: ج ١، ص ٤٩٢ - ٤٩٣.

٣ - البيان: ٣٥١.

٤ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٧٩، الباب ٤ من أبواب الأنفال وما يتخصّص بالامام، ح ٤.

روى أبو بصير ووزارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «هلك الناس في فروجهم ويطونهم لأنهم لم يؤدوا إلينا حقوقنا ألا وإن شيعتنا من ذلك في حل»<sup>(١)</sup>، وقد علم مما تلوته عليك أنهم عليهم السلام أباحوا لأوليائهم المناكح والمساكن والمتاجر رافة بهم لنلا يقعوا بذلك في عنت، لكن ما يتعلق به الخمس من الأصناف التي عرفتها فلا بد من إيصالها إلى أربابها على الوجه الذي عرفته، كما شهدت به الآيات والأخبار الصحيحة عنهم عليهم السلام.

روى محمد بن يزيد الطبري قال: كتب رجل من تجار فارس من بعض موالي أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله الإذن في الخمس فكتب إليه: «بسم الله الرحمن الرحيم، إن الله واسع كريم، ضمن على العمل الثواب، وعلى الخلاف العقاب، لا يحل مال إلا من وجه أحله الله إن الخمس عوننا<sup>(٢)</sup> على ديننا وعلى عيالاتنا<sup>(٣)</sup>، وعلى مولينا وما نبذله ونشتري من أعراضنا ممن نخاف سطوته، فلا تزووه عنا ولا تحرموا أنفسكم دعاءنا ما قدرتم عليه؛ فإن إخراجهم مفتاح رزقكم ويمحص ذنوبكم وماتمهّدون لأنفسكم ليوم فاقتكم، والمسلم من يفي لله بما عاهد<sup>(٤)</sup>، وليس المسلم من أجاب باللسان، وخالف بالقلب، والسلام»<sup>(٥)</sup>.

وعنه قال: قدم قوم من خراسان على أبي الحسن عليه السلام فسألوه أن يجعلهم في حل من الخمس، فقال: «ما أحلّ هذا تمحضونا المودة قبل ألسنتكم وتزوون عنا حقاً جعله الله لنا وجعلنا له، وهو الخمس لا نجعل أحداً منكم في حل»<sup>(٦)</sup>، روى إبراهيم بن

١ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٧٨، الباب ٤ من أبواب الأنفال وما يتخصّص بالإمام، ح ١.

٢ - أ. ب. و: «عوناً».

٣ - أ. و: «عيالاتنا».

٤ - في المصدر: «بما عهد إليه».

٥ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٧٥، الباب ٣ من أبواب الأنفال وما يتخصّص بالإمام، ح ٢.

٦ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٧٦، الباب ٣ من أبواب الأنفال وما يتخصّص بالإمام، ح ٣.



هاشم<sup>(١)</sup> قال: كنت عند أبي جعفر الثالثي عليه السلام<sup>(٢)</sup>. إذ دخل عليه صالح بن محمد بن سهل وكان يتولّى له الوقف في قم فقال: ياسيدي! اجعلني من عشرة آلاف درهم في حلّ فإنّي أنفقتها، فقال له: أنت في حلّ، فلمّا خرج صالح قال أبو جعفر عليه السلام: «أحدهم يثب على أموال آل محمد وأيتامهم ومساكينهم وفقرائهم وأنباء سبيلهم فيأخذها ثمّ يأتي فيقول: اجعلني في حلّ، أترأه ظنّ أنّي أقول: لا أفعل، والله ليسألنّهم الله يوم القيامة عن ذلك سؤالاً حثيثاً»<sup>(٣)</sup>، وممّا يدلّ على ما نحن بصدد الحديث جمّ غفير، لوئنا عنان البراعة عنه حذراً من كلل خاطر التالي والكاتب، والله الموفق لإزاحة السأمة والملال وهو الكبير المتعال.



١ - في جميع النسخ: «إبراهيم بن سهل بن هاشم» ولم يجرى في التراجم هكذا بل هو أبو إسحاق إبراهيم بن هاشم القمي أصله كوفي لتقل إلى قم.



٢ - أثبتناه من المصدر.

٣ - الوسائل: ج ٦، ص ٣٧٥، الباب ٣ من أبواب الأنفال وما يتخصّص بالإمام، ح ١.



# کتاب الصوم

وَفِيهِ مَبَاحِثٌ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وهو الإمساك لغة<sup>(١)</sup>، وأمّا شرعاً فقد اختلف فيه، فمنهم من لم يفرّق بينهما تعريف الصوم لغةً وشرعاً وجعل ما يجب أن يمساك عنه مع النية شرطاً لا شرطاً، فيكون ما قيّد به المعنى اللغوي تخصيصاً له والنية شرطاً، ولم يكن فيه نقلاً أصلاً، ومن قال بالنقل عرّفه: بتوطين النفس على ترك ما نهى عنه فيه، وعرّفه بعضهم: بتوطين النفس عن المفطرات.

وأورد عليه لزوم الدور بناء على أن المفطر هو ما يبطل الصوم فقد عرّف الصوم بما لا يعرف إلاّ به. وأجيب عنه بجوابين لم يخل أحدهما عن شيء، فلذلك لم يتعرّض لإيرادهما.

وبعض بالإمساك عن المذكورات مع النية، وقيل عليه: أن الإمساك ترك وهو لا يحتاج إلى النية، وفيه ما لا أظنه يخفى عليك. وتظهر فائدة الخلاف في رجل نوى الإمساك ليلاً وأغمي عليه ولم يفق إلاّ عند دخول وقت الإفطار، فإنّه وإن صحّ صومه على التعريفين، ولا يجب عليه القضاء، لكنّه على الأوّل لا يحصل له الثواب لاتفاء التوطين عنه؛ لأنّ المراد به أنّه

١ - الصحاح: ج ٥، ص ١٩٧٠، مادة «صوم».

إذا لاحظها وطَن النفس على تركها، وهذا في حين الإغماء لم يصدر منه، وعلى الثاني يكون مثاباً؛ لأنه يصدق عليه أنه ممسك، هكذا قيل، وهذا أيضاً لا يخلو عن شيء<sup>(١)</sup>.

والصوم من أفضل العبادات وأعظمها ثواباً، عن النبي ﷺ: «كُلَّ عمل إِنْ آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف قال الله تعالى: إِلَّا الصوم فبِأَنه لي وأنا أجزي به يدعُ شهوته وطعامه من أجلي»<sup>(٢)</sup>، وقال ﷺ: «الصوم جنة من النار»<sup>(٣)</sup>، وقال ﷺ: «الصوم نصف الصبر والصبر نصف الإيمان»<sup>(٤)</sup>، فيكون الصوم على هذا رابع الإيمان، وقيل ﷺ: «إِنَّ الله عزَّ وجلَّ وكل ملائكة بالداء للصائمين وما أمر الله ملائكته بالدعاء لأحد إِلَّا استجيب له فيه»<sup>(٥)</sup>، وقيل ﷺ: «الصائم في عبادة وإن كان نائماً على فراشه ما لم يغترب مسلماً»<sup>(٦)</sup>، وعن الصادق عليه السلام: «الصائم في عبادة وصمته تسبيح وعمله مقبَل ودعاؤه مستجاب»<sup>(٧)</sup>.

أنصام الصوم وهو: واجب، ومندوب، ومحذور، ومكروه، أمَّا الواجب فهو إمَّا واجب نفسه وهو شهر رمضان، وإمَّا واجب لغيره، وهو الكفَّارات وبدل الهدي والتَّذر وشبهه والإعتكاف الواجب وقضاء الواجب.

أما شهر رمضان ففيه من الأحاديث ما لا يحصى عنه ﷺ: «إذا دخل شهر رمضان فتحت أبواب السماء»<sup>(٨)</sup>، وفي رواية: «فتحت أبواب الجنة، وغلقت

١ - إشارة إلى قول العلامة ﷺ في المختلف: ج ٣، كتاب الصوم، الفصل الأوَّل في حقيقته، ص ١٣٥٩ و

التَّهْدِيدُ في مسالك الأفهام: ج ٢، كتاب الصوم، ص ٦.

٢ - متكاة المصابيح: ج ١، ص ٦١١، ح ١٩٥٩.

٣ - معاني الأخبار: ص ٤٠٨، ح ٨٨.

٤ - كنز العمال: ج ٨، ص ٤٤٤، ح ٢٣٥٧٣، وج ٣، ص ٤٣٧، ح ٧٣٣١.

٥ - المحاسن: ج ١، ص ١٤٩، كتاب ثواب الأعمال، ثواب الصوم، ح ١٦٣.

٦ - من لا يحضره الفقيه: ج ٢، باب ٢٢ باب فضل الصيام، ح ٢.

٧ - من لا يحضره الفقيه: ج ٢، باب ٢٢ باب فضل الصيام، ح ١٢، وفيه: «نوم الصائم عبادة...».

٨ - كنز العمال: ج ٨، ص ٤٦٧، ح ٢٣٦٩٥.

أبواب جهنم، وتسلسل فيه الشياطين»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «فتحت أبواب الرحمة»<sup>(٢)</sup>. وقال الباقر عليه السلام: «خطب رسول الله ﷺ في آخر جمعة من شعبان فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه: أيها الناس إنه قد أظلكم شهر فيه ليلة خير من ألف شهر، وهو شهر رمضان إلى قوله: وهو شهر أوله رحمة وأوسطه مغفرة وآخره إجابة والعقوبة من النار»<sup>(٣)</sup>، وعنه عليه السلام: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»<sup>(٤)</sup>، «ومن قام شهر رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»<sup>(٥)</sup>، «ومن قام ليلة القدر غفر له ما تقدم من ذنبه»<sup>(٦)</sup>، وعنه عليه السلام: «أُعطيَت أُمِّي في شهر رمضان أربعاً لم تعطها أُمُّ نبيِّ قبلي: إذا كان أوَّل يوم منه نظر الله عزَّ وجلَّ إليهم، وإذا نظر الله عزَّ وجلَّ إلى شيء لم يعذبه بعدها، وخلق أفواههم حين يمسون أطيب عند الله عزَّ وجلَّ من ريح المسك وتستغفر لهم الملائكة في كلِّ يوم وليلة، وإذا كان آخر ليلة منه غفر الله لهم جميعاً»<sup>(٧)</sup>.

ووجوب صومه ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

١- كنز العمال: ج ٨، ص ٤٦٣، ح ٢٣٦٦٧.

٢- كنز العمال: ج ٨، ص ٤٦٢، ح ٢٣٦٦٣.

٣- أمالي الصدوق عليه السلام: ص ٤١، ح ١.

٤- كنز العمال: ج ٨، ح ٢٣٦٧٨ و ٢٣٦٧٩.

٥- كنز العمال: ج ٨، ح ٢٣٦٨٢.

٦- كنز العمال: ج ٨، ح ٢٤٠٤٠ و ٢٤٠٥٤.

٧- كنز العمال: ج ٨، ح ٢٣٧٠٩، والرواية فيه هكذا: «أُعطيَت أُمِّي في شهر رمضان خمساً...».





مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



# الْمَحْجُومُ الْأَوَّلُ

فِي الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِوُجُوبِ الْمُؤْمَرِ







مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## مبحث في الآيات المتعلقة بوجوب الصوم

والآيات المتعلقة بوجوب صومه في الكتاب خمسة:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا  
كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ<sup>(١)</sup>

الأولى: قوله تعالى \*يا أيها الذين ءامنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين آمنوا كتب عليكم الصيام....»

والأحكام المستفادة منها الكاف للتشبيه و«ما» مصدرية، وقيل موصولة، وقد اختلف في التشبيه، فقيل: إنه تشبيه كتابة الصيام عليكم بكتابة الصيام عليهم أي فرض عليكم الصيام كما فرض على الأنبياء والأمم المتقدمة عليكم طراً، أي لم تخل أمة منه، قال عليّ عليه السلام: «أولهم آدم»<sup>(٢)</sup>، وقيل: إنه تشبيه صيام بصيام بمعنى فرض عليكم صوم ثلاثين يوماً هي شهر رمضان كما فرض على الذين من قبلكم أعني النصارى، قيل: إن صوم شهر رمضان كان واجباً عليهم لا غير ولربما وقع في الحر الشديد والبرد، وكان يشق عليهم ذلك فأجمعوا على جعله في فصل بين الشتاء والصيف وهو زمن الربيع، وزادوا عشرة أيام كفارة لذلك التغيير ثم مرض لهم ملك، فلما

١ - البقرة ٢: ١٨٣.

٢ - الكشاف: ج ١، ص ٢٢٥.

بريء زاد لسبوعاً شكر النعمة<sup>(١)</sup> برئه، فلَمَّا مات وولِيهم ملك آخر أتمّة خمسين يوماً<sup>(٢)</sup>.

وعن سعيد بن جبیر أن صوم من قبلنا كان من العتمة إلى الليلة القابلة، كما كان في ابتداء الإسلام<sup>(٣)</sup>، فالتشبيه على الأوّل في مجرّد الفريضة، وعلى الثاني في الكميّة، وعلى الثالث في الكيفيّة «لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ» أي لكي تجعلوا الصوم صلة للتقوى عن أنواع من الفسق، وقيل: لعلكم تنخرطون به في سلك المتقين؛ فإن الصوم من شعارهم<sup>(٤)</sup>.

أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ رِضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ  
فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ  
طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا  
خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ<sup>(٥)</sup>

الثانية: قوله تعالى «أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ» أي موقتات أو قلائل كقوله: «وشروه بثمن بخس دراهم معدودة»<sup>(٦)</sup>، ونصب «أَيَّامًا» قيل فيه وجهان: أحدهما: أنه منصوب على الظرف والعامل فيه «كتب» والتقدير<sup>(٧)</sup> حينئذ: فرض عليكم الصيام في أيام معدودات، وقيل: «الصيام» أي أن صوموا في أيام

بيان آية «أَيَّامًا  
معدودات...»  
والأحكام  
المستفادة منها

١ - و: «بنعمة».

٢ - مجمع البيان: ج ١، ص ٢٧١، ذيل الآية، التفسير الكبير: ج ٥، ص ٦٠.

٣ - تفسير ابن كثير: ج ١، ص ٣٢٣.

٤ - الكشاف: ج ١، ص ٣٣٤.

٥ - البقرة ٢: ١٨٤.

٦ - يوسف ١٢: ٢٠.

٧ - ج: «فالتقدير».

معدودات<sup>(١)</sup>، وشرط صحته أن يجعل «كما كتب» في محلّ النصب على الحالية تفصيلاً من وقوع الفاصلة بين المصدر العامل ومعموله بالأجنبي، وتقديره حينئذٍ: كتب عليكم الصوم مشابهاً للصوم الذي كتب على الذين من قبلكم، فـ«ما» حينئذٍ موصولة لامصدرية، فلا يلزم الفاصلة بين المصدر العامل ومعموله بالأجنبي<sup>(٢)</sup>.

واعترض عليه بأن «ما» في «كما كتب» مصدرية، وجعلها موصولة لا يخلو عن تكلف، وبأن المراد بالأجنبي ما لا يكون من معمولات ذلك العامل والحال ليس معمولاً لذی الحال، وإن اكتفى بمجرد التعلّق المعنوي بالمصدر أيضاً كذلك نظراً إلى كونها من ملاسبات فعل واحد، وكون المصدر من صفات الفاعل كما أنّ الحال من صفات ذي الحال، ولو سلم فقلوه: \*«لعلكم تتقون»\* ليس من جملة الحال، بل متعلّق بـ \*«كتب عليكم»\*.

وثانيهما: أن ينصب انتصاب المفعول به على السعة ولا يقدر فيه «في»، بل يحذفها أصلاً، كما يحذف بعضهم الباء من قولهم: مررت بزيد، وعلى هذا الوجه يتعيّن أن يكون العامل فيه الفعل لا المصدر، وإلّا لزم إعمال المصدر المعرفة إعمال الفعل، وذلك غير مستحسن؛ لأنّ الفعل نكرة فحكم ما يقوم مقامه أن يكون مثله، والأوجه أن يقال: إنّها منصوبة بفعل مقدّر أي: صوموا أياماً معدودات، والمراد بها شهر رمضان.

وقيل: كان قد أمّر ﷺ في بدء الإسلام بصوم ثلاثة أيام من كلّ شهر، وهي أيام البيض أو يوم عاشوراء فصاموا كذلك سبعة عشر من شهر ربيع الآخر إلى شهر ثمّ نسخ بقوله: \*«شهر رمضان»\* الآية<sup>(٣)</sup>.

١ - التفسير الكبير: ج ٥، ص ١٦١ مجمع البيان: ج ١، ص ٢٧٢.

٢ - أ. ج. هـ: «بأجنبي».

٣ - الكشف: ج ١، ص ٢٢٥.

عن ابن عَبَّاسٍ عليه السلام أَوَّلُ مَا نَسَخَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ أَمْرُ الْقِبْلَةِ وَالصَّوْمِ <sup>(١)</sup>، وَلُسْتَدَلَّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ رَمَضَانَ لَمَا كَانَ لَتَكْرِيرِ ذِكْرِ الْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ وَجْهٌ. وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنْ إِبْجَابِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوَّلًا كَانَ عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِدْيَةِ، فَحِينَ نَسَخَ التَّخْيِيرَ أُعِيدَ ذِكْرُهُمَا لِنَلَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ كَانَ مَخْصُوصًا بِتِلْكَ الْحَالَةِ <sup>(٢)</sup>.

\*فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا\*، التَّنْكِيرُ لِلتَّعْظِيمِ أَوْ النَّوْعِيَّةِ، أَيُّ مَرَضٍ يَعْتَدُّ بِهِ أَوْ نَوْعٍ مِنَ الْمَرَضِ وَهُوَ الَّذِي يَزِدُّ بِالصَّوْمِ أَوْ تَطَوُّلِ مَدَّتِهِ بِهِ \*أَوْ عَلَى سَفَرٍ\*، أَيُّ أَوْ رَاكِبًا عَلَى سَفَرٍ، وَقِيلَ: أَوْ عَازِمًا عَلَى سَفَرٍ <sup>(٣)</sup>، وَهُوَ لَيْسَ بِشَيْءٍ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَمَا لَا يَخْفَى، وَمَحَلُّهُ النَّصَبُ أَيُّ أَوْ مَسَافِرًا، وَإِنَّمَا أُوتِرَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ لِيَعْلَمَ أَنَّ مُطْلَقَ السَّفَرِ لَيْسَ مُقْتَضِيًا لِلْقَصْرِ، بَلِ السَّفَرُ الَّذِي يَكُونُ الْمَسَافِرُ فِيهِ مَتَمَكِّنًا مِنْهُ رَاكِبًا عَلَيْهِ رُكُوبِهِ عَلَى الْمَطْيَةِ لِيَحْتَرِزَ بِذَلِكَ عَنِ السَّفَرِ إِلَى غَيْرِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ الَّتِي يَعْلَمُ كَمِّيَّتُهَا وَكَيْفِيَّتُهَا مِنْ قَوْلِ مَبِينِ الْقُرْآنِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ يَكُونُ سَفَرًا يَعْتَدُّ بِهِ، وَعَنِ السَّفَرِ بَعْدَ الزَّوَالِ؛ فَإِنَّ صَاحِبَهَا لَيْسَ مَتَمَكِّنًا فِيهَا مِنَ السَّفَرِ تَمَكِّنَ ذِي الْمَسَافَةِ وَالْمَسَافِرِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا فَائِدَةُ قَوْلِهِ: \*مِنْكُمْ\*.

قُلْتَ: لِيُشِيرَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْعَطِيَّةَ أَعْنَى الْإِفْطَارِ فِي الْأَسْفَارِ إِنَّمَا هِيَ لِمَنْ سَفَرَهُ مَبَاحٌ إِذِ الضَّمِيرُ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ عَائِدًا إِلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ إِلَى الصَّائِمِينَ، فَعَلَى كَلَا التَّقْدِيرَيْنِ يَكُونُ مَعْنَى التَّقْوَى وَالصَّلَاحِ مَا خُوذًا فِي مَرْجِعِ الضَّمِيرِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ مِنْ كَانَ مِنْكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ <sup>(٤)</sup> أَوْ الصَّائِمُونَ الَّذِينَ هُمْ مَتَسَمُونَ بِسَمَةِ التَّقْوَى وَالصَّلَاحِ

١ - تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ: ج ١، ص ٣٠٠، «لَمْ يَذْكُرِ الصَّوْمَ».

٢ - التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ: ج ٥، ص ٦٢.

٣ - التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ: ج ٥، ص ٦٥.

٤ - ج: «و».

\*مريضاً أو مسافراً فعدة من أيام أخر\* ولا ريب أن من قصد بسفره محظوراً فقد فارق الصلاح والتقوى، فلا يصح له هذا الحكم إذا كان مسافراً، وأمّا المريض فلا يبعد أنه إذا فارق الإيمان لم يمنح هذه الرخصة أضعافاً لعذابه وتضعيفاً لعقابه.

\*فعدة من أيام أخر\* «فعدة» بمعنى عدد أو بمعنى معدود، ولا يبعد أن يكون العدد بمعنى المعدود، وهي مرفوعة، إمّا على الابتداء باعتبار تقدير مضاف، والتقدير: فعليه صوم عدد أيام المرض والسفر من أيام أخر أو على الخبريّة، والتقدير حينئذٍ: فقضاء ما فاتته عدة من أيام أخر بدلاً ممّا أفطر، ولا أظنك يخفى عليك أن دلالة هذه الآية على هذا الحكم عزيمة لا رخصة، فلا أزيدك في ذلك خبرة لكونها في الدلالة على ذلك كنار على علم، ويؤيده قوله ﷺ: «الصائم في السفر كالْمُفْطَرِّ فِي الْحَضَرِ»<sup>(١)</sup>، وقوله: «ليس من أميرٍ أم صيامٌ في امسفر»<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: إن «أخر» معدول عن المعرفة والمعدول عنها له حكمها، فكيف جاز وقوعه صفة للنكرة؟.

قلت: لمّا<sup>(٣)</sup> لم يظهر أدلة التعريف فيه أجري مجرى النكرة؛ إذ لو اعتبر الألف واللام فيه لم يمنع من الصرف.

\*وعلى الذين يطيقونه\* أي يطيقون الصوم ويقدرّون عليه، قيل: كانوا في أول الإسلام يتأدّون بالصوم لشدة الحرّ وقلة ممارستهم له فرخص لهم في الإفطار وأداء الفدية ثم نسخت بقوله: \*فمن شهد منكم الشهر فليصمه\*<sup>(٤)</sup>، وعن أبي عبد الله ﷺ: والمعنى على الذين كانوا يطيقونه ثم أصابهم كبر أو عطاش<sup>(٥)</sup>، فحينئذٍ

١ - كنز العمال: ج ٨، ص ٥٠٥، ح ٢٣٨٥٤.

٢ - كنز العمال: ج ٨، ص ٥٠٥، ح ٢٣٨٥٦.

٣ - ج ٥: «ما».

٤ - الكشف: ج ١، ص ٣٣٥.

٥ - مجمع البيان: ج ١، ص ٢٧٤.

لانسُخ، ويؤيِّد هذا الوجه ما روي عن ابن عباس من القراءة «يَطْوِقُونَهُ»<sup>(١)</sup> من الطوق بمعنى الطاقة أو القلادة [أي يَكْلِفُونَهُ أو يَقْلَدُونَهُ... يَتَطَوَّقُونَهُ]<sup>(٢)</sup>، أي يتكَلَّفُونَهُ أو يَتَقَلَّدُونَهُ ويَطِيقُونَهُ، ويَطِيقُونَهُ: بمعنى<sup>(٣)</sup> يَتَطَوَّقُونَهُ وأصلهما يَطِيقُونَهُ ويتَطَوَّقُونَهُ<sup>(٤)</sup>.

﴿فِدْيَةُ طَعَامٍ مُسْكِينٍ﴾ قرىء بتنوين فدية وبإضافتها، فمن نَوَّنَ جعل «طعام مسكين» بدلاً، ومن أضاف جعلها من قبيل «باب ساج» و«خاتم فضة»، وقرىء مسكين ومساكين<sup>(٥)</sup>، والفدية الجزاء، ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ أي زاد على طعام مسكين واحد أو<sup>(٦)</sup> على الواجب، وقرىء «يطوِّع» أي يتطوَّع<sup>(٧)</sup> فهو خير له وأن تصوموا<sup>(٨)</sup> مرفوع المحل على الابتداء، وقرىء «والصيام»<sup>(٩)</sup> ﴿خير لكم﴾ أي خير لكم من الفدية أيها المطيقون ﴿إن كنتم تعلمون﴾ أي تميزون بين الأشياء وتعلمون خيرية بعض بالنسبة إلى بعض، وقيل: إن كنتم تعلمون أن ما هو أشق في أمور الدين خير مما هو أسهل؛ لأن خير العبادات أحمرها<sup>(١٠)</sup>.

توجيه: إعلم أن الأصوليين قد قسموا دلالة اللفظ على المعنى إلى أقسام خلاصة ما أفاده المصنف في الآية أربعة إلى عبارة النص وإشارته ودلالته وإقتضائه، وذلك لأن الحكم المستفاد من النظم إما أن يكون ثابتاً بنفس النظم أو لا، والأول إن كان اللفظ مسوقاً له فهو

١- تفسير الطبري: ج ٢، ص ١٤٣، ح ٢٧٧٢.

٢- ما بين المعفوفتين ليس في جميع النسخ وأثبتناه من تفسير «الكشاف».

٣- في جميع النسخ: «يطيقونه» فهو تصحيف وأثبتناه صحيحاً من تفسير الكشاف، ج ١، ص ٣٣٥.

٤- ما بين القوسين في جميع النسخ: «يطيقونه ويَطِيقُونَهُ» فهو تصحيف وأثبتناه صحيحاً من تفسير الكشاف، ج ١، ص ٣٣٥.

٥- أشار إلى الأقوال والروايات حول الآية الطبري في تفسيره: ج ٢، ص ١٤٧.

٦- ب، و، «و».

٧- أشار إلى هذا القول الكشاف: ج ١، ص ٣٣٥.

٨- هي قراءة أبي كما أشار إليها الرمخسري في الكشاف: ج ١، ص ٣٣٥.

٩- التفسير الكبير: ج ٥، ص ٦٩.

العبارة، وإلا فالإشارة، والثاني إن كان الحكم مفهوماً منه لغة فهي<sup>(١)</sup> الدلالة وإن كان شرعاً فهو الإقتضاء.

إذا تمهّد ذلك فنقول: دلالة قوله: ﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم﴾ على الإخبار بكون فرضيته في هذه الآية مماثلاً لفرضيته في الأمم السابقة عبارة النص، وعلى الحكم بوجوب الصوم الذي هو الإنشاء اقتضاء النص؛ لأنّ دلالاته على المعنى الأول بنفس اللفظ، والكلام مسوق له، وعلى الثاني إنّما يفهم منه شرعاً، وهذا المعنى أعني إيجاب الصوم معنى لازم للمعنى الإخباري الذي هو عبارة النص؛ إذ لا يتحقّق كون فرضية صوم هذه الآية مماثلاً لفرضية صوم الأمم السابقة إلّا بعد تحقّق إيجاب الصوم عليهم، فيكون دلالة هذا النظم أعني ﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم﴾ على هذا الحكم، أعني إيجاب الصوم دلالة الاقتضاء أيضاً على قول من قال: إنّ عبارة النصّ دلالاته على المعنى المسوق له سواء كان ذلك المعنى عين موضوع له جزأه أو لازمه غير المتقدّم عليه، فعبارة إن سبق الكلام له، وإشارة إن لم يسبق، وإن كان لازمه المتقدّم فإقتضاء، وإن لم يكن شيء من ذلك فإن وجد في هذا المعنى علّة يفهم كلّ من يعرف اللّغة أنّ الحكم في المنطوق لأجلها فدلالة النص، وإن لم توجد فلا دلالة أصلاً.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّه لما كانت دلالة ﴿كتب عليكم الصيام﴾ على إيجاب الصوم مجملة تحتاج إلى بيان<sup>(٢)</sup> بيّنها سبحانه وتعالى بقوله: ﴿أيّاماً معدودات﴾ على كلّ تقدير من المعنيين المذكورين، ولما كان في هذا البيان إجمال أيضاً بيّنه سبحانه وتعالى بقوله: ﴿شهر رمضان﴾، وبيّنه الرسول ﷺ

١ - و: «فهو».

٢ - و: «البيان».



بسنّته فعلاً وقولاً، وعلم من هذا ومن قوله: «فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيّام أخر» أنّه واجب موقت، بل مضيق، وإلّا لم يكن لإشتراط إيقاعه في أيّام أخر بالمرض والسفر معنى، وفي هذا الكلام دلالة على أنّ وجوب تأخيرته عن وقته وقضائه في هاتين الحالتين ثابت بعبارة النص، كما أنّ وجوب أدائه في وقته بدونهما ثابت باقتضائه، فيكون ذلك الإخراج والقضاء كإيجاب الأداء في الوقت عزيمة لا رخصة.

ثمّ اعلم: أنّ الأصوليين قد اختلفوا في وجوب القضاء، فذهب بعضهم إلى أنّه يجب بسبب جديد؛ لأنّ ما أمر به المكلف من صوم شهر رمضان كان مقيداً بشرف الوقت فإذا فات شرف الوقت لا يعرف له مثل إلّا بنص جديد، وآخرون إلى أنّه يجب بما وجب به الأداء؛ لأنّه لمّا وجب بسببه لا يسقط بخروج الوقت وله مثل من عنده يصرفه إلى ما عليه، فما فات إلّا شرف الوقت وما فات غير مضمون إلّا بالإثم إن كان عامداً لقوله تعالى: «فعدة من أيّام أخر»، وقوله ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فذاك وقتها»<sup>(١)</sup>.

كلام للأصوليين  
في قضاء الصوم

تنبيه: لمّا تعلّق أداء الصوم وقضاؤه عند فوات أدائه بزمّة المكلف لكونه مأموراً بهما، ولا بدّ في براءة الذمّة من التكليف بهما من القصد إلى إيقاعهما أداء وقضاء، لكونه مكلفاً بإيقاعهما مثاباً وممدوحاً على ذلك الإيقاع معاقباً ومذموماً على الترك، ولما كان ذلك الإيقاع امتثالاً لأمر الأمر متقرباً إليه فلا بدّ في الخروج من عهدة ما كلف به من أداء الصوم وقضائه من النية؛ إذ لا نغني بالنية إلّا ما ذكرنا من ذلك القصد.

إذا عرفت ذلك فنقول: قال الشهيد ﷺ: يكفي في شهر رمضان القرية مع

الوجوب، ولا يشترط التعيين، وكذا يكفي نية القربة في النذر إذا تعيّن كأيام البيض، وفيما عداها يقتصر إلى التعيين، وهي مشتملة على نوع الصوم كالقضاء والنذر والكفارة.

ثم قال: وأجرى المرتضى رحمته الله النذر المعين مجرى رمضان، ويلزم مثله في العهد واليمين المعيّنين، وأنكره الشيخ وهو الأولى<sup>(١)</sup>، هذا موافق للعلّامتين<sup>(٢)</sup>، ووجه الأولوية أنه زمان لم يعيّنه الشارع في الأصل للصوم بخلاف رمضان فافتقر إلى التعيين كالنذر المطلق.

وقال المرتضى: إنه قد تعيّن بتعيين الناذر، فكان كرمضان وإن لم يعيّنه الشارع، وأيضاً أن الغرض من التعيين التمييز بين الفرض والنفل، والوقت هاهنا متعيّن للفرض، فلا يفتقر إلى التعيين، ولهذا لا يفتقر ردّ الوديعة إلى التعيين؛ ولأنه نوى الصوم الواجب عليه في هذا اليوم، ولا صوم واجب عليه فيه غير مأنذره، فيكون قد نواه، ولقوله رحمته الله: «لكل امرئ ما نوى»<sup>(٣)</sup>، وإذا نوى الصوم الواجب عليه في هذا اليوم صحّ، وإلى هذا ذهب ابن إدريس رحمته الله<sup>(٤)</sup>.

ولو تعلّق النذر بتعيين المطلق، ففي وجوب التعيين في النية وعدمه إشكال أيضاً ينشأ من أنه تعيّن بالنذر لعدم جواز وقوع غيره فيه وعدم جواز تأخير عنه، ومن إطلاق الأصل؛ فإنه غير متعيّن لا من عند الشارع ولا بالنذر؛ لأن الوجوب سابق على النذر المعين وهو يقتضي وجوب التعيين في النية والأصل بقاء ما وجب، والنذر لا يقتضي سقوط ما يثبت وجوبه قبله، ولأن وجوب قضاء رمضان من حيث هو قضاء قبل النذر وبعده سواء، وإما أفاد النذر فوريته مع بقاء صلاحية

١ - البيان: ص ٣٥٧.

٢ - مختلف التبعة: ج ٣، ص ١٣٦٤ شرائع الإسلام: ج ١، ص ١٦٨.

٣ - الوسائل: ج ١، ص ٣٥، باب ٥ من أبواب مقدمة العبادات، ح ١٠.

٤ - السرائر: ج ١، ص ٣٧٠.

ما بعده من الأوقات كابتداء وجوبه بعد صيرورته قضاء بتركه ومن إطلاق الأصحاب أن قضاء رمضان يجب تعيينه بالنية.

وقال الشيخ فخر الدين رحمته الله: والتحقيق أن هذا يبنى على تفسير المعين، فإن عني به الزمان الذي إذا فات صار قضاءً لم يكن معيّنًا، وإن عني به الزمان الذي يجب صومه ولا يجوز التأخير عنه كان معيّنًا.

ثم قال: والأصح أنه لا يتعين بذلك؛ لأن الوقت المعين ما يكون سبباً للوجوب ولا يتحقق هنا <sup>(١)</sup> وجوب فوريته هنا كالحج <sup>(٢)</sup>.

إذا عرفت ذلك فاعلم: أن بعض الأصوليين جعل صيام الكفارة والنذر المطلقة وقضاء رمضان من الموقّت باعتبار أن الصوم لا يكون إلا بالنهار، والظاهر أنه من قسم المطلق؛ لأن التعليق بالنهار داخل في مفهوم الصوم لا قيد له، ثم القضاء واجب بالسبب السابق على الأصح وصوم النذر والكفارة بالنذر والحنث فلا يكون النهار الذي يصام فيه سبباً لوجوبه.

ثم اعلم أن المأمور به إمّا مطلق أو موقّت، والمطلق، الأصل فيه: التراخي، والموقّت إمّا يتضيّق وقته أو لا، والثاني إمّا أن يعلم فضله كالصلاة وإمّا أن يعلم مساواته وحينئذٍ إمّا أن يكون سبباً للوجوب كصوم رمضان أو لا كصوم القضاء، وإمّا أن لا يعلم فضله ولا مساواته كالحج، وقيل أيضاً: إن الوقت إمّا أن يكون سبباً للوجوب معياراً للأداء، أو لا هذا ولا ذاك أو سبباً لا معياراً وبالعكس.

١ - هـ: «و».

٢ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢٢٠ - ٢٢١، وفيه: «والأصح عندي أنه...».

شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى  
 لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ  
 مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ  
 فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ  
 بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى  
 مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢٠﴾ وَإِذَا سَأَلَكَ  
 عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا  
 دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِلَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ<sup>(١)</sup>

الثالثة [والرابعة]: قوله تعالى: «شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس».

بيان آية «شهر  
 رمضان الذي  
 أنزل...»  
 والأحكام  
 المستفادة منها

سميت الأيام المعدودة بالشهر لإشتهارها، و«رمضان» مصدر «رمض» بمعنى احترق من حرّ الرضاء، وهي الحجارة المحماة، وأضيف أولهما<sup>(٢)</sup> إلى الآخر، وجعل المجموع علماً<sup>(٣)</sup>، وإلا لا تمتنع الإضافة إمتناع «إنسان زيد»، ولذلك لم يجر أن يقال: شهر رجب وشهر شعبان، هكذا قيل، ويرد عليه أنه لم لا يجوز على تقدير الإضافة وعدم العلمية أن يكون من قبيل شجرة الأراك، وبالجملة أن الإجماع من أهل العربية منعقد على أن ثلاثة من الشهور علمها مجموع المضاف والمضاف إليه: «شهر رمضان» و«شهر ربيع الأول» و«شهر ربيع الآخر»، والبواقي لا يضاف أحدهما إلى الآخر، واستعمالهم «رمضان» بدون المضاف من باب حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف إليه، وتسميتهم له بهذا الإسم

١ - البقرة ١٨٥: ٢ - ١٨٦.

٢ - أ. ب. و: «أولها».

٣ - الكشف: ج ١، ص ٣٣٦.

لا رتماضهم فيه من حرِّ العطش.

وقيل: «رمضان» إسم من أسماء الله تعالى، روي عنه عليه السلام: «لا تقولوا رمضان بل انسبوه كما نسبته الله تعالى في القرآن، فقال: \*شهر رمضان\*<sup>(١)</sup>، ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون، وقرىء مرفوعاً ومنصوباً، فرفعه إمّا على الابتدائية، وخبره \*الذي أنزل فيه القرآن\* أو على الخبرية أي تلك الأيام المعدودات شهر رمضان أو على البدلية من الصيام في قوله: \*كتب عليكم الصيام\*، ونصبه إمّا بتقدير فعل أي فصوموا شهر رمضان أو على الإبدال من «أياماً» أو على أنه مفعول «أن تصوموا»<sup>(٢)</sup>.

فإن قلت: ما معنى قوله: \*أنزل فيه القرآن\*؟ على أن إنزاله ليس مخصوصاً

به.

قلت: قيل في جوابه وجوه: بيان الوجوه المحتملة في نزول القرآن

منها: أنه أنزل جملة في ليلة القدر إلى السماء الدنيا ثم منها على حسب المصالح.

ومنها: أنه كان ابتداء نزوله فيه.

ومنها: أنه كان ينزل في ليلة القدر قدر ما يحتاج إليه إلى مثلها من القابل، وهذا القول لا يخلو عن إشكال.

ومنها: أن جبرئيل عليه السلام كان يعارض محمداً عليه السلام في رمضان [ما نزل الله] فيحكم الله ما يشاء ويثبت ما يشاء و«ينسي ما يشاء»<sup>(٤)</sup>.

ومنها: أن المعنى أنزل في إيجابه وإلزام صومه، وقيل في صفته وبيان فضله

١- تفسير الهرطبي: ج ٢، ص ١٩٥.

٢- أشار إلى هذه الأقوال الرازي في التفسير الكبير: ج ٥، ص ٧١-٧٢.

٣- ما بين المعوقين ليس في جميع النسخ وأثبتناه من تفسير «كشف الأسرار وعدة الأبرار».

٤- ما بين القوسين في «ج»: «ينسيه».

كما يقال: نزلت هل أتى في عليٍّ عليه السلام <sup>(١)</sup>، وروي عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «نُزلت صحف إبراهيم ثلاث ليالٍ مضيّن من رمضان - ويري - في أوّل ليلة منه، ونُزلت توراة موسى عليه السلام لست مضيّن منه، ونُزل إنجيل عيسى ثلاث عشرة مضيّن منه، وأنزل زبور داود لثمان عشرة مضيّن منه، ونُزل الفرقان علي محمّد ﷺ في الرابعة والعشرين لست بقين بعدها» <sup>(٢)</sup>.

قرأ ابن كثير «القرآن» بفتح الراء غير مهموز <sup>(٣)</sup>، وعلى كلا الروايتين مشتق من القرء، سمي به لأنه يجمع السور والآي والكلم والحروف، ولأنّه جمع فيه القصص والأحكام والوعد والوعيد.

ونصب «هدى» و «بيّات» على الحال أي أنزل حال كونه هادياً للنّاس إلى طريق الحقّ طريق الله وعبر عن هادياً بـ «هدى» للمبالغة كقولك: زيد عدل. و «حال كونه آيات» بيّات أي واضحات أو مبيّات للحلال والحرام والحدود والأحكام من الهدى والفرقان أي بيّات كائنات من الهدى والفرقان أي التمييز بين الحقّ والباطل.

وتكرار «الهدى» لتفصيل ما أجمل؛ لأنه لما ذكر أولاً أنّه هدى ثم ذكر أنّه بيّات ذكر أنّ تلك البيّات من جنس الهدى والفرقان، أي من جملة ما هدى به عباده وميّز بين الحقّ والباطل من وحيه وكتبه السماوية وغيرهما ممّا افتراه ويقول المفترون وحرّفه المحرّفون.

وقد يقال: فيه إشارة إلى أنّ الهداية هديتان: عامة وخاصة، وهو مشتمل عليهما، فالأولى إشارة إلى المنزل والثانية إشارة إلى المقصد، والأولى إشارة إلى

١ - أنشأ إلى الأقوال، الرازي في التفسير الكبير: ج ٥، ص ٧٢ - ٧٣.

٢ - مجمع البيان: ج ١، ص ٢٧٦.

٣ - التفسير الكبير: ج ٥، ص ٧٤.

معرفة الطريق والثانية إلى تجرّع كوس الرحيق، والأولى إشارة إلى السير والثانية إلى الطير.

\*فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ\* «من» شرطية ومبتدأ، خبره \*شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ\*، ويجوز أن تكون خبراً لـ \*شَهِدَ رَمَضَانَ\* إذا كان \*الذي أنزل فيه القرآن\* صفة له، فالفاء لوصف المبتدأ بما تضمن معنى الشرط، وللتنبية على أن الإنزال فيه سبب لوجوب صومه، والجواب \*فَلْيَصُمْهُ\* و«الشهر» ظرف شهد، والشهود بمعنى الحضور والإقامة، فمن كان منكم حاضراً مقيماً في الشهر، والألف واللام للعهد، ولا يجوز أن يكون مفعولاً به من قبيل «شهدت يوم الجمعة» بمعنى أدركته؛ لأن المقيم والمسافر يشتركان في معنى الإدراك ويفترقان في الحكم؛ إذ وجوب الصوم المستفاد من \*فَلْيَصُمْهُ\* إنما هو بالنسبة إلى المقيم، أللهم إلا أن يقدر ما يفيد التخصيص، فيقال: «شهد الشهر مقيماً» والظاهر خلاف التقدير هكذا قيل<sup>(١)</sup> لكن يرد على التقديرين أن يكون المريض داخلاً تحت قوله: \*فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ\* على أن حكمه الإفطار.

فإن قلت: إن حكمه علم مما ذكر بعد، أعني قوله: \*فَمَنْ كَانَ مَرِيضًا\*.  
قلت: حكم المسافر أيضاً علم منه؛ لأنه مقرون به فلا افتقار إلى أحد التقديرين، ولا منع أن يحمل شهد الشهر على شهدت يوم الجمعة بمعنى أدركته ويكون مفعولاً به لا ظرفاً، والضمير في \*فَلْيَصُمْهُ\* مفعولاً به على الإِسْاع، والمعنى فليصم فيه مثل قوله:

\*وَيَوْمًا شَهِدْنَا هَذَا سَلِيمًا وَعَامَرًا\*<sup>(٢)</sup>

١ - التفسير الكبير: ج ٥، ص ٧٥ - ٧٦.

٢ - جامع الشواهد: ج ٣، ص ٢٨٩.

فإن قلت: لم كَرَّر ذكر المريض والمسافر.

قلت: لثَلَا يَتَوَهَّم أَنَّ حَكْمَهُمَا نُسَخَ كما نُسَخَ التَّخْيِيرُ فيما ذكرنا معه آنفاً،  
ويعلم أَنَّ الحَكْمَ ثَابِتٌ فِي النَّاسِخِ مِنْ ثُبُوتِهِ فِي الْمَنْسُوخِ \* يريد الله بكم اليسر  
ولا يريد بكم العسر \*، قرئ بسكون السين وَضَمُّهَا فِيهِمَا<sup>(١)</sup> أي يريد أن ييسر  
عليكم بوضعه الصوم عنكم في السفر وعليكم في الحضر، ولا يريد أن يعسر  
عليكم بتكليفكم الصوم فيهما \* وتكملوا العِدَّةَ وتكبروا الله على ما هداكم \* قرئ  
بالتشديد والتخفيف من التكميل والإكمال<sup>(٢)</sup>، واللام للتعليل، والتقدير: وشرع لكم  
ما شرع من أمر المقيم الصحيح بالصوم والمسافر والمريض بالإفطار والقضاء  
والأمر بمراعاة عِدَّةٍ ما أفطرتم فيه من الشهر تكميلاً للعِدَّةِ وتكبيراً له، أي حمداً له  
وثناء عليه لهدايتكم وإرادة شكركم<sup>(٣)</sup> على طريق اللّف؛ فإنّ قوله: \* لتكملوا  
العِدَّةَ \*، عِلَّةُ الأمر بمراعاتها و \* وتكبروا الله \* عِلَّةُ الأمر<sup>(٤)</sup> بالقضاء وبيان كميّته،  
\* علّكم تشكرون \* عِلَّةُ لإرادة التيسير وعدم إرادة التعسير.

فإن قلت: مم<sup>(٥)</sup> علم ببيان كميّة القضاء حتّى يكون «ولتكبروا» عِلَّتَهُ.  
قلت: في قوله: \* فعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ \* إشارة إليه، لأنّه أمر بمراعاة العِدَّةِ  
لتعليم كميّة القضاء؛ إذ المعنى يجب على المسافر أن يراعى عِدَّةً ما أفطر ليصومها  
من شهر.

فإن قلت: علام تعطف وتكملوا العِدَّةَ.

قلت: إمّا على مقدّر تقديره لتعملوا ما تعلمون، وإمّا على اليسر بتقدير فعل

١ - تفسير الهرطبي: ج ٢، ص ٢٠١.

٢ - التفسير الكبير: ج ٥، ص ٧٩.

٣ - أ. ب. و. هـ.: «لشكركم».

٤ - ج. هـ.: «للأمر».

٥ - ب. «هم».



أي يريد بكم اليسر، ويريد لتكملوا كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفَئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَاللَّهُ مَتَمُّ نَوْرِهِ﴾<sup>(١)</sup>، وحاصله: يريد مراعاة العدة لتكميلها، أو يأمرهم بمراعاة العدة لتكملوها، ويأمر بانقضاء، وعلم كميته وكيفيته لتكبروا الله حامدين ولتحمدهم مكبرين، ويريد بكم اليسر لإرادة الشكر منكم.

ولما أمرهم بالصوم في محلّه، وبالإفطار في محلّه، وبالقضاء عند انقضاء سبب الإفطار، وأمر بالحمد والشكر على ما أنعم عليهم من هذه العبادات المذكورة عقّب المذكور بما يبعثهم على الإمتثال، ويحثّهم على الإرعاء لما نذبوا إليه، ويثبت أقدامهم على سلوك ذلك الطريق القويم، وسلوك ذلك الصراط المستقيم فقال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي﴾ قيل: هم المؤمنون طراً، وقيل: الصحابة خصوصاً<sup>(٢)</sup>، وقيل: أريد بهم هاهنا اليهود<sup>(٣)</sup>، والأولى التعميم، قيل: سأل أعرابي النبي ﷺ أ قريب ربنا فتناجيه أم بعيد فتناديه؟، فنزلت<sup>(٤)</sup>.

بيان آية «وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي...»  
والأحكام المستفادة منها

﴿عَنِّي﴾، أي عن استماعي الداعي بالدعاء<sup>(٥)</sup>، وإجابتي إياه، وهذه هي الآية الرابعة من الآيات الخمس المتعلقة بهذا الباب. ﴿فَاتَى قَرِيبٌ﴾ أي فقل لهم: إني قريب علماً وإجابةً يعني إني أسمع دعاء الداعي، وأعلم أحواله، وأطلع على أسرارهِ، فمثل كمال علمه وسمعه وإجابته بحاله من قرب مكانه، وهو بمنزلة يسمع فيها إذا دعي ويجب إذا نودي.

وفي أداء جواب «إِذَا» بهذا الأسلوب وإن كان الظاهر أن يقال فقل: إِنَّهُ قَرِيبٌ لطيف حقيق لها أن تجرّ أذيال الفخر على أترابها تبختراً وإدلالاً بما حوته

١- الصف ٦١: ٨

٢- التفسير الكبير: ج ٥، ص ٨١

٣- التفسير الكبير: ج ٥، ص ٨١

٤- الكشف: ج ١، ص ٣٣٧

٥- أ، ب، و، هـ: «الدعاء».

من اللطف والحسن ، وهي أنه لما كان المقام مقام إظهار العناية بحال أرباب الحوائج ، وأصحاب الخرائج الذين يجنحون إليه في جنح الليل البهيم بجناح النجاح ، وتجأرون لديه عند هدؤ الأصوات ونوم العيون لنيل الفلاح بأنه يسمع دعاؤهم ويعلم ضمائرهم وأسرارهم ، ويجيب نداءهم إذا غلقت<sup>(١)</sup> الملوك أبوابها ، وطاف عليها حراسها ، واحتجوا عمن يسألهم حاجة أو انتجع منهم فائدة ، فأجاب عز اسمه وتقدس مسماه بنفسه ، وإن كان المسؤول غيره ، وعبر عن ضمير الغائب بضمير التكلّم إشارة إلى أنه حاضر ناظر وتأكيذاً لمعنى القرب ، ومبالغة لإظهار العناية بمن طرق التوجّه إلى نيل نائله وكرمه وقرع أبواب جوده لفتح مغالق خزائن فضله وسعة رحمته.

وفي تقييد الإجابة بوقت الدعاء بشارة بسرعة الإجابة وعدم التراخي.

فإن قلت: كثيراً ما يبالغ في الدعاء وتتخلف الإجابة.

قلت: ليس التخلف في الإجابة ، وإنما هو تخلف في إعطاء المطلوب بسبب العدول إلى خلف<sup>(٢)</sup> هو خير منه ، عن النبي ﷺ: «ما على الأرض رجل مسلم يدعو الله بدعوة إلا آتاه الله إياها أو كفّ عنه من سوء مثلها ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم<sup>(٣)</sup>» ، أو أنه يجيب دعوة المؤمن ويؤخر إعطاءها إياها فيه ليدعوه فليسمع صوته محبة له ويعجل إعطاء من لا يحبّه كراهة لصوته<sup>(٤)</sup>.

وقيل: إن الإجابة بمعنى الإثابة ، والدعاء بمعنى العبادة؛ لأنها قلّت ما تخلو منه ، وقيل: إن اللفظ عام والمعنى خاص ، والتقدير: وأجيب دعوة الداعي إن شئت

١ - ج. هـ: «أغلقت».

٢ - في «ج»، «هـ» زيادة: «و».

٣ - كنز العمال: ج ٢، ص ٨٢، ح ٣٢٣٩.

٤ - كنز العمال: ج ٢، ص ٨٦، ح ٣٢٦٤.

كقوله ﴿فيكشف ما تدعون إليه إن شاء﴾<sup>(١)</sup>، وقيل: إنَّ للدَّعاء شرائط وأدباً هي أسباب الإجابة، فمن استكملها فهو أهل للإجابة، ومن أخلَّ بها أو بشيءٍ منها يوشك أن لا يستجاب له<sup>(٢)</sup>.

قال شيخنا وسيّدنا ومولانا أبو العباس جمال الدين أحمد بن فهد الحلّيّ رحمه الله وبخطيرة القدس سرّه في كتابه عدة الداعي: «روى عثمان بن عيسى عمّن حدّثه عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: قلت آيتين في كتاب الله عزّ وجلّ أطلبهما ولم أجدهما قلت عليه السلام: ما هما؟ قلت قول الله تعالى: ﴿أدعوني أستجب لكم﴾<sup>(٣)</sup> فندعوه فلا نرى إجابة قلت عليه السلام: أفترى الله عزّ وجلّ أخلف وعده؟ قلت: لا قال: فلم ذلك؟ قلت: لا أدري، فقال: ولكنّي أخبرك، من أطاع الله عزّ وجلّ فيما أمره ثمّ دعاه من جهة الدَّعاء أجابه قلت: وما جهة الدَّعاء؟ قال: تبدأ فتحمد الله، وتذكر نعمه عندك، ثمّ تشكره، ثمّ تصلّي على النبيّ ﷺ، ثمّ تذكر ذنوبك فتقرّب بها، ثمّ تستغفر الله منها، فهذا جهة الدَّعاء».

ثمّ قال عليه السلام: وما الآية الأخرى قلت: قول الله عزّ وجلّ: ﴿وما أنفقتم من شيءٍ فهو يخلفه وهو خير الرازقين﴾<sup>(٤)</sup> وإني أنفق ولا أرى خلفاً! قال: أفترى الله عزّ وجلّ أخلف وعده؟ قلت: لا، قال: فلم ذلك؟ «قلت: لا أدري قال: لو أنّ أحدكم اكتسب المال من حلّه وأنفقه في حقّه لم ينفق رجل درهماً إلّا أخلف عليه»<sup>(٥)</sup>.

﴿فليستجيبوا لي﴾ الاستجابة بمعنى الإجابة، قال الشاعر:

١ - الأنعام ٦: ٤١.

٢ - التفسير الكبير: ج ٥، ص ٨٦.

٣ - المؤمن ٤٠: ٦٠.

٤ - سبأ ٣٤: ٣٩.

٥ - عدة الداعي: ص ١٦.

وداع دعا يا من يُجيب إلى النداء فلم يستجبه عند ذاك مجيب<sup>(١)</sup>  
 «والفاء» فصيحة، والمعنى فإذا كان الأمر كذلك فليمتثلوا أمري فيما أمرهم  
 به، يعني إذا كنت مع استغنائهم عنهم وشدة احتياجهم إليّ أُجيب دعاءهم إذا  
 دعوني فبالحري أن يجيبوا دعوتي بما<sup>(٢)</sup> أمرهم به ممّا فيه صلاح دينهم ودنياهم  
 ممّا أنا مستغن عنه وهم في غاية الإحتياج إليه لكونه مناط نظام أمورهم أعني  
 التكاليف الشرعيّة.

إذا تمهّد هذا فنقول: إن حملنا اللفظ على العموم لم يخرج الأمر بالصوم عنه  
 وإن خصّصنا بالصوم نظراً إلى ذكر الآية عقيب ذكر ما يتعلق بالصوم كان مختصّاً  
 به، فعلى كلّ تقدير في الآية دلالة على الأمر بالصوم.

\*وليؤمنوا بي\* أي وليثبتوا ويدأموا على الإيمان إن كان العباد عبارة عن  
 عامة المؤمنين، أو عن الصحابة رضي الله عنهم، وإن كان عبارة عن اليهود فالمعنى ليتوقعوا  
 الإيمان.

قيل: قال اليهود لرسول الله ﷺ: كيف يكون ربنا قريباً يجيب دعاءنا كما  
 زعمت وأنت تخبرنا أن بيننا وبينه سبع سموات، بين كلّ سماء مسير خمسمائة  
 عام؟ فنزلت<sup>(٣)</sup>.

وقيل: سأل رجل رسول الله ﷺ، فقال: أقرب ربنا فتناجيه أم بعيد فنناديه  
 فأنزل الله هذه الآية<sup>(٤)</sup>.

وقيل: أشرف الناس في غزوة خيبر على الهلاك، فرفعوا أصواتهم بالتكبير،  
 فقال رسول الله ﷺ: «يا أيّها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم

١ - الشعر لكعب الغنويّ، أشار إليه الرازي في تفسيره: ج ٥، ص ٨٧.

٢ - أ، ب، و: «بما».

٣ - التفسير الكبير: ج ٥، ص ٨٦.

٤ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ١٦٤.

ولا غائباً إنما تدعون سميعاً قريباً وهو معكم»<sup>(١)</sup>، فنزلت.

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ أي فليستجيبوا وليؤمنوا راجين الرشاد، وهو ضد الغواية، وقرىء في ﴿يرشُدون﴾ بالحركات على الشين<sup>(٢)</sup>، وقرأ أهل المدينة سوى قالون وأبي عمرو ﴿الداعي إذا دعائي﴾ بإثبات الياء فيهما وصلأً والباقون بحذفها<sup>(٣)</sup>.

كشف ويان: أما الكشف فاعلم أننا قد ذكرنا في إعراب «شهر رمضان» الوجوه المذكورة في إعراب «شهر رمضان» وجوهاً منها: ما هو على قراءة الرفع، ومنها: على قراءة النصب، وجميع تلك الوجوه يدل على إيجاب صوم شهر رمضان بقوله: «شهر رمضان» إلاً وجهاً واحداً، وهو أن يكون «شهر رمضان» مبتدأً و﴿الذي أنزل فيه القرآن﴾ خبره فتذكر [و] تدبر.

ثم أعلم أن وقوع فعل الأمر أعني ﴿فليصمه﴾ بعد الفاء الجزائية المترتبة على شهود الشهر يدل على الفورية، وإن اختلف في دلالة الصيغة عليها، والحق أنها للقدر المشترك بين الفورية والتراخي، ودالاتها على أحدهما مفتقر إلى أمر خارج عن مفهومها؛ لأنها لو دلت على أحدهما بعينه لكان تقييدهما به تكراراً وبضده نقضاً، لكن قد يحسن التقييد من غير تكرار ولا نقض كما يقال: إفعل كذا في الحال أو غداً خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٤)</sup>؛ فإنه ذهب إلى الفورية لترتب ذم إبليس على ترك السجود في الحال بعد قوله: ﴿اسجدوا﴾<sup>(٥)</sup>.

وأجيب عنه: أن الفورية هاهنا مستفادة من المقام لا من الصيغة، وأن تقييده

١- تفسير ابن كثير: ج ١، ص ٣٤٠.

٢- الكشف: ج ١، ص ٣٣٧.

٣- التفسير الكبير: ج ٥، ص ٨٢.

٤- بداية المجتهد: ج ١، ص ٢٨٢.

٥- البقرة ٢: ٣٤.

بالشرط أعني شهود الشهر يقتضي التكرار لاقتضاء تكرر السبب تكرر المسبب، وإن اختلف في أن الأمر المعلق بالشرط مثل: \*وإن كنتم جنباً فاطهروا\*<sup>(١)</sup> والصفة كقوله: \*والسارق والسارقة فاقطعوا\*<sup>(٢)</sup> و\*الزانية والزاني فاجلدوا\*<sup>(٣)</sup> هل هو مفيد للتكرار أم لا؟ والمختار أن الأمر كما لا يفيد العموم لا يفيد التكرار، سواء أطلق أو قيد بالشرط أو الوصف، وذلك فإن الأمر المعلق بالشرط والوصف قد يفيد التكرار كتكرر الحد بتكرر الزنا، وتكرر وجوب الغسل بتكرر الجنابة، وقد لا يفيدُهُ إمّا عرفاً كقول السيد لعبده: إن دخلت السوق فاشتر اللحم أو اشتر اللحم السمين، وإمّا شرعاً فكقول الناذر: إن ردّ الله عليّ مالي لأزورنّ المشهد أو كقول الزوج لوكيله: طلق داخله الدار، ولو أفاد أحدهما وضعاً لم يفد الآخر.

وأما كون إفادة تكررهِ مستفادة من ترتّب الحكم أعني الجزاء على الشرط أو على الوصف المناسب فلأنّ ترتّب الحكم على الشرط، أو الصفة مشعر بأنّ ذلك الشرط أو الوصف علّة لذلك الحكم والعقل حاكم «بتكرر المعلول عند تكرر علّته»<sup>(٤)</sup>، وأنّ الوجوب بالأمر في \*فليصمه\* بتناول المريض والمسافر والحائض والنائم لتوجّه الذمّ في العاجل والعقاب في الآجل بالترك على كلّ واحد منهم لو لا العذر الشرعي أو العقلي لانعقاد السبب، وصلاحيّة المحل، وتحقّق اللزوم لولا المانع وإن لم يتناولهم وجوب الأداء.

ومن هنا يعلم الفرق بين نفس الوجوب ووجوب الأداء؛ فإنّه قد وجب بدون الوجوب وجوب الأداء، فنفس الوجوب اشتغال الذمة بوجوب الفعل الذهني، ووجوب الأداء لزوم إخراجه من العدم إلى الوجود الخارجي إلّا أنّه لما

١ - المائدة: ٥.

٢ - المائدة ٥: ٣٨.

٣ - النور: ٢.

٤ - ما بين الهوسين في «ج»، «هـ»: «بتكرار المعلول عن تكرار علّته».

لم يكن في وسعه<sup>(١)</sup> ذلك أقيم مال آخر من جنسه مقامه في حق صحة الأداء والخروج عن العهدة وجعله<sup>(٢)</sup> كأنه ذلك المال الواجب، وهذا قول دقيق لا يخلو عن قوة؛ فإنه لولا هذا الاعتبار لأشكل الأمر في الدين المؤجل؛ فإنه لو لم يشغل الذمة بوجوب أدائه قبل بلوغ الأجل لم يجب أدائه عند بلوغه، وكذا في العبادات البدنية؛ فإنه لو لم يشغل ذمة المريض والمسافر و«الحائض والنائم»<sup>(٣)</sup> قبل وجود المانع لم يجب عليهم القضاء بعد زواله.

وزهدت الحنفية وكثير من الشافعية إلى عدم الفرق متمسكين بأن الصوم<sup>(٤)</sup> هو الإمساك عن قضاء الشهوتين نهاراً لله تعالى والإمساك فعل العبد، فإذا حصل حصل الأداء، ولو كانا متغايرين لكان الصائم فاعلاً فعلين الإمساك وأداء الإمساك<sup>(٥)</sup>.

وأنت خبير بما في هذا القول من الضعف. أما أولاً فلانسلم أنه إذا حصل الإمساك حصل الأداء؛ لأن القاضي حصل منه الإمساك ولم يحصل له الأداء.

وأما ثانياً فلأنه<sup>(٦)</sup> لا امتناع في كون الصائم فاعلاً فعلين أحدهما ذلك الفعل والآخر أدائه، ويشهد بذلك تخلف الإمساك عن الأداء في صورة القضاء، ولا شك أن الإيقاع في الوقت وخارجه مغاير لنفس الفعل الذي هو الصوم، وتحقيق هذا المبحث أن للفعل معنى مصدرياً هو الإيقاع، ومعنى حاصل بالصدر<sup>(٧)</sup> هو الحالة

منقشة المصنف  
للحنفية  
والشافعية

١- و: «سعة» ج. ه: «وسعة».

٢- أ. ب. و: «جعل».

٣- ما بين القوسين في «ج»: «النائم والحائض».

٤- في «ج»، «ه» زيادة: «مثلاً».

٥- أشار إليه في التفسير الكبير: ج ٥، ص ٩٦.

٦- ج: «فإنه».

٧- في «ج» زيادة: «و».

المخصوصة، فلزوم وقوع تلك الحالة هو نفس الوجوب ولزوم إيقاعها وإخراجها من العدم إلى الوجود هو وجوب الأداء، وكذا في المال لزوم المال وثبوته في الذمة وجوب، ولزوم تسليمه إلى من له الحق وجوب أدائه.

فإن قلت: يلزم على هذا توجه الخطاب إلى الساهي والنائم والمغمى عليه، وهو غير معقول ولا مشروع للزومه تكليف ما لا يطاق.

قلت: يكفي في توجه الخطاب صلاحية توجهه بوجه ما، فإنّ المعتبر في وجوب القضاء سبق الوجوب في الجملة لاسبق الوجوب على ذلك الشخص، والخطاب متوجه إليه باعتبار الاستعداد الذاتي وإن امتنع التوجه إليه باعتبار المانع العارضي، فإنّ الذاتي لا يزول بالعارضي.

إذا تمهّدت هذه الأصول فنقول: نظراً إلى الأصل الأول، أعني اقتضاء الفاء الفورية يجب على المكلف عند ثبوت دخول شهر رمضان سواء كان بالرؤية أو بغيرها المبادرة إلى امتثال الأمر أعني الصوم من دون ريث وتراخ، فعلم من حكم الشارع أنّ الوقت سبب للوجوب فسببيته ثابتة بالكتاب وبالسنة، لقوله ﷺ: «صوموا لرؤيته»<sup>(١)</sup>، فلو أخره المكلف بدون عذر شرعي عمداً أثم ووجبت عليه الكفارة، لما سببيته إن شاء الله تعالى.

ونظراً إلى الأصل الثاني يجب عليه التكرار عند عود كلّ رمضان، ولا يكفي في امتثال الأمر صومه مرة واحدة، وإلى الأصل الثالث أنّ الصوم على المريض والمسافر واجب، لكنّه غير صحيح منه لوجود المانع، لقوله تعالى: «فعدة من أيام أخر»، ولقوله ﷺ: «ليس من البرّ الصوم في السفر»<sup>(٢)</sup>.

لكن بقي هاهنا شيء وهو أنّ وجوب القضاء عليه هل هو ثابت بدليل

١ - كنز العمال: ج ٨، كتاب الصوم، ح ٢٣٧٧٣، ٢٣٧٧٤.

٢ - كنز العمال: ج ٨، كتاب الصوم، ح ٢٣٨٤٣، ٢٣٨٤٤، ٢٣٨٤٥.



متجدّد أم بالدليل الأوّل الذي أفاد الوجوب لولا المانع، وأمّا البيان فإنّ قوله - تعالى - : «فمن كان منكم مريضاً أو على سفرٍ»<sup>(١)</sup> يدلّ على أنّ هذين الوصفين مانعان من جواز الصوم لمن اتّصف بهما أو بأحدهما مادام متّصفاً بذلك الوصف، لكونهما سببين لوجوب إيقاعه في أيّام آخر، ووجود السبب مقتضى لوجود المسبّب كما عرفت آنفاً، وهذان الوصفان في الآية مطلقاً، لكنّ لهما قيود وشرائط علمت من بيان مبين الكتاب، فلا بدّ من التعرّض لها أمّا المرض فشرط وجوب الإفطار معه أن يكون الصوم مهلكاً ومزيداً للمرض فبدونهما لا يصحّ الإفطار فضلاً عن أن يجب، وأمّا السفر فلا يكون سبباً لوجوب الإفطار إلّا إذا اجتمعت شرائط القصر التي عرفت في وجوب قصر الصلاة ممّا ذكرناه سابقاً، فلا يسوغ للمسافر الذي جمع شرائط القصر، الصوم مادام مسافراً إلّا الثلاثة: بدل الهدى والثمانية عشر، بدل البدنة في المفيض من عرفة قبل المغرب، والنذر المقيّد به<sup>(٢)</sup>.

وفي صوم التطوع أقوال: أحدها الكراهية، وإليه ذهب الشيخ<sup>(٣)</sup> وابن البرّاج<sup>(٤)</sup>، وابن إدريس<sup>(٥)</sup>، وقال العلامة<sup>(٦)</sup> في القواعد: والأقرب في المندوب الكراهية<sup>(٦)</sup>، ووجه الأقربيّة تعارض الأحاديث الدالّة على المنع وعلى الجواز.

أمّا ما يدلّ على المنع: فمناهج ما رواه الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمد قال: سألت أبا الحسن<sup>(٧)</sup> عن الصيام بمكة والمدينة ونحن في سفر قال: «أفريضة؟ فقلت: لا ولكنّه تطوّع كما يتطوّع بالصلاة، قال: تقول اليوم وغداً؟ قلت: نعم فقال

١ - البقرة ٢: ١٨٤.

٢ - ج ٥: هـ: «المقيّد».

٣ - النهاية: ص ١٦٢.

٤ - المهذب: ج ١، ص ١٩٤.

٥ - السرائر: ج ١، ص ٣٩٣.

٦ - القواعد: ج ١، ص ٣٨٢.

لا تصم»<sup>(١)</sup>.

وما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لم يكن رسول الله ﷺ يصوم في السفر في شهر رمضان ولا غيره، وكان يوم بدر في شهر رمضان، وكان الفتح في شهر رمضان»<sup>(٢)</sup>.

ومنه ما روي عن النبي ﷺ: «ليس من البرّ الصيام في السفر»<sup>(٣)</sup>؛ فإنه عام وإذا لم يكن من البرّ لم يكن جائزاً؛ لأن البرّ في العبادة شامل للفرض والنفل والجائز، فكلّ ما ليس برّاً لم يكن جائزاً.

أو أمّا ما يدلّ على الجواز: فمنه ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه خرج من المدينة في أيام بقيين من شعبان، فكان يصوم ثمّ دخل عليه شهر رمضان وهو في السفر فأفطر، فقيل له: تصوم شعبان وتفطر شهر رمضان؟ فقال: «نعم شعبان إليّ إن شئت صمتُ وإن شئتُ لا، وشهر رمضان عزم من الله عزّ وجلّ عليّ الإفطار»<sup>(٤)</sup>.

ومنه ما رواه الحسن بن بسّام الجعّال، عن رجل قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام فيما بين مكّة والمدينة في شعبان وهو صائم، ثمّ رأينا هلال شهر رمضان فأفطر، فقلت له: جعلت فداك أمس كان من شعبان وأنت صائم واليوم من شهر رمضان وأنت مفطر؟ فقال: «إنّ ذلك تطوّع ولنا أن نفعل ما شئنا، وهذا فرض فليس لنا أن نفعل إلّا ما أمرنا»<sup>(٥)</sup>.

وقال الشيخ رحمته الله في الاستبصار بعد أن أورد هذه الأحاديث: فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على ضرب من الرخصة، وأنّ من صام مسافراً نافلاً لم

١ - وسائل الشريعة: ج ٧، ص ١٤٤، الباب ١٢ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ٢.

٢ - وسائل الشريعة: ج ٧، ص ١٤٣، الباب ١١ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ٤.

٣ - كنز العمال: ج ٨، ص ٥٠٣، ح ٢٣٨٤٣.

٤ - وسائل الشريعة: ج ٧، ص ١٤٤، الباب ١٢ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ٤.

٥ - وسائل الشريعة: ج ٧، ص ١٤٥، الباب ١٢ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ح ٥.

يكن مأثوماً، وإن كان الأفضل الإفطار، وإِنَّمَا قلنا ذلك لأنَّ الخبرين جمعاً مرسلان غير مسندين والأخبار الأولى مسندة مطابقة لعموم الأخبار<sup>(١)</sup>.

وقال المقيّد رحمه الله: لا يجوز ذلك... إلّا ثلاثه أيّام للحاجة<sup>(٢)</sup> - الأربعاء والخميس، والجمعة... عند قبر النبي ﷺ أو مشهد من مشاهد الأئمة عليهم السلام - ثم قال: وقد روي حديث في جواز التطوع وجاءت أخبار بکراهية ذلك وأنه ليس من البرّ الصيام في السفر وهي أكثر، وعليها العمل عند عموم الفقهاء، فمن أخذ الحديث لم يأثم...، ومن عمل على أكثر الروايات، واعتمد على المشهور منها في إجتناّب الصوم في السفر على كلّ وجه سوى ما عدّناه كان أولى بالحقّ<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حمزة: وصوم النفل في السفر ضربان مستحبّ وهو صوم ثلاثة أيّام للحاجة<sup>(٤)</sup> عند قبر النبي ﷺ وجائز وهو ما عدا ذلك<sup>(٥)</sup>.

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٠٣.

٢ - ب، ج، هـ، و: «الحاجة».

٣ - المفنعة: ص ٣٥٠.

٤ - ج، هـ: «الحاجة».

٥ - الوسيلة: ص ١٤٨.

أَحِلُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ هُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ مُعَذِّبُونَ ۚ وَلِلَّهِ الْأَسْوَدُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ۚ ثُمَّ أَتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ<sup>(١)</sup>

الخامسة: قوله تعالى: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ «أَحِلَّ» أي أُبِيح، وقرىء معلوماً أي أحلَّ الله لكم ليلة الصيام، وهي كل ليلة ينوي المكلف فيها صوم غدها وهي ظرف لـ «أَحِلَّ»، و«الرفث» أصله القول الفاحش قال في الأساس: «رفث في الكلام وأرفث فحش»، وصرَّح بما يجب أن يكتفى عنه من ذكر النكاح وكتفى به هاهنا عن الجماع لأنَّه لم يخلو عن القبح، وكفى على هذا شاهداً وجوب إستتاره شرعاً وعقلاً وضمَّن معنى الإفضاء، ولذلك عدِّي به «إلى»، وقيل: «إلى» بمعنى «مع»، وحينئذ لا تضمن، وقيل: إنَّه فعل الرفث وهو بالفرج الجماع وباللسان الموعدة به وبالعين الغمز له، ومن هذا تَوْهَمُ «الرفث» من قول ابن عباس:

﴿إِنْ تَصَدَّقَ الطَّيْرُ نَنكِحُ لَمِيسَا﴾<sup>(٢)</sup>

ومنه بقوله: إنّما الرفث ما كان عند النساء يعني «ان نك» في البيت ليس

فيه وعد وأوثر على سائر الألفاظ التي كُنِّي بها عنه نظراً إلى الأصل فيه «في ليلة الصيام» الحرمة والقبح، ولذلك قيل: \*علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم\*، أي تنقصونها حظها ونصيبها من الخير والثواب نقصاناً كاملاً إذ الإختيان من الخيانة كالإكتساب من الكسب يدل على زيادة معالجة، وقرئ «الرفوث»<sup>(١)</sup>.

\*هن لباس لكم وأنتم لباس لهن\* جعل كل من الرجل والمرأة لباساً صاحبه على التشبيه لإستتار بعض من كل منهما ببعض الآخر عند المعاينة والاضطجاع، وهما جملتان إستثنائيتان وقعتا بياناً لسبب الإحلال كأنه قيل: إن شدة الملابس والمخالطة الواقعة بين الرجل وعمره مع الميل الذاتي من كل منهما إلى صاحبه مانعة عن صبر كل واحد منهما عن قضاء الوطر من الآخر، فلذلك رآف الله عليهما بالإحلال.

عن الصادق عليه السلام: «كان الأكل محرماً في الليل بعد النوم وكان النكاح حراماً بالليل والنهار، وكان رجل من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له مطعم بن جبير نام قبل أن يفرط وحضر حفر الخندق وأغمي عليه، وكان رهط من الشبان ينكحون بالليل سرّاً في شهر رمضان فنزلت الآية لتحليل الجماع بالليل والأكل بعد النوم»<sup>(٢)</sup>.  
ويؤيد ذلك قوله تعالى \*علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم\* حين تبتم عما جنيتم على أنفسكم لجنايتها.

\*وعفا عنكم فالآن باسروهن\* أي واقعهن ليلاً وابتغوا ما كتب الله لكم أي اطلبوا بالمباشرة ما كتب الله لكم في علمه أو اللوح المحفوظ من الولد لحفظ النوع لا لمجرد قضاء الشهوة ووطر النفس، وقيل: هو نهى عن العزل، وقيل<sup>(٣)</sup>:

١ - التفسير الكبير: ج ٥، ص ٨٩

٢ - تفسير العمى: ج ١، ص ١٦٦ وجاء فيه بدل «مطعم بن جبير» «خوات بن جبير».

٣ - الكشف: ج ١، ص ٢٣١.

المعنى أطلبوا ما كتب الله عليكم من الإباحة بعد الحظر، وقيل <sup>(١)</sup>: «أطلبوا ليلة القدر وما أعد الله لكم من الثواب في مصادفتها، وقرأ ابن عباس «واتبعوا»، والأعمش «وأتوا» <sup>(٢)</sup>.

\* «وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر» <sup>(٣)</sup> الأمر للإباحة؛ لأن الواجب هو الإفطار حذراً من صوم الوصال «وحتى» لانتهاء الغاية و«التبين» بمعنى الظهور.

والمراد بالخيط الأبيض البياض المعترض في الأفق كالخيط الممدود، وبالخيط الأسود السواد الممتد معه من ظلمة الليل، وقيل: هو السواد الممتد قبله الواقع هو مكانه، وعلى هذا يكون «من الفجر» بياناً لهما لكونهما فجرين هكذا قيل.

وأخرجنا عن الاستعارة إلى التشبيه بقوله: «من الفجر» لئلا يحتمل على المعنى الحقيقي؛ لأنه المبتادر إلى الفهم كما توهمه كثير من الصحابة رضي الله عنهم مع جودة فطنتهم وشدة ممارستهم لكلام العرب وكونهم من حرسه النصاب واليربوع ومضغة الشيخ والقيسوم وشحمة الحرافي والعرار، وقيل: «من الفجر» إنما هو بيان للخيط الأبيض، فلا يكون مخرجاً عن الاستعارة إلى التشبيه إلا له، ويبقى الخيط الأسود استعارة.

وما ورد في عبارة الزمخشري من أن بيان أحدهما بيان الآخر <sup>(٤)</sup> محمول على أن المراد البيان للخيط الأسود بأن المراد به سواد الليل، ولا يريد به أنه بيان له بمنزلة أن يقال الخيط الأسود من الغبش حتى ذكر معه هذا اللفظ فيخرج إلى

١ - الكشاف: ج ١، ص ٢٣١.

٢ - نقل عنهما الكشاف: ج ١، ص ٣٣٨.

٣ - البقرة ١٨٧: ٢.

٤ - الكشاف: ج ١، ص ٣٣٩.

التشبيه، بل هو استعارة صحيحة مقرونة بشرائطها غير مخرجة إلى التشبيه، وإنما المخرج هو الخيط الأبيض؛ إذ قوله: «من الفجر» بيان له، فهو بمنزلة قولهم: لقيني من زيد أسد، فكما أن «من زيد» مخرج لفظ الأسد من الاستعارة إلى التشبيه فكذلك «من الفجر» مخرج للخيط الأبيض للخيط الأسود؛ لأن المشبه ليس مذكوراً فيه لفظاً، ولا في حكم المذكور لصحة التركيب بدونه.

وأورد عليه أن مثل قوله: \*وما يستوى البحرين\*<sup>(١)</sup> تشبيه مع أن المشبه ليس بمذكور، ولا في حكمه، وذهب بعضهم إلى أن «من» تبعية، والمراد بالخيط الأبيض بعض ما يبدو من الفجر، فيكون التقدير: حال كون الخيط الأبيض بعضاً من الفجر، وعلى تقدير البيان يكون التقدير: حال كون الخيط الأبيض هو الفجر، لكنه على تقدير أن يكون «من الفجر» بياناً للخيط الأبيض وحالاً عنه فقد يلزم وقوع الفصل بالاجنبى بين الحال وذو الحال، اللهم إلا أن يجعل بياناً للخيطين ويحتاج حينئذ إلى تأويل يجعل الفجر اسماً لمجموع البياض<sup>(٢)</sup> المعترض والظلام \*ثم أتموا الصيام إلى الليل\* إيثار حرف «ثم» الموضوع للتراخي على أخواته من حروف العطف؛ لأن إتمام الصوم لا يحصل<sup>(٣)</sup> إلا مع التراخي، وليس ما بعد «إلى» هاهنا داخلًا في حكم ما قبلها؛ لأن دخول ما بعدها فيما قبلها، إنما يجوز فيما إذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها كقولك «أكلت السمكة»<sup>(٤)</sup> إلى رأسها.

ولادلالة في الآية على جواز تأخير نيّة صوم رمضان إلى النهار، بل قد يقال: إن فيها دلالة على وجوب الإتيان بها ليلاً؛ لأن نهاية جواز الأكل والشرب آخر الليل، فيكون ابتداء الصوم في أول أجزاء الفجر والشروع في الفعل مسبوق

١- فاطر ١٢: ٣٥.

٢- في «و» زيادة: «المعتبر».

٣- أ: «لا يكون».

٤- أ، ب، ج، و: «السمك».

بالقصد، فيكون قصده قبل أول جزء من الفجر، وهو لا محالة من الليل؛ إذ لا فاصلة بين آخر جزء الليل وأول أجزاء النهار، ولا نعني بالنية إلا القصد، فتكون النية بالضرورة واقعة في الليل، ولا على جواز تأخير الغسل إلى بعد طلوع الفجر.

بل قد يقال: إنَّ فيها دلالة على وجوب إيقاعه ليلاً؛ لأنَّ الآية تدلُّ على وجوب الإتيان بالصوم تاماً في أول أجزاء الفجر وهو إمَّا يكون تاماً في حالة الظهر، وهي بعد فرض حصول الحدث ليلاً لا يحصل في جزء من الفجر، إلا أن يوقع الغسل قبل أول جزء من الفجر وما قبل أول جزء من الفجر آخر جزء من الليل، فيجب حينئذٍ إيقاع الغسل ليلاً، ولا على تحريم الوصال؛ لأنَّ الآية إمَّا تدلُّ على وجوب إتمام الصوم إلى الليل وإتمامه إلى الليل ليس موقوفاً على الإفطار؛ إذ لو أتمه إلى الليل وواصل ولم يفطر لم يخل بإتمام الصوم، بل تحريم الوصال إمَّا يعلم من السنَّة لا من الآية، روي أنَّه ﷺ بعد أن نهاهم عنه قال: «لست كأحد منكم فإن أبيت عند ربِّي فيطعمني ويسقيني»<sup>(١)</sup>.

١ - الوسائل: ج ٧، ص ٣٨٨، الباب ٤ من أبواب الصوم المحرم والمكروه، ح ٤، وفيه: «إني... أظَلُّ...».





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



الْمَجْثُ الثَّانِي

فِي الْيَتَةِ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## فروع:

الأوّل: علم من الأمر بإتمام الصوم وجوب النية؛ لكونه بدونها غير تام؛ لزوم النية في الصوم المعين لأنها إما شطر منه أو شرط له والفعل بدون الشطر والشرط غير تام كالصلاة بدون الطهارة أو<sup>(١)</sup> القراءة، فلو أخلّ بها عمداً أو سهواً بطل صومه، وكذا لو ترك بعض صفاته كالمتعين في المطلق أو الإطلاق في المعين بطل.

الثاني: لا يجب التعيين في المتعين لعدم الافتقار إليه، وقال الشهيد<sup>(٢)</sup>: لو هل يجب التعيين في الصوم المعين؟ أضاف التعيين إلى القرينة والوجوب في شهر رمضان فقد زاده خيراً، والأقرب استحبابه<sup>(٣)</sup>، وذلك فإنه لما كان تعيينه في ذاته خيراً، وقد قوى ذلك التعيين بالتعيين فقد ازداد الخير وكلّ ما يزداد به الخير فهو مستحب.

وقد يقال: إنّ المكلف قد يذهل عن كونه رمضان فلا يقصد بفعله إبراء ذمته مما تعلّق بها من حقّه وإن صادف فعله وقوعه فيه، وعلى هذا يقرب من الوجوب فضلاً عن الاستحباب، وعلى هذا لا يبعد استحباب التعرّض لكونه رمضان سنته؛ فإنّ قوله: أصوم غداً من رمضان إذا لم يقصد أنّه رمضان سنته الذي قد تعلّق أداً حقّه بذمته لم يكن قد قصد إبراءها من ذلك الحقّ وإن صادف وقوعه فيها، والمعتبر في النية، إنّما هو قصده لا مجرد مصادفة ذلك الفعل لما وجب هذا، وقد صرح الأصحاب بعدم الاستحباب، قال الشهيد<sup>(٤)</sup>: أمّا التعرّض لرمضان هذه السنة

١ - ب، ج، هـ: «و».

٢ - البيان: ص ٣٥٨.

فلا يستحب ولا يضر<sup>(١)</sup>.

حكم قاضي  
رمضان في  
الوقت المضيق  
الثالث: لو لم يبق من شعبان إلا ما يسع قضاء رمضان ففي سقوط التعيين  
ووجوبه تردد ينشأ من عدم التعيين بالأصالة، ومن طريانه بالتضييق، والأقرب  
بقاء التعيين ترجيحاً للأصالة على الطريان.

هل سقط التعيين  
في النذر مع ظن  
الموت  
الرابع: لو ظن الموت مع النذر المطلق يحتمل سقوط التعيين إقامة لغلبة  
الظن مقام التعيين، والأقرب البقاء على الاشتراط؛ لأن الظن هنا لا يقوم مقام  
التعيين لقوله تعالى: \*وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأى  
أرض تموت\*<sup>(٢)</sup>.

عدم وقوع صوم  
غير رمضان في  
رمضان  
الخامس: لو نوى المكلف بصوم رمضان غيره لم ينعقد ما نواه إجماعاً، نفلاً  
كان ما عداه أو فرضاً؛ لأن المشروع في هذا اليوم صوم رمضان، لأن نهار رمضان  
شرط للأداء وسبب للوجوب ومعياري للمؤدى، أما كونه شرطاً للأداء فلا يفتأه  
بانتفائه، إنتفاء للمشروط بانتفاء الشرط، وأما كونه سبباً للوجوب، فللقوله تعالى:  
\*فمن شهد منكم الشهر فليصمه\*<sup>(٣)</sup>، وأما كونه معياراً للمؤدى لأنه قدر وعرف به  
أما تقديره به فظاهر وأما تعريفه به فلا أنه عبارة عن الإمساك عما يجب الإمساك  
عنه من طلوع الفجر إلى الغروب مع النية، فالوقت داخل في تعريفه، وإذا اختصت  
مشروعيته بالصوم فيه له، فلا يكون صوم غيره فيه مشروعاً، فيكون منهياً عنه  
فلا ينعقد.

وفي انعقاده عن رمضان خلاف ذهب ابنا بابويه<sup>(٤)</sup> و ابن إدريس<sup>(٥)</sup> إلى

١- البيان: ص ٣٥٨.

٢- لقمان ٣١: ٣٤.

٣- البقرة ١٨٥: ٢.

٤- نقل العلامة<sup>رحمته</sup> قول علي بن بابويه<sup>رحمته</sup> في المختلف: ج ٣، ص ١٣٧٦، هذا كلام الوالد وأما قول ولده الشيخ  
الصدوق<sup>رحمته</sup> فلم أعثر عليه.

عدم إنعقاده؛ لأنَّ التعيّن وإن لم يكن شرطاً فيه فالنية شرط فيه، وحيث قصد إيقاع صوم غيره فيه فقد نوى صوم غيره فيه، وإذا نوى صوم غيره فيه، فقد فوت نية صومه، فيكون إمساكه<sup>(١)</sup> غير مقرون بالنية، فلا ينعقد عن صوم رمضان كما لم ينعقد عن غيره وذهب المرتضى<sup>(٢)</sup> والشيخ<sup>(٣)</sup> إلى انعقاده؛ لأنّه لما كانت نية الغير لاغية وقد نوى صدور نفس الفعل وهو هاهنا غير مفتقر إلى التعيّن لتعيّنه في نفسه، فتعيّنه غيره لا يقدر في تعيّنه الذاتي.

ويرد عليهما ما عرفتم أنفاً فتذكّر له، وكلاهما هاهنا مبني على الاكتفاء في النية في القرية، فإن صحَّ صحَّ، ونقل عن ابن إدريس أنّه أفضل، فقال بالصحة مع النسيان والجهل لعدم الاعتداد بالزائد مع النسيان والجهل كيوم الشك لا مع العلم لقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْكُلُّ أَمْرٍ مَا نَوَى»<sup>(٤)</sup>.

ولونوى غير المكلف به كالمسافر أو المريض غيره فيه واجباً كان أو نفلاً صحَّ عند الشيخ<sup>(٥)</sup> وأنكر<sup>(٦)</sup> بعضهم، حجة الشيخ: أنّه لما لم يجب عليهما الصوم فيه كان بالنسبة إليهما كشعبان فكما يصحَّ في شعبان نية الصوم فرضاً ونفلاً كذلك يصحّ منهما ما نواه فيه، واحتج المنكر بأنَّ الوقت لما كان بالأصالة متعيّناً من عند الشارع، لأداء فرض رمضان وإنما امتنع لمانع من جهة المكلف، فكما لا يصح فيه الصوم أداء لرمضان لا يصحّ فيه غيره بطريق الأولوية لقيام المانع، فإنَّ وجود المانع لما رفع ما عيّنه الشارع له فكان رفعه لما لا يعيّنه أولى.

٥ - السرائر: ج ١، ص ٣٧٢.

١ - ج. هـ. «إمساكاً».

٢ - جمل العلم والعمل (رسائل المرتضى): ج ٣، ص ٥٣.

٣ - المبسوط: ج ١، ص ٢٧٦.

٤ - السرائر: ج ١، ص ٣٧٢.

٥ - المبسوط: ج ١، ص ٢٧٧.

٦ - أ. ب. و: «أنكر».

حكم من نوى مع  
رمضان غيره

السادس: لو نوى مع رمضان غيره قال الشهيد<sup>(١)</sup>: فالوجه لغو الضميمة، وانقاده لرمضان؛ لوجود النية وعدم قدح الضميمة فيها، وهذا الخلاف إنما هو في العالم به، أما لو كان جاهلاً كمن نوى في آخر شعبان فرضاً أو نفلاً من غير علمه أنه من رمضان ثم ظهر أنه من رمضان فإنه يقع عنه<sup>(٢)</sup>.

السابع: من شرائط صحة النية الجزم فلو تردّد المتردد في دخول رمضان لزم الجزم في النية في شهر رمضان بين الواجب والنفل، بأن قال: إن كان من رمضان فواجب، وإلا فنفل لم يصح. وقال الشهيد: الأقرب الإجزاء<sup>(٣)</sup>، فكأنه نظر إلى أن عدم الجزم إنما كان قبل العلم بكونه من رمضان وبعد العلم به فقد زال التردد وحصل الجزم.

ويرد عليه أن حصول العلم إن كان قبل طلوع الفجر فليس هذه الصورة محلّ النزاع، وإن كان بعد طلوع الفجر، فقد وقع جزء من المؤدى فاسداً لاقتراحه بالتردد، وإذا فسد الجزء فسد الكل؛ فإن كل جزء منه يفتقر إلى شمول النية، ولذلك شرط فيها الاستدامة، فإذا عدمت في البعض فسد ذلك البعض فيفسد الكل لعدم تجزئ الصوم صحةً وفساداً، والنية المعترضة بعد طلوع الفجر لا ترجع القهقري إلى ما قبله فتصلح ما فسد.

وربما يجاب عنه بأننا لا نقول إن النية المعترضة التي وقعت بعد الإنكشاف والعلم تعود وتصلح ما يفسد، بل إننا لنسلم فساد الجزء الأول لكونه مشتملاً على نية تقديرية وهي كافية في صحته، ومعنى النية التقديرية التوقف في الجزء الأول ليعلم الحال في الأجزاء الباقية، فإن اشتملت على الجزم وعدم التردد علم أن الجزء الأول قد كانت النية فيه مقدرة، وهي كافية وإن لم توجد في الأكثر علم أنها

١- قال الشهيد<sup>(١)</sup> في البيان: ص ٥٨: «ولو نوى رمضان وغيره فالوجه لغو الضميمة وانقاده لرمضان، هذا في العالم به، أما لو كان في آخر شعبان فنوى غير رمضان فإنه يقع عن رمضان إن انكشف كونه منه، سواء كان المعنوي واجباً أو نفلًا».

٢- الدرر: ج ١، ص ٢٦٧، البيان: كتاب الصوم، ص ٥٩.

لم تكن في الجزء الأول أصلاً.

على أنه قد يقال: إن ترجيح البعض الذي وجدت فيه النية بدون التردد على البعض الذي وجدت فيه مع التردد بالكثرة، و ترجيح الجزء الذي وجدت فيه مع التردد بالوصف المستحق للجزم و كونه عبادة يقتضي النية الجازمة، و الترجيح بالكثرة أولى من الترجيح بالوصف؛ لأن الأكثر له حكم الكل و الترجيح بالكثرة ترجيح ذاتي لأنه ترجيح بالأجزاء و الترجيح بالوصف ترجيح عرضي، و الترجيح الذاتي راجح على الترجيح العرضي.

و الحمل على صوم يوم الشك إذا نوى صومه ندباً أو فرضاً حرماً و على النائم و المغمى عليه إذا انتبه، أو أفاق قبل الزوال ليس بشيء لوجود الفارق.

الثامن: من جزم بالنية فرضاً أو نفلاً مع عدم الجزم بكون غده من رمضان ففيه احتمالان أقربهما البطلان، أما احتمال الصحة فلجزمه بما قصده من الصوم فقد حصل منه الإمساك مع النية و الجزم فيها، و لا نغني بالصوم الصحيح إلا هذا، و أما احتمال البطلان فلأن عدم اعتقاد أحد الأمرين يقتضي أن كلما جزم بإيقاعه لغو، و أما وجه القرب فلأن عدم الجزم مفض إلى خطور الإحتمالين بالبال، فخطور احتمال كونه من رمضان يهدم بنيان الجزم بالندبية و خطور احتمال كونه ليس من رمضان نقض عقد الجزم بالفرضية، فيكون إلى البطلان أقرب من الصحة.

التاسع: لو أفطر بعد الزوال عامداً و كان قد نوى قضاء رمضان، فظهر أنه منه، ففي وجوب الكفارة تردد ينشأ من عدم العلم بكونه من رمضان عند الإفطار و عدم صحة القضاء لإيقاعه في وقت متعين لغيره، فلا تجب الكفارة لشيء منهما، و من أنه يصدق عليه أنه يوماً من شهر رمضان متعمداً مع تعيين صومه عليه، و كل من أفطر في رمضان مع وجوب الصوم عليه و جبت عليه الكفارة.

و قال الشيخ فخر الدين رحمته الله: و الأصح عندي أنها لا تجب و إلا لزم أحد

حكم من أفطر بعد  
الزوال عامداً



الأمريين باطلين وهما وجوب كفارة قضاء رمضان مع عدمه أو تكليف الغافل، واللازم بقسميه باطل فالملزوم مثله<sup>(١)</sup>، أمّا بيان الملازمة فلأنّه إمّا أن يكون الواجب عليه كفارة قضاء رمضان أو كفارة رمضان والأوّل يستلزم الأوّل؛ لأنّ قضاء رمضان لم يقع، والثاني يستلزم الثاني؛ لأنّه لم يعلم أنّه من رمضان، فلو كلف به لزم تكليف الغافل، وأمّا بطلان اللازم بقسميه فلاّجتماع علمائنا على بطلانهما في الأصول.

وربّما يقال عليه: إنّّه قد أوجب على نفسه الإمساك إلى آخر النهار بنية القضاء، وعدم الإفطار قبل الزوال وبعده ومخالفة ما أوجب على نفسه يوجب الكفارة كمخالفة ما أوجبه الله عليه على أنّه في زمان الإفطار لم يكن عالماً بفساد صوم القضاء؛ لأنّه لم يعلم حينئذ أنّه من رمضان، وبهذا يظهر ترجيح كون الكفارة عن إفساد القضاء على كونها عن إفساد صوم رمضان.

العاشر: وقت النية موسّع، لكنّه يتضيّق إذا لم يبق من الليل إلا مقدار إيقاعها، فلو أخرها عنه عامداً بطل صومه، وقال الشهيد<sup>(٢)</sup>: فإن قارن بها طلوع الفجر فالوجه الإجزاء<sup>(٣)</sup>، وذلك فإنّ الأصل في النية المقارنة للمنوي، ولذلك لم يجز تقديمها على المغرب ولا على الشهر على الأقوى، وإنّما جاز تقديمها على الوقت المضيق لضرورة، وهي تعثر ملاحظة طلوع الفجر جدّاً، ويلزم من التكليف به الحرج \* وما جعل عليكم في الدين من حرج \*<sup>(٤)</sup>.

على أنّه قد يقال: إنّّه قوله تعالى: \* فمن شهد منكم الشهر فليصمه \* يدلّ على وجوب تعقيب الشهود بالصوم، ولمّا دفع سبحانه وتعالى المقارنة في جزء

١ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢٢٣.

٢ - اللعة: ج ٢، ص ١٠٦.

٣ - الحج ٢٢: ٧٨.

الصوم الذي هو الإمساك دفعاً للخرج دفع وجوب المقارنة في الجزء الآخر الذي هو النية دفعاً له، فشاعت في جميع أجزاء الليل ويتضح في آخره، ولما كان المسوِّغ للانفصال في صورة التقديم الضرورة صارت مسوِّغة له في صورة التأخير أيضاً بالنسبة إلى النائم والمغمى عليه والناسي إلى الزوال.

وأما في النافلة فقد نقل الشيخ في مسائل الخلاف عن بعض الأصحاب جوازها إلى الغروب<sup>(١)</sup>، وقال المرتضى<sup>(٢)</sup> وابن إدريس<sup>(٣)</sup>: يجوز تجديد النية إلى بعد الزوال في النافلة، وقال ابن حمزة: وإن نسي النية في صوم نافلة جدد إلى بعد الزوال إلى أن يبقى من النهار ما يستوي الصائم فيه ممسكاً بمقدار ما يكون الصائم فيه ممسكاً<sup>(٤)</sup>، ولعل من ذهب إلى هذا لم يخص ضرورة جواز التأخير ببعض أجزاء النهار دون بعض، ومن ذهب إلى التجديد بالزوال في النافلة حملها على الفرض في النوم والإغماء والتسيان عملاً بالروايات وإدخالاً للنصف الأول من النهار في الليلة الغائرة تقديراً والنصف الأخير منه في الليلة الآتية كذلك، ولذلك قال المرتضى<sup>(٥)</sup>: وقتها من قبل طلوع الفجر إلى قبل الزوال<sup>(٥)</sup> وإخراجها عن وقتها عمداً في المتعين الأصح فيه عدم الإجزاء لقوله<sup>(٦)</sup>: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»<sup>(٦)</sup>، وفي غير المتعين كالقضاء والكفارة والنذر المطلق، فالأصح فيه الإجزاء إن أوقعها قبل الزوال أو عند الزوال لابعده، لتخصيص ما فهم من العموم في الخبر المروي عنه<sup>(٧)</sup> بما روي عنهم<sup>(٨)</sup>.

١ - الخلاف: ج ٢، ص ١٦٧، كتاب الصوم، مسألة ٦.

٢ - الانتصار: المسألة ٧٨، ص ١٨٠.

٣ - السرائر: ج ١، ص ٣٧٣.

٤ - الوسيلة: ص ١٤٠.

٥ - جمل العلم والعمل (رسائل المرتضى): ج ٢، ص ٥٣.

٦ - سنن البيهقي: ج ٤، ص ٢٠٢.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



# الْمَجِئُ الثَّالِثُ

فِي بَيَانِ مَا مِمَّسِكُ عَنْهُ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الحادي عشر: يحرم على الصائم الإرتماس وتشدد حرمة الكذب على الله حرمة الإرتماس  
على الصائم  
وعلى رسوله وعلى الأئمة المعصومين بالصوم، وفي إفساده بهما خلاف، وذهب  
علم الهدى في أحد قوليه<sup>(١)</sup> والشيخان<sup>(٢)</sup> والقاضي<sup>(٣)</sup> وعلي بن بابويه<sup>(٤)</sup>  
وأبو الصلاح إلى الإفساد بالارتماس محتجّين بما روي عن الصادق عليه السلام أنّه قال:  
«لا يضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال الطعام والشراب والنساء  
والإرتماس»<sup>(٥)</sup> فقد ساوى بين هذه الأشياء، والتسوية يقتضي الإتحاد في الحكم  
فلما كانت الثلاث الأوّل مفسدة وجب أن يكون الرابع كذلك، وذهب علم الهدى  
في أحد قوليه<sup>(٦)</sup> وابن إدريس<sup>(٧)</sup>، وابن أبي عقيل<sup>(٨)</sup>، والعلّامتان<sup>(٩)</sup> إلى عدم  
الإفساد للأصل، ولما روي أنّ اسحاق بن عمّار سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل  
صائم ارتمس في الماء متعمّداً، أعليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: «ليس عليه قضاء

١ - الإنتصار: ص ١٨٤، المسألة ٨٢

٢ - المبسوط: ج ١، ص ٢٧٠، المغنعة: ص ٣٤٤.

٣ - المهذب: ج ١، ص ١٩٢.

٤ - نقل عنه العلامة عليه السلام في المختلف: ج ٣، ص ٤٠٠.

٥ - الكافي في الفقه: ص ٨٣.

٦ - جعل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى المجموعة الثالثة)، ج ٣، ص ٥٤.

٧ - السرائر: ج ١، ص ٣٧٦ و ٣٧٧.

٨ - أنشأ إلى قوله العلامة عليه السلام في المختلف: ج ٣، ص ٤٠٠.

٩ - المختلف: ج ٣، ص ٤٠١، سرائع الإسلام: ج ١، ص ١٧٠.

ولا يعودن»<sup>(١)</sup>.

وأجاب الشيخ فخر الدّين عَمَّا اسْتَدَلَّ به القائلون بالإنفساد بأنّه في الحديث المروي عنه ﷺ، قد علّق الضرر بكلّ واحد منها، والضرر أعم من البطلان؛ لأنّه يحصل بلحق الإثم بالتحريم والاستدلال بالأعم على ثبوت الأخص من الأغلاط والتحريم مسلم وليس النزاع فيه<sup>(٢)</sup>.

وربما يقال نصرة للأصحاب: بأنّ ضمّه في سلك المفطر دليل على كونه مفطر أو منع من كونه من قبيل الاستدلال بالأعم على ثبوت الأخص.

نعم قد يقال: إنّ قوله ﷺ في الحديث الآخر: «ليس عليه قضاء ولا يعودن» نصّ على المقصود، فيجب حمل الحديث الأوّل عليه توفيقاً بين الحديثين، أمّا ضمّه في سلك المفطرات فللاشتراك في التحريم لا في التفطير.

وأما الكذب على الله ورسوله والأئمّة ﷺ متعمّداً مع اعتقاد كونه كذباً فقد ذهب السيّد في الانتصار<sup>(٣)</sup> وأبو الصلاح<sup>(٤)</sup> وابن البرّاج<sup>(٥)</sup> وعليّ بن بابويه<sup>(٦)</sup> إلى أنّه مبطل للصوم ويجب به الكفّارة محتجّين بما رواه أبو بصير قال سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول: «الكذب ينقض الوضوء ويفطر الصيام قال قلت: هلكنّا قتال ﷺ: ليس حيث ذهب إثم ذلك الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمّة ﷺ»<sup>(٧)</sup>.

حكم من تعمّد  
الكذب على الله  
ورسوله  
والأئمّة ﷺ

١- تهذيب الأحكام: ج ٤، في الزيارات، ص ٤٠٥، ح ٦٨.

٢- إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢٢٥.

٣- الانتصار: المسألة ٨٢، ص ١٨٤.

٤- الكافي في الفقه: ص ١٨٢.

٥- المهذب: ج ١، ص ١٩٢.

٦- نقل عنه العلامة ﷺ في المختلف: ج ٣، ص ٣٩٧.

٧- الوسائل: ج ٧، ص ٢٠، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، ح ٢.

وذهب السيّد في الجمل<sup>(١)</sup> وابن إدريس<sup>(٢)</sup> وسلّار<sup>(٣)</sup> وابن أبي عقيل<sup>(٤)</sup> إلى أنّه حرام غير مفطر، وبه قال العلّامتان<sup>(٥)</sup> محتجّين بأنّ الأصل صحّة الصوم، وبالحديث الذي أورده عن الصادق عليه السلام وهو قوله عليه السلام: «لا يضر الصائم» إلى آخر الحديث.

وأجيب عن رواية أبي بصير بضعف السند فإنّ في طريقها منصور بن يونس والكشي قد طعن فيه<sup>(٦)</sup> وأيضاً الكذب لا ينقض الوضوء إجماعاً، فيكون المقصود منه التخليط والتشديد فكذلك ما عطف عليه.

إذا عرفت ذلك فاعلم: أنّ الشيخ أوجب بالإرتماس القضاء والكفّارة<sup>(٧)</sup> وأبأ الصلاح، وإن شاركه في ذلك لكنّه لم يوجب الكفّارة<sup>(٨)</sup>، وأمّا في الكذب فإنّ من قال فيه بإبطال الصوم أجمع على وجوب القضاء والكفّارة.

تفريع: لما علم من قوله تعالى: \*أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثَ إِلَى نِسَائِكُمْ\*<sup>(٩)</sup> حرمة قربات النساء على الصائم نهاراً، ومن قوله: \*كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ\*<sup>(١٠)</sup> حرمة الأكل والشرب نهاراً، ولزم من إتيان الصائم شيئاً منها: إفساد الصوم، وهو جنابة على حقّ الله سبحانه وتعالى الذي تعلّق بذمّته من أمره به، ولزم من ذلك تعلّق الذنب الذي يستحقّ به الذم

١ - جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى المجموعة الثالثة)، ج ٣، ص ٥٤.

٢ - السرائر: ج ١، ص ٣٧٦.

٣ - لم يوجد في المراسم ولكن العلامة نقل عنه في المختلف: ج ٣، ص ٣٩٧.

٤ - نقل عنه العلامة في المختلف: ج ٣، ص ٣٩٧.

٥ - المختلف: ج ٣، ص ٣٩٨؛ الشرائع: ج ١، ص ١٧٣.

٦ - الكشي: ص ٤٦٨، الرقم ٨٩٣.

٧ - المبسوط: ج ١، ص ٢٧٠.

٨ - الكافي في الفقه: ص ١٨٣.

٩ - البقرة: ٢: ١٨٧.

١٠ - البقرة: ٢: ١٨٧.



في العاجل والعقاب في الآجل - اقتضت الحكمة و العدل إيجاب الكفارة على المتعمد، وقد اختلف في كونها هنا مكفرة للذنوب أم عقوبة يتفرع على هذا مسائل: الأولى: إن الرجل إذا جامع زوجته الصائمة مطاوعة له، فعلى كل منهما كفارة؛ لأن الوقاع لا يتحقق إلا بفاعل وقابل، فكما يجب الكفارة على الفاعل المتعمد كذلك يجب على القابل المتعمد، وإذا كانت مكرهه وجب عليه كفارتان إحداهما لكونه فاعلاً والثانية لكونه مكرهاً فهو نازل منزلة القابل، وهذا ثابت بعبارة النص لما رواه المفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل صائم أتى امرأته وهي صائمة فقتل عليه السلام: «إن كان قد استكرهها فعليه كفارتان وإن كانت قد طأعته فعليه كفارة واحدة وعليها كفارة»<sup>(١)</sup>.

حكم من جامع زوجته الصائمة مطاوعة له

وقد اختلف في الأجنبية والأمة، فذهب بعض إلى أن وجوب التحمل في صورتين بعموم لفظ المرأة في الخبر، فكما يتناول الزوجة يتناول الأجنبية والأمة، فيدل الخبر بعبارة النص على وجوب التحمل.

على أنه إذا دل على وجوب التحمل عن الزوجة بعبارة النص دل على وجوبه في صورتين بدلالة النص، لكون إكراه الأجنبية والأمة أفحش.

ومنه ابن إدريس فيهما<sup>(٢)</sup>، ومنع الرواية لضعف السند، ومنع الشيخ التحمل في الأجنبية<sup>(٣)</sup> بناء على أن الكفارة مكفرة للذنوب، ولا يلزم من تكفيرها الأضعف تكفيرها الأقوى فإن ذنب وطء الأجنبية المكروهة في رمضان أكثر من ذنب وطء الزوجة فيه، وأجاب العلامة بأنها هنا عقوبة، والعقوبة على الأضعف تستلزم العقوبة على الأقوى<sup>(٤)</sup>، وقال ابن العلامة عليه السلام: إنها عقوبة من وجه مكفرة من وجه

١ - الوسائل: ج ٤، ص ٣٧، الباب ١٢ من أبواب ما يعسك عنه الصائم، ح ١.

٢ - السرائر: ج ١، ص ٣٨٦.

٣ - المبسوط: ج ١، ص ٢٧٥.

٤ - أشار إليه ابنه في الإيضاح: ج ١، ص ٢٢٩.

وجانب العقوبة أغلب للزومه لها و تختلف عنها في مواضع قتل المؤمن عمداً ظلماً<sup>(١)</sup>.

الثانية: إذا أكره المسافر زوجته المقيمة الصائمة لزمته كفارة واحدة، المنظر إذا أكره زوجته الصائمة على الجماع لا يحتمل سقوطها، وهو الأقرب، لعدم إفطار أحدهما، هكذا قيل، وفيه نظر؛ لأن الإكراه لو كان غير مفطر لها لما وجب على الزوج المقيم المكره تحمّل الكفارة عن الزوجة الصائمة المكره وهي واجبة عليه إجماعاً، وأما وجه احتمال وجوب التحمّل عنها فلأن الإكراه يقتضي تحمّل ما يجب على المكره لو فعله طوعاً، والزوجة لو طأوعته لوجبت الكفارة عليها، فمع إكراهه إياها يجب عليه.

الثالثة: لو نظر إلى من لا يجوز له النظر إليها فأمنى، ففي إفساد صومه خلاف، فذهب سألار<sup>(٢)</sup> والشيخ في المبسوط<sup>(٣)</sup> إلى فساد<sup>(٤)</sup>؛ لأنه قد أمنى بمحرّم، فكان حكمه حكم من استمنى بيده، والشيخ هاهنا قد قيّد النظر بالشهوة، وذهب ابن إدريس إلى عدم فساد<sup>(٥)</sup>.

وقال الشيخ فخر الدّين رحمه الله: إنّه من الأسباب النادرة فلا يلحق بالأسباب الأكثرية الدائمة وإلا لزم الحرج، فلا يبطل، ثم قال: وهو الأصحّ عندي<sup>(٦)</sup>، وعندي أنّه إن كان قد عرف من نفسه ذلك لوقوعه منه قبل هذه المرّة وتعمّد النظر بطل؛ وإلا فلا، ويعضد ما قلناه ما رواه محمد بن مسلم و زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنّه سئل هل يباشر الرجل الصائم أو يقبّل في شهر رمضان؟ فقال: «إنّي أخاف عليه

١ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢٢٩.

٢ - المراسم: ص ٩٨.

٣ - المبسوط: ج ١، ص ٢٧٢.

٤ - ج: «إفساده».

٥ - السرائر: ج ١، ص ٣٨٩.

٦ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٢٢٧.

فليتزعه عن ذلك إلا أن يثق ألا يسبقه منيّه»<sup>(١)</sup>؛ فإنه إذا كان عدم الوثوق سبباً للنهي عن المكروه فكونه سبباً للنهي عن الحرام أولى.

الرابعة: يكره تقبيل النساء ولمسهنّ وملاعتهنّ، وليس شيء منها بمفطر ولو أمذى، لكن يستحبّ للصائم تنزيه نفسه عنهنّ، أمّا ما نقلناه قبل ذلك عن أبي جعفر عليه السلام<sup>(٢)</sup>، وما رواه الأصبع بن نباته: جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال له: يا أمير المؤمنين أقبل وأنا صائم، فقال له: «عفّ صومك فإنّ بدء القتال اللطام»<sup>(٣)</sup>، فقد قال الشيخ في الإستبصار: فهذان الخبران محمولان على ضرب من الكراهية<sup>(٤)(٥)</sup>.

وإنّما قلنا: «ولو أمذى» لما رواه أبو بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يضع يده على جسد امرأته وهو صائم فقال: «لا بأس وإنّ أمذى فلا يفطر قال: وقال: \*لا تباشروهنّ\*<sup>(٦)</sup> يعني الغشيان في شهر رمضان بالنهار»<sup>(٧)</sup>، ولما رواه أيضاً عنه عليه السلام قال سألته عن رجل كلّم امرأته في شهر رمضان وهو صائم فقال: «ليس عليه شيء وإنّ أمذى فليس عليه شيء، والمباشرة ليس بها بأس ولا قضاء يومه ولا ينبغي له أن يتعرّض لرمضان»<sup>(٨)</sup>.

الخامسة: صوم من أجنب ليلاً ونام ناوياً الغسل فلم ينتبه حتّى طلع الفجر حكم من أجنب ليلاً ونام ناوياً للغسل

١- الإستبصار: ج ٢، ص ٨٢، الباب ٣٩، ح ٢٥١.

٢- الإستبصار: ج ٢، ص ٨٢، الباب ٣٩، ح ٢٥١.

٣- الإستبصار: ج ٢، ص ٨٢، الباب ٣٩، ح ٢٥٢.

٤- ج. هـ: «الكراهية».

٥- الإستبصار: ج ٢، ص ٨٢، ذيل الباب ٣٩.

٦- البقرة ٢: ١٨٧.

٧- الإستبصار: ج ٢، ص ٨٣، الباب ٤٠، ح ٢٥٣.

٨- الإستبصار: ج ٢، ص ٨٣، الباب ٤٠، ح ٢٥٤.

شهر رمضان في أول الليل فأخّر الغسل حتى طلع الفجر قال: «يتمّ صومه ولا قضاء عليه»<sup>(١)</sup>، وبما رواه سليمان بن أبي زينة قال: كتبت إلى أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام أسأله عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل فأخّر الغسل حتى طلع الفجر، فكتب إليّ بخطّه وأنا أعرّفه: مع مصادف «يغتسل من جنابته ويتمّ صومه ولا شيء عليه»<sup>(٢)</sup>، وبما رواه إسماعيل بن عيسى قال: سألت الرضا عليه السلام عن رجل أصابته جنابة في شهر رمضان فنام عمداً حتى يصبح أي شيء عليه؟ قال: «لا يضر»<sup>(٣)</sup>.

وهذه الأخبار وإن كانت عامة مطلقة تشتمل الناي والمتمعد لكنها مخصّصة بغيرها من الأخبار:

منها: ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متمعداً حتى أصبح قال: «يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً قال: وقال: إنه لخليق ألا أراه يدركه أبداً»<sup>(٤)</sup>، وبما رواه ابن جعفر (حفص) المروزي عن الفقيه عليه السلام قال: «إذا أجنب الرجل في شهر رمضان ليل ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ولا يدرك فضل يومه»<sup>(٥)</sup>.

وهذا لا ينافي خبر الرضا عليه السلام؛ فإنّ تعمد النوم غير تعمد البقاء على الجنابة، ولما رواه سعد بن إسماعيل عن أبيه إسماعيل بن عيسى قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل أصابته جنابة في شهر رمضان فنام عمداً حتى أصبح أي شيء

١ - الإستبصار: ج ٢، ص ٨٥، الباب ٤٣، ح ٢٦٤.

٢ - الإستبصار: ج ٢، ص ٨٥، الباب ٤٣، ح ٢٦٥.

٣ - الإستبصار: ج ٢، ص ٨٥، الباب ٤٣، ح ٢٦٦.

٤ - الإستبصار: ج ٢، ص ٨٧، الباب ٤٣، ح ٢٧٢.

٥ - الإستبصار: ج ٢، ص ٨٧، الباب ٤٣، ح ٢٧٣.

عليه؟ قال: «لا يضرّه هذا ولا يفطرو ولا يبالى فإن أتى الله قال: قالت عائشه: إن رسول الله ﷺ أصبح جنباً من جماع غير إحتلام»<sup>(١)</sup>؛ فإنه محمول على التقية، يشهد بذلك إسناده إلى عائشة، ومناقضته لما روي عن أبيه ﷺ، وفي تأكيد هذا الكلام بقوله ﷺ: «لا يضرّه هذا ولا يفطرو ولا يبالى» تفريع وتوبيخ لمن ذهب إليه، يفهمه كل ذي قلب منور وذهن أزهر.

السادسة: صوم من أجنب ونام وأنتبه ونام ثانياً قبل أن يغتسل ولم يستببه حتى طلع الفجر فاسد، ولو نوى الغسل، لما رواه أبو يعفور قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح قال: «يتم صومه ويقضي يوماً آخر، وإن لم يستيقظ حتى يصبح أتم يومه وجاز له»<sup>(٢)</sup>، ويؤيده ما رواه معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ الرجل يجنب في أول الليل ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان قال: «ليس عليه شيء قال: قلت فإنه أستيقظ ثم نام حتى أصبح قال: فليقض ذلك اليوم عقوبة»<sup>(٣)</sup>.

صوم من أجنب  
وانتبه ونام ثانياً

السابعة: احتقان الصائم بالمائع حرام بلا خلاف، بخلاف إفساده للصوم<sup>(٤)</sup>؛ فإن فيه خلافاً، ذهب الشيخ في بعض مصنفاته<sup>(٥)</sup> والسيد في المسائل الناصريات<sup>(٦)</sup> والمفيد<sup>(٧)</sup> إلى الإفساد محتجّين بما روي عن أبي الحسن ﷺ في الصحيح أنه سأله عن الرجل يحتقن - يكون به العلة - في شهر رمضان، فقال: «الصائم لا يجوز له أن يحتقن»<sup>(٨)</sup>، وأنت خبير بأن ظاهر الحديث إنما يدل على

حرمة العقنة  
بالمائع للصائم

١ - الإستبصار: ج ٢، ص ٨٥، الباب ٤٣، ح ٢٦٦.

٢ - تهذيب الأحكام: ج ٤، كتاب الصيام، ص ٢٧٧، ح ١٩٥.

٣ - تهذيب الأحكام: ج ٤، كتاب الصيام، ص ٢٧٨، ح ١٩٨.

٤ - ج ٥، «الصوم».

٥ - المبسوط: ج ١، ص ٢٧٢.

٦ - الناصريات (الجوامع الفهية): ص ٢٤٢ - ٢٤٣، المسألة ١٢٩.

٧ - المفهية: ص ٣٤٤.

٨ - تهذيب الأحكام: ج ٤، كتاب الصيام، ص ٢٦٨، ح ١٧٢.

الحرمة لا الإفساد، لكنّه قد يستدلّ بفحوى الخطاب على الإفساد، فقيل: إنّ تعليق الحكم أعني حرمة الحقنة على الوصف المناسب أعني الصوم يدلّ على العلية، فيكون بين الصوم و[بين] نقيض المعلول أعني الاحتقان منافاة، وثبوت أحد المتنافيين أعني الاحتقان يستلزم نفي الآخر أعني الصوم، فيفسد به<sup>(١)</sup>.

وذهب ابن إدريس إلى عدم الإفساد<sup>(٢)</sup> محتجاً بما روي عن عليّ بن جعفر سأله أخاه موسى عليه السلام عن الرجل والمرأة هل يصلح لهما أن يستدخلا الدواء وهما صائمان؟ قال: «لا بأس»<sup>(٣)</sup>، وصرّح الشيخ في النهاية<sup>(٤)</sup> والسيد في الجمل<sup>(٥)</sup> بعدم الإفساد، ولم أعلم أيّ القولين منهما متقدّم على الآخر حتّى أعلم عن أيّ القولين رجحاً.

وأما الحقنة بالجامد فقد اتفق الأصحاب على عدم الإفساد بهما لكنّهم اختلفوا في الجواز وعدمه، فذهب الشيخ في المبسوط<sup>(٦)</sup> والقاضي<sup>(٧)</sup> وابن الجنيّد<sup>(٨)</sup> إلى الجواز لقول أبي الحسن عليه السلام: «لا بأس بالجامد»<sup>(٩)</sup>، وذهب الشيخ<sup>(١٠)</sup> والسيد<sup>(١١)</sup> وعليّ بن بابويه<sup>(١٢)</sup> إلى التحريم للإطلاق في الرواية المتقدمة<sup>(١٣)</sup>.

١ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٤١٣.

٢ - السرائر: ج ١، ص ٣٧٨.

٣ - الوسائل: ج ١٠، ص ٢٧، الباب ٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم ووقت الإمساك، ح ٤.

٤ - النهاية: ص ١٥٦.

٥ - الجمل (رسائل الشريف المرتضى المجموعة الثالثة): ص ٥٤.

٦ - المبسوط: ج ١، ص ٢٧٢.

٧ - المهذب: ج ١، ص ١٩٣.

٨ - أنشأ إلى قوله العلامة عليه السلام في المختلف: ج ٣، ص ٤١٣.

٩ - تهذيب الأحكام: ج ٤، ص ٢٦٩، ح ١٧٣.

١٠ - المقنعة: ص ٣٤٤.

١١ - الناصريات (الجوامع الفقهية): ص ٢٤٢، المسألة ١٢٩.

١٢ - ج ٥: «ابن بابويه».

١٣ - المختلف: ج ٣، ص ٤١٢.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

# كِتَابُ الْأَعْتِكَافِ\*

وَفِيهِ مَبَاحِثُ

الْمَجْمُوعِ الْأَوَّلِ

فِي الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِعْتِكَافِ

\* جاء هذا الكتاب في جميع النسخ في آخر كتاب الصوم ولكن رأينا

المناسبة في تفكيكه فلذا قمنا بفصله بصورة مستقلة





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَجَلْ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ  
لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ  
تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ  
فَالَّذِينَ نَبَشِرُوهُمْ وَأَتَّبَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا  
وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَطِيئَةَ الْأَبْيَضَ مِنَ  
الْخَطِيئَةِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصَّيَامَ إِلَى الْبَيْلِ  
وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ  
حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ  
لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ<sup>(١)</sup>

«ولا تبشروهم وأنتم عاكفون في المساجد» «المباشرة» الوطء، وإنما  
كنى عنه بها؛ لأنَّ فيه الملاقاة بين البشريتين<sup>(٢)</sup> ضرورة.

والاعتكاف في الشرع: هو اللَّبث ثلاثة أيام بلياليها فصاعداً في أحد  
المساجد الثلاثة والأربعة على رأي مع النية والصوم وقصد القرية.

وقد يقال: إنَّ قوله: «في المساجد» إما أن يكون متعلّقاً بـ «لا تبشروهم»  
وإما بـ «عاكفون» وإما بمقدّر، وعلى كلّ تقدير لا يخلو عن إشكال، أمّا إذا تعلّق  
بـ «لا تبشروهم» فلأنَّ المعنى حينئذٍ: لا تبشروهم في المساجد حال كونكم

بيان آية  
«ولا تبشروهم»  
وأنتم عاكفون...»  
والأحكام  
المستفادة منها

تعريف الاعتكاف

١ - البقرة ١٨٧: ٢.

٢ - ج، هـ: «ملاقاة البشريتين».

عاكفين، فيلزم جواز المباشرة في غير حالة الاعتكاف، والآلم يكن لقوله: \*وأنتم عاكفون\* فائدة وهو باطل وأما إذا تعلّق بـ \*عاكفون\* فلأنّ المعنى حينئذٍ: لا تبشروهنّ حالة كونكم عاكفين في المساجد فيلزم حينئذٍ جواز المباشرة في حالة الاعتكاف في غير المساجد، على أنّه لا اعتكاف إلّا في المساجد، وأما تقدير تعلّقه بمقدّر فالمعنى حينئذٍ: لا تبشروهنّ وأنتم عاكفون حال كونكم في المساجد، فذو الحال حينئذٍ إمّا وأو «تبشروهنّ» أو واو «عاكفوهنّ»، وعلى التقدير الأوّل يلزم المحذور الأوّل وعلى الثاني يلزم الثاني، وقد يجاب عنه أنا نختر أنّهُ متعلّق بـ \*عاكفون\*، وهو لبيان تحقّق الاعتكاف أي بأنّ الإعتكاف لا يتحقّق إلّا في المساجد ولا يلتفت إلى ما هو مخالف لمنطوق التركيب، والدليل عليه أنّ لهذا التقييد مدخلاً في علّة الحكم، فذلك إمّا لكون العلّة القرينة أعني الاعتكاف متوقّفة عليه أو لكون الحكم أعني حرمة المباشرة متوقّفة على الاعتكاف فتعيّن الكون في المسجد، والثاني منتفٍ إجماعاً؛ إذ لم يقل بجواز المباشرة في المسجد مع عدم الاعتكاف فتعيّن الأوّل.

فإن قلت: قوله: \*في المساجد\*، يدلّ بصريحه على جواز الاعتكاف في أيّ مسجد كان، فكيف قلت هو اللَّبْث في أحد المساجد الثلاثة أو الأربعة؟ قلت: قول المعصوم مخصّص للعموم، روى عُمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الاعتكاف ببغداد في بعض مساجدها؟ قال: «لا اعتكاف إلّا في مسجد جماعة [قد صلّى فيه إمام عدل صلاة جماعة]، ولا بأس أن يُعتكف في مسجد الكوفة، ومسجد المدينة، ومسجد مكّة»<sup>(١)</sup>، وفي رواية أخرى زاد فيه: «مسجد البصرة»<sup>(٢)</sup>، ولم يثبت صلاة أحدٍ منهم جماعة إلّا في الثلاثة إجماعاً وفي

١- تهذيب الأحكام: ج ٤، باب الاعتكاف، ص ٣٦٣، ح ١٤.

٢- تهذيب الأحكام: ج ٤، باب الاعتكاف، ص ٣٦٣، ح ١٥.

مسجد البصرة على قولٍ وفي مسجد المدائن على آخر.

والأقوى أن المباشرة هاهنا بمعنى الملامسة ليشمل اللمس والتقبيل أيضاً؛ فإنهما يفسدان الاعتكاف كالمواقعة، لكن ورد هذا النهي عقيب الأمر المراد به إباحة الجماع قد يجعل قرينة على تخصيصه بالجماع، ويُعلم حكم اللمس والتقبيل من خارج.

\*تلك حدود الله\* المشار إليه «تلك» هي الأحكام التي أمر ببعضها ونهى عن بعض، والحد: المنع والطرف، وسميت الأحكام حدوداً إما للمنع عن تجاوزها إن كانت أوامر وعن قربها إن كانت نواهي أو لأنها نهاية أوامر الله ونواهي؛ فإن الأمر والنهي يقعان عندها ولا يتجاوزانها، أو لأن المأمور والمنهي لا يجوز له التعدي عنها.

\*فلا تقربوها\*، أي لا تدنوها فضلاً عن تتعدوها، وإيثار تقربوها على تعدوها كما في غير هذا الموضع كقوله: \*ومن يستعد\*<sup>(١)</sup> و\*لا تعتدوها\*، للمبالغة والنهي عن مقاربة الحد الذي هو الحاجز بين حيزي الحق والباطل احتياطاً لئلا يقع في الباطل، وهذا كما يُنهى عن ارتكاب الشبهات لئلا يقع في الحرمان، فمن رتع حول الحمى أو شك أن يقع فيه و«الفاء» في \*فلا تقربوها\*، واقعة في جواب شرط مقدّر أي تنتهوا فلا تقربوها.

\*كذلك يبين الله آياته\*، أي مثل هذا البيان الواضح الذي لا يعتريه شك ولا ريب، \*يبين الله آياته\*، أي أحكامه، \*للناس لعلهم يتقون\* أي عسى أن يحترزوا عن المحارم والمحظورات أو عن تتجاوزوا المأمور به وتقربوا المنهي عنه.

بيان ما أفاده  
المصنف في الآية

كشف: لمّا دلّ صدر الآية على إباحة الجماع ليلاً للصائم وكان ذلك محرّماً على المعتكف فقلوه: \*ولا تباشروهنّ وأنتم عاكفون في المساجد\* إنّما يدلّ على حرمة عليه، وأمّا كونه مبطلاً وكونه سنّة وكون الصوم شرطاً فيه فإنّما يعلم بشي خارج عنها، وقد يتمخّل للإستدلال عليها منه.

أمّا دلّته على الإفساد فبأن يقال: لمّا علم أنّه مفسد للصوم وهو شرط له، وانتفاء الشرط يقتضي انتفاء المشروط فينتفي الإعتكاف بانتفاء الصوم ولا يُعنى بالإفساد إلّا هذا، فيقال حينئذٍ: الوطء مفسد للصوم وكلّ ما هو مفسد للصوم مفسد للاعتكاف، فالوطء مفسد للاعتكاف، أمّا الصغرى فإجماعية، وأمّا الكبرى فلقوله ﷺ: «لَا أَعْتَكِفُ إِلَّا بِصَوْمٍ»<sup>(١)</sup>.

وأمّا دلّته على كونه سنّة فبأن يقال: إنّهُ لمّا دلّت الآية على أنّه علّة للنهي عن أمر مباح الذي هو مقاربة النساء، دلّت على كونه مندوباً ومستحبّاً فنقول حينئذٍ: الاعتكاف علّة لتحريم أمر مباح وكلّما هو كذلك فهو إمّا واجب أو مستحبّ والاعتكاف ليس بواجب، فيكون مستحبّاً، أمّا الصغرى فلما ذكرناه آنفاً وأمّا الكبرى فلأنّ ما يحرمّ المباح لأجله، إمّا أن يكون مباحاً أو حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مستحبّاً، لا جائز أن يكون مباحاً وإلّا يلزم ترجيح المتساويين وهو باطل، ولا حراماً ولا مكروهاً وهو ظاهر، فتعيّن أن يكون واجباً أو مستحبّاً وليس بواجب، لعدم ذهاب أحد من أصحاب المذاهب إليه، فوجب أن يكون مستحبّاً فتأمل.

وأمّا دلّته على كون الصوم شرطاً فيه فبأن يقال: لمّا دلّ المذكور على أنّ الاعتكاف علّة للتحريم واللبث بدون الصوم لا يكون علّة له، فعلم أنّ الصوم شرط

له أو شطر منه وإلا لم يكن علة؛ إذ لا سبب لتحريم وطئ الزوجة على الزوج إذا لم يكن ثمة مانع شرعي من جهتها أو من جهته سوى الصوم فتأمل.

وأما ما يدل على هذه الأمور المذكورة مع قطع النظر عن الآية فعلى سنّيته مواظبة النبي ﷺ لا سيّما في العشر الأخير من رمضان، روى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله إذا كان العشر الآخر اعتكف في المسجد وضربت له قبة من شعر وشمر المرزوطى فراشه»<sup>(١)</sup>، وذكر الله إياه بين واجبين في قوله تعالى: «أَنْ طَهَّرَ ابْنَتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرَّكْعَ السَّجُودَ»<sup>(٢)</sup>، وأمر الله تطهير بيته لأجله، فلو لم يكن لديه بمكانة يستحق بها المدح في العاجل والثواب في الآجل لما أمر بتطهير بيته لأجله، والإجماع أيضاً منعقد على سنّيته، وعلى كون الصيام شرطاً أو شطراً فيه فقولته ﷺ: «لا اعتكاف إلا بصوم»<sup>(٣)</sup>، وقول الصادق عليه السلام: «إذا اعتكف العبد فليصم»<sup>(٤)</sup>؛ ولأنّ مجرد اللبث ليس بعبادة، ولوجوبه بنذر الاعتكاف، وعلى أنّ الوطء مفسده ما عرفت.

١ - تهذيب الأحكام: ج ٤، ص ٣٥٩، ح ١.

٢ - البقرة ٢: ١٢٥.

٣ - كنز العمال: ج ٨، ص ٥٣١، ح ٢٤٠١٤.

٤ - تهذيب الأحكام: ج ٤، ص ٣٦١، ح ١٠.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



الْمَجْتَبِىُّ الثَّانِي

فِي أَحْكَامِ الْمَلَأَعْتَكَا







مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## فروع:

الأوّل: أقلّ مدّة الاعتكاف ثلاثة أيّام لقول أبي عبد الله عليه السلام: «لا يكون أقلّ مدّة الاعتكاف أقلّ من ثلاثة أيّام واشترط على ربّك في إعتكافك كما تشترط في إحرامك أن يحلّك من إعتكافك عند عارض إن عارض لك من علّة تنزل بك من عند الله تعالى»<sup>(١)</sup>، وهذا الخبر يدلّ على استحباب الاشتراط أيضاً.

وقد اختلف في حكم الشروع مع الاشتراط وبدونه، فذهب الشيخ<sup>(٢)</sup> وابن الجنيد<sup>(٣)</sup> وابن حمزة<sup>(٤)</sup> إلى وجوب اليوم الثالث إن لم يشترط قول أبي جعفر عليه السلام: «وإن أقام يومين ولم يكن اشترط فليس له أن يخرج ويفسخ إعتكافه حتّى تمضي ثلاثة أيّام»<sup>(٥)</sup>، ويعلم من هذا أنّه إذا اشترط يجوز له الخروج والفسخ ولو في الثالث، ويجوز له الخروج والفسخ في الأوّل والثاني اشترط أو لم يشترط، فيكون الشروع ملزماً في الثالث بدون الاشتراط، ومعه لا يكون ملزماً أصلاً.

وذهب علم الهدى<sup>(٦)</sup> وابن إدريس<sup>(٧)</sup> والعلامة<sup>(٨)</sup> إلى عدم الوجوب مطلقاً «شرط أو لم يشترط»<sup>(٩)</sup>؛ لأنّ الأصل عدم الإيجاب، ولعدم جواز إيجاب ما لم

١ - الإستبصار: ج ٢، الباب ٧٢، ص ٤١٩.

٢ - المبسوط: ج ١، ص ٢٨٩.

٣ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٥٨١.

٤ - الوسيلة: ص ١٥٣.

٥ - الإستبصار: ج ٢، ص ١٢٩، ح ٤.

٦ - الناصريات (الجوامع الفقهية): ص ٢٤٣، المسألة ١٣٥.

٧ - السرائر: ج ١، ص ٤٢٢.

٨ - مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٥٨٢.

٩ - ما بين القوسين في «ج»، «و»، «هـ»: «شرط أم لم يشترط».

يوجبہ الشارع وأما الخبر فقد ضعفه العلامة<sup>(١)</sup> لكون عليّ بن فضال<sup>(٢)</sup> في طريقه، وذهب بعض إلى أنّه إن اشترط وعرض له عارض جاز له الرجوع وإن لم يشترط لم يجز له الرجوع مطلقاً، وهذا الخلاف مطّرد في اليوم السادس إذا أقام بعد الثلاثة يومين لافي الخامس فإنّه يصحّ له فيه الخروج بلاخلاف.

**هل يصحّ** الثاني: لا يصحّ بدون النية كما أنّه لا يصحّ بدون الصوم، فيجب على تقدير وجوب الثالث تقييد النية في اليومين الأولين بالنديّة وفي الثالث بالوجوب لقوله ﷺ: «إِذَا لَكُلَّ أَمْرٍ مَا نَوَى»<sup>(٣)</sup>.

**هل يجب الصوم** الثالث: لا يجب فيه الصوم بالأصالة، فلو اعتكف في رمضان أو نذر معيّن أصالة في النية والصوم؟ أجزأ صومه عنهما وإن أطلق النية، ولا يجوز له هاهنا الفرق بين الأولين والثالث بالوجوب والتنب.

**هل يجزي صيام المعتكف قضاء أو نذراً؟** الرابع: لو اعتكف وعليه قضاء صوم أو نذر مطلق ونوى الصوم عن أحدهما ففي الإجزاء عن الاعتكاف إذا كان مندوراً غير متعيّن تردّد ينشأ من أنّ شرطه الصوم وقد حصل، ومن أنّ نذر المشروط يقتضي نذر الشرط فلا يجزي عن نذرين، ولا عن قضاء ونذر، وقال الشيخ فخر الدين: الإجزاء أقوى عندي<sup>(٤)</sup> وقال والله ﷻ: والأقرب الإجزاء<sup>(٥)</sup>.

**عدم صعة** الخامس: يشترط في صحّته قبول الزمان والمكلف بشرطه أعني الصوم، الاعتكاف في العيدين ولا من الحائض والنفساء، ولو قيّد النذر بهذا الزمان أو بهذه الحالة لم يتعقد عليه.

١- مختلف الشيعة: ج ٣، ص ٥٨٣.

٢- جاء في جامع الرواة الأقوال في وثاقته: ج ١، ص ٥٦٩.

٣- الوسائل: ج ١، ص ٣٠، الباب ٥ من أبواب مقدمة العبادات، ح ١٠.

٤- الإيضاح: ج ١، ص ٢٥٤.

٥- قواعد الأحكام: ج ١، ص ٣٨٩.

السادس: يجب عليه استدامة اللَّبَث لكون الاعتكاف عبارة عنه، فيبطله وجوب استدامة الخروج إلّا لضرورة، ويحرم عليه الجلوس والمشى تحت المظلل إختياراً واللبث في المسجد للصلاة خارج المسجد إلّا بمكة وشَم الطيب وشيء من الرياحين وعقد البيع إيجاباً وقبولاً والممارات نهاراً وليلاً، لما رواه أبي أيوب عن أبي جعفر عليه السلام قال: «المعتكف لا يشم الطيب ولا يتلذذ بالرياحين ولا يماري ولا يبيع ولا يشري»<sup>(١)</sup>، ولو فعل شيئاً من ذلك أثم وفي إنعقاد البيع والشراء خلاف مبني على الخلاف في النهي في المعاملات، فذهب الشيخ<sup>(٢)</sup> وابن إدريس<sup>(٣)</sup> إلى بطلان العقد؛ لأنّ النهي في المعاملات مفسد عندهما، وقال العلامة: والأقرب الانعقاد<sup>(٤)</sup> بناء على ما اختاره في الأصول أنّ النهي فيها غير مفسد، وقال الله تعالى: وهو الأقوى عندي<sup>(٥)</sup>.

السابع: من أفسد اعتكافه الواجب بالجماع، وجب عليه القضاء والكفارة ولو ليلاً في رمضان، وغيره لما رواه سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع أهله قال: «هو بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان»<sup>(٦)</sup>، ويفهم من إطلاقه عليه السلام «اليوم» قصد التفصيل وهو أنّه إن كان كمن أفطر يوماً وجباً عليه من شهر رمضان عمداً في وجوب القضاء والكفارة وإلّا كان كمن أفطر يوماً غير واجب عليه من شهر رمضان في وجوب القضاء فقط كالمسافر والمريض، ويؤيده ما رواه أبو ولاد الحنّاط قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة كان زوجها غائباً فقدم - وهي معتكفة بإذن زوجها - فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد إلى

١ - الفروع من الكافي: ج ٤، باب أقل ما يكون الإعتكاف، ح ٤.

٢ - المبسوط: ج ١، ص ٢٩٥.

٣ - السرائر: ج ١، ص ٤٢٦.

٤ - تذكرة الفقهاء: ج ٦، ص ٢٥٨.

٥ - الإيضاح: ج ١، ص ٢٥٧.

٦ - تهذيب الأحكام: ج ٤، ص ٣٦٤، الباب ٢٧، ح ٤٦٩.

وجوب القضاء  
والكفارة لمن  
أفسد اعتكافه  
بالجماع

بيتها فتهيات لزوجها حتى واقعها فقال: «إن كانت خرجت [من المسجد] قبل أن تمضي ثلاثة أيام ولم تكن اشترطت في اعتكافها كان عليها ما على المظاهر»<sup>(١)</sup>، وكذا إذا كان معيّنًا وإلا فالقضاء فحسب.

الثامن: المعتكف إذا جامع نهاراً فعليه كفّارتان إن كان الاعتكاف واجباً، ولو أكره إمرأته المعتكفة في نهاره فعليه أربعة عند الشيخ<sup>(٢)</sup> والمرضى في الإبتصار<sup>(٣)</sup> وابن الجنيد<sup>(٤)</sup> وابن إدريس<sup>(٥)</sup> وابن البراج<sup>(٦)</sup> وابن حمزة<sup>(٧)</sup> احتجوا بأن الإكراه يجب به على المكره ما يجب على المكره لو طأوع وقال ابن العلامة: وهو الأقوى عندي<sup>(٨)</sup> وقال آخرون: لا يلزمه إلا كفّارتان عملاً بالأصل<sup>(٩)</sup>.

حكم المعتكف إذا  
جامع نهاراً

١ - تهذيب الأحكام: ج ٤، ص ٣٦١، الباب ٢٧، ح ٤٦٠.

٢ - المبسوط، ج ١، ص ٢٩٤.

٣ - الإبتصار: مسألة ٩٥، ص ٢٠١.

٤ - أشار إلى قوله العلامة في المختلف: ج ٣، ص ٥٩٦.

٥ - السرائر: ج ١، باب الإعتكاف، ص ٤٢٦.

٦ - المهذب: ج ١، باب الإعتكاف و صيامه، ص ٢٠٤.

٧ - الوسيلة (الجوامع الفقهية): كتاب الإعتكاف، ص ٧٢١.

٨ - الإيضاح: ج ١، ص ٢٥٧.

٩ - المنتهى (الطبعة القديمة): ج ٢، ص ٦٤٠.

تَكَاثُفٌ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحج وهو في اللغة القصد، وفي الشرع ستعرض لتفسيره انشاء الله تعالى. تعريف الحج لغةً فاتحة في فضله وما ورد في الترغيب إليه، روي أن أعرابياً جاء إلى النبي بالابطح فقال: إني أردت الحج ففاتني فمرني أنا أصنع في مالي ما أبلغ به مثل أجر الحاج، فالتفت إليه رسول الله ﷺ فقال: \*أنظر إلى أبي قبيس فلو أن أبا قبيس لك ذهبة حمراء أنفقته في سبيل الله ما بلغت «به» ما يبلغ الحاج\*.<sup>(١)</sup>

وقال أبو عبدالله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «الحاج والمعتمر وفد الله أن سألوه أعطاهم وإن دعوه أجابهم وإن شفعوا شفّعهم وإن سكنوا ابتدأهم، ويعوضون بالدرهم ألف درهم»<sup>(٢)</sup>، وقال لعذافر: «ما يمنعك من الحج في كل سنة؟ فقال العيال، قال: فإذا متّ فمن لعيالك؟

أطعم عيالك الخل والزيت وحجّ بهم كل سنة»<sup>(٣)</sup>، وقال عليه السلام: «ليس في ترك الحجّ خيره»<sup>(٤)</sup>، وقال عليه السلام: «من مات في طريق مكة أمن من الفرع الأكبر يوم القيامة»<sup>(٥)</sup>، وقال عليه السلام: «من دفن في الحرم أمن من الفرع الأكبر من برّ الناس

١- الوسائل: ج ٨، ص ٧٩ و ٨١، الباب ٤٢ من أبواب وجوب الحج، ح ١ و ٧، «الرواية في النسخ الخطية مضطربة ولذا أثبتناها من المصادر الروائية».

٢- الوسائل: ج ٨، ص ٦٨، الباب ٢٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، ح ١٥.

٣- الوسائل: ج ٨، ص ٩٥، الباب ٤٦ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، ح ٣، مع اختلاف في التعبير.

٤- الوسائل: ج ٨، ص ٩٧، الباب ٤٧ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، ح ٤.

٥- الوسائل: ج ٨، ص ٦٩، الباب ٣٨ من أبواب وجوب الحج وشرائطه، ح ٢١.



وفاجرهم»<sup>(١)</sup>.

وقيل له: إنَّ أبا حنيفة يقول: عتق رقبة أفضل من حجة تطوع فقال: «كذب والله وأثم، الحجة أفضل من عتق رقبة ورقبة حتى عدَّ عشرة» ثم قال -ويح في أيَّ رقبة طواف وسعي بين الصفا والمروة، والوقوف بعرفة، وحلق الرأس ورمى الجمار؟ ولو كان كذلك لعطل الناس الحجَّ، ولو فعلوا كان ينبغي على الإمام أن يجبرهم على الحجَّ إن شاؤا وإن أبوا، فإنَّ هذا البيت إنما وضع للحجَّ»<sup>(٢)</sup>.

وجاء في خبر آخر: «إذا كان الرجل يحجَّ كلَّ سنة فتخلف قالت ملائكة الأرض للذين على الجبال ماسمعنا صوت فلان فيقولون: أطلبوه فيطلبونه فلا يصيرونه فيقولون: لِّلهمَّ إن كان منع فلاناً دَيْنَ فادَّة عنه، أو مرض فاشفه، أو فقر فاغنه، أو حبس ففرِّج عنه، والناس يدعون لأنفسهم وهم يدعون لمن تخلف»<sup>(٣)</sup>.

عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا أخذ الحاج في جهازه كتب له بكلِّ خطوة عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيِّئات، ورفع له عشر درجات، فإذا ركب راحلته لم تضع خفاً ولم ترفع خفاً إلا كتب له بمثل ذلك، فإذا قضى مناسكه غفر الله له ذنوبه»<sup>(٤)</sup>، وفي خبر آخر: «إذا أخذ الناس مواطنهم بمنى نادى مناد من قبل الله إن أردتم أن أَرْضى فقد رضيت»<sup>(٥)</sup>، ولقد أوجزت ممّا طرق سمعي في فضله حذراً من الإملال، هذا والآيات المتعلقة به اثنا عشر آية.

١ - الوسائل: ج ٩، ص ٣٨١، الباب ٤٤ من أبواب وجوب مقدمات الطواف، ح ١.

٢ - الوسائل: ج ٨، ص ٨٤، الباب ٤٢ من أبواب وجوب الحج، ح ١.

٣ - الوسائل: ج ٨، ص ٩٥، الباب ٤٢ من أبواب وجوب الحج، ح ٥.

٤ - الوسائل: ج ٨، ص ٦٦، الباب ٣٨ من أبواب وجوب الحج، ح ٩، مع اختلاف في التعبير.

٥ - الوسائل: ج ٨، ص ٦٨، الباب ٣٨ من أبواب وجوب الحج، ح ١٣، وفيه: «إذا حفظ الناس منازلهم».

# كِتَابُ الْحَجِّ

وَفِيهِ مَبَاحِثُ

الْمُبْتَدِئِ الْأَوَّلِ

فِي الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِوُجُوبِهِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## الأولى: ما يتعلق بجوابه وهي إثنان:

وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ  
ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿١﴾ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ  
وَيَذْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَكَارِزِهِمْ  
مِنْ هَيْمَةِ الْأَنْعَمِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْبَاسَ الْفَقِيرِ  
﴿٢﴾ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نَدْوَهُمْ وَلِيَلْطَفُوا  
بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ <sup>(١)</sup>

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾، أي ونادِ فيما بين الناس بالدعوة إلى الحج وهو القصد إلى بيت الله بمكة لأداء مناسك فرضها الله على المكلف بها عند اجتماع الشرايط ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾، أي مشاة على أقدامهم ﴿وعلى كلِّ ضامرٍ﴾، أي حمل ضامر قد ضمرت بطنه من شدة السير، وهو من جملة الصفات التي حذف موصوفها وأقيمت هي مقامه، والجار والمجرور متعلق بمقدّر أي، وركبنا على كلِّ ضامر ﴿يأتين﴾ صفة لضامر باعتبار إضافة «كلِّ» إليه، وقرئ «تأتون» صفة لـ «رجالاً»، وقرئ «ورجالاً» بضم الراء وتخفيف الجيم وتشديدها، ورجالي على وزن عجالي ﴿من كلِّ فجٍّ عميقٍ﴾، أي من كلِّ مسلك بعيد غامض، قيل: الخطاب لإبراهيم عليه السلام <sup>(٢)</sup>، وروي أنّه سعد أبا قبيس فقال: «يا

١- الحج ٢٧: ٢٩.

٢- مجمع البيان: ج ٤، ص ٨٠.

بيان آية «وَأَذِّنْ  
في الناس  
بالحج...»  
والأحكام  
المستفادة منها

أَيُّهَا النَّاسُ حُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ فَاسْمِعُوا اللَّهَ نِدَاءَهُ مِنْ فِيْ أَصْلَابِ الرِّجَالِ وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ  
 فِيمَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ مِمَّنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنْ يُحْيِيَ<sup>(١)</sup>، وَالْأَكْثَرُ أَنَّ الْخُطَابَ  
 لِنَبِيِّنا ﷺ، أَمْرٌ بِذَلِكَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ<sup>(٢)</sup>، «لِيَشْهَدُوا» مُتَعَلِّقٌ بِ«أَذْنِ»، وَيَجُوزُ أَنْ  
 يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بِ«يَأْتُونَ»، أَيْ لِيَأْتُوا لِيَحْضُرُوا «مَنْفَعٌ» دِينِيَّةٌ وَدُنْيَوِيَّةٌ، حَاصِلَةٌ  
 «لَهُمْ» مِنْ ذَلِكَ الْحُضُورِ «وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ» فِي تِلْكَ الْمَوَاطِنِ الْمُبَارَكَةِ،  
 وَالْمَنَازِلِ الْمُبْتَرَكَةِ وَالْمَنَاسِكِ الْمَشْرُوعَةِ، وَقِيلَ: الذِّكْرُ كُنَايَةٌ عَنْ ذَبْحِ الْهَدْيِ وَنَحْرِ  
 الْبَدَنِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> «فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ» عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ، وَقِيلَ  
 أَيَّامُ النَّحْرِ<sup>(٤)</sup> «عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ»، «عَلَى مَا رَزَقَهُمْ» مُتَعَلِّقٌ  
 بِ«يَذْكُرُوا»، «مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ» بَيَانٌ لِمَا فِي «رَزَقَهُمْ»، أَيْ يَذْكُرُوا اسْمَهُ عَلَى  
 ذَبْحِ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَإِنَّمَا أَثَرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ عَلَى لِيَذْبَحُوا ذَاكِرِينَ تَنْبِيْهاً  
 عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ الْأَصْلِيَّ مِنَ النَّحْرِ هُوَ الذِّكْرُ، وَإِضَافَةُ الْبَهِيمَةِ إِلَى الْأَنْعَامِ مِنْ  
 إِضَافَةِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ، كَثُوبٌ، وَبَابُ سَاجٍ؛ لِأَنَّ الْبَهِيمَةَ قَدْ تَكُونُ مِنْ جِنْسِ  
 الْأَنْعَامِ وَقَدْ لَا تَكُونُ «فَكُلُّوا مِنْهَا» قِيلَ: الْأَمْرُ هَاهُنَا لِلِاسْتِحْبَابِ<sup>(٥)</sup>، وَقِيلَ:  
 لِلِإِيَّاحَةِ<sup>(٦)</sup> «وَأَطْعَمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ» الْأَمْرُ هَاهُنَا لِلْوُجُوبِ «ثُمَّ لِيَقْضُوا  
 تَفَثَهُمْ»<sup>(٧)</sup>، أَيْ لِيَزِيلُوا عَنْهُمْ وَسَخْمَهُمْ بِقَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ وَتَفْتِ الْإِيطِ،  
 وَحُلْقِ الْعَانَةِ؛ كَأَنَّ الَّذِي تَرَكُوهُ فِي الْإِحْرَامِ وَاجِباً عَلَيْهِمْ أَدَاؤُهُ، وَكَانَ الْإِحْرَامُ  
 مَانِعاً مِنْ أَدَائِهِ فَلَمَّا ارْتَفَعَ الْمَانِعُ وَجِبَ قَضَاؤُهُ «وَلِيُوفُوا نَذْرَهُمْ» مَتَى نَذَرُوهُ

١ - علل الشرائع: ج ٢، ص ١٢٤.

٢ - الحج ٢٢: ٢٨.

٣ - تفسير الكشاف: ج ٣، ص ١٥٣.

٤ - تفسير الكشاف: ج ٣، ص ١٥٣.

٥ - مجمع البيان: ج ٤، ص ٨١.

٦ - مجمع البيان: ج ٤، ص ٨١.

٧ - الحج ٢٢: ٢٩.

وعاهدوا الله عليه من المبار \* وليطوفوا بالبيت العتيق \* أصل «يطوفوا»، «يتطوفوا» أدغمت التاء في الطاء وأوثر التطوف على الطواف إيداناً بال تكرار، والمراد به طواف الزيارة، ووصف البيت بالعتيق لقدمه؛ فإنه بناه آدم وجدده إبراهيم عليه السلام، ويجوز أن يكون بمعنى المكرم، ومنه قولهم فرس عتيق، وقيل: هو من العتيق بمعنى المعتق<sup>(١)</sup> مبنياً للمفعول؛ لأن الله عتقه من أن يظفر بخراجه ظالم، ويجوز أن يكون مبنياً للفاعل بمعنى يعتق من طاف به من عذاب جهنم.

مناسبة المصنف  
للأصحاب  
بخصوص الآية

احتجاج: هذه الآية وإن جعلها أكثر الأصحاب في هذا المبحث من الآيات المتعلقة بإيجاب الحج، لكن هاهنا بيان أحكام آخر مما يتعلق به كما لا يخفى.

أما دلالتها على إيجابه على تقدير كون الخطاب فيها لنبيينا ﷺ فظاهر، فإن أمره ﷺ بدعوة الأمة إلى الحج مع إيجاب متابعتهم إياه منه تعالى، ووجوب تلك الدعوة عليه، وصدورها منه على ما روي أنه لما نزلت آية الحج صدق ﷺ المنبر وتلا الآية وأمرهم بالحج فقال له شخص: يا رسول الله أحجبنا لعامنا هذا أم للأبد؟ فقال: «لو قلت نعم لوجبت عليكم في كل عام»<sup>(٢)</sup>، يدل على إيجاب الله الحج على العباد، وأما على تقدير كون الخطاب لإبراهيم عليه السلام فلأن دعوة إبراهيم عليه السلام لم تكن مخصوصة لأئمة على ما فهم مما نقلناه آنفاً إن الله سبحانه وتعالى أسمع كل من علم منه الإجابة ممن هو في أصلاب الآباء وأرحام الأمهات، لاسيما لمن هو مأمور بأن يكون في دينه على ملة إبراهيم عليه السلام، وأيضاً جعل الإتيان رجلاً وركبانا، جواباً للأمر بالدعوة يدل على ذلك كما لا يخفى.

وأما دلالتها على ما عدها من الأحكام فإنها تدل على وجوب الطواف، وعلى وجوب الطهارة فيه، وعلى ذبح الهدي أو نحره، ولسوف نتكلم عن هذه

١ - مجمع البيان: ج ٤، ص ٨٢.

٢ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٧٢، ح ٢٥٠٥.

الأحكام في الآيات اللاحقة المختصة بها إن شاء الله تعالى.

إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي بَيْكَةً مُبَارَكًا  
وَهَدَىٰ لِلْعَالَمِينَ<sup>(١)</sup>

الثانية: قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾، أي أَوَّلَ بَيْتٍ أمر الله أن يبنى معبدًا للناس ﴿لِلَّذِي بَيْكَةً﴾ «بكّة» و«مكّة» لغتان علمٌ للبلد الحرام، والباء والميم قد يتساويان بقرب مخرجهما، يقال: سبّد رأسه وسمّده، أي لستأصله بالحلّق، وأغبطت عليه الحمى وأغمطت أي دامت عليه الحمى<sup>(٢)</sup>، وضرب لازم ولازب، وأمر دائم ودائب، واشتقاقها: بكّ، يبكّ بكّا إمّا لازدحام الناس فيها من بكّة إذا زحمة، وتباكوا إذا ازدحموا، وإمّا لأنّها تبكّ أعناق الجبارة أي تدقّها، فإنّه لم يقصدها جبّار بسوء إلا قصمه الله.

بيان آية «إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ...»  
والأحكام المستفادة منها

وفرق قوم بينهما بأن مكّة تلك البلدة، وبكّة موضع المسجد، وقيل: موضع الكعبة، وقيل: أرض الكعبة<sup>(٣)</sup>، وعن ابن عباس: مكّة من فجّ التعيم إلى المنحر، وبكّة من البيت إلى البطحاء<sup>(٤)</sup>، وقيل: اشتقاق مكّة من مكّ الفصيل ضرع أمّه وامتنكه إذا امتصّ كلّ ما فيه من اللبن<sup>(٥)</sup>، وإمّا سمّيت بذلك لقلة ماؤها.

بيان الأقوال الواردة في أسماء مكة

والآم في «الذي»، للتأكيد أي أَوَّلَ بَيْتٍ بني للعبادة هو بكّة ألبته، عن رسول الله ﷺ أنّه سئل عن أَوَّلَ مسجدٍ وضع للناس، فقال: «المسجد الحرام ثمّ بيت

١- آل عمران ٩٦:٣.

٢- لسان العرب: ج ٧، ص ٣٦١. مادة «غبط».

٣- تفسير الطبري: ج ٣، ص ٣٥٥. ذيل ح ٧٤٣٠.

٤- تفسير ابن كثير: ج ٢، ص ٦٠٢.

٥- لسان العرب: ج ١٠، ص ٤٩٠-٤٩١. مادة «مكك».

المقدس»، ثم سئل كم بينهما؟ فقال: «أربعون سنة»<sup>(١)</sup>، وقيل: المراد الأول في الشرف<sup>(٢)</sup>. كقول الشاعر:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا  
بَيْتاً، دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ<sup>(٣)</sup>  
أَي: (٤) من كل بيت في الشرف.

وعن عليّ عليه السلام: إِنَّ رجلاً قال له: أهو أول بيت؟ قال: «لا؟ قد كان قبله بيوت  
ولكنه أول بيت وضع للناس مباركاً فيه»<sup>(٥)</sup>، وقيل: هو أول بيت ظهر على وجه  
الماء عند خلق الله السماء والأرض، خلقه الله تعالى قبل الأرض بألفي عام، فكان  
زبدية بيضاء، فدحى الله الأرض من تحته<sup>(٦)</sup>.

وعن عليّ بن الحسين عليه السلام: «إِنَّ الله سبحانه وتعالى وضع تحت العرش بيتاً  
وهو البيت المعمور وأمر الملائكة أَنْ يَطُوفُوا بِهِ ثُمَّ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ سَكَّانُ  
الْأَرْضِ أَنْ يَبْنُوا بَيْتاً عَلَى مِثَالِهِ وَقَدْرِهِ، فَبَنَوْا وَسَمَّوْهُ الضَّرَاحَ، وَأَمَرَ مِنْ فِي الْأَرْضِ  
أَنْ يَطُوفُوا بِهِ كَمَا يَطُوفُ أَهْلُ السَّمَاءِ بِالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ»<sup>(٧)</sup>.

وروي «أَنَّ الْمَلَائِكَةَ بَنَوْهُ قَبْلَ خَلْقِ آدَمَ بِأَلْفِي عامٍ، فَكَانُوا يَحْجُونَهُ فَلَمَّا حَاجَّهُ  
آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَهُ بِرَحْمَتِكَ إِنَّا حَاجُّنَا هَذَا الْبَيْتَ قَبْلَكَ بِأَلْفِي عامٍ، وَعَنْ عِطَاءٍ عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا كَانَ الْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
بَعَثَ اللهُ تَعَالَى رِيحاً فَصَفَقَتِ الْمَاءَ فَأَبْرَزَتْ عَنْ حَشْفَةٍ فِي مَوْضِعِ الْبَيْتِ كَأَنَّهَا قَبْةٌ،  
فَدَحَى اللهُ تَعَالَى الْأَرْضَ مِنْ تَحْتِهَا، فَمَادَتْ ثُمَّ مَادَتْ فَأَوْتَدَهَا اللهُ بِالْجِبَالِ قَالَ: فَكَانَ

١ - تفسير الطبري: ج ٣، ص ٣٥٥، ح ٧٤٣٢.

٢ - تفسير الرازي: ج ٨، ص ٢٩.

٣ - ديوان الفرزدق: ص ٤٨٩.

٤ - اثبتناها لسياق الكلام.

٥ - تفسير الطبري: ج ٣، ص ٣٥٤، ح ٧٤٢٠.

٦ - تفسير الطبري: ج ٣، ص ٣٥٥، ح ٧٤٢٦، الكشف: ج ١، ص ٤٤٦.

٧ - بحار الأنوار: ج ٥٨، ص ٥٩.



أَوَّل جبل وضع فيها أبوقبيس ولذلك سَمِيَتْ مَكَّةُ أُمَّ الْقُرَى<sup>(١)</sup>، وعن مجاهد: لقد خلق الله موضع هذا البيت قبل أن يخلق شيئاً من الأرض بألفي عام وأنَّ قواعده لفي الأرض السابعة السفلى<sup>(٢)</sup>، هذا ولا شكَّ في أنَّه إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ رَفَعَ إِبْرَاهِيمَ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقد يقال: أريد بالرفع التشييد لا وضع أصله، على أنَّه يجوز، أنَّه كان قد انهدم وجدَّد بناءه إِبْرَاهِيمُ، وعن عطاء: قال: آتَمَّ ﷺ قبل نزوله إلى الدنيا: «يَا رَبِّ مَالِي لَا أَسْمَعُ أَصْوَاتَ الْمَلَائِكَةِ؟ قَالَ: لَخَطِيئَتُكَ، وَلَكِنْ اهْبِطْ إِلَى الْأَرْضِ فابْنِ لِي بَيْتاً وَاحْفَظْ بِهِ كَمَا رَأَيْتَ الْمَلَائِكَةَ تَحْفَظُ بَيْتِي الَّذِي فِي السَّمَاءِ»<sup>(٤)</sup>.

\*مباركاً\* حال من الضمير في «وضع»، ويجوز أن يكون من الضمير المستتر في عامل «بِبَكَّة» على معنى المستقر «بِبَكَّة» حال كونه مباركاً فيه، أو ذو بركة وهو مشتق من البركة وهي الثبوت، ومنه البركة لثبات الماء فيها، وبروك الجمل لثبوته في قعوده.

والمراد به هاهنا ثبوت الخير ودوامه نموه خير الدنيا والآخرة، أمَّا خير الدنيا فبالدعة والسعة الحاصلتان لأهله بدعاء إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بقوله: ﴿فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم وارزقهم من الثمرات﴾<sup>(٥)</sup>، ويقول: ﴿رَبِّ اجعل هذا بلدًا آمناً وارزق أهله من الثمرات﴾<sup>(٦)</sup>، وأمَّا خير الآخرة فمما يحصل لمن حجَّ أو اعتمر، أو طاف، أو اعتكف من المغفرة والرحمة وتكفير الذنوب، والفوز

١ - الدر المنثور: ج ١، ص ٢٣٧.

٢ - الدر المنثور: ج ١، ص ٢٣٦.

٣ - البقرة ١٢٧:٢.

٤ - الدر المنثور: ج ١، ص ٢٣٦.

٥ - إبراهيم ١٤:٣٧.

٦ - البقرة ١٢٦:٢.

بالجنة، والنجاة من النار، وتضعيف الحسنات، ورفع الدرجات، قال النبي ﷺ: «صلاة في مسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه»<sup>(١)</sup>، وقال ﷺ: «من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»<sup>(٢)</sup>، وقال ﷺ: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»<sup>(٣)</sup>.

وروى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضيهما الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من طاف حول البيت سبعاً في يوم صائف شديد حره حاسراً عن رأسه وقارب بين خطاه وقلّ الثماته وغلّ بصره وقلّ كلامه إلا بذكر الله، واستلم الحجر في كل طواف من غير أن يوذى أحداً كتب الله له بكل قدم يرفعها ويضعها سبعين ألف حسنة، ومحى عنه سبعين ألف سيئة، ورفع له سبعين ألف درجة وعتق عنه سبعين ألف رقبة، ثمن كل رقبة عشرة آلاف درهم، ويعطيه الله سبعين شفاعاً إن شاء في أهله من المسلمين، وإن شاء في العامة، وإن شاء عجلت له في الدنيا، وإن شاء أخرت له في الآخرة»<sup>(٤)</sup>.

عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «طوافان لا يوقعهما مسلم إلا أخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه، ويغفر له ذنوبه كلّها بالغة ما بلغ، طواف بعد صلاة الفجر يكون فراغه مع طلوع الشمس، وطواف بعد صلاة العصر يكون فراغه مع غروب الشمس»<sup>(٥)</sup>.

\*وهديّ للعالمين\*<sup>(٦)</sup>، «هديّ» يجوز النصب على الحالية، والرفع على

١ - الدر المنثور: ج ٢، ص ٩٥.

٢ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٧٢، ح ٢٥٠٧.

٣ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٧٢، ح ٢٥٠٨؛ كنز العمال: ج ٥، ص ٥٤، ح ١١٧٨٥، وص ١٣، ح ١١٨٣٤.

٤ - الكافي: ج ٤، ص ٤١٢، ح ٣، مع اختلاف في التعبير.

٥ - لم نثر عليه.

٦ - آل عمران ٩٦:٣.

الخبريّة أي هادياً، أو هو ذو هداية لأنّه قبلتهم وإذا شاهدوا ما فيه من الآيات ازدادوا إيماناً مع إيمانهم.

\* فيه آيات بيّنات<sup>(١)</sup>، قرأ ابن عباس فيه: «آية بيّنة»<sup>(٢)</sup>، أريد بها الحقيقة والجنس وأريد بها «مقام إبراهيم» القراءة الشائعة الجمع.

وآياته أجلّ من أن تحصى، منها إجتماع الوحوش من الغزلان وغيرهم، والطائر وعدم نفرتهم من أهلهم، وإهلاك من عتّى فيه، والبركة الظاهرة، واستشفاء المرضى، وقصة أصحاب الفيل، وانمحاء أثر الجمار على طول زمان الرمي وكثرته، ونزول الغيث واستمراره بعد ذهاب الحجاج عنه لغسل ما بقي من أثر الأضاحي، وامتناع الطير من العلوّ على البيت إلى غير ذلك من بشر زمزم، وأثر قدم إبراهيم في الحجر الصلد، إلى غير ذلك ممّا يخشى التطويل من إيراده.

وإعراب «مقام إبراهيم» على قراءة من قرأ «آية بيّنة» لا إشكال في جعله عطف بيان، وأمّا على قراءة الجمع، فقد استشكل، فذهب بعضهم: إلى أنّه بدل البعض من الكل<sup>(٣)</sup>، والبعض: إلى أنّه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: منها مقام إبراهيم<sup>(٤)</sup>.

ورفع بعضهم الإشكال بأنّ مقام إبراهيم وإن كان واحداً من حيث اللفظ فهو متعدّد من حيث المعنى؛ لتضمّن تلك الآية آيات<sup>(٥)</sup>، وهي تأثير القدمين في الصخرة وغوصهما فيها إلى الكعبين، وتخصيصها بهذه الآية من بين الصخور وبقاؤه على مرّ الدهور، وحفظه من الأعداء مع كثرتهم من اليهود والنصارى

١- آل عمران ٣: ٩٧.

٢- الكشف: ج ١، ص ٤٤٧، والتبيان: ج ٢، ص ٥٣٧.

٣- مجمع البيان: ج ١، ص ٤٧٧، وتفسير البضاوي: ج ١، ص ١٧١.

٤- التبيان: ج ٢، ص ٥٣٧، وتفسير البضاوي: ج ١، ص ١٧١.

٥- تفسير البضاوي: ج ١، ص ١٧١.

والملاحظة بأن يجعل بمنزلة آيات لظهور شأنه، وقوة دلالاته على قدرة الله سبحانه وتعالى ونبوة إبراهيم عليه السلام.

أو بأن يجعل \*ومن دخله كان آمناً\* متمماً؛ فإن الآيتين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة، ومثل ذلك واقع في كلام البلغاء من العرب العربا، قال الحماسي: \*وأخلاقنا أعطأونا وإياؤنا\*<sup>(١)</sup>.

أو بأن المعنى فيه آيات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً<sup>(٢)</sup> وكثير سواهما، وطوى ذكر غيرهما<sup>(٣)</sup>، للدلالة على تكاثر الآيات، ومثله قوله عليه السلام: «أحببتُ من دنياكم ثلاث الطيب، والنساء، وقرّة عيني في الصلاة»<sup>(٤)</sup>، وقول جرير:

كانت حنيفة أثلاثاً فثلثهمو من العبيد وثلث من مواليتها<sup>(٥)</sup>

وكون «من دخله كان آمناً» جملة مستأنفة لا يقدح في صحته جعلها عطف بيان؛ لأن محصلها امن داخله، فكما يجوز أن يقال: فيه آية بيّنة امن داخله، جاز أن يقال: فيه آية بيّنة «من دخله كان آمناً»؛ لأن مآلها إلى ما ذكر، وإذا صح جعلها منفردة عطف بيان «آية» صح جعلها مع غيرها عطف بيان لـ «آيات»، وفي سبب هذا الأثر قولان:

أحدهما: ما هو المشهور من أنه لما ارتفع ببيان البيت وتعسر على إبراهيم أن يضع حجراً فوق ما وضع، جاء بالحجر ووضعه تحت قدمه، ووضع قدميه عليه فغاصتا فيه<sup>(٦)</sup>.

١ - لم نعر عليه.

٢ - تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١٧١.

٣ - تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١٧١.

٤ - كنز العمال: ج ٧، ص ٢٨٨، ح ١٨٩١٣ والكشاف: ج ١، ص ٤٤٧.

٥ - الكشاف: ج ١، ص ٣٨٨.

٦ - تفسير الفي: ج ١، ص ٦٢.

وثانيهما: أنه جاء زائراً إلى مكة، فعرضت عليه امرأة لإسماعيل النزول، لتغسل رأسه فأبى النزول عن دابته، فوضعت له حجراً ووضع عليه رجله اليمنى لغسل شقه الأيمن فغاصت رجله اليمنى فيه ثم وضعته في الجانب الأيسر لتغسل شقه الأيسر فوضع قدمه اليسرى عليه فغاضت فيه<sup>(١)</sup>. ومعنى كونه «حرماً آمناً»:

إمّا في الدنيا؛ فإنّ من دخله من الخائفين سواء كان إنساناً أو غيره أمن، أمّا الإنسان فإنّ من استجار به من الآدميين وإن عظمت جناياته لم يطالب بشيء منها حتّى يخرج منه، وأمّا غير الآدميين فإنّ من دخله عدا «الفواسق الخمس» أمن من التعرّض له بصيد أو غيره، ولذلك ترى الضواري وغيرهم من الوحوش يصادف بعضهم بعضاً ولا يتعرّض أحد لصاحبه ولا غيرهم لهم، وكذلك الطيور، فسبحان المؤمن العائذات الطير بمسحها ركباً من مكة بين الضال والسلم<sup>(٢)</sup>.

وإمّا في الآخرة فهو أمان من النار وجنة من غضب الجبار، عن رسول الله ﷺ: «حجوا البيت فإنّ الحج يغسل الذنوب كما يغسل الماء الدرن»<sup>(٣)</sup>، وعنه ﷺ: «للحاجّ الراكب بكلّ خطوة يخطوها بغيره سبعون حسنة، وللحاجّ الماشي بكلّ خطوة يخطوها سبع مائة حسنة من حسنات الحرم، قيل: يا رسول الله، وما حسنات الحرم؟ قال: حسنته بمائة ألف حسنة»<sup>(٤)</sup>، وعنه ﷺ: «من مات في أحد الحرمين بعث يوم القيامة آمناً»<sup>(٥)</sup>، وعنه ﷺ: «الحجّون والبقيع يؤخذ

١ - الكشف: ج ١، ص ٤٨.

٢ - اقتباس من البيت الشعري والبيت المايالي:

\* والمؤمن العائذات الطير بمسحها \* ركباً من مكة بين الغيل والسند \*، شرح المختصر: ج ١، ص ٨٩.

٣ - كنز العمال: ج ٥، ص ١٠، ح ١١٨٢١.

٤ - كنز العمال: ج ٥، ص ٥ و ٢٥، ح ١١٧٩٣.

٥ - كنز العمال: ج ١٢، ص ٢٧١، ح ٣٥٠٠٦ فيه (تقديم وتأخير).

بأطرافهما وينثران في الجنة»<sup>(١)</sup>، وعنه: «من صبر على حرّ مكة ساعة من نهار تباعدت عنه جهنم مسيرة مائة عام»<sup>(٢)</sup>.

فِيهِ أَيْتٌ بَيَّنَّتْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ  
ءَامِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ  
سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ<sup>(٣)</sup>

\* والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً\*. قرئ بكسر الحاء وفتحها وهما لغتان: الكسر لغة أهل نجد، والفتح لغة أهل العالية، و«حج البيت» مبتدأ و«على الناس» مستقر؛ \* والله\* في موضع نصب على الحال، أي حج البيت مستقر على الناس في حال كونه لله، ويجوز أن يكون لله مستقراً، و«على الناس» في موضع الحال، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر؛ كقولهم: هذا حلو حامض، و«من استطاع» مجرور المحلّ على البدلية من الناس، والله على من استطاع حج البيت، «فمن» حينئذ موصولة و«استطاع» صلتها، ولا محلّ لها من الإعراب، وذهب الكسائي إلى أن «من» مرفوعة المحلّ بالابتداء، والخبر محذوف، والكلام شرط<sup>(٤)</sup>، والتقدير من استطاع إليه سبيلاً فليحج، أو فعلية الحج، و«استطاع» على هذا التقدير مجزوم المحلّ، ويؤيد هذا القول قوله تعالى: \*ومن كفر فإنّ الله غني عن العالمين\* فإنه عدله وهو شرط بلا اختلاف، وضمير «إليه» راجع إلى الحج وقيل: إلى البيت<sup>(٥)</sup>، والوجه الأوّل أوجه، لأنه قد يستطيع البيت من لا يستطيع

١ - الكشف: ج ١، ص ٤٤٨.

٢ - كنز العمال: ج ١٢، ص ٢١٠، ح ٣٤٧٠٤ وفيه (مأني).

٣ - آل عمران ٩٧.

٤ - تفسير القرطبي: ج ١، ص ١٧٢.

٥ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ١٧٢.

الحجّ، والفرض على مثل هذا غير واجبة.

والإستطاعة إستفعال من طاع الشيء إذا سهل وانقاد، وقد اختلف فيها شرعاً، فقيل: هي الزاد والراحلة، والتمكّن من الركوب، ومؤونة العيال، وأمن الطريق، وسعة الوقت<sup>(١)</sup>، وقيل: هي الزاد والراحلة<sup>(٢)</sup>، وقيل: قوّة البدن فحسب<sup>(٣)</sup>.

معنى الاستطاعة  
والأقوال الواردة  
فيها

والوجه الأوّل لما رواه أبو الربيع الشامي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام من قوله ﷺ: «\* والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً\*» قال: «فما يقول الناس؟ فقيل له: الزاد والراحلة، فقال أبو عبد الله عليه السلام: وقد سئل أبو جعفر عن هذا فقال: هلك الناس إذاً، لئن كان من كان له زاد وراحلة قدر ما يقوت عياله ويستغني به عن الناس ينطلق إليه ليسلبهم إياه لقد هلكوا إذاً، فقيل له: فما السبيل إذاً قال: فقال: السعة في المال إذا كان يحجّ ببعض ويبقى بعضاً لقوت عياله، أليس قد فرض الله الزكاة فلم يجعلها إلّا على من يملك ما تى درهم»<sup>(٤)</sup>.

ولما رواه محمد بن يحيى الخثعمي قال: سألت حفص الكناسي أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن قول الله ﷻ: «\* والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً\*» ما يعني بذلك؟ قال: «من كان صحيحاً في بدنه مخلياً سرّبه له زاد وراحلة فلم يحجّ فهو ممّن يستطيع الحجّ؟» قال: «نعم»<sup>(٥)</sup>.

فإنّ هذا الحديث يدلّ على باقي الشروط وإن لم يدلّ على مؤونة العيال وكأنّ السائل إنّما تركه علماً منه بوجوبه قطعاً، ولأنّ من لا يتمكن الركوب أو تمكّن منه ولم يتمكن من الزاد أو الراحلة أو تمكّن منهما، لكن قد ضاق الوقت

١- راجع: مجمع البيان: ج ١، ص ٤٧٨.

٢- مجمع البيان: ج ١، ص ٤٧٨.

٣- راجع: تفسير القرطبي: ج ٤، ص ٩٥، وتفسير البيضاوي: ج ١، ص ١٧٢.

٤- الوسائل: ج ٨، ص ٢٤، الباب ٩ من أبواب وجوب الحجّ، ح ١.

٥- الوسائل: ج ٨، ص ٢٢، الباب ٨ من أبواب وجوب الحجّ، ح ٤.

بعد اجتماع الشرائط وتوجّه الوجوب عليه عمّا يجب عليه من المناسك يصدق عليه أنّه غير مستطيع.

وأما ما رواه أبو بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام قوله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، قال: «يخرج ويمشي إن لم يكن عنده ما يركب، قلت: لا يقدر على المشي قال: يركب ويمشي، قلت: لا يقدر على ذلك أعني المشي، قال: يخدم القوم ويخرج معهم»<sup>(١)</sup>.

وما رواه معاوية بن عمّار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه ذَيْنِ أعليه أن يحجّ؟ قال: «نعم إن حجة الإسلام واجبة على من أطاق المشي من المسلمين، ولقد كان من حجّ مع النبيّ صلى الله عليه وآله مشاة، ولقد مرّ النبيّ صلى الله عليه وآله بكراع الغميم فشكوا إليه الجهد والعناء، فقال: شدّوا أزركم واستبطنوا، ففعلوا ذلك فذهب عنهم»<sup>(٢)</sup>، فيجب صرفه عن ظاهره جمعاً بين الأحاديث ونجاة من التعرّض للطعن في شيء منها بسبب التنافي، وتأويلها إمّا بالحمل على الاستحباب، فإنّه قد يعبرّ عن المستحبّ بالواجب مبالغة في شدة استحبابه، وإمّا على التقيّة فإنّه موافق لمذهب العامة.

ويؤيد ما قلناه ما رواه مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «لو أنّ معسراً حجّ عشر حجج كان عليه حجة الإسلام أيضاً إذا استطاع إليه سبيلاً، ولو أنّ غلاماً حجّ عشر سنين ثمّ احتلم كان عليه حجة الإسلام ولو أنّ مملوكاً حجّ عشر حجج ثمّ اعتق كانت عليه فريضة الإسلام إذا استطاع إليه سبيلاً»<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿ومن كفر﴾ قيل: بتركه الحجّ مستحلاًّ الترك مع اجتماع الشرائط<sup>(٤)</sup>.

١- الوسائل: ج ٨، ص ٢٩، الباب ١١ من أبواب وجوب الحج، ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٨، ص ٢٩، الباب ١١ من أبواب وجوب الحج، ح ١.

٣- الاستبصار: ج ٢، ص ١٤١، ح ٤٥٩، مع اختلاف في التعبير.

٤- راجع: تفسير الكشاف: ج ١، ص ٣٩٠، وحاشيته.



ما هو المراد من الكفر في الآية؟ وقيل: من كفر بوجوب الحج<sup>(١)</sup>، وقيل: بآيات الله<sup>(٢)</sup>، وقيل: هو الذي إن حج لم يره بزّ، وإن لم يحج لم يره إثمًا<sup>(٣)</sup>، وقيل: من كفر بهذه الآيات<sup>(٤)</sup>، أو بهذه التواكيد

المستفادة مما تضمنته الآية من قوله: \* والله على الناس حج البيت \*؛ فإنه يدل على أنه ضربة لازب لا يمكن الخروج عنه؛ ومن قوله: \* من استطاع إليه سبيلاً \*؛ فإنه يدل على الإيضاح بعد الإيهام، والتفصيل بعد الإجمال المستلزمين للتكرار المستلزم للتأكيد.

فإن قلت: هل يفوت التوكيد المستفاد من حمل، \* من استطاع إليه سبيلاً \* على البذل إن حملناه على الشرط؟

قلت: إنما تفوت جهته لا هو، لأنه على تقدير كونه شرطاً وجزاء لا يفوت التكرار المفضي إلى التأكيد؛ وفي قوله: \* ومن كفر \* موضع، «ومن لم يحج» تغليظ على تاركه، وتنزيله منزلة مجموع أركان الإيمان، فكأن تركه وإن أتى بما سواه من الاعتقادات الصحيحة والأعمال الصالحة لم تجده نفعاً، ولذلك قال عليه السلام: «من مات ولم يحج فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً»<sup>(٥)</sup>، وفي رواية أخرى عنه عليه السلام: «من لم يمنعه من الحج حاجة ظاهرة ولا مرض حابس ولا سلطان جائر فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً»<sup>(٦)</sup>، وفي قوله: \* فإن الله غني عن العالمين \*<sup>(٧)</sup> تأكيد لذلك التغليظ، فإن في جعل جزاء الشرط الاستغناء، دلالة على المقت والسخط والخذلان لتاركه، وفي قوله موضع «عنه» «عن العالمين» دلالة

١- تفسير الماوردي: ج ١، ص ٤١١.

٢- تفسير الطبري: ج ٣، ص ٣٦٩.

٣- تفسير الماوردي: ج ١، ص ٤١١.

٤- تفسير الطبري: ج ٣، ص ٣٦٩.

٥- الكشاف: ج ١، ص ٤٤٩.

٦- مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٧٧، ح ٢٥٣٥.

٧- آل عمران ٩٧.

على كمال الإستغناء المستلزم لكمال المقت.

فإن قلت : فلم اقتضى المقام هذه المبالغة حتى أكد الكلام بما أكد.

قلت : لقصور العقول البشرية إن لم تؤيد بروح القدس عن دركه حقيقة على ما فيه من ارتكاب المشاق التي لاتدعن للإتقياد إليها النفس الآبية<sup>(١)</sup> بسهولة ، وذلك لأن كل عبادة سواه ، إما بدنية محضة كالصلاة والصوم ، أو مالية محضة كالزكاة والخمس ، والحج قد حاز الجهتين وحواهما على أتم وجه وأكمله على أنه قد يقال : إن علمه تعالى بكثرة المنكرين ، اقتضت المبالغة والتأكيد ، فقد روي عنه عليه السلام : «خاطب أهل الأديان وعرفهم بوجوب الحج وأمرهم به فأمنت به فرقة واحدة وهم المسلمون وكفرت به خمس فرق وهم اليهود والنصارى والصابئيون والمجوس والمشركون فقالوا : لانؤمن بهو لانصلي إلى البيت ولانحجّه فنزل : \* ومن كفر<sup>(٢)</sup> الآية ».

فإن قلت : ما سر حقيقته التي هي مخفية عن العقول البشرية.

قلت : قد استخرج منه المهرة من الفقهاء معنى فقهيّاً مبيناً عن كونه من النعم العظام والآلاء الجسام ، والبررة من أرباب القلوب سرّاً معنوياً مخبراً عن كونه من العطايا الهيئية والمزايا السنية ، أمّا المعنى الفقهي فهو أن كمال معنى الإيتلاء الذي هو مناط التكليف الذي هو سبب الفوز بالدرجات في الجنّات حاصل فيه دون غيره.

بيان ذلك أن المقصود من الإيتلاء بالتكليف تعاطي المكلف الأفعال الشاقة عليه المراغمة لطبعه تعاطياً لمجر طاعة الله ، وللمعنى معقول فيها قد تميل النفس إلى إتيانه لمعقوليته؛ فإن ذلك أشقّ على النفس وأشدّ على الطبع؛ لأنّ النفوس

١ - لسان العرب : ج ١٤ ، ص ٤ ، الآية : التي تعاف الماء ، وهي أيضاً التي لاتر يد العشاء ، مادة «أني».

٢ - تفسير الطبري : ج ٣ ، ص ٣٦٨ ، ج ٧٥١٣.

خلقت منجبله على الميل إلى ما تعقله وتفهمه منقادة إلى ما ينكشف عنه غطاء فائده، مشمأزة عن التلبس بما خفي عليها الغرض من إيقاعه والإتيان به، منهومة عما لا يحضرها عائدته، لاسيما إذا اشتمل ذلك الأمر على زيادة معالجة وفضل مقاساة.

والحج قد حاز هذين الأمرين على الوجه الأتم الأكمل، أما بعده عن المعقولة فلاشتماله على أفعال غريبة وأعمال عجيبة لم يأنس بها العقل ولم يألفها الطبع، كالوقوف بعرفة ولو نائماً، والمبيت بالمزدلفة، وتحصيل حصا الجمار منها، ورمي الحجار بالجمار على التكرار، والمبيت بمنى، والسعي بين الصفا والمروة، وغير ذلك مما تأباه النفس الآبية التي لم تريض بالمعارف اللدنية، ولم تتحل بالآداب الشرعية، وهي متعصبة بعصبة الجاهلية، ولذلك قال ﷺ على ما روي عنه: «لبيك اللهم بحجة حقاً تعبد أَوْ رِقاً»<sup>(١)</sup>، ولم يقل ذلك في غيره من العبادات مع عموم معنى التعبد في سائر العبادات.

وأما اشتماله على زيادة معالجة وفضل مقاساة؛ فإنه فلمالم يتحصل إلا بارتكاب الأسفار، وقطع الفيافي، وركوب الجوار المنشآت في البحار، ومعانات الشدائد في الأسفار والآصال بالاحتحال بمرود السهر والتردي برداء النزول والإرتحال، وكيف وهو أشق الأسفار؟ وقد قال ﷺ: «السفر قطعة من السقر»<sup>(٢)</sup>، وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «لو لم يقل سيد المرسلين هذا لقلت السقر قطعة من السفر»<sup>(٣)</sup>، ومع ذلك قد يكون سبباً لنقصان المال الذي هو محبوب الطبائع ومعشوق القلوب، ومناط المصالح ونظام أمور بني آدم، وجلّي بأن

١- كنز العمال: ج ٥، ص ٣٢، ح ١١٩٢١ و ١٢٤١٧.

٢- سنن البهي: ج ٥، ص ٢٥٩ وفيه: «العذاب» مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ١١٤٢، ح ٣٨٩٩.

٣- لم يوجد في المصادر المتوخرة لدينا.

الطبيعة تعلّق به، والنفوس تميل إليه، وإذا كان كذلك كان الإبتلاء به أشدّ، وإذا كان الإبتلاء به أشدّ كان الثواب عليه أكمل، والعطيّة بسببه أجزل.

وأما السفر المعنوي فلكونه مشتملاً على مفارقة ملاقات النفس التي هي مناط السّعادة العظمى وأساس الدرجة العليا، بالبعد عن الأوطان، ومفارقة الأهل والأخذان، والبنوّة عن الإخوان والخلان، وتشتّت الأولاد المستلزم لتفتّت الأكباد، وإهمال الأموال وإضاعة الضياع، ومهاجرة فاخر الثياب، ومستطاب الطعام والشراب، وقطع العلائق ورفض الخلّاتق، وفي ذلك إماتة النفس الأمّارة بالسوء، وفي إماتتها إحياء للروح، وتقوية للعقل الهادي إلى مكارم الأخلاق، وطاعة الخلّاق، وذلك منتج لاستنارة الباطن وانكشاف الحجب المانعة من إدراك جلال الله وعظمته، والوقوف على سرّ كمال حكمته، وهذا هو مخّ سرّ العبادات وهو القيام بوظائف التكاليف، وترك العادات، وحولّه العباد بزهدهم في كلّ مألوف ومعتاد.

هذا ولا يخفى عليك موازاته لأُمور الآخرة وموازاته لأحوال الحشر والنشر، فإنّ التلبية التي شرّعت فيه إجابة لأذان إبراهيم عليه السلام مذكّرة لإجابة نفخ الصور والنشور من القبور والاجتماع في الميقات، وازدحام المحرّمين مذكّر للوقوف في العرصات واصطكاك المجرّمين، وانقسام المحرّمين إلى مقبول ومردود، يوازي انقسام أهل الآخرة إلى مقرب ومطرد، وفي التجردّ من المخيط والإلتفاف في ثياب الإحرام تذكرة للتجرّد من أثواب الأحياء عند الموت والتقبّط في الأكفان التي هي حلل البالي بعد الفوت، وفي تحريم محظورات الإحرام تنبيه على وجوب رفض جميع الشهوات الدنيويّة الجسمانيّة وترك سائر اللذات النفسانيّة الدنيّة، ولا يخفى ما في ذكر الموت من الفوائد السنيّة، والعوائد الهيّتيّة،

قَالَ ﷺ: «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَادِمِ الذَّاتِ»<sup>(١)</sup>، وَرَبَّمَا صَارَ وَسِيلَةً لِإِخْتِيَارِ الْمَوْتِ الْإِخْتِيَارِيِّ الْمَشَارِإِيهِ، بِقَوْلِهِ ﷺ: «مَوْتُوْا قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا»<sup>(٢)</sup> لِمَا فِي ذِكْرِ أَحْوَالِ الْآخِرَةِ مِنْ آثَارِ الْخَوْفِ وَإِنَارَةِ الرَّجَاءِ اللَّتَيْنِ هُمَا عِنْدَ أَرْبَابِ الْحَالَاتِ مِنْ أَسْنَى الْمَقَامَاتِ، فَقَدْ ظَهَرَ لِلْفُطْنِ الْأَمْعِيِّ وَلاَحِ لِلْمَتَّقِظِ اللَّوْذِعِيِّ عُلُوُّ دَرَجَةِ الْحَجِّ، وَمَا كَمُنَ مِنْ إِسْرَارِهِ وَارْتِفَاعِ مَرْتَبَتِهِ مِنْ اكْتِحَالِ إِمَاقِ الْبَصِيرَةِ بِذُرِّ أَنْوَارِهِ.

تحقيق: إعلم أَنَّ التَّكْلِيفَ بِمَا لَا يُطَاقُ مَمْتَنَعٌ عَلَيْهِ تَعَالَى عَقْلاً وَنَقْلاً، كَمَا بَيَّانَ مَا أَفَادَهُ الْمَصْتَفَى فِي التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ حَقَّقَ فِي مَوْضِعِهِ كَأَعْدَامِ الْقَدِيمِ، وَقَلْبِ الْحَقَائِقِ، أَوْ لَغْيَرِهِ بِأَنْ يَكُونَ مُمْكِناً فِي نَفْسِهِ لَكِنْ لَا يَجُوزُ وَقُوعُهُ مِنَ الْمَكْلَفِ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ، أَوْ وَقُوعِهِ لَا يُمْكِنُ مَعَهُ صُدُورُهُ مِنْهُ، وَمِنْ ثَمَّةٍ عِلْمُ أَنَّ تَعَالَى لَا يَكْلِفُ الْعَبْدَ بِأَمْرٍ إِلَّا بَعْدَ إِقْدَارِهِ عَلَيْهِ بِالْقَدَرَتَيْنِ: أَعْنِي الْقُدْرَةَ الْمُمْكِنَةَ، وَالْقُدْرَةَ الْمَيَسَّرَةَ، أَمَّا عَدَمُ جَوَازِ تَكْلِيفِهِ عِنْدَ فَقْدَانِ الْقُدْرَةِ الْمُمْكِنَةِ، فَلَعَدَمُ إِمْكَانِ صُدُورِ الْفِعْلِ مِنْهُ الَّذِي هُوَ الْغَرَضُ الْأَصْلِيُّ مِنَ التَّكْلِيفِ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: \*لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا\*<sup>(٣)</sup> وَأَمَّا عِنْدَ فَقْدَانِ الْقُدْرَةِ الْمَيَسَّرَةِ فَلِكُونُهُ مُنَافِئاً لِلطَّفِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: \*مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ جَرَحٍ\*<sup>(٤)</sup>.

لَا يُقَالُ: إِنَّ الْفِعْلَ بِدُونِ عِلَّتِهِ التَّامَّةِ مَمْتَنَعٌ، وَمَعَهَا وَاجِبٌ فَلَا يَكْلَفُ إِلَّا بِالْمَحَالِ؛ لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ تَكْلِيفاً بِالْمَشْرُوطِ عِنْدَ عَدَمِ الشَّرْطِ، وَفِي الثَّانِي تَكْلِيفاً بِتَحْصِيلِ لِلْحَاصِلِ.

لَقَدْ نَقُولُ: لَا نَسْلَمُ أَنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ بِدُونِ عِلَّتِهِ التَّامَّةِ مَمْتَنَعٌ الْوُقُوعِ مُسْتَلْزِمٌ لِلتَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ فَيَكُونُ مُحَالاً، لِأَنَّهُ قَبْلَ الْمَبَاشَرَةِ مَكْلَفٌ بِإِيقَاعِ الْفِعْلِ فِي

١- كنز العمال: ج ١٥، ص ٥٤٢، ح ٤٢٠٩٥ و ٤٢٠٩٦ و ٤٢٠٩٧.

٢- بحار الأنوار: ج ٧٢، ص ٥٩، ح ١.

٣- البقرة ٢٨٦: ٢.

٤- الحج ٢٢: ٧٨.

الزمان المستقبل والإمتناع في هذه الحالة بناءً على عدم عليّته التامة لا ينافي كون الفعل مقدوراً مختاراً له بمعنى صحّة تعلّق قدرته وإرادته به، وقصده إلى إيقاعه، وإنّما الممتنع تكليف ما لا يطاق بمعنى أن يكون الفعل ممّا لا يصحّ تعلّق قدرة المكلف به، وقصده إلى إيجاده، وهذه القدرة توجد قبل الفعل ومعه وبعده وإنّما القدرة المؤثّرة المستجمعة لجميع الشرائط فهي مع الفعل بالزمان، وإن كانت متقدّمة عليه بالذات؛ لأنّ الفعل محتاج إليها.

إذا تمهّد هذا، إعلم: أنّ الزاد والراحلة شرطان في صحّة التكليف بالحجّ <sup>ممنى الزاد والراحلة وما يشترط فيهما</sup> لا متناعه بدونهما بالنسبة إلى بعض الأشخاص وبعض المواطن، وتعرّسه بدونهما بالنسبة إلى بعضهم، وقد عرفت اشتراط القدرة الممكنة والميسّرة، فتدخل في الزاد مؤونة عياله من المأكول والمشروب على قدر حاله مضيّاً وإياباً، ويدخل فيه ما يحتاج إليه من الآلات، وأمّا الراحلة فإنّما تجب لمن يفتقر إلى قطع المسافة وإن قصرت عن مسافة القصر، وفي اشتراط الرجوع إلى كفاية من تجارة يفتقر فيها إلى رأس مال أو حرفه خلاف.

ذهب الشيخان<sup>(١)</sup>، وأبو الصلاح<sup>(٢)</sup>، وابن حمزه<sup>(٣)</sup>، وابن البرّاج<sup>(٤)</sup>، إلى هذا الإشتراط لرواية أبي الربيع الشامي التي أوردناها عن أبي عبد الله عليه السلام<sup>(٥)</sup>. وذهب السيّد<sup>(٦)</sup>، وابن أبي عقيل<sup>(٧)</sup>، وابن الجنيد<sup>(٨)</sup>، وابن ادريس<sup>(٩)</sup>.

١ - المغنّة: ص ٣٨٤، المبسوط: ج ١، ص ٢٩٦.

٢ - الكافي في الفقه: ١٩٢.

٣ - الوسيلة: ص ١٥٥.

٤ - شرح جمل العلم والعمل: ص ٢٠٥.

٥ - الوسائل: ج ٨، ص ٢٤، الباب ٩ من أبواب وجوب الحجّ، ج ١.

٦ - الناصريات (الجوامع الفقهية): ص ٢٤٣، مسألة ١٣٦.

٧ - مختلف الشيعة: ج ٤، ص ٦.

٨ - مختلف الشيعة: ج ٤، ص ٦.

٩ - السرائر: ج ١، ص ٥٠٧.

والعلّامتان<sup>(١)</sup>، إلى عدم الاشتراط لعدم توقّف الاستطاعة، وأجابوا عن الخبر بأنّ المقصود منه صرف بعض المال في الحجّ وإبقاء بعض لنفقة عياله إلى حين إيايه، فلا يدلّ على المطلوب، ومن حيث احتماله بهذا المعنى لا يجوز الاستدلال به، وكذلك إمكان المسير، فلا يجب على المريض المتضرّر بالركوب والمسير، وفي جواب الاستنباه عليه تردّد ينشأ من صدق عدم الاستطاعة عليه، وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط، ومن الرواية وهي: «أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام رأى شيخاً لم يحجّ قطّ، ولم يطق الحجّ من كبره فأمره أن يجهّز رجلاً يحجّ عنه»<sup>(٢)</sup>، فمن حيث عدم صدق الاستطاعة عليه لا يجب عليه الحجّ فلا يجب عليه الاستنباه، ومن حيث الرواية يجب عليه.

وقد يجاب عن الرواية باحتمال تعلّق الوجوب بذمّه قبل العجز عن الركوب بسبب الهرم، وذهب ابن إدريس إلى الأوّل<sup>(٣)</sup>، واستقرّ به العلامة<sup>(٤)</sup>، وذهب الشيخ<sup>(٥)</sup>، وأبو الصلاح<sup>(٦)</sup>، وابن أبي عقيل<sup>(٧)</sup>، وابن البرّاج<sup>(٨)</sup> إلى الثاني وحكم المعضوب<sup>(٩)</sup> حكم المريض، والخلاف فيه كالخلاف فيه، ولا على من خاف على النفس أو البضع أو المال، والخلاف في وجوب الاستنباه على ما عرفت، وفي سقوطه مع التمكن من تحمّل ما يندفع به العدو من المال تردّد ينشأ من القول بوجوب تحصيل ما يتوقّف عليه شرط الوجوب مع التمكن منه وعدمه.

١- مختلف الشيعة: ج ٤، ص ٦، المختصر النافع: ص ٧٦.

٢- الوسائل: ج ٨، ص ٤٤، الباب ٢٤ من أبواب وجوب الحجّ، ح ١.

٣- السرائر: ج ١، ص ٥١٦.

٤- مختلف الشيعة: ج ٤، ص ١١.

٥- النهاية: ص ٢٠٣.

٦- الكافي في الفقه: ص ٢١٨.

٧- مختلف الشيعة: ج ٤، ص ١١.

٨- المهذب: ج ١، ص ٢٦٧.

٩- المعضوب: الضعيف. راجع: لسان العرب: ج ١، ص ٦٠٩.

وهذا الخلاف مطرد في وجوب استئجار البدرقة مع التمكن من الأجر والعلم بدفعها العدو، وهذا يتفرع على وجوب دفع المال إلى العدو إذا اندفع بدفعه إليه وعدمه، فمن قال بوجوب دفع المال إلى العدو قال بوجوب الاستئجار، أو الجعالة، ومن لم يقل بذلك لم يقل بهذا، ومنهم من فرق وقال: إنه على تقدير عدم وجوب دفع المال إلى العدو أيضاً يحتمل وجوب الدفع إلى البدرقة جعالة، أو إجارة؛ لأنه دفع ماله بحق فإنه في مقابله عمل فينزل منزلة الأصلية كسائر الأهب بخلاف دفع المال إلى الظالم؛ فإنه بغير حق، وكذا الخلاف في وجوب القتال إذا اقتقر إليه مع ظن السلامة، فإن من ذهب إلى عدم وجوب تحصيل شرط الوجوب، ذهب إلى عدم وجوب القتال، ولو كان مع العلم بعدم الوقوع فيما يكرهه من قتل، وجرح، ومرض، وشين، ومن ذهب إلى الوجوب قال إنه مقدور للمكلف ولا يترتب عليه ضرر لا بدني ولا مالي، بل هو داخل تحت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما واجبان على كل مكلف، ولو فرضنا الصّد واقعاً على غيره لوجب عليه، لقوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾<sup>(١)</sup>، فكيف لا يجب عليه إذا كان الصّد بالنسبة إليه، هذا، وقد قال ابن العلامة نقلاً عن والده رحمه الله: والذي كان يفتي به في هذه المسألة السقوط<sup>(٢)</sup>.

وعلم أيضاً مما ذكرنا عدم وجوبه على الصبي والمملوك لاشتراط صحة التكليف بالتمكن بالقدرتين، وقد تفوتان معاً بالنسبة إلى الصبي غير المميز، وقد تفوت الميسرة وإن وجدت المكنة بالنسبة إلى المميز، وكذلك المملوك باشتغال ذمته بخدمة مولاه قديفوتهما، وإن نوقش في تفويت الممكنة فلا مناقشة في تفويت الميسرة.



ويؤيد ما ذكرناه من حكم الصبي ما رواه ابن محبوب عن شهاب عنه عليه السلام قال سألته عن ابن عشر سنين يحج به قال: «عليه حجة الإسلام إذا احتلم وكذلك الجارية إذا طمشت عليها الحج»<sup>(١)</sup>؛ فإن هذا يدل على أنه لا يجب عليه في سن الصبا، إذ لو وجب عليه لأجزأه، ولا ينافي ذلك ما رواه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «مر رسول الله ﷺ برويثة وهو حاج فقامت إليه امرأة ومعهما صبي لها فقالت: يا رسول الله أيجب عن مثل هذا؟ قال: نعم ولك أجره»<sup>(٢)</sup>، بل ربما يؤكده.

ومن حكم الغلام ما رواه عبدالله بن سنان عنه عليه السلام قال: «المملوك إذا حج وهو مملوك ثم مات قبل أن يعتق أجزأه ذلك الحج، فإن أعرق أعاد الحج»<sup>(٣)</sup>، وأما ما رواه حكم بن حكيم الصيرفي قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «أيما عبد حج به مواليه فقد قضى حجة الإسلام»<sup>(٤)</sup>، فقد قال الشيخ في الاستبصار: وهو محمول على أحد وجهين، إما أنه يكون إخباراً عما يستحقه من الثواب، وإما أنه أراد به المملوك الذي لم يفوته أحد الموقفين معتقاً<sup>(٥)</sup>.

إذا علمت ذلك فاعلم، لو اجتمعت الشرائط المذكورة قبل أبان الحج لم يجب على المكلف إلا أن يبقى تلك الشرائط مجتمعة إلى زمانه، وذلك فإن ظرفية الوقت للمؤدي مستلزمة شرطية للأداء، فلا يجب أدائه قبله لامتناع تقدم المشروط على الشرط، وما لا يجب أدائه لا يجب قضاؤه، فلو مات بعد اجتماع الشرائط قبل أوان الحج لا يجب عليه القضاء، وإذا اجتمعت الشرائط في أشهر

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٤٦، ح ٤٧٦.

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٤٦، ح ٤٧٨.

٣ - الوسائل: ج ٨، ص ٣٣، الباب ١٦ من أبواب وجوب الحج، ح ٤.

٤ - الوسائل: ج ٨، ص ٣٤، الباب ١٦ من أبواب وجوب الحج، ح ٧، الاستبصار: ج ٢، ص ١٤٨، ح ٤٨٣.

٥ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٤٨، ذيل ح ٤٨٣.

الحجّ ومضى من زمانه ما يمكنه الإتيان بجميع مناسكه فيه ولم يؤدّه إستقرّ في ذمّه، ووجب عليه الإتيان به مادام حيّاً متمكناً من إيقاعه، ولو مات أو عجز عنه بمانع لا يرجى زواله وجب القضاء، ولو أهمل مع اجتماع الشرائط حتّى مضى من الزمان ما يمكنه فيه قطع المسافة ودخول الحرم فأدركه الموت أو مانع لا يرجى زواله ففي استقراره ووجوب قضائه تردّد، ينشأ من أنّ التكليف بفعل في زمان يمكن إتمامه فيه من باب تكليف ما لا يطاق، وقد عرفت امتناعه فمع الإحرام ودخول الحرم إذا أدركه الموت ظهر أنّه لم يكن مكلفاً بالحجّ لما عرفت ممّا تقدّم ذكره، وإذا انتفى التكليف انتفى الإستقرار، ومن استحقاق الأجير الأجرة به تماماً، وهذا يدلّ على أنّه قائم مقام الكلّ، ولكن كلّما أجزأ عن الواجب فهو واجب، فإن كان حال الإختيار فهو بدل اختياريّ، وإن كان حال الإضطراب فهو بدل اضطراريّ، والأوّل مختار الشيخ في المبسوط<sup>(١)</sup>، والعلّامتان<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ فخر الدّين رحمه الله: والحقّ عندي أنّه لا يستقرّ الحجّ بذلك؛ لأنّه من باب العجز الحسيّ فيستحيل معه إيجاب الحجّ<sup>(٣)</sup>.

فائدة: قوله تعالى: ﴿الحجّ أشهرٌ معلّومات﴾<sup>(٤)</sup> يدلّ على أنّ الأشهر ظرف للحجّ؛ لأنّ الحجّ أفعال والأشهر زمان، فلا يكون الزمان هو الحجّ، فيكون التقدير: «وقت الحجّ أشهر معلّومات»، والوقت ظرف للموقّت، وسبب له لما تقدّم ذكره من أنّه سبب ظاهري لوجوبه، ويشبه المعيار لامتناع إيقاع حجّتين في عام واحد كالنهار للصوم، وأشبه المعيار من حيث أنّه لا يسع واجبين من جنس واحد. وعلم من هذه المقدمات امتناع صحّة إيقاعه قبل أشهره لامتناع تقدّم

١ - المبسوط: ج ١، ص ٢٢٣.

٢ - شرائع الإسلام: ج ١، ص ٢٠٧، قواعد الأحكام: ج ١، ص ٤١٠.

٣ - إنباح الفوائد: ج ١، ص ٢٧٤.

٤ - البقرة ١٩٧:٢.

بحث في أشهر  
الحجّ وزمانه

المظروف على الظرف، والمسبب على السبب وخروج ما قدّر بالمعيار عنه وإلا لم يكن معياراً له، وكما لا يجوز تقديمه على الوقت لا يجوز تأخيرها وإيقاعه في زمان متأخر عنه، فلا يصح إيقاعه في زمان خارج عن الزمان الذي عيّنه الشارع له لا مقدماً ولا مؤخراً.

وأما كونه فورياً أو متراحياً فقد اختلف فيه، فعندنا أنه واجب فوري؛ لأن الأصل في الأمر أن يكون للفور، واستدل على فوريته لوجهين.

أحدهما: أن الوقت سبب لوجوبه وشرط لصحة أدائه، وإذا تحقق السبب والشرط وجب وجود المسبب والمشروط.

وثانيهما أن في تأخيرها ضرراً مظنوناً وكل ما في تأخيرها ضرر مظنون لا يجوز تأخيرها فالحج لا يجوز تأخيرها، وأما الصغرى فلقوله ﷺ: «من مات ولم يحج فلا يبالى أن يموت يهودياً أو نصرانياً»<sup>(١)</sup>، والموت متوقع في كل آن، فربما يحصل به حينئذ ما يحصل للكافر من العذاب، ولا ضرر أعظم من ذلك، وهو مظنون الحصول بسبب التأخير.

وأما الكبرى فلو جوب تخليص النفس من الضرر، ولو كان مظنوناً، وذهب بعض إلى أنه متراحياً ومدته جميع العمر، ولذلك يكون إيقاعه بعد عام وجوبه أداءً لا قضاءً، ولأن آية وجوبه نزلت في سنة خمس من الهجرة أو سنة ست على اختلاف القولين، ولم يحج النبي ﷺ إلا سنة عشر، فلو كان فورياً لم يجز له تأخيرها.

وأجيب عن الأول بأن وقت الواجب على قسمين.

أحدهما: ما ليس له بدل لوقت الصلاة والصوم بإيقاعه في غير ذلك الوقت

١ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٧٧، ح ٢٥٣٥، وفيه: «فليمت...».

يكون قضاء.

وثانيهما: ما له بدل كالزكاة والحج وإيقاعه في البدل كإيقاعه في المبدل منه، إلا أنه يَأْتُم بالتأخير إن كان اختياراً، وهذا مرادنا بالفورية هاهنا.

وعن الثاني أنه ﷺ لم يؤخره إختياراً بل اضطراراً على ما روي: «أنه خرج في تلك السنة من المدينة وأحرم ووصل إلى الحديبية فصَدَّ، فذبح هديه وأحلَّ ورجع وأرسل الحجاج»<sup>(١)</sup>.

وقد يقال إنه لم يكن قد وجب عليه في تلك السنة الحج لانتفاء شرط الوجوب أعني أمن السرب.



١ - الوسانل: ج ٩، ص ٣٠٩، الباب ٦ من أبواب الاحصار والصد، ح ١.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



# الْبَحْثُ الثَّانِي

فِي الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِأَنْوَاعِهِا





مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

## الثاني: الآيات المتعلقة بأنواعه وبعض أحكامه وهي عشرة

وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ  
الْهَدْيِ وَلَا تَخْلِقُوا زُورًا وَسَكُنْمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ  
فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ آذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ  
مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَعَّ  
بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ  
فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ  
عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي  
الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (١)

الأبلى: قوله تعالى: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» إتمام الشيء هو أن يأتي بجميع أركانه وكيفياته وشرائطه بعد الشروع فيه، وقد يقال أتمّ هذا الشيء لمن لا يشرع فيه ويراد الأمر بالإتيان به تاماً وهو المراد في الآية، كقوله تعالى: «ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» (٢)، والمعنى أوقعوهما تامين أي غير مخلين بشيء من أركانها، وشرائطها، والأصل في الأمر الوجوب، فتجب العمرة كما يجب الحج مرة في العمر، لأن الصيغة لا تدل على التكرار كما علمت فيما قدمناه سابقاً. ويؤيده قراءة من قرأ «وأقيموا الحج والعمرة»، ويبيّن ذلك ما رواه محمد

١ - البقرة: ٢: ١٩٦.

٢ - البقرة: ٢: ١٨٨.



بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: سألت أبا الحسن عن العمرة أواجبة هي؟ قال: «نعم»<sup>(١)</sup>.

ويؤكد ذلك ما رواه عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: «والله إن العمرة لتقرينة الحج في كتاب الله قال تعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾»<sup>(٢)</sup>.

والآية صريحة الدلالة على ذلك إذ الأمر فيها وإن كان مطلقاً ليس مقيداً بالشروع إلاّ أنّه لا يتم إلاّ بالشروع، وما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب، وبه قال عطاء<sup>(٣)</sup>، وطاووس<sup>(٤)</sup>، ومجاهد<sup>(٥)</sup>، والحسن<sup>(٦)</sup>، وقتادة<sup>(٧)</sup>، وسعيد بن جبير<sup>(٨)</sup>، وإليه ذهب الثوري<sup>(٩)</sup>، والشافعي<sup>(١٠)</sup>، في أصحّ قوليه خلافاً لأبي حنيفة<sup>(١١)</sup> ومالك<sup>(١٢)</sup>، وجمع من أهل العراق فإنهم ذهبوا إلى أنّها سنة، واحتجوا بما روي عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه سئل عن العمرة أواجبة هي؟ قال: «لا، وأن تعمروا خير لكم»<sup>(١٣)</sup> والأوّل أصحّ لما عرفت، ويؤكدّه ما رواه ابن عمر: «ليس من خلق الله إلّا عليه حجة، وعمرة واجبتان من استطاع إلى ذلك سبيلاً»<sup>(١٤)</sup> وقول عمر لمن قال: إنّي وجدت الحجّ والعمرة مكتوبين عليّ أهللت بهما جميعاً،

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٣٢٥ و ٣٢٦، ح ١١٥٣.

٢ - صحيح البخاري: ج ٩، ص ٢، باب وجوب العمرة وفضلها.

٣ - التبيان: ج ٢، ص ١٥٤.

٤ - التبيان: ج ٢، ص ١٥٤.

٥ - التبيان: ج ٢، ص ١٥٤.

٦ - تذكرة الفقهاء: ج ٧، ص ١١، المسألة ٤.

٧ - التبيان: ج ٢، ص ١٥٤.

٨ - التبيان: ج ٢، ص ١٥٤.

٩ - تذكرة الفقهاء: ج ٧، ص ١١، المسألة ٤.

١٠ - تذكرة الفقهاء: ج ٧، ص ١١، المسألة ٤.

١١ - كنز العرفان: ج ١، ص ٢٧٥.

١٢ - كنز العرفان: ج ١، ص ٢٧٥.

١٣ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٢١٨، ح ٣٢٣٠، الدر المنثور: ج ١، ص ٣٧٨.

١٤ - الدر المنثور: ج ١، ص ٣٧٧، وفيه: «حجة... من استطاع...».

فقال: هديت لسنة نبيك<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يجعل الإهلال سبباً للوجوب؛ لأنَّ الوجوب سبب للإهلال ولترتبه عليه فتأمل.

وحيث كان الأمر للوجوب، فلا يجوز أن يفسر الإتمام إلا بالإتيان بجميع الشرائط والأركان كما لا يخفى، فعلى هذا لافائدة في ذكر الوجوه التي ذكرها بعض المفسرين في تفسير الإتمام.

والحج ثلاثة أنواع تمتع، وقرآن، وإفراد، والأول فرض من نأى عن مكة أنواع الحج بإثني عشر ميلاً من أي جانب كان، والأخيران فرض أهل مكة وحاضريها وهو من كان بينه وبين مكة أقل من إثني عشر ميلاً.

وصورة التمتع الإحرام من الميقات بالعمرة المتمتع بها في أشهر الحج، ثم الطواف بها، ثم صلاة ركعتيه، ثم السعي، ثم التقصير، ثم الإحرام من مكة للحج، ثم المضي إلى عرفة فالوقوف بها، ثم الإفاضة إلى المشعر، والوقوف به من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ثم المضي إلى منى، ورمي الجمرة بها يوم النحر، ثم ذبح الهدي، ثم حلق الرأس، ثم المضي فيه أو في غده إلى مكة وطواف الحج، وصلاة ركعتيه، والسعي للحج والطواف للنساء، وصلاة ركعتيه، ثم المضي إلى منى والبيتوتة بها ليالي التشريق، ثم رمي الجمار الثلاث في الأيام الثلاثة، وصورة القرآن والإفراد واحدة، وإما يفترقان بسياق الهدي وعدمه، وهي الإحرام من الميقات أو من حيث يجوز له، والمضي إلى المشعر ثم قضاء مناسكه يوم النحر بمنى، ثم إتيان مكة والطواف للحج وصلاة ركعتيه، ثم السعي، ثم الطواف للنساء، ثم صلاة ركعتيه، ثم العود إلى منى للرمي في اليومين أو الثلاثة، ثم الإتيان بعمرة مفردة بعد أن يحل.

في بيان أنَّ العمرة  
على القسمين

وقد علم ممَّا قرَّره أنَّ العمرة قسمان، متمتع بها ومفردة، وصورتهما مفردة الإحرام من الميقات أو من خارج الحرم، والطواف وصلاة ركعتيه، والسعي، والتقشير، وطواف النساء وركعتاه.

بيان الفرق في  
نوعي العمرتين

والفرق بينهما من وجوه خمسة:  
أولها: عمرة التمتع واحدة في الحج لقول النَّبِيِّ ﷺ: «دخلت العمرة في الحج»<sup>(١)</sup> هكذا وشبك بين أصابعه ولا يمكن افتراقهما»<sup>(٢)</sup>.

وثانيها: إنَّ عمرة التمتع يجب تقديمها على الحج بخلاف عمرة الإفراد.  
وثالثها: إنَّ عمرة التمتع ليس فيها طواف النساء.  
ورابعها: أنَّ العمرة المفردة يجوز الإحرام بها من خارج الحرم، والتمتع بها لا يجوز الإحرام بها إلا من الميقات.  
 وخامسها: أنَّ التمتع بها لا يصح إلا في أشهر الحج، بخلاف المفردة فإنه يجوز إيقاعها في غيرها.

فإن قلت: لم خصصت ذلك بالنائي وهذين بالحاضر؟  
قلت: لما بلغني بأسناد صحيح، ونقل صريح عن أئمة الهدى الذي نقلهم عن جدِّهم، عن جبرئيل عليه السلام، عن ربِّ العزة عزَّ شأنه وجلَّ سلطانه من الأخبار الدالة على التخصيص.

منها: ما أورده الشيخ الإمام أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي رحمه الله بحضيرة القدس في الاستبصار، عن موسى بن القاسم، عن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة لأنَّ الله سبحانه وتعالى يقول: \*فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى\*، فليس

لأحد إلا أن يتمتع لأنَّ الله سبحانه وتعالى أنزل ذلك في كتابه وجرت به السنَّة عن رسول الله ﷺ»<sup>(١)</sup>.

وبالأسناد المذكور عنه قال سألت أبا عبد الله ﷺ عن الحج فقال: «تمتع، ثم قال: إنا إذا وقفنا بين يدي الله قلنا ياربنا أخذنا بكتابك وقال: الناس رأينا رأينا يفعل الله بنا وبهم ما أراد»<sup>(٢)</sup>.

وعن الحسين بن سعيد، عن أبي سنان، عن ابن مسكان، عن يعقوب الأحمر قال قلت لأبي عبد الله ﷺ رجل اعتمر في المحرم ثم خرج في أيام الحج أيتمتع؟ قال: «نعم كان أبي لا يعدل بذلك» قال ابن مسكان: حدثني عبد الخالق قال: سألته عن هذه المسألة قال: «إن حج فليتمتع إنا لانعدل بكتاب الله وسنَّة نبيِّه»<sup>(٣)</sup>.

وفيه يرويه عن موسى بن القاسم، عن صفوان بن يحيى، وابن أبي عمير، عن عبد الله بن مسكان، وعبد الله الحلبي، وسليمان بن خالد، وأبي بصير عن أبي عبد الله ﷺ قال: «ليس لأهل مكة ولا لأهل مرو ولا لأهل سرف متعة وذلك لقول الله عز وجل: \* ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام \*»<sup>(٤)</sup>.

وعنه عن علي بن جعفر قال: قلت لأخي موسى ﷺ لأهل مكة أن يتمتعوا بالعمرة إلى الحج؟ فقال: «لا يصلح أن يتمتعوا لقول الله عز وجل \* ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام \*»<sup>(٥)</sup>.

وعن عبد الواحد بن أحمد المليحي، عن أحمد بن عبد النعيمي، عن محمد

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٥٠، ح ٤٩٣.

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٥٠، ح ٤٩٤.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٥١، ح ٤٩٨.

٤ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٥٧، ح ٥١٤.

٥ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٥٧، ح ٥١٥.

بن يوسف ، عن محمد بن إسماعيل ، عن يحيى بن بكر ، عن الليث ، عن عقيل ، عن بن شهاب ، عن سالم بن عبدالله ، عن ابن عمر قال: تمتّع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحجّ ، فساق معه الهدى من ذي الحليفة ، وبدأ ثم أهل بالعمرة ، ثم أهل بالحجّ ، فتمتّع الناس مع النبي ﷺ بالعمرة إلى الحجّ ، وكان من الناس من أهدى ، فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال للناس: «من كان منكم أهدى فإنه لا يحلّ من شيء أحرم منه حتى يقضي حجه ، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة ، وليقصروا ليحلّ ثم ليهل بالحجّ وليهد فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيّام في الحجّ وسبعة إذا رجع إلى أهله» ، فطاف حين قدّم مكة واستلم الركن أول شيء ، ثم خبّ<sup>(١)</sup> ثلاثة أطواف ومشى أربعاً ، فركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سلّم فانصرف ، فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ، ثم لم يحلّ من شيء حرم منه حتى قضى حجه ، ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حلّ من كلّ شيء حرم منه ، وفعل الناس مثل ما فعل رسول الله ﷺ في تمتّعه من العمرة إلى الحجّ ، رواه محيي السنّة في المصابيح<sup>(٢)</sup> ، وعن ابن عباس رضّي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «هذه عمرة استمتعنا بها ، فمن لم يكن عنده الهدى فليحلّ الحلّ كلّّه ، فإن العمرة قد دخلت في الحجّ إلى يوم القيامة»<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت : لم خصصت من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام بمن كان منزله دون إثني عشر ميلاً من كلّ جانب؟ قلت : لما رواه زرارة عن أبي جعفر رضي الله عنه قال: قلت له قول الله عز وجل في

١ - لسان العرب: ج ١، ص ٣٤١، أي رمّل، وهو ضرب من الغدو، مادة «خبب».

٢ - نقله عنه الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٨٧ - ٧٨٨، ح ٢٥٥٧.

٣ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٨٨، ح ٢٥٥٨.

كتابه: \*ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام\* قال: «يعني أهل مكة ليس عليهم متعة كل من كان أهله دون ثمانية وأربعين ميلاً ذات عرق وعسنان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية، وكل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة»<sup>(١)</sup>.

\*فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى\*<sup>(٢)</sup>، يقال: «أحصر الحاج» إذا منعه خوف أو مرض من الوصول إلى إتمام حجّه أو عمرته، وإذا منعه سلطان جائر أو مانع قاهر في حبس أو مدينة، يقال حصر، هذا هو المشهور، وهما في الاستعمال بمعنى المنع مطلقاً مثل صدّه وأصدّه، قال ابن عباس: لا حصر إلا حصر العدو<sup>(٣)</sup>، وقال الأزهري: وجعلها بغير ألف جائز بمعنى قوله تعالى: \*فإن أحصرتم\* وقيل: الإحصار بالمرض والعدو خاصة<sup>(٤)</sup> وقال أبو عبيدة: الإحصار ما كان عن المرض وذهاب النفقة<sup>(٥)</sup>، وما كان من سجن أو حبس، قيل: حصر فهو محصور، وقال المبرّد<sup>(٦)</sup>: «حصر» حبس، و«أحصر» عرّض للحبس نحو قبره عرّضه للقبر وأقبره جعل له قبراً، والثاني من الإحصار، والأول من الحصر بسكون العين، ومنه «الحُصر» بضم الحاء وسكون الصاد وهو المنع من الغائط و«الأسْر» من البول، والحصر للحبس.

ورجل حصور لا يأتي النساء كأنه منع عما يكون من الرجال، ولا يجوز أن يكون من الحصر بفتحيتين بمعنى العي وضيق الصدر؛ لأن الفعل منه حصر بكسر

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ١٥٧ - ١٥٨، ح ٥١٦.

٢ - البقرة ١٩٦:٢.

٣ - الدر المنثور: ج ١، ص ٣٨٤.

٤ - تفسير التبيان: ج ٢، ص ١٥٦.

٥ - تفسير التبيان: ج ٢، ص ١٥٦.

٦ - تفسير التبيان: ج ٢، ص ١٥٦.

بيان آية «فإن  
أحصرتم فما  
استيسر من  
الهدى...»  
والأحكام  
المستفادة منها

معنى الحصر  
وأحكامه

العين كلبس<sup>(١)</sup>، ومنه قولهم الإمام إذا لم يستطع أن يقرأ.

هذا والحكم المذكور في قوله \*مما استيسر من الهدى\* مترتب على مطلق المنع، سواء كان بمرض أو عدو، و«استيسر»، بمعنى «تيسر» كاستصعب بمعنى تصعب، واستعسر بمعنى تعسر، واستشعر بمعنى تشعر، قال الشاعر:

وَكَمَّمْنَا مَدْمَاءَ كَأَنَّ مَتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبِ<sup>(٢)</sup>

أي تشعرت أي لبست الشعار؛ و«الهدى» جمع «هدية» كالجدي في حديثه، وقرئ «من الهدى»، قيل: جمع «هدية» بالتشديد كالمطي والمطية، وقيل: بمعنى المهدي و«ما» مرفوعة المحل بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: «فعلیکم ما استيسر»، ويجوز أن تكون في موضع نصب على تقدير: «فليهد ما استيسر»، والمعنى إن متعم بعد تلبسکم بإحرام الحج والعمرة، وأردتم التحلل فيجب علیکم ما تيسر لكم ما يصدق عليه اسم الهدى من بدنة أو بقرة أو شاة.

ومحلّه منى يوم النحر إن كان محرماً بالحج، وإلا مكة إن كان محرماً بالعمرة، هذا إن كان محصراً بالمرض، وإن كان بالعدو وهو المصدود فمحلّه الموضع الذي صدّ فيه؛ لأنّ النبي ﷺ نحر هديه بالحنية.

\*ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محلّه\*، الخطاب للمحصرين، أي لا تحلقوا من إحرامكم حتى تعلموا وصول الهدى المرسل إلى محلّه الذي يجب ذبحه أو نحره فيه، \*فمن كان منكم\*، أيها المحصرون \*مريضاً أو به أذى\*، كقتلاً أو جراحة.

والجملة أعني المبتدأ والخبر منصوبة المحل للعطف على «مريضاً» \*من رأسه ففدية\*، أي فعلية إذا حلق رأسه لما أصابه قبل أن يبلغ الهدى محلّه.

١ - تفسير التبيان: ج ٢، ص ١٥٦.

٢ - تاج العروس: ج ١٢، ص ١٨٩.

والأولى جعل الخطاب عاماً ليعم المحصور وغيره «فقدية» جزاءً وجبراً لما اضطر إليه من الحلق \*من صيام\* ثلاثة أيام، \*أو صدقة\* ثلاثة أصوع على ستة مساكين، وروي على عشرة \*أو نسك\* جمع نسيسة، وهي الذبيحة ولا ترتب فيها، قيل: نزلت في كعب بن عجرة وقد رآه رسول الله ﷺ وقمّله يسقط على وجهه فقال: «أتؤذيك هوأمك» قال: نعم فأمر رسول الله ﷺ أن يحلق بالحديبية، ولم يتبين لهم أنهم يحلّون بها وهم على طمع أن يدخلوا مكة<sup>(١)</sup>. ومن طريق آخر روي عنه أنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ محرمين فوقع القمل في رأسي ولحيتي وشاربي حتى وقع في حاجبي فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «ماكنت أرى بلغ مثل هذا أدعوا الحالق فدعوا الحالق فحلق رأسي فقال: تجد نسيكه قلت، لا قال: فصم ثلاثة أيام أو أطعم ثلاثة أصوع بين ستة مساكين» قال فنزلت في خاصة وهي للناس عامة<sup>(٢)</sup>.

وظاهر هذه الرواية يدلّ على الترتيب في الكفّارات إن صحّت، وقيل: مرّ به النبي ﷺ وقرح رأسه، فقال: «كفى بهذا أذى» وأمره أن يحلق<sup>(٣)</sup>. وهذه الرواية تشعر بنزولها قبل واقعة، \*فاذا أمتم\*، أي لم يعترىكم خوف أو مرض ولم تصدّوا، وقيل: إن أمتم بعد الخوف وعوفيتم بعد المرض، ورخص لكم بعد الإحصار<sup>(٤)</sup>.

\*فمن تمتّع بالعمرة إلى الحج\*، اختلف في معنى التمتع إلى الحج، فذهب بيان بعض الأقوال في معنى التمتع إلى الحج

بعض إلى أن المعنى فمن أحصر حتى فاته الحج ولم يتحلّل فقدم مكة فخرج من إحرامه، بعمل عمرة ويستمتع بإحلاله ذلك بتلك العمرة إلى السنة المقبلة ثم

١ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٣٣٥٢.

٢ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٣٣٤٤.

٣ - الكشف: ج ١، ص ٣٤٥.

٤ - تفسير التبيان: ج ٢، ص ١٥٨ مجمع البيان: ج ١، ص ٢٩١.



يحجّ، فيكون متمتعاً بذلك الإحلال الذي جعله بالعمرة إلى إحرامه الثاني للحجّ في العام القابل.

وقال بعضهم: معناه فإذا أمنتُم وقد أحللتُم من إحرامكم بعد الإحصار، ولم تقضوا عمرةً، وأخرتم العمرة إلى السنة القابلة ما عمّرتم في أشهر الحجّ ثمّ حللتُم فاستمتعتم بإحلالكم إلى الحجّ ثمّ أحرمتُم بالحجّ.

وعن ابن عباس وعطاء، وجماعة: المعنى أنّ من قدّم معتمراً من أفق من الآفاق في أشهر الحجّ فقضى عمرته، وأقام مُحجلاً في مكة حتّى أنشأ منها الحجّ، فحجّ عامه، فيكون مستمتعاً بالإحلال من العمرة إلى الحجّ<sup>(١)</sup>، فمعنى التمتع حينئذٍ هو إطالة الانتفاع بما استحله بعد ما حرم عليه بالإحرام للتمتع إلى أن يحرم بالحجّ، وهذا الوجه مروى عن أهل البيت عليهم السلام، نقله صاحب الجوامع وهو أوفق بالمعنى اللغوي، إذ التمتع في اللغة إطالة الانتفاع<sup>(٢)</sup>.

قال الشاعر:

تمتّع من شميم نجدٍ فما بعد العشيّة من عرار<sup>(٣)</sup>

ومنه ما جاء في الدعاء: «اللّهُمَّ متّعنا ببصارتنا وأسماعنا»<sup>(٤)</sup>.

وقيل: المعنى من انتفع بالتقرّب بالعمرة إلى الله قبل أن ينتفع بالتقرّب بالحجّ<sup>(٥)</sup>.

وعلى القولين الأخيرين لا بد من تقدير مضاف، أي فمن تمتّع بإحلال العمرة إلى الحجّ.

١- تفسير الطبري: ج ٢، ص ٢٥٤، ذيل ح ٤٣٢.

٢- جوامع الجامع: ج ١، ص ١١٠.

٣- شرح المختصر للفتاواني: ج ٢، ص ٢٠١.

٤- بحار الأنوار: ج ٢، ص ٦٣.

٥- الكشف: ج ١، ص ٣٤٥.

وعلى القولين الأولين تكون الآية متعلقة بأحكام المحصرين والخطاب فيها لهم، وعلى القول الأخير لا يختص بهم، \*فما استيسر من الهدى\*<sup>(١)</sup>، هذا هو هدي المتعة وهو واجب بالإجماع، وإثما الخلاف في أنه نسك أو جبران، والحق أنه نسك، فيجوز لصاحبه أن يأكل منه، وعند الشافعي أنه جبران لا يأكل منه<sup>(٢)</sup>.

فائدة: الهدى هدي جزاء وهو هدي الجبران، لأنه يجبر ما نقص من حجّه ما أفاده المصنف في الهدى أو عمرته، وهدى نسك وهو الذي من أركان الحجّ، والأول لا يجوز أكل صاحبه منه، بخلاف الثاني، لما رواه أبو بصير، قال: سألت عن رجل أهدي هدياً فانكسر قال: «إن كان مضموناً والمضمون ما كان في يمين يعني نذراً أو جزاء فعليه فداؤه قلت، أن أكل منه؟ قال: لا، إثما هو للمساكين، وإن لم يكن مضموناً فليس عليه شيء قلت، أي أكل منه؟ قال: يأكل منه»<sup>(٣)</sup>، ولما رواه الحلبيّ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فداء الصيد يأكل منه من لحمه؟ قال: «يأكل من أضحيته ويتصدق بالفداء»<sup>(٤)</sup>. ولما رواه عبد الرحمن عنه عليه السلام، قال سألت عن الهدى ما يأكل منه؟ فقال: «كلّ هدي من نقصان الحجّ فلا تأكل منه، وكلّ هدي من تمام الحجّ فكلّ»<sup>(٥)</sup>.

فإن قلت: لو أكل مما هو فداء وجزاء فما حكمه؟

قلت: لا يفيد هديه، بل يجب عليه إخراج قيمة ما أكله إلى مستحقّه، يحكم بذلك ما رواه السكوني عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: «إذا أكل الرجل من الهدى تطوعاً فلا شيء عليه، وإن كان واجباً فعليه قيمة ما أكل»<sup>(٦)</sup>، ونفهم من هذه

١ - البقرة ١٩٦:٢.

٢ - الكشف: ج ١، ص ٣٤٥.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٣، ح ٩٦٥.

٤ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٣، ح ٩٦٦، وفيه: أضحيته.

٥ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٣، ح ٩٦٧.

٦ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٣، ح ٩٧٠.

الأخبار أن ما رواه يحيى الكاهلي وجعفر بن بشير عن أبي عبد الله عليه السلام ما يدل على إباحة الأكل مما هو فدية وجزاء<sup>(١)</sup>، محمولة على حالة الضرورة توفيقاً بين الأحاديث «فمن لم يجد» الهدى، «فصيام» أي فعله جبران مافاته صيام، «ثلاثة أيام في الحج» أي في وقت الحج، وعند الشافعي لا صيام إلا بعد الإحرام بالحج<sup>(٢)</sup>.

والأفضل أن يصوم يوماً قبل التروية، والتروية، وعرفة، فإن آخر صام يوم التروية وعرفة وصام الثالث بعد النفر، ولو فاته يوم التروية آخر الجميع إلى بعد النفر ولا يجوز له صومها أيام التشريق متفرقة، ولو صام يومين متتابعين وآخر الثالث لم يجزئ ووجب عليه الإعادة.

فإن قلت: ما وجه الفرق؟

قلت: لأن الأصل في صيامها التابع، والتفريق خلاف الأصل وإنما ذهب إليه، لما رواه عبد الله بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام، فيمن صام يوم التروية ويوم عرفة قال: «يجزيه أن يصوم يوماً آخر»<sup>(٣)</sup>، ولما رواه يحيى الأزرق عن أبي الحسن قال: سألته عن رجل قدم يوم التروية متمتعاً وليس له هدي فصام يوم التروية ويوم عرفة قال: «يصوم يوماً آخر بعد أيام التشريق»<sup>(٤)</sup>، فلا يجوز حينئذ التعدي عمداً دل عليه الخبران مما هو خلاف الأصل.

وأيضاً لما تابع بين اليومين وكان المانع من رعاية التابع في الثالث من جهة الشارع، لامن جهة جعل التابع في الأكثر نازلاً منزلة التابع في المجموع، وأما إذا أخرها عن أيام التشريق، وصام يومين ولم يصم الثالث متابعاً كان

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٣، ح ٩٦٨ و ٩٦٩.

٢ - الكشف: ج ٢، ص ٣٤٥.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٩، ح ٩٩١.

٤ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٩، ح ٩٩٢.

التقصير في التابع الذي أوجبه الشارع عليه من عند نفسه فيؤاخذ عليه بعدم الأجزاء، وإيجاب الإستهناف تحصيلاً لما وجب عليه من التابع.

«وسبعة إذا رجعتم» إلى منازلكم، وقرأ ابن أبي عبيدة: «سبعة» بالنصب عطفاً على محل «ثلاثة أيام»<sup>(١)</sup>، أي فصيام ثلاثة وسبعة.

توضيح: لما جعل الحج ظرفاً لصيام الثلاثة أيام، ولم يصلح نفس الحج للظرفية دلّت هذه القرينة على وجوب تقدير مضاف صالح للظرفية، وهو إما مكان الحج أو زمانه، وكان تقدير الزمان أنسب، نظراً إلى ذات الصوم؛ فإنه إنما يتعلّق بالزمان لا بالمكان؛ لأنّه عبارة عن إمساك في زمان مخصوص كان تقدير الزمان أولى من تقدير المكان، على أنّه لما كان مكانه متعدّداً، وإيجاب وقوعه في جميع أمكنته متعسّراً، وفي بعضها ترجيحاً بالمرحجّ تعيين تقدير الزمان، فيكون التقدير: فصيام ثلاثة أيام في زمان الحجّ المتمتع بالعمرة إليه وزمانه ذو الحجة، لقول أبي عبد الله عليه السلام لرفاعة بن موسى فإن الله يقول: «فصيام ثلاثة أيام في الحجّ»، فقال رفاعة يقول الله في ذي الحجة؟ فقال عليه السلام: «ونحن أهل البيت نقول في ذي الحجة»<sup>(٢)</sup>.

فعلى هذا يجوز صومها في جميع أيام ذي الحجة إلا الأيام التي حرّم الشارع فيها، فيجوز تقديمها في أول ذي الحجة لاقبله، لكن مشروط بالتلبّس بالمتعة، لكن الأفضل صومها في ثلاثة أيام يلاصق ثالثها يوم النحر ليلاصق زمان البدل وزمان المبدل منه، وجعل «إذا رجعتم» ظرفاً لصيام السبعة يدلّ على جواز إيقاعها في كلّ جزء من أجزاء زمان الرجوع من ابتدائه أعني زمان الخروج من مكة متوجّهاً إلى منزله، إلى إنتهائه أعني زمان دخوله بلده وما بينهما لصدق زمان

١ - الكشف: ج ٢، ص ٣٤٠.

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٨٠، ح ٩٩٥.

الرجوع على كل جزء من تلك الأجزاء، لكن عدم ترخيص الشارع صومها في السفر خصصها بزمان دخول بلده بخلاف الثلاثة، فإن الشارع رخص صومها في السفر، يدل على ذلك ما رواه رفاعه بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع لا يجد هدياً؟ قال: «يصوم يوماً قبل التروية، ويوم التروية، ويوم عرفة، قلت: فإنه قدم يوم التروية فخرج يوم عرفة قال: يصوم ثلاثة أيام بعد يوم النفر قال قلت ان جماله لم يقيم عليه؟ قال: يصوم يوم الحصة يوم النفر وبعده يومين قلت: يصوم وهو مسافر؟ قال: نعم أليس هو يوم عرفة مسافراً؟ فإن الله تعالى يقول: ﴿فصيام ثلاثة أيام في الحج﴾ قال قلت: فإن الله يقول: في ذي الحجة»<sup>(١)</sup>.

وأما التابع والتفريق فهو مخير فيها بقاء على الأصل فيها إذ ظاهر الآية لا يدل على أحد منهما لافي الثلاثة، ولا في السبعة، لكن في الثلاثة علم وجوب التابع من الخارج كما عرفت، وبقيت السبعة على ما هو الأصل؛ إذ وجوب التابع والتفريق لا بد له من دليل، فإذا انتفى فلا يجب شيء منهما، ولانعني بالتخيير الإبتداء.

ومما يؤيد عدم وجوب التابع في السبعة ما رواه إسحاق بن عمار، قال: قلت: لأبي الحسن موسى عليه السلام إني قدمت الكوفة ولم أصم السبعة الأيام حتى نزلت في حاجة إلى بغداد، قال: «صمها ببغداد قلت: أفرقها؟ قال: نعم»<sup>(٢)</sup>، ولا ينبغي أن يتوهم من هذا وجوب التفريق، إذ السائل إنما يسأله عن الجواز،

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٨٠، ح ٩٩٥، الرواية فيها قطع في بعض النسخ والرواية هكذا «عن رفاعه بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع لا يجد هدياً؟ قال: يصوم يوماً قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة قلت: فإنه قدم يوم التروية فخرج إلى عرفات قال: يصوم ثلاثة أيام بعد يوم النفر يوماً بعد التروية ويوم النفر يصوم وهو مسافر؟ قال: نعم أليس هو يوم عرفة مسافراً؟ فإن الله تعالى يقول: ﴿ثلاثة أيام في الحج﴾ قال قلت أعزك الله تعالى يقول الله تعالى ﴿في ذي الحجة﴾ قال: أبو عبد الله عليه السلام ونحن أهل البيت نقول: في ذي الحجة».

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٨١، ح ٩٩٨.

لأعن الوجوب لعدم اعتراء الشك فيه، وإثماً الشك في وجوب التابع لإيجابهم إياه في الثلاثة.

ويؤيد ما قلناه استحباب التابع في السبعة، كما يدل عليه ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن صوم ثلاثة أيام في الحج والسبعة أيسومها متوالية أو يفرق بينهما؟ قال: «يصوم الثلاثة الأيام لا يفرق بينها والسبعة لا يفرق بينها، ولا يجمع السبعة الثلاثة جميعاً»<sup>(١)</sup>؛ فإن قوله: «والسبعة يفرق بينها» يجب حمله على الاستحباب توفيقاً بين الأحاديث، كما يجب حمل قوله: «ولا يجمع السبعة والثلاثة جميعاً» على الكراهية لأعلى الحرمة، إذ من آخر الثلاثة عن الحج ولم يؤدّها حتى بلغ منزله يجوز له الجمع بين الثلاثة والسبعة إجماعاً. ويؤيد هذا ما رواه معاوية بن عمار، قال حدثني عبد صالح عليه السلام قال: سألته عن المتمتع ليس له أضحية وفاته الصوم حتى يخرج وليس له مقام؟ قال: «يصوم ثلاثة أيام في الطريق إن شاء وإن شاء صام عشرة في أهله»<sup>(٢)</sup>.  
فإن قلت: لما وجب صوم السبعة في الأهل كما دل عليه منطوق الآية فإذا لم يرجع فماذا يكون حكمه؟.

قلت: قد حمل الرجوع على المعنى الأعمّ ليشمل التحقيقي والتقديري؛ فإن من أقام بمكة وله أهل خارجها فهو راجع إلى أهله تقديرأً باعتبار ما يكون، فحكمه أن يصبر عن الصوم مقدار الأسبق من مضي شهر ووصول أصحابه إلى أهله ثم يصومها، ويؤيد ذلك ما رواه معاوية بن عمار عنه عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: من كان متمتعاً فلم يجد أهله فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، فإن فاتته ذلك وكان له مقام بعد الصدر صام ثلاثة أيام بمكة، وإن لم يكن له

١- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٨١، ح ٩٩٩، مع اختلاف يسير.

٢- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٨٢، ح ١٠٠٠.

مقام صام في الطريق أو في أهله، وإن كان له مقام بمكة وأراد أن يصوم السبعة ترك الصيام بقدر مسيره إلى أهله أو شهراً ثم صام بعده»<sup>(١)</sup>.

\* تلك عشرة كاملة\*، قيل: في فائدة هذا الكلام وجوه:

منها: دفع توهم كون الواو بمعنى «أو» للتخيير كقوله «جالس الحسن أو ابن سيرين»<sup>(٢)</sup>.

ويحتمل أن يكون لإزالة توهم أن يكون المراد بالسبعة ضم أربعة إلى الثلاثة كقوله: \*قدّر فيها اقواتها في أربعة أيام\*<sup>(٣)</sup> أي مع اليومين الذين تقدّم ذكرهما، في قوله: \*خلق الأرض في يومين\*<sup>(٤)</sup>.

ومنها: أنّها لإزالة توهم أن السبعة لبيان الكثرة لا العدد<sup>(٥)</sup>.

ومنها: أنّها لإفادة العلم بالعدد إجمالاً كما علم تفصيلاً فيتأكد العلم من وجهين والعلمان خير من<sup>(٦)</sup> علم، كقول الشاعر:

ثلاث واثنتان فهنّ خمس وسادة تميل إلى شمام<sup>(٧)</sup>

وقد يقال: إنّ الكاملة بمعنى المكملّة، أي تلك الثلاثة والسبعة عشرة مكملّة لما انتقص بفقْدان الجابر الذي هو الهدى.

ومنها: أنّها لَمّا فصل بينهما بالإفطار وصفها بأنّها كاملة لتلايظن انحطاط رتبتهما في الكمال عن العشرة المتّصلة<sup>(٨)</sup>.

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٨٢ - ٢٨٣، ح ١٠٠٢.

٢ - مغنى اللبيب: ص ٩٥.

٣ - فضلت ١: ٩٠.

٤ - فضلت ١: ٩٠.

٥ - تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١١١.

٦ - الكشف: ج ١، ص ٣٤٥.

٧ - التبيان: ج ٢، ص ١٦٠، وفيه: «في المطبوعة - شمام - بدل شمام -».

٨ - تفسير الرازي: ج ٥، ص ١٣٤.

ومنها: أن اللفظ إخبار والمعنى إنشاء<sup>(١)</sup>، أي فأكملوها عشرة، وهذا أيضاً للتأكيد.

\* ذلك \* إشارة إلى حج التمتع \* لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام \*، فلا يجوز لحاضر المسجد الحرام حج التمتع، بل فرضهم الإفراد والقران، كما لا يجوز للنائي الإفراد والقران، فلو عدل أحدهما إلى غير فرضه إختياراً بطل حجّه.

\* واتقوا الله \* أن تخالفوا أو امره، وتغيروا أحكامه فتجعلوا أحد أنواع الحج لغير من فرضه الله له، \* واعلموا أن الله شديد العقاب \* لمن خالف وغير، جعل الشافعي ذلك إشارة إلى الحكم الذي هو وجوب الهدي أو الصيام<sup>(٢)</sup>، وعنده أن حاضري المسجد لو حجوا تمتعاً، والنائي لو حج إفراداً أو قرناً صح حجّهما ولم يلزمهما شيء، وعند أبي حنيفة هو إشارة إلى حج التمتع<sup>(٣)</sup>، ولو عكس كل منهما إلى فرض الآخر كان عليه دم جنابة لا يأكل منه، وعند الشافعي دمهما دم نسك يأكل منه<sup>(٤)</sup>.

١ - تفسير الرازي: ج ٥، ص ١٣٤.

٢ - الكشف: ج ١، ص ٣٤٥.

٣ - الكشف: ج ١، ص ٣٤٥.

٤ - الكشف: ج ١، ص ٣٤٥، وفيه: «ولا يأكل».



الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَّضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْعَ  
وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَكَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ  
يَغْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُوا  
يَتَأُولَى الْأَلْتَبِ<sup>(١)</sup>

الثانية: قوله تعالى: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ»، أي أشهر الحج أو وقت  
الحج، وقيل: التقدير الحج أشهر معلومات أو الحج حج أشهر معلومات<sup>(٢)</sup>، وقد  
يقال: أراد بالحج الأشهر على الاتساع، كقول الخنساء:  
ترتع مارتعت حتى إذا اذكرت      فإنما هي اقبال وإدبار<sup>(٣)</sup>

بيان آية «الحج  
أشهر  
معلومات...»  
والأحكام  
المستفادة منها

ومعلومات بمعنى معدودات، وقيل: معروقات وهي شوال وذو القعدة  
وذو الحجة بأجمعه<sup>(٤)</sup>، لما رواه عبد الرحمن بن الحجاج أن أبا الحسن عليه السلام قال  
لعباد البصري حين قال له يا أبا الحسن إن الله تعالى قال: «\*فصيام ثلاثة في الحج  
وسبعة إذا رجعتكم\*»، قال: كان جعفر عليه السلام يقول ذو الحجة كله من أشهر الحج<sup>(٥)</sup>، قيل:  
وعشر ذي الحجة<sup>(٦)</sup>، وجمعت لتنزيل بعض الشهر منزلته، ووجه كونها للحج أن  
الإحرام للحج أو العمرة التي يتمتع بها إلى الحج لا يصح إلا فيها، بل لاشيء من  
أفعال الحج يجري في غيرها.  
وعند أبي حنيفة: الإحرام للحج ينعقد في غيرها لكن يكره<sup>(٧)</sup>، وأما

١- البقرة ١٩٧:٢.

٢- مجمع البيان: ج ١، ص ٢٩٣.

٣- جامع الشواهد: ج ١، ص ٣٤٠.

٤- تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١١١.

٥- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٨، ج ٩٨٨.

٦- تفسير الطبري: ج ٢، ص ٢٦٩، ج ٣٥٤٤.

٧- الكشاف: ج ١، ص ٣٤٦.

الإحرام للعمرة المفردة فلا يكره في غيرها.

وعند الشافعي: يوم النحر ليس من أشهر الحج<sup>(١)</sup>، وعند مالك ذوالحجّة بأسره منه<sup>(٢)</sup>؛

وثمرة الخلاف في يوم النحر أن الشافعي لا يجوز الإحرام فيه، وأبو حنيفة يجوز به لا كراهية، وما ذكر أن شيئاً من أفعال الحج لا يصحّ إلا فيها يشكل بالرّمي، والحلق، والطواف، وغير ذلك ممّا يصحّ عنده بعد فجر النحر مع القول بأنّه ليس منها.

\*فمن فرض فيهنّ الحجّ\*، أي قام بما فرضه الله عليه منه فيها، بأن التزمه بالشروع فيه بالتلبية به أو بنية الإحرام له \*فلا رفق\*، أي فلا يجوز له الجماع ولا ما في حكمه من العقد له أو لغيره والشهادة عليه، وفي إقامتها تردّد ينشأ من إطلاق الفقهاء عليها، ومن إطلاق قوله تعالى: \*ولا يَأْبُ الشُّهُدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا\*<sup>(٣)</sup>، والأقوى عدم المنع لوجوه.

أمّا أولاً: لأنّه إخبار لا إنشاء، وهو إذا كان صدقاً غير مشتمل على ضرر لم يجز تحريره.

وأما ثانياً: فلأنّ الرجعة غير ممتنعة مع أنّها إسجاد نكاح في الخارج، فالإقامة التي هي إتحاد حكمي وإثبات ذهني ينبغي أن لا تمتنع بالطريق الأولى. وأما ثالثاً: فلأنّ في تركها مظنة للزنا والضرر للغير، فهي حينئذٍ من قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فتكون واجبة فضلاً عن أن تكون ممتنعة.

والنظر واللمس بشهوة والتقبيل والاستمناء وما أشبه ذلك، عن ابن عباس

ما هو حكم الاستمتاع بالنساء؟

١ - تفسير الرازي: ج ٥، ص ١٣٧.

٢ - الكشاف: ج ١، ص ٣٤٦.

٣ - البقرة ٢: ٢٨٢.

هو ما يقال عند النساء من الألفاظ الدالة على الجماع<sup>(١)</sup>.

قال حصين بن قيس أخذ ابن عباس بذنب بعيره وهو يرتجز ويقول:

وهنّ يمشين بنا هميسا  
إن تصدق الطير نك لميسا

فقال له: أترفت وأنت محرم؟ فقال: إنما الرفت ما يقال عند النساء<sup>(٢)</sup>.

وقال طاووس: الرفت التعريض للنساء بالجماع<sup>(٣)</sup> وذكره بينهنّ.

وعن عطاء: الرفت قول الرجل للمرأة في حالة الإحرام إذا حللت

أصبحتك<sup>(٤)</sup>. وقيل: الرفت الفحش من القول<sup>(٥)</sup>.

أحكام الفسوق والجدال في العج  
\*ولافسوق\*، أي لا كذب، وقيل: لا خروج من حدود الشريعة مطلقاً<sup>(٦)</sup>،  
وقيل: الفسوق السباب<sup>(٧)</sup>، لقول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق»<sup>(٨)</sup>، وقيل: التنايز

بالألقاب<sup>(٩)</sup>، لقوله تعالى: \*ولاتنايزوا بالألقاب بسئ الإسم الفسوق بعد الإيمان\*<sup>(١٠)</sup>.

\*ولاجدال في الحج\* وهو «لا والله»، و«بلى والله»، وهذا عند بعض غير  
محمول على إطلاقه، بل فيه تفصيل باعتبار الصدق والكذب وباعتبار التكرار  
وعدمه، فاليمين الكاذبة موجبة للفدية سواء كررت أو لم تكرر، والصادقة إن  
كررت ثلاثاً أو جبهها وإلا فلا، لما روى أبو بصير عن أبي عبد الله ﷺ قال: «إذا حلف

١ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٣٥٧٦.

٢ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٣٥٧٦.

٣ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٣٥٧٥.

٤ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٢٧٤، ح ٣٥٨٠.

٥ - تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١١١.

٦ - الكشاف: ج ١، ص ٣٤٦.

٧ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٢٨١، ح ٣٦٦٠.

٨ - مشكاة المصابيح: ج ٣، ص ١٣٥٦، ح ٤٨١٤.

٩ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٢٨٢، ح ٣٦٧١.

١٠ - الحجرات ١١:٤٩.

الرجل ثلاثة إيمان وهو صادق وهو محرم فعليه دم يهريقه ، وإذا حلف يميناً واحدة كاذباً فقد جادل فعليه دم يهريقه»<sup>(١)</sup>.

وأما ما رواه يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يقول: «لا والله» و«بلى والله» وهو صادق عليه شيء؟ قال: «لا»، فمحمول على أنه إذا قال مرة أو مرتين وكان صادقاً فإنه لاشيء عليه ، وفي الحلف بغير هذه الصيغة تردّد ، ينشأ من صدق الجدل عليه ، ومن اختصاص المورد بالصيغة.

قال العلامة عليه السلام: والأقرب اختصاص المنع بهذه الصيغة<sup>(٢)</sup>.

وقال ولله عليه السلام: والأقوى عندي الاختصاص<sup>(٣)</sup> ، لما رواه معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول: لالعمري وهو محرم ، قال: «ليس بالجدال إنما الجدال قول الرجل: لا والله ، وبلى والله»<sup>(٤)</sup> ، وإنما الحصر والتقيد في الأمر بالاجتناب عن هذه الأشياء بحالة الحج مع وجوب الاجتناب عنها مطلقاً إمّا لكونها فيه أفحش ، وإمّا لقدحها فيه ، والعدول عن النهي إلى النفي يلوح بأنّها منهي عنها مطلقاً ، وأنها جديرة بأن لا توجد أصلاً ، وفي ذلك مبالغة في النهي عنها ، وقرئ فيها بالنصب والرفع ، وقرأ أبو عمرو وابن كثير في الأولين بالرفع وفي الآخرين بالنصب<sup>(٥)</sup>.

فإن قلت : أيّ القراءة أبلغ.

قلت : الفتح في الأولين لأنّه ألصق بالمعنى المراد ، إذ الفتح ، يدلّ على نفي هذا الجنس مطلقاً وهو المقصود في هذا المقام ، إذ لم يرخّص في ضرب من الرفث

١ - الاستبصار: ج ٢ ، ص ١٩٧ ، ح ٦٦٥ .

٢ - قواعد الأحكام: ج ١ ، ص ٤٢٤ .

٣ - إيضاح الفوائد: ج ١ ، ص ٢٩٥ .

٤ - الوسائل: ج ٩ ، ص ١٠٩ ، الباب ٣٢ من أبواب تروك الإحرام ، ح ٣ .

٥ - التبيان: ج ٢ ، ص ١٦٢ .

والفسوق.

وأما الجدال ، فالرفع ألصق به؛ لأنّ المنهي عنه نوع من الجدال وهو القسم نفيّاً أو إثباتاً، فالتقدير على قراءة الرفع لا يكون جدال لأنّه جواب «هل كان كذا»، والأوّل جواب «هل من كذا»، أو النصب على ما قيل: إنّ قريشاً كانت تخالف العرب طراً فتقف بالمشرع الحرام وهم بعرفة وكانوا يقدّمونه سنة ويؤخّرونه وهو النسيء فرّد إلى وقت واحد، والوقوف إلى عرفة، فالمعنى حينئذٍ أنّه قد أوقع الخلاف في الحجّ، فكأنّه قيل لا شك ولا خلاف لأنّه حينئذٍ جواب «هل من كذا»، فيكون المنهي عنه الرفث والفسوق دون الجدال، واستدلّ على هذا الوجه بقوله ﷺ: «من حجّ ولم يرفث ولم يفسق خرج كهيئته يوم ولدته أمّه»<sup>(١)</sup>، فإنّه لم يذكر الجدال فبعد أن نهى عن القبح حتّى على الحسّ العقلي بقوله: \*وما تفعلوا من خير يعلمه الله\* ، فإنّ من علم أنّ مولاه الذي لا يقدر على نفعه وضرّه إلّا هو يعلم فعله الحسن بادر إلى الفعل الحسن، وتقاعد عن الفعل السيء، وبذل جهده في فعل الخير والمسابقة إليه والمواظبة عليه.

فإن قلت: هلا قيل: \*وما تفعلوا\* ليكون حثاً على الإتياء عن الشرّ والإتيار بالخير؟

قلت: في التقييد بذكر الخير من المبالغة والحثّ على الإتيان بأفعال البرّ ما لا يبلغه الإطلاق كما لا يخفى، والمقام يقتضيها على أنّ فيه إشارة إلى ما هو شئنة الكرام من الأغضاء عن قبائح المسيء، وكفّ النظر عن التطلّع إليها، فإنّ المسيء إذا اطّلع على قبح فعله خجلته عند نفسه من إقدامه على ما لا يليق بحاله رادعاً.

ودأب الكرام إذا شاهدوا أرباب الخطايا في مقام الإعراف والندامة على ما صدر منهم أن لا يدموا جراحاتهم بالتوبيخ والتقريع، بل تناسوها وتدملوا بالتجاهل على ما صدر منهم.

فجدير بأكرم الأكرمين بعد أن نفى عن عباده المسيئين ما لم يرضه لهم، ولم ينههم لئلا يكونوا قد نسبوا إلى صدور ما لا يليق بحالهم أن لا يظهر علمه بقبايحهم، فإنهم يعلمون أنه يعلم السر وأخفى وكفى كل مسيء علمه \* وتزودوا فإن خير الزاد التقوى<sup>(١)</sup>، هذا يؤيد ما قيل: إن المراد بفعل الخير الذي أمروا بإصداره على سبيل المبالغة هو الإمتثال للأوامر، والإنتهاء عن القبائح، كأنه قيل: اجعلوا امتثالكم لما أمرتم به وانتهاءكم عن القبائح للذين هما التقوى زاد لكم في سلوككم طريق الآخرة فإن خير ما يتزود الإنسان بطريق آخرته هي.

وقيل: كانت شردمة من أهل اليمن يتسكعون ولا يترددون في حجهم قائلين: نحن وفدا لله ويزعمون أن ذلك توكل فيضعون مؤنة سفرهم على أعناق الرجال فنهوا عن ذلك، وأمرُوا أن يتزودوا ويتركوا التطفل على الناس والتثقل عليهم<sup>(٢)</sup>، وقيل لهم: إن خير ما تزودتموه أن تحذروا التثقل على الناس وسؤالهم، ما أبعد المكرمات عن رجل على نوال الرجال يتكل

\* واتقون يا أولي الألباب \* خص الخطاب بهم؛ لأن المتقين هم أولو الألباب كأن اللب لم يتعداهم إلى غيرهم، كما روي أن قوماً من المسوسين مروا على رسول الله ﷺ فقال من هؤلاء؟ فقيل: هم المصابون في عقولهم، فقال: «لئما المصاب في عقله من لا يحسن أمر آخرته»<sup>(٣)</sup>.

١ - البقرة ٢: ١٩٧.

٢ - تفسير ابن كثير: ج ١، ص ٣٧٤.

٣ - كنز العمال: ج ٤، ص ٢٦٥ [١٤٠٣٧] وفيه: «لئما المجنون المقيم على معصية الله تعالى».

لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ  
فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ  
الْحَرَامِ وَأَذْكُرُوا تَهَادُّكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ  
قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ (١)

الثالثة: قوله تعالى: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم» عن  
المغربي أن موضع «أن تبتغوا» رفع بـ «ليس»، والتقدير: ليس ابتغواكم فضلاً من  
ربكم عليكم بجناح (٢).  
والأحسن هو أن «جناح» إسم «ليس»، «وعليكم» خبره و«أن»  
منصوبة المحل بنزع الخافض، والعامل فيها معنى الجناح أي لستم تأثمون في أن  
تبتغوا.

بيان آية «ليس  
عليكم جناح أن  
تبتغوا...»  
والأحكام  
المستفادة منها

قيل (٣): نزلت في التجار والجمالين فإنهم كانوا يتأثمون أن يتجروا في سفر  
الحج، أو يكاروا، فأزيل عنهم ذلك الحرج، والمراد بالفضل حينئذ أرباح  
التجارات، وفوائد الكرايات، وهذه الإباحة مشروطة بالاقتصاد فيه، وأن  
لا يمنعهم عن شيء مما يجب عليهم «فإذا أفضتم من عرفات»، «الإفاضة» في  
الأصل الصب، ومنه قوله تعالى: «أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله» (٤)،  
ومنه قولهم في الدعاء للميت: «أفاض الله على قبره شايب الغفران».

وقول الشاعر:

١ - البقرة ٢: ١٩٨.

٢ - تفسير الرازي: ج ٥، ص ١٤٦.

٣ - أسباب النزول للواحدي: ص ٦٤.

٤ - الأعراف ٧: ٥٠.

أفاضت على إطلالهم من عيونها عيوناً عليها للظماء ينزل الركب  
وقد استعملت في معانٍ يجمعها معنى الكثرة لاشتغال معناها اللغوي عليها،  
منها أفاض القوم في الحديث، إذا تدافعوا فيه، وأكثروا فيه التصرف، وأفاض  
البعير وامجرتة<sup>(١)</sup> إذا رمى بها كثيرة متفرقة، وأفاض الرجل بالقداح إذا ضرب بها  
لأنها تقع منبثة متفرقة، ومعناها هاهنا الدفع بكثرة، أي إذا دفعتم من عرفات  
بكثرة إلى المزدلفة وعبر عن الرجوع منها إليها بما يدل على ما تضمنته هيئة  
الرجوع من الكثرة والإزدحام ليفيد أن تلك الكثرة والإزدحام لا يصح أن تقع  
عذراً من فوت الوقوف بالمشعر الحرام وذكر الله فيه، فإن من شأن كثرة الإزدحام  
عادة أن تمنع من اللبث وفراغ البال لأمر من الأمور،

وما منع الورد أن يتوقفوا بسبابك إلا كثرة وزحام

ولامراء في استعمال «عرفات» وما هو على وزنها مكسورة منوثة، وإن  
حكى سيبويه عن بعض العرب هذه أذرع، بالكسر دون التنوين<sup>(٢)</sup>.

ونقل عن امرئ القيس قوله:

تنورتها من أذرع وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي<sup>(٣)</sup>

وإنما المراء في صرفها ومنعها الصرف، فذهب بعضهم إلى أنها متمنعة منه، بحث الافاضة  
لنوياً  
للتأنيث والعلمية، والتنوين فيها للمقابلة للتمكين، وإنما صح الكسر في حالة  
الجزء؛ لأن الكسر تابع للتنوين، وللاطمئنان بهذا التنوين، من تنوين التمكّن، كاللأم  
والإضافة.

وقيل: إنها منصرفة<sup>(٤)</sup> لعدم الإعتداء بهذا التأنيث، أمّا لفظاً فلأن التاء ليست

١ - لسان العرب: ج ٥، ص ١٥٨، مادة «مجر».

٢ - تفسير القرطبي: ج ٢، ص ٢٧٥.

٣ - ديوان امرئ القيس: ص ١٢٤.

٤ - النبيان: ج ٢، ص ١٦٧.



للتأنيث، وأمّا تقدير أفلان اختصاصها بهذه التاء منعها من تقدير تاء التأنيث فيها لكونه بمنزلة الجمع بين علامتي التأنيث، والتأنيث إذا لم يكن علامته ظاهرة لم تكن إلا بتقدير التاء، والإسم العاري من العلامة كـ «بنت» و«مسلمات» وإن وضع لمؤنث لا يحكم بتأنيثه هكذا، قيل: وهو على خلاف ما ذكره ابن الحاجب<sup>(١)</sup> من أن «مسلمات» إذا سمي به مؤنث كان ممتنعاً، هذا، و«عرفات» مؤنثة وإن لم يكن تأنيثها معتبراً في منع الصرف، يقال: «وقفت بعرفاتٍ ثم أفضت منها»، وهي في الأصل جمع لامفرد له، كـ «أذرعاتٍ»، وما ورد عن قولهم يوم عرفة، قيل: إنّه من كلام المولدين لا يعول عليه.

وقد قيل في وجه تسمية تلك البقعة بهذا الإسم، وجوه:  
منها: تعارف آدم وحواء بعد امتداد مدة تفارقهما<sup>(٢)</sup>.

وجه التسمية  
؛ «عرفات»  
وحدها

ومنها: أن المذنبين يعترفون فيها بذنوبهم<sup>(٣)</sup>.

ومنها: أن جبرئيل عليه السلام كان يعلم إبراهيم عليه السلام مشاعر الحج، فلما وصلا إلى تلك البقعة قال إبراهيم عليه السلام: عرفت فسميت عرفات<sup>(٤)</sup>، وقيل: وصفت لإبراهيم عليه السلام قبل أن يراها، فلما رآها عرفها بوصفها<sup>(٥)</sup>.

وروي أن إبراهيم عليه السلام رأى في ليلة التروية ما رأى فأصبح يروى نومته أي يفكر، من الله هذه أم من الشيطان، ثم رأى ذلك أخرى فعرف أنه من الله<sup>(٦)</sup>، فسمي ذلك اليوم يوم التروية، وهذا يوم عرفة، وسمي الموضع بها لإتيان ما يتعبد به في

١- راجع: معجم البلدان: ج ١، ص ١٣٠.

٢- مجمع البيان: ج ١، ص ٢٩٥.

٣- تفسير الرازي: ج ٥، ص ١٤٩.

٤- الكشف: ج ١، ص ٣٤٨.

٥- تفسير الرازي: ج ٥، ص ١٤٨.

٦- كنز العرفان: ج ١، ص ٣٠٤.

ذلك فيها.

وحدّ عرفة من بطن عرنة ونمرة وثوينة إلى ذي المجاز، فلا يجوز الوقوف بغيرها كالأراك ولا بهذه الحدود، لما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «في الموقف ارتفعوا عن بطن عُرنة، وقال: أصحاب الأراك لاحق حدود عرفة لهم»<sup>(١)</sup>.

ويستحبّ الوقوف بالسفح في مسيرة الجبل؛ لما روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «إذا وقفت بعرفات فادن من الهضاب وهي الجبل»<sup>(٢)</sup>، وضرب الخباء بنمرة وهي بطن عرفة، ويجوز عند الضرورة الوقوف على الجبل \* فاذكروا الله عند المشعر الحرام \* الظاهر من الأمر بالذكر وجوب الذكر في المشعر الحرام على أي معنى حملنا الذكر عليه.

لكنّ الأصحاب اتفقوا على وجوب الوقوف واستحباب الذكر واسندوا الدلالة على ذلك إلى قوله تعالى: \* فاذكروا الله عند المشعر الحرام \*، وهذا لا يخلو عن إشكال، لكنّ الشيخ رحمته الله قال في الاستبصار توجّهاً لقول أبي عبد الله عليه السلام: «الوقوف بالمشعر فريضة، والوقوف بعرفة سنّة»؛ إنّ الوقوف بعرفة عرف فرضه فيه بالسنة، وليس كذلك الوقوف بالمشعر؛ لأنّ فرضه علم بظاهر القرآن، قال الله تعالى: \* فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام \*، فأوجب علينا ذكره بالمشعر ولم يكن في ظاهر القرآن أمر بالوقوف بعرفات<sup>(٣)</sup>، فكلّامه هذا وإن كان لا يخلو عن شيء يدلّ على القول بوجوب الذكر فيندفع هذا الإشكال.

والمشعر الحرام: حدّه ما بين المأزمين، إلى الحياض إلى وادي محسر، تسمية المشعر الحرام وحدّه

١- الاستبصار: ج ٢، ص ٣٠٢، ح ١٠٧٩.

٢- الاستبصار: ج ٢، ص ٣٠٢، ح ١٠٧٨.

٣- الاستبصار: ج ٢، ص ٣٠٢-٣٠٣، ذيل ح ١٠٨٠.

ويطلق عليه المزدلفة وجمع أيضاً، أمّا إطلاق المشعر الحرام فلأنّ المشعر المَعْلَم وهو مَعْلَم للعبادة، والحرام إمّا لإحترامه أو لحرمة ما نهى عنه فيه، وأمّا جمعاً فلأنّ آدم وحوّاء إجتمعاً فيها بعد افتراقهما، وقيل: الجمع فيها بين الصلاتين<sup>(١)</sup>.  
 وأمّا المزدلفة: فإنّما لأنّ الناس يتقرّبون إلى الله فيها بأفعال البرّ، وإمّا لأنّ آدم ازدلف إلى حوّاء فيها أي قرب منها.

فإن قلت: مم علم وجوب الوقوف بهما؟

قلت: أمّا وجوب الوقوف بعرفة فمن السنّة والإجماع، وقيل: من الآية أيضاً<sup>(٢)</sup>، وأمّا وجوب الوقوف بالمشعر فمن الثلاثة إجمالاً.

بيان أدلة الوقوف بعرفة

إذا عرفت ذلك فنقول: أمّا دلالة الآية على الوقوف بعرفة فقد قيل إنّه لما ذكرت الإفاضة بكلمة «إذا» الدالّة على القطع وهو عند الأصوليين يقتضي الوجوب فكأنّه قيل الإفاضة من عرفات إلى المشعر واجبة عليكم، فإذا أتيتم بها فاذكروا الله، ولا يخفى أنّ الإفاضة منها مسبقة بالكون فيها، فيكون الكون فيها أي الوقوف بها واجباً؛ لأنّ ما لا يتمّ الواجب إلّا به واجب.

وأورد عليه أنّ وجوب الذكر مقيد والإفاضة قيد له، ولا يجب تحصيل القيد ليجب المقيد كقول الشارع: إذا حصل لك مال وبلغ النصاب فرك، فإنّه لا يجب عليك تحصيل المال لتجب عليك الزكاة.

ويمكن أن يجاب عنه بأنّ «إذا» تأبى ذلك، ولو أريد هذا المعنى على ما ذكرتم بأن يكون القيد للوجوب لا للواجب لوجب تأديته بـ «إن» الدالّة على الشكّ، وإذا أدى بـ «إذا» الدالّة على القطع المراد به الوجوب يكون القيد قيداً للواجب، فكأنّه قيل ائتوا بذكر كائن عند الإفاضة، فتأمّل.

١- جوامع الجامع: ج ١، ص ١١٢.

٢- تفسير الرازي: ج ٥، ص ١٥١.

وقيل: إنه قوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾ يستدعي تقدير أمر، فالتقدير حينئذٍ: «أفيضوا من عرفات»، ثم لتكن إفاضتكم ﴿مَنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾<sup>(١)</sup>، وَأَنْ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ﴾ متعلقة بقوله: ﴿فَمَنْ فَرَضَ﴾، وذلك يدل على ترتب الإفاضة على الحج من غير مهلة وتراخ، وهو معنى وجوبها المقضي لوجوب الوقوف، ولا يخفى عليك ما في هذين الوجهين.

وأما دلالة الآية على وجوب الوقوف بالمزدلفة أعني المشعر الحرام، فلأنَّ الأمر للوجوب، فيكون الذكر فيها واجباً والذكر فيها موقوف على الوقوف بها، وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب.

وأما دلالة السنة على وجوب الوقوف بعرفة فلقول النبي ﷺ: «الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد أدرك الحج»<sup>(٢)</sup>، ولا معنى لكون الحج عرفة، إلا أن الوقوف بها واجب وجوب الحج فتأمل؛ ولقوله أيضاً: «إِنْ أَصْحَابُ الْأَرَاكِ لَحَجَّ لَهُمْ»<sup>(٣)</sup>؛ فَإِنْ حَكَّتْهُ ﷺ ببطلان الحج من خرج عن حد عرفات يدل على وجوب الوقوف بها، إذ لو لم يكن الوقوف بها ركناً من أركان الحج لما بطل بالوقوف خارجاً عن حدّها، وأما دلالتها على وجوب الوقوف بالمزدلفة، فلما رواه عبدالله وعمران ابنا عليّ الحلبيان عن أبي عبدالله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا فَاتَتْكَ الْمَزْدَلِفَةُ فَقَدْ فَاتَكَ الْحَجَّ»<sup>(٤)</sup>.

وأما الإجماع فلعدم خلاف أحد من الأمة في وجوب الوقوف بهما ﴿فَإِذْ كَرُّوهُ كَمَا هَدَيْكُمْ﴾، أي اذكروا الله ذكراً يماثل هدايته إياكم في الجنس، أي كما هداكم هداية حسنة، فاذكروه ذكراً حسناً، أو ذكراً كانتاً على الوجه الذي هداكم إليه وعلمكم إياه غير عادلين عنه، فإنه لولا عنايته بأن هداكم إلى دين

١- جوامع الجامع: ج ١، ص ١١٢.

٢- مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٢٩، ح ٢٧١٤.

٣- الاستبصار: ج ٢، ص ٣٠٢، ح ١٠٧٨.

٤- الاستبصار: ج ٢، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٩.

الإسلام الذي هو أحسن الملل والأديان لما اهتديتم إلى طريقة ذكره ولم تعرفوا كيفية عبادته، «فما» مصدرية ومحل «كما هداكم» حينئذٍ النصب على المصدر بحذف الموصوف، ويجوز أن تكون كافة، والكاف حينئذٍ لاعامل له كما أنه لامعمول له لأنه لم يبق حرف.

\* «وإن كنتم من قبله لمن الضالين»<sup>(١)</sup> عن الهداية، الضمير في «قبله» راجع إلى الهداية، وتذكيره باعتبار لفظة «ما»، وعن الزجاج: أن معنى \* «وإن كنتم» التوكيد للأمر، كأنه قيل وما كنتم من قبله إلا ضالين، ويظهر أنه اتخذ «إن» هاهنا نافية لامخففة، ولعله أراد بهذا التفسير حاصل المعنى.

ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ  
إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ<sup>(٢)</sup>

الرابعة: قوله تعالى: \* «ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ» الظاهر أن «أفيضوا» عطف على «فاذكروه» عطف جملة أمرية على مثلها، والمعطوف عليه معطوف على «فاذكروا الله عند المشعر الحرام»، واذكروا الله عند المشعر الحرام جزاء الشرط في قوله: \* «فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ» والمعطوف على المعطوف على الشيء له حكم ذلك الشيء، فيكون التقدير حينئذٍ: «فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ»، فعلى تقدير أن يراد بالإفاضة الثانية الإفاضة الأولى بعينها على ما قيل، وهي كونها من عرفات فقد يتجّه أن يقال فما وجه التكرار، وما موقع «ثم» الدالة على التراخي، والظاهر أنه مع صحة العطف المقام مقام الواو لا «ثم».

بيان آية «ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس...» والأحكام المستفادة منها

١- البقرة ٢: ١٩٨.

٢- البقرة ٢: ١٩٩.

وقد يجاب عنه بأن الأول أمر للحمس، والثاني أمر لعامة الحاج بأن تفيضوا من محلّ إفاضة من سلف من جمهور الناس، ولا تفيضوا من محلّ إفاضة الحمس من هم العرس؟ وهو المزدلفة؛ فإنهم كانوا يفيضون منها، ويخالفون سائر الحجّاج ترفعاً إدعاءً أنهم أهل الله وقطّان حرمة، فلا يليق بهم أن يخرجوا منه ويقفون موقف سائر الناس، أو أنّ الأول أمر لعامة الناس، والثاني للحمس للمبالغة، والتأكيد والنهي عمّا هم عليه من مخالفة الناس، فعلى هذا المراد بالأمر هو النهي عن إصرارهم على مخالفة المأمور به في الكلام السابق، وإثما عبّر عن النهي بالأمر قصداً للمبالغة، وتحاشياً عن أن ينسبوا إلى أنهم محتاجون إلى أن ينهوا عن ذلك الأمر بعد أن أمروا بتقيضه، وقيل: المراد بالإفاضة الثانية الإفاضة من المشعر الحرام إلى منى<sup>(١)</sup>.

فعلى هذا يكون المراد بـ«الناس» الحمس، ويظهر حسن موقع «ثم» لتباعد المعطوف عن المعطوف عليه، وعلى القولين الأولين قيل: المراد بـ«الناس» جمهور الحجّاج غير الحمس<sup>(٢)</sup>، وقيل: إنّ المراد به بني نضير فيكون من قبيل «أنّ إبراهيم كان أمة»<sup>(٣)</sup>، ومن قبيل قوله: \*أم يحسدون الناس\*<sup>(٤)</sup>، وأراد به محمّد صلى الله عليه وآله، وقال من قرأ بالكسر أو بإثبات الباء: «المراد به آدم عليه السلام نظراً إلى قوله: \*ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى\*<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>، وأمّا توجيه موقع «ثم» على هذا التقدير، فلتباعد رتبتي الإفاضتين، لكون أحدهما حقّة والأخرى باطلة.

\*واستغفروا الله\* ممّا كنتم عليه، من صفة التكبر واستحقاق التفوق على

١ - الكشف: ج ١، ص ٣٤٩.

٢ - التبيان: ج ٢، ص ١٦٩.

٣ - التبيان: ج ٢، ص ١٦٩.

٤ - النساء: ٥٤:٤.

٥ - طه: ٢٠:٢٠.

٦ - تفسير القرطبي: ج ٢، ص ٢٨٣.

عباد الله، والإنفراد عنهم في الأحكام العامة بالنسبة إلى جميع عبادهم، \* إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ\* اطماع لهم في عفوه وغفرانه ذنوبهم وحفظ لهم عن القنوط من رحمته.

تذنيب : الأمر هاهنا بالنسبة إلى المتلبس بالذنوب للوجوب لاسيما إذا حملنا الإستغفار على التوبة، فإنَّ التوبة من الذنب على المذنب، وهو شرط للقبول للصحة فإنَّ الفرض يسقط عن المكلف بإتيان الأركان على الوجه المشروع، يستغفر أولم يستغفر، تاب أم لم يتب، وفي تقيّد الأمر بالإفاضة بكونها من حيث أفاض الناس على أي معنى حملناه إيماء إلى إيجاب إيقاع الإفاضة على الوجه المذكور، سواء حملنا الإفاضة على الإفاضة من عرفات إلى المشعر، أو من المشعر إلى منى، ويفهم من هذا الإيماء إلى كيفة الوقوف بتعيين الزمان والمكان إجمالاً، ويته فعل المعصوم وقوله.

إذا عرفت ذلك، فأعلم : أنَّ الوقوف في الشرع عبارة عن المكث في أحد الموضوعين مع النية، ولكل منهما محلان إختياري واضطراري ووقتاً كذلك، أمّا المحل الإختياري للوقوف بعرفة فعرفة، والإضطاريّ الجبل، والوقت الإختياريّ من زوال الشمس يوم التاسع إلى غروبها، والإضطاريّ من بعد الغروب إلى فجر النحر، وأمّا المحل الإختياريّ للوقوف بالمشعر الحرام فهو المشعر، وقد عرفت حدّه، والإضطاريّ الجبل، والوقت الإختياريّ للوقوف به من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس يوم النحر، والإضطاريّ إلى الزوال.

ويستحبّ الوقوف عقيب صلاة الفجر، فلو أفاض قبل طلوع الفجر عامداً بعد الوقوف في المحل الإختياريّ ليلاً ولو قليلاً يصحّ حجّه، والوقوفان ركنان من ترك أحدهما عامداً بطل حجّه لما سلف من الأحاديث، ومن فاته الوقوف بعرفة نسياناً في الوقوف الإختياريّ، وقدّر أن يتلافاه في الوقت الإضطاريّ بشرط أن

بعث في الوقوف  
ومعه

لا يفوته الوقوف بجمع وجب عليه أن يتلافاه في الوقت الإضطراري.  
ولو أهمل بطل حجّه وإن لم يتمكّن من ذلك التلافي خوفاً من فوات  
الوقوف بجمع كفاه الوقوف بجمع، لما رواه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن  
الرجل يأتي بعدما يفيض الناس من عرفات فقال: «إن كان في مهل حتّى يأتي من  
عرفات من ليلته فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم  
حجّه حتّى يأتي عرفات، وإن قدم رجل وقد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام فإنّ  
الله تعالى أعذر لعبده وقد تمّ حجّه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس وقبل  
أن يفيض الناس، وإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحجّ وليجعلها عمرة مفردة  
وعليه الحجّ من قابل»<sup>(١)</sup>.

ولما رواه إدريس بن عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أدرك  
الناس بجمع وخشي أن يفيض إلى عرفات أن يفيض الناس من جمع قبل أن  
يدركها، فقال: «إن ظنّ أن يدرك الناس بجمع قبل طلوع الشمس فليأت عرفة،  
وإن خشي أن لا يدرك جمعاً فليقف بجمع ثم يفيض مع الناس وقد تمّ حجّه»<sup>(٢)</sup>.  
قال الشيخ في الاستبصار: إن هذان الخبران يدلّان على أن مع التمكن لا بد  
من الوقوف بعرفة، وإنّما يسوغ عند الإضطرار الاقتصار على المشعر الحرام<sup>(٣)</sup>،  
ومن فاتته الوقوف بالمشعر من غير تعمّد فإن كان قد وقف بعرفة إختياراً صحّ حجّه  
ولو تركها معاً بطل حجّه ولو كان ناسياً، ولو أدرك أحدهما إختياراً والآخر  
اضطراراً أو أحدهما إختياراً لم يبطل حجّه، ولو أدركهما إضطرارين ففي الصحّة  
والبطلان تردّد ينشأ من فقد الإختيارين معاً.

١- الاستبصار: ج ٢، ص ٣٠١، ح ١٠٧٦.

٢- الاستبصار: ج ٢، ص ٣٠١، ح ١٠٧٧.

٣- الاستبصار: ج ٢، ص ٣٠٢-٣٠١، ذيل ح ١٠٧٧.



وقال العلامة: الأقرب الصحة<sup>(١)</sup>، ولعل وجه القرب أن الإضطرابين وإن لم يقوموا مقام الاختيارين فقد يقومان مقام اختياري، والحج بوقوف على واحد منهما اختياراً مع فوات أحدهما الإضطرابي لا يبطل إتفاقاً.

وقال السيد عميد الدين في الإشكالات: ووجه القرب إقامة الإضطرابين مقام الاختيارين، فكأن مدركهما مدرك الحج كما يدركه ببدلها<sup>(٢)</sup>.

وفيه نظر؛ لأن قيامهما مع التفاوت بالاختيار والإضطراب لا يخلوا عن بعد، مع أنه لا افتقار إلى اعتبار مقامهما مقام الاختيارين معاً؛ إذ مقامهما مقام اختياري وواحد، كما بيّناه.

فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ  
ءَابَاءَكُمْ وَأَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا  
ءَاتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن خَلْقٍ ﴿١﴾ وَمِنْهُمْ  
مَّن يَقُولُ رَبَّنَا ءَاتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً  
وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿٢﴾ أُولَٰئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا  
وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٣﴾

بيان آية «فإذا»  
قَضَيْتُمْ  
مَنَاسِكَكُمْ...  
والأحكام  
المستفادة منها

الخامسة: قوله تعالى: «فإذا قضيتُم مناسككم» جمع «منسك» وهو مصدر ميمي، بمعنى العبادة، أي فإذا أدبتم عبادتكم المأمورين أنتم بها في الحج وفرغتم منها «فأذكروا الله» ذكر أكثر «كذكركم»، أي ذكر أكثر مثل ذكركم «آباءكم» فإنهم كانوا بعد قضاء عباداتهم من مناسك حجهم يقفون بمعنى بين الحرم والجبل

١- قواعد الأحكام: ج ١، ص ٤٢٧.

٢- كنز الفوائد: ج ١، ص ٢٨٨.

٣- البقرة ٢: ٢٠٢-٢٠٣.

ذاكرين مقامات آبائهم الماضية، ومحاسن أيامهم الغابرة فأمرهم الله سبحانه وتعالى بتغيير ذلك الأسلوب، بأن يذكره موضع ذلك الذكر فإنه أحرى بأن يذكر في مواضع العبادات، ومواطن الطاعات وأجدر أن يثنى فيها بما هو أهله، \*أو أشدّ ذكراً\*، منه أي من ذلك الذكر على سبيل التجوّز يجعل الذكر ذاكرة كقول المتنبي:

**\* ولكن لشعري فيك من نفسه شعر \* (١)**

ويكون التقدير: «فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشدّ ذكراً من ذلك الذكر»، فيكون الضمير المرفوع، في «أشدّ» راجعاً إلى القوم، والتمييز فيه تمييز ذات المميّز عن سائر الذوات، كقولك لله دَرَه رجلاً، وفي الأول تمييز ما فصل به عن بعض آخر كقولك «زيد أحسن وجهاً من عمرو»، هذا إن جعلت «أشدّ» مجروراً بالعطف على «ذكركم»، وإن جعلته منصوباً معطوفاً على «آبائكم» فيكون التقدير حينئذٍ: «أو كذكركم قوماً أبلغ في كونهم مذكورين من آبائكم»، على أن «ذكراً» مصدر «ذكر» مبنياً للمفعول، وذلك لأن المصدر عبارة عن أن مع الفعل، والفعل إضافة بين الفاعل والمفعول، فتارة يعتبر فيه الإضافة إلى الفاعل فينبى للمفاعل باعتبار الفاعلية، فيكون مصدرها مبنياً للفاعل، وتارة يعتبر فيه الإضافة إلى المفعول فينبى للمفعول فيكون مصدرها مبنياً للمفعول، ونحو ذلك إن جعله معطوفاً على «كذكركم» ويكون التقدير حينئذٍ: «فاذكروا الله ذكر أذكركم آباءكم أو أشدّ ذكراً منه»، ويحتاج إلى التجوّز المذكور كما يقول: حدّه أحد.

\* فمن الناس من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة \*، تفصيل للذاكرين باعتبار بحث في أضاف  
الذاكرين الذكر دعاء عن أن يسأل وفداً لله شيئاً من عرض الدنيا قاصراً همته عليه، وينسى

حظه من الآخرة كما هو شئنة المشركين وهجروا الذين نسوا الله، الذين من الملحدين فَنَسِيَهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ حَيْثُ لَمْ يَقْرَءُوا بِالْآخِرَةِ صَارُوا مُحْرَمِينَ مِنَ النَّصِيبِ مِنْهَا، فَكَانَ الْعَلِيجُ مِنْهُمْ يَقُومُ فِي مَوْقِفِهِ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ إِنَّ أَبِي كَانَ عَظِيمَ الْقَبَةِ كَبِيرِ الْجَفْنَةِ كَثِيرِ الْمَالِ فَأَعْطَنِي مِثْلَهُ، وَيَقُولُ: الْعَتَلُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِنِي إِبِلًا وَبَقَرًا وَغَنَمًا أَوْ عَبِيدًا<sup>(١)</sup> فَلَمَّا كَانَ أَحَدُهُمْ عَبْدَ شَهْوَتِهِ فَقَدْ أَنْفَقَ وَحِجًّا لَهَا لَمْ يَسْأَلْ إِلَّا إِيَّاهَا، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «مَنْ كَانَ هَجَرْتَهُ لِدُنْيَا يَصِيبُهَا، أَوْ لِمَرْأَةٍ تَزَوَّجَهَا فَلَمَّا هَجَرْتَهُ لِمَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

«وَمَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ» «مَنْ» زَائِدَةٌ لِلتَّأْكِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ أَيْ مَالُهُ مِنْهَا حَظٌّ وَلَا نَصِيبٌ أَصْلًا وَ«الْخَلْقُ» مِنَ الْخَلْقَةِ الَّتِي هِيَ الْإِخْتِصَاصُ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: «فَلَانَ خَلِيقٌ بِهَذَا الْأَمْرِ»، وَ«مَنْ» هِيَ الَّتِي حَظَّ الْإِنْسَانُ مِنْ طَبِيعَتِهِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: رَجُلٌ خَلِيقٌ أَيْ ذُو عَادَةٍ حَسَنَةٍ.

«وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ»<sup>(٣)</sup> «آتِنَا» مِنَ الْإِيتَاءِ بِمَعْنَى الْإِعْطَاءِ وَلِهَذَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ ذَكَرَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي هَاهُنَا وَحُذِفَ مِنْ مَقُولِ قَوْلِ الْمُشْرِكِينَ؟ قُلْتَ: لَمَّا كَانَ مَسْئُولُهُ مِنْ جِنْسِ مَتَاعِ الدُّنْيَا إِكْتَفَى بِذِكْرِهَا عَنْ ذِكْرِ الْمَسْئُولِ الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَلَمَّا كَانَ مَسْئُولُ الْمُؤْمِنِ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَقَعُ فِيهَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهَا بَلْ مِنْ أَعْمَالِ الْآخِرَةِ، مِمَّا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الثَّوَابُ وَيَقْرُبُ إِلَى اسْتِحْقَاقِهِ كَأَفْعَالِ الْمَبْرَاتِ وَالتَّوْفِيقِ لِبَتْدَاءِ الْخَيْرَاتِ، وَالتَّقْوِيَةِ عَلَى الطَّاعَاتِ، وَالصَّبْرِ عَلَى تَحَمُّلِ الْمَشَاقِّ مِنَ التَّكْلِيفَاتِ لَمْ يَكْتَفِ بِذِكْرِ الدُّنْيَا عَنْ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ،

١ - فِي جَمِيعِ النُّسخِ «وَعَبِيدًا».

٢ - بِحَارِ الْأَنْوَارِ: ج ٧٠، ص ٢١١، ح ١٣٥ صَحِاحُ الْبُخَارِيِّ: ج ١، ص ١٨.

٣ - الْفِرَّةُ ٢: ٢٠١.

قيل: حسنة الدنيا المال الحلال، والعمل الصالح، وحسنة الآخرة المغفرة <sup>المراد من</sup> والثواب <sup>(١)</sup>، وقيل: حسنة الدنيا العافية <sup>(٢)</sup>، وحسنة الآخرة حسن العاقبة، وقيل: <sup>«العسنة» في</sup> الآية؟

حسنة الدنيا الإسلام والقرآن، وحسنة الآخرة الخلاص من النيران والفوز بالجنان <sup>(٣)</sup>، ويروى عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أن حسنة الدنيا المرأة الصالحة وحسنة الآخرة الحوراء، وعذاب النار المرأة السوء» <sup>(٤)</sup>، فإن صح عنه عليه السلام فالقول ما قاله، ويمكن أن يستدل على صحة مقاربه، لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أن الدنيا كلها متاع وخير متاعها المرأة الصالحة» <sup>(٥)</sup>، ويشبه أن يراد بحسنة الدنيا كلها لا بد منه في التقرب على الطاعة، والتحرز عن الوقوع في المعصية، فإن مثل ذلك لا بأس بسؤاله والإلحاح عليه، وما عدا ذلك ممن يستغني عنه وهو مؤمن فضول العيش، فلا يليق بالعاقل الكيس أن يلبس بشيئ منه مع حصوله مجاناً فضلاً عن أن يسأله من مملك أحقر شيء بخزائنه ذلك العرض الفاني، مع ما لديه من الباقيات الصالحات أعدها لعبادة الصالحين ممّا لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، بل لا يستباح عند أرباب الإرتباح وأصحاب النجاح الذين فازوا بالرشاد والفلاح أن يسألوا شيئاً إلا المعرفة والمغفرة والأمن والإيمان والسلامة والإسلام.

«لؤلؤك» أي الداعون بالحسنتين «لهم نصيب مما كسبوا» <sup>(٦)</sup>، يمكن أن يراد بـ «ما كسبوا» من الأعمال الحسنة، وهو الثواب، فيجوز أن تكون «من» حينئذٍ للتبعية بتقدير مضاف أي لهم من جنس ما كسبوه من الأعمال الحسنة، وهو

١ - راجع: تفسير الماوردي: ج ١، ص ٢٦٣.

٢ - راجع: تفسير ابن كثير: ج ١، ص ٣٨٢.

٣ - راجع: تفسير ابن كثير: ج ١، ص ٣٨٢.

٤ - الكشف: ج ١، ص ٣٥٠.

٥ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٢٧، ح ٣٠٨٣.

٦ - البقرة ٢: ٢٠٢.

الثواب، ويجوز أن تكون للسببية من غير اعتبار حذف أي من أجل ما كسبوا كقوله تعالى: ﴿مَمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>.

والحاصل أن «من» للإبتداء، والمبدأ إما المادة أو الفاعل، وإن يراد به دعاؤهم وسؤلهم الحسنيتين فيتعين حينئذ «من» للتبعيض أي لهم بعض ما طلبوه في الدنيا والآخرة ممّا يليق بحالهم ولا يستأهلونه ممّا تقتضيه الحكمة الإلهية فيما هي أليق بحالهم، فإنّ الحكيم لا يعطي أحداً ممّا لا يستحقّه ولا يستأهله، أمّا في الدنيا فنظر إلى المصالح، وأمّا في الآخرة فنظر إلى الإستحقاق هكذا قيل، ويحتمل أن يراد «بأولئك» الفريقان فإنّ لكلّ منهما نصيباً ممّا اكتسبه إن خيراً فخير وإن شراً فشرّ.

\* والله سريع الحساب<sup>(٢)</sup>، فيه ردع من المعاصي وحثّ على الطاعات، فإنّ سرعة الحساب مع كثرة المحاسبين يدلّ على كمال القدرة والعلم، وذو القدرة الكاملة والعلم التام حري بأن يطاع وحقيق بأن لا يخالف، فإنّ سرعة المجازات على الأعمال الحسنة والسيئة لازمة لسرعة الحساب، روي أنّ الله يحاسب الناس في مقدار «حلب شاة»<sup>(٣)</sup>، وروي في مقدار «فواق ناقة»<sup>(٤)</sup>، وهو ما بين الحلبتين، وقيل<sup>(٥)</sup>: في مقدار لمحّة، لأنّه لا يحتاج في علمه إلى شيء يتوقّف عليه من نظر وفكر وزمان وآلة وغير ذلك، بل علمه بالأشياء قبل وقوعها، وفي حال وقوعها، وبعد وقوعها على نمط واحد لا يتغيّر من حال إلى حال، إذ لا يجوز عليه التغيّر والانتقال.

١- نوح ٢٥: ٧١.

٢- البقرة ٢: ٢٠١.

٣- بحار الأنوار: ج ٧، ص ٢٥٤ «تفسير».

٤- الكشف: ج ١، ص ٢٤٩.

٥- تفسير البضاوي: ج ١، ص ١١٣.

## ارشاد

واعلم، أن في قوله \*فإذا قضيت مناسككم فاذكروا الله\* دلالة على طلب بحث في الذكر  
الذكر عند قضاء المناسك، والتقدير: «فإذا قضيت كل منسك من مناسككم، وإذا  
قضيت مناسككم»، \*فاذكروا الله\*، يطلق على تحميده وتكبيره وتهليله  
وتسبيحه، ويدل على ذلك ما رواه يونس بن يعقوب قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: من  
قال سبحان الله مائة مرة كان ممن ذكر الله كثيراً قال: «نعم»<sup>(١)</sup>، وما روي عن  
النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله أنه قال: «إنَّ لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر فإذا  
وجدوا قومًا يذكرون الله تنادوا هلموا إلى حاجتكم قال: فيحفونهم بأجنتهم إلى  
السماء الدنيا، فإذا تفرقوا عرجوا إلى السماء، فيسألهم الله تعالى وهو أعلم بهم من أين  
جئتم؟ فيقولون من عند عبادك في الأرض قال: فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم ما  
يقول عبادي قالوا يسبحونك ويكبرونك ويحمدونك ويهللونك ويمجدونك، قال:  
فيقول: هل رأوني؟ قال: فيقولون: لا والله ما رأوك قال: فيقول: كيف لو رأوني قال:  
فيقولون: لو رأوك كانوا أشد لك عبادة وأشد لك تمجيذاً وأكثر لك تسبيحاً، قال:  
فيقول: ما يسألون؟ قالوا: يسألونك الجنة؛ قال: ويقول: وهل رأوها؟ قال:  
فيقولون: لا والله يارب ما رأوها! قال: فيقولون: كيف لو رأوها؟ قال: فيقولون: لو  
رأوها كانوا أشد عليها حرصاً، وأشد لها طلباً وأعظم فيها رغبة، قال: فمم  
يتعذون؟ قال: يقولون: من النار، قال: وهل رأوها؟ قال: يقولون: لا والله يارب  
ما رأوها قال: فيقولون: لو رأوها كانوا أشد منها فراراً، وأشد لها مخافة قالوا:  
ويستغفرونك قال: فيقول: فأشهدكم أنني قد غفرت لهم وأعطيتهم ما سألوا أو أجزتهم  
مما استجاروا فيقول: ملك من الملائكة رب فيهم فلان ليس منهم، إنما جاء لحاجة»،

وفي رواية «يقولون: فيهم فلان عبد خطأ وإِما مرّ فجلس معهم قال: فيقول: فله غفرت، هم القوم لا يشقي بهم جلسهم»<sup>(١)</sup>.

وإذا كان الذكر يطلق على الأقسام المذكورة، والأمر كما عرفت غير مرّة قد يطلق ويراد به الوجوب، وقد يراد به الاستحباب، والذكر التامّ المشتمل على جميع الأقسام، إنّما هو الصلاة، ففي الآية إجمال من حيث الأمر ومن حيث المأمور به، ومن حيث القيد أعني الشرط أيضاً؛ لأنّه يحتمل أن يراد به قضاء كلّ منسك، ويحتمل أن يراد به قضاء جميع المناسك.

وفعل المعصوم ﷺ وقوله قد بيّن هذا الإجمال على سبيل التفصيل. واعلم: أنّ بعض الأذكار بالنسبة إلى بعض المناسك واجبة كالتكبير والتلبية والصلاة، وبعضها بالنسبة إلى البعض الآخر مستحب.

وقد ثبت بالنقل الصحيح عن النبي ﷺ والأئمة المعصومين ﷺ بالنسبة إلى كلّ منسك من مناسك الحجّ والعمرة أدعية مأثورة مشتملة على أصناف الذكر من التحميد والتكبير والتهليل والتسبيح والتقديس والتنزيه، والثناء والصلاة على النبي ﷺ وآله المعصومين ﷺ، وقد اطلبوا عليها في مواضعها وندبوا إليها ونقلتها عنهم الثقات من العلماء في مجلداتهم ودفاترهم لا نطوّل الكتاب بإيراد شيء منها في هذا المقام فعليك بالصحيفة والمصباحين فإنّها العمدّة في نيل هذا المرام.

وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي  
يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ  
اتَّقَى ۗ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ (١)

السادسة: قوله تعالى: \*واذكروا الله في أيام معدودات\* المراد بالذكر  
ها هنا التكبيرات عقيب الصلوات في أيام التشريق وعند رمي الجمرات، والمراد  
بـ«المعدودات» أيام التشريق، كما أن المراد بـ«الأيام المعلومات» عشر ذي  
الحجة، وإما أطلق المعدودات عليها لقلتها ودلالة هذا البناء على القلة عرفاً،  
وقيل: إن هذا الجمع إنما يكون للقلة<sup>(٢)</sup>، ولذلك عيَّب قول الشاعر في مقام التمدح،  
لنا الجففات الغُرَّ يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دماً<sup>(٣)</sup>  
ومنع ذلك بعضهم مستدلاً بقوله تعالى: \*إن المسلمين والمؤمنات\*  
والمؤمنات<sup>(٤)</sup> وقوله: \*في الغرفات آمنون\*<sup>(٥)</sup>، وقد يقال: إنه لا يبعد أن يكون  
وضعه للتقليل، وقد استعمل في التكثير فإن الجمعين قد يتعارضان.  
فإن قلت: كيف جاز وصف «الأيام» بـ«معدودات»، و«الأيام» جمع  
لـ«يوم»، والمعدودات جمع معدودة؟

قلت: يمكن أن يقال إنه لما كان اليوم مركباً من الساعات فكان اليوم جمع  
ساعات، والأيام جمع يوم فالأيام جمع ساعة، وهذا سمج جداً لكنه أقل سماجة  
مما نقل عن المغربي أنه قد جعل كل وقت من اليوم يوماً، ثم جمع على ذلك فأنت

١ - البقرة ٢: ٢٠٣.

٢ - تفسير الرازي: ج ٥، ص ١٦٤.

٣ - ديوان حسان بن ثابت: ص ٢٠٤.

٤ - الأحزاب ٣٣: ٣٥.

٥ - سبأ ٣٤: ٣٧.



ثم جمع هذا الجمع، \*فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه\* «تعجل» كـ «استعجل» جاء لازماً كما في الآية بمعنى «عجل»، وقد يجيئان متعديين كما يقال عجلته واستعجلته، ومعنى \*فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه\* أنه مخير في النفر من منى بين أن ينفر في النفر الأول والنفر الثاني، ذلك لأن أيام التشريق ثلاثة:

أولها: يوم الحادي عشر من ذي الحجة الذي تسميه العرب يوم القرار لاستقرار الناس فيه في منى، وأهل مكة يسمونه يوم الرؤوس؛ لأكل رؤوس الضحايا فيه.

وثانيها: ثاني عشر الذي يسمونه النفر الأول.

وثالثها: ثالث عشر الذي يسمونه النفر الثاني فلا إثم على الحاج أن ينفر في أيهما شاء إذا اتقى النساء والصيد، وقيل: كانت الجاهلية تؤثم من تعجل أو تأخر فنزلت الآية ردّاً عليهم<sup>(١)</sup> \*لمن اتقى\*، أي ذلك لمن اتقى الصيد، أي عدم الإثم بالتعجيل لمن اتقى النساء والصيد، فيجوز لمن اتقاهما إلى الثالث عشر أن ينفر من منى يوم النفر الأول، ولو بات ليلة حادي عشر وثاني عشر خارج منى وجب عليه عن كل ليلة شاة، وكذا غير المتقي إذا لم يبت ليلة ثالث عشر فيها يجب عليه شاة، اللهم إلا أن يبيتا بمكة مشغولين بالعبادة فإن الحسنات يذهبن السيئات، أو يخرجوا من منى بعد نصف الليل الأول، فإن الأكثر له حكم الكل، وإذا غربت الشمس على المتقي ليلة الثالث عشر بمنى وجب عليه البيتوتة بها، فلو خرج منها عند نصف الليل أو قبله وجب عليه شاة، وقيل: الحكم المذكور لمن اتقى الصيد والنساء إلى يوم الثالث عشر<sup>(٢)</sup>، وقيل: لمن اتقى جميع ما حرّم عليه

١- تفسير البضاوي: ج ١، ص ١١٣.

٢- راجع: تفسير الرازي: ج ٥، ص ١٦٧.

في أيام الحج<sup>(١)</sup>، وقيل: لمن اتقى في باقي عمره<sup>(٢)</sup>؛ لئلا يحبط عمله فإن الحاج حقيقة إنما هو المتقي حقيقة.

\*واتقوا الله\* في جميع أموركم، ولا تستأنفوا أناماً بعد أن طهركم منها بقبوله حجكم وتصيركم أتقياء من درن الخطيئة كيوم ولدتم فيه، \*واعلموا أنكم إليه تحشرون\*، إذا خرجتم من قبوركم فيجازيكم بما كسبت أيديكم، وفي هذا الكلام حث عظيم على ارتكاب الطاعات وردع بليغ عن اقتران الخطيئات، فإن من عرف أن مرجعه إلى قادرٍ متمكن من مجازاته على عمله، وأنه قد يجازيه على عمل السوء ما هو من جنسه، وسوف يثيبه على العمل الصالح ما هو من نوعه، امتنع من أن يقدم على ما يجازى عليه سوءاً ورغب في اكتساب ما يثاب عليه خيراً.

### تتميم

يجب الرجوع إلى منى غب طواف النساء للبيتوتة ورمي الجمار في اليوم الحادي عشر، فإن لم ينفر في النفر الأول وجب عليه الرمي في الثالث عشر أيضاً، كل جمرة في كل يوم بسبع حصيات مرتباً، يبدأ بالأولى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة، فلو بدأ بالوسطى فإن رمى بعدها الجمرة الأولى أعاد الوسطى ورمى بعدها جمرة العقبة، فلو بدأ بالوسطى فإن رمى بعدها الجمرة الأولى أعاد الوسطى، ورمى بعدها جمرة العقبة وإن رمى بعدها جمرة العقبة بدأ بالأولى وأعادهما، ولو بدأ بجمرة العقبة عدل إلى الإبتداء بالأولى والإنتهاء بالوسطى وأعاد ما رمى، ولو انتهى إلى الجمرة الأولى بعد الإبتداء بجمرة العقبة جعل الإنتهاء إبتداء ورمى

١ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٣٢٣، ذيل ح ٣٩٦٣.

٢ - تفسير الماوردي: ج ١، ص ٢٦٤.

عليها مرتباً، فإن نكس أيضاً بأن رمى على جمرة العقبة ثم الوسطى أعاد على جمرة العقبة، ولو نقص العدد ناسياً وتجاوز النصف في الرمي به يتمها ولا إعادة، وإلا أعاد فلا يجوز الإتمام بدون هذين الشرطين، فلو تعمد النقص لستانف ولو تجاوز النصف، وكذلك لو نقص ناسياً ولم يتجاوز النصف، أمّا الرمي على الأولى أربعاً مثلاً وعلى الوسطى ستّة وعلى جمرة العقبة سبعة ثم ذكر بعد إتمام الرمي رمى على ثلاثة أخر، وعلى الوسطى واحدة أخرى واجزاءه، ولو كان حجّه ضرورة، ولو نسي جمرة ولم يعلم عينها أعاد الثلاثة، ولو ذكر أنّه أخلّ بواحدة أو أكثر مما هو فوق الأربع وجهل محلّ مانسي أعاد مانسيه على الثلاثة.

وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ<sup>(١)</sup>

السابعة: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾.

غلب البيت على الكعبة تغليب النجم والصق على الشريّا، وخويلد بن نفيل، و«مثابة» في الأصل مثوبة نقلت حركة الواو إلى الثاء، وتبعت الواو الحركة إعتباراً فانقلبت الفاء، ولعلّ هذا الإعلال للاتباع ليكون باب «ثاب» على طريقة واحدة فيه فإنّها مشتقة منه، و«الثوب» العود أي يثوبون إليه ولا يملّون العود، قيل هو مصدر ميميّ كالقمامة<sup>(٢)</sup>، وقيل: إسم مكان<sup>(٣)</sup>، ودخول التاء للمبالغة.

فإن قلت: العود إليه لم يشمل الناس بل قلّ من حجّ وعاد.

بيان آية «وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً...»  
والأحكام المستفادة منها

١- البقرة ١٢٥:٢.

٢- راجع: مجمع البيان: ج ١، ص ٢٠٢.

٣- لسان العرب: ج ١، ص ٢٤٤-٢٤٥.

قلت : اللّام في «الناس» للجنس ، ولا يجب فيه صحّة صدقه شموله لجميع الأفراد على أنّه قد يراد ثبوتهم أعمّ من أن يكون بأعيانهم وبأمثالهم وأشباههم ، والإسناد إلى الكلّ صحيح لاتّحادهم في الإسلام وقصد الحجّ والعمرة ، وقد يراد بـ«الثوب» قصده ، كما روي عن ابن عبّاس أنّه فسّر «المثابة» بأنّ من قصده تمنى العود إليه ، وقيل : ثابتة من الثواب أي يحجّونه فيثابون عليه<sup>(١)</sup>.

و«مثابة» نصب إمّا على أنّه مفعول ثانٍ بـ«جعلنا»، أو حال ، إن جعل الجعل بمعنى الوضع ، «وأمناً» أي موضع أمن أو أمناً باعتبار أهله والملتجئين إليه؛ فكأنّه لفرط الأمن عنده نفس الأمن مثل [قول الخنساء:]

\* فلّما هي إقبال وإدبار \*<sup>(٢)</sup>

وعلى الأوّل المجاز في الحذف ، وعلى الثّاني في الكلمة ، ويحتمل أن يكون المعنى أمناً لمن حجّه من عذاب الله؛ لأنّ الحجّ يجب ما قبله من الذنوب .

\* واتخذوا من مقام إبراهيم مصلّى \* ، هو الموضع الذي كان فيه الحجر حين وضع إبراهيم عليه السلام قدمه عليه وأمر بالصلاة عنده والطواف حواليه ، وقيل : هو الحجر حين وضع عليه قدمه ، وقيل : عرفة ، وقيل : المزدلفة ، وقيل : موضع رمي الجمار ، وقيل : الحرم كلّهُ<sup>(٣)</sup> و«المصلّى» مكان الصلاة ، وقيل : المعبد<sup>(٤)</sup> ، و«اتخذوا» على لفظ الأمر مقدّر بالقول إن جعل معطوفاً على «جعلنا»، أي وقلنا اتخذوا ، ويجوز أن يكون معطوفاً على «واذكروا نعمتي»، أو على معنى \* وإذ جعلنا البيت مثابةً

١ - تفسير البيضاوي : ج ١ ، ص ٨٦

٢ - التفسير الكبير : ج ٥ ، ص ٣٤ ، «ما بين المعفوتين لسياق الكلام» .

٣ - مجمع البيان : ج ١ ، ص ٢٠٣ .

٤ - راجع : تفسير الطبري : ج ١ ، ص ٥٨٧ ، ح ٢٠٠٨ .

لِلنَّاسِ\*<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى ثُبُوءِ إِيْلِهِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: ثُبُوءُ إِيْلِهِ وَ«اتَّخَذُوا» عَلَى لَفْظِ الْمَاضِي عَطْفًا عَلَى «جَعَلْنَا» وَفَاعِلُهُ رَاجِعٌ إِلَى «النَّاسِ»، أَيْ وَاتَّخَذَ النَّاسُ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي شُرِفَ بِإِبْرَاهِيمَ قَبْلَةً أَوْ مَوْضِعَ عِبَادَةٍ، وَ«مِنْ» بَيَانِيَّةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَبْعِيضِيَّةً.

\*وَعَهَدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ\*، أَيْ أَمْرَانَهُمَا أَمْرٌ مُؤَكَّدٌ فَتَقَبَّلَا مَنَا مَتَكَفِّلِينَ بِالْقِيَامِ بِهِ، وَ«أَنْ» مُصَدَّرِيَّةٌ عِنْدَ مَنْ يَجُوزُ «أَنْ» تَوْصِلُ بِالْأَمْرِ، وَمُفَسَّرَةٌ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَجُوزْهُ، أَيْ طَهَّرَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يَحْدُثُ فِيهِ النِّجَاسَةُ الْعَيْنِيَّةُ كَالْحَيْضِ، أَوْ الْحِكْمِيَّةُ كَالْأَوْثَانِ وَالْمَشْرِكِينَ، وَقِيلَ: ابْنِيَاهُ عَلَى الطَّهَارَةِ وَالتَّقْوَى<sup>(٢)</sup>، وَقِيلَ: خَلْقَاهُ وَطَيَّبَاهُ وَبَخَّرَاهُ<sup>(٣)</sup>، وَإِضَافَةٌ الْبَيْتِ إِلَى نَفْسِهِ تَشْرِيفًا لَهُ وَحُثًّا لَهَا عَلَى امْتِثَالِ مَا أَمَرَاهُ مِنْ غَيْرِ رِيثٍ وَلَا تَقَاعَدٍ، وَإِظْهَارُ الْعِلَّةِ الْأَمْرِ، وَقُرِئَ بِسُكُونِ الْيَاءِ وَتَحْرِيكِهَا.

\*وَالطَّائِفِينَ\*، جَمْعُ طَائِفٍ مِنَ الطَّوَافِ وَهُمْ الْحَائِلُونَ حَوْلَ الشَّيْءِ، \*وَالْعَاكِفِينَ\* جَمْعُ «عَاكَفٍ» مِنْ عَكَفَ عَلَى شَيْءٍ إِذَا أَقَامَ مُوَاطِبًا عَلَيْهِ، وَيُرَادُ بِهِ مَنْ جَاوَرَ أَوْ اعْتَكَفَ، أَوْ مِنْ عَكَفَ حَوْلَ شَيْءٍ، فَيَكُونُ عَطْفًا تَفْسِيرِيًّا أَوْ مُجَازًا عَنِ الْإِقَامَةِ؛ فَإِنَّ الدَّوْرَانَ حَوْلَ الشَّيْءِ كَالْإِقَامَةِ عَلَيْهِ، \*وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ\* جَمْعُ «رَاكِعٍ» وَ«سَاجِدٍ»، وَالْمُرَادُ بِهِمُ الْمُصَلُّونَ الْمُقِيمُونَ لَا تَخْلُو أحوَالَهُمْ أَحَدُ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ إِدْخَالِ الْمَجَاوِرِينَ تَحْتَ الْعَاكِفِينَ فَالآيَةُ حِينَئِذٍ تَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ بِكَرَاهَةِ الْمَجَاوِرَةِ لِإِتْرَاطِهِمْ فِي سَلْكِ مَنْ أَمَرَ تَطْهِيرَ الْبَيْتِ لِأَجْلِهِ، فَيَاذَا ادْخَلُوا فِي زَمْرَةٍ مِنْ دَعَا إِلَى مَادِبَةِ قُرَى رَبِّ الْبَيْتِ فَمَنْ أَيْنَ تَلْحَقُهُمُ الْكَرَاهَةُ.

١ - البقرة ١٢٥:٢.

٢ - راجع: تفسير القرطبي: ج ٢، ص ٧٨.

٣ - تفسير القرطبي: ج ٢، ص ٧٨.

## مطاف لمن أراد تحقيق مباحث الطواف.

اعلم: أن الآية تدلّ على مشروعيّة الطواف؛ إذ لو لم يكن مشروعاً لم يأمر الله سبحانه وتعالى نبيه بتطهير البيت لأجله، وحكاية الأمر بتطهيره لأجل نبينا ﷺ تدلّ على مشروعيته في شريعته كما كان مشروعاً في شريعتهما، وإلا لم يكن للحكاية فضل.

فائدة: لكن دلالة الآية على ماهيته وكميته وكيفية ووجوبه ونديه مجملة تحتاج إلى البيان، وفعل المعصوم ﷺ وقوله مبين لما أبهم ومفصل لما أجمل. وماهيته أن يطوف حول البيت سبعة أشواط مبتدئاً كل شوط من الحجر الأسود مختتماً به مع النية.

وكيفية، أن يجعل البيت على يساره فلو عكس أو استقبله بطل، وإن يخرج بجميع بدنه فلو مشى على الشاذروان لم يصح، ولا بأس بمس الحائط المحاذي له، وإن يدخل الحجر في الطواف، فلو مشى على حائطه بطل، وإن وقع الطواف بين المقام والبيت، فلو أدخل المقام فيه بطل.

وجميع ما ذكرناه من الكيفيات مأخوذة من طواف النبي ﷺ فإنه هكذا طاف، ثم قال: «خذوا عني مناسككم»<sup>(١)</sup>.

وشرائطه الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر وطهارة البدن والثوب من شرائط صحة الطواف الخبث، لما روي عنه ﷺ: «أنه صلاة»<sup>(٢)</sup>، أي حكمه حكم الصلاة إلا أنه أبيح فيه الكلام، يدلّ على ذلك ما رواه علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عن الكلام في الطواف وإنشاد الشعر والضحك في الفريضة وغير الفريضة أيستقيم ذلك؟ قال:

١- سنن البيهقي: ج ٥ ص ١٢٥.

٢- كنز العمال: ج ٥ ص ٤٩ ح ١٢٠٠٤، وص ٥٨ ح ١٢٠٣٨.

«لاباس به»<sup>(١)</sup>، وما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يطوف بغير وضوء أيعتد بذلك الطواف؟ قال: «لا»<sup>(٢)</sup>، وما رواه أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام أنه سُئل أينسك المناسك على غير وضوء؟ قال: «نعم، إلا الطواف، فإن فيه صلاة»<sup>(٣)</sup>، وهذا ليس على إطلاقه بل رفع الحدث إنما هو شرط في الواجب. قال الشيخ في الاستبصار: هذه الأخبار وإن كانت مطلقة أو أكثرها في أنه يعيد الطواف فإننا نحملها على طواف الفريضة لما قدّمناه من حديث محمد بن مسلم، وأنه فضّل حكم الطوافين طواف الفريضة وطواف النافلة، والحكم بالمفضّل أولى منه بالمجمل<sup>(٤)</sup>، ويؤيد ذلك ما رواه عبيد بن زرارة قال: قلت: لأبي عبد الله عليه السلام رجل طاف على غير وضوء فقال: «إن كان تطوّعاً فليتوضّأ وليصل»<sup>(٥)</sup>. وما رواه عبيد بن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أطوف طواف النافلة وأنا على غير وضوء قال: «توضّأ وصل وإن كنت متعمداً»<sup>(٦)</sup>، فهو في الندب مستحب، وستر العورة لما تقدّم أنفاً، ثم الختان للذكر لما عرفت أيضاً.

#### أقسام الطواف

وأقسامه، فعلى المتمتع ثلاث طوافات، طواف عمرة التمتع، وطواف الحج، وطواف النساء، وعلى القارن والمفرد أربع طوافات، طواف النساء، وطواف العمرة المفردة، وطواف النساء فيها، وطواف النساء مختص بالعمرة المنفردة دون عمرة التمتع، وأمّا طواف الزيارة فمستحب.

وأما ركعتي الطواف فواجبة لقوله تعالى ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٧٨٤.

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٢١، ح ٧٦٢.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٧٦٣.

٤ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٢٢، ذيل ح ٧٦٥.

٥ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٧٦٦.

٦ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٧٦٧.

مصلّى\*، وبيان المعصوم، هذا المجل، يحمل هذه الصلاة المأمور بها في الآية على ركعتي الطواف، وتعيين مكانها في مقام إبراهيم عليه السلام، وإن منعه الزحام رخص له الصلاة وراءه أو في أحد جانبيه.

ولونساهما وجب عليه الرجوع، لما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: قال: سئل عن رجل طاف طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة، ثم طاف طواف النساء ولم يصل لذلك الطواف حتى ذكر وهو بالأبطح، قال: «يرجع إلى المقام فيصل ركعتين»<sup>(١)</sup>. وما رواه ابن مسكان في حديث آخر: «إن كان جاوز ميقات أهل أرضه فليرجع وليصلها فإن الله تعالى يقول \*واتخذوا من مقام إبراهيم مصلّى\*»<sup>(٢)</sup>؛ فإن هذين الحديثين قد بيّنا ما أجمل في الآية بأن الأمر للوجوب، وخصّصا فيها العموم بوقت، ووجب الرجوع على من تمكّن منه، ألهم إلا أن يشقّ عليه الرجوع، فليصلهما حيث ذكر لما رواه أبو الصباح قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يصلّي ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام في طواف الحج والعمرة فقال: «إن كان بالبلد صلّي ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام فإن الله عز وجل يقول: \*واتخذوا من مقام إبراهيم مصلّى\*، وإن كان قد ارتحل فلا أمره أن يرجع»<sup>(٣)</sup>، وما رواه عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل نسي أن يصلّي الركعتين، ركعتي الفريضة عند مقام إبراهيم عليه السلام حتى أتى منى قال: «يصلهما بمنى»<sup>(٤)</sup>، وما رواه هاشم بن المثنى قال: نسيت أن أصلّي الركعتين للطواف خلف المقام حتى أتيت منى فرجعت إلى مكة فصلّيتهما ثم عدت إلى منى، فذكرنا ذلك

١- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٨١٠

٢- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٨١٣

٣- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٨١٥

٤- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٨١٦



لأبي عبد الله عليه السلام فقال: «أفلا صلاهما حيث ما ذكره»<sup>(١)</sup>، قال الشيخ عليه السلام في الاستبصار: والوجه في هذه الأخبار أن نحلها على من يشق عليه الرجوع<sup>(٢)</sup>.

إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ  
اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا  
فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ<sup>(٣)</sup>

بيان آية «إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ» قوله تعالى: «إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ» من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكرٌ عليمٌ\* «الصفا» جمع «صفاء» كـ «النوى» و«الحصا» جمع «نواة» و«حصاة»، وهي الصخرة الصلبة المستفادة منها

و«المروة»، الحجر الرخو وجمعها الصحيح «مروات»، والمكسر «مرو»، وهما هاهنا للجبلين المعروفين بمكة، و«الشعائر» جمع «شعيرة»، وهي العلامة كـ «الظفائر» و«العشائر» جمع «ظفيرة» و«عشيرة»، وشعائر الله علامات مناسكه وعباداته، وكلما كان معلماً لقرابان إلى الله، من صلاة ودعاء وذبح فهو من شعائر الله، وقد يعبر عنها بالمشاعر جمع «مشعر»، وهو موضع الإشعار.

تعريف الحج والعمرة لغة واصطلاحاً

و«الحج» في اللغة: القصد، وفي الإصطلاح: قصد البيت للزيارة مع رعاية الأركان والشرائط المعهودة، و«الإعتمار» في اللغة: الزيارة<sup>(٤)</sup>، وفي الإصطلاح:

١- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٨١٧.

٢- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٣٥، ذيل ح ٨١٧.

٣- البقرة ١٥٨: ٢.

٤- «الربع المعمور» في جميع النسخ.

زيارة بيت الله مع مراعات الأركان والشرائط المذكورة في العمرة، وهي في اللغة: الإقامة، ومنه قولهم: إعتمرت بك بهذه الدار أي جعلتها لك دار إقامة، وقيل: إسم لموضع العبادة كالمسجد والكنيسة والبيعة<sup>(١)</sup>، والحج والعمرة استعملتا في المعاني استعمال «النجم والصعق» في الأعيان.

و«الجنّاح» الإثم، والأصل فيه الميل عن القصد، و«يطوف» الأصل فيه يتطوّف ادغمت التاء في الطاء وقرئ «أن يطوّف»، من «طاف، يطوف»، والمراد به السعي بين الصفا والمروة وهو ركن في الحج والعمرة يبطلان بتركه عمداً، ويجب الإتيان به إن ترك سهواً.

والتعبير بقوله «فلا جناح عليه» لا ينافي كونه ركناً؛ لأنه إنّما أخرج الكلام في هذا المقام على هذا الأسلوب نظراً إلى اعتقاد المخاطب، فإنهم كانوا يعتقدون أن في السعي بينهما جناحاً لما كانت الجاهلية تصنعه من التمسّح بالضنمين اللذين كانا على أحدهما أسياف وهو الذي كان موضوعاً على الصفا، والآخر ما يله وهو الذي كان موضوعاً على المروة، فالكلام سيق لنفي ما اعتقدوه من الإثم للإثبات الحكم.

والحكم أعني وجوب السعي إنّما هو مستفاد من السنّة والإجماع، أمّا السنّة الفعلية فما رواه جابر حاكياً حجته عليه السلام في حجة الوداع أنّه بعد أن طاف بالبيت وصلى ركعتين في مقام إبراهيم عليه السلام خرج من الباب، أي الباب المقابل للصفا إلى الصفا، فلما دنى من الصفا قرأ «إِنَّ الصَّفا والمروة من شعائر الله» أبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتّى رأى البيت، فاستقبل القبلة فوحد الله وكبّر وقال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كلّ شيء

صفة الحج  
النبوي صلى الله عليه وآله

قدير، لا إله إلا الله وحده وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده»، ثم دعا بين ذلك قال ذلك ثلاثاً، ثم نزل ومشى إلى المروة حتى انصبت<sup>(١)</sup> قدماه في بطن الوادي سعى حتى إذا صعدت مشى حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على الصفا، وسعى بين الصفا والمروة سبع مرّات حتى إذا كان آخر طوافه على المروة نادى وهو على المروة والناس يسمعونَه فقلَّ: ﴿لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، لَمْ أَصْغِ الْهَدْيِ وَجَعَلْتُهَا عِمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْلِلْ وَلْيَجْعَلْهَا عِمْرَةً﴾، فقام سراقه بن مالك بن خثعم، فقال: يا رسول الله ﷺ أَلِغَامَنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبْدِ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَقَالَ: «دَخَلْتَ الْعِمْرَةَ فِي الْحَجِّ مَرَّتَيْنِ، لَا بِلَ لَأَبْدٍ أَبَدٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا السَّنَةُ الْقَوْلِيَّةُ فَقَوْلُهُ ﷺ: «لِسَعْوَا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّعْيَ»<sup>(٣)</sup>، وما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله ﷺ قال: قلت: له رجل نسي السعي بين الصفا والمروة قال: «يعيد السعي» قلت: فإنه خرج، قال: «يرجع فيعيد السعي إن هذا ليس كرمي الجمار إن الرمي سنة والسعي بين الصفا والمروة فريضة»، وقال في رجل ترك السعي متعمداً: «لاحجّ له»<sup>(٤)</sup>، وما رواه زيد الشحام عن أبي عبد الله ﷺ قال: سألتُه عن رجل نسي أن يطوف بين الصفا والمروة حتى يرجع إلى أهله، فقال: «يطاف عنه»<sup>(٥)</sup>. وقال الشيخ في الاستبصار: فالوجه في هذا الخبر أن تحمله على من لا يتمكّن من الرجوع إلى مكة؛ فإنه يجوز له أن يستنيب غيره،

١ - أنصاب القدمين: عبارة عن انحدرهما بسهولة في صلب من الأرض، وهو ما نحدو منها.

٢ - متكاة المصليح: ج ٢، ص ٧٨٣ - ٧٨٤، ح ٢٥٥٥.

٣ - كنز العمال: ج ٥، ص ٥٩، ح ١٢٠٤٣.

٤ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٣٨، ح ٨٢٩.

٥ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٨٣٠.

ومن تمكّن فلا يجوز له غير الرجوع<sup>(١)</sup>، وأمّا ما روي عن ابن مسعود أنّه قرأ: «فلا جناح عليه أن لا يطوف»<sup>(٢)</sup>، فليس يثبت للزومه إطالة الوقوف على الصفا، يؤيد ذلك ما رواه حمّاد المنقري قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «إن أردت أن يكثّر مالك فأكثر الوقوف على الصفا»<sup>(٣)</sup>.

وكلامه هذا عليه مأخذ من سرّ وجوب السعي بينهما، روى البخاري مسنداً إلى ابن عباس قال: جاء إبراهيم عليه السلام بها جر أمّ إسماعيل ترضعه حتّى وضعها عند دوحة فوق زمزم، وليس بمكّة أحد، وليس بها ماء، ووضع عندهما جراباً فيه تمر وسقاء فيه ماء، ثمّ قفى منطلقاً فمنعته أمّ إسماعيل، فقالت: أين تذهب وتركنا بهذا الوادي الذي ليس فيه أنيس ولا شيء، فقالت له ذلك مراراً وجعل لا يلتفت إليها، فقالت له: الله أمرك بهذا؟ قال: نعم، قالت: إذا لا يضيّعنا، ثمّ رجعت وانطلق إبراهيم عليه السلام حتّى إذا كان عند الثنية حيث لا يرونه استقبل البيت بوجهه ودعا بهؤلاء الدعوات ورفع يديه، وقال: ربّنا إني أسكنت حتّى بلغ تشكرون، وجعلت أمّ إسماعيل ترضع إسماعيل وتشرب من ذلك الماء، حتّى إذا نفد عطشت وعطش ابنها وجعلت تنظر إليه، وهو يتلوّى، أو قال يتلبّط فانطلقت كراهية أن تنظر إليه، فوجدت الصفا أقرب جبل إليها فقامت عليه واستقبلت الوادي تنظر هل ترى أحداً فلم تر أحداً، فهبطت من الصفا حتّى إذا بلغت الوادي رفعت طرف درعها، وسعت سعي الإنسان المجهود حتّى جاوزت الوادي، ثمّ أتت المروة فقامت عليها، ونظرت فلم تر أحداً ففعلت ذلك سبع مرّات، قال ابن عباس: قال النّبّي صلى الله عليه وآله: «فذلك سعي الناس بينهما»، فلمّا أشرفت على المروة سمعت صوتاً فقالت: صه

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٣٩.

٢ - الكشاف: ج ١، ص ٣٢٤.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٣٨، ح ٨٢٧.

تريد نفسها فسمعت أيضاً فقالت: قد اسمعت إن كان عندك غواث فإذا هي بالملك عند موضع زمزم فبحث بعقبه أو قال بجناحه حتى ظهر الماء<sup>(١)</sup>.

فقد عرفت بهذا سرّ السعي وسرّ قول خازن علم الله عليه وعلى آبائه وأبنائه السلام، قرأ حمزة والكسائي<sup>(٢)</sup> «يطوع» بالتاء وتشديد الطاء، وفتح العين على الماضي والمعنى: فمن يتقرب لله بفعل من جنس الطاعات غير المفترض من صلاة وزكاة وصوم وحجّ وعمره وسعي وطواف وغيره، \*فإن الله شاكرٌ\* سعيه أي مجزيه عليه أكثر مما يتوقعه، \*عليمٌ\* بما عمله عبده، فلا يضيع أجر العاملين؛ فإنّ الإضاعة إمّا لعدم العلم بالعمل، أو لكونه غير شكور له، أمّا إذا كان من عمل لأجله العمل عالمأ به، وكان شاكر أسعى عمله فلا يضيعه، ألهمّ إلا إذا لم يكن قادراً على ما يستحقّه من الأجر، وهذا المانع منتفٍ عنه تعالى قطعاً لكونه قادراً على كلّ شيء. فإن قلت: لم قدّم الشكر على العلم مع تقدّمه طبعاً فإنّ الشكر على العمل لا يكون إلا بعد العلم به؟

قلت: للاهتمام بشأن الشكر فإنّ المقصود في هذا أن يذكر كونه شاكرأ على العمل، أي مجزياً عليه خير الجزاء لا كونه عالمأ به.

فإن قلت: لم قيل «عليم» ولم يقل «عالمأ» وهو مع إفادته ثبوت العلم يتضمّن الإزدواج.

قلت: لإفادة هذه الصيغة المبالغة التي يقتضيها المقام؛ فإنّ المقام يقضي إفادة كونه عالمأ بكلّ شيء، ليلزم منه العلم بدقيق العمل وجليله وكميّته وكيفيته على الوجه الأتمّ الأكمل؛ ليرتّب عليه المقصود أعني الجزاء على الوجه الأتمّ الأكمل، وهذا إمّا استفاد من صيغة المبالغة؛ فإنّه قد يصدق العالم على من علم

١ - صحيح البخاري (بشرح الكرماني): ج ١٤، ص ١٩ - ٢١.

٢ - التبيان: ج ٢، ص ٤١.

شيء ببعض الوجوه.

إفادة: ماهية السعي الذي هو ركن من الحجّ المشي من الصفا إلى المروة مائة السعي سبع مرّات، مبتدأ في كلّ مرّة من الصفا بحيث يلصق كعبه بجزء منه، منتهياً إلى المروة بحيث يلصق أصابع قدميه بجزء منها، مع نيّته المشتملة على الفعل ووجهه، وكونه سعي حجة الإسلام أو غيرها مع القرية، ولو زاد على الأشواط السبعة عمداً بطل سعيه، كما لو زاد في الصلاة ركعة عمداً، لما رواه عبدالله بن محمّد عن أبي الحسن عليه السلام: «الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاة فإذا زدت عليها فعليك الإعادة وكذلك السعي»<sup>(١)</sup>. ولو كان سهواً تخير بين اهدار الزائد وإتمامه لسبعاً آخر ناوياً به التطوّع، والسعي من الصفا إلى المروة شوط، ومنها إليه شوطان، فلو شك في العدد بطل سعيه، لما رواه محمّد بن عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام عن رجل سعى بين الصفا والمروة ثمانية أشواط ما عليه؟ فقال: «إن كان خطأ طرح واحداً واعتد بسبعة»<sup>(٢)</sup>، ولما رواه جميل بن درّاج قال حجّجنا ونحن صرورة فسعينا بين الصفا والمروة أربعة عشر شوطاً فسألنا أبا عبدالله عليه السلام عن ذلك فقال: «لأبأس سبعة لك وسبعة تطوح»<sup>(٣)</sup>، ولو شك في المبدأ مع عدم الشك في العدد فإن كان عدداً أشواطه زوج، أو كان على الصفا صحّ، وإن كان على المروة بطل، وإن كان عدداً أشواطه فرداً وكان على المروة صحّ، وإن كان على الصفا بطل، وهذا متفرّع على أنّ ذهابه من الصفا إلى المروة شوط، ومنها إليه آخر؛ فإنّه إذا تيقّن أنّ عدداً أشواطه زوج وهو على الصفا علم يقيناً أنّه ابتدأ من الصفا، وإلّا لم يكن عددها زوجاً فصّح سعيه لابتدائه بما يجب الابتداء به، ولو كان على المروة وتيقّن أنّ عدداً أشواطه زوج علم يقيناً أنّ ابتدائه به، ولو تيقّن أنّ عدد أشواطه فرد وهو على الصفا علم يقيناً أنّه قد ابتدأ من المروة، وإلّا لم يكن عدد

١ - الاستبصار: ج ١، ص ٢٣٩، ح ٨٣١

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٨٣٢

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٨٣٣، وفيه «تطرح».

أشواطه فرداً فيبطل سعيه، وإذا كان على المروة وتيقن أن عدد أشواطه فرداً علم يقيناً أنه قد ابتدأ من الصفا، وإلا لم يكن عدد أشواطه فرداً فيصح سعيه، ويجوز الجلوس قبل إتمام السبع للاستراحة وقطعه لحاجة دينية أو دنيوية له ولغيره ثم يتمه إن كان واجباً؛ لأن المولات ليست شرطاً فيه، حملاً له على الطواف المسنون، والفرض إذا جاوز النصف، روى بكير بن عمار عن رجل من أصحابنا يكتئب أبا أحمد، قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في الطواف يده في يدي أو يدي في يده، إذ عرض لي رجل له حاجة، فأوميت إليه بيدي فقلت له كما أنت حتى أفرغ من طوافي، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «ما هذا؟ فقلت: أصلحك الله رجل جاءني في حاجة، فقال لي: مسلم هو؟ قلت: نعم قال: إذهب معه في حاجته قلت: أصلحك الله وأقطع الطواف قال: نعم وإن كنت في المفروض قال وقال: أبو عبد الله عليه السلام: «من مشى مع أخيه المسلم في حاجة كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحى عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة»<sup>(١)</sup>، وإذا صح هذا في الطواف فليصح في السعي للاشتراك بينهما في الوجوب والركنية وإنافة الطواف على السعي من وجوه شتى.

جواز قطع  
الطواف الواجب

وَالْبَذَنَ جَعَلْتَهَا لَكُمْ مِّنْ شَعِيرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ  
فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ إِذَا أُوجِبَتْ جُنُوبُهَا  
فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا  
لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١﴾ لَنْ يَأْكُلَ اللَّهُ لَحْمَهَا وَلَا  
دِمَافَهَا وَلَكِنَّ يُأْكُلُ التَّقْوَى مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا  
لَكُمْ لِتُكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَىٰكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ<sup>(٢)</sup>

التاسعة: قوله تعالى: ﴿وَالْبَذَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ﴾ «البدن» جمع «بدنة»

بيان آية «والبدن»  
جعلناها لكم...  
والأحكام  
المستفادة منها

١- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٢٤، ح ٧٧٣.

٢- الحج ٣٦: ٣٧.

والأصل فيها الضم، كـ «خشب» جمع «خشبة» وسكنت الدال تخفيفاً كـ «أسد» و«أسد»، وهي في الأصل الإبل لعظم أبدانها، وقد يلحق بها البقر في الحكم لقوله ﷺ: «البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة»<sup>(١)</sup>، وقيل: المراد بها النعم<sup>(٢)</sup> ومن نصب البدن نصبه بفعل مقدر، مرّ تفسيره المذكور، ومن رفعه، رفعه على الابتداء \*من شعائر الله\*، أي من أعلام دينه التي شرّعها، \*لكم فيها خير\*، أي منافع دينية وديوية \*فاذكروا اسم الله عليها صواف\* قوائم قد صفت أيديهن وأرجلهن، وروي عن الباقر ﷺ أنه قرأ «وصوافن»<sup>(٣)</sup>، ورويت هذه القراءة عن ابن عباس وابن مسعود، من صفن الفرس إذا قام على ثلاثة قوائم وطرف سنبك<sup>(٤)</sup> الرابعة؛ لأن الإبل تعقل إحدى فتقوم على ثلاثة قوائم، وصوفنا وصوافي أي خالصات لوجه الله \*فاذا وجبت جنوبها\* أي سقطت على جنوبها ومنها: قولهم: وجبت الشمس أي سقطت، وإلى هذا المعنى اللغوي نظرت الحنفية ففرّقوا بين الواجب والفرض، وقالوا: الواجب ما ثبت بدليل ظني، والفرض ما ثبت بدليل قطعي، \*فكلوا منها وأطعموا القانع\* الذي لا تشره نفسه إلى ما يعطى غيره، ولا يسأل وإن احتاج، وقيل: هو الزاهد<sup>(٥)</sup> من «قنع» قناعة، وقيل: السائل من «قنع» قنوعاً<sup>(٦)</sup>، وقيل: السائل الذي إذا أعطيته شيئاً يقنع به ولا يمدّ عينه إلى غيره<sup>(٧)</sup>، وقيل: السائل الخاشع، وعن مجاهد الجار وإن كان غنياً<sup>(٨)</sup>، \*هو المعتر\*.

١- مشکاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٠٨، ح ٢٦٣٦.

٢- تفسير الماوردي: ج ٤، ص ٢٦.

٣- مجمع البيان: ج ٤، ص ٨٥.

٤- السنبك: طرف الحافر.

٥- تفسير الفرطبي: ج ١٢، ص ٤٤.

٦- مجمع البيان: ج ٤، ص ٨٦.

٧- مجمع البيان: ج ٤، ص ٨٦.

٨- تفسير الفرطبي: ج ٩، ص ١٥٨، ح ٢٥٢٣٩.



الذي يعتريك أي يلم بك لتعطيه ولايسأل، يقال: اعتره واعتراه وعزّه وعزّاه بمعنى، وقرأ الحسن والمعتريّ، وأبو الرجاء «القنع» فهو بمعنى الراضي لاغير، يقال: قنع فهو قنع وقانع<sup>(١)</sup>، قتال بفتح القاف: «عزّ من قنع وذلّ من طمع»<sup>(٢)</sup> أي من رضى بما أعطاه ربّه وذلّ من لم يرض به.

\*لذلك سخرناها لكم\*، أي ذللناها لكم على الوجه المشاهد الدالّ على كمال القدرة، فلا يغفلنكم جريان هذا الأمر على مرّ الدهور عن التدبّر في وجه غرابته، والتفكّر في جهة الإعجاب به، فإنّ ذلك شاهد عدل وبرهان صدق على احاطته تعالى بالأنشاء علماً وقدرة، فإنّ من تدبّر في أحوال الأوابد، والأهليّة، ورأى انقياد الصعاب، وشاهد مطاوعة الغراب مع شدّة قوّتها وقوّة شوكتها وتمرد الأوابد مع ضعف بعضها بالنسبة إلى قوّة بعض من الأهليّة، علم أنّ ذلك بتذليل ما لك بيد قدرته أزمنة الملك والملكوت، وتسخير قادر متفرد بالعظمة والجبروت \*لعلّكم تشكرون\*، أي فعل ذلك التسخير طلباً للشكر منكم ليستفضل بسببه عليكم بما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر.

\*لن ينال الله لحومها ولادماؤها\*<sup>(٣)</sup>، تنزيه لذاته تعالى عمّا ربما يخطر ببعض أوهام الجهلة ممّا يدلّ عليه صنع الجاهليّة من لطخهم جدران الكعبة بدم القرايين، ووضع اللحوم بين يدي الأوثان، والمعنى لن يقع شيء من اللحوم موقع القبول من حضرته تعالى \*ولكن يناله التقوى منكم\*، أي يصل إليه ويقع موقع القبول من حضرته التقوى الكائنة منكم، وهى الإخلاص في العبوديّة والإدعان للنواميس الشرعيّة والإيقان بالحكم الربّانيّة، وقيل لن يُرضي المقرّبون

١ - تفسير الكشاف: ج ٣، ص ١٥٨.

٢ - لسان العرب: ج ٨، ص ٢٩٨.

٣ - الحج ٣٧:٢٢.

والمُضْحَوْنَ رَيْثَهُمْ إِلَّا بِالنِّيَّةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْقُرْبَةِ وَالْإِخْلَاصِ<sup>(١)</sup> وَإِنْ وَقَعَ مَا صَرَفَ مِنْ لَحُومِهَا فِي مَصَبِّ الاسْتِحْقَاقِ \* كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ \*، التكرار للتذكُّار وإشارة إلى أَنَّ مَنْ سَخَّرَتْ لَهُ هَذَا النِّعَمَ، وَمُنَحَهُ اللَّهُ بِهَذِهِ النِّعَمِ جَدِيرٌ بِأَنْ يَتَحَلَّى بِشُكْرِ مَنْ سَخَّرَهَا لَهُ، وَحَقِيقُ أَنْ يَتَخَلَّى عَنْ أَنْ يَخْطُرَ بِبَالِهِ سِوَاهُ، \*لِتَكْبَرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ \*، قيل: المراد بالتكبير التسمية<sup>(٢)</sup>، ولذلك قد يضيف الذابح التكبير إلى التسمية فيقول بسم الله والله أكبر، وقيل: هو التكبير عند الإحلال كالتلبية عند الإحرام<sup>(٣)</sup>، \*وَيُسِّرْهُمُ الْحَسَنِينَ\* الممثلين أو امرءه المنهيين عن نواهيهِ، وَهُمْ الَّذِينَ أَحْسَنُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ بِإِحْسَانِهِمُ الْعَمَلَ لِبَارِئِهِمْ، وَخَلَّصُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ وَغَضَبِ الْجَبَّارِ.

### إفادة

فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ هَدْيٍ مُجْمَلًا، وَفَعَلَ الْمَعْصُومَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى بَيَانٌ مَا أَفَادَهُ الْمُسْتَفْهِمُ فِي وَجُوبِ الْهَدْيِ بَيَانٌ لَهُ، أَمَّا وَجْهُ الدَّلَالَةِ عَلَى الْوُجُوبِ؛ فَلأنَّ مَعْنَى الْآيَةِ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ الْبَدْنَ بَعْضًا مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، أَيِ مَنَاسِكَهِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى لَكُمْ، وَجَعَلَهَا أَرْكَانًا وَأَفْعَالًا لِحَجَّتِكُمْ وَعَمَرَتِكُمْ.

وَلَا خَفَاءَ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَجْعَلِ ذَوَاتَهَا بَعْضًا مِنْ تِلْكَ الْمَنَاسِكِ فَلَا يَدُّ مِنْ اعْتِبَارِ تَقْدِيرِ فِي الْكَلَامِ، وَالْمُنَاسِبُ لِلْمَقَامِ وَلَهَا النُّحْرُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ صَرِيحًا تَرْتَّبُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ أَعْنِي «فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا» عَلَى مَا قَبْلُهَا أَعْنِي، \*وَالْبَدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ\*، فَيُؤَوَّلُ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَ لَكُمْ نَحْرَ الْبَدَنِ بَعْضًا مِنْ مَنَاسِكِكُمْ الَّتِي أَوْجِبَ عَلَيْكُمْ الْقِيَامَ بِهَا فِي حَجَّتِكُمْ وَعَمَرَتِكُمْ، فَيَجِبُ حِينَئِذٍ حَمْلُ

١ - تفسير الكشاف: ج ٣، ص ١٥٩.

٢ - تفسير التبيان: ج ٧، ص ٣٢٠.

٣ - تفسير التبيان: ج ٧، ص ٣٢٠.

الجعل على معنى الوجوب ليلتأم أجزاء الكلام، فيصير المعنى حينئذٍ أوجب عليكم نحر الايل من بعض ما أوجب عليكم من المناسك، فإذا قصدتم نحرها فاذكروا اسم الله عليها أي على نحرها فتدل الآية حينئذٍ على وجوب الهدى دلالةً إجمالية، وقد بيّنه المعصوم بفعله وقوله، فعلم منه أنه ينقسم إلى واجبٍ وندبٍ.

تقسيمات الهدى

والواجب إلى هدى التمتع، والكفارات، والنذر وشبهه، ودم التحلل. والندب إلى هدى القرآن والأضحية وما يتقرب به تبرعاً، وأمّا هدى التمتع فيجب على كلٍّ متمتع مكياً كان، أو غيره كما أشرنا إليه آنفاً، يدلّ على ذلك ما رواه سعيد الأعرج قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «من تمتع في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى يحضره الحج فعليه دم شاة ومن تمتع في غير أشهر الحج ثم جاوز حتى يحضر الحج فليس عليه دم، إنّما هي حجة مفردة، وإنّما الأضحية على أهل الأمصار»<sup>(١)</sup>، وأمّا وجوب دم الكفارات، والنذر، وما أشبهه، ودم التحلل فنذكره في المواضع اللاتقة به إنشاء الله.

وأمّا نديّة هدى القرآن، فلما رواه جابر بن عبد الله الأنصاري في حجة الوداع لمّا ساق عليه السلام الهدى وقال: «لو أنّي استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى، وجعلتها عمرة»، وقدم عليّ عليه السلام من اليمن بيدن النبيّ عليه السلام فقال له: «ماذا قلت حين فرضت الحجّ قال: قلت لّلهم إني أهلّ بما أهلّ به رسولك قال: فإنّ معي الهدى قال: فاهدوا مكث حراماً لا تحل»، ثم ساق الراوي الحديث إلى أن قال: «ثمّ انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثاً وستين بدنةً بيده ثم أعطى عليّاً فنحر ما غبر<sup>(٢)</sup> وأشركه في هديه»<sup>(٣)</sup>، وكان مجموع الذي أتى به عليّ عليه السلام من اليمن والذي أتى به

١- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٥٩، ح ٩١٣.

٢- ما غبر: أي ما بقي.

٣- مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٨٤-٧٨٧، ح ٢٥٥٥، مع اختلاف بسير.

النَّبِيِّ ﷺ مائة.

وأنت خير بأن هذا الحج إنما كان حجّ قرآن، ولا يخفى عليك أن الهدى فيه ليس بواجب لما علم من الخبر الذي أورده سعيد الأعرج، فإنّ فيه ما يدلّ على انحصار وجوب الهدى في أصناف الحجّ في حجّ التمتع، فلو لم يكن في القرآن مستحباً ما فعلاً، وكما أنّ في الآية إجمالاً باعتبار مفهوم المأمور به فيها، كذلك فيها إجمالاً باعتبار كمّيّته وكيفيّته وزمانه ومكانه.

أمّا بيان كمّيّته ففي الواجب لا يجزي عن الواحد إلّا الواحد، ومع التعدّد كمّيّة الهدى ففيه خلاف.

وأمّا في غير الواجب فقد يجزي الواحد عن جماعة، و أمّا عدم جواز الشركة في الواجب وجوازها في غيره فلما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تجزي البقرة والبدنة في الأمصار عن سبعة ولا تجزي بمنى إلّا عن واحد»<sup>(١)</sup>، ولما رواه محدّثين مسلم عن أحمد بن حنبل، قال: «لا تجوز البقرة والبدنة إلّا عن واحد بمنى»<sup>(٢)</sup>.

وأمّا الأخبار التي أوردها بعض الأصحاب ممّا يدلّ على جواز الشركة فليس فيها ما يدلّ على جوازها في الواجب، فيجب حملها على تقدير صحتها على اختصاصها بالمندوب توفيقاً بين الأحاديث.

وممّا يدلّ على ما قلناه صريحاً ما رواه الحلبيّ أيضاً، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نفر تجزيهم البقرة؟ قال: «أمّا في الهدى فلا، وأمّا في الأضحية فنعم»<sup>(٣)</sup>.

١- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٩٤٠.

٢- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٩٤١ وفيه: «البدنة والبقرة...».

٣- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٨، ح ٩٥٠.

## صفات الهدى

وأما بيان كلفيته، فإنه يجب أن يكون من، النعم، الإبل، والبقر، والغنم شيئاً وهو من الإبل ما كل خمس سنين، ومن البقر والغنم ما دخل في الثانية، ويجزي من الضأن الجذع لسنته تاماً، فلا تجزي ذات العوار، وهي العرجاء البين عرجها، والعوراء البين عورها، ولا الخرماء والجذاء، وهي مقطوعة الأذن، ولا العضباء وهي مكسورة القرن، وإن كان داخله صحيحاً جاز، والخصي، ولا المهزولة لما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام، أنه سأله عن الرجل يشتري الأضحى عوراء فلا يعلم إلا بعد شرائها هل تجزي عنه؟ قال: «نعم إلا أن يكون هدياً واجباً فإنه لا يجزي ناقصاً»<sup>(١)</sup>، وكل ما ذكرته من العيوب يصدق عليه أنه ناقص.

## زمان ذبح الهدى

وأما بيان زمانه، فإن كان هدي التمتع فزمانه يوم النحر قبل الحلق، ولو أخره أثم وأجزأ، ويجزي أيضاً لو ذبحه في بيته ذي الحجة، وإن كان دم التحلل فزمانه يوم النحر وأيام التشريق، وإن كان هدي السياق فزمانه زمان هدي التمتع، وأما الأضحى فزمانها بمنى أربعة أيام يوم النحر وثلاثة بعده، وفي الأمصار ثلاثة يوم النحر ويومان بعده، فقد روى علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال: سألت عن الأضحى كم هو بمنى؟ فقال: «أربعة أيام، وسألته عن الأضحى في غير منى فقال: ثلاثة أيام قلت: فما تقول في رجل مسافر قدم بعد الأضحى بيومين أله أن يضحي في اليوم الثالث؟ قال: نعم»<sup>(٢)</sup>، وقد روى عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الأضحى بمنى فقال: «أربعة أيام»، وعن الأضحى في سائر البلدان فقال: «ثلاثة أيام»<sup>(٣)</sup>.

١- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٨، ح ٩٥٢.

٢- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٩٣٠.

٣- الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٤، ح ٩٣١.

وأما ما رواه بعض الأصحاب عن أحدتهم عليه السلام مما هو مخالف لذلك، فقد قال الشيخ في الاستبصار: فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على أن أيام النحر التي لا يجوز فيها الصوم بمعنى ثلاثة أيام، وفي سائر البلدان يوم واحد، لأن ما بعد يوم النحر في سائر الأمصار يجوز صومه، ولا يجوز ذلك بمبنى إلا بعد ثلاثة أيام، ويدل على ذلك ما رواه منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «النحر بمبنى ثلاثة أيام فمن أراد الصوم لم يصم حتى تمضي الثلاثة الأيام والنحر بالأمصار يوم فمن أراد أن يصوم صام من الغد»<sup>(١)</sup>.

وأما بيان مكانه، فهدي التمتع مكانه منى، وهدي السياق كذلك إن كان مكان ذبح الهدي الإحرام للحج، وإن كان للعمرة ففناء الكعبة بالحزورة، ودم التحلل إن كان عن صدق مكانه موضعه، وإن كان عن حصر فمكانه منى إن كان حاجاً، ومكة إن كان معتمراً هكذا نقل عنهم عليهم السلام.

فائدة: قد عرفت أن الهدي الواحد في الواجب لا يجزي إلا عن واحد، هل يجزي الهدي الواحد عن أكثر من واحد؟ وهذا في حالة الإمكان متفق عليه، وأما في حالة التعذر، ففيه خلاف كما أشرنا إليه سابقاً، فذهب ابن إدريس إلى أن فرضه حينئذ ينتقل إلى الصوم<sup>(٢)</sup>، واختاره الشيخ فخر الدين لقوله تعالى: «فمن لم يجد»<sup>(٣)</sup>، وعدم المركب بعدم أحد اجزائه<sup>(٤)</sup>، وذهب الشيخ في النهاية والمبسوط إلى أنه يجزي في حال الضرورة عن السبعة والسبعين إذا كانوا أهل خِوان واحد<sup>(٥)</sup>، فكأنه عليه السلام قد احتج بما رواه سودة قال: كنّا جماعة بمبنى فعزّت الأضاحي فنظرنا فإذا أبو عبد الله عليه السلام واقف

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٥، ح ٩٣٥.

٢ - السرائر: ج ١، ص ٥٩٥.

٣ - البقرة ١٩٥:٢.

٤ - إيفتاح الفتاوى: ج ١، ص ٣١٠.

٥ - النهاية: ص ١٢٥٨ المبسوط: ج ١، ص ٣٧٢.

على القطيع يساوم بغنم ويماكسهم<sup>(١)</sup> مكاساً شديداً فانتظرناه، فلمّا فرغ أقبل علينا وقال: «أظنكم قد تعجبتُم من مكاسي؟، فقلنا نعم، فقال: إنّ المغبون لامحمود ولا مأجور ألكم حاجة؟ قلنا نعم أصلحك الله إنّ الأضاحي قد عزّت علينا، قال: فاجتمعوا فاشتر جزوراً فأنحروها فيمابينكم، قلنا فلا تبلغ نفقتنا ذلك قال: فاجتمعوا فاشتروا بقرة فيمابينكم، فقلنا لا تبلغ نفقتنا أيضاً ذلك، قال: فاجتمعوا فاشترُوا شاةً فاذبحوها فيمابينكم، فقلنا تجزي عن سبعة؟ قال: نعم وعن سبعين»<sup>(٢)</sup>.

وبما رواه حمران قال: عزّت البدن سنة بمنى حتّى بلغت البدنة مائة دينار، فسئل أبو جعفر عليه السلام عن ذلك فقال: «اشتركوا فيها قال: قلت كم؟ قال: ما خفّ فهو أفضل فقال: قلت: عن كم تجزي؟ قال: عن سبعين»<sup>(٣)</sup>، وبما رواه سوادة القطان وعليّ بن أسباط عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قالوا: قلنا له جعلنا فداك عزّت الأضاحي علينا بمكّة أفيجزي اثنين أن يشتركا في شاة؟ فقال: نعم وعن سبعين»<sup>(٤)</sup>، وكلامه في النهاية والمبسوط مخالف لما ذكره في الاستبصار فإنّه قال فيه بعد أن أورد هذه الأخبار: فالكلام في هذه الأخبار مع اختلاف ألفاظها وتنافي معانيها من وجهين:

أحدهما: أنّ المراد ما ليس بواجب، لأنّ الواجب لا يجزي فيه واحد إلّا عن واحد.

والوجه الآخر: أن يكون ذلك إنّما ساغ في حال الضرورة دون حال الاختيار<sup>(٥)</sup>، ولست أعرف أنّ الإعتداد عنده على أيّ القولين، لعدم الإطّلاع على

١ - المماكسة: مأكسه مكاساً ومماكسة استعطفه الثمن واستنفضه إياه.

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٩٤٧.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٩٤٨.

٤ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٩٤٩.

٥ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٨.

أَنَّ الاستبصار مقدَّم على المبسوط والنهاية، أم موخَّر عنها؟ وذهب المقيِّد رحمته إلى أَنَّ البقرة تجزي عن خمسة من أهل بيت واحد<sup>(١)</sup>، محتجاً بما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «تجزي البقرة عن خمسة بمنى إذا كانوا أهل خُوان<sup>(٢)</sup> واحد»<sup>(٣)</sup>، وذهب سلَّار إلى إجزائها عن خمسة مطلقاً<sup>(٤)</sup>، ولعلَّه قد اطلع على هذا الإطلاق من إطلاقاتهم عليهم السلام، وربما يقال: إِنَّه قد ورد الإطلاق عنهم عليهم السلام بالنسبة إلى السبعة في البدنة والبقرة على ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «البدنة والبقرة تجزي عن سبعة إذا اجتمعوا من أهل بيت واحد أو من غيرهم»<sup>(٥)</sup>.

تتمة: يستحب سمن الهدي كما روي<sup>(٦)</sup>، ينظر في سواد ويمشي ويترك فيه استعاب سمن الهدي وقد عرف به، وظاهر الخبر يدلُّ على الوجوب، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لا يضحى إلا بما عرِّف به»<sup>(٧)</sup>، وما رواه محمد بن أبي نصر قال: سئل عن الخصي أضحى به؟ قال: «إن كنتم تريدون اللحم فدونكم، وقال: لا يضحى إلا بما عرِّف به»<sup>(٨)</sup>. وقول بانه مقبول فيه من الإبل والبقرة الإثاث، من الضأن والمغر الذكر لتفاوت لذة اللحم وخاصيته بالنسبة إلى كلِّ من الصنفين في كلِّ من الأجناس، وقد يتفاوت في القيمة أيضاً.

وقسمته أثلاثاً، الأكل والهديَّة والصدقة، والأقوى وجوب الأكل، وهو حكم الأكل من مختار ابن إدريس لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾<sup>(٩)</sup> والأمر للوجوب<sup>(١٠)</sup>، ولما رواه

١ - المفقعة: ص ٤١٨.

٢ - الخُوان: بالضم والكسر ما يوضع عليه الطعام ليؤكل.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٩٤٢.

٤ - المراسم: ص ١١٤.

٥ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٦، ح ٩٤٤.

٦ - تهذيب الأحكام: ج ٥، ص ٢٣٤، ح ٦٨٥.

٧ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٥، ح ٩٣٦.

٨ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٥، ح ٩٣٧.

٩ - الحج: ٣٦: ٢٢.



جابر بن عبدالله الأنصاري رضي الله عنه أمر من كل بدنة ببضعة<sup>(١١)</sup>، فجعلت في قدر فطبخت، فأكلا من لحمها وشرباً من مرقها<sup>(١٢)</sup>، وضمير التثنية عائدان إلى النبي ﷺ وعلي ﷺ.

ويكره التضحية بالجاموس، والثور، والموجوء والجلحاء، والقصماء، والخرقاء، والشرقاء، والمقاتلة، والمدبرة، والمرباة.

لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءُوبَ بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ  
الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِينَ مُحْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ  
وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ  
ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا ۖ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى  
وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا<sup>(١٣)</sup>

العاشرة: قوله تعالى: ﴿لقد صدق الله رؤيوبا بالحق﴾، أي صدقه في الرؤيا ملتبسة بالحق أي رؤيا صحيحة غير أضغاث أحلام، أو صدقا ملتبساً بالحق، أي واقعاً على وجه الحكمة والغرض الصحيح، وذلك كونها مميزة بين المؤمن والمنافق، وقيل: إن الباء للقسمة<sup>(١٤)</sup> و«الحق» إسم من أسماء الله سبحانه وتعالى وقوله: ﴿لتدخلن المسجد الحرام﴾ جوابه، وعلى الأولين جواب لقسم مقدّر، ﴿إن شاء الله﴾ تأديب وتعليم لعباده، أو حكاية لقول الملك، أو لتعليق دخول الجميع من قبل أن يموت منهم أحد بالمشية، أو أنه حكاية لما قال رسول

بيان آية «لقد صدق الله رؤيوبا بالحق...» والأحكام المستفادة منها

١٠ - السرائر: ج ١، ص ٥٩٨.

١١ - البضعة: القطعة من اللحم.

١٢ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٨٧، ذيل ح ٢٥٥٥.

١٣ - الفتح ٤٨: ٢٧ - ٢٨.

١٤ - الكشف: ج ٣، ص ٥٤٩.

الله ﷻ من قصّ الرؤيا، وقيل: إنه من قبيل: «يعدّب من يشاء ويغفر لمن يشاء»<sup>(١)</sup>، فيكون استثناء تحقيق لاستثناء تعليق، وقيل: بمعنى إن شاء الله هاهنا بإذنه<sup>(٢)</sup>، وقيل: إنه للتبرك والتميم، مثل قوله ﷻ حين دخل البقيع: «إنا بكم لاحقون إن شاء الله»<sup>(٣)</sup>، وقد يقال إنه محمول على حقيقة من التعليق؛ إذ لا يمكن وقوع أمر من الأمور ما لم تتعلق به المشيئة، وهذا لا ينافي التحقيق لكون المعلق عليه أعني المشيئة محققاً \*أمين محققين رؤوسكم ومقصرين\*، أي بعضكم محققين وبعضكم مقصرين، أي قاصّ بعض شعره \*لاتخافون\*، أي غير خائفين، فيكون داخلًا في حيّز الأحوال المذكورة، وهي أحوال مقدّرة في حالة الدخول، ويجوز أن يكون كلاماً مستأنفاً كما تقول للخائف من أمر بعد أن نفيت عنه أسباب الخوف ووعته بالأمن لاتخاف، أي الخوف منتفٍ عنك فلا تعرّض له، وتعرّض نفسك له.

روي أن النبي ﷺ رأى في المنام دخول مكة عند توجّهه إليها فقضه على أصحابه فاستبشروا بذلك وفرحوا فلما صدّوا قال المنافقون والله ما حلّقنا ولا قصرنا ولا رأينا المسجد الحرام مكذّبين تلك الرؤيا، وقال المؤمنون إن محمّداً لن يضرب لنا لتلك الرؤيا ميعاداً وسوف يقع ما رأى فنزلت الآية تصديقاً للنبي ﷺ في رؤياه وللمؤمنين في تصديقهم النبي ﷺ: \*فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا\* من الحكمة في تأخير وقوع ما وعدوا به إلى محله \*فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ\*، أي من قبل ذلك الدخول الموعود به \*فتحاقرباً\*، أعني فتح خير.

روي أن النبي ﷺ لما قدم المدينة من الحديبية أقام بها عشرين ليلة ثم

١- راجع: تفسير التبيان: ج ٩، ص ٣٣٥، تفسير القرطبي: ج ١٦، ص ١٩١.

٢- راجع: البحار: ج ٧٨، ص ٧١، ج ٣٥، وفيه: «عن أمير المؤمنين عليه السلام»، وقد مرّ على المقابر فلاحظ.

٣- تفسير الكشاف: ج ٤، ص ٣٤٥، تفسير البضاوي: ج ٢، ص ٤١٢.

خرج إلى خيبر فأعطى اللّواء أبابكر وبعثه إلى القوم فانطلق فلقي القوم ثم انكشف هو وأصحابه فرجعوا إلى رسول الله ﷺ، ثم بعث عمر بن الخطاب ونهض بمن نهض معه فلقوا أهل خيبر فانكشف هو وأصحابه، فقال رسول الله ﷺ: «لأُعْطِينَ الراية غدًا رجلًا يحبه الله ورسوله، ويحب الله ورسوله كرا أو غير فرار لا يرجع حتى يفتح الله على يديه، فبات الناس يدوكون بجملتهم أيهم يُعطاها، فلما أصبح قاتل رسول الله ﷺ: أين علي بن أبي طالب فقالوا: يا رسول الله يشتكي عينه فقال: فُرسلوا إليه، فأتي به فبصق رسول الله ﷺ في عينيه ودعاه فبرأ كأن لم يكن به وجع»<sup>(١)</sup>. وفي رواية لم ترمد بعدها أبدًا فأعطاه الراية<sup>(٢)</sup>.

وبرز مرحب وهو يقول:

قد علمت خيبر إنني مرحب .....

الأنبيات فجأوبه عتي ﷺ أنا الذي سمّنتني أمي حيدرة

كليث غابات كرية المنطرة أو فيهم بالصّاع كيل السندرة<sup>(٣)</sup>

وضرب مرحباً فقدّه نصفين وكان الفتح على يده كما أخبر به النبي ﷺ. \* هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق \*<sup>(٤)</sup> أي دين الإسلام \* ليظهره على الدّين كلّهُ \* أي على كلّ دين من الأديان، ولفظ صدق الله ﷻ نبيّه فيما وعده به من إظهار دينه على سائر الأديان، فلم ترَ موضعاً إلّا والإسلام قد علا فيه على غيره من الدّين إن كان ثمة دين آخر إلّا نادر، والنادر في حكم العدم، ولسوف تصفّو دائره الوجود من كدر الشرك والنفاق والبدعة والإلحاد عند قيام القائم المنتظر ﷺ ونزول عيسى ﷺ لنصرته والإقتداء به حتّى لا يبقى على وجه الأرض

١ - مجمع البيان: ج ٥، ص ١١٩ - ١٢٠.

٢ - لم نعر عليه.

٣ - مجمع البيان: ج ٥، ص ١٢٠.

٤ - الفتح ٤٨: ٢٨.

مشرِك ولا يهودي ولا نصراني ولا مجوسي ولا منافق ولا ملحد ولا مبتدع، أَللَّهُمَّ عَجِّلْ فرج قائم آل محمد، وارزقنا رؤيته ونصرته والحياة في أيام دولته إِنَّكَ على كُلِّ شَيْءٍ قدير وبالإجابة جدير، \*وكفى بالله شهيداً\* على صدق ما وعده نبيّه ﷺ، أو على نفسه بما وعده نبيّه.

### توجيه

في الآية دلالة على وجوب الحلق أو التقصير في الحج، وتوجيهه أنه أريد بالحلق والتقصير الحج، والمعنى أنكم لتدخلن المسجد الحرام حاجين، فإنهم لما صَدَّهم المشركون من الحديبية بعد أن أحرموا من الميقات وعدهم الله سبحانه وتعالى دخولهم المسجد الحرام على تلك الحالة التي عزموا على دخول المسجد ملتبسين بها، وإلا فليس للحلق والتقصير مزية يستوجبان بهما الوعد بالدخول ملتبسين بهما.

ودلالتهما على الحج، إمّا بالكناية ذكر اللازم وإرادة الملزوم، وإمّا بالمجاز إطلاقاً للجزاء وإرادته للكل، وعلى كل من التقديرين يدلّ أن على الوجوب، إذ لا لزوم بينهما وبين الحج ولا جزئية إلا من حيث أن الشارع أوجبهما فيه، وفي هذه الدلالة إجمال باعتبار الزمان والمكان، ومقدار ما يجب أن يؤخذ من الشعر في حالة التقصير وفي كون الأمرين متساويين أم لأحدهما فضل على الآخر بالنسبة إلى الذكور والإناث متساويين أم بينهما فرق، ولقد بيّن المعصومون ما أجمل فيها فعلاً وقولاً.

أمّا المكان فمَنى، وأمّا الزمان فأَيَّام الذبح لما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألتُه عن رجل نسي أن يقصّر من شعره أو الحلق حتّى ارتحل من

بحث في الحلق  
والقصير

منى قال: «يرجع إلى منى حتى يلقي شعره بها، حلقاً كان أو تقصيراً»<sup>(١)</sup>، ولما رواه أبو بصير قال: سأله عن رجل جهل أن يقصر من رأسه أو يحلق حتى ارتحل من منى، قال: «فليرجع إلى منى يحلق بها أو يقصر وعلى الصَّوْرة أن يحلق»<sup>(٢)</sup>، ولما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إذا اشتريت أضحيتك وقمطتها وصارت في جانب رحلك فقد بلغ الهدى محلّه فإن أحببت أن تحلق فاحلق»<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: ما تصنع بما رواه أبو نصر عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: قلت له جعلت فداك إن رجلاً من أصحابنا رمى الجمرة يوم النحر وحلق قبل أن يذبح، فقال: «إن رسول الله ﷺ كان يوم النحر أتاه طوائف من المسلمين»، فقالوا: يا رسول الله ذبحنا قبل أن نرمي وحلقنا من قبل أن نذبح فلم يبق شيء مما ينبغي أن يقدموه إلّا أخرّوه ولا شيء مما ينبغي أن يؤخّره إلّا قدّموه، فقال رسول الله ﷺ: «لا حرج»<sup>(٤)</sup>.

ويؤيد هذه الرواية ما نقله البغوي في المصابيح من الحسان عن علي عليه السلام قال: «أتاه رجل، فقال: يا رسول الله إني أفضت قبل أن أحلق، فقال: أحلق أو قصر ولا حرج»، وجاء آخر، فقال: «ذبحت قبل أن أرمي، قال: إرم ولا حرج»<sup>(٥)</sup>. وعن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يسأل يوم النحر بمنى فيقول: «لا حرج، فسأله رجل، فقال: رميت بعد ما أمسيت. فقال: لا حرج»<sup>(٦)</sup>.

قلت: قال الشيخ في الاستبصار: هذا محمول على من فعل ذلك ساهياً أو

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٨٥، ح ١٠١١.

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٨٥، ح ١٠١٢.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٨٤، ح ١٠٠٧.

٤ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٨٤، ح ١٠٠٨.

٥ - نقله عنه في مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨١٥، ح ٢٦٥٧.

٦ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨١٤، ح ٢٦٥٦.

ناسياً وإِنَّمَا لا يجوز فعل ذلك على طريق العمد<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا المقدار الذي يجب أن يؤخذ من الشعر للمقصر ، فقد روي: أَنَّهُ يجزيه مقدار أنملة<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا بيان التفاوت بين الحلق والتقصير فالإجماع منعقد على فضل الحلق على التقصير في الرجال ، وإِنَّمَا الخلاف في وجوبه للملبّد والعاقص والصرورة.

فذهب الشيخ في النهاية إلى وجوبه عليهم<sup>(٣)</sup> ووافق ابن حمزة<sup>(٤)</sup> وابن الجنيّد<sup>(٥)</sup> لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام أَنَّهُ قال: «على الصرورة أن يحلق رأسه ولا يقصر ، إِنَّمَا التقصير لمن حجّ حجّة الإسلام»<sup>(٦)</sup>. ورواية معاوية بن عمّار عنه عليه السلام أَنَّهُ قال: «ينبغي للصرورة أن يحلق وإن كان قد حجّ فَإِنْ شاء قصر ، وإن شاء حلق ، فإذا لبّد شعره أو عقصه فَإِنَّ عليه الحلق ، وليس له التقصير»<sup>(٧)</sup>. وقال الشيخ في الجمل: لا يجب عليهم الحلق وكلّ منهم مخير بين الحلق والتقصير<sup>(٨)</sup>. ووافق على ذلك ابن إدريس<sup>(٩)</sup> وابن البرّاج<sup>(١٠)</sup> محتجّين بقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ الآية ، فَإِنَّ المراد إمّا التخيير وإمّا التفضيل ، والثاني منتفٍ لاقتضاء الإجمال فتعيّن الأول.

١ - الاستبصار: ج ٢ ، ص ٢٨٤ ، ذح ١٠٠٨.

٢ - الوسائل: ج ٩ ، ص ٥٤١ ، الباب ٣ من أبواب التقصير ، ح ٣.

٣ - النهاية: ص ٢٦٢.

٤ - الوسيلة: ص ١٨٦.

٥ - مختلف الشيعة: ج ٤ ، ص ٢٩٢.

٦ - الوسائل: ج ١٠ ، ص ١٨٦ ، الباب ٧ من أبواب الحلق والتقصير ، ح ٥.

٧ - الوسائل: ج ١٠ ، ص ١٨٥ ، الباب ٧ من أبواب الحلق والتقصير ، ح ١.

٨ - الجمل والعقود: ص ١٤٨.

٩ - السرائر: ج ١ ، ص ٦٠١.

١٠ - المهذب: ج ١ ، ص ٢٥٩.

واختار هذا المذهب العلامة<sup>(١)</sup> وابنه<sup>(٢)</sup>، وأجاب عن الخبر الذي رواه معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام بأنه محمول على الاستحباب، ولا يخفى عليك أن لفظ الخبر نص في الوجوب، وأما ما رواه حريز في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ يوم الحديبية: «لَلَّهِمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ» مرّتين، قيل: وللمقصرين يا رسول الله؟ قال: «وللمقصرين»<sup>(٣)</sup>، فإنه قد يستدل به على أفضلية الحلق، هذا بالنسبة إلى الرجال، وأمّا النساء فلا يجوز لهنّ إلا التقصير لما روي عن عائشة أن النبي ﷺ: «نهى أن تحلق المرأة رأسها»<sup>(٤)</sup>. وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على النساء الحلق»<sup>(٥)</sup>، وفي الإجزاء تردّد ينشأ من كونه منهياً عنه، ومن تضمّنه التقصير في أوّل جزء.

### تتمّة :

تقديم الحلق والتقصير على طواف الحجّ وسعيه واجب، فإن أخره عامداً وجب عليه شاة، ولا شيء على الناسي إلاّ أنّه يجب عليه إعادة الطواف. ويستحبّ أن يبدأ في الحلق بالناصية من القرن الأيمن إلى العضمين النابتين من الصدين مستقبلاً القبلة متطهراً داعياً: «اللّهُمَّ أعطني بكلّ شعرة نوراً يوم القيامة»، عن أنس أن النبي ﷺ: «أتى منى، فأتى الجمره فرماها ثمّ أتى منزله بمنى، ونحر نسكه، ثمّ دعا الحلاق، وناول الحالق شقه الأيمن فحلّقه، ثمّ دعا أبا طلحة الأنصاري، فأعطاه إياه، ثمّ ناول الشقّ الأيسر، فقال: «أحلق»،

تقديم الحلق  
والتقصير على  
طواف الحجّ  
وسعيه  
مستحبّات الحلق

١ - مختلف الشيعة: ج ٤، ص ٢٩٣، قواعد الأحكام: ج ١، ص ٤٤٤.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٣١٥.

٣ - الوسائل: ج ١٠، ص ١٨٦، الباب ٧ من أبواب الحلق والتقصير، ج ٦.

٤ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨١٣، ح ٢٦٥٣.

٥ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨١٣، ح ٢٦٥٤.

فحلّقه فأعطاه أباطلحة ، فقال: «أقسمه بين الناس»<sup>(١)</sup>.

متى يحلّ  
التمتع؟

ويحلّ المتمتع بعد الحلق أو التقصير من كل شيء إلا الطيب والنساء ، وفي الصيد تردّد ينشأ من أن سبب تحريم الصيد هل هو الإحرام أم الحرم؟ فمن قال: سببه الإحرام قال: لم يحلّ له الصيد بالحلق أو التقصير؛ لأنّه لم يحلّ به من كل شيء حرم عليه بالإحرام؛ لأنّ النساء والطيب اللّذين حرما عليه بسبب الإحرام لم يحلّا بالحلق أو التقصير ، فهو في حكم الإحرام لم يخرج منه ، فلا يحلّ له الصيد لعموم قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾<sup>(٢)</sup> ، ومن اتّفاق الفقهاء أنّه بذلك يحلّ من كل شيء أحرم منه إلا النساء والطيب لما رواه عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «اعلم أنّك إذا حلّقت رأسك فقد حلّ لك كل شيء إلا النساء والطيب»<sup>(٣)</sup>.

وهذا هو التحلل الأوّل للمتمتع ، أمّا غيره فيحلّ له به الطيب أيضاً ، وإذا طاف المتمتع للحجّ حلّ له الطيب ، وهو التحلل الثاني ، وإذا طاف للنساء حلّلت له وهو التحلل الثالث ، ومما يشهد بما ذكرنا ما رواه منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل رمى وحلق أياً كل شيئاً فيه صفرة؟ قال: «لا حتّى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثمّ قد حلّ له كل شيء إلا النساء حتّى يطوف بالبيت طوافاً آخر ، فقد حلّ له النساء»<sup>(٤)</sup>.

١ - مشكاة المصابيح: ج ٢ ، ص ٨١٢ ، ح ٢٦٥٠.

٢ - المائدة ٩٥:٥.

٣ - الوسائل: ج ١٠ ، ص ١٩٣ ، الباب ١٣ من أبواب الحلق والتقصير ، ح ٤.

٤ - الوسائل: ج ١٠ ، ص ١٩٣ ، الباب ١٣ من أبواب الحلق والتقصير ، ح ٢.





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



# الْمَجْمُوعَةُ الثَّالِثَةُ

فِي الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِلَوَاحِظِهِ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

### الثالث: الآيات المتعلقة بلواحقه إحدى عشر آية:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيُبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بَشْيَءٍ مِّنَ الصَّيْدِ  
تَنَالُهُ يَأْخُذْ يَدَيْكُمْ وَرِمَا حُكْرٌ لِّيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ  
بِالْغَيْبِ مَنۢ أَغْتَدَىٰ بِغَدِّكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١)

الأولى: قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بَشْيَءٍ مِّنَ الصَّيْدِ» اللام في «ليبلونكم» لام القسم، واللام مفتوحة لالتقاء الساكنين في مثل قولك: «أغزون يا رجل»، ومعنى الإبتلاء الإختبار أي ليصنعن بكم صنعة المختبر ليثيب بعضاً، ويعاقب آخرين بشيء حقير نزير بالنسبة إلى غيره من الإبتلاآت ممّا فيه ذهاب الأنفس والأموال والمهاجرة عن الأهل والأوطان، فإن زلّت أقدامكم في مثل هذا النزير، علم عدم ثباتكم على ما هو فوقه من التكاليفات، \*ومن الصيد\* بيان وتفسير «لشيء»، وقيل: إنها تبعية<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ المحرّم عليهم إنّما هو بعض الصيد الذي هو صيد البر، \*تناله أيديكم\*، أي تصل إليه أيديكم وتستطيعون مسكه بها أي ممّا يتهافت عليكم من الطير ويدخل عليكم بالكوى<sup>(٣)</sup>، أو يجلس على رؤوس الجدران والأشجار، أو ممّا يدخل بيوتكم واخبيتكم<sup>(٤)</sup> من الوحش والبيوض والفروخ، التي لم تنهض عن مجثمها داخله فيما تناله

١ - المائدة ٩٤:٥.

٢ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٤٣.

٣ - الكوى: الخرق في الحائط والنفث في البيت ونحوه. راجع: لسان العرب: ج ١٠، ص ٢٣٦.

٤ - (الخباء) ما يعمل من وبر أو صوف وقد يكون من شعر والجمع (أخبية) ويكون على عمود دين أو ثلاثة

وما فوق ذلك فهو بيت، المصباح المنير: ج ١، ص ١٦٣، كتاب الخاء.

الأيدي. ﴿وَرِمَاحُكُمْ﴾، أي ممّا لاتناله أيديكم بل تناله رماحكم ممّا يبعد عنكم منهما.

هذه الآية نزلت في عام الحديبية إبتلاههم الله بالصّيد، وكان قد كثر عندهم حتّى أنّه كان يغشاهم في رحالهم فيتمكنون من صيده أخذاً باليد وطعنًا بالرمح، وقرأ إبراهيم «يناله» بالياء<sup>(١)</sup>.

﴿ليعلم الله من يخافه بالغيب﴾، أي ليطمئن من يخاف الله بالغيب ممّن لا يخافه أي من يخاف الآخرة الغائبة عنه بترك الصّيد الحاضر، وحاصله حينئذٍ ليمتاز من يرجح الآخرة ممّن يرجح الدنيا، ﴿فَمَنْ اعتدّى بعد ذلك﴾ الإبتلاء والتحريم ﴿فلهُ عذاب أليم﴾ بإيثاره الخير القليل الفاني على الخير الكثير الباقي.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ  
قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ  
يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذَا يَبْلُغُ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ  
طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِ  
عَفَا اللَّهُ عَنْمَا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ  
عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ<sup>(٢)</sup>

الثانية: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ «الصيد» في بيان آية «يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد...»  
الأصل مصدر «صاده» أي أخذه، ويسمى الأخذ صائدًا والمبالغة فيه صياد، والمتفاد منها  
والأحكام المستفادة منها  
والماخوذ مصيداً أو صيداً فيجمع على صيود، وهو كلّ ممتنع يتوخش طبعاً لا يمكن أخذه إلاّ بحيلة غالباً إلاّ أن صيد البحر خصّ بالآية، والخمس الفواسق

بالحديث، وهو قوله ﷺ: «خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم الحدأً قو الحيّة والعقرب والفأر قو الكلب العقور»<sup>(١)</sup>، وقال: «يقتل المحرم الفأر قو الغراب والجرادة والعقرب والحيّة والكلب العقور»<sup>(٢)</sup>، ولا كفارة في شيء من السباع ماشية وطائرة. وقد اختلف في الأسد مع عدم القصد، ذهب ابن بابويه أنه لا يجوز قتله، وفيه كبش<sup>(٣)</sup>، وذهب الشيخ إلى الجواز<sup>(٤)</sup>، ووافقه على ذلك ابن حمزة<sup>(٥)</sup>، وابن إدريس<sup>(٦)</sup>، ومنشأ الخلاف إختلاف الرواية، روى الحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز، عن أبي عبد الله ﷺ: «كل ما يخاف المحرم على نفسه من السباع والحيات وغيرها فليقتله وإن لم يردك فلا ترده»<sup>(٧)</sup>.

وروى أبو سعيد المكاربي أنه قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ: رجل قتل أسداً في الحرم، قال: «عليه كبش يذبحه»<sup>(٨)</sup>. والتوفيق بين الحديثين أن الكفارة في الأسد الذي لم يقصد أو للفرق بين المحرم والحرم \* وأتم حُرْمٌ \* جمع حرام أو محرم على غير القياس، أي وأنتم محرمون بحج أو عمرة، وكما يحرم قتل الصيد على المحرم، يحرم على المحل في الحرم، فمن جعل الآية دليلاً عليه أيضاً حمل الحرام على الداخل في الحرم أعم من أن يكون محرماً أو غير محرم، يقال: رجل حرام أي عقد الإحرام أو دخل الحرم؛ لكن يلزم على هذا القول عدم دلالة الآية على حكم المحرم خارج الحرم. \* وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً \*، «منكم» في محل

١ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٢٦، ح ٢٦٩٩.

٢ - كنز العمال: ج ٥، ص ٣٦، ح ١١٩٤٠.

٣ - نقله عنه مختلف الشيعة: ج ٤، ص ٨٨.

٤ - الخلاف: ج ٢، ص ٤١٧، مسألة ٢٩٩.

٥ - الوسيلة: ص ١٦٤.

٦ - السرائر: ج ١، ص ٥٦٧.

٧ - الوسائل: ج ٩، ص ١٦٦، الباب ٨١ من أبواب ترك الحج، ح ١.

٨ - الوسائل: ج ٩، ص ٢٣٤، الباب ٣٩ من أبواب كفارات الصيد، ح ١.

النصب على الحال من ضمير الموصول وضمير «منكم» راجع إلى المؤمنين. ويخرج بهذا القيد حكم غير المؤمنين، وأن هذه النعمة أعني نعمة التكفير لم تشملهم لغضب الله عليهم، فذنوبهم لا تكفر عنهم في الدنيا، بل سيطوقون بها يوم القيامة و«متعمداً» حال من الضمير أيضاً، وفسر المتعمد بالعالم بحرمة الصيد المستحضر لإحرامه القاصد للصيد، فمن لم يبلغه حرمة الصيد والناسي كونه محرماً، والرامي غير الصيد المصيب له غير متعمد، وقيل: المتعمد أن يكون ذاكر القتل ناسياً للإحرام، فلو قتل ذاكرًا للقتل والإحرام فلا كفارة له عنده؛ لأن ذنبه أعظم من أن يكفر<sup>(١)</sup>.

والقيد عند بعض للإضراب عن القاتل خطأً، فذهب الزهري إلى أن الآية نزلت في المتعمد<sup>(٢)</sup>، وأما حكم المخطيء فمعلوم بالسنة بالكتاب، وذهب ابن جبير: إلى أن الكفارة لا تجب بقتل الخطأ عملاً بظاهر الآية<sup>(٣)</sup>، وقيل: إن التقيد بالتعمد؛ لأن مورد الآية فيمن تعمّد<sup>(٤)</sup>، فقد روي أنه عن لهم في عمرة الحديبية حمار وحش فحمل عليه أبو اليسر قطعنه برمح فقتله، فقيل له: إنك قتلت الصيد وأنت محرم، فنزلت الآية<sup>(٥)</sup>؛ أو لأن الأصل في الفعل هو التعمد، أو لأن الوعيد المذكور وهو قوله: \*ليذوق وبال أمره\*، وقوله: \*ومن عادفينتقم الله منه\* مختص به؛ لأن المخطيء لا يلحقه هذا الوعيد، أو للإشارة إلى وجوب الكفارة في الخطأ على أطف وجه، وذلك لما وجبت الكفارة مع ما ينافيها من صفة العمدية، لكون المحصور المحض لاتعلق به الكفارة لكونها دائرة بين العقوبة والعبادة، كان

١ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٤٤.

٢ - الكشف: ج ١، ص ٦٤٤.

٣ - الكشف: ج ١، ص ٦٤٤.

٤ - الكشف: ج ١، ص ٦٤٤.

٥ - الكشف: ج ١، ص ٦٤٤.

وجوبها في الخطأ وبالطريق الأولى ، وقيل : إنه لبيان مشروعية التخيير حالة العمد<sup>(١)</sup>؛ لأنه لو ذكر الخطأ لم يثبت التخيير حالة العمد كما في الحلق ، فإنه لما ذكر التخيير حالة العذر لم يزل على شرعية التخيير في غير حالة العذر .

«فجزاء مثل ما قتل من النعم» قراءة الكوفيين<sup>(٢)</sup> بغير الفصل في رواية أبي زيد ، ويعقوب برفع «جزاء» وتثنيه ، و«مثل» بدون تنوين ، أمّا رفع «جزاء» فبالخبرية ، أي فالواجب جزاء ، وبالاتدائية ، أي فعليه جزاء ، وأمّا رفع «مثل» فبالديّة من جزاء أو الوصفية له ، أي فعليه جزاء يماثل المقتول من الصيد ، فمحلّ «ما قتل» حينئذٍ نصب نظراً إلى المعنى ، وخفض نظراً إلى اللفظ؛ لأنّ «مثل» مضاف إليه ، ولذلك حذف منه التنوين .

ومحلّ «من النعم» إمّا رفع على النعت لـ «جزاء» ، ولا يقدح في صحّة ما وقع من الفاصلة بينهما؛ لأنّ «مثل» صفة لموصوفة ، و«ما قتل» من تنمّة الصفة ، وإمّا نُصب على الحال من فاعل «قتل» وفيه نظر ، وقرأ غيرهم برفع «جزاء» وجرّ «مثل» على الإضافة «فمثل» زائدة حينئذٍ؛ لأنّ الواجب جزاء المقتول لاجزاء مثله ، وقرئ برفع «جزاء» ونصب «مثل» على الأصل وينصبها أي فليجز جزاء مثل ما قتل ، وقرئ بسكون العين في «النعم» ، وهي في اللغة الإبل والبقر والغنم<sup>(٣)</sup> ، ويطلق النعم على الإبل مفردة مجازاً ، ولا يطلق على البقر والغنم وحدهما ، والمماثلة عند الأئمة عليهم السلام إمّا تعتبر في الخلقة فيما له بدل ، وما لا بدل له فالقيمة ، وبه قال الشافعي ومحمد<sup>(٤)</sup> ، ففي النعامة بدنة ، فإن تعدّرت فالقيمة يشتري بها براً ويطعم ستين مسكيناً ، كلّ مسكين نصف صاع ، وليس عليه الإتيام

١ - مجمع البيان: ج ٢ ، ص ٢٤٥ .

٢ - تفسير البيضاوي: ج ١ ، ص ٢٨٣ .

٣ - لسان العرب: ج ١٢ ، ص ٥٨٥ .

٤ - الكشف: ج ١ ، ص ٦٤٤ .



إن نقصت القيمة عن ثمن برّ السّتين، وله الزيادة إن زادت، فإن عجز صام عن كلّ نصف صاع يوماً، وفي وجوب إتمام الصوم مع نقصان الصاع تردّد ينشأ من أنّ الصوم بدل الصياع، فإن لم يبلغ المبدل منه أعني الصياع السّتين لا يجب عليه في البدل الإتمام، كما أنّه في البدل الأوّل أعني الصياع لا يجب الإتمام إن نقصت قيمة المبدل منه، أعني البدنة عن السّتين فكذاها هنا، ومن أنّ حمل عدم وجوب الإتمام في البدل الثاني على عدم وجوبه في البدل الأوّل غير صحيح، فإنّ أجزاء الصياع الناقصة مقيّد بوجود البرّ وإخراجه، أمّا مع عدمه فلم يجز الناقص من الصياع عن البدنة حتّى يحمل عليه بدله أعني الصيام.

توضيح: ذلك أنّه لو نقصت قيمة البدنة عن ثلاثين صاعاً وتمكّن من البرّ صدق على ذلك الناقص أنّه بدل البدنة، فلا يجب عليه الإتمام، أمّا إذا لم يكن البرّ موجوداً ولم يتمكّن من الإخراج لم يكن ثمة شيء بدل البدنة حتّى يكون الصيام بدلاً عنه، ويجزي موافقته له في الكميّة ولا يجب عليه الإتمام، وقال الشيخ فخر الدّين رحمته؛ والأقرب عندي عدم الأجزاء، لأنّ البدل الإضطراري لا يلزم مساواته في الحكم للمبدل منه؛ ولأنّ بدليّة المجموع للمجموع لا يستلزم بدليّة الأجزاء للأجزاء<sup>(١)</sup>.

وفي بقر الوحش وحماره بقرة أهليّة، فإن تعذّرت فليشتر بقيمتها برّاً ويفضه على ثلاثين مسكيناً، لكلّ مسكين صاع، وليس عليه الإتمام على تقدير النقص، وله الزيادة على تقديرها، فإن عجز صام عن كلّ نصف صاع. وفي الظبي والإرنب شاة، ولا خلاف في الإبدال بالنسبة إلى الظبي، فإنّه إذا تعذّرت الشاة اشترى بقيمتها برّاً وفضه على عشرة مساكين، لكلّ مسكين ما

عرفت، وفي الزيادة والنقصان ما عرفته.

واختلف في الثعلب والإرنب، فذهب الشيخان<sup>(١)</sup> والسيد<sup>(٢)</sup> وابن إدريش<sup>(٣)</sup> إلى أن حكمها فيه حكم الطبي، وابن أبي عقيل وعلي بن بابويه لم يتعرضا لهما<sup>(٤)</sup>.

احتج الشيخ بما رواه محمد بن مسلم عن الباقر<sup>(٥)</sup> قال: سألته عن قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ قال: «عدل الهدي ما بلغ يتصدق به، وإن لم يكن عنده فليصم بقدر ما بلغ»<sup>(٥)</sup>، فالعموم يدل على تناولهما، ولو كانا خارجين لوجب عليه إخراجهما.

وفي كسر بيضة من بيض النعام مع تحرك الفرخ بكارة من الإبل، ومع عدم التحرك يرسل فحولة الإبل على إناثها بعدد البيض فالنتاج كفارة، فإن عجز فعن كل بيضة شاة، فإن عجز أطعم عن كل بيضة عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام.

وفي كسر كل بيضة من بيض القطاة والقبج والدراج خلاف، قال الشيخ أبو القاسم بن سعيد<sup>(٦)</sup>: يجب عليه في كل بيضة رأس من صغار الغنم<sup>(٦)</sup> لقوله تعالى: ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾، ولا يخفى عليك ما في هذا الاستدلال، وقال الشيخ<sup>(٧)</sup> وابن حمزة<sup>(٨)</sup> وابن إدريش<sup>(٩)</sup>: بالتفصيل بأنه يجب عليه

١ - المفنعة: ص ٤٣٥، النهاية ونكتها: ج ١، ص ٤٨٠.

٢ - جمل العلم والعمل: ص ٧١.

٣ - السرائر: ج ١، ص ٥٥٧.

٤ - مختلف الشيعة: ج ٤، ص ٩٩.

٥ - تهذيب الأحكام: ج ٥، ص ٣٨٠، ج ١١٨٤.

٦ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٣٣٢.

٧ - النهاية: ص ٢٢٧.

٨ - الوسيلة: ص ١٦٩.

٩ - السرائر: ج ١، ص ٥٦٥.

مخاض من الغنم مع التحرك، وإلا أرسل فحولة الغنم على إناثها فما انتجت فهو هدي، وهذا مختار العلامة<sup>(١)</sup>، واحتج بما رواه سليمان بن خالد في الصحيح قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في كتاب علي عليه السلام: «بكاره من الغنم»<sup>(٢)</sup>. وبما رواه سليمان بن خالد ومنصور بن حازم في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سألتناه عن محرم وطىء بيض القطاة فشدخه، قال: «يرسل الفحل في عده البيض من الغنم كما يرسل الفحل في عده البيض للنعام من الإبل»<sup>(٣)</sup>.

فهذان الحديثان قد دلّا على اختلاف الحكم، فلا بد من اختصاص كل منهما بصورة مخالفة للأخرى، والمخالفة إنما هي بإعتبار التحرك وعدمه، ولا يجوز حمل الحديث الثاني على التحرك، والأول على عدمه، للزومه عدم رعاية المناسبة الواجب رعايتها، فتعين حمل وجوب البكاره من الغنم على حالة التحرك، والإرسال على حالة عدم التحرك.

وإذا عجز عن الإرسال في حالة وجوبه عليه، فقد نقل عن الشيخ أن حكمه حكم بيض النعام<sup>(٤)</sup>، وفسر ابن ادريس قوله بأنه يجب في كل بيضة شاة، فإن عجز فكبدل الشاة في بيض النعام<sup>(٥)</sup>، واعتراض العلامة عليه بأنه لا يجوز استبدال الأقوى عن الأضعف مع العجز عن الأضعف، لامتناع التكليف بمثل ذلك، ولا شك أن الإرسال في التكليف أضعف، بجواز عدم حصول الإلتاج والشاة أقوى، فلا يجوز جعلها بدلاً عن الأضعف الذي هو الإرسال<sup>(٦)</sup>، وقال ابن حمزة: إن عجز

١ - مختلف الشيعة: ج ٤، ص ١١٦.

٢ - الوسائل: ج ٩، ص ٢١٧، الباب ٢٤ من أبواب كفارات الصيد، ح ٤.

٣ - الوسائل: ج ٩، ص ٢١٨، الباب ٢٥ من أبواب كفارات الصيد، ح ١.

٤ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٣٣٣.

٥ - السرائر: ج ١، ص ٥٦٥.

٦ - مختلف الشيعة: ج ٤، ص ١١٧.

عن الإرسال تصدق عن كل بيضة قطاة بدرهم<sup>(١)</sup>، وما ذهب إليه ابن ادريس هو قول الشيخ المفيد رحمته الله، وقد احتج بما روي عن الصادق عليه السلام أنه قال: «في كتاب علي عليه السلام في بيض القطاة كفارة مثل ما في بيض النعام»<sup>(٢)</sup>. وبما رواه ابن رباط عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن بيض القطاة، قال: «يصنع فيه في الغنم، كما يصنع في بيض النعام في الإبل»<sup>(٣)</sup>.

وأجاب عنه ابن العلامة: إن المماثلة في مطلق الكفارة لا يقتضي المماثلة في القدر، وفي الحمام على المحرم في الحل شاة، وعلى المحل في الحرم، وفي فراخها حمل على المحرم في الحل ونصف درهم على المحل في الحرم، ويجتمعان على المحرم في الحرم، وفي كسر كل بيضة على المحرم في الحل بعد تحرك حمله وقبله درهم وربعه على المحل، ويجتمعان على المحرم في الحرم. وفي قتل كل واحد من القطاة والدراج والحجل حمل قد فطم ورعى. وفي قتل كل واحد من القنفذ والضب واليربوع جدي، وفي كل واحد من العصفور والقنبرة والصعوة مذ من طعام.

وفي الجراداة والزنبور عمد أو القملة يرميها عنه كف من طعام، وفي كثير الجراد شاة، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>(٤)</sup> القيمة في جميع الصور يقوم الصيد حيث صيد، أو في أقرب الأماكن إن كان في فلاة، ذوا عدل، ثم يتخير إن شاء اشترى بقيمته هدياً إن بلغت قيمته ثمنه، وإن شاء اشترى به طعاماً وتصدق على مسكين بنصف صاع من بر، أو بصاع من غيره، وإن شاء صام عن كل مسكين

١ - الوسيلة: ص ١٦٩.

٢ - الوسائل: ج ٩، ص ٢١٨، الباب ٢٥ من أبواب كفارات الصيد، ح ١٢ الاستبصار: ج ٢، ص ٢٠٤.

ح ٦٩٣.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٦٩٠.

٤ - نغله في إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٣٣٣.

يوماً، فإن فضل ما لا يبلغ طعام مسكين صام عنه يوماً أو تصدَّق به.

حجَّتْنا ما رُود عن الأئمة عليهم السلام من الأخبار؛ فإنه قد ورد عنهم عليهم السلام في كلِّ ممَّا ذكرنا بخصوصه ما يفيدُه، وقد استغنياً بذكرها في كتب الأحاديث عن إيرادها هاهنا مستوفاة روماً للإختصار، وإن كنَّا قد وشينا وجنَّات هذا المجلد بشيء منها على وجه لا يفضي إلى الإكثار، ولا خفاء في أنَّ ما نقله مشايخنا شكر الله سعيهم عنهم عليهم السلام مع اجتهداهم في صحَّة السند وتعديل الرواة يفيد القطع، لكون كلِّ منهم قد أخذ ما أورده عن آبائهم عليهم السلام، وهم عن النبي صلى الله عليه وآله، وهو عن جبرئيل، وجبرئيل عن الملك الجليل.

ومن ثمة نُقل عن بعض علمائنا أنَّه سمع فرقة من علماء العامة يقولون لأُمير يدعى «شاه ملك» في مشهد الإمام المعصوم أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام: «إنَّ كلاً من المذاهب الأربعة يقول: إنَّا على الحقِّ لكن ما نحن عليه يحتمل الباطل، فتوجَّه ذلك العالم من علمائنا إلى ذلك الأمير قائلاً: أيُّها الأمير اختر لنفسك مذهباً يقول أهله إنَّا على الحق لا يحتمل الباطل أصلاً، فقال ذلك الأمير: وما ذلك المذهب، ومن صاحبه؟ فقال له: مذهب هذا الإمام المعصوم الذي ضمه هذا الحديث، فتلقَى قوله بالقبول واختار مذهب آل الرسول صلى الله عليه وآله.

على أنَّ قوله تعالى: ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم هدياً بالغ الكعبة﴾<sup>١</sup> يوجب المثل مقيداً بالنعم، ويكونه «هدياً بالغ الكعبة» لأنَّ قوله «من النعم» بيان للمثل و«هدياً» قيد له، والقيمة كالدرهم ليست من النعم في شيء، ولا «هدياً بالغ الكعبة» منها؛ لأنَّ المثل حقيقةً هو المثل صورةً ومعنىً، والقيمة مثل معنى لاصورة، بل القيمة إمَّا سميت مثل حقيقةً؛ لأنَّها تختلف باختلاف الأزمنة وكثرة الرغبات وقتلها، فاستعملنا الحقيقة في موضع لا يضطر إلى المجاز، واستعملنا المجاز في موضع لا تيسر له استعمال الحقيقة.

فيما إذا كان الصيد  
ملياً وكفَّارته

وما قيل - إن المثل معنى مراد بهذا النص فيما لا مثل له في النعم بالإجماع، فلا يكون المثل معنى وصورة مراداً وإلا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المشترك - مجاب بأننا لانسلم أن المثل معنى الذي هو القيمة ثابت بهذا النص، بل إنما هو ثابت بالسنة والإجماع، ولئن سلم أنه مستفاد من هذا النص لانسلم أنه ثابت بلفظ المثل المذكور في الآية حتى يلزم أحد الأمرين المذكورين، وكيف يستفاد منه وقد قيل المثل بكونه من النعم «هدياً بالغ الكعبة».

وقول صاحب الكشاف - وهو أن من أوجب القيمة خير بين أن يشتري هدياً، أو طعاماً، أو يصوم، فكان قوله «من النعم» بياناً للهدى المشتري بالقيمة في أحد وجوه التخيير؛ لأن من قَوْم الصيد واشترى بالقيمة هدياً فأهداه فقد جرى لمثل ما قتل من النعم - (١).

مجاب بأن قراءة الرفع في الجزاء والمثل تقتضي أن يكون مماثلاً من النعم للصيد، فإن كان الجزاء القيمة فليس مماثلاً منها بل الجزاء قيمة يشتري بها مماثل كما ذكره صاحب التقرير.

وما أجاب به صاحب الكشاف: بأن ما يشتري من الجزاء جزءاً أيضاً محل تأمل، إذ لو اشترى بالجزاء الذي هو القيمة شيئاً غير الطعام ولم يسم جزءاً وانفاقاً، ولو أنفقه على الفقراء، فكذلك الطعام أيضاً جدير بأن لا يسمى جزءاً، وكيف وقد قيل إن الأول إنما سمي جزءاً لأنه أشبه بالصيد، فقله إن إطعام المساكين جزءاً بالإجماع ليس على ما لا ينبغي، وكيف وقد خالف فيه عن مقاليد الحل والعقد في أمور الدين في فيض قدرة هدايتهم، هذا وقد جعل في الآية مقابلاً للجزاء وسمي كفارة، وادعاء، ظهور الاستقامة في التخيير على تقدير التقويم والنبو إعمالاً في

الآية على تقدير القصد إلى النظر، وجعله الواجب وحده من غير تخيير محض دعوى من غير بيّنة، بل إنّما استفيد من قوله فيما بعد «أو كفارة طعام مساكين» إن جعلنا «أو» للترتيب لا للتخير؛ وإلا فقد يقال إنّما استفيد من قرينة خارجية، وهي أنّنا رأينا بعض الصيد ليس مثل «صورة ومعنى»، وعلمنا من عموم لفظ الصيد أنّ الكفارة تشملها، علمنا أنّ كفارة ممّا يكون مثله معنى فجزمنا أنّ كفارة هذا القسم هي القيمة.

وقد اختلف فيها، فنحننا وعند الشافعي أنّها مقدّرة بقيمة النظر<sup>(١)</sup>، وعند محدّد أنّها مقدّرة بقيمة الصيد<sup>(٢)</sup>.

لنا أنّ الواجب في الكفارة إنّما هو النظر لا الصيد فتجب عند تعدّد قيمته لقيمة الصيد، فإنّ القيمة عوض عن النظر لا عن الصيد؛ لأنّ النظر بدل عن الصيد، والقيمة بدل عن النظر، والعبرة للتقويم لما لفديته تقدير وقت الإخراج، وما لا تقدير لفديته وقت الإلتاف فالعبرة في قيمة الصيد وقت الإلتاف وفي قيمة النعم بمنى إن كانت الجناية في إحرام الحجّ، وبمكة إن كانت في إحرام العمرة؛ لأنّها محلّ الذبح، والطعام المخرج عوضاً عن المذبوح تابع له في محلّ الإخراج، فتعتبر القيمة بحسب مكان الإخراج، ومكان الذبح إذا كانت الجناية في إحرام الحجّ منى، وإن كانت في إحرام العمرة مكة، لما رواه عبدالله بن سنان قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «من وجب عليه فداء صيداً أصابه وهو محرم كان حاجاً نحره يديه الذي يحب عليه بمنى، وإن كان معتمراً نحره بمكة قبالة الكعبة»<sup>(٣)</sup>.

\*يحكم به ذوا عدلٍ منكم\* الضمير في «به» عائد إلى «مثل ما قتل» ما هو المراد بذوي العدل؟

١ - تفسير الرازي: ج ١٢، ص ٧٤.

٢ - تفسير الرازي: ج ١٢، ص ٧٤.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢١١، ح ٧٢٢.

و«ذوا» مرفوع بالفاعلية لـ «يحكم»، والنون سقط للإضافة، و«منكم» مرفوع المحلّ على أنّه نعت «لذوا»، والمراد بذوي العدل رجلان من أصحاب الفقه، وأرباب الديانة، وبـ «الحكم»، الفتيا أي يفتي بالمماثلة بين النظر والصيد رجلان من علمائكم وفقهائكم.

وروي عن الإمامين محمد بن علي الباقر، وجعفر بن محمد الصادق عليهما السلام أنّهما قرءا «ذو عدل منكم» على الإفراء، وقالوا: المراد به الإمام<sup>(١)</sup>.

والجملة، أعني «يحكم به ذوا عدل» مرفوعة المحلّ أو مجرورة على النعت «لمثل»، ويجوز أن تكون منصوبة على تقدير نصب «مثل» كما نقلناه في القراءة الشاذة، ويجوز أن تكون حالاً من «جزاء»؛ لأنّه تخصيص بالوصف عند من رفعهما أو نصبهما، على أنّه قد يقال: إنّ تخصيص بتقديم الخبر كقولك: في الدار رجل، والتقدير فعلية جزاء، لكنّ هذا إمّا يجوز على تقدير إعمال الظرف بلا اعتماد، وقد يقال: إنّ اعتماد على المبتدأ، هذا وقد يقال إنّ نعت له.

فإن قلت: في هذا التقيّد دلالة على أنّ المراد بالمثل القيمة؛ فإنّ التقويم ممّا يحتاج إلى النظر والاجتهاد دون الأشياء المشاهدة.

قلت: كون البدنة مثل النعامة، والبقرة مثل الحمار، والشاة مثل الطيبي، والثعلب والإرنب، والحمامة.

وأنّ في كسر بيضة النعام بكراً من الإبل مع التحرك، وبدونه إرسالاً قلّ ما يطّلع عليه إلّا من أيّده بالعصمة من عنده، وجعله مخزناً لأسرار علمه ومهبطاً لأنوار وحيه، يكاد أن لا يحوم حول حماه كثير من فحول العلماء فضلاً عن الهمج الرعاع من عوام الناس، فكيف يقال إنّ لا يحتاج فيه إلى نظر واجتهاد، على أنّه



لما علم من ظاهر النص أن الحكم في بعض النظر، ومنه مع القرينة أن الحكم في بعض آخر القيمة، فعلى تقدير تسليم أن القيمة هي المحتاجة إلى النظر والاجتهاد دون النظر لا يلزم عدم صحة حمل المثل على النظر.

«هدياً بالغ الكعبة» قال صاحب الكشاف: «هدياً» حال عن جزاء عند من وصفه بمثل<sup>(١)</sup>. قيل عليه هذا.

إنما يجوز على تقدير إعمال الظرف بلا اعتماد على ما عرفت، وإلا فجزاء مبتدأ والظرف المحذوف<sup>(٢)</sup>، أعني «عليه» خبره على أنه قد يقال: إنه على تقدير كون «يحكم به ذوا عدل منكم» وصفاً له يجوز جعله حالاً منه أيضاً على تقدير الإضافة، وقيل: إنه حال من ضمير «به» أو بدل من محل «مثل»<sup>(٣)</sup> إن جررته ومن لفظه إن نصبته، «وبالغ الكعبة» إنما جاز وقوعه نعتاً «لهدياً»؛ لأن إضافته لفظية، وهي في تقدير الانفصال، فهو وإن كان معرفة لفظاً فهو نكرة معنًى.

والحاصل إن من قتل صيداً فعليه فديته لمثله من النعم بهديه هدياً يبلغ الكعبة، ومعنى بلوغ الهدي الكعبة أن يذبح في الحرم، وقيل: إذا كان محرماً للعمرة ذبح أو نحر بمكة قبالة البيت بالجزورة، وإن كان محرماً بالحج فمضى<sup>(٤)</sup>.

وقال فخر الإسلام<sup>(٥)</sup>: ما يلزم المعتمر من غير كفارة الصيد يجوز نحره بمنى، والعوض من المذبح من الطعام تابع له في المحل<sup>(٥)</sup>.

\*أو كفارة طعام مساكين\* قرأ نافع وابن عامر بالإضافة على أنها للبيان<sup>(٦)</sup>

١ - الكشاف: ج ١، ص ٦٧٩.

٢ - راجع تفسير الرازي: ج ١٢، ص ٧٨.

٣ - تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٢٨٣.

٤ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٤٥.

٥ - لم نثر عليه في إيضاح الفوائد، راجع: قواعد الأحكام: ج ١، ص ٤٦٨.

٦ - تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٢٨٣.

كقولهم: خاتم حديد، أي كفارة من طعام، والباقون: بالتنوين، ورفع «طعام» على أنه عطف بيان «للكفارة»؛ فإن الطعام يوضح الكفارة لرفعه احتمال غير الطعام من أقسام الكفارة، وأما رفع «كفارة» فإما للعطف على جزاء إن رفعته وإلا فعلى تقدير مبدأ محذوف، والواجب عليه كفارة أو تقدير جزاء ما قتل من النعم أو عليه كفارة هي طعام، أو يقوم الجزاء ويفض ثمنه على الحنطة ويتصدق به على كل مسكين نصف صاع.

«أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا»، «العَدْل» بالفتح ما ساوى شيئاً من غير جنسه، وبالكسر من جنسه، وقد قرئ من طريق الشواذ بالكسر والمراد به حينئذٍ ما عدل به في المقدار.

وأما الفتح فالمراد به ما ناسبه من غير جنسه كالإطعام والصوم، وقيل: كان المفتوح تسميةً بالمصدر، والكسر بمعنى المفعول كالذبح<sup>(١)</sup> والمحل فتحاً وكسراً، و«ذلك» إشارة إلى الطعام «وصياماً» تمييز للعدل، والمعنى إن عليه مثل ذلك الطعام صياماً، أي يصوم عن كل نصف صاع يوماً.

وقد اختلف في هذه الكفارة، فذهب السيّد<sup>(٢)</sup> والشيخ في المبسوط مل أن كفارة الصيد على الترتيب أو على التخير؟  
والنهاية<sup>(٣)</sup> والمفيد<sup>(٤)</sup> وابن أبي عقيل<sup>(٥)</sup> وأبو الصلاح<sup>(٦)</sup> والعلّامتان<sup>(٧)</sup>: إلى أنها مرتبة لما رواه علي بن رباب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أصاب المحرم الصيد ولم يجد الجزاء يكفر من موضعه الذي أصاب فيه الصيد قوم جزاؤه من النعم دراهم ثم

١ - الكشاف: ج ١، ص ٦٤٥.

٢ - الانتصار: ص ١٠١.

٣ - المبسوط: ج ١، ص ٣٣٩، النهاية: ص ٢٢٢.

٤ - المغنّة: ص ٥٧١.

٥ - مختلف الشبهة، ج ٤، ص ٨٩.

٦ - الكافي في الفقه: ص ٢٠٥.

٧ - الشرايع: ج ١، ص ٢٥٩ - ٢٦٠، قواعد الأحكام: ج ١، ص ٥٧.

قَوِّمَتِ الدَّرَاهِمَ طَعَاماً ثُمَّ جَعَلَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الطَّعَامِ صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا<sup>(١)</sup> ، وَذَهَبَ الشَّيْخُ فِي الْخِلَافِ وَالْجَمْلِ<sup>(٢)</sup> ؛ إِلَى التَّخْيِيرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : \* فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ \* الْآيَةُ ؛ فَإِنَّ لَفْظَ «أَوْ» حَقِيقَةٌ فِي التَّخْيِيرِ ، وَالْخِيَارُ فِي هَذِهِ الْكُفَّارَاتِ الثَّلَاثِ إِلَى قَاتِلِ الصَّيْدِ خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ<sup>(٣)</sup> ، فَإِنَّ الْخِيَارَ عِنْدَهُ لِلْحَاكِمِ .

فَإِنْ قُلْتُ : لَمْ عَبَّرْ فِي الْمِثْلِ بِالْجِزَاءِ ، وَفِي الطَّعَامِ بِالْكَفَّارَةِ ، وَفِي الصَّوْمِ بِالْعَدْلِ .

قُلْتُ : رَبَّمَا لِلتَّفَتُّنِ فَإِنَّهُ بِمَكَانٍ مِنَ الْبَلَاغَةِ كَمَا تَفَتَّنَ فِي الْبَيَانِ ، فَإِنَّهُ قَدْ أَتَى فِي الْأَوَّلِ بِمَنْ قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ كَقَوْلِهِ : \* فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ \*<sup>(٤)</sup> ، وَفِي الثَّانِي بَعْطَفُ الْبَيَانِ فَقَالَ : «كَفَّارَةُ طَعَامٍ» كَقَوْلِهِ أَقْسَمَ بِاللَّهِ ، أَبُو حَفْصٍ عَمَرَ عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ عَلَى قِرَاءَةِ الْجَرِّ كَقَوْلِهِ : عِنْدِي خَاتَمُ حَدِيدٍ ، وَفِي الثَّالِثِ بِالْتَّمِيزِ ، فَقَالَ «عَدْلٌ» «ذَلِكَ صِيَاماً» كَقَوْلِهِ : عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَماً ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ سَمِيَ الْأَوَّلُ جِزَاءً لِأَنَّهُ أَشْبَهَ بِالْحَلْفِ ، وَالثَّانِي كَفَّارَةً ، لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الشَّيْءِ كَالأَوَّلِ لَمْ يَسَمَّ جِزَاءً لَكِنَّهُ لَمَّا نَاسَبَ الْمُتَلَفَّ فِي الْمَالِيَّةِ صَلَحَ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ صَدَقَةً أَنْ يَكُونَ مَزِيحاً لِأَدْرَانِ<sup>(٥)</sup> الْآثَامِ سَمِيَ كَفَّارَةً ، وَالثَّالِثُ لِبَعْدِهِ عَنِ الْمُنَاسَبَةِ الْجَنَسِيَّةِ وَالنُّوعِيَّةِ ، لِكَوْنِهِ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ لَا مَالِيَّةٌ لَمْ يَسَمَّ جِزَاءً وَلَا كَفَّارَةً ، بَلْ سَمَّاهُ عَدْلًا تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ بَعِيدَ الْمُنَاسَبَةِ ، لَكِنْ قَدْ يَعْمَلُ عَمَلٌ مَا قَبْلَهُ ؛ لِكَوْنِهِ مُعَادِلًا لِلْإِطْعَامِ .

١ - الوَسَائِلُ : ج ٩ ، ص ١٨٣ ، الْبَاب ٢ مِنْ أَبْوَابِ كُفَّارَاتِ الصَّيْدِ ، ح ١ .

٢ - الْخِلَافُ : ح ٢ ، ص ٣٩٧ وَالْجَمْلُ : لَا يَوْجَدُ كِتَابُهُ لَدَيْنَا .

٣ - الْكُشَافُ : ص ٦٤٥ .

٤ - الْحَجَّ ٢٢ : ٣٠ .

٥ - الْأَدْرَنُ : الْوَسْخُ ، لِسَانُ الْعَرَبِ : ج ١٣ ، ص ١٠٣ ، مَادَّةُ «دَرَن» .

\*لِيَذُوقَ وَيَلْأَمِرُهُ\*<sup>(١)</sup>، الوبال: هو العاقبة الوخيمة وأصله الشغل يقال: طعام وبيل، أي طعام ثقيل، والالام متعلّق بمحذوف مقدّر في صدر الآية، أي فعلية ما ذكر من أحد الوجوه الثلاث ليزوق ثقل ما جنى على نفسه من هتك حرمة الله باجترائه على حرم الله في حرم الله، ولا يبعد أن يكون في الكلام تقدير، أي وجب عليه ما وجب ليعاقب بسوء فعله في الدنيا، فيكون ذلك إظهاراً للنعمة فرض الكفّارة، وبيناً لمن من الله بها على عباده.

\*عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ\*، أي في زمن الجاهليّة وقبل نزول آية التحريم، وقيل: المعنى من عاد إلى مثل ما صنع بعد الإتيان بأحد الوجوه الثلاث فلا كفّارة عليه<sup>(٢)</sup> \*وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ\*، أي ومن عاود السيئة المنهي عنها من قتل الصيد المحرّم بعد نزول الآية وعلمه بحكمها سواء كانت الفعلية الأولى في زمان الجاهليّة، أو في الإسلام قبل نزول الآية أو بعدها، فينتقم الله منه، إمّا بإيجاب الكفّارة عليه في الدنيا إن أتى بها، أو بعقاب الآخرة إن لم يأت بها، أو ومن عاد إلى مثل صنيعه بعد أن علم الحكم، وصدّق به متعمداً فينتقم الله منه بعدم قبول الكفّارة منه، فإنّ ذنبه حينئذٍ ليس ذنباً من شأنه أن تكفّره الكفّارة و«الفاء» إنّما دخلت الجزاء، لأنّ التقدير فهو ينتقم الله منه، وفائدة تقدير الضمير بيان اختصاص الانتقام بالمعاود \*وَاللَّهُ عَزِيزٌ لَا يُغْلَبُ عَلَى مَا لَا يَرِيدُهُ\*<sup>(٣)</sup>، أي صاحب انتقام ومالكه، فلا يصلح لغيره أن يصير بصدده؛ لأنّ شرط الانتقام القدرة التامة الكاملة مع عدم المبالاة بالمؤاخذه، وهي إنّما هي له تعالى. وفي تذييل الآية بهذا الثناء وعيد لمن أصرّ على المعصية للردع عن المعاودة إلى ما ارتكب، أي لاسفاهة وجهلاً.

أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعَالِكُمْ وَلِلسَّيَارَةِ  
وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَأَقْوُوا اللَّهَ  
الَّذِي إِلَيْهِ تُخْشَرُونَ (١)

بيان آية «أحلّ لكم صيد البحر وطعامه»  
لكن صيد البحر...  
والأحكام المستفادة منها  
الثالثة: قوله تعالى: «أحلّ لكم صيد البحر» محلّين ومحرمين، والمراد بالصيد هاهنا المعنى المصدرى، ويجوز حمله على اسم المفعول، أي ما صيد منه «وطعامه»، أي وأحلّ لكم طعامه أي ما يؤكل منه، أو أكله على حمل الطعام على المعنى المصدرى أو اسم المفعول، والضمير في «طعامه» راجع إلى الصيد، ويجوز أن يرجع إلى البحر.

والمراد منه حينئذ ما يحلّ أكله منه، وهو ما بيّنه الشارح من جنس ما يصاد وهو نوع من السمك أعني ما له فُلَس سواء بقى عليه كالشبوط أو لم يبق كالكنغت، ويحرم ما لا فُلَس له كالجرّي.

وفي المارماهي والزميز والزهر روايتان:

أحدهما: تدلّ على التحليل وهي رواية محمد بن مسلم رضي الله عنه عن الصادق عليه السلام قال: سألت عن الجرّي والمارماهي والزميز وما ليس له قشر من السمك حرام هو؟ فقال لي: «يلمحمد اقرأ هذه الآية التي في الأنعام: \*قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه\* إلى آخره، فقرأتها حتى فرغت فقال: إنّما الحرام ما حرّم الله ورسوله في كتابه ولكنهم قد كانوا يعافون أشياء فنحن نعافها» (٢)، ورواية عن الباقر عليه السلام في الصحيح قال: سألت عن الجرّي فقال: «ما الجرّي؟ فنتعه فقتل عليه السلام: \*قل لا أجد\* إلى آخر الآية ثم قال: لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن إلا الخنزير بعينه

١- المائدة ٩٦:٥.

٢- الوسائل: ج ١٦، ص ٤٠٤، الباب ٩ من أبواب الأطعمة المحرّمة، ح ٢٠.

ويكره كل شيء من البحر ليس له قشر مثل الورق وليس بحرام إنما هو مكروه»<sup>(١)</sup>.  
 وثانيهما: ما يدل على التحريم وهي رواية سمرة بن سعيد قال خرج  
 أمير المؤمنين علي عليه السلام على بغلة رسول الله ﷺ فخرجنا معه حتى انتهينا إلى  
 موضع أصحاب السمك فجمعهم فقال: «أتدرون لأي شيء جمعتمكم؟ فقالوا:  
 لا، فقال ﷺ: لا تشربوا الجريث ولا المارماهي ولا الطافي على الماء ولا تبيعوه»<sup>(٢)</sup>،  
 وروى فضالة عن غير واحد من أصحابنا عن الصادق عليه السلام أنه قال: «الجري  
 والمارماهي والطافي حرام»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن العلامه عليه السلام: فلذلك اختلف الأصحاب في هذه الأنواع، فقال الشيخ  
 في النهاية: إنها مكروهة شديدة الكراهة، وإن لم تكن مخطورة، وتبعه ابن البراج  
 وقال في باب الحد في شرب الخمر: ويعزّر أكل الجري والمارماهي وهي مسوح  
 السمك، وغير ذلك من المحرمات، فإن عاد أذب ثانية، فإن استحل شيئاً من ذلك  
 وجب عليه القتل، وجزم في باب المكاسب من النهاية بتحريمها أيضاً.

وقال المرتضى - قدس الله سره -: يحرم الجري، والمارماهي، والزمار وكلما  
 ليس له فلس من السمك، وقال في الخلاف: بالتحريم، وقال فخر الإسلام - قدس الله  
 سره -: قال والدي في المختلف: الأولى في الزمار والمارماهي والزهو التحريم؛  
 لأنه قول أكثر الأصحاب، وهو الأقوى عندي للإحتياط<sup>(٤)</sup>.

ولابأس بالبريشا والطر والطبراني والايلامي، ويحرم منه ما ليس بسمك  
 وإن حل ما يماثل جنسه في البر، وعند الحنفية جميع السمك حلال<sup>(٥)</sup>، ويحرم  
 غيره من مصيد البحر، والمعنى أحل لكم الإنتفاع بجميع ما يصاد من البحر وأحل

١ - الاستبصار: ج ٤، ص ٥٩ - ٦٠، ح ٢٠٧.

٢ - الاستبصار: ج ٤، ص ٥٩، ح ٢٠٣.

٣ - الاستبصار: ج ٤، ص ٥٩، ح ٢٠٤.

٤ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٤٣ و ١٤٤.

٥ - الكشاف: ج ١، ص ٦٨٠.

لكم أكل المأكول منه، وهو الذي بيّنه المعصوم الذي عنده علم الكتاب، وأخرج حكمة جمع ما منه ما ذكر، وخرج من تحت القاعدة بأن لا يكون له قشر كالورق، وعند ابن أبي يصاد من البحر يصاد من العامة عند العامة ليلى جميع ما يصاد حلال، والتقدير: عنده أحلّ لكم صيد حيوان البحر وأن تطعموه<sup>(١)</sup> أي تأكلوه، وحمل مالك الآية على إطلاق جميع ما في البحر، واستثنى بعض المالكية الخنزير البحري والكلب والإنسان منه، وعن الشافعي أنه أحلّ ذلك كلّهُ محتجاً بما رواه عن النبي ﷺ: في البحر «هو الظهور ماؤه الحل ميتته»<sup>(٢)</sup>.

والمراد بالبحر الماء، وبصيده ما لا يعيش إلّا فيه، وقيل: المراد بطعامه ما نضب عنه الماء<sup>(٣)</sup>، وقيل: صيد البحر هو الطري وطعامه المملوح<sup>(٤)</sup>، وقيل: طعامه ما سقي من مائه<sup>(٥)</sup> والصحيح هو القول الأول \*متاعاً لكم\* أي أحلّ لكم طعامه ليكون متاعاً لكم أيها المقيمون وهو حينئذٍ مفعول له مختصّ بطعامه، كاختصاص «نافلة» في الحال بيعقوب في قوله تعالى: \*ووهبنا له إسحق ويعقوب نافلة\*<sup>(٦)</sup> وقيل: إنّه منصوب على المصدر<sup>(٧)</sup> أي متّعكم به متاعاً، فإنّه لما قيل: «أحلّ لكم» فكأنّه قيل: «متّعكم» كما دلّ «حرّمت» على «كتبت» في قوله \*حرّمت عليكم لُثمّاتكم\*<sup>(٨)</sup> إلى آخر الآية، ثمّ قال: \*كتاب الله عليكم\*.

\*وللسّيارة\*، أي وللمسافرين، وقيل: المراد بها مسافروا البحر<sup>(٩)</sup>، وقرئ

١- الكشف: ج ١، ص ٦٨٠.

٢- تفسير القرطبي: ج ٦، ص ٢٠٦.

٣- تفسير الطبري: ج ٥، ص ٦٩ - ٧٠، راجع: لسان العرب: ج ١، ص ٧٦٢.

٤- مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٤٦.

٥- مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٤٦.

٦- الأنبياء: ٧٢.

٧- مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٤٦.

٨- النساء: ٢٣.

٩- تفسير القرطبي: ج ٦، ص ٢٠٧.

وطعمه \* وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صِيدَ الْبَرِّ \* وهو ما يبيض ويفرخ في البرّ وإن كان يعيش في الماء \* مَا دُمْتُمْ حُرُمًا \*، أي محرمين والصيد يعمّ المسك باليد، أو بالآلة حكم الصيد بغير كالحباله، والسهم والعنزة، والرمح، والعصا، والرمي بالبندقية والاعلاق، والإشارة اليد والدلالة.

ويحرم عليه الذبح والأكل وذبيحة المحرم على غيره، وصيد غيره عليه، بعض محظورات  
الاحرام سواء في الحرم ذبح المحرم، وإن كان في الحلّ، وذبح المحلّ في الحرم، وذبيحة المحرم لها حكم الميتة بالنسبة إلى كلّ أحد حتّى المحلّ ولو كان في الحلّ، ولو صاده المحرم وذبحه المحلّ في الحلّ حلّ عليه خاصّة، ولو ذبحه المحلّ في الحلّ وأدخله الحرم حلّ على المحلّ في الحرم دون المحرم، وعن أبي هريرة وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبیر: أنهم أجازوا للمحرم أكل ما صاده المحلّ وإن صاده لأجله إذا لم يدلّ ولم يشر، وكذلك ما ذبحه قبل إحرامه، وهذا مذهب الحنفية، وعند مالك والشافعي وأحمد لا يباح له ما صيد لأجله<sup>(١)</sup>.

وقرأ ابن عباس رضي الله عنه : و«حرّلم» مبنياً للفاعل أي حرّم الله عليكم<sup>(٢)</sup>، وقرئ «ما دمت» بكسر الدال فيمن يقول دام يدام \* وَاتَّقُوا اللَّهَ \* فيما حرّم عليكم من الصيد \* الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ \*، في هذا الوصف زيادة حتّى على ملازمة التقوى؛ لأنّه لما كان الجزاء على العمل في الحشر، وكان الحشر إليه كان جديراً أن يتقي ما نهى عنه.

فإن قلت : على ماذا عطف قوله \* وَاتَّقُوا اللَّهَ \* ؟

قلت : على ما دلّ عليه مضمون «أحلّ» و«حرّم»، فكأنّه قيل: أحلّ لكم صيد البحر فكلوه، وحرّم عليكم صيد البرّ فاجتنبوه واتّقوا الله.

١ - الكشف: ج ١، ص ٦٨٠.

٢ - الكشف: ج ١، ص ٦٨١.



جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ  
الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلْبِدَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ  
مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ<sup>(١)</sup>

بيان آية «جعل  
الله الكعبة...»  
والأحكام  
المستفادة منها

الرابعة: قوله تعالى: «جعل الله الكعبة» «الكعبة» إسم لبیت الله الحرام سمي بها لتوئته<sup>(٢)</sup> أي تكعبه، وقيل: كل بيت مفرد فهو كعبة<sup>(٣)</sup>، «البيت الحرام» عطف بيان لكعبة على طريق المدح لاعلى طريق التوضيح «قيماً للناس»، قرأ ابن عامر «قيماً»<sup>(٤)</sup> وهو مصدر بمعنى القيام، والباقون «قياماً» وهو في الأصل مصدر «قام»، يقال فلان قوام بيته وقيامه وهو الذي يقوم به أحوال أهل بيته، فيكون «قوما» بمعنى صلاحاً للمبالغة، أي صير الله الكعبة صلاحاً للناس يصلح بها أمر معاشهم، فيكون المراد بـ«الناس» أهل البادية من الحجاز واليمن وما يقرب منهما، و«قياماً» منصوب على أنه مفعول ثانٍ لـ«جعل»، ويجوز أن يكون «قياماً» بمعنى سبباً، و«جعل» بمعنى «خلق»، أي خلق الله الكعبة سبباً لصلاح أمر الناس أي شؤون دينهم ودنياهم فيحمل «الناس» على العموم و«قياماً» حينئذٍ منصوب على الحال.

«والشهر الحرام والهدى والقلاند»، المراد بـ«الشهر الحرام» ذوالحجة بخصوصه لاقتضاء المقام إياه، وقيل: المراد جنس الأشهر الحرم<sup>(٥)</sup>، وذكر

١- المائدة ٩٧:٥.

٢- تتأنتوؤ: أخرج من موضعه من غير أن ينفصل. ارتفع وتنفخ، راجع: المصباح المنير: ج ٢، ص ٥٩٢، مادة «تنن».

٣- مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٤٦.

٤- مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٤٦.

٥- الكشف: ج ١، ص ٦٤٧.

«القلاند» بعد «الهدى» تخصيص بعد التعميم لزيادة عظمة أحكام الله وبهائه فيها، و«الشهر الحرام» معطوف على «الكعبة» قدّم المفعول الثاني عليه للإهتمام، والتقدير: صيّر الله الشهر الحرام والهدى والقلاند قياماً للناس، \*ذلك\*، أي الجعل أو ما ذكر من التحريم والتحليل \*لتعلموا\* أنّ الله يعلم ما في السموات والأرض\*؛ لأنّ الحكم على طبق ما فيه نظام السموات والأرض دليل واضح، وحجة نيرة على العلم بكنهه ما فيها \*وأنّ الله بكلّ شيءٍ عليمٌ\*، وفي هذا التعميم بعد التخصيص زيادة دلالة على أنّه عالم بما في السموات والأرض، فإنّه إذا كان عالماً بكلّ شيءٍ كان عالماً بما فيهما.

### بيان

إعلم أنّ في هذا التعليل دلالة واضحة على تعظيم أمر البيت والأشهر الحرم، وما يتعلّق بهما من بيان أحكام الحجّ.

بيان ذلك أنّ الأمور المذكورة لاتدلّ على كونه عالماً بما في السموات والأرض وأنّه عليم بجميع الأشياء إلاّ إذا كان ذلك الجعل والتصيّر عائداً إلى صلاح جميع ما في السموات والأرض، وذلك فإنّ إتفاق الأفعال وأحكامها يدلّ على العلم بها كما قيل في الكتب الكلامية في الإستدلال على كونه - تعالى - عالماً؛ لأنّ أفعاله - تعالى - محكمة متقنة، وكلّ من تكون أفعاله محكمة متقنة يكون عالماً بها، فيكون - تعالى - عالماً، ولاخفاء في أنّه لو لم يصل الأحكام والإتقان في الأحكام المذكورة إلى جميع الموجودات لم تدلّ على كونه عالماً بجميع ما في السموات والأرض، وإذا دلّ هذا الدليل على أنّ هذه الأحكام أعني أحكام الحجّ وما يتعلّق بها تصير سبباً لإتقان الموجودات وأحكامها الذي هو عبارة عن نظام العالم، دلّ على كونها قياماً لجميع الناس، بل لجميع الموجودات،

بحث كلامي في علم الله

فقد دلّ هذا الدليل على عظمة هذه المذكورات وجلالة قدرها عند الله سبحانه و -  
تعالى-.

### كشف

بيان أدلة  
مشروعية الهدى  
وبعض مستحباته

قد علم من الآية مشروعية الهدى ، وكونه قياماً للناس ، ومن السنة استحبابه في حجّ القران فلا يخرج عن ملك سائقه ، ويجوز له إيداله والتصرف فيه وإن أشعره أو قلده ، لكن سوجه يستلزم نحره ولا يتعين للصدقة إلا بالنذر ، ولو تلف لم يجب البدل ، ومكانه منى إن كان الإحرام للحجّ ، ومكة إن كان للعمرة بفناء الكعبة ، ولو عجز ذبح أو نحر مكانه ، ولو انكسر جاز بيعه .

ويستحبّ حينئذٍ شراء بدله بثمنه ، وإن شاء تصدق بثمنه ، لما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام : قال : سألته عن الهدى الذي يقدل أو يشعر ثم يعطب قال : «إن كان تطوعاً فليس عليه غيره ، وإن كان جزاءً أو نذراً فعليه بدله» <sup>(١)</sup> ، ولما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : سألته عن رجل أهدى هدياً فانكسرت فقال : «إن كانت مضمونة فعليه مكانها ، والمضمون ما كان نذراً أو جزاءً أو يميناً ، وله أن يأكل منها ، وإن لم يكن مضموناً فليس عليه شيء» <sup>(٢)</sup> .

ويستحبّ أن يأكل منه ، ويهدي ثلثه ، ويتصدق بثلثه إن كان تطوعاً ، وإلا فلا يجوز له الأكل ولا الهدية ، ولا إعطاء الجزار شيئاً من لحمها ، بل ولا من جلودها ، لما رواه معاوية بن عمار عنه عليه السلام : قال : سألته عن الهدى إذا عطب قبل أن يبلغ المنحر أيجزي عن صاحبه قال : «إن كان تطوعاً فلينحره وليأكل منه وقد أجزأ عنه بلغ المنحر أو لم يبلغ وليس عليه فداء ، وإن كان مضموناً فليس له أن يأكل منه

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٦٩، ح ٩٥٥.

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٠، ح ٩٥٦.

بلغ المنحر أو لم يبلغ وعليه مكانه»<sup>(١)</sup>.

ومن هاهنا علم وجوب حمل قوته ﷺ في الحديث الأول «وله أن يأكل منها» على كون الهدي تطوعاً، توفيقاً بين الحديتين، وأما ما يدل على منع الجزار شيئاً منها، لما رواه معاوية عنه ﷺ قال: «ذبح رسول الله ﷺ عن أمهات المؤمنين بقرة بقرة ونحر هو ستاً وستين بدنة، ونحر علي ﷺ أربعاً وثلاثين بدنة ولم يعط الجزارين من جلالها ولا قلاندها ولا جلودها ولكن تصدق به»<sup>(٢)</sup>. وروي أيضاً عنه ﷺ قال: سألت عن الإهاب، فقال: «تصدق به أو تجعله مصلى تنتفع به في البيت ولا تعطي الجزارين»، وقال: «نهى رسول الله ﷺ أن تعطي جلالها وجلودها وقلاندها الجزارين وأمر أن يتصدق بها»<sup>(٣)</sup>، ولو ضل فذبحه الواجد عن صاحبه أجزأ، لما رواه منصور بن حازم عن أبي عبد الله ﷺ قال: سألت عن رجل يضل هديه فيجده رجل آخر فينحره قال: «إن كان نحره بمنى فقد أجزأ عن صاحبه، وإن كان في غير منى لم يجز عن صاحبه»<sup>(٤)</sup>.

فكانه ﷺ كنى بالذبح في منى عن الذبح عن صاحبه، وبالذبح في غير منى عن الذبح لنفسه، ولو أقام بدله ثم وجده ذبحه، ولا يجب ذبح الأخير ولو ذبحه استحب ذبح الأول، ولا يجب ذبحه إلا مع تعيئه بالنذر، لما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله ﷺ قال: سألت عن رجل اشترى كبشاً فضلل عنه قال: «يشترى مكانه آخر قال: فقلت إن اشترى مكانه آخر ثم وجد الأول قال: إن كانا جميعاً قائمين فليذبح الأول وليبع الأخير وإن شاء ذبحه وإن كان قد ذبح الأخير ذبح الأول معه»<sup>(٥)</sup>.

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٠، ح ٩٥٧.

٢ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٥، ح ٩٧٩.

٣ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٦، ح ٩٨٠.

٤ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧٢، ح ٩٦٣.

٥ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧١، ح ٩٦١.

وَأَزَادَ عَلَيْهِ ذَبْحُ الْأَوَّلِ فِي إِحْدَى صَوْرَتَيْنِ:  
أَحَدَهُمَا: أَنْ يَكُونَ قَدْ عَيَّنَ الْأَوَّلَ بِالنَّذْرِ.

وثانيهما: أَنْ يَكُونَ قَدْ عَيَّنَهُ بِالْإِشْعَارِ، يَدُلُّ عَلَى الثَّانِي قَوْلُ الشَّيْخِ فِي  
الِاسْتَبْصَارِ: إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَبْحُ الْأَوَّلِ إِذَا ذَبَحَ الْأَخِيرَ إِذَا كَانَ قَدْ أَشْعَرَ الْأَوَّلَ، فَأَمَّا  
إِذَا لَمْ يَكُنْ أَشْعَرَهُ فَلَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ <sup>(١)</sup> مَا رَوَاهُ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ  
ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْبَدَنَةَ ثُمَّ  
تَضَلَّ قَبْلَ أَنْ يَشْعُرَهَا أَوْ يَقْلُدَهَا فَلَا يَجِدُهَا حَتَّى يَأْتِيَ مِنْهُ فَيَنْحَرُ بِدَلْهَا ثُمَّ يَجِدُهَا  
قَالَ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَشْعَرَهَا فَهِيَ مِنْ مَالِهِ إِنْ شَاءَ نَحْرُهَا، وَإِنْ شَاءَ بَاعَهَا، وَإِنْ كَانَ  
أَشْعَرَهَا نَحْرَهَا» <sup>(٢)</sup>، وَيَدُلُّ عَلَى الْأَوَّلِ قَوْلُ الْعَلَّامَةِ: اسْتَحَبَّ ذَبْحُ الْأَوَّلِ وَيَجِبُ مَعَ  
النَّذْرِ <sup>(٣)</sup>.

١ - الاستبصار: ج ٢، ص ٢٧١، ح ٩٦١.

٢ - الوسائل: ج ١٠، ص ١٣١، الباب ٣٢ من أبواب النجس، ح ١.

٣ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٤٤٢.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ  
وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا أَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ  
يَسْتَفْتُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا  
وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا  
تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ  
شَدِيدُ الْعِقَابِ <sup>(١)</sup>

الخامسة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا﴾ أي لا تستحلوا  
﴿شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ «الشعائر» جمع «شعيرة» كـ «الغرائم» جمع «غريمة»، وهي من  
الإشعار بمعنى الإعلام، والمراد بها ما أشعر، أي أعلم ليهدي إلى بيت الله الحرام  
من النعم، وقيل: مناسك الحج <sup>(٢)</sup>، وقيل: دين الله كقوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يَعْظَمْ  
شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ <sup>(٣)</sup>، أي دينه <sup>(٤)</sup> وقيل: الأعلام المنصوبة للفرق بين الحل والحرم نهاهم  
الله سبحانه و - تعالى - أن يتجاوزها إلى مكة بغير إحرام <sup>(٥)</sup> وقيل: المراد بها جميع  
معتقدات الله التي أشعرها الله سبحانه وتعالى أي جعلها أعلاماً للمكلفين <sup>(٦)</sup>.  
﴿وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾، أي الذي حرّم فيه القتال أو النسيء، ﴿وَالْهَدْيَ﴾  
جمع هديّة كما يقال: جدي جمع جديّة في جديّة السرج، والمراد به ما أهدى إلى

١ - المائدة ٢: ٥.

٢ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٢٥٣.

٣ - الحج ٣٢: ٢٢.

٤ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٢٥٣.

٥ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٥٤.

٦ - لسان العرب: ج ٤، ص ٤١٤.

بيان آية «يا أيها  
الذين آمنوا  
لا تحلوا...»  
والأحكام  
المستفادة منها

البيت وتقرّب به إلى الله سبحانه من النسك، \*ولا القلائد\* جمع قلادة وهي ما يقلّد بها، والمراد بها هاهنا ما يقلّد بها الهدى من نعل أو خرزة، أو لحاء شجر؛ قيل: كانوا إذا خرجوا إلى الحرم قلدوا إلههم من لحاء شجرة الحرم فلا يتعرّض لها أحد<sup>(١)</sup>، وقيل: كانوا إذا خرجوا قلدوها بقلائد لتعلم أنها هدي<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف في المراد بها هاهنا، فقال بعض: المراد بها حقيقتها، والنهي عن التعرّض للقلائد أنفسها مبالغة في النهي عن التعرّض للهدى على معنى لا تتعرّضوا للقلائد فضلاً عن أن تتعرّضوا للهدى، كقوله - تعالى -: \*ولا يبيدين زينتهن\*<sup>(٣)</sup> نهى عن إيداء مواقعها، وقيل: كانوا يأخذون من لحاء شجر الحرم فهي أن ينتزعوا شيئاً من شجرها<sup>(٤)</sup>.

وقال آخرون: أريد بها ذوات القلائد من الهدى، وعطفت عليه مبالغة في الوصية بها؛ لأنها أفضل، كقوله: \*وجبرئيل وميكائيل\*<sup>(٥)</sup>، \*ولا آمين\*، أي سقراً قاصدين \*البيت الحرام\* وهو معطوف على «شعائر الله» أيضاً، أو على ما عطف عليها، أي ولا تحلّوا سقراً آمين البيت الحرام، \*يبتغون فضلاً\*، أي ثواباً أو فائدة دنيوية من فضل التجارات، \*من ربهم\* يجوز أن يكون لغواً وأن يكون مستقراً \*ورضواناً\* حمل التفضّل على الثواب حمل الرضوان على حقيقته، وإن حمل على خير الدنيا حمل الرضوان على خير الآخرة من الثواب، والجملة في محلّ نصب على الحال من المستكن في «آمين»، وليست صفة له لأنّ إسم الفاعل على الموصوف لا يعمل عمل المختار، هذا إن أثبت النون في «آمين» وجعل

١ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٥٤.

٢ - مجمع البيان: ج ٢، ص ١٥٤.

٣ - التّور: ٣١.

٤ - التّبيان: ج ٣، ص ٤٢٠.

٥ - البقرة: ٩٨.

«البيت» مفعولاً به ، وأما إذا حذف وجعل مضافاً و«البيت» مضافاً إليه فلا بأس بجعل الجملة صفة ، وقرئ بقاء الخطاب فالنصب حينئذٍ على الحال من «واو» «تحلوا» متعين.

فإن قلت : على قراءة الغيبة في يتغون كيف يستقيم المعنى .

قلت : لما كان المشركون يظنون أنهم على سداد من أمر دينهم ، وأنّ الحجّ يقربهم إلى الله زلفى وصفهم الله بظنهم ، قيل : إنّ الآية نزلت في الحطم وهو شريح بن ضبيعة بن هند بن شرحبيل البكري لما أتى النبي ﷺ وترك جيشه على باب المدينة فقال : أنت محمد فقال إلى ما تدعو الناس ؟ فقال ﷺ : «إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنّي رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، فقال شريح : حسن ولكن أنا لأقطع أمراً إلا بمشورة قومي ، أنا رئيسهم أشاورهم فإن قبلوا جئت معهم نؤم بك ، وإلا فلا وخرج ، فقال ﷺ : دخل علينا بوجه كافر وخرج بعقبى غادر حتّى أنظر ماذا يصنع فمر شريح بسرح المدينة فقتل الرعاء وساق الإبل ، حتّى كان عام الحديبية وجاء رسول الله ﷺ معتمراً فمنعه أهل مكّة فصالحهم ورجع مع أصحابه ، استقبلهم شريح في قافلة بكر بن وائل ، ومعهم مال عظيم فاستأذن أصحاب النبي ﷺ على أن يغيروا عليهم فزلت»<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف في أنّها محكمة أم منسوخة ، فذهب بعضهم إلى أنّها محكمة هي وسائر آيات هذه السورة لقوله ﷺ : «المائدة من آخر القرآن نزولاً فأحلّوا أحلالها وحرّموا حرامها»<sup>(٢)</sup> ، وعن الحسن : ليس فيها منسوخ ، وعن أبي ميسرة : فيها ثمانى عشرة فريضة وليس فيها منسوخ ، وذهب آخرون : إلى أنّها منسوخة ، عن ابن عباس رضيهما الله عنهما : نهى الله المسلمين عن أن يمنعوا أحداً عن حجّ البيت بقوله :

١ - مجمع البيان : ج ٢ ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

٢ - الكشف : ج ١ ، ص ٦٠٢ . راجع : سنن الترمذي : ج ٤ ، ص ٣٢٦ ، ح ٥٠٥٧ .

هل أنّ بعض  
آيات سورة  
المائدة منسوخة؟



«لا تحلّوا» ثم نزل بعد ذلك ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُكُونَ نَجَسٌ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَمَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وقيل<sup>(٣)</sup>؛ نسخت بقوله: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.  
 ﴿وَإِذَا أَحْلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ أي إذا خرجتم من الإحرام وحلّل لكم ما حرم عليكم بسبب تلبّسكم بالحجّ، وقضاء الطواف، فقد أبيح لكم الإصطياد، فالأمر للإباحة كقوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٥)</sup>، وقرئ «وإذا حللتهم»، يقال: حلّ المحرم وأحلّ، وبكسر الفاء في «فاصطادوا» وقيل: هو بدل من كسر الهمزة عند الإبتداء<sup>(٦)</sup> «ولا يجرمتكم شأن قوم أن صدّوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا»، «جرم» قد يتعدّى إلى مفعولين؛ و«الكاف» مفعوله الأول، و«أن تعتدوا» كـ «كسب».

لكن «جرم» إنّما يستعمل في اكتساب الإثم إلا نادراً و«الشّنان» بفتح النون مصدراً لأمحالة بمعنى البغض يقال شنه أي بغضه، وبسكونه يجوز أن يكون مصدر، أو أن يكون صفة «وأن صدّوكم» مفعول له، وقرئ بكسر الهمزة وفتحها في «أن»، فعلى الكسر «إن» شرطية قد استغنى عن ذكر الجزاء بما تقدّمها، والتقدير حينئذٍ: إن صدّوكم قوم لا يحملنكم بغضكم إيّاهم بسبب الصّدّ على الاعتداء، وعلى الفتح لا يحملنكم بغض قوم لصدّهم إيّاكم عن المسجد الحرام على العدوان، وقرئ «يجرمتكم» بالتخفيف والتشديد، وقرأ ابن مسعود: بضّم الياء من الإحرام<sup>(٧)</sup>، والمراد بالصدّ منع أهل مكّة رسول الله ﷺ عن إتمام العمرة بعد أن

١ - التوبة ٩: ٢٨.

٢ - التوبة ٩: ١٧.

٣ - الكشف: ج ١، ص ٦٠٢.

٤ - البقرة ١٩١: ١٩١.

٥ - الجمعة ١١: ٦٢.

٦ - الكشف: ج ١، ص ٥٩٢.

٧ - تفسير القرطبي: ج ٥، ص ٣٢.

أحرموا لها.

﴿وتعاونوا على البرِّ والتقوى﴾، عطف الأمر على النهي للإشتراك في الطلب، و«البرِّ» كلُّ إحسان يتعدَّى إلى الغير، ويدخل فيه العفو والإغماض، و«التقوى» كلُّ خير يتعلَّق بالنفس من متابعة الأمر والنهي، ومخالفة جميع أوامر الهوى والشيطان، والتعاون هو أن يُعْنِ بعض بعضاً، ﴿ولاتعاونوا على الإثمِ والعدوان﴾ عطف العدوان على الإثم من عطف الخاص على العام للإهتمام بشدَّة الانتهاء عنه لزيادة فحشه، ويدخل فيه الانتقام والتشفي، وقرئ في «ولاتعاونوا» بتشديد التاء وتخفيفها، ﴿واتقوا الله﴾ كرَّر الأمر بالتقوى بعد الأمر بالتعاون عليها المتضمَّن للأمر بها للتأكيد والمبالغة للإهتمام بشأنها، ﴿إِنَّ الله شديد العقاب﴾، فينبغي أن يحذر عقابه فلا يتجاوز أوامره ونواهيه، وأن يحال إليه أمر الانتقام فإنَّه هو المنتقم الحقيقي.

تنبيه: قد ذكرنا في تفسير «الشعائر» وجوهاً منقولة عن المفسِّرين عليه السلام، ما أفاده المصنَّف في تفسير الشعائر والهدي والقلائد

الله سبحانه وتعالى، ويدخل فيها مناسك الحجِّ بحذافيرها دخولاً أولياً؛ لدلالة العطف على الشعائر من بعض ما يتعلَّق بالحجِّ، وإحلالها أن يحلَّ فيها بما أمر به فيها، أو أن يأتي فيها بشيء ممَّا نهى عنه، وإحلال الشهر الحرام أن يأتي فيه ما نهى عنه أن يأتي فيه، أو يترك شيئاً ممَّا أمر أن يأتي فيه.

و«الهدي» ما يهْدَى إلى البيت أعم من هدي التمتع، أو هدي السياق أو غير ذلك.

و«القلائد» نوع منه وهي ذوات القلائد اللَّاتي أشعرت للحجِّ أو للعمرة، وإحلالها ما عرفته في أخواتها، وإحلال قاصدين البيت أن يتعرض لمن أمَّه للحجِّ أو للعمرة أو لغيرهما كما يدلُّ عليه قوله - تعالى -: ﴿يبتغون فضلاً من ربِّهم

ورضواناً\* بشئ يعسر عليهم مطلباً من مطالبهم أو يزيدهم كلفة في نيل أمر من الأمور المتعلقة بآرهم فضلاً عن الصد والمنع، وقوله: \*ولا يجر منكم\* إلى قوله \*أن تعتدوا\* تأكيد لذلك النهي، وفي قوله: \*وإذا أحللتهم فاصطادوا\* دلالة على حرمة الصيد في حالة الإحرام؛ فإن تعليق إباحته بالإحلال من الإحرام دلالة ظاهرة على حرمة في حالة الإحرام، وفي عطف الأمر بالتعاون على النهي عن استحلال تلك الأمور مبالغة وتأكيداً لذلك النهي، وفي الأمر بالتقوى بعد الأمر بالتعاون إيماء إلى أن في ترك التعاون إخلالاً بالتقوى، فيكون ذلك الأمر مؤكداً للأمر بالتعاون، ولما كان الأمر بالتعاون مؤكداً للنهي عن الإخلال كان الأمر بالتقوى أيضاً مؤكداً للنهي عن الإخلال؛ لأن المؤكد للشيء مؤكداً لذلك الشيء..

ذَٰلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ  
وَأَحَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامَ إِلَّا مَا يُسَلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا  
الزَّيْفَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ۖ خُنَفَاءَ  
لِلَّهِ غَيْرِ مُشْرِكِينَ بِهِ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ  
السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ  
سَحِيقٍ ۖ ذَٰلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ  
تَقْوَى الْقُلُوبِ (١)

بيان آية «ذلك»  
ومن يعظم  
حرمات الله...  
والأحكام  
المستفادة منها

السادسة: قوله تعالى: «ذلك» خبر مبتدأ محذوف، أي الأمر ذلك، ويجوز أن يكون فاعلاً لفعل مقدر أي مضى، ولك أن تجعله منصوب المحل بفعل مقدر، أي شرعنا ذلك، \*ومن يعظم حرمات الله\*، أي أحكامه مما يجب إحترامها،

ولا يحلّ إحرامها، ويجوز أن يراد بها مناسك الحجّ، أو تلك المواضع كالكعبة، والبلد الحرام، والمسجد الحرام، والركن والمقام، والصفاء والمروة، وزمزم، ومنى، وعرفات، وغيرها وقيل<sup>(١)</sup>: المراد بها الأزمنة، كالشهر الحرام، وعشر ذى الحجة، ويوم التروية، ويوم عرفة، وأيام التشريق ورمضان والعيدين، ورجب وشعبان، وما أشبه ذلك من الأيام والليالي والساعات، كليلة الجمعة ويومها، ويوم الإثنين والخميس، وأوقات الصلوات الخمس، وما بين العشائين، والثالث الأخير من الليل إلى طلوع الفجر، وما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس، ووقت المصيفران من كلّ يوم.

\*فهو خيرٌ له عند ربّه\*، أي ذلك التعظيم خير مدّخر له عند ربّه، والتعظيم عبارة عن اعتقاد وجوب ما هو واجب، واستحباب ما هو مستحب، وحرمة ما هو حرام، وكراهية ما هو مكروه، وإباحة ما هو مباح، والإتيان بالواجب والمستحب والإحتراز عن الحرام والمكروه، وأن يأتي في الأزمنة والأمكنة المباركة بالطاعات ويحترز فيهما عن أن يأتي بشيء من المنهيات؛ فإنّ الحسنات والسيئات يتضاعفن.

\*وأُحِلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ\*، وهي الإبل والبقر والضأن والمعز، بعد أن أمر بتعظيم حرّامات الله إجمالاً شرع في بيان تفصيل شيء منها، \*إِلَّا مَا يَتْلُو عَلَيْكُمْ\*، وهو ما ذكر في الآية من تحريم الميتة والموقوذة والمتروية والنطيحة، وما أكل السبع<sup>(٢)</sup> وقيل: المعنى أحلّ لكم الأنعام في أيام الحجّ إذا كنتم حاجّين أو معتمرين إلّا ما يتلى عليكم من تحريم الصيد والطيب والنساء، فلا يكون الإستثناء حينئذ متصلاً، لكن هذا المعنى أنسب بالمقام، والغرض النهي عن استحلال ما حرّم

١- راجع: لسان العرب: ج ٤، ص ٤١٤.

٢- راجع: الكشف: ج ٣، ص ١٥٤.

وتحريم ما أحلَّ ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ الرِّجْسُ والرجز جاءَ أ بمعنى العذاب، وبمعنى القذر والتتن قال - تعالى -: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْسَ﴾<sup>(١)</sup>، أي العذاب، ورجز الشيطان، أي قذره وما يدعو إليه من الكفر والمعصية، فزادتهم رجساً إلى رجسهم، أي قذراً أو تنأى إلى قذرهم ومنتهم، وعلى المعنى الآخر فزادتهم عذاباً إلى عذابهم، وسميت الأوثان رجساً لأنها سبب القذر والعذاب و«من» في الأوثان بيانية، أي الرِّجْسُ الذي هو الأوثان، أو ابتدائية أي الرِّجْسُ الناشئ من الأوثان، ﴿فَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾، أي الرِّجْسُ الذي هو قول الزور، وهذا تعميم بعد التخصيص؛ لأنَّ عبادة الأوثان مشتملة على أعظم قول الزور وأفحش الزور شهادته، روي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّحُّ ثَمَّ قَامَ قَائِماً وَاسْتَقْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ وَقَالَ: «عَدَلْتُ شَهَادَةَ الزُّورِ الْإِشْرَاقَ بِاللَّهِ»<sup>(٢)</sup> كررها ثلاثاً وتلا هذه الآية، وهو يصدق على جميع أقسام الكذب، وقيل: هو قول الجاهلية في تلبيتهم لبيك لا شريك لك إلا شريك هو لك تملكه وما ملك<sup>(٣)</sup>.

﴿حُفَّاءَ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> مخلصين له على ملَّة إبراهيم ﴿غير مشركين به﴾، هما حالان من الواو في «واجتنبا»، ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ﴾ أي سقط على وجهه من السماء ﴿فَتَخْطِفُهُ الطَّيْرُ﴾ القراءة المستفيضة بسكون الخاء وتخفيف الطاء من الخطف، وهو أخذ الشيء بسرعة، وقرأ نافع بفتح الخاء وتشديد الطاء من التخطف<sup>(٥)</sup>، وهو بمعنى المبالغة في الخطف ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ﴾ الباء للتعدية، أي توقعه الريح، ﴿مِنْ مَكَانٍ سَحِيْقٍ﴾، أي بعيد و«أو» للتخيير إن اتخذت

١ - الأعراف ١٣٥:٧.

٢ - مشکاة المصابيح: ج ٢، ص ١١١٥، ح ٣٧٧٩.

٣ - مجمع البيان: ج ٤، ص ٨٢.

٤ - الحج ٣١:٢٢.

٥ - تفسير البضاوي: ج ٢، ص ٨٨.

التشبيه مركباً، أي أنت مخير في تشبيه المشرِك<sup>(١)</sup> إن شئت تشبَّهه بمن سقط من السماء فاخطفته الطير ومزقته بمخالبها كل ممزق، فصار كل جزء من أجزائه طعمة لفرد منها فشبهه، فإنك تصيب بذلك التشبيه المخرّ، وإن شئت تشبَّهه بمن سقط منها فقدفته الرياح في هوة لا يكاد أن يدرك لها قعر فشبهه، فإنك بذلك قد أصاب سهمك شاكلة الصيد، فبأيّ الحالين شبَّهت حالته في الهلاك طبَّق بشبهك المفضل.

وللتقسيم إن اتخذته مفرقاً على أن مهلكه إمّا خواطر نفسانية غالبية في خبادس<sup>(٢)</sup> الضلالة، أو شيطان مردّ آواه في مهاوي الجهالة، بأن شبَّه الإيمان بالسماء في الارتقاء وسقوطه من شاهق الإيمان إلى غائط الشرك بالسقوط من السماء، وإهلاك الشُّبه الناشئة من إنكاره الباطلة إِيَّاه باختطاف سباع الطير ما تلتقفه من الهواء، وإضلال الشيطان إِيَّاه بقذف الريح ما لعبت به في جو السماء في مهاوي الغبراء.

فإن قلت: هَلَا قُلْتَ إِنَّهُ قَدْ شَبَّهَ إِهْلَاكَ الشُّبْهَ بِقَذْفِ الرِّيحِ، وَإِضْلَالِ الشَّيْطَانِ بِاخْتِطَافِ سَبَاعِ الطَّيْرِ.

قلت: لو قلْتُ ذلك لَكُنْتُ قَدْ حَمَلْتُ كَلَامَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ مِنْ الْبَلَاغَةِ، وَذَلِكَ لِفَوَاتِ نَكْتَةِ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ كَيْدَ النَّفْسِ أَشَدُّ مِنْ كَيْدِ الشَّيْطَانِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ أَزْكَاهَا، وَمِنْ التَّحِيَّاتِ أُنَمَاهَا، بِقَوْلِهِ: «أَعْدَى عَدُوِّكَ نَفْسُكَ الَّتِي بَيْنَ جَنْبَيْكَ»<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ فَإِنَّ مِنْ شَبَّهَ<sup>(٤)</sup> تَسْوِيلَ النَّفْسِ بِاخْتِطَافِ الطَّيْرِ وَإِضْلَالِ الشَّيْطَانِ بِقَذْفِ الرِّيحِ يَعْلَمُ أَنَّ

١ - أثبتناها لسياق الكلام، وفي جميع النسخ «المشرك».

٢ - الجب: الخداع والخبث والغش. لسان العرب: ج ١، ص ٣٤١.

٣ - بحار الأنوار: ج ٧٠، ص ٦٤، ح ١.

٤ - في جميع النسخ «تشبيهه» وما أثبتناه لسياق الكلام.

من استولت عليه شُبه الفكر المخطيء لا يرجى له النجاة، كمن ابتلعت الطير وصار  
 طعمة لها وجزءاً من أجزاء بدنّها، ومن أضلّه الشيطان قد يرجى له الخلاص من  
 حبالته بأن يرجع إلى حكم العقل القويم فيهتدي إلى الصراط المستقيم، صراط  
 الذين أنعمت عليهم بالعصمة، ولم يجعل للشيطان وللنفس والهوى عليهم سبيلاً،  
 كما يرجى الخلاص من مهاوي الرياح والأول مثل قوله - تعالى - : \*ضرب الله  
 مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون\* <sup>(١)</sup>، والثاني كقوله: \*إنّا أرسلنا الشياطين على  
 الكافرين تؤزّهم أزاً\* <sup>(٢)</sup>.

ويعلم من هذا الفرق بين وساوس الشيطان وخطرات النفس \* ذَلِكَ وَمَنْ  
 يُعَظِّمُ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ \* <sup>(٣)</sup>، تعظيم الشعائر قد عرفته فتعظيم  
 الحرم أن لا يعضد شجره ولا يحصد عشبه ولا يصاد طيره ولا وحشه، ولا يفعل فيه  
 ما يهتك حرمة، وتعظيم الشهر الحرام أن لا يقاتل فيه وأن يجتنب فيه الظلم على  
 النفس وعلى الغير، وإشعار الهدي تقليده أو فري سنامه، وتعظيمه أن يختار من  
 الإبل أعظمها بدنّاً وأسمنها سناماً وأغلاها قيمةً وأميلها لقلب ربّها فتنّة، فقد روي  
 عنه عليه السلام: «أهدى مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل في أنفه برة من ذهب» <sup>(٤)</sup> وأن يكون  
 ثنياً وهو الذي دخل في السادسة، ومن البقر والغنم ما دخل في الثانية، وتجزى  
 من الضأن الجذع، ويجب أن يكون تامّاً فلا تجوز العوراء ولا العرجاء البيّة  
 العرج، وقد مرّ تحقيقه، ويستحبّ أن يبرك في سواد ويمشي في مثله وينظر في  
 مثله، والإناث من الإبل والبقر، والذكور من الضأن والمغز.  
 وتأنيت الضمير في «فإنّها» مع أنّه عائد إلى التعظيم بإعتبار إضافته إلى

ما هو المراد  
 بتعظيم الحرم؟

١ - الزمر ٣٩: ٢٩.

٢ - مريم ١٩: ٨٣.

٣ - الحج ٢٢: ٣٢.

٤ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٠٩، ح ٢٦٤٠.

الشعائر، من أفعال ذوي القلوب النقيّة، وأضاف التقوى إلى القلب لأنّها لا يعتدّ بها ما لم تكن ناشئة عن إخلاص وهي محلّ الإخلاص.

إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعِكِفُ فِيهِ  
وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِذْ فِيهِ بِالْحَادِ يُظْلَمُ تُدْرِكُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ<sup>(١)</sup>

السابعة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عطف بيان آية «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ...» والأحكام المستفادة منها

أو كلمًا وردت عكاظ قبيلة  
بعثوا إلى عريفهم يتوسم<sup>(٢)</sup>  
وكقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَكَانُوا رَبَّهُمْ وَمَا تَضَرَّعُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

فإن قلت: الفعل يفيد التجدد فكيف هاهنا الإستمرار والدوام، وهما لا يستفادان إلا من الإسم، وكذلك قيل في قوله:

لا يألّف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمرّ عليها وهو منطلق<sup>(٤)</sup>  
إنّه قصد أن الإطلاق من الصرة الديم الثابت، وكذلك أثر الإسم على الفعل.  
قلت: لمّا عطف الفعل المضارع المشترك بين الزمانين على الفعل الماضي فكأنّه اعتبر فيه الأزمنة الثلاثة: نظراً إلى ذاته وإلى المعطوف عليه فأفاد الدوام والثبات بإعتبار الأزمنة الثلاثة، لا بإعتبار أن الفعل له دلالة عليها، بل بإعتبار أن فيه راتحة من كلّ واحد منها، وقيل: إنّ المضارع لمّا صلح للزمانين جاز أن

١ - الحج ٢٢: ٢٥.

٢ - جامع الشواهد: ج ١، ص ٢٧٥.

٣ - المؤمنون ٢٣: ٧٦.

٤ - جامع الشواهد: ج ٢، ص ٥٨٣.



يستعمل فيهما بعموم المجاز لإعمال المشترك في المفهومين، فيفيد استمرار التجدد ودوامه، وقيل: إنّ الواو للحال<sup>(١)</sup>، أي صادين، «عن سبيل الله والمسجد الحرام»، المراد بـ «سبيل الله» دين الإسلام، «والمسجد الحرام» مكة ذكر اللجزء الأعظم الأشرف واردة للكلّ، صرح بذلك أبو حنيفة، واستدلّ به على عدم جواز بيع دورها وإجارتها، وردّ بأنّ الظاهر حمل اللفظ على حقيقته ما لم يمنع مانع، وإن سلّم فهو معارض بقوله: \* للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم<sup>(٢)</sup>، وبشراء عمر<sup>(٣)</sup> دار السجن من غير انكار عليه.

### فرع:

اختلف في منع الحاج دور مكة، فذهب العلامة إلى الكراهية<sup>(٤)</sup>، والشيخ إلى التحريم<sup>(٥)</sup>، ومدار الخلاف على الاختلاف في شأن الدور، ذهب الشيخ إلى أنّها لا يتعلّق بها الملك، فلا يصحّ بيعها ولا إجارتها، ولا منع الحاج النزول؛ لأنّها قد أُطلق عليها المسجد الحرام، وهو لا يتعلّق به الملك فهي أيضاً لا يتعلّق بها الملك. أمّا المقدّمة الأولى فلقلوله سبحانه وتعالى: - \* سبحانه الذي أسرى عبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي<sup>(٦)</sup>، و«الإسراء» إنّما كان من دورها، ولقلوله تعالى: - \* إنّ الذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله والمسجد الحرام<sup>\*</sup>، والصدّ إنّما كان عن مكة.

وأما الثانية فلقلوله تعالى: - \* سواء العاكف فيه والباد<sup>\*</sup>، فإنّ الضمير عائد

حكم سكنى  
الحاج دور مكة

١- راجع: تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٨٧

٢- الحشر ٥٩: ٨.

٣- تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٨٧.

٤- مختلف الشيعة: ج ٤، ص ٣٦٧.

٥- النهاية ونكاتها: ج ١، ص ٥٥٧.

٦- الإسراء ١٧: ١.

إلى «المسجد الحرام»<sup>(١)</sup>، والحكم بالمساواة فيه بين العاكف والباد يدل على عدم ملكية العاكف، فإنّ البادي غير مالك لشيء منها إئتفاقاً، فيجب أن يكون العاكف أيضاً كذلك رعاية للمساواة.

وذهب العلامة<sup>(٢)</sup> إلى أنّها مملوكة لأربابها يصح بيعها وإيجارها وهبتها، ومنع الحاج من النزول فيها لإضافة الديار إليهم، والمفهوم من الإضافة الملك. وأجيب: عن استدلال الشيخ<sup>(٣)</sup> بأنّ تسميتها بالمسجد مجاز للحرمة والشرف والضمير عائد إلى المسجد الحرام<sup>(٤)</sup>.

ويمكن الجواب عن الدليل بأنّ الإضافة في «ديارهم» لأدنى ملابس، فإنّ الدار قد تضاف إلى نازلها كما تضاف إلى ربّتها، \*الذي جعلناه للناس\*، أي معبد الحج، \*سواء العاكف فيه والباد\*، القراءة المستفيضة في «سواء» الرفع على أنّه خبر مقدّم على المبتدأ أعني العاكف، والجملة في محلّ النصب على أنّها مفعول ثانٍ لـ «جعلناه»، والجملة حال، وقرأ حفص «سواء» منصوباً على أنّها حال من الهاء في «جعلناه»<sup>(٥)</sup>، و«لنّاس» مفعول ثانٍ لـ «جعلناه»، أو أنّه مفعول ثانٍ، و«لنّاس» ظرف لغو، و«العاكف» مرفوع على أنّه فاعل لـ «سواء»، بجعل المصدر بمعنى إسم الفاعل، أي مستوياً فيه قضاء المناسك وتعظيم الحرمة وأداء الواجب فيه، والوجه على ما ذكرنا أنّها مساواة في النزول فيه، وليس أحدهما أحقّ به من الآخر.

فإن قلت: ما فائدة هذا التعت في هذا المقام.

قلت: البغي على من صدّ عنه فإنّه إذا علم أنّهم قد صدّوا من جعل الله - تعالى - له حظاً فيه، علم شدة سوء صنيعهم، وعلم به شدة غضب الله عليهم

١ - راجع: الخلاف: ج ٣، ص ١٨٨، مسأله ٣١٦.

٢ - مختلف التبعة: ج ٤، ص ٣٦٧.

٣ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٣١٩.

٤ - تفسير القرطبي: ج ١٢، ص ٢٤.

واستحقاقهم بضاعف العذاب.

فإن قلت: أين خبر «إن»؟

قلت: محذوف أي يعذبون لدلالة قوله: ﴿نذقه من عذاب أليم﴾ عليه، وقيل: إن الخبر «يصدّون»، والواو لصديق الصدّ بالكفر، وقيل: إن الخبر ﴿إن الله لا يحب كلّ خوان كفور﴾، والبعد بالطول لا يخرج عن صلاحية الخبرية لاسيما وجميع ما وقع في البين من مباحث المسجد والحجّ، والآية نزلت في أبي سفيان وأصحابه بسبب صدّهم من أراد الدخول في الدين ومكة عنه<sup>(١)</sup>.

﴿ومن يُرد فيه بالحادٍ بظلم﴾ الإلحاد الميل عن الحقّ، والظلم وضع الشيء في غير محله، ومفعول الفعل محذوفٌ للتعميم، والظرفان حالان مترادفان، فاعل «يرد»، أي ومن يرد فيه مراداً متلبساً بالإلحاد وظلم، وقيل: إن الباء الأولى زائدة، والمجرور بها منصوب محلاً على المفعولية، والثانية للتعديّة<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ الميل قد يكون على سبيل الظلم، وقد لا يكون، ويجوز أن يكون بمعنى «إلى»، أي ومن يرد إمالة ظلم أو إلى ظلم، وقيل: إن الأولى للتعديّة والثانية زائدة والمعنى: ومن يرد فيه منعاً بالإلحاد فتكون متعديّة للإرادة إلى المفعول الثاني، لأنّه لا يمكن أن يكون منعاً بالإلحاد كما يمكن ميلاً لا بظلم<sup>(٣)</sup>، وقيل: إن الفعل محمول على المصدر، أي من أراده بالإلحاد<sup>(٤)</sup>.

بيان الأقوال الواردة في الإلحاد ولا يخفى ما في هذه الوجوه من التكاليفات لاسيما وقد حمل الإلحاد على الميل عن الحقّ، والظلم على الشرك، وقيل: ركوب الآثام واستحلال الحرام<sup>(٥)</sup>.

١- تفسير الماوردي: ج ٤، ص ١٦.

٢- مجمع البيان: ج ٤، ص ٧٩.

٣- تفسير التبيان: ج ٧، ص ٣٠٧.

٤- راجع: مجمع البيان: ج ٤، ص ٨٠.

٥- مجمع البيان: ج ٤، ص ٨٠.

وقيل: الإحتكار<sup>(١)</sup>، وقيل: من همّ بذنب فيه كتب عليه وإن لم يفعله<sup>(٢)</sup>.

\*نذقه من عذاب الأليم\*، أي نذقه عذاباً كائنًا من جنس العذاب الأليم أعني جنس عذاب الآخرة، إذ لعذاب أشد منه.

عن عمر: لأنّ أخطئ سبعين خطيئة بركبة أحبّ إليّ من أن أخطئ واحدة بمكة<sup>(٣)</sup>، وعن الضحاك: أنّ الرجل يهمل بالخطيئة بمكة، وهو في أرض أخرى فتكتب عليه وإن لم يفعلها<sup>(٤)</sup>، وسئل أحمد هل تكتب السيئة بأكثر من واحدة؟ فقال: لا إلا بمكة لتعظيم البدل<sup>(٥)</sup>، وعن ابن نجيح عن أبيه أنّ كبار الحيتان لم تأكل صغارها فيها في زمن الغرق<sup>(٦)</sup>، وناهيك شرفاً وتعظيماً لها لشماتها على البيت الحرام والحجر والحجر<sup>(٧)</sup> والركن والمقام، - وما ورد في المواضع العشرة مرفوعاً إلى الله ﷻ - والملتزم وهو بين الحجر والباب وتحت الميزاب، والصفاء والمروة وما بينهما، ولما كان المقيم فيها مغموراً لسوابغ النعم، معموراً بسوابغ الكرم.

والعقاب بكفران النعمة يتفاوت بتفاوت مقدارها ضوعف العذاب على المتجرى بالخطيئة فيها الهاتك لحرمتها، مضاعفته على المسيئة من نساء النبي ﷺ، ورضي عنهنّ لشرفهنّ كما يفصح عنه قوله - تعالى - : \*يا نساء النبيّ لستن كأحد من النساء إن اتقين\*<sup>(٨)</sup> إلى قوله: \*يا نساء النبيّ من يأت منكنّ

١ - تفسير التبيان: ج ٧، ص ٣٠٨.

٢ - الكشف: ج ٣، ص ١٠.

٣ - معجم البلدان: ج ٣، ص ٦٣، نقلاً عن كتاب فضائل مكة لأبي سعيد الهمداني.

٤ - تفسير الطبري: ج ٩، ص ١٣١، ح ٢٥٠٢٤.

٥ - راجع: الدر المنثور: ج ١، ص ٢٣٢.

٦ - الدر المنثور: ج ١، ص ٢٣٠.

٧ - بكسر الحاء وسكون الجيم: حجر اسماعيل ﷺ، الروضة البهية في شرح اللمعة: ج ٢، ص ٢٤٩.

٨ - الأحزاب ٣٣: ٣٣.

بفاحشة مبيّنة يضاعف لها العذاب ضعفين<sup>(١)</sup>.

وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي  
وَبَنِيَ ابْنِ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴿٣٠﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا  
مِّنَ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِ فَإِنَّهُ مِنِّيَّ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ  
غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ  
غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ  
فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ  
الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿٣٢﴾

الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ عطف على قوله: ﴿قُلْ﴾  
لعبادي<sup>(٣)</sup>، أي قل واذكر وقت قول إبراهيم والمقصود ذكر المقول ﴿رَبِّ اجْعَلْ  
هذا البلد﴾ الذي جعلته من بين البقاع بلدًا كسائر البلدان التي خصصتها بالبلدية،  
والمراد به مكة زادها الله شرفاً واحتراماً ﴿آمناً﴾، أي مأموناً فيه لا يخاف العدو  
من سكنه ﴿واجنبني وبنّي أن نعبد الأصنام﴾، أي أبعدني وأبعد بنيي معي عن  
عبادة الأصنام، يقال: جنبته الشراً جنبته جنباً، وجنبته وأجنبته إجنباً والكل  
بمعنى الإبعاد، ولما دعا للبلد الحقيقي بالأمن من شرّ الشيطان، ومن شرّ السلطان  
عطف عليه بالدعاء للبلد المجازي الذي هو بدنه وبدن بنييه بالأمن من غائلة  
الشيطان أن يجزيه بالشكر؛ فإنّ خوف البلد الصوري الذي هو عبارة عن اجتماع  
جمع من بني نوع البشر في بقعة من بقاع الأرض، كما أنّ خرابه باستيلاء السلطان

بيان آية «وَإِذْ قَالَ  
إِبْرَاهِيمُ...»  
والأحكام  
المستفادة منها

إشارة لطيفة من  
المصنف لدعاء  
إبراهيم عليه السلام

١- الأحزاب ٣٣: ٣٠.

٢- إبراهيم ١٤: ٣٧-٣٥.

٣- إبراهيم ١٤: ٣٦.

الجائر عليه وإحداث البدع، وطغيان أهل بعض على بعض، لعدم حاكم يأمرهم بالعدل والإحسان، ويزجرهم عن الظلم والعدوان، كذلك البلد المعنوي - الذي هو عبارة عن اجتماع القوى والأرواح والعقول في بدن من الأبدان البشرية بمعرفة بارئها، وترقيتها عالم الملك إلى عالم الملكوت - خرابه باستيلاء السلطان الجائر عليه أغنى الشيطان.

وتسخير عمال ذلك البدن من القوى والأنفس والأرواح الذي خلقوا فيه ليكونوا أتباعاً للسلطان العادل الذي نصبه رب البيت فيه ليعمره بمعونة ذلك الجند، وهو العقل والحواس الظاهرة والباطنة، والقوى والنفوس والأرواح والأعضاء والأركان جنده، وخرابه إنما يكون بسبب مخالفة حكم السلطان العادل، وحكمه الذي تكون به عمارته إنما يكون في الإعتقادات والأفعال والأقوال، وأصل الأخيرين وأساسهما إنما هو الأول، ومناط الأول هو التوحيد ونفي الشرك.

فكذلك إبراهيم عليه السلام لما دعا لذلك البلد بالأمن دعا لنفسه ولبنيه بالتباعد عن عبادة الأصنام التي هي سبب لخراب هذا البلد، والمراد بطلب الإجتنب عن عبادتهم طلب الثبات على ذلك البعد، فإنه عليه السلام وبنوه الذين عصمهم الله سبحانه و- تعالى - وفضلهم بالنبوة كانوا في وقاية العصمة من درن الشرك وخبث عبادة الأوثان.

وأما غير المعصومين فقد يمكن صدور ذلك منهم، على أنه قد قيل أن الدعوة قد استجيبت ولم يعبد أحد من بنيه الأصنام، ومن عبد من قريش الأصنام فإنهم ليسوا من بنيه، وفي هذا الكلام توقف.

ونقل صاحب الكشف عن ابن عيينة أنه قال: ما عبد أحد من العرب الأصنام إنما كانت أنصاب حجارة لكل قوم، قالوا البيت حجر، فحيثما نصبنا

حجراً فهو بمنزلة البيت، وكانوا يدورون بذلك الحجر ويستمنونه الدوار<sup>(١)</sup>، وظاهر النقل في القرآن والحديث يأبى هذا.

﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ﴾<sup>(٢)</sup> الضمير عائد إلى الأصنام ﴿كثِيرًا مِّنَ النَّاسِ مَنَ عَبْدَهُنَّ وَالْإِسْنَادُ مَجَازِي فَإِنَّ الْمَضْلَّ إِنَّمَا هُوَ الشَّيْطَانُ، والتأكيد للتحسر والتحزن، فَإِنَّ ذَلِكَ الْفَعْلَ مَتَا يَكِيدُ وَيَحْزَنُ أَهْلَ الْإِيمَانِ لَا سِيَّمَا الْأَنْبِيَاءَ.

﴿فَمَنْ تَبَعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ أي فمن كان على ملتي، وما جئت به من الهدى الذي هو التوحيد ونفي الشرك فهو بعضي؛ لكون المؤمنين كنفس واحدة، ومنه قوله ﷺ: «عليّ منّي وأنا منه»<sup>(٣)</sup>، وقوله ﷺ: «سلمان متاً أهل البيت»<sup>(٤)</sup>، وذلك لشدة الملازمة والإختصاص فكأنهم بعض منه، ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ ولم يتبع ملتي ولم تنجع فيه دعوتي.

﴿فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ جدير بأن لاتؤاخذني بعدم الانجاء، وأنت غفور رحيم ترحمهم إذا رجعوا عن عصاني وأتوا إلى طاعتي، وأنت من شأنك المغفرة والرحمة، ولا يقدح فيما هو من شأنك معصية عبادك، فلاتؤاخذنا بما فعل السفهاء متاً، قيل: «ومن عصاني» فيها من الصغائر والكبائر فإنك غفور رحيم من شأنك المغفرة للمذنبين، والرحمة للمسترحمين وقيل من عصاني فيما دون الشرك<sup>(٥)</sup>، روي أن النبي ﷺ: تلا قول إبراهيم عليه السلام: «من تبعني فإنني من الله» وقول عيسى عليه السلام: «إني تعذبهم فليتهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم»، ورفع يديه قال: «لَلَّهِمُّ أُمَّتِي لُمَّتِي ثُمَّ يَكِي فَقَالَ اللَّهُ ﷻ: يا جبرئيل اذهب إلى محمد، وربك أعلم، فأسأله ما يبيحك؟ فأتاه جبرئيل فسأله، فأخبره بما

١ - الكشف: ج ٢، ص ٥٥٨.

٢ - إبراهيم ١٤: ٣٦.

٣ - بحار الأنوار: ج ٣٨، ص ١٨٨.

٤ - بحار الأنوار: ج ٢٢، ص ٣٢٦، ج ٢٨.

٥ - راجع: تفسير القرطبي: ج ٩، ص ٢٤١ - ٢٤٢، وتفسير الرازي: ج ١٩، ص ١٠٦.

في ضميره ﷺ من الخوف على عصاة أمته، فعرج ثم نزل فقال: إِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ  
وتعالى يقول: إِنَّا سَنَرْضِيكَ فِي أَمْتِكَ وَلَنَسُوْكَ<sup>(١)</sup>.

\* رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي<sup>(٢)</sup>، أي بعضاً من ذريتي وهو إسماعيل  
وهاجر، فالمفعول محذوف لدلالة المذكور عليه، وقيل: «من» صلة<sup>(٣)</sup>، و«ذريتي»  
مفعول \* بَوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ<sup>(٤)</sup>، أي في وادٍ محل لاماء فيه ولا كلا، ولا من شأنه أن  
يكونا فيه، \* عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ<sup>(٥)</sup> من استحلال حرّات الله فيه والإستخفاف بحقه،  
أو محرّم لكونه وما حوله محرّم الصيد، وعُضْدَ الْأَشْجَارِ، وحصد الحشيش، أو  
لكونه محترماً به كلّ أحد، أو لكونه رفيعاً منيعاً، ومنه قوله:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا      بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ<sup>(٦)</sup>  
أي أعزّ وأطول من كلّ بيت، أو من دعائم كلّ بيت، عن مجاهد أنّه قال: لقد  
خلق الله موضع هذا البيت قبل أن يخلق شيئاً من الأرض بألفي سنة، وأنّ قواعده  
لفي الأرض السابعة السفلى<sup>(٧)</sup>.

فإن قلت: ما الفائدة في التقييد بهذا الظرف؟

قلت: التوسّل بالبيت الحرام والتشفّع بالإسكان فيه، إلى إجابة الدعاء وبذل  
الملتبس.

فإن قلت: ما وجه هذا القول والبيت لم يكن وقت الإسكان وإنما بناه بعده  
إبراهيم وإسماعيل بمدة؟

قلت: إنّ البيت قد كان قبل الإسكان كما روي أنّ آدم عليه السلام كان قد بناه ورفع

١ - تفسير الطبري: ج ٧، ص ٤٦١، ح ٢٠٨٤١، وفيه: «بيكيه».

٢ - إبراهيم ١٤: ٣٧.

٣ - راجع: تفسير القرطبي: ج ٩، ص ٢٤٣.

٤ - جامع الشواهد: ج ١، ص ٢٥١.

٥ - تفسير الطبري: ج ١، ص ٥٩٨، ذيل ح ٢٠٥١.



إلى السماء عند الطوفان<sup>(١)</sup>، فيكون القول بذلك الإعتبار.

ويمكن أن يقال: إن إبراهيم عليه السلام كان قد علم بالوحي أنه سيكون، فالقول بإعتبار ما سيكون، على أنه قد ورد عن كعب الأحبار عليه السلام أنه قال: كانت الكعبة غشاة على الماء قبل أن يخلق الله السموات والأرض بأربعين سنة ومنها دحيت الأرض<sup>(٢)</sup>، وعن مجاهد: خلق الله هذا البيت قبل أن يخلق شيئاً من الأرض<sup>(٣)</sup>، وعن ابن عباس عليه السلام أنه قال: لما كان العرش على الماء قبل أن يخلق الله السموات والأرض بعث الله ريحاً فصفت الماء فأبرزت عن حشفة في موضع هذا البيت كأنها قبة، فدحا الله الأرضين من تحتها فمادت ثم مادت فأسكنها الله بالجبال قال: فكان أول جبل وضع فيها أبو قبيس، ولذلك سميت أم القرى<sup>(٤)</sup>.

﴿رَبَّنَا لِيَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ اللام للتعليل متعلق بـ «أسكنت» أي إنما أسكنهم عند هذا البيت الحرام لإقامة الصلاة فيه لا لأمر آخر وقيل: متعلق بـ «ارزقهم من الثمرات»، وقيل: اللام للأمر<sup>(٥)</sup> ﴿فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم﴾ «الفاء» للتعليل، و«من» للتبعض، أو للابتداء، أي حيث أسكنتهم عند بيتك الحرام وأنزلتهم في جوارك، وجعلتهم في قراك لإقامة فرائضك وستتك، وأداء حدودك ونسكك، «فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم»، أي صير قلوب بعض الناس، أو أفئدة ناشئة متصلة بالناس تميل إليهم بالمحبة والمودة، ليكون ميل القلوب إليهم سبباً للنزول عليهم والإتلاف بهم، ليكون ذلك سبباً لسهولة معيشتهم؛ فإن الإنسان مدني بالطبع محتاج في تعييشه إلى التمدن والتعاون.

وقد أجيبت دعوته فيهم من غير تراخ ولا ريث، وأنه لحري بتلك الإجابة،

ذكر خبر ظهور  
الماء لجبرهم

١- تفسير الطبري: ج ١، ص ٥٩٦، ذيل ح ٢٠٤٠.

٢- الدر المنثور: ج ٤، ص ٦٣٦.

٣- تفسير الطبري: ج ١، ص ٥٩٨، ح ٢٠٥١.

٤- الدر المنثور: ج ١، ص ٢٣٧.

٥- راجع: مغني اللبيب: ص ٢٩٠-٢٩٨.

روي أنه لما ولى عنهم مرّت رفقة من جرهم يريدوا الشام فرأوا الطير تحوم حول الجبل فقالوا: لا طير إلّا على الماء، وكان ذلك بعد إظهار الله - عزّ وجلّ - ماء زمزم كرامة لإسماعيل وهاجر عليه السلام، فأشرفوا على الوادي فإذا بهاجر وإسماعيل فنزلوا عليهما وقالوا لهاجر: إن شئت كنّا معك وأنسناك والماء ماءك<sup>(١)</sup>، وقيل: قالوا لها شركينا في ماءك نشرك في آبائنا، فنزلوا هنالك وكانوا معهما حتّى شبّ لإسماعيل، وماتت هاجر فتزوّج لإسماعيل من جرهم<sup>(٢)</sup>، وعن سعيد بن جبير: لو قال أفئدة الناس لحبّت اليهود والنصارى والمجوس، ولكنّه قال أفئدة من الناس فهم المسلمون<sup>(٣)</sup>، وقال مجاهد: لو قال أفئدة الناس لازدحمت عليه فارس والروم والهند والترك، ولكنّه أفئدة من الناس<sup>(٤)</sup>.

وقرئ «أفدة» بوزن «قافلة»، وهو إمّا على القلب كقولهم: أدر في أدور، وإمّا من «أفدت الرحلة» أي عجلت، و«أفدة» إمّا بطرح الهمزة، وإمّا من «أفد»، قال النابغة:

أفد الترحّل غير أن ركبنا لما نزل برحالنا وكان قد<sup>(٥)</sup>

\*وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون\*، أي ليكون ذلك الرزق سبباً للشكر، أي ليقوا على الطاعة والشكر، وليخلوا بالهم من الإشتغال بطلب الرزق لعبادتك وشكرك، ولقد استجيب الدعوة واستمرّ هذا الأمر على سكّان ذلك الوادي، وإن كثرت بينهم المعاصي، فلا ترى فاكهة، ولا ثمرة، ولا لحماً، ولا شحمًا، ولا حبًّا، ولا ألبًا، ولا شيئاً ممّا يطعم، أو يشرب، أو يلبس إلّا وهو فيما بين أيديهم أكثر وأثمر وأغزر من سائر المواضع التي تجلب منها.

١ - الدر المنثور: ج ١، ص ٢٣٤.

٢ - راجع: الدر المنثور: ج ١، ص ٢٣٤.

٣ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٣١٩.

٤ - الكشف: ج ٢، ص ٢٥٩.

٥ - جامع الشواهد: ج ١، ص ١٣٥.

وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي  
شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ وَالسُّجُودِ<sup>(١)</sup>

بيان آية «وإذ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ» «بَوَّأ» يتعدى بنفسه إلى مفعولين قال الله تعالى: «لَنُبَوِّئُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا»<sup>(٢)</sup>، اللام إمالة للتأكيد، وإمّا لتضمنه معنى التعيين، أي عَيْنًا لِإِبْرَاهِيمَ مكان البيت وبيَّناه له، وذلك كما روي أَنَّ البيت رفع إلى السماء وكان من ياقوته حمراء<sup>(٣)</sup>، وقيل: الذي رُفِعَ إِنَّمَا كَانَ الحجر، فأعلم الله - تعالى - إِبْرَاهِيمَ ﷺ مكانه بريح يقال لها الجموح فكُنست ما حوله فبناه على اللَّهِ القديم<sup>(٤)</sup>، وعن عَلِيِّ ﷺ إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَ - تعالى - أَوْحَى إِلَى إِبْرَاهِيمَ أَنَّ ابْنَ لِي، بَيْتًا، فضاقت إِبْرَاهِيمَ بِذَلِكَ ذُرْعًا، فَأَرْسَلَ اللَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ السَّكِينَةَ، وَهِيَ رِيحُ جَمُوحٍ فَطَوَّقَتْ مَوْضِعَ الْبَيْتِ كَالْجُحْفَةِ<sup>(٥)</sup>.

«أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا» «أَنْ» هي المفسرة، وإمّا جاز تفسير التبوء بالنهي عن الشرك، بناءً على أَنَّ الغرض العبادة المشروطة بنفي الشرك، ويجوز أن تكون مصدرية أي ألزمنه ترك الشرك، أو فعلنا ذلك لترك الشرك، والقراءة المستفيضة «تشرك» على الخطاب، وقرئ بالياء على الغيبة.

«وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ»<sup>(٦)</sup>، اللام أجلى، أي طَهَّرْ بَيْتِي مِنَ الْأَوْثَانِ وَنَجَاسَتِهَا؛ لِأَجْلِ الطَّائِفِينَ بِهِ، وَالْمُصَلِّينَ فِيهِ، وَاللَّابِثِينَ

١ - الحج ٢٢: ٢٦.

٢ - النكوت ٢٩: ٥٨.

٣ - الدر المنثور: ج ١، ص ٢٤٠.

٤ - الكشف: ج ٣، ص ١٥٢.

٥ - دعائم الإسلام: ج ١، ص ٣٥٤.

٦ - وردت في جميع النسخ «والعائقين بدل والقائمين»، التي هي من سورة البقرة والتي ذكرها المصنّف في الآية السابعة من هذا الكتاب وهو في صدد إكمال الآية (٢٦) من سورة الحج حيث شطّح به قلعه الشريف.

المحدين به لإقامة الطاعات فيه ، وعبر عن الصلاة بأشرف أجزائها الذي هو القيام والركوع والسجود تنويهاً لشأنها؛ فإن فعلها يشتمل على القيام بين يدي الباري والركوع والسجود له جدير أن يؤمر بتطهير المكان الذي تقع فيه ، وإذا وجب تطهير مكان المصلي والطائف ، فما ظنك بثوبه وبدنه ، فضلاً عن قلبه الذي هو مهبط أنوار من يصلي له ، ومخزن أسرار من يطاف لأجله .

فإن قلت : كيف قدّم الطائف على المصلي مع فضيلة الصلاة على الطواف ؟ قلت : لاختصاص الطواف بالبيت الذي سبق الكلام للأمر بتطهيره ، على أن الطواف أيضاً صلاة ، ولذلك اشترط فيه ما اشترط في الصلاة سوى تحريم الكلام . عن فضل بن عياض ، عن عطاء بن السائب ، عن طاووس ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ أنه قال : «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى قد أحلّ فيه المنطق ، فمن نطق فيه فلا ينطق إلا بخير»<sup>(١)</sup> ، على أنه روى عبد الله بن عباس ، عن النبي ﷺ أنه قال : «إن لله في كل يوم عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستون للطائفين ، وأربعون للمصلين ، وعشرون للناظرين»<sup>(٢)</sup> ، وعنه ﷺ : «إن أكرم سكاّن السماء على الله الذين يطوفون حول عرشه ، وفي أرضه الذين يطوفون حول بيته»<sup>(٣)</sup> .

فإن قلت : كيف يجمع بين هذين الحديثين ، وبين ما روي من طريق أهل البيت ﷺ : «صلاة فريضة خير من عشرين حجة ، وحجة خير من بيت مملؤ ذهباً يتصدق منه حتى يفنى»<sup>(٤)</sup> .

قلت : هذا لا يخلو عن إشكال ألهم إلا أن نحمل الصلاة في الحديث الأول

التوجيه الذي أفاده المصنف في حمل حديث الطواف بالبيت صلاة

١ - كنز العمال : ج ٥ ، ص ٤٩ ، ح ١٢٠٠٢ .

٢ - كنز العمال : ج ٥ ، ص ٥٤ ، ح ١٢٠٢١ .

٣ - لم نعر عليه في الكتب المتوخّرة لدينا .

٤ - الوسائل : ج ٣ ، ص ٢٦ ، الباب ١٠ من أبواب أعداد الفرائض ، ح ٤ .

على النافلة، ولقائل أن يقول حينئذٍ: هذا وإن اندفع به الإشكال عن الحديث الأول، لكنّه بالنسبة إلى الحديث الثاني الإشكال باقٍ على حاله، أللّهم إلا أن نخصّص الكرامة بالكرامة في الدنيا، وكلّ ما ذكرناه لا يخلوا عن تكلف.

وما يقلع الشبهة بحذافيرها هو أن يقال: ما ورد في الحديث الثاني الدالّ على تفضيل الطواف إنّما هو بالنسبة إلى غير الصلاة؛ لأنّ الطواف صلاة كما علم من الحديث الذي أورده، فلو فضل عليها لزم تفضيل شيء على نفسه، وما ورد في الحديث الأول إنّما بالنسبة إلى الصلاة المندوبة، وما ورد من تفضيل الصلاة على عشرين حجة إنّما أريد بها الصلاة المفروضة.

وربّما يقال: إنّ أفضليّة الطواف إنّما هو لكونه في حكم الصلاة، أو لأنّه مشتمل عليها فتدبرّ.

### تذييل

خلاصة ما أفاده المصنّف في الآيات الثلاثة المقدّمة

في هذه الآيات الثلاث أعني السابعة والثامنة والتاسعة زيادة دلالة على وجوب الاحترام للبيت والمسجد الحرام والركن والمقام، وفي الوعيد على التلبّس فيها بمحذور، والصدّ عنها دلالة على تحريم ذلك، وفي التعرّض بالأخبار عن بناء البيت، ودعاء إبراهيم عليه السلام لهذا البلد وإنزال أهله بفنائه، إشارة إلى شرفه وعلو شأنه، وإيماء إلى سعادة النازلين به، وفوز العاكفين عليه، روي عن النبي ﷺ أنّه قال: «النظر إلى البيت الحرام عبادة»<sup>(١)</sup>، وفي رواية أخرى: «من نظر إلى الكعبة إيماناً واحتساباً خرج من الخطايا كيوم ولدته أمّه»<sup>(٢)</sup>.

وفي هذه الآية أعني «وإذ بوأنّا» دلالة على وجوب الطواف كما تحقّقته ممّا بيّناه في الآيات السابعة.

١- الدر المنثور: ج ١، ص ٢٥٠.

٢- الدر المنثور: ج ١، ص ٢٥٠.

واعلم: أنَّ للطواف شرائط بعضها معتبر في صحَّته، وبعضها في كماله.  
أمَّا المعتبر في الصحَّة فقد أشرنا إليه سابقاً، فلنقتصر على ذلك، وأمَّا ما يزيد  
كمال فضله.

فمنها: ما يتعلَّق بالرجلين وهو المشي مقتصداً من غير قصد سرعة، بعض الشرائط  
المعتبرة في كمال  
الطواف ولا هوهاة<sup>(١)</sup>.

وثانيها: ما يتعلَّق باللسان وهو الإشتغال بأذكار الطواف المأثورة  
عَنْهُمْ ﷺ، والكفُّ عن التكلم بشيء ممَّا يتعلَّق بأمور الدنيا، لا يقال أليس الشارع  
قد أباح التكلم فيه، وجعله فارقاً بينه وبين الصلاة، لأنَّا نقول أليس قد قتل ﷺ:  
«من يتكلم فلا يتكلم إلا بخير»<sup>(٢)</sup>، فالرخصة إمَّا هي في كلام خاص، وهو ما  
يطلق عليه الخير، ولا خير في كلام يتعلَّق بأمور الدنيا لا سيَّما في العبادات.

فإن قلت: فما الكلام الخير؟

قلت: ردُّ السلام والإبتداء به، وتسميت العاطس، والأمر بالمعروف،  
والنهي عن المنكر، وتعليم الجاهل حكماً من الأحكام الشرعيَّة، وما أشبه ذلك،  
وغير ذلك وإن لم يبطل الطواف فقد يحط مرتبة.

روي عن بعض الصادقين أنَّه قال: «دخلت الحجر وصليت تحت الميزاب،  
فبينما أنا ساجد سمعت كلاماً بين استار البيت والحجارة وهو يقول: يا جبرئيل أشكو  
إلى الله ثمَّ إليك ما يفعل هؤلاء الطائفون حولي من تفكهم في الحديث، ولغظهم  
وشؤمهم، فعلمت أنَّ البيت زاده شرفاً قد شكاً إلى جبرئيل ﷺ»<sup>(٣)</sup>.

وثالثها: ما يتعلَّق بالقلب وهو مراقبة الله سبحانه وتعالى، والتفكير في

١ - الهواهي: ضرب من السير، واحدها هواهة ويقال: إنَّ الناقة لتسير هواهي من السير. راجع: لسان العرب:  
ج ١٣، ص ٥٥٢.

٢ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٩٢، ح ٢٥٧٦.

٣ - الدر المنثور: ج ١، ص ٢٥٢.

عظمة الله وجلاله، وإجراء أحكامه المشتملة على الحكمة وكمال القدرة والعلم، والنظر في حال نفسه وعجزه عن القيام ببعض ما يجب عليه من شكر المنعم، وفي تقصيره في أعماله وتذكر خطايا وذنوبه، وإن يحترز عن السهو، وإشتغال القلب بما يلهيه عن التوجه إلى ما يعنيه من أمر دينه وآخرته، والإعراض عما لا يغنيه ولا يعنيه، من أمور الدنيا، فقد روي عنه عليه السلام: «لأن آخر من رأس جبل أحب إلي من أن أغدوا إلى الكعبة وأنا ساهي القلب عاقل اللسان».

ورابعها: ما يتعلق بالعين وهو أن يغض طرفه عن المحارم وينظر في ملكوت السموات، وأن الطواف صلاة، والالتفات في الصلاة قد يكون مكروهاً، وقد يكون محظوراً مبطلاً للصلاة.

وخامسها: ما يتعلق بباقي الأركان وهو أن لا يزاحم الناس بحيث يؤذي بذلك غيره، بل يحتمل ذاك من الغير أن وقع عمداً أو إتفاقاً، فقد قال عليه السلام: «إذا طاف العبد وهو غير ساهي باهي الله به حملة العرش، والهمهم أن يستغفر واله مالم يؤذ أحداً ولم تنفر الرحمة أو قال المغفرة» قيل يا رسول الله كيف ينفر المغفرة فقال: «إن العبد إذا سهى في طوافه أعرض الله عنه بوجهه».

واعلم: أن الطواف مخصوص بهذا البيت ولم يبعث الله ملكاً ولا نبياً إلا أمره أن يطوف بهذا البيت، عن وهب من منبه أنه قال: ما بعث الله ملكاً قط، ولا سحابة من حيث بعث حتى تطوف بالبيت ثم تمضي حيث أمرت<sup>(١)</sup>، روى ابن عباس قال: حج آدم عليه السلام: فطاف بالبيت سبعاً فلاقته الملائكة في الطواف فقالوا له: يرحمك الله يا آدم أما نحن فقد حججنا هذا البيت قبلك بألفي عام قال آدم عليه السلام: «ما كنتم تقولون في الطواف؟ قالوا: كنا نقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر

بعض الأخبار الدالة على كيفية طواف الانبياء

قال آدم ﷺ: فزیدوا فيها ولا حول ولا قوّة إلا بالله، فزادت الملائكة فيها ذلك»<sup>(١)</sup>.  
وقيل: إن إبراهيم ﷺ صادفته الملائكة في طوافه فسلموا عليه فردّ عليهم السلام  
ثم قال لهم: «ماذا تقولون في طوافكم قالوا: كُنَّا نقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله  
إلا الله والله أكبر فزادنا أبوك ولا حول ولا قوّة إلا بالله، فقال إبراهيم ﷺ: زیدوا فيها  
العلي العظيم»<sup>(٢)</sup>، وروي أن آدم ﷺ حجّ سبعين حجة ماشياً على رجله<sup>(٣)</sup>.

وروي أن إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام لما أتم بناء البيت  
أتاه جبرئيل ﷺ فقال له: طف بالبيت سبعاً فطاف هو وإسماعيل، يستلمان الأركان  
كلّها في كلّ طواف، فلما أكمل سبعاً صلّيا خلف المقام ركعتين، ثم ذهب جبرئيل  
وعلمهما المناسك كلّها، فلما دخلا منى وهبطا من العقبة تمثّل لهما إبليس عند  
جمرة العقبة فقال لهما جبرئيل: ارمياه بسبع حصيّات فرمياه فغاب عنهما، ثم برز  
لهما عند الجمرة الوسطى فقال لهما جبرئيل: ارمياه بسبع آخر فرمياه، فغاب عنهما  
ثم برز لهما عند الجمرة السفلى فأمرهما أن يرمياه بسبع آخر فرمياه، فصارت سنة  
متداولة، ثم مضى إبراهيم ﷺ في حجه وجبرئيل يعلمه المناسك حتّى أتم إبراهيم  
حجه، فأمره الله سبحانه وتعالى: أن يؤدّن في الناس بالحجّ فقال: يا ربّ إلى أين  
يبلغ صوتي، فقال الله سبحانه وتعالى: منك الأذان وعليّ البلاغ، فعلا إبراهيم ﷺ  
على المقام، فارتفع به حتّى صار أرفع الجبال وأطولها، فجمعت له الأرض يومئذٍ  
سهلها وجبلها برّها وبحرها وانسها وجنّها، حتّى أسمعهم جميعاً فقال: أيّها الناس  
كتب ربكم عليكم الحجّ إلى البيت العتيق فلجئوا ربكم، فاجابوه من تحت التخوم  
السبعة، ومن بين المشرق والمغرب إلى منقطع التراب من أقطار الأرض كلّها،  
لبيك اللهمّ لبيك فكلّ من حجّ من ذلك اليوم إلى هذا اليوم ممّن أجاب إبراهيم ﷺ

١ - الدر المنثور: ج ١، ص ٢٤٥.

٢ - الدر المنثور: ج ١، ص ٢٤٥.

٣ - الدر المنثور: ج ١، ص ٢٤٠.



ولبناه، وتكرّر الحجّ مبين على تكرّر التلبية، فمن حجّ حجّتين كان قد لبّى مرّتين، ومن حجّ ثلاثاً كان قد لبّى ثلاثاً، وعلى هذا القياس<sup>(١)</sup>.

وروي أنّ إبراهيم عليه السلام حجّه بعد ذلك على البراق<sup>(٢)</sup>، وعن مجاهد أنّ إبراهيم وإسماعيل حجّاً ماشيين<sup>(٣)</sup>، وروي مجاهد أنّ موسى عليه السلام حجّ البيت على جمل أحمر، وعليه عبّاتان فطاف بالبيت، وطاف بين الصفا والمروة، فبينما هو يلبي سمع صوتاً يقول: لبّيك عبدي أنا معك فخر موسى ساجداً<sup>(٤)</sup>، وروي نافع عن ابن عمر قال: كنت أطوف مع النبيّ صلى الله عليه وآله إذ تبسّم وردّ السلام فقلت: يا رسول الله ممّ تبسّمت، وعلى من رددت السلام قال: «مزي ميكايل وهو متكي على عيسى بن مريم عليهما السلام» وهما يطوفان بالبيت فسلمّا فرددتهما عليهما السلام وتبسّما إليّ فتبسّمت لهما». وأما حجّ النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين من ولده، وحجّهم على ذلك فمما امتلأ به ما بين جنبيك، فلا أزيدك فيه خبرة، وآخر حجّ حجّه النبيّ صلى الله عليه وآله حجة الوداع سنة عشر من الهجرة، كما رواه جابر بن عبد الله أنّه صلى الله عليه وآله خرج في السنة العاشرة من المدينة حاجاً، ومعه جم غفير حتّى أتى البيت واستلم الركن، ومثّل ثلاثاً، ومشى أربعاً<sup>(٥)</sup>.

والسرّ في المشي والإرمال على ما رواه ابن عباس قال: لمّا قدم النبيّ صلى الله عليه وآله مكة وقد وهنتهم حتّى يثرب قال المشركون: يقدم عليكم غداً قوم قد وهنتهم الحمتى فأمرهم النبيّ صلى الله عليه وآله أن يرمكوا ثلاثة أشواط، ويمشوا ما بين الركنين ليرى المشركون جلدتهم<sup>(٦)</sup>.

١ - تفسير القرطبي: ج ٢، ص ٨٨، وج ١٢، ص ٢٦.

٢ - الدر المنثور: ج ١، ص ٢٣٥.

٣ - الدر المنثور: ج ٤، ص ٦٣٩.

٤ - الدر المنثور: ج ١، ص ٢٥٠.

٥ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٨٣، ح ٢٥٥٥.

٦ - سنن أبي داود: ج ٢، ص ١٧٨، ح ١٨٨٦.

وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا  
تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ<sup>(١)</sup>

العاشرة: قوله تعالى: \*وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ\*  
الرفع الإعلاء والتسوية، ومنه رفع الله قدرك، ويؤيد ذلك قول بعضهم: «أعلى  
قدرك»، و«القاعدة» في اللغة إسم فاعل من القعود بمعنى الثبات، أي المستقرة  
الثابتة، ومنه قعدك الله بمعنى ثبّتك، أي أسأل الله تثبيتك، والمراد به هاهنا  
الأساس أو الساف والجمع على الثاني ظاهر، وعلى الأول باعتبار تعدّد أجزاء  
الأساس تعظيماً له، ومعنى الرفع على الأول البناء، وعلى الثاني وضع بعضها على  
بعض، فإنّ الرفع لازم على كلا الوجهين، وقد يراد به تصيير المنخفض مرتفعاً، أي  
يصير بنيانه المنخفض من البيت عالياً مرتفعاً، وذلك دائر على اختلاف الروايات،  
فإن نظرت إلى ما رواه مجاهد وعمر بن دينار: بَأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنشَأَهُ بِأَمْرِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>،  
فالمناسب المعنى الأول، وإن نظرت إلى ما رواه ابن عباس وعطاء والكسائي: أَنَّ  
آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَنَاهُ وَإِبْرَاهِيمَ جَدَّهُ بَعْدَ أَنْ عَفِيَ<sup>(٣)</sup>، فالمناسب الثاني والثالث - وعن  
الكسائي أَنَّهَا الْجِدْرَانِ<sup>(٤)</sup>، وإن نظرت إلى لفظ القاعدة فلا يخفى عليك أَنَّ حملها  
على الأساس أقوى، وقيل: المراد برفع البيت تعظيمه وإعلاء شأنه وتطهيره  
للطائفين والعاكفين والركع السجود<sup>(٥)</sup>.

ويؤيد هذا المعنى ما روي أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَ- تعالى - خلق موضع البيت قبل  
بعض أخبار بناء البيت وظهوره

١ - البقرة ١٢٧: ٢.

٢ - مجمع البيان: ج ١، ص ٢٠٧.

٣ - مجمع البيان: ج ١، ص ٢٠٧.

٤ - تفسير القرطبي: ج ٢، ص ٨٢.

٥ - راجع: تفسير البضاوي: ج ١، ص ٨٧.

خلق الأرض بألفي عام، وكانت زبدة بيضاء فدحا الله الأرض من تحتها، فأنزل الله البيت ياقوته حمراء من يواقيت الجنة، له بابان من زمرد شرقي وغربي، وقال لا توم عليه السلام: أهبطت لك بيتاً يطاف حوله كما يطاف حول عرشي، فأهبط وأخبر به فسأله عنه فدلّ عليه، فقصده من الهند ماشياً فاستقبلته الملائكة وقالت له: برّ حجك يا آدم لقد حجّجناه قبلك بألفي عام<sup>(١)</sup>، وعن ابن عباس: إن آدم حجّه من الهند أربعين مرّة ماشياً<sup>(٢)</sup>، وقيل: إنّه كان على ذلك إلى أيام الطوفان فأودع الله الحجر أباقيس بعد أن رفعه إلى السماء الرابعة، وكان يدخله كلّ يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه، وكان مستتراً إلى زمن إبراهيم عليه السلام فأمر أن يظهره. قيل: عرفه جبرئيل مكانه<sup>(٣)</sup>، وقيل: بعث الله سبحانه و- تعالى سحابة ظلّته فقيل له ابن علي ظلالها لا تزدد ولا تنقص<sup>(٤)</sup>، وقيل: هي من خمسة أجبل طور سينا، وطور زيتا، ولبنان، والجودي، وحراء، وجاء جبرئيل بالحجر الأسود<sup>(٥)</sup> قيل: وكان درّة بيضاء فاسودّ من لمس الحيض من الجاهليّة<sup>(٦)</sup> وقيل: منهنّ ومن العصاة<sup>(٧)</sup>.

وفي إيهام القواعد وبيانها من البيت من التفخيم ما لا يخفى، و«اسماعيل» عطف على إبراهيم، وإسناد الرفع على ما نقل أن إبراهيم كان يبني واسماعيل يناوله الحجارة مجازاً إليهما<sup>(٨)</sup> وقيل: إن اسماعيل مبتدأ<sup>(٩)</sup>، ويقول المقدّر خبره، أي كان إبراهيم يبني واسماعيل يدعوا، وهذا لا يخلو عن حرازة، والأولى إسناد

١- الدر المنثور: ج ١، ص ٢٤٣ والكشاف: ج ١، ص ١٨٧.

٢- الدر المنثور: ج ١، ص ٢٤٣.

٣- الدر المنثور: ج ١، ص ٢٣٨ و ٢٥١.

٤- الدر المنثور: ج ١، ص ٢٤٣.

٥- الدر المنثور: ج ١، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

٦- الدر المنثور: ج ١، ص ٢٤٧.

٧- الدر المنثور: ج ١، ص ٢٤٦ و ٢٤٨.

٨- كنز العرفان: ج ١، ص ٣٣٨.

٩- تفسير الطبري: ج ١، ص ٥٩٩، ذيل ح ٢٠٥٤.

البناء والدعاء إليهما معاً، والتقدير: يرفعان القواعد ويدعوان قائلين ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ أي اقبل منا هذا العمل، واجزنا عليه خير الجزاء ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ﴾ للدعاء فسمع دعاءنا ﴿الْعَلِيمُ﴾ بالنيات وما تكنه الضمائر، فتعلم نياتنا وما تكنه صدورنا وضمائرنا.

رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ  
وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (١)

الحادية عشر: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ﴾ قرأ بالتثنية والجمع، فالجمع إما بضم هاجر إليهما، وإما على أن أقل الجمع إثنان، وأنتهما من وادٍ واحد، فيستعمل الجمع في مقام التثنية، وهو من «أسلم» بمعنى أخلص كقوله: «أسلمت وجهي»<sup>(٢)</sup> أي أخلصته يعني جعلته خالصاً، ومن «أسلم» بمعنى استسلم أخضع وأذعن، والمراد به طلب الزيادة؛ لأن أصل الإخلاص والإذعان حاصل ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ على تقدير أن تكون «من» تبعية، لا محذور في نصب «أمة» بالفعل المذكور بواسطة حرف العطف، إذ التقدير حينئذٍ: واجعل بعض ذريتي أمة مسلمة؛ بأن يكون بعض مفعولاً أولاً، و«أمة» ثانياً، و«مسلمة» نعتاً، لكن مجيء أن من ذريتي أمة ببعضها يضعف هذا الوجه؛ لأن المفعول الأول مبتدأ في الأصل فتأمل، وأما على تقدير أن تكون بيانية فقد قيل: لا يجوز نصب «أمة» بالفعل المذكور، ولا بد من تقدير ناصب له، والتقدير: واجعل من ذريتي أمة مسلمة لك، لئلا يلزم الفصل بين المعطوف وحرف العطف.

بيان ذلك أن «من» على تقدير كونها بيانية تكون صفة لأمة النكرة، إذا

بيان آية «رَبَّنَا  
واجعلنا مسلمين  
لك...» والأحكام  
المستفادة منها

قدّمت عليه صارت حالاً، والتقدير حينئذٍ: واجعل أمة من ذريّتي مسلمة لك، بأن تكون «أمة» مفعولاً أولاً و«مسلمة» ثانياً «ومن ذريّتي» صفة جعلت حالاً، والفصل بين المعطوف وحرف العطف مستنكر جدّاً، فإنّ الفصل بين حرف العطف والمعطوف مستلزم للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، والحرف ضعيف لا يقوى على العمل مع البعد، ولأنّه يمتزج بما بعده امتزاج الأصلي بالكلمة، وكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة، فكذلك لا يجوز الفصل بين ما هو كالجزء، وتخصيص «الذرية» بالدعاء؛ لأنّ الأقربين أولى بالمعروف، ولأنّ إصلاحهم مستلزم لإصلاح الغير، فكان الدعاء لهم مستلزم لدعاء الغير.

وعن الصادق عليه السلام: «قصد بالأمة بنى هاشم خاصة»<sup>(١)</sup>، وقيل: المراد بهم أمة محمّد ﷺ<sup>(٢)</sup> \*وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا\* أصل «أرنا» «أرينا» نقلت حركة الهمزة إلى الرّاء، وحذفت الهمزة بعد حذف الياء تخفيفاً، وعلى هذا لا يحسن القراءة بلسكان الرّاء للتخفيف، حملاً على فخذ في فخذ للزوم الإجحاف وحذف العلامة، وأمّا من أخفى الحركة فإنّه كره الكسر وكره الإجحاف فاختلس الحركة، وهو إمّا محمول على المعنى الحقيقي، وهو الإبصار إن قلنا أنّ المناسك جمع «نسك» بالفتح اسم مكان، وإمّا منقول إلى التعلّم والتفهيم من قولهم: فلان يرى رأى الخوارج، وليس هناك شيء يبصر، إن قلنا أنّه جمع «منسك» بالكسر مصدر، وقد يقال أنّه على هذا التقدير يجوز أن يكون محمولاً على المعنى الحقيقي أيضاً بتقدير مضاف، أي بصرنا مواضع مناسكنا وقيل: شرائع ديننا<sup>(٣)</sup> وقال مجاهد: مذابحنا<sup>(٤)</sup>، والنسك الذبيحة، وقيل: معابدنا<sup>(٥)</sup>، والنسك العبادة.

١ - تفسير العياشي: ج ١، ص ٧٩، ح ١٠١.

٢ - مجمع البيان: ج ١، ص ٢١٠.

٣ - تفسير الرازي: ج ٤، ص ٥٦ - ٥٧.

٤ - مجمع البيان: ج ١، ص ٢١٠.

\*وَتُبَّ عَلَيْنَا\*، أي واجعلنا دائمين العروج إلى حضرة القدس، ونزّهنا أن نقف في مقام من مقام الملك والملكوت والجبروت، فَإِنَّ التَّوَقُّفَ فِي كُلِّ مَقَامٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا فَوْقَهُ زَلَّةٌ لَا زَلَّةَ ذَنْبٍ، لكن زَلَّةٌ تَقْصِيرٌ، أو يكون استنابة لذريتهما، أو استيماناً من مقام البشرية، أو توبة ممّا تشتمل عليه البشرية من مقتضياتها، وإن لم يصدر منها شيءٍ منهما \*إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ\* شديد التوب على من قرع باب التوبة، وأناب إليك، ولو أتى بما يملأ الخافقين ذنباً \*الرَّحِيمُ\* عظم الرحمة بفتحك أبواب التوبة لوفود العاصين، ووضعت موائد العفو على بساط الجود وخان الكرم للمستغفرين.

وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ  
 أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ  
 فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ قُولْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي  
 اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ<sup>(١)</sup>

الثانية عشر: قوله تعالى: \*وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ\* «الأذان» بمعنى الإيذان كالأمان بمعنى الإيمان، والمراد منه الإعلام والتفهم، ومنه الأذان بالصلاة يقال: أذنه فأذن أي أعلمه فعلم، وأصله من الإذن أي أوقعته في أذنه، وقد قيل في إعرابه ما قيل في براءة<sup>(٧)</sup>، وقد أشبعنا فيه القول هنالك فلا علينا أن لوينا عنان البيان هنا، \*إلى الناس يوم الحج الأكبر\* هو يوم عرفة، وقيل يوم النحر<sup>(٨)</sup>؛ لأنَّ

٥ - البيان: ج ١، ص ٤٦٤.

٦ - التوبة ٣: ٩.

٧ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٣٩٥.

٨ - الكشف: ج ٢، ص ١٧٣.

بيان آية «وَأَذِّنْ  
 مِنَ اللَّهِ  
 وَرَسُولِهِ...»  
 والأحكام  
 المسفدة منها

تمام الحجّ ومعظم أفعاله إنّما يقعان فيه ، وقيل : المراد به موسم تلك السنة لاجتماع المسلمين مع المشركين فيه <sup>(١)</sup> ، وقيل : الحجّ الأكبر الحجّ والحجّ الأصغر العمرة <sup>(٢)</sup> ، وقيل لها الأصغر لنقصان أفعالها عن أفعال الحجّ <sup>(٣)</sup> ، وفي تقييد الإيذان بالبراءة والإعلام بها بذلك اليوم ترهيب ، وإيقاع للمهابة في القلوب ، روي أنّ رجلاً قال لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : آخذاً بلجامه ما الحجّ الأكبر ؟ فقال : «يومك هذا» <sup>(٤)</sup> ، وإنّما قال في هذه الجملة «إلى الناس» مع اختصاص الجملة الأولى بالمعاهدين ؛ لأنّها إخبار بوجوب الإعلام بما ثبت في البراءة الواصلة من الله ورسوله إلى المعاهدين والناكثين بجميع الناس ، من عاهد منهم ومن لم يعاهد \* «أنّ الله بريء من المشركين ورسوله» قرأ عيسى «إنّ الله» بالكسر <sup>(٥)</sup> ؛ لأنّ الإيذان قول ، والقراءة المستفيضة في «رسوله» الرفع وقيل : في رفعه وجوه <sup>(٦)</sup> : أحدها : أنّه مبتدأ وخبره مقدّر ، أي ورسوله أيضاً بريء .

وثانيها : أنّه معطوف على محلّ «أنّ» ، سواء قرئ بكسر «أنّ» أو بفتحها ، أمّا على قراءة الكسر فظاهر ؛ لإشتراكهما في معنى الإبتداء ؛ لأنّ معنى الإبتداء لم يزل بدخول «إنّ» ، وأمّا على الفتح فلا اعتبار بمعنى الإبتداء ؛ لكونها فيهما من حيث كانت كان المكسورة لإجتماعهما في التوكيد .

والتحقيق وإن زالت عن معنى الإبتداء ؛ لكونها في تأويل المصدر ، ومثاله العطف على الضمير المستتر في «بري» ، وإنّما حسن ذلك بدون التوكيد بمنفصل ؛

١ - تفسير البيضاوي : ج ١ ، ص ٣٩٥ ، الكشاف : ج ٢ ، ص ١٧٣ .

٢ - تفسير البيضاوي : ج ١ ، ص ٣٩٥ .

٣ - مجمع البيان : ج ٣ ، ص ٥ .

٤ - جوامع الجامع : ج ٢ ، ص ٣٧ و ٣٨ .

٥ - راجع : الكشاف : ج ٢ ، ص ٢٤٠ ومجمع البيان : ج ٣ ، ص ٤ .

٦ - راجع : مجمع البيان : ج ٣ ، ص ٤ .

لقيام من «المشركين» مقامه ، وقد قرئ النصب عطفاً على إسم «أن» كقول الشاعر :

\* إن الربيع الجود والخريف<sup>(١)</sup> \*

ولم يقل «بريان» نظراً إلى كل واحد كقوله :

\* فإني وقيار بها الغريب<sup>(٢)</sup> \*

ويجوز أن تكون «الواو» بمعنى «مع» ، أي بريّ معه منهم ، ويجوز في غير القرآن بالجرّ ، إمّا لا ينبغي أن تقرأ به لإيهامه معنى سخيلاً لا ينبغي أن يخرطه من له أدنى حسّ ، فضلاً عمّن يكون له أدنى مسكة من مذاق العربية ، قيل : إن أعرابياً سمع رجلاً يقرأ بالجرّ فقال الأعرابي : إن كان الله بريّ من رسوله فأنا أيضاً بريّ منه ، فلببه الرجل وأتى به عمر ، فحكى الأعرابي ما سمع قراءته ، فحثّ عمر على تعلّم علم العربية<sup>(٣)</sup> ، \* فَإِنْ تُبْتُمْ \* عن الشرك والغدر \* فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ \* من الإصرار عليهما \* وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ \* ، أي عرضتم عن الإصغاء عمّا أنزلنا على عبدنا من الأحكام والحكم ، وأصررتم على الشرك والعداوة لرسوله ونقض العهد \* فاعلموا أنكم غير معجزى الله \* ، أي غير فائتين من قضائه ، ولا فارين من قدره \* وبشّر الذين كفروا بعذاب اليم \* هذا عطف على «أذان» من حيث المعنى ، وفيه تهكّم واستهزاء بالكافرين .

ختم وإرشاد :

إعلم : أن هذه الآية تدلّ على براءة الله ورسوله من المشركين ، وتخصيص إعلامهم هذا الحكم بهذا اليوم ، يدلّ على أنّ حجّ المشركين غير مقبول ، بل غير

١ - جامع الشواهد : ج ١ ، ص ٢٤٨ .

٢ - مجمع البيان : ج ٣ ، ص ٤ .

٣ - تفسير الكشاف : ج ٢ ، ص ٢٤٥ .



صحيح، فلو أتى بالحجّ على الوجه المفروض فرضاً لم يجز عن حجة الإسلام إذا أسلم، ووجب عليه الحجّ، والآية التي قبل هذه الآية تدلّ على ما دلّت عليه هذه الآية لقوله - تعالى - بعد رفع البيت: \*رَبَّنَا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك\*<sup>(١)</sup>، وأنّ فيه إشارة إلى أنّ رفع البيت بدونه غير مقبول فضلاً من حجّه، وعلى أنّ حجّ البيت بدون العلم بالمناسك، وتحصيل العلم بها ممّن يعلمها، ويكون قوله موثقاً به، كما علمت من الحديث الذي أورده آفناً، أنّ جبرئيل عليه السلام علّمه تلك المناسك غير مقبول بل غير صحيح، وإلاّ لم يكن لقوله تعالى: \*وأرنا مناسكنا\* فائدة، فعلم من هذا أنّ حجّ من لم يتحلّ بحلية الإيمان ويتزيّن بزينة العلم بالمناسك غير صحيح، ومن جملة مناسك الحجّ الصلاة، والصلاة بدون هذين الحليتين غير صحيحة، فيجب على من تصدّى لأداء ما فرضه الله عليه من حجة الإسلام تحصيل ما يتوقّف عليه صحّة الصلاة، من معرفتها شرطاً وركناً، وكيفية ما يجب معرفة أمامها من معرفة الله تعالى، وما يجب له ويمنع عليه، ومعرفة النبي والإمام كلّ ذلك بالدليل لا بالتقليد.

إشارات لطيفة  
من المصنّف في  
أسرار الحج

وأما معرفة أحكام الصلاة والحجّ فيجوز فيها التقليد لمن يمتنع عليه الاجتهاد، والله الموفق للسداد إذا علمت ذلك فاعلم أنّ لكلّ عبادة صورة ومعنى، وتلك العبادة إمّا تكون كاملة إذا روعيت فيها تينك الجهتين، وبدون الصورة تلك العبادة غير صحيحة، وبدون المعنى قد لا تكون مقبولة، وصورة الحجّ ما عرفته ممّا استنبطته لك من الآيات، وفصلته تفصيلاً.

وأما معناه فهي أمور تشتمل عليها تلك المناسك والأركان على وجه إشاري، فإنّ المحرم إذا نزع المخيط وحرّمه على نفسه، ولبس ثوب الإحرام

مليئاً، ينبغي أن يعلم أن التلبية شرعت فيه إجابة لأذان إبراهيم، وندائه فيذكر به ما يوازيه من أمور الآخرة، وهو النداء بالنفخ في الصور، للحشر من القبور، وبالاجتماع في الميقات وازدحام المحرمين، يتذكر به موازينه من أمور الآخرة، وهو اجتماع الخلقة في عرصات القيامة وازدحامهم، ولما يلاقيه من اللغوب، والعطش، والعرق، وشدة الحر، وتأثير الشمس والحرّ والبرد في نشرية أهوال القيامة، ممّا علم من الأحاديث النبوية، وبانقسام المحرمين إلى مقبول ومردود، يتذكر موازينه من أمور الآخرة، وهو انقسامهم إلى سعيد وشقيّ.

أمّا السعيد: «ففي الجنة خالدين فيها مادامت السموات والأرض عطاءً غير مجذوذ»<sup>(١)</sup>.

«وَأَمَّا الَّذِينَ شَقَّوْا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ»<sup>(٢)</sup>.

وبالإنفاف في أثواب الإحرام يتذكر به التجرد عن أثواب الأحياء، وبالإنفاف في أثواب الكفن، وبتحريم محظورات الإحرام يتذكر موازينه من أمور الآخرة وهو مفارقتها جميع اللذات البدنية، والشهوات النفسانية، ويتذكر بالوقوف في عرفات الوقوف في العرصات لتحصيل الموت الإختياري المشار إليه بقوله ﷺ: «موتوا قبل أن تموتوا»<sup>(٣)</sup> لتحصل له الحياة السرمديّة، والبقاء الأبدي فيتخلّى بذلك عمّا يشينه من الأخلاق الذميمة، ويتحلّى بما يزينه من الأخلاق الجميلة، فصيرّ بذلك مستعداً لمشاهدة أسرار بيت الله الحرام، والدخول في المسجد، والطواف حوالى البيت والصلاة خلف المقام.

وينبغي أن يتذكر عند وقوع نظره على البيت وقوع نظره على الجنة،

١ - لفتباس من آية «١٠٨» سورة هود.

٢ - لفتباس من آية «١٠٦» سورة هود.

٣ - بحار الأنوار: ج ٧٢، ص ٥٩، ح ١.

ويجعل لنفسه نصيباً من ربِّ البيت بكسبه الإستعداد لقبول الفيض الإلهي، والفضل الرِّحمانِي، ويعتمد بعد ذلك على العفو الرِّبَّانِي.

شعر:

مالو غداً نأتي ديار الحمى      وينزل الركب بمعتاهم  
وكلّ من كان مطيعاً<sup>(١)</sup> لهم      يصبح مسروراً بلقاهم  
قلت :

قلّي ذنبي فما حيلتي      بأيّ وجه اتلقّاهم  
قالوا أليس العفو من شأنهم      لاسيّما من يترجاهم<sup>(٢)</sup>.

### حكاية

حكى بعض السلف قال: خرجت حاجاً بيت الله الحرام فإذا أنا بسعدون المجنون قد تعلّق بأستار الكعبة يدعو ويتضرّع، ويقول: من أولى بالتقصير منّي وقد خلقتني ضعيفاً، ومن أولى بالعفو منك وأنت مولاي قال: فدنوت منه وإذا عليه جبة من صوف مرقعة بالآدم، وإذا على فكّه الأيمن مكتوب تعصي مولاك ياسعيد ما هكذا يفعل العبيد، فراقب الله واخش منه يا عبد سوء غداً الوعيد، فالتفت إلى فكّه الأيسر فإذا عليه مكتوب:

بعض الحكايات  
المؤثرة التي  
أوردها المصنّف

يا من يرى باطن اعتقادي      ومنتهى الأمر من فؤادي  
أصلح فساد الأمور منّي      ولاتدع موضع الفساد  
فقلت : يا سعدون أني لك هذه الحكمة والناس يزعمون أنّك مجنون فولي  
يقول:

١ - وردت في جميع النسخ «معطياً».

٢ - عجز البيت الأوّل البيت هو صدر للبيت الأوّل في مجموعة ورام: ج ٢، ص ١٣٣.

زعم الناس لئنني مجنون  
 كيف أصحو ولي فؤاد مصون  
 ألف الحزن والبكا في الدياجي  
 فهو بالله موجع محزون  
 ويجب على الحاج أن يحسن الرفقة مع الرفيق، ويحسن به الظن معتقداً أن  
 الله سيقبل حجّه بتبعية قبول حجّ رفيقه.

### حكاية

روي عن عليّ بن الموفّق قال: حججت سنة فلما كانت ليلة عرفة نمت بمنى في مسجد الخيف، فرأيت في منامي ملكين قد نزلا من السماء عليهما ثياب خضر، فنادى أحدهما صاحبه يا عبد الله فقال الآخر: لبيك يا عبد الله فقال: أتدري كم حجّ بيت الله في هذا السنة؟ قال: لا أدري فقال: ستماية ألف فقال: أتدري كم نفر فيهم قبل حجّه؟ قال: لا فقال: حجّ ستّة نفر منهم، ثم ارتفعا في الهواء، فتبتهت فرغاً فقلت في نفسي أمن الستّة أنت أم من الباقي واغتممت غمّاً عظيماً، أفضت من عرفة، وبثّ عند المشعر جعلت أفكر في كثرة الخلق، وقلة من تقبل منهم حجّه، فغلّبني النوم، فإذا الشخصسان قد نزلا فنادى أحدهما صاحبه، وأعاد ذلك الكلام، ثم قال: أفتدري ما حكّم ربنا في هذه الليلة قال: لا فقال: إنّه وهب لكل واحد من هذه الستّة مائة ألف، وفي الأثر أن الله سبحانه و- تعالى - إذا غفر ذنباً لعبد في الموقف غفره لكل من أصابه في ذلك الموقف.

### حكاية

روي عن فضل بن عياض<sup>(١)</sup> أنّه لما نظر إلى كثرة الناس وعجّهم وثجّهم، وكثرة تسبيحهم ودعائهم، وصراخهم وبكائهم حول البيت فقال لرفقائه: أرايتم

١ - ورد ذكره في سفينة البحار: ج ٧، ص ١٠٣، ويلسم (الفضيل بن عياض).

لو أن هؤلاء ساروا إلى رجل واحد، فوقفوا ببابه فسألوه دانتاً أكان يردهم، فقيل له لا والله ولو كان نادراً فقال: والله إن المغفرة عند الله ﷻ أهون من إجابة الرجل لهم بدائق، وقد جاء في الأثر عنهم عليهم السلام:

|                              |  |
|------------------------------|--|
| يا من يرى ما في الضمير ويسمع | أنت المعد لكل ما يتوقع                   |
| يا من يرجى للشدائد كلها      | يا من إليه المشتكى والمفزع               |
| يا من خزائن ملكه في قول كن   | أمنن فإن الخير عندك أجمع                 |
| مالي سوى فقري إليك وسيلة     | بالافتقار إليك فقري أدفع                 |
| مالي سوى قرعي لبابك حيلة     | ولئن رددت فأني باب قرع                   |
| ومن الذي أدعو وأهتف باسمه    | إن كان فضلك عن فقيرك يمنع                |
| حاشا لمجدك أن تقنط عاصيا     | والفضل أجزل والمواهب أوسع <sup>(١)</sup> |

# كِتَابُ الْجَهَادِ

وفيه ثلاثة مباحث

الْمَحْذُورُ الْأَوَّلُ:

فِي الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِجَوِّهِ



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وهو في اللغة<sup>(١)</sup>: مصدر «جاهد» من الجَهد، وهو من جهده حمّله فوق تعريف الجهاد لغةً طاقته، ويطلق على نزال الخصمين، إمّا لتحمل الجهد والمشقة فيه أو لبذل كلّ منهما جهده أي طاقته في دفع خصمه، ثمّ غلب في الإسلام على قتال الكفار وقتال النفس والشيطان، وقد يسمّى الثاني أكبر والأوّل أصغر لشدة صعوبة الثاني، وإلى الثاني أشار بقوله: \*والَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا\*<sup>(٢)</sup>، وزمام الأمر فيه تحميلها ما تكره و منعها عمّا تميل إليه، ولو كان ذلك في العبادات.

والنفس كالطُّفل إن تهمله شبّ على حبّ الرضاع وان تفتطمه ينفظم<sup>(٣)</sup>

وحيث المقام لا يقتضي الإمعان في بيان هذا القسم فلتتوجّه إلى ما نحن بصددّه من بيان الآيات المتعلّقة بالقسم الأوّل.

١- لسان العرب: ج ٣، ص ١٣٣.


٢- العنكبوت ٦٩: ٦٩.

٣- شرح المختصر «للفنّازاني»: ج ٢، ص ٣٢.







مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی



وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثُ

الْمُنَجِّى الْأَوَّلُ

فِي الْآيَاتِ الْمَتَعَلِّقَةِ بِرُجُوبِهَا وَهِيَ عَشْرَةٌ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

كَيْبَ عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا  
شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ  
وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ<sup>(١)</sup>

الأولى، قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾، «كتب» بمعنى  
«فرض» واللام للعهد الذهني أي قتال الكفار، وقرأ الجمهور «كُرْهُ» بالضم، وهو  
بمعنى الكراهية وضع المصدر موضع الوصف للمبالغة كقولك: زيد عدل، ويحتمل  
أن يكون بمعنى المفعول كالخبز بمعنى المخبوز، وقرأ السلمي بالفتح<sup>(٢)</sup>، وهما  
لغتان كالضَّعْف والضَّعْف على ما نقل عن الكسائي، وقيل بالضم المشقة من غير أن  
يحمل عليها، وهو لازم وبالفتح المشقة التي تحمل عليها، وهو متعد، ونقل عن  
كثيرين أن الفتح بمعنى الإكراه فهو حينئذ مجاز لإطلاق الإكراه على المكره عليه،  
وحمل المكره عليه على ما هو الشبيه به، ومثل هذا لا يخرج بكونه تشبيهاً عن  
المجاز، والمراد به أنه لا تهواه النفوس ولا تميل إليه الطباع ولا يلزم من ذلك  
كراهة حكم الله ومحبة خلافه، وذلك لا ينافي كمال التصديق أيضاً؛ إذ معناه  
كراهية النفس ذلك الفعل، لمشقة كوضع الضرب في الحد فلا يحتاج حينئذ إلى  
التأويل بأن كره إليهم قبل أن يفرض فلما فرض لم يبق كرهاً؛ لأن فيه إحدى  
الحسينين، إما الظفر والغنيمة، أو الشهادة والجنة.

﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً﴾ في الحال، كما تكرهون القتال لما فيه من

١ - البقرة: ٢١٦.

٢ - الكشف: ج ١، ص ٣٥٦.

بيان آية «كتب  
عليكم القتال...»  
والأحكام  
المستفادة منها

المخاطرة بالأرواح والأموال، \*وهو خير لكم\* في الحال \*وعسى أن تحبوا شيئاً\* في الحال كالقعود عن القتال وترفة البال بترك منازل الأبطال \*وهو شر لكم\* في الحال لما يلحقكم في القعود من حرمان إحدى الحسنيين، وقيل: جميع ما كلفوه؛ فإن النفوس تكرهه وتنفر عنه وتحب خلافه \*والله يعلم\* ما يصلحكم، وما هو خير لكم \*ولستم لاتعلمون\*، ذلك فاكثفوا بما علم الله فيه الخير لكم وكلفكم به.

فإن قلت: ما موقع \*أن تكرهوا\*؟

قلت: الرفع؛ لأن \*«عسى»\* إذا ذكر اسمها، قيل: كانت بمنزلة «كان الناقصة» واحتاجت إلى خبر منصوب كقوله تعالى \*فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده\*<sup>(١)</sup>، وإذا لم يذكر كانت بمنزلة التامة ولم تحتج إلى خبر؛ لأنها إذا كانت بمنزلة التامة قدّرت بقریب، وإذا كانت بمنزلة الناقصة قدّرت بقارب.

اعلم: أن وجوب القتال في الآية مستفاد من قوله: \*كُتب عليكم القتال\*، وهو إخبار الشارع، كقوله: \*والوالدات يرضعن أولادهن\*<sup>(٢)</sup> إفادتها الحكم أبلغ من الإنشاء وذلك المخبر به إن لم يوجد في الإخبار يلزم كذب الشارع، وفي الأمر، الأمر ليس كذلك، فإذا أريد المبالغة في صدور الحكم من المكلف عدل عن الإنشاء إلى الإخبار، ولما كان المقام يقتضي المبالغة لصعوبة الأمور به، كما يدل عليه، قوله تعالى: \*وهو كره لكم\* عدل عن صيغة الأمر إلى صيغة الإخبار مطابقة لمقتضى الحال.

فإن قلت: دلالة على طلب الفعل يجعله مجازاً عن الأمر أم يدل عليه من

غير تجوّز؟

بيان ما أفاده  
المصنف في الآية

قلت: قال الفاضل التفتازاني: لَمَّا كان الخبر هو الحكم بمفهوم المفهوم أو نفيه عنه فالمحكوم به إن كان في خبر الشارع هو الحكم الشرعي مثل \*كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ\*<sup>(١)</sup>، \*وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا\*<sup>(٢)</sup>، فلا يخفى أنه يفيد ثبوت الحكم الشرعي من غير أن يجعله مجازاً عن الإنشاء، وإن لم يكن كذلك فوجه إفادته للحكم الشرعي أن يجعل الإثبات مجازاً عن الأمر، والنفي مجازاً عن النهي، فيفيد الحكم الشرعي على أبلغ وجه؛ لأنَّه إذا حكم بثبوت شيء أو نفيه، فإن كان لم يتحقق ذلك لزم كذب الشارع وهو محال، بخلاف الأمر فإنَّه لم يلزم من عدم الإتيان بالمأمور به كذب الشارع.

لا يقال: هذا إنَّما يتحقق إذا كان الخبر مستعملاً في معناه، أمَّا إذا كان في معنى الأمر، أو النهي، فلا يلزم منه الكذب كما لم يلزم منهما.

لأنَّنا نقول: هذا اللزوم إنَّما هو بالنظر إلى صورة لفظ الخبر لا إلى معناه، ثمَّ إنَّ الحكم الطلبية المستفاد من الخبر إذا كان المحكوم به مفرداً لامراً في أنَّه مستفاد من الجملة بأسرها كما في قوله تعالى \*كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ\*، أمَّا إذا كان المحكوم به جملة كما في قوله تعالى \*وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ\*<sup>(٣)</sup>، فقد اختلف فيه، فذهب صاحب الكشف إلى أنَّه مستفاد من المحكوم به ولا مدخل للمحكوم عليه في ذلك، ومعنى \*وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ\*، والودات ليرضعن، وذهب بعضهم إلى أنَّ خبر المبتدأ لا يكون جملة إنشائية.

ثمَّ اعلم: أنَّ الجهاد فرض كفاية، وهو فعل تعلق غرض الشارع بحصوله من معنى الواجب العيني والكفائي جماعة لا من مجموعهم، ولا من بعض معيَّن منهم.

١ - البقرة ٢: ١٨٣.

٢ - البقرة ٢: ٢٧٥.

٣ - البقرة ٢: ٢٣٣.

بيان ذلك: إنَّ الوجوب إمَّا أن يتعلَّق بجميع المكلفين كالصَّوم والصلاة، أو ببعض معيَّن منهم كالتهجُّد ويسمَّى فرض العين، أو متناولاً لبعض غير معيَّن، وهذا هو الذي يسمَّى فرض الكفاية كصلاة الجنابة والجهاد، ويدخل فيه إقامة الحجج العلميَّة ودفع الشُّبهات الدِّينيَّة وحلُّ [ال]مشكلات الطَّبيَّة بالنسبة إلى من هو لذلك، «فكلَّ ميسِّر لما خلق له»<sup>(١)</sup>، «لا يكلف الله نفساً إلَّا وسعها»<sup>(٢)</sup>، وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصناعات المهمَّة التي يقع بفقدانها الخلل في نظام أحوال النَّوع الإنساني، كلُّ ذلك مشروط بالاستعداد القابل لذلك الأمر، وكذلك الاجتهاد إذا انطلمست معالم أقوال المجتهد الأوَّل، وذلك إذا انفقدت الوساطة، وقد يصير هذا فرض عين، وذلك عند فقدان الوساطة وتعيَّن شخص معيَّن لذلك لكن يجب على من عداه ممَّن هو غير مستعدٍّ لذلك إمداده بما يفتقر إليه ممَّا لا ينتظم له الأمر بدونه وعجز هو عنه، فلو فرَّ مع اجتماع الشُّرائط والإمداد أثم هو وحده، وقصَّر الباقيون في إمداده وأمتنع من ذلك الأمر لذلك أثموا خاصَّة، وحكم فرض الكفاية أنَّه لو ظنَّ كلُّ من الطائفة أنَّ غيرها فعل ذلك الواجب سقط عنهم طرأً، ولو لم يفعله أحد منهم، وإن ظنَّ كلُّ منهم أنَّ غيرهم لم يفعلوه وجب الإتيان به على الوجه المذكور.

وقيل: فرض الكفاية ما يكون واجباً على الكلِّ لكن يسقط بفعل البعض، وفي هذا نظر؛ لأنَّ ما أوجبه الله سبحانه وتعالى على المكلف لا يسقط عنه. اللَّهُمَّ إلَّا أن يكون نائباً عنه تبرَّعاً، أو بإجارة، وربَّما يقال: إنَّ وجوبه على المجموع مشروط بعدم قيام البعض به، وإنَّما قلنا إنَّ الجهاد فرض كفاية؛ لأنَّ الغرض منه، إمَّا الدَّعوة إلى الإسلام، أو رفع الشُّبهة ودفع لستلاء أهل الضَّلال،

١ - صحيح مسلم «بشرح النووي»: ج ١٦، ص ١٩٨.

٢ - البقرة ٢٨٦.

وإذا حصل الغرض من بعض مع القيام به لم يَأْتَم من تخلف عنهم لعدم تعيّن ذلك، ولا تعني بفرض الكفاية إلا هذا، ولما روي عن النبي ﷺ أنّه قال: «من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة وصام رمضان كان حقاً على الله أن يدخله الجنة جاهد في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها»<sup>(١)</sup>.

والخطاب في قوله: \*عليكم\* متوجّه إلى المكلفين من الرجال، فلا يحب على النساء، وإتما يحب على المكلف الحرّ السالم من المرض المانع والعمى والعرج لخروج من ابتلى بشيء من ذلك بقوله تعالى: \*ليس على الأعْمى\* الخ<sup>(٢)</sup>، ولا يجب على الفقير العاجز نفقة عياله لتقدّم فرض العين على فرض الكفاية، ولا على الصبي، ولا على المجنون لخروجهما عن الخطاب بعدم التكليف.

ولو أمر الإمام رجلاً بالخروج وجب عليه، ولا يجوز لأحد أبويه منعه ومع عدم تعيين الإمام بالطلب يجوز لأبويه مع إسلامهما منعه، ويجب عليه الإمساك لومنه أحدهما مع إسلامه، لما رواه ابن عباس أنّ رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال يا رسول الله: أجاهد؟ فقال له رسول الله ﷺ: «ألك أبوان؟ قال: نعم، فقال: ففيهما فجاهد»<sup>(٣)</sup>، ومثله من طريق آخر قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فاستأذنه في

الجهاد فقال: «أحيي والدك؟»، فقال: نعم. قال: ففيهما فجاهد»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية: أرجعت طاعة الوالدین وخدمتهم على الجهاد إذنه ﷺ لأويس القرني في المهاجرة إليه مع شدة شوقه إليه كما يشهد به قوله:

١ - السنن الكبرى للبيهقي: ج ٩، ص ١٥، وفيه: «هاجر» بدل «جاهد».

٢ - الفتح ١٧: ٤٨.

٣ - مستدرک الوسائل، ج ١١، ص ٢٢، ح ١٢٣٢٩.

٤ - السنن الكبرى للبيهقي: ج ٩، ص ٢٥.

٥ - مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ١١٢٣، ح ٣٨١٧.



«إِنِّي شَمَمْتُ رِيحَ الرَّحْمَنِ مِنْ جَانِبِ الْيَمَنِ»<sup>(١)</sup>، وأمره بخدمة والديه مع شدة الإفتقار إلى الرجال والإبطال لاسيما إلى شخص عدّه أمير المؤمنين عليه السلام بألف رجل على ما روي في وقعة الجمل، ويؤيد هذا المعنى ما رواه أبو سعيد أن رجلاً هاجر من اليمن إلى رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «هل لك أحد باليمن؟»، فقال: نعم أبوان، فقال: «أذنالك؟ قال: لا، قال: إرجع فاستأذنهما فإن أذنالك فجاهد»<sup>(٢)</sup>، وأيضاً فرض العين مقدّم على الكفاية.

وإنما قيّدنا الأبوين في هذا الحكم بالإسلام؛ لأنّه كان معه من يجاهد وله أبوان كافران لم يأذنا له ولربّما استأذن أحدهم في قتل وفوض أمر قتله إلى غيره. وفي كون الجدّين قائمين مقام الأبوين خلاف ينشأ من عدم النصّ، ومن أنّ لهما حكم الأبوين في الولاية ولأنّهما أبوان حقيقة؛ إذ الإشتراك أرجح من المجاز.

وقيل: المجاز أرجح فلا يتناولهما نصّ الأبوين ولو سلّم رجحان الإشتراك منع إرادة المعنيين.

وقال الشيخ فخر الدين: والأقوى عندي كونهما ليسا كالأبوين لعموم الآيات الدالة على وجوب الجهاد كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿لِفِرْوَ خَفَافاً وَثِقَالاً﴾<sup>(٤)</sup>، وغير ذلك<sup>(٥)</sup>.

١ - التفسير الكبير: ج ٢٢، ص ٧.

٢ - السنن الكبرى للبيهقي: ج ٩، ص ٢٦.

٣ - البقرة ٢١٦.

٤ - التوبة ٩: ٤١.

٥ - إيضاح الهواشي: ج ١، ص ٣٥١.

وَجَهْدُ وَافِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَسَكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ  
 فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَّةً أَيْكُمْ إِنْزِهِمْ هُوَ سَمَنَكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ  
 وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى  
 النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ  
 فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ<sup>(١)</sup>

الثانية: قوله تعالى: ﴿وجاهدوا في الله﴾، أي: في سبيل الله، أو في الدِّبِّ  
 عن دين الله ﴿حقَّ جهاده﴾، أي حقَّ جهاد سبيل الله، أو حقَّ جهاد الدِّبِّ عن دين  
 الله، أو حقَّ الجهاد كما يقال: حقاً عالم وجداً عامل أي عالم حقاً وعامل جذاً.  
 وقيل: يجوز أن يكون هذا أمراً بجهاد النفس، كما روى عنه عليه السلام أنه قال  
 بعد الرجوع من بعض غزواته: «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر»<sup>(٢)</sup>،  
 والإضافة على كلِّ حال لأدنى ملابسة، ويظهر وجه الملابسة في كلِّ من الوجوه  
 المذكور بأدنى تأمل.

﴿هو اجتباكم﴾ من بين خلقه لنصرة دينه والجهاد مع نبيه والخطاب إن كان  
 خاصاً، فالآية مسوقة لبيان فضيلة من أمر بالجهاد في أيام حياة رسول الله ﷺ،  
 وامتنثل ذلك الأمر وجاهد في سبيل الله بنفسه، وإن كان عامّاً، فهي مسوقة لبيان  
 فضيلة الأمة، وهو الأظهر؛ فإنَّ مورد الآية لا يكون مخصّصاً، وإلّا لم يشتمل  
 الخطاب في شيء من الأحكام الشرعيّة من عدا من نزلت الآيات القرآنيّة فيه،  
 وهذا خلف من القول، وأيضاً فإنَّ قوله: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾

١ - الحج ٢٢: ٧٨.

٢ - بحار الأنوار: ج ٧٠، ص ٧١، ح ٢١.

بيان آية  
 «وجاهدوا في  
 سبيل الله...»  
 والأحكام  
 المستفادة منها

بيان آية «وما  
 جعل عليكم في  
 الدين من حرج...»  
 والأحكام  
 المستفادة منها

عام؛ فإن نفي الحرج غير مختص ببعض دون بعض، فإن نفي الحرج بفتح باب التوبة على العاصي ووضع الحدود على الجاني، والكفارات على المقصر في حق ربّه، والرخصة في مضايق الأمور، قال ﷺ: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(١)</sup>، وليس شيء من هذه الأمور المذكورة التي هي سبب لرفع الحرج مختصاً ببعض من الأمة دون بعض آخر، وهذه الأمة هي الأمة المرحومة لكون نبينا رحمة للعالمين، ولذلك دعي في الكتب السماوية بنبي الرحمة وأمنه بالأمة المرحومة فنسألك اللهم كما مننت علينا بجعلنا من أمته أن تجعل لنا حظاً من شفاعته، وأن تحشرنا تحت لواء دولته مع آله وصحبه وذريته.

\*ملة أبيكم إبراهيم\* «ملة» منصوبة بفعل مقدر يدل عليه الكلام السابق، أي وسع عليكم الدين توسعة ملة أبيكم إبراهيم فحذف المضاف وأعطى إعرابه المضاف إليه، فتكون منصوبة على المصدرية، أو يكون التقدير: ألزمو ملة أبيكم إبراهيم، و«إبراهيم» مجرور على أنه عطف بيان على «أبيكم»، وإنما كان أباً للأمة؛ لأنه أبٌ لنبينا ونبيهم أب لهم؛ لأنه لا ينفك عن كونه عطوفاً بهم، وهو سبب لحياتهم المعنوية كما أن الأب سبب لحياتهم الصورية وأب الأب أب، وأمّا أنه أب العرب، فأجرى الكلام على التغليب.

\*هو ستمكم المسلمين\* الضمير راجع إلى الله تعالى، ويؤيده قراءة من قرأ «الله ستمكم المسلمين»، وقيل: أنه عائد إلى إبراهيم، \*من قبل\* في سائر الكتب السماوية \*وفي هذا\*، أي وستمكم مسلمين في هذا الكتاب أيضاً، وذلك قوله: \*ومن ذريتنا أمة مسلمة لك\*<sup>(٢)</sup>، وهذا الحمل لا يخلو عن واق، وذلك أن المسمى في الكتب السماوية التي هي غير القرآن إنما هو الله سبحانه وتعالى

١ - بحار الأنوار: ج ٢٢، ص ٣١.

٢ - البقرة ١٢٨.

والمسمّى في القرآن إنما هو إبراهيم.

اللَّهُمَّ! إِنْ قَالَ: إِنَّ إِبْنَادَ التَّسْمِيَةِ فِي الْقُرْآنِ إِلَيْهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَكَى كَلَامَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ فَكَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي سَمَّاهُمْ فِيهِ فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الَّذِي سَمَّاهُمْ فِي هَذَا الْأَسْمِ فِي قَوْلِهِ: «وَمَنْ ذَرَيْنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً» لَكِنْ تِلْكَ التَّسْمِيَةُ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُمْ فِي الْقُرْآنِ مِنْ حَكَى كَلَامِهِمْ فِيهِ، \*لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ\* بِتَبْلِيغِهِ الرِّسَالَةَ إِلَيْكُمْ وَقَبُولِ شَهَادَتِهِ وَحَدِّهِ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ مُوقُوفٌ عَلَى شَاهِدَيْنِ لِعَصْمَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ \*وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ\* بِأَنْ رَسَلَهُمْ بَلَّغُوا رِسَالَتَهُمْ، وَذَلِكَ لِتَصْدِيقِهِمُ الرِّسْلَ فِي الدُّنْيَا.

فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ تَقَعُ التَّسْمِيَةُ عِلَّةً لَكُونَ الرَّسُولَ شَهِيداً عَلَيْهِمْ وَكَوْنَهُمْ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ؟

قُلْتُ: حُكْمُ اللَّهِ وَقَضَاؤُهُ أَنَّ الْأُمَّةَ الْمُسَمَّاةَ بِهَذَا الْإِسْمِ تَكُونُ شَاهِدَةً لِلرِّسْلِ عَلَى النَّاسِ بِتَبْلِيغِهِمُ الرِّسَالَةَ إِلَيْهِمْ، وَأَنَّ رَسُولَهَا شَاهِدٌ عَلَيْهِمْ بِتَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ إِلَيْهِمْ فَسَمَّوْا بِهَذَا الْإِسْمِ لِيَتَسَمَّوْا بِتِلْكَ التَّسْمِيَةِ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِالْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّهُ لِمَا سَمَّاهُمْ بِهَذَا الْإِسْمِ حَصَلَتْ لَهُمُ الْعِنَايَةُ وَالتَّوْفِيقُ الْأَزَلِيُّ وَاللِّطْفُ وَالْفَضْلُ الْأَبَدِيُّ الْمَقْرَبُ بِهِ لَهُمْ إِلَى التَّحَلِّيِّ بِحُلْلِ الْإِسْلَامِ وَالتَّزَيُّنِ بِزِينَةِ دِينِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمِنْهَا جَ عَظِيمٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَاسْتَعَدَّوْا التَّحَمُّلَ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأُمَّةِ وَشَهَادَةَ نَبِيِّهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَبِلَتْ مِنْهُمْ لِذَلِكَ الشَّهَادَةَ لِلْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَانَتْ شَهَادَةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعْدِيلاً لَهُمْ فَكَانَتْ شَهَادَةً لَهُمْ لَاعَلَيْهِمْ.

فَإِنْ قُلْتُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنِّي قَدْ بَلَغْتُ»<sup>(١)</sup> دَعْوَى فَكَيْفَ سَمَّيْتَ شَهَادَةً؟  
قُلْتُ: قِيلَ: إِنَّ الْمَعْنَى لِيَكُونَ شَهِيداً عَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ وَالْقَبُولِ وَكَوْنِكُمْ

مسلمين ، وقيل : إنَّ شهادته عليهم تركية لهم فتكون شهادة لهم لاعليهم ، كما قد بيَّناه قبل ذلك .

وقد يناقش في هذين القيلين بأنَّ الظاهر حينئذٍ أن يقال : شهيداً لكم لاعليكم فالأولى أن يقال : إنَّما سُمِّيت شهادة لقبولها فته بالتصديق من دون بيَّنة ويمين ، فلمَّا نزلت منزلة الشهادة في اثبات الدعوى سُمِّيت شهادة ومدَّعها شاهداً ، هذا إن حمل الشهيد على معنى الشاهد ، وإن عني به أنَّه حاضر لديهم مطَّلع عليهم رقيب حافظ لهم ، وأنَّ أداء تلك الشهادة بمحضر منه فالأمر ظاهر .

\*فَتَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ\* ، أي فإذا كان الأمر كذلك من كونكم محفوظين بهذه المنزلة العليا والمقام الأسنى فأدُّوا ما فرض عليكم من الصلاة قائمين بشرائطها وأدُّوا زكاة أموالكم بفرائضها \*وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ\* ، أي تمسَّكوا به واعتمدوا عليه واتَّقوه في جميع الأمور واصبروا على مضض الحاسدين وكيد الكائدين ، ولا يأخذكم في دينه لومة اللاتمين ، واصبروا أنَّ الله مع الصَّابرين ، وهذا بحسب المعنى أمر بالجهاد الأكبر كما أنَّ صدرها أمر بالجهاد الأصغر الذي هو عبارة عن التعرُّض للقتل ؛ فإنَّهم إمَّا أن يَقتلوا أو يُقتلوا \*هُوَ مَوْلَاكُمْ\* ، أي متولِّي أموركم ، وكافيكم ما يهتمكم وناصركم على أعدائكم \*فَنَعَمْ الْمَوْلَى وَنَعَمْ النَّصِيرُ\* ، يعني نعم المولى مولاكم ونعم النصير نصيركم ، وإذا عرف العبد أنَّ مولاه نعم المولى ونصيره نعم النصير قرب من مقام الاعتصام .

فإن قلت : قد ورد في موضع آخر الأمر بالإعتصام بحبل الله حيث قيل : \*وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ\* <sup>(١)</sup> ، فهل ترى فرقاً بين الإعتصام بالله والإعتصام بحبل الله ؟

قلت: نعم قال الشيخ أبو إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري في كتابه منازل السائرين: <sup>(١)</sup> «الإعتصام بحبل الله هو المحافظة على طاعته مراقباً لأمره، والإعتصام بالله هو الترقّي عن كلّ موهوم والتخلّص عن كلّ تردّد.

فإذا عرفت ذلك فاعلم: أنّ المقام الأوّل حال أهل البداية والمحافظة على الطّاعة هي التّقوى التي أمر بها في أوّل السّورة بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ <sup>(٢)</sup>، وقوله: «مراقباً»، أي مراقباً الأمر إشارة إلى مرتبة الإخلاص في الطّاعة، بأنّ العبد ينبغي أن يعبد الله لكونه عزّ وعلام مستحقّاً للعبادة، لا لأجل شيء يرجوه ولا من أجل شيء يخافه، بل نظر إلى أنّ ذاته المقدّسة مستحقّة لتلك العبادة لكون مبدئه منه وبقائه به ومرجعه إليه.

ولو فرضنا عدم صدور الأمر بها لوجب صدورها منه عقلاً والأمر بها إنّما هو تنبيه للغافلين وتعليم للناسكين، وإن تنزّل عن هذا المقام، فلا ينبغي أن تنزّل قدماء عن مقام إمتثال الأمر.

قال أمير المؤمنين وقبلة العارفين عليه السلام: «ما عبدتُك خوفاً من نارك ولا شوقاً إلى جنّتك ولكن رأيتُك أهلاً للعبادة فعبدتُك» <sup>(٣)</sup>، ولا يلزم من هذا عدم الخوف والرجاء، بل إنّما يلزم منه أنّ العبادة ليست لأجلهما أو لأجل أحدهما، بل ربّما يقال إنّ في كلامه عليه السلام إشارة إلى أنّ العبادة لا ينبغي أن تكون على وجه يخرج صاحبها عن مقام الخوف والرجاء فتدبّر ولا تكن من الغافلين.

وفي إضافة الجنّة والنّار إلى ضمير الحقّ تعظيم لشأنهما، وفي ذلك إشارة إلى أنّهما مع كونهما جديرين بأن يعبد الله عزّ وجلّ لأجل الظفر بأحدهما والنّجاة

١ - منازل السائرين: ص ٧٦.

٢ - الحج ١: ٢٢.

٣ - البحار: ج ٧٠، ص ١٨٦، وفيه: «ولا طمعاً في جنّتك».

من الأخرى ليست عبادتي كذلك، وقيل: أَنَّ المراقبة هي ملازمة نظر القلب في الأمر بصفة الإمثال، فقد روي عن بعض العارفين<sup>(١)</sup> أَنَّهُ قال: أوقفني ربِّي فقال لي إذا أمرتك بأمرٍ فامض لما أمرتك به، ولا تنتظر به علمه؛ إِنَّكَ إنَّ تنتظر بأمرٍ علم أمري: تعصِ أمري. فَإِنَّكَ إذا لم تمض لما أمرتك حتَّى يبدولك علمه، فلعلم الأمر أطمعت لالأمر.

وَأَنَّ المقام الثاني مقام ذوي النِّهايات، وهم فرقتان خاصّة وخاصّة الخاصّة، أمّا إعتصام الخاصّة، وهم المتوسّطون فهو قطع النفس عن الإرادة، وهو المقام الذي طلبه أبو يزيد البسطامي حيث قال: قيل لي ما تريد؟، فقال: «أريد أن لا أريد»<sup>(٢)</sup>.

وتحليتها بمكارم الأخلاق، ويدخل تحتها تحمّل الأذى وكفّه وإيصال الراحة إلى الغير وكفّها عن النفس، وهو المقام الذي أشار إليه سيّد المرسلين بقوله: «خير النَّاس من ينفع النَّاس وشرُّ النَّاس من يضرُّ النَّاس»<sup>(٣)</sup>، ودلّ عليه روح الله ﷺ بقوله: «من لطمك على خدك فادر له الخد الآخر، ومن أخذ قميصك فزده رداك، ومن سخرك ميلاً فامض له ميلين»<sup>(٤)</sup>.

وأمّا إعتصام خاصّة الخاصّة، فهو الوصول بعد ذلك الإقطاع، وهو عبارة عن شهود الحقّ تفريداً، وهو أن يشهد الحقّ، ولا يشهد معه شيئاً وإليه أشار ﷺ بقوله: «كان الله ولم يكن معه شيء، والآن كما كان»<sup>(٥)</sup>، وهذا هو المقام المحمود المخصوص بـه ﷺ المشار إليه بقوله: \*ولاتقربوا مال اليتيم\*، وهو عبارة عن

١ - نقله عنه كتاب المواقف في منازل السائرين: ص ٧٧.

٢ - منازل السائرين: ص ٧٩ - ٨٠.

٣ - كنز العمال: ج ١٦، ص ١٢٨، ح ٤٤١٥٤.

٤ - تحف العقول: ص ٥١٠.

٥ - منازل السائرين: ص ٥٨٤.

فناء من لم يكن وبقاء من لم يزل.

ما بديع الجمال فازَّ محب بلذيد الوصال منك يهنأ.

كيف يرجو الحياة، وهو مع الهجر قبل وعند وصلك.

يعني عصمك الله عن أي كنت ليكون هو لانت.

وإذا تجلَّى لك ما نفحت به الأسرار وتجلَّت به الأنوار على طور الأطوار

إنكشف لك الفرق بين الجهاد الأصغر الذي صرَّح بوجوبه في صدر الآية بقوله:

\*وجاهدوا في الله حقَّ جهاده\*<sup>(١)</sup>.

والجهاد الأكبر الذي أُشير إليه في ذيلها بقوله: \*واعتصموا بالله هو مولكم

فنعلم المولى ونعم النصير\*.

وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَفْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا  
إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ<sup>(٢)</sup>

الثالثة: قوله تعالى: \*وقاتلوا في سبيل الله\*، أي في تشييد مباني دين الله بيان آية «وقاتلوا في سبيل الله...» وإعلاء كلمته، وحاصله: قاتلوا لذلك، وقيل: المعنى قاتلوا وأنتم محرومون، فيكون المعنى قاتلوا في حال كونكم في سبيل الله، أي في حالة الإحرام. المستفادة منها

\*الذين يقاتلونكم\*، أي من كان من شأنه أن يقاتلكم، فتكون محكمة

على ما روي عن ابن عباس<sup>(٣)</sup> من يبادر إلى قتالكم دون من يحجم عنه، وإن كان مشركاً أو من يناصبكم دون أهل المناصب كالشيوخ والأطفال والقسيسين

١ - الحج ٢٢: ٧٨.

٢ - البقرة ٢: ١٩٠.

٣ - تفسير الماوردي: ج ١، ص ٢٥١.



والرهبان، فتكون منسوخة بقوله: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾<sup>(١)</sup>، روى ذلك الربيع بن أنس<sup>(٢)</sup>، وقيل<sup>(٣)</sup>: لما صدوا رسول الله ﷺ بالحديبية وصالحوه عن أن يخلوا له في القابل مكة ثلاثة أيام، فقبل ذلك، ثم رجع لقضاء عمرته ووطن أصحابه غدر قريش وكرهوا القتال في الحرم، وفي أشهر الحُرْم فنزلت<sup>(٤)</sup> دفعاً لما توهّموه من الجناح في قتالهم ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ بأن تبتدؤهم بالقتال، أو بأن تتعدوا بالقتال إلى من لم تؤمروا بقتاله وهم غير المقاتلين أو غير المناصبين أو الذين عاهدتموهم. ومن هاهنا يعلم إشتراط الجهاد بوجود الإمام، أو نائبه، ففي زمن الغيبة لا يجوز، اللهم إلا أن يطا الكفار ديار الإسلام فيجب حينئذ على كل ذي قوة حتى العبد والمرأة، ويرتفع الحرج عن العبد، ولا يجوز للمولى منعه، ولو منعه لم يجب على العبد إطاعته، وبدون ذلك لا يجب على العبد ولو اعتق بعضه أو أمره السيد؛ إذ لاحق له في روحه، ولا يجب عليه الذب عن سيده لما ذكرنا، وتوقف الذب على توهّم تلف الروح، وقيل: العدوان هو أن يفاجئهم بالقتال قبل أن يتلوا عليهم آيات الله، وقيل: هو المثلة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾، أي لا يريد بهم خير.

الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ فَمَنْ  
أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ يَمِثْلُ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ  
وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ (٥)

الرابعة: قوله تعالى: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، المراد «بالشهر» شهر

بيان آية «الشهر  
الحرام بالشهر  
الحرام...»  
والأحكام  
المستفادة منها

١- التوبة ٣٦:٩.

٢- تفسير الماوردی: ج ١، ص ٢٥١.

٣- تفسير القرطبي: ج ٢، ص ٢٣٢.

٤- أسباب النزول للواحدي: ص ١٩٠-١٩١.

٥- البقرة ١٩٤:٢.

ذي القعدة في عامين ، والباء باء العوض أو المقابلة «والشهر» مبتدأ و«بالشهر» خبره ، قيل <sup>(١)</sup> : نزلت في عمرة القضاء ، وذلك أنه لما طُفِدَ ﷺ في الحديبية في ذي القعدة سنة ست من الهجرة عن أن يدخل مكة رجع في العام القابل في ذلك الشهر ودخلها معتمراً وكان المشركون يعيرون المسلمين بصدّهم عن دخولها في العام الأوّل معتمرين ، فنزلت تسليّة لهم أي الشهر الحرام يعني ذو القعدة سنة سبع ، الذي دخلتم فيه مكة معتمرين عوض الشهر الحرام أي ذي القعدة سنة ست الذي صدّتم فيه عن الدّخول فيها ، وعلى هذا لا مدخل للآية فيما نحن بصدده من الدّلالة على وجوب الجهاد.

والأقوى ما نقل <sup>(٢)</sup> أن المشركين سألوأرسول الله ﷺ عن حرمة القتال في أشهر الحرم ، وكان غرضهم بذلك أن يتحقّقوا حرمة القتال فيه ليهجموا على المسلمين فيه رجاء أن لا يسلبوا فيها سيفاً ، ولا يرموا فيه سهماً فيظفروا بهم.

فأنزل الله سبحانه وتعالى \*بالشهر الحرام\* ، يعني القتال في الشهر الحرام بدل عدم القتال فيه ، ومحضّة إن قاتلوكم فيه فقاتلوهم فيه ، فقد دلّت الآية على وجوب الجهاد في الأشهر الحرم؛ لكنّ ذلك الوجوب مشروط بإبتداء المشركين القتال ، ويدلّ بالمفهوم المخالف على حرمة القتال فيه مع فقدان الشرط.

\*والحرّات قصاص\* ، أي ذوات قصاص \*فمن اعتدى عليكم\* ، أي فمن اعتدى عليكم بهتك حرمة واجترأ عليكم فيه وقصد فيه سفك دماءكم ونهب أموالكم وسيب ذرائكم: \*فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم\* ، يعني فاجترؤا عليه بمثل ما اجترأ عليكم ، سمّي الثّاني اعتداءً؛ لأنّه مجازاة الإعتداء ، فسّمّي بمثل لِسْمِهِ؛ لأنّ صورة الفعلين واحدة ، وإن كان أحدهما طاعة والآخر معصية؛

١ - أسباب النزول للواحدي: ص ٥٨.

٢ - تفسير الماوردي: ج ١ ، ص ٢٥٢.

فإنَّ العرب تقول: ظلمني فظلمته وجهل عليَّ فجهلْتُ عليه، أي جازيته بظلمه وجهله، قال الشاعر:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا<sup>(١)</sup>

ويمكن أن يقال: إمَّا عبَّر عنه بالإعتداء رعاية لبيان صورة القصاص \*واتقوا الله\*، أي عذاب الله في مجاوزتكم ما لا يحلّ لكم، وهو أن تبتدؤهم بالقتال في شهر الحرام، وأن تتبَّطوا عمّا يجب عليكم، وهو قتالهم فيه مع ابتدائهم فيه بالقتال \*واعلموا أنَّ الله مع المتقين\*، بالنصرة في الدنيا والمغفرة في الآخرة.

وَمَا لَكُمْ لَاتَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ  
الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا  
مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا  
وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا<sup>(٢)</sup>

الخامسة: قوله تعالى: \*وما لكم\*، مبتدأ وخبره، أي شيء حصل لكم \*لاتقاتلون\* في محلّ نصب على الحال، أي حال كونكم تاركي القتال: \*فى سبيل الله والمستضعفين\* مجرور بالعطف، إمَّا على «الله»، أي ما لكم لاتقاتلون في سبيل الله، وفي سبيل المستضعفين أو على «سبيل الله»، أي ما لكم لاتقاتلون في سبيل الله وفي نصرته المستضعفين، ويجوز أن يكون منصوباً على المدح، أي وأخصّ نصرته المستضعفين؛ لأنَّ «سبيل الله» عام وأخصّه نصرته المستضعفين وهم

بيان آية «وما لكم لاتقاتلون في سبيل الله...» والأحكام المستفادة منها

١- المعالقات السبع: ص ١٧٨.

٢- النساء ٥: ٧٥.

الَّذِينَ لَمْ يَسْتَطِيعُوا الْهَجْرَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَقُوا فِي مَكَّةَ بَيْنَ أَظْهَرِ قُرَيْشٍ يَتَحَمَّلُونَ مِنْهُمْ الْأَذَى.

\* من الرِّجَالِ والنِّسَاءِ والوُلْدَانِ \* ، في هذا التفصيل حثٌّ على نصرتهم ، وفي ذكر الولدان زيادة تشنيع على ظلم كفرة قريش ، إيداناً بأنَّ ظلمهم وعتوَّهم قد بلغ سيِّله والرُّبَا حتَّى وصل إلى الولدان الَّذِينَ هم غير مكلفين ، أو لأنَّهم كانوا يشركون صبيانهم في دعائهم كما هي السُّنَّة ؛ لأنَّهم أنجِع في سرعة الإجابة لعدم صدور شيء ممَّا يمنع الإجابة منهم ، عن ابن عبَّاسٍ <sup>(١)</sup> كان من الرِّجَال سلمة بن هشام والوليد بن الوليد والعيَّاش بن أبي ربيعة وأبو جندل بن سهل وغيرهم ومن النِّسَاء والولدان [أنا وأُمِّي] <sup>(٢)</sup> ، وقيل : المراد بالرجال والنساء الأحرار والحرائر ، والمراد بالولدان العبيد والإماء ؛ لأنَّ العبد يقال له الوليد ، والأمة يقال لها الوليدة ، وغلب فيه الذكور على الإناث كالأبَاء والأخوة .

\* الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلَدًا \* ، أي من عندك \* وَلَدًا \* يتولَّى أمرنا \* وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا \* ينصُرنا على أعدائنا ، كُثِرَت الجملة الفعلية لزيادة الإهتمام بشأنِ لِسْتِجَابَةِ الدعاء ، وقد استجيب لهم بتوفيق الله سبحانه وتعالى لهم بالخروج من مَكَّةَ إلى المدينة وبفتح مَكَّةَ لمن لم يَتيسَّر له الخروج .

وروي أنَّه <sup>(٣)</sup> لما خرج رسول الله ﷺ من مَكَّةَ بعد فتحها ولَّى عليهم عتاب بن أسيد ، فتولَّى أمرهم ونصرهم فكانوا أعزَّ من كان بها من أهلها .

١ - مجمع البيان : ج ٢ ، ص ٧٦ .

٢ - الكشف : ج ١ ، ص ٥٣٤ .

٣ - الكشف : ج ١ ، ص ٥٣٤ .

## تنبيه

بيان ما أفاده المصنف في الآية في الآية دلالة على وجوب قتال طائفة يستخفوا بالدين وخفضوا أعلام الشريعة وتركوا شيئاً مما ثبت محمد رسول الله ﷺ به من ضروريات الدين فعلاً، أو تركاً، كمن استحل ترك الصلاة أو الزكاة أو السنّة المؤكدة كترك الأذان أو استحل شرب الخمر أو الزنا والربا وما أشبه ذلك، وقاتل من آذى المسلمين في النفس أو المال أو العرض، وذلك لأن الإستهزام في قوله: \*وما لكم لا تقاتلون\* غير محمول على المعنى الحقيقي كما يشهد به المقام، فلا بد من حمله على معنى يناسب المقام، وهو إنكار إنتفاء القتال منهم فيجب ثبوته عليهم، ويدخل تحت وجوب القتال «في سبيل الله» ما أشبه القسم الأول وتحت وجوبه في سبيل الله «المستضعفين» ما أشبه القسم الثاني.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ  
 أَنْفِرُوا جَمِيعًا \* وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ  
 مُصِيبَةٌ قَالُوا قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا  
 \* وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ  
 وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلْبِسْنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا<sup>(١)</sup>

السادسة: قوله تعالى: \*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ\*، الحذر بكسر الحاء وسكون الدال، وفتحها مصدر حذر يحذر، والمراد به هاهنا التحرّز عن المكروه، يقال: أخذ فلان حذرَه وحذرَه إذا تيقّظ لما يمكن نزوله عليه ممّا لا يلائمه، وهو بالآلة جعل مكانها مبالغة \*فانفروا ثبات\* تعليم لأخذ الحذر

بيان آية «يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم...»  
 الحاء وسكون الدال، وفتحها مصدر حذر يحذر، والمراد به هاهنا التحرّز عن المكروه، يقال: أخذ فلان حذرَه وحذرَه إذا تيقّظ لما يمكن نزوله عليه ممّا لا يلائمه، وهو بالآلة جعل مكانها مبالغة \*فانفروا ثبات\* تعليم لأخذ الحذر

والقبات جمع ثبة وهي الجماعة.

قال الشاعر:

وقد اغدو على ثبة كرام  
نشاوى واحدٍ لما نشاء<sup>(١)</sup>  
أصله وسط الحوض لثبوت الماء إليه واجتماعه فيه، وقد يجمع بالواو  
والثون جبراً لما فيه من النقص، وإذا صغرت فلا يجمع إلا بالألف والتاء لزوال ما  
حذف منها، والمراد هاهنا الخروج إلى العدو جماعة بعد جماعة على مقدار ما  
تقتضيه مصلحة الحرب، وقيل<sup>(٢)</sup>: المراد بها السرايا، أي سرية بعد سرية.

\* «أو انفروا جميعاً»، أي مجتمعين كالكوكة الواحدة مع رسول الله ﷺ،  
أو حين يدهمكم العدو وقرئ «أو انفروا» بالضم والكسر \* «وإن منكم»<sup>(٣)</sup>، أي من  
جملتكم وعدادكم أو منكم في الحكم، وقيل: إن «من» بمعنى «في»، \* «لمن  
ليبطئن» \* اللام الأولى لام الابتداء ومثلها في قوله: \* «إن في ذلك لعبرة»<sup>(٤)</sup>، والثانية  
جواب قسم محذوف، وهو مع جوابه صلة الموصول والعائد الضمير في  
«ليبطئن»؛ لأن القسم خبر يوضح الموصول كما يوضح الموصوف كما في قولك:  
مررت برجل لتكرمه، أي إنك قد خصصته بوقوع الإكرام به في المستقبل من بين  
الرجال، وليس الأمر كذلك لو قلت: مررت برجل أكرمه؛ لأنه لا يتخصص بالإكرام  
في الأمر كما تخصص بالخبر لصحة الوصف بالخبر دون الإنشاء لإحتماله الصدق  
والكذب هكذا قيل، وفيه نظر.

و«بطأ» جاء بمعنى أبطأ لازماً، ومعناه ليتخلفن عن الجهاد أو ليتشاقلن،

١ - تفسير الطبري: ج ٤، ص ١٦٨.

٢ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٧٣.

٣ - النساء ٤: ٧٢.

٤ - النازعات ٧٩: ٢٦.

وجاء متعدياً، وحينئذ يكون مفعوله مقدراً أي لبيطن قومه<sup>(١)</sup> نزلت في رأس المناققين عبد الله بن أبي، وقرئ<sup>(٢)</sup> «لبيطن» بالتخفيف، يقال: بطأ وأبطأ على فلان ويقال: ما بطأ بك فيتعدّي بالباء \* فإن أصابتكم مصيبة \* من غلبة عدو وهزيمة أو خوف أو غير ذلك \* قال \* المبطى \* قد نعم الله على إذ لم أكن معهم شهيداً \*، أي حاضراً معهم في غزوهم ونفورهم فأصيب كما أصيبوا \* ولئن أصابكم فضل من الله<sup>(٣)</sup> \* كفتح وغنيمة وغلبة على عدو \* ليقولن \* من فتح اللام حملة على لفظ «من»، ومن ضمّه حملة على معناها كقوله تعالى: \* ومنهم من يستمعون إليك \*<sup>(٤)</sup>.

فإن قلت: كيف أتى في جانب المصيبة بالماضي، وفي جانب الفضل بالمضارع؟

قلت: ليدلّ على تقضي فرحهم وسرعة زوال سببه الذي هو مصيبة المؤمنين، وعلى تجدد حسرتهم وندامتهم آنافاً وساعة فساعة، بسبب تجدد سببها وبقائه الذي هو نصرة المؤمنين وظفرهم ودوام دولتهم كأن ذلك التندّم والحسرة صادران ندامة بعد ندامة وحسرة بعد حسرة.

كقوله:

لَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عَكَازُ قَبِيلَةٍ      بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ<sup>(٥)</sup>  
 \* كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ \* جملة اعتراضية بين القول ومقوله ليس

١ - الكشف: ج ١، ص ٥٣٣.

٢ - الكشف: ج ١، ص ٥٣٢.

٣ - النساء ٤: ٧٣.

٤ - بونس ١٠: ٤٢.

٥ - جامع الشواهد: ج ١، ص ٢٧٥.

لها محلّ من الإعراب، وقد اختلف في تقديرها<sup>(١)</sup>، فقدّرها بعضهم متأخرة أي \*يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً\*، \*كأن لم يكن بينكم وبينه مودة\* وبعضهم متقدّم أي \*فإن أصابتكم مصيبة قال قد أئتم الله علىّ إذ لم أكن معهم شهيداً\*، \*كأن لم يكن بينكم وبينه مودة\* وقيل: إنها في محلّ النصب على الحال كقوله.

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا      أئیس ولم یسمر بمکّة سامر<sup>(٢)</sup>  
وكقول الآخر:

\*كان لم تكن بالأمس جارتنا\*

والمعنى ليقولنّ منكرين مودّتك، ولقد طبق هذا الكلام المفصل وأصاب المخر وذلك؛ لأنّ المنافقين كانوا يظهرّون المودة للمؤمنين وإن كانت قلوبهم محشوة من الغلّ وصدورهم مملوءة من الشحناء، ومن سمة من يدّعي المحبة ويظهر المودة أن يفرح بفرح صديقه ويغتم بغمّه، فهم عليهم لعائن الله قد قلبوا القضية فكانوا يفرحون عند المصيبة كما أخبر عنهم بقوله تعالى: \*قال قد أئتم الله علىّ إذ لم أكن معهم شهيداً\* ويغتمون عند نزول الفضل والنعمة، كما أخبر عن حالهم بتمنّيه الكون معهم فإنّ الندامة والحسرة والحسد يستلزم الكآبة والحزن، فحالهم حينئذٍ حال من لم يكن بينه وبين المؤمنين مودة، بل حالهم حال الأعادي الذين يغتمون بوقوع النعم ويفرحون بحلول النقم، وقيل: الإعتراض تهكّم بحالهم فإنّهم كانوا أشدّ عداوة للذين آمنوا فكيف يوصفون بالمودة إلّا على سبيل التهكّم، وقيل: إنّ «كأن لم يكن بينكم وبينه مودة» من جملة مقول القول، أي يقول المبطوون للمتخلفين عن الغزو من المنافقين وضعفة المؤمنين ومن تخلف بإذن

١ - التبيان: ج ٣، ص ٢٥٦.

٢ - جامع الشواهد: ج ٢، ص ٣٠٥.



لعذر عند إصابة الفضل كأن لم يكن بينكم وبين محمّد ﷺ وأصحابه مودة فيخرجكم إلى الجهاد معه فتفوزوا كما فازوا.

\*يأليتنى كنت معهم فافوز فوزاً عظيماً\*، وقرئ<sup>(١)</sup> في «يكن» بالتاء إعتباراً لتأنيث المودة وبالياء لوقوع الفاصلة وقرئ «فأفوز»<sup>(٢)</sup> منصوباً ومرفوعاً عطفاً على «كنت معهم» لينتظم الكون معهم والفوز في حيز التمني، وقيل<sup>(٣)</sup>: هو خبر مبتدأ محذوف، أي فأنا أفوز في ذلك الوقت.

فَلْيَقْتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا  
بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ تَغْلِبْ فَسَوْفَ  
نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا<sup>(٤)</sup>

السابعة: قوله تعالى: \*فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا

بيان آية «فليقاتل  
في سبيل الله  
الذين...»  
والأحكام  
المستفادة منها

بالآخرة\*، «يشرون» يعني يشترون ويبيعون قال ابن مفرغ:

وشريت بُرداً لیتني من بعد بُرد كنت هامه<sup>(٥)</sup>

أي بعث برد اسمه غلام باعه، فندم على بيعه وتمنى بعد بيعه أن يكون كالهامة ساكناً الخراب والقفار منزوياً عن الناس والأهل والديار، فعلى الأول المراد بهم المبطو الذين أخذوا الدنيا واعطوا الآخرة، فيكون الخطاب لهم على سبيل العظة عسى أن يغيروا ما بهم من التفاق ويخلصوا الإيمان.

١- أنوار التنزيل: ج ١، ص ٢٢٤.

٢- الكشف: ج ١، ص ٥٣٣.

٣- أنوار التنزيل: ج ١، ص ٢٢٤.

٤- النساء: ٧٤.

٥- الكشف: ج ١، ص ٥٣٣.

وعلى الثاني الخطاب للمؤمنين ، أي أن ترك المبطون القتال ، فليقاتل الذين يبيعون \*الحيوة الدنيا بالآخرة\* ومفعول «فليقاتل» محذوف متروك أو مقدراً أي ليصدر منهم القتال.

فإن قلت : ما هذه الفاء ؟

قلت : إمّا تعقيبية أو تفصيلية \*ومن يقاتل\* مجاهداً \*في سبيل الله\* ، أي يكون قتاله خالصاً مخلصاً لله لا يريد بقتاله إلا إعزاز دين الله وإشادته ، فيراد بـ«سبيل الله» شريعة الإسلام على تقدير مضاف ، ويجوز أن يكون التقدير : ذاهباً في سبيل الله أي حال كونه ذاهباً إلى الله متوجّهاً إليه سائراً سالكاً في طريقه \*فيقتل أو يغلب فسوف\* ادغم أبو عمرو وحمزة وعلي وهشام والباقون بالإظهار \*نؤتيه أجراً عظيماً\* ، وعد المقاتل بالأجر العظيم أعني ثواب الآخرة سواء كان ظافراً أو مظفوراً فإن أجر الآخرة مترتب على القتال في سبيل الله سواء ظفر بأجر الدنيا أم لم يظفر.

إيقاظ

إعلم : أن الآية السادسة والسابعة يدلّان على وجوب الجهاد ، لكن دلالة الآية الأولى عليه بالظاهر والثانية بالنصّ.

بيان ما أفاده المصنّف في الآيتين السابقتين

بيان ذلك أن الآية السادسة أعني \*يا أيّها الذين آمنوا اخذوا حذرکم\* <sup>(١)</sup> مسوقة لإخبار المسلمين بكيد المنافقين ، وكونهم مترصّدين الفرصة للتشفي بالمصائب المتوقعة لهم ، ولأمرهم بأن يكونوا منهم على حذر ولتعليمهم طريق أخذ الحذر بقوله : \*فانفروا ثبات أو انفروا جميعاً\* ، ومن هذا يظهر وجوب الجهاد ، وهذا هو دلالة الظاهر لأنّها عبارة عن ظهور المراد من اللفظ سواء كان

اللفظ مسوقاً له، أولاً.

وَأَنَّ الآيَةَ السَّابِعَةَ أَعْنِي \*فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ\*<sup>(١)</sup> مسوقة للأمر بالقتال، فهي دالة على المعنى الذي سبق الكلام لأجله، فدلالتها دلالة النص؛ إذ هو كون اللفظ مسوق للمعنى المراد سواء احتمل التخصيص والتأويل أولاً.

ثُمَّ أَعْلَمَ: أَنَّ \*أَوْ\* في قوله: \*فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ تَنْفِرُوا جَمِيعًا\* ليست للتخيير ولا للإباحة ولا للتسوية، بل لا يوجب أحد الأمرين عند وجود شرطه، وفيه دلالة على أَنَّ الجهاد وإن كان فرض كفاية؛ لكنّه قد يصير فرض عين؛ إذ حاصل المعنى أَنَّهُ إِنْ اكْتَفَيْتُمْ فِي اخْتِذَاكَ الْحَذَرَ بِأَنْ يَنْفِرَ مِنْكُمْ جَمَاعَةٌ، فَأَيُّ جَمَاعَةٍ نَفَرَتْ أَجْزَاءُ عَنْ الْآخَرِينَ، وَإِنْ لَمْ يَكْتَفُوا فِي اخْتِذَاكَ الْحَذَرَ بِنَهْوِضِ الْبَعْضِ فَلْيَنْهَضِ جَمِيعُكُمْ إِلَى ذُبِّ الْمُشْرِكِينَ وَدَفْعِ أَذَاهُمْ وَذَلِكَ عِنْدَ وَطَنِهِمْ دَارَ الْإِسْلَامِ وَالْأَيَّافَ عَلَى أَهْلِهَا بِالْخَيْلِ وَالرَّجَالِ وَالرَّكَابِ أَوْ عِنْدَ عِلْمِ الْإِمَامِ بِعَدَمِ مَقَاوِمَةِ الْبَعْضِ لِلْعَدُوِّ، فَيَأْمُرُ الْجَمِيعَ بِالْخُرُوجِ، فَمَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ مِنَ الْمَكْلُفِينَ بِهِ أَثْمَ فَيَنْقَلُ حَيْثُ يُدْرِكُ فَرْضَ الْكُفَايَةِ إِلَى فَرْضِ الْعَيْنِ.

مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ  
يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ  
ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي  
سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَتَلَتُونَ مِنْ مَوْطِنًا يَعْذِيبُ الْكَفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ  
مِنْ عَدُوٍّ وَلَا يَلْلُؤْنَ إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَلَاحٌ إِنَّ اللَّهَ  
لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ<sup>(١)</sup>

الثامنة: قوله تعالى : «ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ﷺ ، في غزوة من الغزوات \*ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ﷺ ، أي ولا يختاروا بقاء أنفسهم على بقاء نفسه ولا يرغبوا بأنفسهم عن فداء نفسه ، ولا يصونوا أنفسهم عما لم يصن عنه نفسه ، وظاهر هذا الكلام خبر ومعناه نهى ، وقيل : \*ولا يرغبوا ﷺ نهى ، وحاصلة أمرهم بأن يقوا أنفسهم الشريفة وذاته اللطيفة بأنفسهم من أن يتطرق إليها محنة أو شدة وأن يعلموا أن السعادة القصوى والدولة العظمى متعلقة بقطعهم العلائق ورفعهم العوائق عن طريق بذل الأنفس العزيزة في إمطة الأذى عن عين دنت إلى أنوار تألفت من طلعتها السعيدة ولشعته سطعت من بهجته الحميدة فضلاً عن دفع حادثة حدثت بحضرته العلية ، ورفع كارثة توجهت إلى سدته السنية ، وذلك لأن نفسه الشريفة علّة الوجود وذاته المنيفة منشأ السعد والسعود ، وهو حبيب الملك المعبود ومحبوب الرب الدود.

و«ذلك ﷺ ، أي النهي عن التخلف ، وعن اختيار بقاء أنفسهم على نفسه

\*بأنهم\* الباء للسببية أي سبب أنه \*لا يصيبهم ظمأ\* أي عطش قليل  
 \*ولا نصب\* ولا يلحقهم بعض تعب وإعياء \*ولا مخصصة\*، أي شيء من الجوع  
 في سبيل الله متعلق بـ«يصيبهم»، \*ولا يطئون موطئاً يغيب الكفار\*، أي  
 ولا يسلكون مسلكاً يكون سلوكهم فيه سبباً لغيب الكفار وكيدهم \*ولا ينالون\*،  
 أي ولا يصيبون \*من عدو\* من اعداء الدين \*نيلاً\*، أي إصابة تقتل وتسرونها  
 وغنيمة وجزية \*إلا كتب لهم به\*، أي بذلك الفعل في ديوان أعمالهم \*عمل  
 صالح\* يثابون عليه ثواباً جزيلاً، عن ابن عباس، بكل روعة تنالهم في سبيل الله  
 سبعون ألف حسنة<sup>(١)</sup> \*إن الله لا يضيع أجر المحسنين\* في هذا الكلام حث لهم على  
 الإتهاء عما نهوا عنه والإقدام على ما أمروا به وإعلام بأن تكليفهم بما كلفوا به إنما  
 هو لطلب السعادة والخير لهم، لا لأجل فائدة تعود إلى الله وإلى رسول الله؛ فإن الله  
 سبحانه وتعالى قادر على كف أذى الكفار ودفع المشركين بدون إعانة منهم، وإنما  
 اقتضت الحكمة هذه الطريقة لسعادة تلحقهم ودولة تدوم عليهم فإن أصابهم ظمأ  
 سقاهاهم الله من نهر الحيوان؛ فلا يصيبهم بعده ظمأ أبداً، وإن أصابهم نصب غسلهم  
 الله فيه فانقطع عنهم النصب، ومن خرج مجاهداً في سبيل الله لم يضع قدماً  
 ولم يرفعه ولا يحرك عضواً من أعضائه قائماً أو قائداً ماشياً أو راكباً راکضاً أو  
 ناهضاً في بقعة من بقاع الله إلا كتب له به في ديوان السعادة عمل صالح يثابون  
 عليه ثواباً جزيلاً.

وَلَا يَنْفَقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا  
 إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيُخْرِجَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ<sup>(٢)</sup>

التاسعة: قوله تعالى: \*ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة\*، ولا شق تمره أو

«ولا ينفقون نفقة

صغيرة...»

والأحكام

المستفادة منها

١ - العرطبي: ج ٨، ص ١٨٥.

٢ - التوبة: ١٢١، ٩.

علاقة سوط \*ولا يقطعون وادياً\* «الوادي» إسم فاعل من ودى إذا سال، ومنه الودي، وهو في الأصل لكل موضع سيل<sup>(١)</sup>، وقد يستعمل في مطلق الأرض \*إلا كتب لهم\* ذلك القطع، ويجوز أن يكون التقدير إلا كتب لهم بذلك الإتياف والقطع عمل صالح \*ليجزئهم الله أحسن ما كانوا يعملون\* أثبت ذلك العمل في ديوان أعمالهم لأجل أن يؤجرهم أجراً، أحسن ما يؤجر عامل على عمله.

### فائدة

قوله: \*ما كان لأهل المدينة\*<sup>(٢)</sup> إخبار بمعنى التهي، وذلك للمبالغة في التهي، وقد تحققت وجه إفادة تلك المبالغة غير مرة، وإضافة الأهل إلى المدينة يفيد العموم، وقد خصّ بما يفيد إخراج النساء والصبيان والمماليك والمجانين والخنثى المشكل بما ذكر في موطنه مكرراً فلا نعيده، وكذلك الموصول مع صلته أعني: \*ومن حولهم من الأعراب\*، فيشمل كل من اتصف بكونه من حوالي المدينة، وليس هذا التهي الذي محصله الأمر بالخروج معه إذا خرج وبذل الأنفس له وفداؤه بها عند إمام الحوادث مختصاً بأهل المدينة ومن حولهم، بل عامّ يشمل كل مكلف وتخصيصهم بالذكر إنما كان لإختصاصهم في زمان مورد الآية بتلك المزية التي هي علّة الوجوب من كونه بنيي فيما بينهم وكونهم متحلّين بحلية الإيمان الذي أوجب عليهم ما نطقت به الآية.

ثم اعلم: أن هذا الحكم نظراً إلى عموم العلّة، كما أنه ليس مخصوصاً بالنسبة إلى من يجب عليه بأهل المدينة ومن حولها، وليس مخصوصاً بالنسبة إلى من يجب عليه بالنبي ﷺ، بل يعمّ من استخلفه الله تعالى وإقامة مقامه، وأوجب

١ - لسان العرب: ج ١٥، ص ٣٨٤.

٢ - التوبة ٩: ١٢٠.

إطاعته كما أوجب إطاعته كما يفصح عنه قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلُؤْلِ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّ عِلَّةَ إِيْجَابِ الْخُرُوجِ إِذَا خَرَجَ ﷺ إِلَى الْجِهَادِ وَجُوبُ الطَّاعَةِ، فَهَمَا تَحَقُّقُ وَجُوبِ الطَّاعَةِ الَّذِي هُوَ عِلَّةُ لَوْجُوبِ الْحُكْمِ تَحَقُّقُ الْحُكْمِ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ إِلَى الْجِهَادِ، وَلَمْ يَعْينَ طَائِفَةً مَخْصُوصَةً لِلْخُرُوجِ مَعَهُ لَمْ يَجْزِ لِأَحَدٍ مَتْنٌ وَجِبَتْ طَاعَتُهُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنْهُ، وَوَجِبَ عَلَى الْجَمِيعِ الْخُرُوجُ، فَيَكُونُ الْجِهَادُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَرَضٌ عَيْنٌ لَا فَرَضُ كِفَايَةٍ.

لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ  
وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ  
الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً  
وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ  
عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا<sup>(٢)</sup>

بيان آية  
«لَا يَسْتَوِي  
القاعدون من  
المؤمنين...»  
والأحكام  
المستفادة منها

العاشرة: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾، أي المملون عنان العزيمة عن الخروج إلى الجهاد في سبيل الله ﴿من المؤمنين﴾، إمّا في موضع نصب على الحال من القاعدين، وإمّا في محلّ الرّفْع على الوصف ﴿غير لُؤْلِ الضّرر﴾ قرئ<sup>(٣)</sup> منصوباً ومرفوعاً والشّواذ مجروراً، فالنّصب إمّا على الحال أو الإِسْتِثْنَاء، والرفع على الوصف للقاعدين، والجرّ على الوصف للمؤمنين. فإن قلت: هل تجد فرقاً بحسب المعنى بين حملها على الوصف، وحملها

١- النساء: ٥٩.

٢- النساء: ٩٥.

٣- الكشاف: ج ١، ص ٥٢٣.

على الإستثناء؟

قلت: نعم فإنَّ في الإستثناء إخراج بعض من كلِّ كقولك: «جاءني القوم غير زيد»، وليس كذلك في الوصف كقولك: «عندي درهم غير زائف»، وإن كانت في الموصوفين تفيد الخصوص، ألا ترى أنَّها قد خصَّصت القاعدة عن الجهاد في إنتفاء المساواة تحقيق الضرر في جميع القراءات، والضرر المرض، والعاهة من عمى أو عرج أو زمن أو غير ذلك.

عن زيد بن ثابت<sup>(١)</sup> قال: كنت عند رسول الله ﷺ فغشيته السكينة فوَقعت فخذَه على فخذي، وفي رواية: فاتكأ على فخذي، فوالَّذي نفسي بيده لقد ثقل عليَّ حتَّى خشيت أن يرضها ثم سرى عنه فقال: «اكتب فكتبْتُ في كتف: \*لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله\*.

فقال ابن أم مكتوم<sup>(٢)</sup> وهو أعمى: يا رسول الله فكيف بمن لا يستطيع الجهاد من المؤمنين فغشيته السكينة كذلك، ثم قال: اقرأ يا زيد، فقرأت: \*لا يستوى القاعدون من المؤمنين إقبال غير أولى الضرر<sup>(٣)</sup>\*، وعن زيد أنزلها الله وحدها فالحقتها، والذي نفسي بيده لكانني انظر إلى ملحقتها عند صدع في الكتف.

\*والمجاهدون\* عطف على \*القاعدون\*؛ إذ الفعل يقتضي تعدد الفاعل \*بأموالهم وأنفسهم\*، في هذا التقييد بيان وتعليل لإنتفاء المساواة والتفضيل، والمراد بنفي المساواة مع وضوحه التنبيه على مرتبة البعد ليأنف القاعد وتأخذه الانفة لترفعه عن حضيض القعود إلى ذروة يجد مجد النهوض مع المجاهدين بأموالهم وأنفسهم، قيل: نزلت في غزوة بدر، وقيل<sup>(٤)</sup>: في تبوك، أي \*لا يستوى

١ - أسباب النزول للواحدي: ص ١٧٨، ١٧٩.

٢ - الكشف: ج ١، ص ٥٥٣.

٣ - ما بين المعفوقتين إستبناها عن الكشف: ج ١، ص ٥٥٣.

٤ - الكشف: ج ١، ص ٥٥٣.



القاعدون\* عنها والخارجون إليها، وقيل: لَمَّا أُمروا بالثَّبَت والتَّبَيَّنَ فرق بعضهم من أن يقع الجهاد فيما يلام عليه وظنَّ أنَّ عدم الخروج والتلبُّس به حذراً من الوقوع فيما لا يليق شرعاً، أفضل من الخروج، فنزلت دفْعاً لذلك الوهم وحثاً على الخروج إليه \*فُضِّلَ اللهُ المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة\*، أي على القاعدين من أولي الضرر فكيف بحال غير أولي الضرر.

فإن قلت: هذه الجملة مبيَّنة للجملة الأولى، وقد قيَّدت الأولى بغير أولى الضرر فهلاً قيَّدت هذه به أيضاً؟

قلت: هذه وإن كانت مبيَّنة للأولى لكنَّها جارية على لُسلوب الأولى والأجدر مثل ما إذا قيل لك: «هل زيد أفضل من عمرو؟» فتقول: هو أفضل منه فكيف لا يكون هو أفضل منه.

و\*درجة\* منصوبة بنزع الخافض، أي بدرجة، والتَّنْكِيرُ للتعظيم، ويجوز أن تكون منصوبةً على المصدر؛ لأنَّه متضمَّنٌ لمعنى التَّفْضِيل، أو على الحال، أي ذي درجة \*وكلاً\* من الفريقين، أي من المجاهدين والقاعدين من أولى الضرر، ويجوز أن يراد مطلق القاعدين؛ لأنَّ الجهاد فرض كفاية \*وعدا الله الحسنى\*، أي المثوبة الحسنى وهي الجَنَّة وإن كان المجاهدون مفضَّلين على القاعدين المذكورين في مقابلتهم \*وكلاً\* مفعول أوَّل لـ «وعد» و«الحسنى» الثاني.

\*وفُضِّلَ اللهُ المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً\*<sup>(١)</sup>، «أجراً» منصوب على المصدرية على تضمين التَّفْضِيل معنى الأجر، أي أجرهم أجراً عظيماً، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لـ «فُضِّلَ» على تضمينه معنى الإِعْطاء، والمعنى حينئذٍ: أعطاهم زيادة على القاعدين أجراً عظيماً.

والحاصل أنَّ المجاهدين مفضلون على كلا الفريقين ، على القاعدين ذوي الضرر تفضيلاً لكونهم كانوا معهم بقصدهم وإرادتهم وإن لم يكونوا معهم بأبدانهم ، عن النَّبِيِّ ﷺ : «لقد خلفتم المدينة قواماً ماسرتم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم وهم الَّذِينَ صَحَّتْ نِيَّتُهُمْ وَنَصَحَتْ جِيُوبُهُمْ وَكَانَتْ قُنُودُهُمْ تَهْوِي إِلَى الْجِهَادِ وَبِهِمْ مَا يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْمَسِيرِ مِنْ ضَرَرٍ أَوْ غَيْرِهِ»<sup>(١)</sup> ، وعلى القاعدين غير أولي الضرر تفضيلاً عظيماً .

### تحقيق

اعلم: أنَّ تقييد القاعدين بكونهم من المؤمنين لدفع توهم المناسبة بين المجاهدين والقاعدين من غير المسلمين والإحتياج إلى نفي المساواة ، وذلك فإنَّ نفي المساواة إنما يحسن عند توهمها بوجه ما ، وذلك إنما يصحَّ مع وجود مناسبة ما بين الشخصين ، وأمّا إذا انتفت المناسبة فلا يتوهم المساواة أصلاً ، فلا إحتياج إلى نفيها ، فعلم من هذا التقييد أنَّ لامناسبة بين المشترك والمؤمن أصلاً ، ولذلك لم يحتج إلى نفي المساواة .

ثمَّ اعلم: أنَّ هذه الآية تدلُّ بمنطوقها على نفي المساواة بين المجاهدين والقاعدين ، غير أولي الضرر وبمفهومها المخالف على المساواة بين المجاهدين بأموالهم وأنفسهم والقاعدين ، الإضرار لتخصيص هذا القيد أعني غير أولي الضرر إنتفاء المساواة بغير الإضرار ، لكن ينبغي أن يعلم أنَّها لا تدلُّ على المساواة بينهما مطلقاً ، أعني من جميع الوجوه ، بل من حيث النية ، لامن حيث العمل ، فلا يلزم على هذا حينئذٍ بين دلالة هذه الآية على المساواة بينهما ، وبين دلالة ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ على تفضيل المجاهدين بالأموال والأنفس على القاعدين ذوي الضرر كما فهم من تفسيرنا ﴿فَضَّلَ اللَّهُ

### المجاهدين\* الآية.

وتوضيح ذلك: أن المجاهدين بأموالهم وأنفسهم قد حازوا فضيلتين إحداهما الجهاد في سبيل الله ببذل الأتفس والأموال، والأخرى الميل الطبعي إلى تحصيل تلك الفضيلة والقاعدون ذوو الضرر، قد حصل لهم إحدى الفضيلتين أعني الميل الطبعي إلى تحصيل تلك الفضيلة وإن فاتتهم الفضيلة الأخرى، لوجود المانع، فظهر أن المساواة بينهما إنما هو في إحدى الفضيلتين، فلا ينافي تفضيل المجاهدين عليهم باعتبار الفضيلة الأخرى.

ويؤيد ما قلنا تكرار المجاهدين بأموالهم وأنفسهم في قوله؛ \*فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة\*.

بيان ذلك: أن تقييد المفضل بوصف، هو علة التفضيل يقتضي اعتبار نفيه عن المفضل عليه، فيكون التقدير حينئذ: «فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين الذين لم يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم» \*درجة\*، أي فضيلة من ذينك الفضيلتين، معهم ذو الطبع السليم والذهن المستقيم أنه تعالى لم يفضلهم عليهم في غير تلك الدرجة، بل يفهم أنه قد ساوى بينهم في الدرجة الأخرى كما يفصح عنه ﷺ قوله: «ما سرت مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم»<sup>(١)</sup>.

ثم إنه لا يخفى عليك أن الآية قد دلت بالمنطوق على انقسام المكلفين من المؤمنين إلى ثلاث فرق مجاهد في سبيل الله بالأموال والأنفس، وقاعد عن الجهاد لعذر، وقاعد عنه لالعذر، وأن المجاهد مفضل على القاعد مطلقاً أعني أن يكون لعذر أو لغيره، لكن فضله على غير المعذور أقوى ولشد من فضله على المعذور، وأن المعذور مفضل على القاعد من غير عذر، وقد دلت بفحوى الخطاب على فرقتين آخرين أحدهما من جاهد بالنفس دون المال، وثانيهما من جاهد بالمال دون النفس.

وقد علم مرتبة كل منهما قياساً على ما علم من مراتب أخواتهما، فالمجاهد بهما مفضل على المجاهد بأحدهما، والمجاهد بأحدهما مفضل على القاعد مطلقاً، لكن فضله على القاعد الغير المعذور أقوى وأشد من فضله على المعذور، وأن المجاهد بالنفس دون المال مفضل على المجاهد بالمال دون النفس، وأنت خبير بأن في دلالة هذا التفضيل على الحكم الشرعي من كونه فرساً أو مستحباً إجمالاً؛ إذ كل منهما قد يكون سبباً للتفضيل، لكن الشارع قد رفع ذلك الإجمال ببيانه في الآيات والأحاديث من كونه فرض كفاية.

لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ  
مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ  
مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١)

الحادية عشر: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ﴾، وهم الزمنى والهزمى: بيان آية  
﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ...﴾  
والأحكام المستفادة منها  
﴿وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾ وهم الذين بلغوا من المرض حد العجز عن الجهاد ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ﴾ وهم الفقراء، وعبر عنهم بما عبر لتخصيص هذا القسم منهم باعتبار هذا الوصف بهذا الحكم ﴿حَرَجٌ﴾، أي إثم وهو اسم «ليس»: ﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ النصح لله ورسوله الإيمان بهما؛ فإنه يقتضي إظهارهما على أنفسهما في كل أمر ترغب فيه الأفس، من الراحة، والدعة والثروة، وما أشبه ذلك، فيصرفون الراحة والدعة والثروة والصحة في طاعتها، ويختارون تحمل جميع المشاق والمكاره في طلب مرضاتهما، وهو الإخلاص في الأقوال والأفعال بما فيه صلاح أمر المسلمين.

﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ الذين آمنوا بالله ورسوله وأخلصوا الهما سرائرهم ﴿مِنْ

سبيل\* إلى اللوم والعقاب قيل<sup>(١)</sup>: نزلت في عائذ بن عمرو وأصحابه، وقيل<sup>(٢)</sup>: في عبد الله بن زائده وهو ابن أم مكتوم وكان ضريراً، فقال: يا رسول الله إني شيخ ضرير البصر خفيف الحال نحيف الجسم وليس لي قائد فهل لي رخصة في التَّخَلُّف عن الجهاد؟ فسكت رسول الله ﷺ فنزلت.

\*والله غفور رحيم\* هذه الآية تدلُّ بالمفهوم المخالف على لزوم الإثم لمن تخلف عن الجهاد ممن عدا الجماعة المذكورين لكون القصر قصر قلب، فالمعنى أن الحرج ليس على هؤلاء، بل الحرج إنما هو على من عداهم، فيكون الجهاد واجباً على من عداهم؛ إذ لا تعني بالواجب إلا ما يترتب الحرج، أي الإثم على تركه، ويفهم منها أيضاً بالطريق المذكور ثبوت الحرج على من لم يكن ناصحاً لله ورسوله وإن كان متصفاً بشيء من الأعذار المذكورة.

وقد يستدلُّ بهذه الآية على وجوب الأحكام على الكفار؛ لأنهم إذا لحقهم الحرج من تركهم هذا الحكم مع اتصافهم بما من شأنه أن يكون رافعاً للحرج عنهم لو اتصفوا بصفة الإيمان وتحلوا بحلية الإحسان أعني إخلاص النصيحة لله ورسوله ويخلوا من شين التفاق فبا لحرى أن يلحقهم الحرج في ترك باقي الأحكام.



١ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٦٠.

٢ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٦٠.



# الْمَجْثُ الثَّانِي:

فِي الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِبَيَانِ الْقِتَالِ وَأَحْكَامِهِ





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

## المبحث الثاني

في الآيات المتعلقة ببيان القتال وأحكامه

وهي خمس عشرة آية:

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ  
كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ  
أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ  
عَنْ دِينِكُمْ إِنْ أَسْطَلُّوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ  
فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا  
وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ<sup>(١)</sup>

الأولى: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ قيل: هم المشركون، وقيل: هم  
المؤمنون ﴿عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ قيل<sup>(٢)</sup>: هو رجب سمي به لتحريم القتال فيه،  
ويجوز أن يحمل على الجنس، وهو الأقوى، فإن الحكم عام ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ بدل  
اشتمال، أي يسألونك عن القتال الواقع فيه أمباح هو أم لا؟ وقرأ ابن مسعود<sup>(٣)</sup> عن  
﴿قتال فيه﴾ بتكرير العامل، وعكرمة<sup>(٤)</sup> «قتل فيه»: ﴿قتل قتال فيه كبير﴾، «قتال»

١ - البقرة ٢: ٢١٧.

٢ - الكشف: ج ١، ص ٢٥٩.

٣ - الكشف: ج ١، ص ٢٥٩.

٤ - الكشف: ج ١، ص ٢٥٩.



مبتدأ و«فيه» صفته، أي قتال كائن فيه، وخبره محذوف لقيام صفته مقامه، أي إثم كبير، ويجوز أن يتعلّق «فيه» بـ «قتال»، ولا يحتاج إلى تقدير العامل، قيل: الآية منسوخة «بـ» \*فاقتلوا المشركين\*<sup>(١)</sup>، وهو نسخ الخاص بالعام، وقد اختلف فيه، وقيل<sup>(٢)</sup>: الأولى منع دلالة الآية على حرمة القتال فيه مطلقاً؛ لأنّ «قتال» نكرة مثبتة فلا تعمّ \*وصدّ\*، أي منع \*عن سبيل الله\* وهو دين الإسلام، وكلّما تقرب إلى الله \*وصدّ\* عطف على «كبير»، \*وكفر به\* عطف على «صدّ»، وعلى هذا التقدير لا يجوز أن يكون ضمير \*به\* راجعاً إلى اسم الله؛ لأنّ القتال في الشهر الحرام ليس كفراً بالله، فتعيّن أن يعود إلى الشهر الحرام؛ لأنّ هتك حرمة كفر به \*والمسجد الحرام\* مجرور بتقدير مضاف كقول الشاعر:

أكل امرئ تحسبين امرأً      ونار توقد بالليل نارا<sup>(٣)</sup>

وكقولهم: «ماكل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرّة»<sup>(٤)</sup>.

ولا يجوز أن يكون معطوفاً على «سبيل الله» وإلّا لزم العطف على الموصول قبل تمام الصلة؛ فإنّه قد عطف \*كفر به\* على \*صدّ\* ولا على الضمير في \*به\* لأنّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، على أنّ المعنى على تقدير هذا العطف غير مستقيم، إذ ليس القتال في الشهر الحرام كفراً بالمسجد الحرام \*وإخراج أهله منه أكبر عند الله\*، «إخراج أهله منه أكبر» مبتدأ وخبر، والضمير في «أهله» و«منه» راجع إلى المسجد الحرام، وحاصل المعنى على هذا التقدير: أنّ القتال في الشهر الحرام ذنب عظيم وصدّ عن سبيل الله وكفر بالشّهر الحرام ويمنع عن المسجد الحرام.

١ - التوبة ٩: ٥.

٢ - فقه القرآن: ج ١، ص ٣٣٨.

٣ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ١١٧.

٤ - مجمع الإمثال: ج ٢، ص ٢٨١، وفيه: «ولا كلّ سوداء...».

وهذه الأمور الشنيعة المرتبة على القتال، أعني إخراج أهل المسجد الحرام، وهو النَّبِيُّ ﷺ، وأهل بيته وأصحابه أكبر إثماً وأعظم خطيئة من القتال المذكور، وقيل: إنَّ «صدَّ» مبتدأ وعطف على المبتدأ المذكور من الأمور الثلاثة الآخر كلُّ منها مبتدأ، و«أكبر» خبر للأربعة و«أفعل» من يستوي فيه المفرد والثنية والجمع، وقيل<sup>(١)</sup>: إنَّ «أكبر» خبر لإخراج أهله منه، وخبر «صدَّ وكفر» مقدَّر، وهو كبريان لدلالة خبر «قتال» عليه \*والفتنة أكبر من القتل\*، أي ما يجتري عليه الكفار من الإخراج والشرك أكبر من القتل الذي ارتكبه المؤمنون في الشهر الحرام، بناء على ظنهم أنه ليس منه \*ولا يزالون يقاتلونكم\*، أي لا ينفكُّون عن قتالكم \*حتَّى يردَّوكم عن دينكم\*، أي لكي أو إلى أن يردَّوكم عن دينكم، ففيه إخبار عن دوام عداوة الكفار للمؤمنين وتهافتهم على إخراجهم من دين الإسلام وإدخالهم في الكفر \*إن استطاعوا\* استبعاد لاستطاعتهم كقوله: من شقَّ ثاني مخاطبه لم يملك الملك إن ملكك الملك فأخرجني من مملكتك.

وإبعاد لهم عمَّا يرجونه من ارتدادهم \*ومن يردمنكم\* أيها المؤمنون \*عن دينه\* إلى دين غير دين الإسلام \*فيمت وهو كافر\*، أي على ردتِه \*فلوئلك حبطت أعمالهم في الدنيا\* لما يفوتهم من ثمرات الإسلام \*والآخرة\* لتفويتهم ثواب المؤمنين \*ولوئلك أصحاب النار هم فيها خالدون\* كسائر الكفرة، لانهدام بنيان إسلامه السابق بكفره اللاحق، بل هو أشدَّ عذاباً وأعظم عقاباً، وأكبر حسرة؛ لأنَّه قد ضلَّ على علم وأهلك نفسه بعد أن أنجاه الله، نعوذ بالله من الضلالة بعد الهداية، ومن الإخراج من النور إلى الظلمات بعد الإخراج من الظلمات إلى النور.

## تحقيق

بيان ما أفاده  
المصنف في الآية

في هذه الآية دلالة على أحكام شتى منها:

الأول: حرمة القتال في الشهر الحرام، وهذا الحكم وإن كان في صدر الآية مطلقاً قد علم تقييده بإنتفاء إبتداء الخصم بالقتال فيها من آيات أخر مثل قوله تعالى: \*والحرمات قصاص\*<sup>(١)</sup>، وقوله: \*وصدّ عن\* إلى قوله: \*أكبر\*؛ فإنّ الخصم إذا ابتدأ بالقتال فيها وجب على المسلمين قتالاً فيها، إذا لم يتمكن من ذبّه والإحتراز عنه بدونه، فضلاً عن الجواز.

الثاني: حرمة الصدّ عن سبيل الله وهتك حرمة الشهر الحرام والصدّ عن المسجد الحرام وإخراج أهله منه.

الثالث: كون كلّ واحد من هذه الأمور الأربعة إثمه أكبر من إثم القتال في الشهر الحرام، ومن هاهنا علم أنّه لو ارتكب أحد هذه الأمور المذكورة في أحد من الأشهر الحرم حلّ قتاله فيها، بل ربّما يجب.

الرابع: أنّ إلقاء الفتنة المؤدّية إلى القتال المفضي إلى القتل بين المسلمين أشدّ وبالألم من القتل؛ لأنّ ملقي الفتنة شريك القاتل في القتل، وليس القاتل شريك الملقي في السبيّة.

الخامس: أنّ ردّة الإسلام تجبّ ما قبلها من الإيمان وأحكامه، وتحبط جميع الطّاعات وتبيح سفك الدم المحصن بالإيمان كما أنّ الإيمان يجبّ ما قبله ويحصن دم الكافر الذي كان هدرّاً بالكفر.

قيل في سبب نزول الآية: (٢) إنّ النّبّي ﷺ أمر ابن عمّه عبد الله بن جحش

١- البقرة ١٩٤:٢.

٢- أسباب النزول للواحدي: ص ٧١.

في جمادى الآخر قبل قتال بدر بشهرين على رأس سبعة عشر شهراً من مقدمة المدينة وبعث معه ثمانية نفر من أهل المدينة المهاجرين، وكتب له كتاباً وأمره أن لا يفيض ختامه إلا بعد أن يذهب عن المدينة مسيرة يومين، فإذا فضضت ختامه عملت بمضمونه، فلما سار يومين ونزل منزله فضّ الكتاب فإذا فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد فسر على بركة الله بمن تبعك من أصحابك حتى تنزل بطن نخلة، فترصد بها عير قريش لعلك أن تأتيناه منه بخبر».

فلما نظر في الكتاب، قال: سمعاً وطاعة، فمضى بأصحابه حتى نزل بطن نخلة فمرت بهم عير لقريش تحمل زيباً وأدماً وتجارة من تجارة الطائف، وفيهم عمرو بن عبد الله الخضرمي والحكم بن كيسان وعثمان بن عبد الله ونوفل بن عبد الله المخزوميّان، فقتلوا عمرو بن عبد الله، فكان أول قتيل قتل من المشركين وأستأسر الحكم وعثمان، فكانا أول من أُرِس في الإسلام، وفرّ نوفل واستاقوا العير، وكان ذلك في غرة رجب وهم يظنّونه من جمادى الآخرة، فقالت قريش: قد استحلّ محمد الشهر الحرام، شهراً يأمن فيه الخائف فوقّ رسول الله ﷺ العير وصعب عليه هذا الأمر وعظم ذلك على أصحاب السريّة وظنّوا أنهم قد هلكوا وسقط في أيديهم، فقالوا لن نبرح حتى ينزل توبتنا وردّ رسول الله ﷺ العير والأسارى.

وعن ابن عباس<sup>(١)</sup> أنّه لما نزلت الآية أخذ رسول الله ﷺ العير وأخذ منه الخمس وقسّم الباقي بين أصحاب السريّة، فكان ما ذكر سبباً لنزول قوله تعالى: \*يسئلونك عن الشهر الحرام\*.

وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ  
أَخْرَجَوْكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقْتُلُوا  
عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْتَلُوا فِيهِ فَإِن قَتَلْتُمُوهُمْ  
فَأَقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ (١)

بيان آية  
«واقتلوهم حيث  
ثقفتهم...»  
والأحكام  
المستفادة منها

الآية الثانية: قوله تعالى : «واقتلوهم حيث ثقفتهم» ، أي ظفرتهم بهم؛  
لأنَّ الثَّقَفَ هو الوجدان مع الغلبة؛ لأنَّ الأصل (٢) فيه الحذق في إدراك الشيء علماً  
أو عملاً، فهو متضمنٌ لمعنى الغلبة، والمعنى: الأمر بقتل المشركين المقاتلين أينما  
تمكنوا من قتلهم سواء كانوا في الحلِّ أو الحرم \* وأخرجوهم من حيث  
أخرجوكم\* ، أي من مكان أخرجوكم منه، وهو مكة، وقد وقع ذلك في يوم فتح  
مكة، وقد استمرَّ هذا الحكم بتحريم جواز المشركين في الحرم فضلاً عن تمكينهم  
من المكث فيه، ووجوب إخراجهم منه لو وجدوا فيه لقوله تعالى: \*إنما المشركون  
نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا\* (٣).

\*والفتنة أشدُّ من القتل\* هذا كالتعليل لإباحة قتلهم في الحرم كأنه قيل: (٤)  
لا تستعظموا قتلهم في المسجد الحرام فإنَّ الفتنة التي هي سبب لإخراجكم منه  
وتشريدكم عن أوطانكم أشدُّ عقوبة من القتل؛ فإنَّ كلَّ جرعة من تجرَّع كؤوس  
الشتات لدى مفارقة الإخوة والأخوات شرقة هي أشدُّ حرقةً من حرقة حز  
الأعناق بحدِّ الظباء والمشركات؛ فإنَّ تفريق الوصال أهون من الفرقة بعد الوصال،

١- البقرة ١٩١:٢.

٢- أنوار التنزيل: ج ١، ص ١٠٨.

٣- التوبة ٢٨:٩.

٤- الكشاف: ج ١، ص ٢٣٦.

وقيل <sup>(١)</sup>: المراد بالفتنة عذاب الآخرة نظراً إلى قوله تعالى: ﴿ذوقوا فتنتكم﴾ <sup>(٢)</sup>، كأنه قيل: اقتلوهم في الدنيا، ولهم عذاب أشدّ نكالاً من القتل في الدنيا، وقيل <sup>(٣)</sup>: المراد بالفتنة الشرك، والمعنى حينئذٍ إن تستعظموا قتلكم إيّاهم في الحرم فكونهم على الشرك مع لبثهم فيه أعظم من القتل، وقيل: المراد بها صدهم الرسول وحزبه عن أن يدخلوا مكة.

فإن قلت: كيف أمروا بإخراجهم بعد أن أمروا بقتلهم؟

قلت: يجوز أن يكون الأمر للتخيير، ويكون قوله: ﴿والفتنة أكبر من القتل﴾ <sup>(٤)</sup> كالتعليل بهذا التخيير كأنه قيل: لا تستهينوا عقوبة الإخراج وتظنّوا أنّها أهون عقوبة منه، فإنّها أشدّ عقوبة وأقوى نكالاً منه فأيّ اخترتم منهما كان شافياً لغلّ الصدور، كافياً في الانتقام ممّا جنّوه على المسلمين من الإخراج والصدّ والمنع من العبور، وربكم وإن كان صبوراً لكنّه منتقم غيور قتال ﷺ: «إنّ سعداً غيور والنبيّ أغير منه وآله العرش أغير» <sup>(٥)</sup>.

\* ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتّى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين \* قرأ <sup>(٦)</sup> حمزة والكسائي «ولا تقتلوهم»، «حتّى يقتلوكم»، «فإن قتلوكم فاقتلوهم» بحذف الألف في المواضع الثلاثة والباقون بإثباتها فيها، أي لا تبتدؤهم بالقتال، والقتل عند المسجد الحرام، والمعنى على القراءة بحذف الألف: ولا تقتلوا بعضهم عنده حتّى يقتلوا بعضهم عنده، فإنّ العرب تنزّل قتل

١ - الكشاف: ج ٢، ص ٢٣٦.

٢ - الذاريات ١٤: ٥١.

٣ - كنز العرفان: ج ١، ص ٣٥٦.

٤ - البقرة ٢: ١٧.

٥ - كنز العمال: ج ١١، ص ٦٨٨، ح ٣٣٢٢٧.

٦ - التبيان: ج ٢، ص ١٤٥.

البعض منزلة قتل الجميع تنزيلاً للقبيلة منزلة نفس واحدة، قال الشاعر:

فإن تقتلونا غيلة وخديعة قتلناكم جهراً بحرّ الكتاب

وقوله: \*فاقتلوهم\* على تقدير قراءة الجمهور معناه: إن قاتلوكم عنده فاقتلوهم فيه، وإن لم يقتلوا منكم أحداً؛ فإن مجرد الإبتداء بالقتال فيه مستلزم للإبتداء منهم بهتك الحرمة، وذلك لكفرهم، فيجب حينئذ قتلهم وإن كانوا في الحرم؛ فإن ذلك جزاء الكافرين لكفرهم وهتك حرمة الحرم.

علم من الآية وجوب قتل من قاتل المسلمين سواء كان في الحل أو الحرم؛ لكن وجوب القتال أو القتل في الحرم بشرط أن يتدوهم بالقتال؛ لأن الضمير المنصوب في \*واقتلوهم\* عائد إلى الذين يقاتلونكم، هذا إذا لم يكن المقاتلون من أهل مكة، وأما إذا كانوا منهم فقد يقال: إن فيها دلالة على التخيير بين القتل والإخراج ووجوب الإمتناع عن الإبتداء بالقتال عند المسجد الحرام، ووجوب قتل من ابتدا القتال عنده منهم.

يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ  
وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ<sup>(١)</sup>

الثالثة: قوله تعالى: \*يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار\*، أي الذين يقربون منكم في الأرض أو النسب، ففي الآية دلالة على وجوب قتال الأقرب من الكفار، وقد اختلف فيمن عني في هذه الآية بالأقرب، قال ابن عباس<sup>(٢)</sup>: هم قريظة والنضير، وخيبر وفدك، ونحوها، وقيل: أريد بهم

بيان آية «يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين...» والأحكام المستفادة منها

١- التوبة: ٩، ١٢٣.

٢- مجمع البيان: ج ٣، ص ٨٤.

الرَّومَ وَكَانُوا سَكَّانَ الشَّامِ وَكَانَتْ أَقْرَبَ إِلَى الْمَدِينَةِ مِنَ الْعِرَاقِ وَفَارِسَ<sup>(١)</sup> \*وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غَلْظَةً\*، أي شِدَّةً وَلُفَّةً، وهو نهي عن لين الجانب لهم والرأفة بهم، وهذا يشمل الجرأة والصبر على مضض حرّ القتال والمبالغة في العدواة والعنف في الأسر والمثلة في القتل.

\*وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ\* الَّذِينَ يَحْذَرُونَ الْمَسَاهِلَةَ فِي الْقِتَالِ وَلِيَنَ الْجَانِبَ لِلْكَفَّارِ لَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَزَّ النَّاسُ لَدَيْهِمْ وَأَحَبُّهُمْ إِلَيْهِمْ، وهذا يدلّ على قوّة الإيمان، وعكسه يدلّ على ضعفه ووهنه، وهذا يجب على كلّ مؤمن بالنسبة إلى كلّ من خالف مذهبه، وكفى على وجوب هذا الحكم شاهداً قوله تعالى: \*لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ\* الآية<sup>(٢)</sup>.

وقد علم من الآية وجوب الترتيب في الحرب، فيجب أن يبدأ المسلمون بقتال الأقرب ثمّ القريب ثمّ البعيد ثمّ الأبعد، أللهمّ إلا أن يخاف غائلة الأبعد، فيجب تقديم قتاله إذا أمن غائلة الأقرب، وهذا مطابق للحكمة الحربيّة؛ فإنّ الإمام إذا اشتغل بقتال الأبعد وترك الأقرب وراء ظهره فلربّما وجد الأقرب فرصة البطش بالنساء والصبيان، ومن يتخلّف عن الإمام لعذر، ولربّما خرّبوا بلاد المسلمين ولربّما جاؤا عند مقاومة الجيش الخصم الأبعد من وراء الجيش فيحزفون الكفّار بجيش الإسلام من وراء وقدّام ويكون ذلك سبباً لظفر العدو بهم، فوجب رعاية الترتيب حذراً من مثل هذا الأمر المرتّب.

١ - الكشف: ج ٢، ص ٢٢٢.

٢ - المجادلة ٥٨: ٢٢.



يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا  
تُولُوهُمُ الْآدْبَارَ ﴿١﴾ وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ بُرَّةٌ إِلَّا مَتَحَرَّفًا  
لِقِتَالٍ أَوْ مَتَحَرِّ إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَا وَنُهُ  
جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ <sup>(١)</sup>

الرابعة: قوله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا ﴿١﴾»  
«الزحف» مصدر زحف يزحف إذا دبّ، منصوب على الحال من المفعول، والمراد  
الاجتماع، أي مجتمعين متزاحفين بعضهم إلى بعض والتزاحف التداني والتقارب  
قال الأعشى:

لِمَنْ الظُّعَانُ سِيرَهَنَ تَزَحُّفٌ عوم السّفين إذا تقاعش تجدف <sup>(٢)</sup>  
وقد يطلق على الجيش العظيم؛ لأنّ الكثرة والإزدحام ترى الناظر كأنّه  
يدبّ ويزحف ﴿فَلَا تُولُوهُمُ الْآدْبَارَ﴾، أي فلا تنهزموا ولا تفرّوا عن القتال،  
ولا تعطوا المشركين ظهوركم؛ وإنّما خصّت الأدبار بالذكر تشويهاً للفرار وتصويراً  
لقبح تلك الحالة، وحاصل المعنى: إحدروا الفرار حال كثرتهم عليكم فضلاً عن  
حالة القلّة أو المساواة، ويجوز أن يجعل حالاً من الفريقين، أي متزاحفين قد  
حمل أحدهم على صاحبه ودنا كلّ منكم إلى خصمه، وقيل: إنّ حال من «الذين  
آمنوا»، وعلى هذا يكون تقدمه نهى لهم عن الفرار الذي وقع منهم يوم حنين، وهم  
إثنا عشر ألفاً.

وقد اختلف في حكم الآية، فذهب بعض إلى أنّها مخصوصة بيوم بدر، وأمّا

١- الأنفال ١٥٨-١٦.

٢- تاج العروس: ج ٢٣، ص ٣٧٥.

بعد ذلك فالمؤمنون بعضهم فئة لبعض ، وعن يزيد بن أبي حبيب<sup>(١)</sup> أوجب الله لمن فر يوم بدر النار فقال: \*ومن يولهم يومئذ دبره\*<sup>(٢)</sup> الآية ، فلما كان يوم أحد قال تعالى: \*إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا\*<sup>(٣)</sup> ولقد عفا الله عنهم ، وعن عطاء الآية<sup>(٤)</sup> منسوخة بقوله تعالى: \*الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً\*<sup>(٥)</sup> .

\*ومن يولهم يومئذ\* ، أي يوم الزحف والقتال \*دبره\* إلا متحرفاً لقتال<sup>(٦)</sup> «التحرّف» في الأصل المصير إلى الحرف ، وهو الحدّ ، والطرف واللام أجلى ، أي لأجل قتال ، والمراد به هاهنا الفرّ للكرّ ، وهو أن يفرّ عن خصمه إراءة له العجز ، فيقطع خصمه في الظفره ويقتل عن مقاتلته ولا ينهزم عنه فيكرّ عليه ويبطش به ، وهو باب من خدع الحرب \*أو متحيزاً إلى فئة\* ، أي منضمّاً إلى جماعة أخرى متضمناً ذلك الإنضمام مصلحة ، وهو مشتقّ من حزت الشيء إذا جمعته وأصله متحيزاً ، و«متحرّفاً» منصوب على أنه حال من ضمير «يولهم» والإستثناء مفرّغ يعني: ومن يولهم يومئذ دبره في حال من الأحوال إلا حال كونه متحرّفاً ، أو على الإستثناء بأن يكون المستثنى منه مذكوراً والمعنى حينئذ: ومن يولهم فقد باء بغضب إلا رجلاً متحرّفاً فهو حينئذ صفة لاحالاً \*فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنّم وبئس المصير\* قد مرّ تفسيره فليرجع إليه.

### تحقيق

إعلم: أن هذه الآية تدلّ على تحريم فرار المسلمين من الكافرين ، كما هو بيان ما أفاده المصنّف في الآية

١ - تفسير الطبري: ج ٦ ، ص ٢٠١ .

٢ - الأنفال ١٦:٨ .

٣ - آل عمران ١٥٥:٣ .

٤ - تفسير الطبري: ج ٦ ، ص ٢٠١ .

٥ - الأنفال ١٦:٨ .

٦ - الأنفال ١٦:٨ .

مستفاد من النهي أعني \*فلا تُولُوهُمُ الأَدْبَارُ\*، لكن لما كان هذا النهي مترتباً على الشرط كما تدل عليه الفاء الجزائية، وكان الشرط مقيداً بالحال، ولم يكن ذو الحال متعيناً صلاحية كل من الفاعل والمفعول وكليةما معالوقوعهما حالاً، وكان المعنى مختلفاً باعتبار جعله حالاً من أحدهما أو منهما لم تكن دلالة الآية نظراً إلى نفس اللفظ قطعية، وعلى تقدير كون «زحفاً» حالاً من المفعول، وعدم اختصاص حكم الآية بيوم بدر لا يحسن حمل الكثرة على مطلقها لا متناع ذلك عقلاً وشرعاً، أمّا عقلاً فلأنّ محافظة النفس واجبة عقلاً.

وأما شرعاً فلقوله تعالى: \*وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ\*<sup>(١)</sup>، فإذا كانت كثرة المشركين في مرتبة يحصل الجزم منها بعدم إمكان المقاومة لا يجب الثبات؛ لأنه في مثل هذه الصورة يفضي إلى نفاذ المسلمين واستيلاء المشركين وكسر قناة الدين، وهذا منافع للغرض من الثبات.

إذا تمهدت هذه المقدمات فنقول: إذا التقت الفئتان، وكان المشركين ضعف المسلمين، أو أقلّ لم يجز الفرار؛ لقوله تعالى: \*فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ\*<sup>(٢)</sup>.

أَللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِنْحِرَافُ أَوْ التَّحْيِيزُ كما عرفت، والإنحراف قد يكون للخديعة، وقد يكون لأمر آخر ممّا يتوقّف عليه أمر الحرب، كاستدبار الريح والشمس واستقبال الخصم واستدبار لمصلحة، وكتسوية آلات الحرب والتهيئة. والتحيز إلى الفئة قد يكون لنصرتها إن ظنّ احتياجها، أو للاتصاف بها إذا احتاج إليها.

وفي اشتراط كونها أهلاً لذلك إشكال ينشأ من إطلاق تسويغ التحيز من غير

١ - البقرة ١٩٥:٢.

٢ - الأنفال ٦٦:٨.

اعتبار لهذا القيد في الآية، ومن أن علة التسويغ طلب الإبتصار، فإذا انتفت العلة إنتفى المعلول.

وفي جوازه مع بعد الفئة تردّد ينشأ من إطلاق النصّ، ومن اقتضائه ترك المقاتلة، وبعد تحييزه إلى الفئة البعيدة، هل يجوز له ترك القتال أم لا؟ ذهب العلامة إلى الجواز<sup>(١)</sup> محتجاً بأنه فرض كفاية، وقد قام به البعض فقد سقط عنه، وإنما تعيّن له على تقدير كونه في الصف، وقد خرج عنه خروجاً سائغاً بسبب التحييز إلى الفئة البعيدة، فلا يكون متعيّناً للقتال، فلا يكون بالنسبة إليه فرض عين، بل فرض كفاية، فقد سقط عنه لقيام غيره به.

واختار ابنه<sup>(٢)</sup> عدم الجواز؛ لأنّه إنّما جاز له التحييز للاستنجاد لا للترك وإلّا لزم الفرار؛ ولأنّه ترك بعد الشروع وقبل التمام والشروع ملزم، فلا يجوز له الترك، ولأنّه بملاقاته العدوّ وكونه في الصف كان الجهاد عليه فرض عين فلا ينقل إلى فرض كفاية، ولأنّه قد لقي الفئة، وكلّ من لقّاها وجب عليه الثبات، وكلّ من وجب عليه الثبات وجب عليه القتال، إمّا ملاقاته الفئة فظاهرة وإمّا أن كلّ من لاقى الفئة وجب عليه الثبات لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٤)</sup> الآية.

وفي جواز هرب الضعفاء من المسلمين من الأقوياء من المشركين مع التساوي في الكمية خلاف، نقل الشيخ في المبسوط<sup>(٥)</sup>، عن بعض الجواز لما قرّره من حكم العقل والشرع بذلك، واختار في المبسوط<sup>(٦)</sup> عدم الجواز لإفادة

١ - قواعد الأحكام: ج ١، ص ٤٨٥.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٣٥٥.

٣ - الأنفال ٨: ٤٥.

٤ - الأنفال ٨: ١٥.

٥ - المبسوط: ج ٢، ص ١٠.

٦ - المبسوط: ج ٢، ص ١٠.

قوله: \*إِذَا الْقِيَمَةُ فَنُتَبِّهُوا الْعُمُومَ، وقال ابن العلامة: <sup>(١)</sup> والأصحّ عندي الثاني؛ لأنّ دلالة وجوب الثبات للضعف على وجوبه للأقلّ أولى.

ومن هذا الخلاف ينشأ الخلاف في وجوب ثبات الواحد ممّا مع الإثنين منهم، إختار الشيخ في المبسوط <sup>(٢)</sup> عدم الوجوب؛ لأنّ الآية الدالّة على وجوب ثبات المائة مع المائتين والألف مع الألفين تفيد إعتبار معنى الكثرة، ووجوبه على الكثير لا يقتضي وجوبه على الواحد، وذهب في النهاية <sup>(٣)</sup> وابن إدريس <sup>(٤)</sup> إلى الوجوب لقول أبي عبد الله عليه السلام: «مَنْ فَرَّ مِنْ رَجُلَيْنِ فِي الْقِتَالِ مِنَ الزَّحْفِ فَقَدْ فَرَّ مِنَ الزَّحْفِ وَمَنْ فَرَّ مِنْ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ فِي الْقِتَالِ فَلَمْ يَفِرَّ» <sup>(٥)</sup>، وقال ابن العلامة: <sup>(٦)</sup> والأوّل أقوى، ومن التقييد في الخبر بقوله: «من الزحف» يفهم منه أنّه لو فرّ الواحد منهما في غير الزحف لم يكن فراراً.

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ  
عِشْرُونَ صَبِرُوا يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ  
يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴿١٠﴾  
الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ  
مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ  
يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿١١﴾

١ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٣٥٦.

٢ - المبسوط: ج ٢، ص ١٠.

٣ - النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٨.

٤ - السرائر: ج ٢، ص ٩.

٥ - الوسايل: ج ١١، ص ٦٣، الباب ٢٧ من أبواب جهاد العدو، ح ١.

٦ - إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٣٥٦.

٧ - الأنفال ٦٥:٨ - ٦٦.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، أي حَثَّهم \* على القتال \*، وهو مشتق من الحرض بفتح الحاء وهو الإشراف على الهلاك، وقيل: مشتق من الحُرْض بضم الحاء، وهو الحُض والحراض محرقة، وقرئ<sup>(١)</sup> بالصاد المهملة \* إن يكن منكم عشرون صابرون \* ثابتون غير فائزين عند مصادمة الأقران \* يغلبوا مائتين \*، «يغلبوا» جزم على أنه جزاء للشرط.

\* وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون \*، ظاهر الآية إخبار، ومعناها أمر، وهو للوجوب، نزلت يوم بدر، وفرض فيها على الرجل من المسلمين أن يقاتل عشرة من الكافرين، وعُلِّل ذلك بقوله: \* بأنهم قوم لا يفقهون \*، أي يقاتلون من غير احتساب ولا طلب ثواب، فهم لا يثبتون إذا أثبتهم حذراً من أن يقتلوا؛ فإنكم لا تبالون بالقتل لعلكم بما تصيرون إليه من الثواب العظيم، والرضوان الذي هو أكبر، وهم يخشون القتل؛ لأنهم لا يقاتلون طلباً للثواب، ولا رجاءً للرضوان، وقيل: لم يكن أمراً جزمياً، بل كان تحريضاً وتثبيتاً، قرأ أبو عمرو<sup>(٢)</sup>: «إن تكن» في الموضعين بالتاء للتأنيث والباقون بالياء، \* الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً \*<sup>(٣)</sup> قيل: صعب على المؤمنين فنسخ ذلك الحكم بهذه الآية، وقيل: كان فيهم قلة في الابتداء فلما كثروا رخص لهم التوسعة فيما كلّفوا به، قرأ<sup>(٤)</sup> أبو جعفر وحزمة وعاصم بفتح الضاد والباقون بالضم، وقرئ<sup>(٥)</sup> «ضعفاء» بالضم والمدّ، جمع «ضعيف» لـ «شركاء» جمع «شريك»،

١ - الكشاف: ج ٢، ص ٢٣٥.

٢ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٥٦.

٣ - الأنفال: ٦٦: ٨.

٤ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٣٩٠.

٥ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٥٦.

والمراد به ضعف البنية أو الضعف في المقاومة مع القلّة، وقيل <sup>(١)</sup>: في الذين لأنّهم كانوا متفاوتين فيه، قيل: لقي حمزة في ثلاثين راكباً أباجهل في ثلثمائة راكباً فقاتل وصبر.

\* فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله \* <sup>(٢)</sup> كثر الحكم في الألف مع أنّ ذكره في المائة والمائتين مغني كما كثره في المائة قبل التخفيف، مع أنّ في العشرة والعشرين كان كافياً ليعلم إطراد الحكم في جميع الأعداد لثلاثاً يتوهم إختصاصه بالعدد المذكور، والمراد بالإذن هاهنا القدرة \* والله مع الصابرين \* اللام للعهد، أي الصابرين على القتال، وقد يكون للجنس بإعتبار الأفراد، أي مع كلّ من صبر في أمر مذلهم واحتسب فيه. وفي هذا التذييل بشارة لهم بأنهم لن يغلبوا أبداً فإنّ من كان الله معه فكيف لا يغلب وكيف يغلب، دلّت الآية على وجوب الثبات إذا زاد المشركون على المسلمين بالضعف، ويعلم تحريم الفرار بالإلتزام ووجوب الثبات مع النقص عن الضعف بالأولوية، ومع الزيادة على الضعف يستحبّ الثبات مع ظنّ السلامة، ومع ظنّ العطب يجب الفرار؛ لأنّ الفرار ممّا لا يطاق من سنن المرسلين.

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ  
وَمَا لَهُمْ جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ وَهُمْ لَا يَصِيرُونَ <sup>(٣)</sup>

السادسة: قوله تعالى: \* يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ \* بالقتال بالسيف:

بيان آية «يا أيها  
النبي جاهد  
الْكُفَّارَ...»  
والأحكام  
المستفادة منها

١ - الكشف: ج ٢، ص ٢٣٥.

٢ - الأنفال: ٦٦٨.

٣ - التوبة: ٩، ٧٣.

\*والمنافقين\* بالحجة، وقيل: بترك الرفق وتغليظ الكلام، وقيل<sup>(١)</sup>: بإقامة الحدود، وعن الصادق عليه السلام: «جاهد الكفار بالمنافقين»<sup>(٢)</sup>، أي قرأ بالباء موضع الواو، وقال: «هل سمعتم أن رسول الله ﷺ قاتل منافقاً».

\*واغلظ عليهم\* في الجهادين جميعاً و«الغلظة»، قيل: هاهنا هي قوة القلب على إحداث الألم فيهم، ثم إنه بعد أن أمره أن يوصل إليهم ما يستحقونه في الدنيا بين له حالهم في العقبى: \*ومأواهم جهنم وبئس المصير\*.

### تنبيه

اعلم: أن الله سبحانه وتعالى قد أمر نبيه ﷺ في هذه الآية بجهاد الكفار والمنافقين، فقد دلت الآية على وجوب جهاد المنافق الذي أوجب الله سبحانه وتعالى جهاده في أيام حضرة رسول الله ﷺ، وإلا لكان هذا الكلام مشتملاً على شيء من اللغو تعالى الله سبحانه وتعالى، وكلامه المجيد عن هذا علواً كبيراً. والإجماع منعقد على أن من يجب جهاده ثلاثة:

الحربي: وهو من عد اليهود، والنصارى، والمجوس من سائر أصناف الكفار سواء اعتقد معبوداً غير الله كالشمس والوثن والنجوم والملائكة أو لم يعتقد كالدهري، وهؤلاء لا يقبل منهم إلا الإسلام.

والذمي: وهو من كان من اليهود والنصارى والمجوس إذا خرجوا عن شرائط الذمة. ما هو المراد من الذمي؟

والبغاة: وهم الذين خرجوا على الإمام ولم ينقادوا له وجحدوا ما جاء تنبيه ﷺ في حقّه من النصّ الجليّ والخفي، ونقضوا البيعة والعهد الذي أحكمه الله ورسوله في حقّه وجعله قلادة في رقابهم وربقة في أعناقهم، كما نطق به الكتاب

١ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٥٠.

٢ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٧٠.



والسنّة وحققناه مراراً متعدّدة في مواضعه، وهؤلاء أعمّ من أن يتمكنوا من الخروج على الإمام بالسيف، أو يضرّوا ذلك في ضمائرهم ولم يجدوا فرصة لذلك، وجهاده ﷺ بالنسبة إلى هذه الفرقة بالحجّة، وتلاوة ما نزل في حقّه ﷺ من الآيات، وأخذ البيعة والعهد منهم له وتأميره عليهم، وتسميته فيما بينهم بأمر المؤمنين مع ما في صدورهم من غلّ، قد غلت به مراجل صدورهم وحقد قد أحقد بمجامع قلوبهم وحسد قد تشربته مزارع أفئدتهم وبغض قد شبّ بمراتع بواطنهم فلاحت طلائع كدوراته على صفحات صحائف ظواهرهم.

وأنت خير بأنّ تكليفه ﷺ بهذا الأمر الذي لاقى فيه عرق الغربة حتّى وضعه لهم على طرف التمام، ولم ينجع فيهم رشداً كان لثقّ وأشدّ عليه من جهاد الكافرين بالسيف علماً منه ﷺ بصعوبة هذا الأمر على القوم، وأنّ حرّ الرقاب كان أهون عليهم من إصابة هذه المصائب، كما حكى عن بعضهم<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿لَلَّهِمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ أَسْتَثْنِ﴾ \* بعداب ليم \*<sup>(٢)</sup>، لعلمه سبحانه وتعالى بصعوبة هذا التكليف عليه ﷺ أنزل عليه قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ \*<sup>(٣)</sup>؛ فإنّه قد علّق سبحانه قبول ما بذل فيه جدّه وجهده، وقاسى فيه كدّه ووكدّه من تبليغ جميع الأحكام على تبليغ هذا الحكم، ولما علم جلّ جلاله خوفه ﷺ وحذره من تبليغه هذا الحكم شجّعه على الإقدام على هذا الأمر المسلّم والشأن المدلهم بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ \* ولقد وقع هذا القصد منهم والعصمة منه تعالى على ما رواه حذيفة وعمار<sup>(٤)</sup> من قصّة العقبة

١ - مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٥٢.

٢ - الأنفال: ٢٨.

٣ - المائدة: ٦٧.

٤ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٤٦.

ودحرجة الدباب وتناوش الذئاب وتناهش الكلاب.

فقد علمت مما تلوته عليك وألقيته بين يديك أن المراد من المنافقين الذين جمعهم الله مع الكافرين في قرن واحد وأمر نبيّه بجهادهم هم البغاة، وأن الباغي من لم يعرف حق الإمام سواء خرج عليه بالسيف أم لم يخرج، وأن الجهاد على قسمين: جهاد بالسيف وجهاد بالحجة، وأن الله سبحانه وتعالى هو الذي سُمّي هذه الطائفة بالمنافقين، والله ولي المؤمنين وبه الاستعانة على القوم الظالمين، اللهم أرنا الحق حقاً وأعنا على اتباعه وأرنا الباطل باطلاً ووقفنا بمنعه وامتناعه.

قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ  
مَاحَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ  
أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ<sup>(١)</sup>

السابعة: قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ عبّر بيان آية «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر...» والأحكام المستفادة منها عن أمر بقتاله في هذه الآية بهذا الموصول مع صلته بناءً للحكم على الوصف المناسب، قيل<sup>(٢)</sup>: لما خاف أهل مكة العيلة أمروا بقتال أهل الكتاب بأن أغناهم الله سبحانه وتعالى بما غنموا منهم من الأموال، وبما أخذوا منهم من الجزية \*ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله\*، بل يحرمون ما أحلّه ويحلّون ما حرّمه \*ولا يدينون دين الحق\*، أي دين الله الذي أرسل به نبيّه محمّد ﷺ الذي هو ناسخ لجميع الشرائع والملل والنحل والأديان، الذي هو دين الإسلام، وقيل<sup>(٣)</sup>: المعنى: ولا يطيعون طاعة الحق يقال: دان له، أي أطاعه \*من الذين أوتوا

١ - التوبة ٢٩:٩.

٢ - تفسير الطبري: ج ٢، ص ٤٨.

٣ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٢٢.

الكتاب\* بيان لقوله: \*الذين لا يؤمنون\*، والمراد بأهل الكتاب اليهود والنصارى.

وأما المجوس فهم يلحقون بهم قتل ﷺ: «سَيُؤَابَهُمْ سَنَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup>، وأما من عداهم من المشركين وثنيًا كان أو غيره عربيًا كان أو أعجميًا، فإنه لا يقبل منه إلا الإيمان، فإن امتنعوا قوتلوا، وقد يجوز المهادنة إذا رآها الإمام \*حتى يعطوا الجزية\*، «الجزية» فعله من «جزى» بمعنى قضى، يقال: جزى دينه، أي قضاؤه، وقيل<sup>(٢)</sup>: إنها من «جزى» بمعنى كفى، يقال: هذا يجزي عن هذا، أي يكفي عنه.

وهي في الشرع: مال يوضع على رقاب أولي الكتاب، ومن يشبههم صوناً لدمائهم عن السفك ولذرارهم عن السبي ولأموالهم عن النهب على حسب ما يراه النبي أو الإمام ﷺ من المصلحة.

ما معنى الجزية شرعاً؟

وسمي جزية: لأنها قطعة مما على أهل الذمة أن يجزوه أي يقضوه<sup>(٣)</sup> ولأنها تكفيهم في صون الدماء عن الإراقة، وعن الإيمان ويقوم مقامه حكماً \*عن يد\* اليد إما أن يراد بها يد الأخذ أو يد المعطي؛ فعلى الأول مجاز عن القهر والاستيلاء أو عن الأنعام عليهم، و«عن» متضمنة معنى الباء، أي حتى يأخذوها أخذاً صادراً عنهم بسبب قهر واستيلاء على المأخوذ منه، أو بسبب إنعام عليه، وعلى الثاني مجاز عن الانقياد ولمواساة، وعدم الإمتناع كما يقال: أعطى بيده: إذا صَحِبَ وأنقاد، أي حتى يعطوها متقادين مواتين غير ممتنعين ولا عاصين، أو عن النقد كما يقال: أعطيت يدًا بيد أي نقداً من غير نسيئة، وقد يراد بها المعنى الحقيقي يعني

١- كنز العمال: ج ٤، ص ٥٠٢، ح ١١٤٩٠.

٢- مفردات الراغب: ص ١٩٥، مادة: «جزا».

٣- تفسير الطبري: ج ٢، ص ٤٩.

أعطوها درأً عن يدهم غير مبعوث على يد أحد غيرهم \*وهم صاغرون\*، أي أذلاء من غير حشمة وعزة وهو أن يأتي بها بنفسه ماشياً غير راكب، وأن يسلمها قائماً، والآخر جالس أخذ تسليط لأخذ عجزٍ وامتنانٍ.

### توضيح

في هذه الآية دلالة على وجوب قتال أهل الكتاب، إن لم يعطوا الجزية وإذا أعطوها يجب الكف عن قتالهم، وفيها أيضاً بيان لكيفية الإعطاء وكمية المعطى. أما كيفية الإعطاء فمصرح بها في قوله تعالى: \*عن يدهم صاغرون\*، وأما كيفية المعطى فمشار إليها بقوله تعالى: \*حتى يعطوا الجزية\*، فإن اللام للعهد يعني حتى يعطوا الجزية المعهودة بالمقدار الذي يراه النبي أو الإمام، وهذان البيانان وإن كانا مجملين كأكثر الأحكام المذكورة في الكتاب لكن الشارع قد بيّهما وأزال عنهما غيب الإجمال وعيثر الإشتباه.

روى زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما حدّ الجزية على أهل الكتاب، ما هو حدّ الجزية؟ وهل عليهم في ذلك شيء موظف لا ينبغي أن يجوز إلى غيره؟ فقال: «ذلك إلى الإمام يأخذ من كل إنسان منهم ما شاء على قدر ماله، وما يطيق، إنّمأهم قوم فدوا أنفسهم من أن يستعبدوا، أو يقتلوا فالجزية تؤخذ منهم على قدر ما يطيقون له أن يأخذهم به حتى يسلموا، فإن الله عز وجل قال: \*حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون\* فكيف يكون صاغراً، ولا يكثر لما يؤخذ منه حتى لا يجد ذلّماً أخذ منه فيألم لذلك فيسلم»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن مسلم: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أريت ما يأخذ هؤلاء من الخمس

من أرض الجزية ، ويأخذ من الدهاقين جزية رؤوسهم أما عليهم في ذلك شيء موظف؟ فقال: «كان عليهم ما أجازوا على أنفسهم وليس للإمام أكثر من الجزية إن شاء الإمام وضع ذلك على رؤوسهم ، وليس على أموالهم شيء ، وإن شاء فعلى أموالهم وليس على رؤوسهم شيء» ، فقلت: وهذا الخمس؟ فقال: «إنما هذا شيء كان قد صالحهم عليه رسول الله ﷺ»<sup>(١)</sup>.

وأما ما روي عن مصعب بن يزيد الأنصاري قال: «استعملني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على أربعة رساتيق.... وأمرني أن أضع على الدهاقين الذين يركبون البراذين ويتختمون بالذهب على كل رجل منهم ثمانية وأربعين درهماً وعلى أوساطهم والتجار منهم أربعة وعشرين درهماً ، وعلى سفلتهم وفقرائهم إثني عشر درهماً... قال: فجببتهما ثمانية عشر ألف ألف درهم...»<sup>(٢)</sup>.

فإنه عليه السلام في ذلك الزمان رأى المصلحة في ذلك ولم يفهم منه ﷺ جعل ذلك المقدار قانوناً لا يجوز لأحد التجاوز عنه ، وكذلك ما رواه معاذ: «أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافراً»<sup>(٣)</sup> ، وعقد الذمة لا يتعقد بدون الجزية والتزام أحكام المسلمين فإن أخلوا بشيء منهما انتقض العهد.

وكل موضع حكم فيه بنقض العهد ، فيجب لإستيفاء ما يوجبه الجزم ، ويتخير الإمام بين القتل والإسترقاق والمن والفداء.

١ - الوسائل: ج ١١ ، ص ١١٤ ، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو وما يناسبه ، ح ٢.

٢ - الوسائل: ج ١١ ، ص ١١٥ ، الباب ٦٨ من أبواب جهاد العدو وما يناسبه ، ح ٥.

٣ - مشكاة المصابيح: ج ٢ ، ص ١١٧٩.

فَإِذَا الْقَيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبَ الرِّقَابَ حَتَّى إِذَا  
 أَتَخَنَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوُثَاقَ فَإِمَّا مَنَابِعِدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ حَتَّى  
 تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَآتَتْخَرْتُمْ مِنْهُمْ  
 وَلَكِنْ لَيَبْغِضَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ  
 اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴿١﴾ سَيِّدِيهِمْ وَيُضْلِحُ بِالْهَمِّ ﴿٢﴾  
 وَيَذْخُلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ <sup>(١)</sup>

الثامنة: قوله تعالى : ﴿فَإِذَا الْقَيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في دار الحرب ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ ، أي فاضربوا الرقاب ضرباً فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه وقدم المصدر وأضيف إلى المفعول به لعدم دلالة المصدر ، وفي هذا التعبير اختصار وتوكيد بليغ لا يخفى على من له درية بأساليب الكلام.

والمراد بـ«ضرب الرقاب» القتل على أي وجه كان ، لكن صوّر بهذه الصورة إلقاء للمهابة في الروح ﴿حَتَّى إِذَا أَتَخَنَتُمُوهُمْ﴾ ، أي أكثرتم قتلهم من الثخن بمعنى الغلظة ، أو من الإثخان بمعنى الأثقال بالقتل والجراح بحيث يمتنعون عن النهوض للقتال ﴿فَشُدُّوا الْوُثَاقَ﴾ ، أي فأسروهم محكمين شدّهم و«الوثاق» بالفتح والكسر ما يوثق به من الحبال والسيور ﴿فَإِمَّا مَنَابِعِدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾ ، أي فإمّا تمنون ممناً وإمّا تفدون فداءً ، حذف الفعل وجوباً فإنّه تفصيل لأثر مضمون جملة متقدمة ، وهي «فَشُدُّوا الْوُثَاقَ» ومضمونها شدّ الوثاق وأثرها المنّ ، أو الفداء ، أو الإسترقاق ، أو غير ذلك.

أقسام الأسارى

والمروي عن الأئمة عليهم السلام <sup>(١)</sup> أن الأسارى ضربان ضرب يؤخذون قبل انقضاء القتال والحرب قائمة، فهؤلاء يكون الإمام مخيراً فيهم بين القتل وقطع الأيدي والأرجل من خلاف وتركهم حتى ينزفوا ويموتوا، ولا يجوز له إيقائهم، وضرب يؤخذون بعد وضع الحرب أوزارها فالإمام مخير فيهم بين المن والفداء بالمال أو بالنفس وبين الإسترقاق وضرب الرقاب، وعند الشافعي <sup>(٢)</sup> مخير بين الأمور الأربعة مطلقاً وعند أبي حنيفة <sup>(٣)</sup> مخير بين القتل والإسترقاق، ولا يجوز له المن والفداء، وتحمل الآية على النسخ، وأن حكمها مخصوص بيوم بدر \* حتى تضع الحرب أوزارها \*، أي حتى تنقضي مدة الحرب وكنى عنه بوضع الأوزار وهو جمع وزر وهي الثقل إما حسي وهو السلاح والكراع من آلات الحرب ممّا لا تقوم الحرب إلا به، قال الأعشى:

وأعددت للحرب أوزارها رماحاً طوا الأوخيلاً ذكوراً <sup>(٤)</sup>

وإما معنوي: وهو الأوزار والآثام، والمعنى حينئذ: حتى يتركوا أصل الشرك والكفر وشركهم وكفرهم، و«حتى» متعلق بـ «ضرب الرقاب» أو بـ «شدّ الوثاق» أو «المن» أو «الفداء»، وقد يقال بالجميع \* ذلك \*، أي الحكم ذلك المذكور \* ولو يشاء الله لانتصر منهم \* للمؤمنين بما لا كلفة، ولا مشقة فيه على المؤمنين من غير أن يسألوا فيه سيفاً هندياً أو يرفعوا فيه رمحاً خطياً، أو يسرجو أو يلجمو فيه عربياً، بخسف امسح أو طاعون أو ريح عاتية أو نار محرقة أو ماء مغرق أو بدون شيء.

\* ولكن \* كلفكم القتال وابتلاككم به \* ليلو ابعضكم ببعض \*، أي ليلو

١ - مجمع البيان: ج ٥، ص ٩٧.

٢ - الكشف: ج ٣، ص ٣١٧.

٣ - الكشف: ج ٣، ص ٣١٧.

٤ - ديوان الأعشى: ص ٨٨.

المؤمنين بالكافرين والكافرين بالمؤمنين ، فينال المؤمنين ما أعدّ لهم من الثواب العظيم بسبب الصبر على مكافحة العدو والإقدام على ما تكرهه الأنفس من مصادمة الأبطال ومقارعة الفحول يوم النزال ، ويبقى المشركين إلى ما كتب عليهم من القتل والأسر في دار الدنيا وأليم العذاب في الآخرة.

﴿وَالَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ ، أي جاهدوا ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ، أي في تشييد مباني دين الله وإحياء سنة رسوله ﷺ ، وقرأ<sup>(١)</sup> البصريان وحفص «قتلوا» ، أي استشهدوا وقرئ قتلوا بالتشديد مبنياً للمفعول ﴿فَلَنْ يَضِلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ ، قرئ<sup>(٢)</sup> مبنياً للفاعل ومبنياً للمفعول ﴿سَيَهْدِيهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي سلوك صراط الله ﴿وَيُصْلِحَ بِهِمْ﴾ بأن يشرح صدورهم بحقائق العرفان وينور قلوبهم بنور الإيمان في الدنيا ﴿وَيَدْخُلْهُمْ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٤)</sup> ، أي أعدّها لهم ﴿عَرَفَهَا لَهُمْ﴾ ، أي علّمها وبيّنها لهم في كتابه في دار الدنيا فشوّقهم إليها ليلذّوا في طلبها كلّ نفيس من الأنفس والأموال ، ويهاجروا إلى نيلها فيهجروا الأولاد والأوطان والإخوان والخلائ ، أو جعلها معروفة لهم في الآخرة حتّى أن كلّ واحد منهم يعرف منزله فيها فيروح إليه كأنه غدا عنه.

وعن مقاتل<sup>(٥)</sup> : أنّ الملك الذي كان يحفظ عمل المؤمن في دار الدنيا هو دليله إلى ما أعدّ له في الجنة ، ويجوز أن يكون المعنى طيّبها لهم من العرف بمعنى طيب الرائحة أو حدّدها وجعل جنّة كلّ واحد محدودة بحدود أربعة ممتازة عن غيرها كبساتين أهل الدنيا وحدائقهم ومسكنهم والجملة ليستثنائية ، كأنّ قائلًا قال : لمّا قيل : «فَلَنْ يَضِلَّ أَعْمَالُهُمْ» ماذا يصنع بهم؟ ، فقال : يهديهم إلى ما فيه خير

١ - تفسير البضاوي: ج ٢ ، ص ٤٠١ .

٢ - تفسير البضاوي: ج ٢ ، ص ٤٠١ .

٣ - محمد ٥: ٤٧ .

٤ - محمد ٤٧: ٦ .

٥ - الكشف: ج ٤ ، ص ٣١٨ .

بيان آية «وَالَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يَضِلَّ...» والأحكام المستفادة منها



الدَّارين.

## بيان

لاخفاء في أنَّ ظاهر الآية يدلُّ على وجوب قتل الكافرين عند قيام الحرب قبل الإِثْخان ووجوب القتل ينافي جواز الإِبقاء، فمن أخذ منهم ذكراً بالغاً عاقلاً حال المقاتلة وجب قتله إن لم يسلم، وإنَّما قيّدنا هذا الحكم بهذه القيود، لإخراج من أخذ بعد ترك القتال والإِثْخان أو حال القتال وكان امرأة أو طفلاً أو مجنوناً، أمّا التقييد بحالة قيام الحرب فمستفاد من الشرط؛ إذ ليس المراد باللقاء واللقاء الواجدان والمصادمة، بل الحرب والمواقعة، قال المطرزي<sup>(١)</sup> في «المغرب»: لقيه لقاءً ولقياناً إذا واجده، وقد غلب اللقاء على الحرب، وكذا الملاقة الإِلقاء، قال الشاعر:

أقول لمخرز لَمَّا التقينا      تنكّب لا يقطرُك الزحام<sup>(٢)</sup>

وأما التقييد بالإِثْخان فمستفاد من «حتّى»؛ فإنَّها لإِنتهاء الغاية، فينتهي حكم الوجوب عند تحقُّق ما بعدها، وأما التقييد بالذكرى فلأنَّ الأصل في «الذي» و«الذين» أنَّهما للذكور، والتقليل خلاف الأصل فلا يعرج إليه إلَّا لضرورة ولا ضرورة هاهنا.

وأما بالبلوغ والعقل فلأنَّ القتال والقتل لترك الكفر وتحصيل الإيمان وهما فرعا التكليف والطفل والمجنون غير مكلفين فلا يتعلّق بهما ما هو من أحكام التكليف على أنَّا لو حملنا \*الذين كفروا\* على العموم لخرج المجانين والأطفال والنساء بالمخصّص الذي هو السنّة والإِجماع.

١ - مفردات الراغب: ص ٧٤٥، مادة: «لغى».

٢ - شرح المختصر: ج ١، ص ٤٧.

فإن قلت: بَمَ استفيد وجوب الأسر وتحريم القتل عند الأخذ بعد وضع الحرب أوزارها؟

قلت: أما على تقدير تعلق قوله: «حتَّى تضع الحرب أوزارها»، بـ «اقتلوا المشركين»، فالأمر ظاهر، وأما على تقدير تعلقه بـ «شدوا» أو بالمجموع؛ فإنَّ الأمر بالشيء بعد حظره وتحريمه الأقوى فيه أنه للوجوب على أصله في الدلائل التي ذكرناها في موضعها، على أنَّ الأمر للوجوب؛ فإنه لا فرق بين الوارد بعد الحظر وغيره، ولما كان الأمر عند الإلتحام والحرب محظوراً فلماً أمر به بعد ترك القتال، فإذا نال الوجوب على أصله.

وأما ما قيل إنَّ الدلائل المذكورة إنما هي في الأمر المطلق، والورود قرينة على أنَّ المقصود رفع التحريم؛ لأنَّه المتبادر إلى الفهم، وهو حاصل بالإباحة والوجوب أو الندب زيادة لا بدَّ لها من دليل.

— مجاب بمنع كون المقصود منه رفع التحريم فضلاً عن أن يكون هو المتبادر إلى الفهم، على أنَّ هذه الزيادة أعني الوجوب لها هاهنا دليل وهو بيان الشارع.

وما قيل — إنَّه للندب، كالأمر بطلب الرِّزق وكسب المعيشة بعد الإصراف من الجمعة بعد تحريمها فإنه مندوب، ولذلك قال سعيد بن جبير<sup>(١)</sup>: إذا انصرفت من الجمعة فساوم بالشيء وإن لم تشتته.

— مجاب بمنع النديَّة، وقول ابن جبير ليس بحجَّة، بل إن كان ذلك الكسب ضرورياً لا يسوغ أمر المعاش بدونه فهو واجب وإلا فهو للإساعة، ويؤيد ما روي عن رسول الله ﷺ إنَّه قال: «طلب الكسب فريضة بعد الفريضة»<sup>(٢)</sup>، وتلا قوله

١ - الدَّر المثنو: ج ٦، ص ٢٣٠، وفيه: «فاخرج إلى باب المسجد».

٢ - البحار: ج ١٠٣، ص ١٧، ح ٧٩.

تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup>، على أَنَّ المثال الجري لا يصحَّ القاعدة الكلية لجواز أن تثبت النديّة في الآية لمؤنة القرنية وهي أن الكسب إتماً شرع حقّاً للبعد، فلو وجب لصار حقّاً عليه فيناقض ما شرع لأجله.

مَا كَانَ لَنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُخَنَّ فِي الْأَرْضِ  
تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ  
حَكِيمٌ ﴿لَوْ لَكِتَبٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِي مَا  
أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا  
وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُومٌ  
فِي أَيْدِيكُمْ مِّنَ الْأَنْسَرِ إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا  
يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ  
رَّحِيمٌ ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ  
فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>

التاسعة: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَنَبِيِّ﴾، أي ماصح وما جاز لنبي من الأنبياء ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾ جمع أسير كقتلى جمع قتيل ﴿حَتَّى يُخَنَّ فِي الْأَرْضِ﴾ من الإيخان وهو المبالغة في القتل، يقال: أئخن في الأمر إذا بالغ فيه من قولهم، أئخته الجراح إذا أثرت فيه غاية التأثير، وأئقلته ومنعته عن الحركة من الخيانة التي هي الغلط والكثافة، وروي عن النبي ﷺ أنه قرأ بالتشديد ﴿تريدون﴾

بيان آية «ما كان  
لنبي أن يكون له  
أسرى...»  
والأحكام  
المستفادة منها

القراءة المستفيضة بقاء الخطاب، وقرئ على الغيبة \*عرض الدنيا\*، أي مالهها وزخرفها سمي عرضاً لسرعة إنتقاله \*والله يريد الآخرة\*، أي ثواب الآخرة لبقائه وعدم زواله فهو يريد لعباده ما هو الأصلح، والقراءة المستفيضة في «الآخرة» النصب، وقرئ بالجرّ على تقدير المضاف،

أَكُلُّ أَمْرِ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تُوقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(١)</sup>

\*والله عزيز حكيم\*، يعزّ أوليائه فلا يحوجهم إلى ما يحتاج إليه إعداؤه من زخرف الدنيا وزهرتها، وهو حكيم اقتضت حكمته قتل أعداء الدين، وعدم قبول الفدية منهم لتقوم بذلك قناة الدين وتقوى به شوكة المسلمين، ويقلّ بذلك جمع المشركين، ويقلّ به عدد الكافرين.

نزلت<sup>(٢)</sup> هذه الآية يوم بدر حين أتى رسول الله ﷺ بسبعين أسيراً لم يكن فيهم من أنسابه ﷺ غير عمّه العباس وابن أخيه عليل، فأشار عليه بعض من أصحابه بقبول الفدية، وبعض بالقتل، فقاتل ﷺ: «بعضكم من قلبه ألين من اللين وبعضكم أشد من الحجارة»<sup>(٣)</sup>، واختار ﷺ الفدية.

\*ولا لكتاب من الله سبق\*<sup>(٤)</sup>، قيل:<sup>(٥)</sup> المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، وقيل المراد به علمه تعالى، وقيل:<sup>(٦)</sup> قوله: \*كتب ربكم على نفسه الرحمة\*، و قيل:<sup>(٧)</sup> أم الكتاب، وقيل:<sup>(٨)</sup> القضاء، وما سبق، وقيل:<sup>(٩)</sup> إحلال الغنائم لأئمة

١ - جامع الشواهد: ج ١، ص ١٥٢.

٢ - أسباب النزول للواحدي: ص ٢٤٢.

٣ - كنز العرفان: ج ١، ص ٣٦٧ وفيه: «إن الله ليدين قلوب رجال حتى تكون ألين من اللين، وبفسى قلوب رجال حتى تكون أشد من الحجارة...».

٤ - الأنفال: ٦٨:٨.

٥ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٥٩.

٦ - التفسير الكبير: ج ١٦، ص ١٦٢.

٧ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٥٨.

٨ - الماوردي: ج ٢، ص ٣٣٣.

محَمَّد ﷺ، وقيل: <sup>(١٠)</sup> أن لا يعذب أحدٌ من أهل بدر، وقيل: إنه لا يضلّ قوماً بعد إذ هداهم، وقيل: <sup>(١١)</sup> إنه لا يؤخذ قوماً فعلوا شيئاً بجهالة، وقيل: إنه لا يؤخذ مجتهداً اجتهد في الدين بعد أن لا يكون أهلاً للإجتهد بخطأ في اجتهاده، وقيل: <sup>(١٢)</sup> أن لا يعذب قوماً إلا بعد تأكيد الأمر بالحجة، وتقدّم النهي ولم يك ثمة نهى عما اختاروه، وقيل: الأمان لمن أذنب وتاب، وقيل: <sup>(١٣)</sup> أن لا يعذب أمة محمّد ﷺ وهو بين أظهرهم، ولا يعذبهم وهم يستغفرون \*لمسكم فيما أخذتم\* من فداء الأسرى.

\*عذاب عظيم\*، لأنّ عذاب العظيم عظيم، روي أنّه قتال ﷺ: «عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة» <sup>(١٤)</sup>، وأشار إلى شجرة قريبة منه \*فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً\* <sup>(١٥)</sup> حال من المغنوم أو صفة مصدر محذوف، أي أكلأ حلالاً طيباً، قيل: <sup>(١٦)</sup> إنهم أمسكوا عن الغنيمة لما نالهم من الفرق بعد العتاب على أخذ الفدية، وقيل: إنها لا يباحة الفدية؛ لأنها من جملة الغنيمة \*واتقوا الله\* ولا تتجاوزوا الوجه الذي أحلّ الله لكم الغنائم جارية عليه \*إنّ الله غفورٌ رحيمٌ\* قدّر حكمه وغفر لكم ما استحققتكم من العذاب بالإقدام عليه، وأحلّ لكم ما رغبت فيه نفوسكم من الغنائم وأخذ الفدية.

فإن قلت: قد علم من الآية أنّ الأسر لا يجوز قبل الإتيان فما حدّ الإتيان

٩ - الفرطبي: ج ٨، ص ٣٣.

١٠ - الطبري: ج ٦، ص ٢٩٠.

١١ - الماوردي: ج ٢، ص ٣٣٣.

١٢ - الكشف: ج ٢، ص ٢٣٧.

١٣ - الفرطبي: ج ٨، ص ٣٣.

١٤ - الكشف: ج ٢، ص ٢٣٧.

١٥ - الأنفال ٦٩٨.

١٦ - التفسير الكبير: ج ١٥، ص ١٦٢.

الذي يبيح الأسر؟

قلت: قيل: جميع من أخذ في حال القتال؛ فإن إبقاء أحد في حالته غير جائز، فالإثخان المبيح للأسر هو أن يقتل جميع من ظفر به في حالة القتال ويستبقى من ظفر به بعد إنطفاء نار الحرب.

فإن قلت: ما هذه الفاء، وما هذان الأمران؟

قلت: أمّا الفاء فهي الفصيحة، أي إذا لم يسبق الكتاب بأخذكم بالعذاب بسبب ما جنيتهم على أنفسكم، بل إنما جرى قلم القضاء في لوح القدر بالصفح على جناياتكم والعفو عن جرائمكم فكلوا.

وأما الأمر فلاباحة ما يؤكل من الغنيمة للغناheimين.

وأما الأمر الثاني فلو جوب إبقائهم أن يتجاوزوا في الأكل عما أبيح لهم كما يشهد به قوله: «حلالاً طيباً» والخطاب للمجموع الغائبين فلا يختص أحد منهم بشيء مما يوجد في دار الحرب من المأكول والمشروب، فيجوز لكل واحد منهم أن يأخذ منه قدر ما يكفيه سواء كان غنياً أو فقيراً، وسواء وجد ما يحتاج إليه من المأكول بالشراء أو لم يوجد، وسواء كان مما يتغذى أو يتفكه به كالفاكة رطبة أو يابسة لصدق الأكل على كل منها، ويدخل فيها ما يشرب لتغليب الأكل على الشرب ويدخل فيه علف الدابة أيضاً لتغليب ما يأكله على ما تأكله دابته لشدة احتياجه إليها، لكن ليس له أن يضيّف غيره، اللهم إلا أن يكون ضيفه غانماً أيضاً، ويجوز له ذبح البهيمة المأكولة، فيأكل ما يؤكل منها، ويرد ما لا يؤكل مما ينتفع به إلى المغنم، ولو أخرج شيئاً مما يؤكل إلى دار الإسلام لم يجز له أكله فيها، بل يجب عليه رده إلى المغنم.

\* يا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى\* <sup>(١)</sup>، قرأ أبو عمرو <sup>(٢)</sup> وأبو جعفر <sup>(٣)</sup> «من الأسارى»، والباقون «من الأسرى»، وهو أقيس؛ لأن الأسير فعيل بمعنى المفعول، والقياس جمعه على فعلى كـ «جرحى» و«قتلى» جمع «جريح» و«قتيل»، وقيل <sup>(٤)</sup>: «أسارى» شبهت بكسالى كما شبه كسلى بالأسرى. و«الأيدى» جمع «يد»، والمراد به الملك؛ فإن ما يملك قد يقبض باليد، والمعنى: قل لمن ملكتم ناصيته برق الأسر، وقد يراد باليد الإستيلاء فيدخل تحت «من في أيديكم» من أخذ منه الفدية وخلص نفسه بها من رق العبودية \* إن يعلم الله في قلوبكم خيراً\*، أي إيماناً؛ إذ لاشيء خير منه \* يؤتكم خيراً مما أخذ منكم\* من حطام الدنيا، وهو ثواب الآخرة أو كليهما أو خيراً وهو رضوان من الله أكبر، القراءة المستفيضة في «أخذ» ضم الهمزة مبنياً للمفعول، وقرئ بفتحها مبنياً للفاعل، قيل: <sup>(٥)</sup> نزلت في العباس بن عبد المطلب إذ قال رسول الله ﷺ له: «أفد لى أخيك عقيل ابن لى طالب ونوفل بن الحارث، فقال تتركنى يا محمّد ﷺ أتكفّف قريشاً ما بقيت، فقال رسول الله ﷺ: فأين الذهب الذى دفعته إلى أم الفضل وقلت لها: إن حدث بي حدث فهو لك وللفضل وعبيد الله وقثم، قال العباس: وما يدريك، فقال ﷺ: أخبرنى ربى فقال: أشهد أنك صادق، وأن لا إله إلا الله، وأنك عبده ورسوله، والله لم يطلع عليه أحد إلا الله عز وجل، ولقد دفعته إليها في سواد الليل، ولقد كنت مرتاباً في أمرك وأما إذ أخبرتنى بذلك فلأريب». وعن العباس ﷺ أنه قال: فأبدلنى الله خيراً من ذلك لى الآن عشرون عبداً

١ - الأنفال ٧٠٨.

٢ - التبيان: ج ٥، ص ١٥٩.

٣ - التبيان: ج ٥، ص ١٥٩.

٤ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٥٨.

٥ - الكشف: ج ٢، ص ٢٣٨، وفيه: «عبد الله بدل قثم».

إِنْ أَدْنَاهُمْ لِيَضْرِبَ فِي عَشْرِينَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ وَأَعْطَانِي زَمْزَمَ مَا أُحِبُّ أَنْ لِي بِهَا جَمِيعُ أَمْوَالِ مَكَّةَ ، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْمَغْفِرَةَ مِنْ رَبِّي ، وَرَوَى <sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَالُ الْبَحْرَيْنِ ثَمَانُونَ أَلْفًا فَفُتُضًا لَصَلَاةِ الظُّهْرِ وَمَا صَلَّى حَتَّى فَرَّقَهُ وَأَمَرَ الْعَبَّاسَ أَنْ يَأْخُذَ فَأَخَذَ مَا قَدَرَ عَلَى حَمَلِهِ ، وَكَانَ يَقُولُ هَذَا خَيْرٌ مِمَّا أَخَذَ مِنِّي <sup>(٢)</sup> .

\*وإن يريدوا خيانتك\* ، أي إن يريدوا نقض ما عاهدوك عليه من الإسلام والإياب إلى ما كانوا عليه من دين آبائهم وظلالهم القديم \*فقد خانوا الله من قبل\* بنقضهم ما عاهدوا الله عند ما أعطاهم ما هو مدار تكليف الإيمان عليه من العقل والإدراك وإرسال الرُّسل \*فلمكن منهم\* ، أي مكّن أوليائه منهم كما رأيتم وسيمكنكم منهم أيضاً بعد خيانتهم هذه إن خانوا فإنهم ليس بمعجزين في الأرض ، ولا في السماء \*والله عليم\* بأحوالهم ، وما تكنه صدورهم \*حكيم\* ، فلا يصدر منه شيء إلا على ما اقتضته الحكمة وهو هاهنا تسليط أوليائه على أعدائه لاسيما لدى خيانتهم حبيبه بعد أن سلط عليهم ورأف بهم بقبول الفدية منهم وحقن دماءهم بها بعد أن تمكّن من قتلهم .

وفي هذه الآية دلالة على أنّ الإسلام بعد الأسر لا يسقط حكم التخيير . بيان ذلك: أنّ فيها دلالة على أنّهم كانوا قد أظهروا الإسلام؛ وإلا فلا معنى لتقسيمهم قسمين كما يعلم من قوله تعالى \*إن يعلم الله في قلوبكم خيراً\* ، إذ محصله أنّهم إن ثبتوا على ما أظهره من الإسلام يؤتهم خيراً ممّا أخذ منهم من مال الفدية ، وإن لم يثبتوا ورجعوا الرجوع القهقري حقّ أن يضرب لهم المثل المشهور «عادت لعترها ليس» <sup>(٣)</sup> ، فسوف يمكن الله عزّ وجلّ رسوله والمؤمنين

١ - الكشف: ج ٢ ، ص ٢٣٨ .

٢ - الكشف: ج ٢ ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

٣ - البئر: الأصل . ولم يش: لسم امرأة ، يضرب لمن يرجع إلى عادة سوء تركها . مجمع الامثال: ج ٢ ، ص ٥ .



منهم ثانياً كما مكّنه منهم أولاً، فلو كان الإسلام بعد الأسر يسقط الحكم لوجب الأمر برد ما أخذ منهم من مال الفدية، ولم يصب قوله: «يؤتكم خيراً ممّا أخذ منكم»<sup>(١)</sup> المخر، بل كان يجب أن يقال: إن يعلم الله فيكم خيراً يأمر نبيّه برد ما أخذ منكم من الفدية.

ثم إن هذه آيات خمس لكنّها لمّا تقاربت في الحكم وتلا بعضها بعضاً في الكتاب المجيد جعلت في مرتبة التعديد في حكم آية واحدة، وقلنا بأنّها التاسعة فكان ما بعدها.

فَإِمَّا تَثَقَّفَتْهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مِّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ  
يَذْكُرُونَ ﴿١٠﴾ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ  
عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ ﴿١١﴾

العاشرة: قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثَقَّفَتْهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾، أي تدركهم وتظفر بهم في حالة الحرب، أو في زمانه وأصله، أخذ الشيء بسرعة، يقال: رجل ثقّف أي سريع العمل، ومنه هو ثقيف لقبيلة سَمَوًا بذلك لسرعة مضيقهم في الأمور ﴿فَشَرِّدْ بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ القراءة المستفيضة بالذال المهملة من التشريد وأصله التطريد والتفريق، وقرأ ابن مسعود<sup>(٣)</sup> بالذال المعجمة، وقيل: هما بمعنى واحد، وقيل<sup>(٤)</sup>: بالذال المعجمة التنكيل، قال الشاعر:

أطوف في الأباطح كل يوم      مخافة أن يشرد بي حكيم<sup>(٥)</sup>

بيان آية «فإمّا تَثَقَّفَتْهُمْ فِي الْحَرْبِ...»  
والأحكام المستفادة منها

١ - الأنفال ٧٠، ٨. «مقتبس من الآية».

٢ - الأنفال ٥٧، ٨ - ٥٨.

٣ - القرطبي: ج ٨، ص ٢١.

٤ - القرطبي: ج ٨، ص ٢١.

٥ - الماوردي: ج ٢، ص ٣٢٨.

وحمله بعضهم على القلب من قولهم: «ذهبوا شذر مذر»<sup>(١)</sup>، وقيل<sup>(٢)</sup>:  
 المعنى: سمع بهم من خلفهم، أو نكل بهم، أو ثخن بهم القتل ليهابك غيرهم من  
 المشركين فلا يقدمون على قتالك ولا يجتمعون عازمين عليه ويتفرقون في البلاد  
 حذراً من سطوتك عليهم وفرقاً من بطشك بهم، وقرأ الأعمش<sup>(٣)</sup> «من خلفهم»  
 بكسر ميم «من» «والفاء»، والتقدير حينئذ: «فشردهم» الطائفة الكائنة، أو الآتية  
 من ورائهم؛ إذا وقع التشريد من ورائهم لأنه إذا شرد الذين وراءهم فقد أوقع  
 التشريد في الورا \* **﴿لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾**، أي يتعظ غيرهم بصنيعك بهم.  
 \* **﴿وإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾**<sup>(٤)</sup>، أي نقض عهد بقرينة تدل على ذلك:  
 \* **﴿فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ﴾** من النبذ، وهي الطرح، أي إطرح إليهم عهدهم \* **﴿على**  
**سواءٍ﴾** حال من النابذ والمنبوذ إليه، أي نبذاً حاصلًا على استواء في العلم أي كن  
 أنت، وهم في العلم بنقض العهد على سواء تحذيراً من الأخذ على الغرة فإنه بعد  
 العهد نوع من الخيانة \* **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾**، فمن أحب أن يكون حبيباً لله  
 فعليه أن يحفظ نفسه أن يتعرض للخيانة، والخيانة أن تعرض له، وقيل<sup>(٥)</sup>: المعنى:  
 كونوا متساوين في العدو أي لا تكونوا في العداوة أبلغ منهم.  
 وهذا مثل قوله تعالى: \* **﴿وإن عاقبتهم فغاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾**<sup>(٦)</sup>،  
 وحاصله: الأمر بالحدّ الوسط في العداوة تجافياً عن طرف الإفراط، وإذا كان  
 الحال على ما ترى بالنسبة إلى عداوة المشركين فما ظنك بالنسبة إلى إخوانك  
 المؤمنين.

١ - مجمع الامثال: ج ١، ص ٢٧٩.

٢ - الفرطى: ج ٨، ص ٢١.

٣ - الكشف: ج ٢، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

٤ - الأنفال: ٥٨: ٨.

٥ - الكشف: ج ٢، ص ٢٢١.

٦ - النحل: ١٦: ١٢٦.

## تنبيه

الأمر بالتشريد متضمن للأمر بالقتل؛ لأنَّ تشريد من بعدهم موقوف على من قبلهم، وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب، فعلم من الآية وجوب قتل من أخذ في حالة الحرب؛ فلا يجوز إيقاؤه، وعلم من فحوى الآية التخيير في كيفية القتل؛ فإنه لما كان الغرض من القتل تشريد من خلفهم به، فإذا علم الإمام أنه لا يحصل التشريد إلا بالتشريد أي التنكيل كأن يأمر بقطع أيديهم وأرجلهم وتركهم ينزفون حتى يموتون لزمه الأمر بذلك، وإذا علم حصوله بدون ذلك كضرب الرقاب مثلاً لزمه الأمر به، فقد علم من الفحوى كيفية القتل أيضاً، وعلم من ذيل الآية حرمة العذر بعد العهد، لكن يجب على الإمام بعد إحساسه بعزمهم على الغدر أن يخبرهم بنقضه العهد، وأن لا يأخذهم بغتة على غرة، فإن ذلك مناف لمكارم الأخلاق.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا  
وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ ءَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْغُونَ  
عِزَّ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَازٍ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ  
كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ  
كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا<sup>(١)</sup>

الحادية عشر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾، أي إذا سافرتُم مجاهدين في سبيل الله فتصبروا ولا تعجلوا فيوشك أن يقع منكم خطأ فتفتكون بمن لا يستحق الفتك، وقرئ «فتبيَّنوا» من التبيين المستفادة منها

و«تَبَتُّوا» من التثبيت، وهما من باب الافتعال بمعنى الاستفعال، أي اُطْلَبُوا بيان الأمر وثباته، ولا تنهافتوا عليه تهافت الحمقى من غير تدبّر واستعمال رؤية فتدرككم الندامة حين لا تجزي نفعاً، والضرب لُستعمل على نمطين لازم ومتعدّد، فاللازم نحو «ضرب العرق» أي نبض، والمتعدّي قد يتعدّي بنفسه، وقد يتعدّي بحرف الجرّ، والمتعدّي بحرف الجرّ قد يكون بالباء كقولك: «ضرب الدهر بهم ضرباته»، أي مرّت عليهم صروفه، وبـ «على» كقوله تعالى: «فَضَرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ<sup>(١)</sup>» وبـ «في» نحو: «ما نحن فيه»، والمتعدّي بنفسه يتعدّي إلى مفعول واحد نحو: «ضربت زيداً» أو إلى مفعولين نحو: «ضربت زيداً مثلاً»، والعامل في الظرف ما نابت عنه الفاء، أي يلزمكم التبيّن إذا ضربتم في الأرض.

\*ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم<sup>\*</sup>، أي حيّاكم بتحية الإسلام، وقرئ<sup>(٢)</sup> بغير ألف أي ألقى إليكم الاستسلام والانقياد، وفسر به السلام أيضاً، وقيل: قول لا إله إلا الله، وذلك للإختلاف في سبب النزول على ماسنحكيه «لست مؤمناً»، وقرأ<sup>(٣)</sup> غير السبعة بفتح الميم الثانية من «أمنه»، أي لا تؤمنك.

روي<sup>(٤)</sup> أن سريّة رسول الله ﷺ غزت أهل فدك وكان عليها غالب بن فضالة الليثي فهربوا وبقي منهم مرداس بن نهيك وثقةً بسلامه، ولمّا رأى الخيل ألجأ غنمه إلى عاقول من الجبل وصعد، فلمّا تلاحقوا به وكبّروا كبّر ونزل وقال: لا إله إلا الله محمد رسول الله السلام عليكم، فقتله لُسامة بن زيد واستاق غنمه فأخبر رسول الله ﷺ بذلك، فوجد وجداً شديداً فقال: «قتلت رجلاً يقول: لا إله إلا الله؟ فقلت: يا رسول الله، إنّما قالها متعوّذاً، فقتل ﷺ: هلّا هلاً شققت عن قلبه،

١ - الكهف: ١٨: ١١.

٢ - تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٢٣١.

٣ - الكشف: ج ١، ص ٥٥٢.

٤ - تفسير الطبري: ج ٤، ص ٢٢٥، [١٠٢٦٦] والكشاف: ج ١، ص ٥٥٢.

فقال: يا رسول الله لو شققتَه هل وجدت إلّا دماً عبيطاً؟

فقاتل ﷺ: عبّر لسانه عما في قلبه، فقال: يا رسول الله لستغفر لي، قال: فكيف بلا إله إلّا الله قال لُامة: فما زال يعيدها حتّى وددتُ إن لم أكن أسلمت إلّا يومئذٍ ثم استغفر لي ثم قال: إعتق رقبة».

وقيل <sup>(١)</sup>: إنّه أقسم في ذلك اليوم أن لا يقاتل من قال: لا إله إلّا الله، قيل: ولذلك تقاعد عن نصره أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ولم يقاتل معه البغاة المارقين، والخوارج، القاسطين، وقيل <sup>(٢)</sup>: إنّها نزلت في محمّد بن جشامة كان في غزاة فمرّ به عامر بن الأضبط، وكان بينهما إحنة <sup>(٣)</sup> في الجاهلية فقتله وأخذ ماله، فلما قدم على رسول الله ﷺ وأدّى دية عامر ثم قال: «اللهم لا تغفر لمحمّد بن جشامة»، فوالله ما استكملت سبعاً حتّى مات، ودفن فلفظته الأرض فوضع بين حجرين ورمضوه بالحجارة ثم دفن فلفظته الأرض كذلك ثلاث مرّات، فقال رسول الله ﷺ: «إنّ الأرض لتقبل شرّاً منه ولكن الله يريد أن يريكم العبرة».

\*تبتغون عرض الحيوة الدنيا\*، أي تطلبون بعدم تبيّسكم وتبتّسكم الغنيمة التي هي حطام أموال الحياة الدنيا وتذرون بذلك مالكم عند الله من الأجر العظيم والأجر الجزيل.

والعرض قد يطلق على ما ليس ينفد \*فعند الله مغام كثيرة\* مذكّرة لكم مرتهنة بأوقاتها، فلا تستعجلوا وتحطّوا لأنفسكم ما لم يتّجه لكم، فيفوكم بذلك ما هو مذكّر لكم عنده مباح لا يلحقكم به تبعه ولا كظّة، لا في الدنيا ولا في الآخرة \*كذلك كنتم من قبل\*، أي من قبل أن ترسخ أقدامكم في الإسلام فتفتوّهون به

١ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٩٥.

٢ - التفسير الكبير: ج ١١، ص ٤.

٣ - لسان العرب: ج ١٣، ص ٨، الاحنة: «الحقد في الصدور».

بألسنتكم تتقون به هدامات الأُسنة، وتتعوذون به من سحب المخدرات من الأكنة، يؤمنون لتأمنوا من رشق النبال، ويسلمون لتسلموا من مشق مسنونة زرق كائنات الأغوال، أو «كذلك كنتم من قبل» يقبل منكم الإسلام بمجرد التلفظ بكلمة الشهادة من دون ظهور أمارات المواطات على صفحات الوجنات.

\*فمن الله عليكم\* برسوخ القدم فيه وصيركم أعلاماً يشهد لكم حسن صنيعكم وتهافتكم على التقمّض بأوامره ونواهيه على موافقة الجنان لما نطق به اللسان، فكذلك يجب عليكم أن تقتلوا ما قتل منكم وإلا تظهروا العنت لمن ألقى إليكم السلم، عسى الله أن يمنّ عليه بما منّ به عليكم \*فتبيّسوا\* ولا تبادروا إلى القتل، واحتاطوا، فإنّ إبقاء ألف كافر لا يعظم عند الله عظم قتل مسلم واحد وإن كان مستضعفاً، لاحتمال أن يمنّ الله عليه.

ويجعله من الراسخين في الإيمان كزّر الأمر بالتبشيت والتبشيت بالتأكيد وإظهار شدة الإعتناء بمحافضة أنفس المؤمنين وردعاً عن أن يحوم المؤمن حول إراقة دم من دماء المسلمين، فالويل كلّ الويل لمن شام بوارق صواعق الوعيد من حدود مرهفات هذا الكلام المجيد، ثمّ حام بعد ذلك حول إهراق دم مسلم قد عصمه الولي الحميد الذي هو يدي ويعيد لاسيّما دم معصوم من فلذة كبد الرسول وبضعة من بضعة البتول فلعنة الله على الظالمين الذين سفكوا دماء الأئمة المعصومين من آل طه ويس لعناً مؤبداً مخلداً متوالياً متواتراً إلى يوم الدين \*إنّ الله كان بما تعملون خبيراً\*، فيخبر بما تكنه السرائر ويطلع على ما في الضمائر، فيجب على من لا يعلم إلا ما يسمعه ويراه أن يحكم بما يسمع ويرى ويدراً ما تكنه الصدور إلى علم الملك الغيور والربّ الغفور.

## إيقاظ

بيان ما أفاده المصنف في الآية في هذه الآية دلالة ظاهرة على تحريم قتال من أظهر الإسلام، ولم يسلب في وجوه المسلمين سيفاً، ولم يرم إلى نحورهم سهماً ولم يهز لطعنهم قناة، بل يجب عليهم تسليم مدعاه إذا ألقى السلام وانقاد لأمر الإمام ونهيه ولا يظهر منه إنكار حكم ضروري مجمع عليه من أحكام الدين، وبهذه القيود خرج عن هذا الحكم البغاة والخوارج والغلاة والمبتدعة لذا أمر الإمام ﷺ بقتالهم.

وَإِذْ يَدْعُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهُ لَكُمْ وَتَوَدُّونَ  
أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَن يُحِقَّ  
أَلْحَقَ بِكَلِمَتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ ﴿١﴾ لِيُحِقَّ  
أَلْحَقَ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ <sup>(١)</sup>

الثانية عشر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا يَدْعُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهُ لَكُمْ﴾  
الوعد تقبل الخير للغير والوعيد التهديد بالضرر، والمراد بالطائفتين العير الذي هو  
الركب. المستفادة منها

والنفير: الذي هو الفئة المنفرة لنصرة غيرهم، وفي المثل السائر «لا يعد في العير ولا في النفير»<sup>(٢)</sup>، و«أنها لكم» بدل عن «إحدى الطائفتين».

روي<sup>(٣)</sup> أن كُرْز بن جابر الفهري غار على سرح المدينة حتى بلغ الصفراء فركب النبي ﷺ وتبعه فسبق منه، ورجع النبي ﷺ إلى المدينة وأقام بها سنته

١- الأنفال ٧٨-٨.

٢- مجمع الامثال: ج ٢، ص ٢٢١، [٣٥٤٢].

٣- تفسير الطبري: ج ٦، ص ١٨٦.

وأقبل أبوسفیان من الشام في غير من قريش فيها اللطيمة بصحبة أربعون راكباً من أشراف قريش منهم عمرو بن العاص وابن هشام، فأخبر جبرئيل النبي ﷺ بذلك فخرج ﷺ مع جمع من المهاجرين والأنصار، وأخبرهم بكثرة المال، وقلّة العدد، فلما سمع أبوسفیان ذلك إستأجر ضمضم بن عمرو الغفاري فبعثه إلى مكّة وصحبه الشيطان في أثناء طريقه في صورة سراقه بن جعشم فأتيا مكّة وقال لهم الشيطان: إنّ محمداً قد عرض لعيركم ولا غالب اليوم لكم من الناس وإنّي جار لكم، فغضب أهل مكّة وانتدبوا وتبادروا وألوا على أنفسهم أن لا يتخلف عن النفير أحد إلّا هدمنا داره واستبحناه، فخرج أبو جهل بجميع مكّة، ومعهم النفير فأخبر أنّ العير قد أخذت طريق الساحل فقبل له: إنّ العير قد نجت فارجع الناس، فقال: لا والله لا كان ذلك حتّى ننحر الجزور ونشرب الخمر ونقيم المعازف والقنيات بيدر فيتسامع العرب بمخرجنا، وأنّ محمداً لم يصب العير وأنّا قد أقصصناه، فمضى بهم إلى بدر وسبقت العير رسول الله ﷺ فنزل جبرائيل عليه السلام فقال: «إنّ الله وعدهم إحدى الطائفتين أنّها لكم» فاستشار النبي ﷺ أصحابه فافتاروا العير فتغيّر وجه رسول الله ﷺ لذلك ثم ردّد عليهم فاختاروا ما اختاروه أولاً، فازداد غضب رسول الله ﷺ، فقام سعد بن عباد، فقال: أنظر أمرك وامض لشأنك، فوالله لو سرت بنا إلى عدن ما تخلف عنك رجل منّا - عصابة الأنصار - .

وفي رواية<sup>(١)</sup> أنّه قال: لو استعرضت بنا هذا البحر لخضناه معك وما تخلف رجل واحد، ولعلّ الله يريك منّا ما تقرّ به عينك فسر بنا مع بركة الله ثمّ قال المقداد بن عمرو: <sup>(٢)</sup> والله لو أمرتنا أن نخوض جمر الغضأ وشوك مدوس الهراس لخضنا معك، ولانقول كما قال بنو إسرائيل لموسى عليه السلام: \*فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا

١ - كنز العرفان: ج ١، ص ٣٧٥.

٢ - كنز العرفان: ج ١، ص ٢٧٤.



هلهنا قاعدون\*<sup>(١)</sup>، بل نقول: إمض لما أمرك ربك فإننا معكم مقاتلون ما دامت منّا عين تطرف، فذهب غيظ رسول الله ﷺ وسرّ بذلك، فقتل ﷺ: «سير واعلى بركة الله وابشروا بذلك فإن الله قد وعدني إحدى الطائفتين، والله لكأني أنظر الآن إلى مصارع القوم»<sup>(٢)</sup>.

\*وتودّون\*، أي تحبّون وتميلون إلى \*أن غير ذات الشوكة تكون لكم\*، «ذات الشوكة» هم النفير و«الشوكة» الحدة واشتقاقها جعلي من الشوك، وهو النبات الذي له حدة ورؤوس كرؤوس الإبر الصغار، وقيل: <sup>(٣)</sup> المراد بها السلاح، ومنه قولهم «شاكى السلاح»، و«غير ذات الشوكة» هم العير \*ويريد الله أن يحقّ الحق\*، أي يثبت دين الإسلام، أو القرآن أو النصرة على أهل الطغيان وعبدّة الأوثان \*بكلماته\*، أي بأوامره ونواهيه وتكليفه لما هو الأشقّ \*ويقطع دابر الكافرين\* الدابر الأمر، وقيل: الأصل، وقطعه كناية عن الإستئصال: \*ليحقّ الحق\*<sup>(٤)</sup>، أي دين الإسلام: \*ويبطل الباطل\* وهو كلّ ما عداه من الأديان \*ولو كره المجرمون\*، أي المشركون ذلك الإثبات والإبطال.

### كشف

في الآية دلالة على أن الغنم حقّ المقاتلين، فإن وعد الله حقّ وقد وعدهم في الآية أن إحدى الطائفتين وهي الطائفة التي آثروا قتالها على الأخرى أن تكون لهم، واللام للتعميل فيدلّ على أن الطائفة المقاتلة ملك للطائفة المقاتلة، فنساءهم وصبيانهم رفق لهم والذكور المأخوذون بعد خمود نار الحرب مخيرون

بيان ما أفاده  
المصنّف في الآية

١ - المائدة ٥: ٢٤.

٢ - تفسير الطبري: ج ٦، ص ١٨٤.

٣ - الماوردي: ج ٢، ص ٢٩٧.

٤ - الأنفال ٨: ٨.

فيهم بما عرفت والمأخذون عند إشعال نار الهيجاء يجب قتلهم وأموالهم حق لهم. وعلم منها أيضاً وجوب اتباع الرعية الأمر في قتال من اختاره النبي ﷺ أو الإمام عليه السلام، وليس لهم الاستبداد برأيهم، ولا يجوز لهم الإقدام عليه إلا بعد إذن أحدهما أو نائبه.

وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ  
هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ<sup>(١)</sup>

الثالثة عشر: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا﴾، أي مالوا: ﴿لِلسَّلَامِ﴾، أي للصلح؛ بيان آية «وَإِنْ جَنَحُوا لِلْسَّلَامِ...» والأحكام المستفادة منها لأن السلامة فيه ﴿فاجنح لها﴾، أي فمل إليها و«الجنح» يستعمل باللام وإلى، لما بينهما من قرب المعنى، و«السلم» أثبت تأنيث التقيض، وهي الحرب أو تأنيث نظيرها ونقيضها وهو السلامة، وقرئ بفتح السين وكسرها قيل: <sup>(٢)</sup> هي منسوخة بقوله: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله﴾ <sup>(٣)</sup> ويقول: ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ <sup>(٤)</sup>.

والحق أن ذلك موكول إلى رأي الإمام وما يراه من المصلحة ﴿وتوكل على الله إنه هو السميع العليم﴾، هذا دفع لما يتوهم من الوهن في التسلط على مناوأة الأعداء ومخالفتهم من الميل إلى الصلح، أو من الخوف من المكر والكيد عند طلبهم المصالحة كما هو شأن المخادعين.

وفي الآية أمر بالهداية لكنه مقيد بإبتداء الميل من جانبهم حذراً من ظنهم

١ - الأنفال ٨: ٦١.

٢ - التفسير الكبير: ج ١٥، ص ١٥٠.

٣ - التوبة ٩: ٢٩.

٤ - التوبة ٩: ٥٠.

بالمؤمنين ما يكون سبباً لجراثهم عليهم، والأمر للإياحة، فإن إجابتهم إليها موكلول إلى رأي الإمام كما كان موكلولاً إلى رأي النبي ﷺ، فإن رأي مصلحة المسلمين في الإجابة إليها أجاب، وإلا فلا، وقيل: مع الحاجة إليها تجب إمالقة المسلمين أولرجاء إسلام المشركين أو لإنتظار الإستظهار وهي المعاهدة على ترك المقاتلة بغير عوض، ولا يتولّى أمرها إلا الإمام أو نائبه كما أنه في أيام حياة النبي ﷺ لم يجز أن يتولّى أمرها أحد غيره لتوجه الخطاب إليه ﷺ؛ لكن يشترط في صحتها خلوها عن شرط فاسد كاشتراط تخلية مسلم أو ماله في أيديهم، أو دفع مال إليهم، أو رد المهاجرات، أو التظاهر بما يحرم في شريعتنا.

اللهم إلا عند شدة الخوف وعدم التمكن من المقاتلة، ويجب تعيين المدة وليس لها مدة مقدرة، بل تقديرها مفوض إلى رأي الإمام، هذا عند ضعف المسلمين وقوة شوكة المشركين، وإذا انعكس الأمر لم تجز الزيادة على سنة.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهْجِرَاتٍ  
فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ  
مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا  
هُنَّ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاثُوهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ  
أَنْ تَكْخُوهُنَّ إِذَا أَتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَلَا تَنْفِسِكُوا  
بِعِصْمِ الْكُوفَرِ وَنَسَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَلُوا مَا أَنْفَقُوا  
ذَلِكَمُ حُكْمُ اللَّهِ يُحْكِمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١﴾  
وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاتِبْتُمْ  
فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْوَاحُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ  
الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴿٢﴾

الرابعة عشر: قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ  
مُهَاجِرَاتٍ﴾ سَمَّاهُنَّ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُؤْمِنَاتٌ لِادِّعَائِهِنَّ الْإِيمَانَ أَوْ لِمُهَاجِرَتِهِنَّ  
﴿فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ ، أَي فَاخْتَبِرُوا إِيْمَانَهُنَّ بِالْإِيمَانِ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (٢)  
يَحْلِفُهُنَّ ، وَيُؤَكِّدُ عَلَيْهِنَّ فِي الْحَلْفِ ، وَقِيلَ : (٣) امْتَحَنَهُنَّ أَنْ تَعْرُضَ عَلَيْهِنَّ كَلِمَةَ  
الشَّهَادَةِ ، فَمَنْ أَذَاهَا مِنْهُنَّ قَضَى بِإِسْلَامِهَا ، وَقِيلَ : امْتَحَنَهُنَّ أَمْرَهُنَّ بِرَدِّ الْمَهْرِ عَلَى  
أَزْوَاجِهِنَّ ، وَقِيلَ : (٤) مَا ذَكَرَ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى أَعْنِي : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ

١ - الممتحنة ٦٠ : ١٠ - ١١ .

٢ - الكشاف : ج ٤ ، ص ٥١٧ .

٣ - مجمع البيان : ج ٥ ، ص ٢٧٤ .

٤ - مجمع البيان : ج ٥ ، ص ٢٧٤ .

المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً<sup>(١)</sup> الآية: \*الله أعلم بإيمانهن\* ، أي أعلم بحقيقة إيمانهن منكم ، فإن الحلف لا يزيدكم إلا غلبة ظن؛ وأما ما هنّ عليه في نفس الأمر فلا يعلمه إلا الله \*فإن علمتموهنّ مؤمنات\* علماء ظنيّاً يرجّح جانب الإيمان على الكفر \*فلا ترجعوهنّ إلى الكفار\* ، أي فلا تردوهنّ إلى أزواجهنّ الكفار \*لاهنّ حلّ لهم\* جملة لبسنافية تعليل للنهي \*ولا هم يحلّون لهنّ\* تأكيد لذلك التعليل ، أي لا النساء حلّ على الرجال ولا الرجال حلّ على النساء ، فإنّ الفرقة التامة قد وقعت بينهما؛ لأنّ الإسلام حرّم المسلمة على المشرك ، والشرك حرم المشرك على المسلمة ، \*واتوهم ما أنفقوا\* ، أي اعطوا الأزواج ما أنفقوا عليهنّ من المهور \*ولاجناح عليكم\* ، أي ولا إثم عليكم ولا حرج \*لن تنكحوهنّ إذا آتيتوهنّ أجورهنّ\* شرط في صحّة نكاحهنّ إعطائهنّ أجورهنّ دفعاً لتوهم أنّ ما أعطى الأزواج الكفرة من المهور قائم مقام مهورهنّ.

\*ولا تمسّكوا بعصم الكوافر\* ، «العصم»: جمع العصمة وهي ما يعتصم به ، وهي هاهنا عقدة النكاح ، وقرئ<sup>(٢)</sup> تمسكوا بالتخفيف ، والتشديد من الإمساك والتمسك ، أي ولا تمسّكوا ومسك وأمسك بمعنى «الكوافر» جمع كافرة وجمع جمع تكسير إهانة واستحقاراً لهنّ وتنزيلاً لهنّ منزلة البهيمة ، والمعنى لا يتفوّهنّ على النكاح الذي كان واقعاً بينكم وبينهنّ ، بل خلّوا سبيلهنّ وتبرّءوا منهنّ فإنّ كفرهنّ حرّمهنّ عليكم وإسلامكم حرّمكم عليهنّ ، وقيل: إنّه جمع كافر ، أي ولا تمتنعوا عن تزوّج المهاجرات ممسكين بعصمة زوجها الكافر.

\*واستلّوا ما أنفقتم وليستلّوا ما أنفقوا\* ، أي إذا خليتكم سبيل الكافرة

١- الممتحنة ٦٠: ١٢.

٢- تفسير القرطبي: ج ١٨ ، ص ٤٣ - ٤٤.

لكفرها فلا حرج عليكم في طلب ما أنفقتم عليها من المهر، وإذا أسلمت المهاجرة فلا على زوجها الكافر حرج في أن يطلب ما أنفق عليها من المهر \* ذلكم \*، أي ما ذكر \* حكم الله يحكم بينكم \* الضمير في «يحكم» راجع إلى الله، ويجوز أن يعود إلى الحكم جعلاً للحكم حاكماً، والجملة إما استثنائية أو حال.

\* والله عليم حكيم \* صالح النبي ﷺ مشركي مكة بالحدِيثِية بأن من أتاه من أهل مكة يرده عليهم، ومن أتى أهل مكة لم يرده عليه وكتبوا بينهم بذلك كتاباً وختموه، فجاءت سبيعة بنت الحارث مسلمة وجاء في عقبها زوجها مسافر المخزومي، فقال يا محمد أردد عليّ امرأتي وأوف بالشرط فإن طينة الكتاب لم تجف بعد فنزلت <sup>(١)</sup> الآية: بيان للحكم بأن الشرط إما كان متعلقاً بالرجال \* وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار \* <sup>(٢)</sup>، أي فإن خرج من تحت تصرفكم أحد من أزواجكم، وذهب إلى الكفار لكفره ولم يؤد الكفار ما فرض الله عليهم من المهر لذلك.

\* فعاقبتهم \*، أي فاقتصصتم من العقبة؛ وهي النوبة مأخوذ من تناوب الرجلين على مركب واحد تعقب ركوب كل واحد منهما مشي الآخر أو ركوبه، ومنه قولهم: الطلاق يعقب العدة، والعدة تعقب الطلاق الأول من باب «أكرم»، والثاني من باب «طلب»، هكذا ذكره المطرزي شبه ما حكم به على المسلمين والكافرين من أداء كل منهما مهر الزوجة الذاهبة إلى الآخر بأمر يتعاقبون فيه مجيء كل واحد من الإثنين فيه على عقيب صاحبه أو خاصه \* فاتوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا \*، إلى الكفار مرتدة ولم يرّد الكفار إليه مهرها مثل مهر من جاء من الكفار إلى المسلمين مسلمة ولا تؤدّوه إلى زوجها الكافر، وعبر عن الأمر

١ - أسباب النزول للواحدي: ص ٤٤٤.

٢ - الممتحنة ١١:٦٠.

بالماضي حتّى ألهم على الإمثال فكأنّ المأمور به قد وقع قبل الأمر أو تصويراً  
 لشدة رغبتهم في هذا الحكم، وفي التعبير عن أحد بشيء تأكيداً لذلك الحثّ، أي  
 لا يترك شيء من ذلك الجنس نقيراً كان أو قطميراً، أو قيل: <sup>(١)</sup> المعنى: فيكون لكم  
 منهم عقبى، أي ظفر وغنيمة، وقيل: عنى مرّة بعد أخرى، وعن الزجاج <sup>(٢)</sup>  
 فأصبتهم في القتال بعقوبة حتّى غنمتهم؛ فإنّ رسول الله ﷺ أعطى الذي ذهب  
 زوجته المهر من الغنيمة، وقرئ <sup>(٣)</sup> فأعقبتم، أي دخلتم في عقبه، و«عقبتم»  
 بالتشديد من عقبه إذا قفاه، لأنّ كلّ واحد من المتعاقبين يقفي صاحبه وكذلك  
 و«عقبتم» بالتخفيف وكسر القاف وفتحها.

وقال الزجاج: <sup>(٤)</sup> المعنى في الجميع كانت العقبي لكم، أي كانت الغلبة لكم  
 حتّى غنمتهم، وعن ابن بحر: <sup>(٥)</sup> فعاقبتهم المرتدة بأن قتلتموها فأعطوا زوجها من  
 الغنيمة مهرها \* مثل ما أنفقوا \*، أي مهرأ مماثلاً للمهور التي أنفقها الأزواج عليهنّ  
 \* واثقوا الله الذي أتم به مؤمنون \*، أي فاحذروا أن تخالفوا شيئاً من الأحكام  
 التي أمركم بها ومن أمتم به وصدّقتم أو امره ونواهيته التي جاءكم بها رسول الله.

١ - الكشف: ج ٤، ص ٥١٩.

٢ - الكشف: ج ٤، ص ٥١٩.

٣ - الكشف: ج ٤، ص ٥١٩.

٤ - التبيان: ج ٩، ص ٥٨٧.

٥ - تفسير الرطبي: ج ١٨، ص ٤٦.

يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا  
يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ  
أَوْلَدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِهْتَنٍ يَفْتَرِيهِنَّ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ  
وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعَصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ  
لَهُنَّ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ<sup>(١)</sup>

الخامسة عشرة : قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ » بيان آية « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ » فقال قوم<sup>(٢)</sup> : إن إحداهن كانت تلتقط الوليد من الطرق و تنسبه إلى بعلها ، وقيد هذا البهتان بكونه ناشئاً من بين أيديهن وأرجلهن ؛ لأنها إذا ادّعت أنها ولدته فقد بهتت بطنها التي هي بين يديها بحملها إيّاه وفرجها الذي بين رجلها بخروجه منه ، وقال آخرون : أريد أن تحمله من الزنا فتلحقه به ، وقيل<sup>(٣)</sup> : أريد به الكذب والنميمة والسعاية والإختلاق ، وقذف المحصنين والمحصات .

روي أن هنداً قالت عند هذا الشرط : أما وأن لي ضرة فلا ادع البهت ، وقيل<sup>(٤)</sup> : هو السحر والتمويه \* ولا يعصينك في معروف \* ، هذا تعميم بعد التخصيص وإجمال عقب التفصيل ، وفي التقييد بالمعروف إيماء إلى أن جميع ما يأمر به بِأَمْرِهِ لا يكون إلا معروفاً \* فبايعهن \* ، أي خذ البيعة منهن وأوقع الشرط بينك وبينهن بأن يفين بما عهدن إليك وإن بقي لهن في الدنيا يوم واحد بما هو من

١ - الممتحنة ١٢:٦٠ .

٢ - تفسير الماوردي : ج ٥ ، ص ٥٢٥ .

٣ - الماوردي : ج ٥ ، ص ٥٢٥ .

٤ - الماوردي : ج ٥ ، ص ٥٢٥ .

بيان آية « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ »  
التي هي إذا جاءك  
المؤمنات  
بببايعنك  
على أن...  
والأحكام  
المستفادة منها



حدود الإسلام، وأن تضمن لهنّ في الآخرة بعد الوفاء منهنّ الجنة، وإِثْماسمي مثل هذا العقد بيعة؛ لأنّ عاقده يبيع نفسه ويشتري رضاه والجنّة به. \*واستغفر لهنّ الله\* فيما صدر منهنّ من المعاصي قبل الإسلام وفيما عسى أن يصدر منهنّ منها بعده ممّا لا يقدر فيه.

\* إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ\* قد اختلف في صورة هذه البيعة، فقليل<sup>(١)</sup>: إن رسول الله ﷺ وضع قعباً من الماء وغمس يده فيه وأمر كلّاً منهنّ أن تغمس يدها فيه، وقيل<sup>(٢)</sup>: وضع على يده ثوباً وصافهجنّ من ورائه، وقيل<sup>(٣)</sup>: جلس على الصفا وعمر دون الصفا وأمره أن يبايعهنّ.

وقيل<sup>(٤)</sup>: أمر أخت خديجة رضي الله عنها أن تبايعهنّ، واختلف في زمانها أيضاً، فقليل: هنّ نساء المهاجرون والأنصار قبل الفتح، وقيل: لنساء قريش بعد الفتح، ويؤيد هذا القول ما روي أن هند امرأة أبي سفيان<sup>(٥)</sup> كانت متقنعة متنكرة فيما بينهنّ خوفاً من رسول الله ﷺ ممّا كانت تعرفه من نفسها قديماً وحديثاً، فقتل رسول الله ﷺ: «لأبيعنكنّ على أن لا تشركنّ بالله شيئاً»<sup>(٦)</sup>، فلما سمعت ذلك لم يدعها كفرها القديم الذي قد شرّبه فؤادها، وقد تشبّث بمجامع قلبها أن لا تتعرّض له فقالت: والله لقد عبدنا الأصنام وأنتك لتأخذ علينا أمراً ما رأيـناك أخذته على الرّجال تبايع الرّجال على الإسلام والجهاد، فقتل رسول الله ﷺ: «ولا يسرقن»<sup>(٧)</sup>، فقالت: إن أباسفيان رجل شحيح، وأني أصبت من ماله هنات فما أدري أتحلّ لي أم لا؟ فقال أبو سفيان: ما

١ - الماوردي: ج ٥، ص ٥٢٤.

٢ - الماوردي: ج ٥، ص ٥٢٤.

٣ - الماوردي: ج ٥، ص ٥٢٤.

٤ - الماوردي: ج ٥، ص ٥٢٤.

٥ - الكشف: ج ٤، ص ٥٢٠.

٦ - الكشف: ج ٤، ص ٥٢٠.

أصبت من شيءٍ فيما مضى وفيما غبر، فهو لك حلال فعرفها رسول الله ﷺ فقال: «ولا يزينين!» قالت: أو تزني الحرة! فقتل ﷺ: «لا والله ما تزني الحرة»، وفي هذا تعريض بها بأنها ليست بحرة كما لا يخفى ثم قال: «ولا يقتلن أولادهن» أراد البنات، فقالت هند: نحن ربيناهم صغاراً وأنتم قتلتموهم كباراً فأنتم وهم أعلم، فقال لها رسول الله ﷺ: «إنك لهند بنت عتبة»؟، فقالت: نعم فاعف عَمَّا سلف يا رسول الله عفا الله عنك.

فإن قلت: إن النبي ﷺ كان قد عرفها عند قولها أولاً أن أباسفیان رجل شحيح وأني أصبت من ماله هنات فما الفائدة في قوله ﷺ: فإنك لهند؟ قلت: لما أظهرت ما انطوى عليه كشحها من الضغائن في قولها: ربيناهم صغاراً وقتلتموهم كباراً رد عليهما ﷺ بأنك أنت على ما كنت عليه من الصفات الذميمة لن تزولي عنها، جعل إسم هند علماً في الفجور كـ «فرعون» في الكفر، و لذلك لما فهمت ذلك قالت: فاعف عَمَّا سلف ثم قال: «ولا يأتين ببهتان»، فقالت: والله إن البهتان لأمر قبيح وما تأمرنا إلا بالرشد ومكارم الأخلاق، فقال: «ولا يعصينك في معروف» فقالت: والله ما جلسنا مجلسنا هذا وفي أنفسنا أن نعصيك في شيء، هكذا روي<sup>(١)</sup> والعهد على الراوي، والله أعلم بحقائق الأمور.

### تبيين

دلّت الآيتان على أحكام:

بيان ما أفاده  
المصنف في  
الآيتين السابقتين

منها: وجوب إختبار كلِّ امرأةٍ فرّت من دار الحرب إلى دار الإسلام، وأدعت أنها مسلمة، وقد ذكرنا وجوه الإختبار آنفاً فلا يحسن تكرارها.

ومنها: أنه إذا علمت أنها مسلمة فلا يجوز ردّها إلى دار الحرب، ويتفرّع على هذا أنه لو شرط في عقد المهادنة ردّه إلى الكفار كان ذلك العقد باطلاً؛ فإنّ العقد المشتمل على الشرط الفاسد فاسد.

ومنها: أن المسلمة لا تحلّ للكافر ولا الكافرة للمسلم كما يدلّ عليه قوله: \*لاهنّ حلّ لهم ولا هم يحلّون لهنّ\*<sup>(١)</sup> والكافر، والكافرة أعمّ من أن يكونا مشركين أو كتابيين.

ومنها: وجوب ردّ مهر كلّ منهنّ على زوجها لقوله تعالى: \*وآتوهم ما أنفقوا\* وقوله تعالى: \*وسئلوا ما أنفقتم وليسئلوا ما أنفقوا\*.

ومنها: جواز نكاح زوجة الكافر المسلمة بمجرد تحرّيمها على الزوج الكافر من غير توقّف على الطلاق.

ومنها: إشتراط صحّة هذا العقد بكون المهر معجلاً لقوله تعالى: \*ولا جناح عليكم أن تنكحوهنّ إذا آتيتهنّ أجورهنّ\*؛ فإنّ المفهوم المخالف يدلّ على ثبوت الجناح على تقدير عدم إيتاء الأجور.

فإن قلت: ظاهر لفظ الآية يدلّ على وجوب ردّ جميع ما أنفق الزوج الكافر على امرأته؛ لأنّ معنى قوله تعالى: \*وآتوهم ما أنفقوا\*، أي آتوهم الذي أنفقوه والذي أنفقوه يعمّ المهر وغيره، فإنّ الموصول كاللام في إفادة العموم، ولذلك يفيد اللام العموم إذا كان بمعنى الموصول كقوله تعالى: \*السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما\*<sup>(٢)</sup>، أي الذي سرق والتي سرقت؛ إذ المعنى: اقطعوا يد كلّ سارق وسارقة فماذا أفاد التخصيص حتّى خصّ بالمهر؟

قلت: لمّا دلّ الدليل العقلي على أنّ علّة وجوب ردّ المهر على المسلمين

حيلولتهم بين ما استحقّه الزوج من التمتع أي بسبب المهر بالمهر علم أنّه لا يجب عليهم إلا ردّ ما كان سبباً لاستحقاق التمتع الذي هو المهر؛ إذ الجناية بالحيلولة إنّما وقعت على المستحقّ بالمهر الذي هو التمتع، فلا يجب إلا ردّ ما هو سبب لذلك الاستحقاق، وهو المهر، على أنّ ما عده من النفقة والهبة قد استوفى الزوج ما يقابلها، من التمتع؛ إذ استحقاق التمتع ليس بمجرد المهر، بل به وبما يجب للزوجة على الزوج من النفقة وغيرها، فما أنفق عليها قد استوفى به ما يقابله من التمتع، فلا يجب ردّه، والحيلولة إنّما منعه عمّا يستحقّه بالمهر لابلنفقة المتقدمة؛ إذ لو فرضنا عدم الحيلولة بالإسلام لم يستحق التمتع منها بالنفقة المتقدمة، بل لا بدّ من النفقة المتجدّدة بتجدّد الأيام، فعلم أنّ الواجب إنّما هو ردّ المهر لاجميع ما أنفق، والمخصّص كما قد يكون لفظياً متصلاً، أو غير متّصل قد يكون معنوياً عقلياً أو حسيّاً.

ثمّ اعلم: أنّ وجوب الردّ مشروط بالطلب فلو لم يطلب الزوج لم يجب على الإمام ردّه لجواز وقوع الإبراء والخلع.

ويتفرّع على هذا الأصل مسائل:

الأولى: لو مات أحد الزوجين قبل الطلب سقط الاستحقاق، ولو مات أحدهما بعده لم يسقط، ووجب الردّ عليه أو على وارثه.

الثانية: لو طلقها بانثاء أو خالها قبل الطلب لم يكن له المطالبة لزوال الزوجية، فلا تتحقّق الجناية بالحيلولة، أمّا لو طلقها رجعيّاً ثمّ راجعها عاد الاستحقاق، فيجب الردّ بعد الطلب.

الثالثة: لو أسلم زوجها قبل خروجها من العدة الرجعية ردّت إليه فإن لم يقبلها وجب عليه طلقها وأداء مهرها، وإن كان قد أخذ المهر بعد طلبه قبل إسلامه أُستعيد منه، لزوال الحيلولة التي هي علّة للاستحقاق بإسلامه قبل خروج العدة،

وإن أسلم بعد إقضاء العدة فليس له الرجوع وله المطالبة لتحقق الحيلولة.

الرابعة : لا يجب ردّ ما وقع عليه العقد، بل ما قبضت من الزوج، فلو لم تقبض من الزوج شيئاً لم ترد عليه شيئاً.



الخامسة : لو كان ما قبضته محرماً كخمر أو خنزير لم يجب أن يدفع إليه عوضه ولا قيمته.

السادسة : ولو قدمت إلى بلد لم يكن فيه الإمام أو نائبه لم يجب على أهله إن يدفعوا إلى زوجها شيئاً سواء كان مانعها عن الرجوع إليه عامّة البلد أو رجال الإمام.



# الْمَجْثُ الثَّالِثُ:

بعض الآيات المتفرقة المتعلقة بالجهاد





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

آيات متفرقة متعلقة بهذا الكتاب وهي سبع :

وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا  
فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ  
تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ مَا قَاتَلْتُمَا بِالْعَدْلِ  
وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ  
إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٩١﴾

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾، وصف الطائفتين  
بكونهما من المؤمنين إحترازاً عن الطائفتين اللتين ليستا منهم، فإنه لا يجب على  
المؤمنين الإصلاح بينهما، ولا قتال الباغية فإن كانتا كافرتين فربما جاز الإغراء  
بينهما هدماً لبنيان الكفر واشغالاً لبعضهم ببعض لإصلاح أمر المسلمين، وإن كانت  
إحدهما مؤمنة وجب نصره المؤمنة ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾، أي فادعوهما إلى الصلح  
وترك القتال ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾ على أختها  
﴿حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾، أي ترجع إلى الصلح، وقيل: عن ترك التعدي ﴿فَإِنْ  
فَاءَتْ﴾، أي رجعت عن إصرارها على البغي ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ﴾ متلبسين



بترك الميل إلى إحداهما، وقيل <sup>(١)</sup>: العدل هو مقتضى كتاب الله \*واقسطوا\*، أي ازيلوا القسط الذي هو الظلم بالعدل \*إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسَطِينَ\*، فإنه عادل و مقتضى العدل الرضا به، وهو المعنى بحب الله عز وجل.

روي <sup>(٢)</sup> أَنَّ حمار رسول الله ﷺ راث فأمسك عبد الله بن أبي - لعنه الله - بأنفه، وقال: خلّ سبيل حمارك فإنه قد آذانا نته، فقال عبد الله بن رواحة ؓ: والله لروث حمار رسول الله ﷺ أطيب ريحاً منك، ومضى رسول الله ﷺ لسبيله، وطال الخوض بينهما حتّى لتسأباً وغضب لكل واحد منهما جمع من قومه فتضاربا بالنعال والجريد، فرجع إليهم رسول الله ﷺ فأصلح بينهما فنزلت الآية. وروي أَنَّ الطائفتين هما الأوس والخزرج، وهذا عندي هو الأصح <sup>(٣)</sup>: \*إنما المؤمنون إخوة\* <sup>(٤)</sup> لدخلوهم تحت أب واحد هو النَّبِيُّ ﷺ وتحت أم واحدة، وهي زوجاته المطهّرات اللواتي لم يخالفن أمّته ﷺ وتعدّهنّ ﷺ لا يخلّ بمعنى الواحدة لدخلوهم تحت وحدة الزوجية، وقيل: لأنهم منتسبون إلى أصل واحد، وهو الإيمان \*فأصلحو ايبين أخويكم\* وضع المظهر موضع المضر ايذاناً بترتب الحكم على الوصف المناسب واختصاص الإثنين بالذكر؛ لأنها أقل من يقع بينهما شقاق وقد يراد بالأخوين الطائفتان، ويؤيد ذلك قول من فسرها بالأوس والخزرج، وإضافة الأخوين إلى ضمير المخاطبين أعني المؤمنين للاستطعان \*واتقوا الله لعلكم ترحمون\* بسبب التقوى، أي كونوا راجين الرحمة بسببها.

هل يجب قتال الباغي؟ وفي الآية دلالة على وجوب قتال الباغي، وهو من خرج على إمام عادل،

١- الماوردي: ج ٥، ص ٣٣١.

٢- مجمع البيان: ج ٥، ص ١٣٢.

٣- مجمع البيان: ج ٥، ص ١٣٢.

٤- الحجرات ٤٩: ١٠.

وهو فرض كفاية لكنّه عند تعيين الإمام يصير فرض عين، والفرار منه كبيرة كالفرار من قتال الحربي والذمي، ويجب القتال إلى أن يفيثوا إلى إطاعة الإمام أو يقتلوا لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَفِيَّ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾، فإن كان لهم فئة يرجعون إليها جاز أن يجهّز على جريحهم ويتبع مدبرهم ويقتل أسيرهم وإلا فلا، ولا تسبى ذراريهم ولا نساءهم سواء كان لهم فئة يفيثون إليها أو لم يكن، ولا تباح أموالهم الغائبة إجماعاً، وفيما حواه العسكر قولان، ذهب المرتضى<sup>(١)</sup> وابن إدريس<sup>(٢)</sup> إلى عدم الإباحة واختاره العلامة<sup>(٣)</sup>، لقوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبٍ مِنْ نَفْسِهِ»<sup>(٤)</sup>، وذهب الشيخ في الخلاف<sup>(٥)</sup>، وابن الجنيّد<sup>(٦)</sup>، وابن البرّاج<sup>(٧)</sup>، وأبو الصلاح<sup>(٨)</sup> إلى الإباحة محتجّين بالأولوية يعني أن عصمة النفس أولى من عصمة المال، فإباحة المال أولى من إباحة النفس، فلمّا أبيحت أنفسهم فبالأولى أن تباح أموالهم.

وقد يجاب عنه، بأنّ هذا قياس، وهو عندنا غير معتبر على أنّه قياس مع الفارق، وذلك فإنّ الأنفس قد زالت عصمتها بنكثبيعة الإمام ومخالفة أمره والخروج عليه.

وأما الأموال فقد انتقلت بعد قتل أربابها إلى الورثة الذين هم الذراري والنساء والذكور البالغون الذين لم يخرجوا على الإمام، وهؤلاء دماؤهم

١ - المسائل الناصرية (الجامع الفقهيّة): ص ٢٦١.

٢ - السرائر: ج ٢، ص ١٩.

٣ - المختلف: ج ٤، ص ٥٥١.

٤ - سنن البيهقي: ج ٦، ص ١٠٠.

٥ - الخلاف: ج ٥، ص ٣٤٦، المسألة ١٧.

٦ - المختلف: ج ٤، ص ٥٥٠.

٧ - المهذب: ج ١، ص ٣٢٥.

٨ - الكافي في الفقه: ص ٢٥١.

معصومة ، فكذلك أموالهم ، نعم إذا لم يبق بعدهم من يرثهم مَن هو معصوم الدم كانت تلك الأموال مباحة للمقاتلة خاصة ، ولا يبعد أن تكون للإمام لأنه وارث من لا وارث له<sup>(١)</sup>.

وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ  
تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ  
لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ  
اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ<sup>(٢)</sup>

الثانية : قوله تعالى : ﴿وَأَعِدُّ لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ ، أي ممَّا يتقوى به  
على الأعداء من عدد الحرب ، وعن النبي ﷺ : «القوة رمي السهام»<sup>(٣)</sup> ، وعن  
عقبة بن عامر الجهني أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قرأ على المنبر : ﴿فَاعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ  
قُوَّةٍ﴾<sup>(٤)</sup> ، فقال : «إِلَّا إِنْ الْقُوَّةَ الرَّمِي إِلَّا إِنْ الْقُوَّةَ الرَّمِي»<sup>(٥)</sup> ، وعن عكرمة القوة  
الحصون ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ ، أي ومن علف الخيل وتسمينها على المرباط ليوم  
القتال بمعنى الربيط ، أي المربوط من الخيل ، وقيل : المراد به المرابطة ؛ لأنَّ الرباط  
مصدر ربط ورباط وهي الإقامة في الثغير لحفظ ديار الإسلام من أن يطأها الكفار  
بغته ﴿تُرْهِبُونَ بِهِ﴾ ، أي بكل واحد منهما ، وقيل : الضمير راجع إلى ما استطعتم  
﴿عِدُّوا لِلَّهِ وَعِدُّواكُمْ﴾.

بيان آية «وأعدوا  
لهم ما استطعتم  
من قوة...»  
والأحكام  
المستفادة منها

١ - الوسائل : ج ١٧ ، ص ٥٤٨ ، الباب ٢ من أبواب ولاء ضمان الجريرة والامامة ، ح ٥.

٢ - الأنفال ٦٠٨.

٣ - تفسير الطبري : ج ٦ ، ص ٢٧٤.

٤ - تفسير الطبري : ج ٦ ، ص ٢٧٤.

٥ - مشكاة المصابيح : ج ٢ ، ص ١١٣٥ ، ح ٣٨٦١.

فإن قلت : عدوّ الله عدوّهم ، ومن ليس بعدوّ لله فهو ليس لهم بعدوّ فما الفائدة في ذكرهما معاً؟

قلت : ليعلم أنّ عدوّ الله عدوّهم وعدوّهم عدوّ الله ، لأنّه لما جمع بينهما ، وعلم من هذا الجمع أنّ إرهاب عدوّ الله إرهاب عدوّهم ، وإرهاب عدوّهم إرهاب عدوّ الله علم أنّ عداوة كلّ منهما عين عداوة الآخر .

والقراءة المستفيضة «تُرهبون» من الإرهاب وهو التخويف ، وقرئ بالتشديد من الترهيب ، وهما لغتان يقال : رهبه وأرهبه ، وعن ابن عباس رضي الله عنه <sup>(١)</sup> تجزون به عدوّ الله وعدوّكم ، وقرئ بالياء على الغيبة ، أي المرابطون ، أو الرابطون يخوفون .

\*وآخرين من دونهم\* ، أي من غيرهم و«آخرين» نصب عطف على «عدوّ الله» ، وقيل : جرّ عطف على «هم» في «من دونهم» \*لا تعلمونهم\* ، في محلّ النصب ، أو الجرّ على النعت لـ «آخرين» الموصوفين بكونهم غير معلومي العداوة للمؤمنين ، وقيل <sup>(٢)</sup> : هم المنافقون لأنّهم كانوا يكونون مع أعدائهم ، ويقولون : لا إله إلا الله محمّد رسول الله كما يقولون ، وقيل <sup>(٣)</sup> : بنو قريضة ، وقيل <sup>(٤)</sup> : أهل فارس ، وقيل <sup>(٥)</sup> : هم كفّار الجنّ ، وقيل <sup>(٦)</sup> : كلّ عدوّ للمسلمين غير الذين أمر النّبّي ﷺ بتشريدهم \*الله يعلمهم\* ، قيل : المعنى الله يعرفهم على المشاكلة ؛ لأنّ معنى لا تعرفونهم ، وقيل : المعنى لا تعلمون عداوتهم ، لا يعلم عداوتهم إلا الله ،

١ - الطبري : ج ٦ ، ص ٢٧٥ .

٢ - التبيان : ج ٥ ، ص ١٤٨ .

٣ - التبيان : ج ٥ ، ص ١٤٨ .

٤ - التبيان : ج ٥ ، ص ١٤٨ .

٥ - التبيان : ج ٥ ، ص ١٤٨ .

٦ - الطبري : ج ٦ ، ص ٢٧٦ .

ومن وقف على «لا تعلمونهم»، جعل «الله يعلمهم» جملة استثنائية، ومن وصل جعلها صفة بعد صفة.

\*وما تنفقوا من شيءٍ\* قلّ أو أكثر جلّ أو حقّر \*في سبيل الله\*، أي في الطريق الذي يوصلكم إلى رضوان الله أو إلى ثواب الله \*يوفّ إليكم\*، أي يوصل إليكم أجره وافرأ وافيأ \*وأنتم لا تظلمون\*، أي لا تتقصون شيئاً من أجر شيءٍ ممّا أنفقتموه في سبيل الله في إعداد ما يحتاج إليه المسلمون في دفع أعداء الدين عند الخوف من إستيلائهم على دار الإسلام مع كثرة المستطيعين فرض كفاية، ومع وحدة المستطيع فرض عين، فإنّ دفع الضرر واجب، وإذا توقّف على أمر واجب؛ لأنّ ما يتوقّف عليه الواجب، فهو واجب.

والرباط فيه فضل كثير، وهو مستحبّ، وقد يجب لما عرفت ولا يشترط فيه إذن الإمام لكونه للحفاظ والإعلام، وإن أفضى في بعض الأوقات إلى القتال، وقد يجب بالنذر وشبهه ولا يشترط في انعقاده وجود الإمام ولانائبه، وأقلّه ثلاثة أيّام وأكثره أربعون يوماً، ومن عجز عن المرابطة فربط فرسه أو غلامه لإعانة المرابطين أو أعانهم بشيء من المال أو آلات القتال كتب من المرابطين.

ويستحبّ تعلّم رمي السهام وتعليمه وما أشبه من المشاقفة والمسابقة والمسايفة والمصارعة عند وجوب الجهاد بنيّته، وكذا ربط الخيل والمهارى والمراكب إذا احتيج إليها في الجهاد وتعلّم صنائع آلات الحرب وتعليمها عند وجوب الجهاد.

يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ يَزْدَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ  
يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ  
عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ  
لَوْمَةً لَئِيمَةً ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ<sup>(١)</sup>

الثالثة: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ يَزْدَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾، قرأ<sup>(٢)</sup> نافع وابن عامر في «يرتد» بالفك والباقون بالإدغام، ومضمون الآية بيان لبعض الوقائع قبل وقوعها، وهو أن قوماً قد أظهروا الإيمان ودخلوا بذلك الإظهار في زمرة المسلمين، وأجرى عليهم أحكامه، وسوف يرتدون قبل وفاته ﷺ وبعدها، وأنه تعالى ينصر دينه بقوم غيرهم يحبهم الله ويحبونه، وقد وقع ذلك، وما قيل: إنهم قوم ارتدوا في أيام حياته ﷺ وهم ثلاث فرق بنو مدلج ورئيسهم ذو الخمار وهو الأسود العنسي، وبنو حنيفة ورئيسهم مسيلمة الكذاب، وبنو أسد ورئيسهم طلحة بن خويلد، والآية نزلت<sup>(٣)</sup> فيهم، قيل عليه: إن هذه الآية نزلت بعد خروج هؤلاء؛ لأنها من سورة المائدة، وهي آخر القرآن نزولاً كما يشهد به قوله ﷺ: «المائدة وهي آخر القرآن نزولاً فأحلوا حلالها وحرموا حرامها»<sup>(٤)</sup>، على أن هؤلاء وقومهم لم يدعوا للدخول في الدين حتى يقال: إنهم قد ارتدوا، بل الحق أنهم قوم إدعوا الإسلام، وتفوهوا بكلمة التوحيد وشهدوا أن محمداً رسول الله ﷺ ثم ارتدوا بخروجهم عن إطاعة من أوجب الله طاعته ونبذوا بيعة من

١ - المائدة ٥٤: ٥.

٢ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٢٠٧.

٣ - الكشاف: ج ١، ص ٦٤٤.

٤ - تفسير ابن كثير: ج ٣، ص ٥.

بيان آية «يا أيها  
الذين آمنوا من  
يرتد منكم...»  
والأحكام  
المستفادة منها

فرض الله مبايعته، قال أبو علي الطبرسي في تفسيره<sup>(١)</sup>: «أن المعنى بهم من قاتل علياً عليه السلام وأصحابه وهم الناكثون والقاسطون والمارقون، وروي<sup>(٢)</sup> ذلك عن عمّار بن ياسر وحذيفة، وابن عباس، وهو المروي<sup>(٣)</sup> عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام».

ذكر بعض الروايات المتعلقة بالآية

وذكر علي بن إبراهيم<sup>(٤)</sup> أن المخاطبين بهذه الآية أعني قوله: «من یرتد منكم عن دينه» هم الذين كانوا حاضرين عند نزولها، ومن تابعهم في الإرتداد.

وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال يوم الجمل: «ما قاتل أهل هذه الآية حتى اليوم»<sup>(٥)</sup>، ويؤيد ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله في صحيح البخاري<sup>(٦)</sup> ومسلم<sup>(٧)</sup> ومسندي أحمد<sup>(٨)</sup> والموطأ، وتفسير الثعلبي<sup>(٩)</sup> وفردوس الديلمي، وإحياء الغزالي عن حذيفة، وابن مسعود وأنس وأبي هريرة، والخدري، وسهيل بن حنيف، وابن عباس، وقد تداخلت الروايات بعضها في بعض وإن اختلفت لفظاً فقد اتفقت معنى أنه قال:

«يؤخذ بناس من أصحابي ذات الشمال فأقول: يا رب أصحابي أصحابي! فيقال: إنك لا تدري بما أحدثوا من بعدك، مرتدين على أعقابهم فأقول: بعداً وسحقاً»<sup>(١٠)</sup>.

- ١- مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٠٨.
- ٢- مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٠٨.
- ٣- مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٠٨.
- ٤- تفسير العمى: ج ١، ص ١٧٠.
- ٥- مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٠٨.
- ٦- صحيح البخاري: ج ٢٤، ص ١٤٤، ح ٦٦٢٥ و ٦٦٢٧.
- ٧- صحيح مسلم: ج ١٥، ص ٥٣.
- ٨- مسند أحمد: ج ٦، ص ١٥٨، ح ٤٣٣٢.
- ٩- نقله عنه في مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٠٨.
- ١٠- كنز العمال: ج ١١، ص ١٧٧، ح ٣١١١٣.

وفي رواية: «أنهم إردّوا على أعقابهم القهقري»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية أخرى أنّه قال: «أنافرطكم على الحوض من مرّ عليّ شرب ومن شرب لم يظماً أبداً وليردّ على الحوض أقوام أعرفهم ويعرفونني ثمّ يحال بيني وبينهم فأقول منّي ومن لمُتني...»<sup>(٢)</sup> رواية: «أصحابي أصحابي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»<sup>(٣)</sup>.

وما رواه الثعلبي عن جابر بن عبد الله عن النّبّي ﷺ: «أنّ لله لواء من نور وعموداً من زبرجد خلقهما الله قبل أن يخلق السموات بألفي سنة مكتوب على ذلك اللواء: لا إله إلا الله محمّد رسول الله وآل محمّد خير البريّة، وصاحب اللواء أمام القوم قال: فسّر بذلك عليّ ﷺ، فقال: الحمد لله الذي هدانا لهذا وكرمنا وشرفنا، فقال النّبّي ﷺ: أما علمت أنّ من أحبّنا وانتحل محبّتنا أسكنه الله معنا وتلا هذه الآية: \* في مقعد صدقٍ عند مليكٍ مقتدرٍ \*<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

ولمّا نزل قوله تعالى: \* يوم تبيضّ وجوه وتسودّ وجوه \*<sup>(٦)</sup>، قال رسول الله ﷺ: «تحشر أمّتي يوم القيامة حتّى ترد عليّ الحوض على خمس رايات فترد عليّ راية فرعون لمُتني وهم الذين يغضبون للدنيا ولها يسخطون ولها ينصبون فأقوم فأخذ بيد صاحبها، فإذا أخذت بيده يسودّ وجهه ورجفت قدماه وخفقت أحشاؤه وأفعل ذلك بتبعه فأقول: ما خلّفتوني في الثقلين من بعدي فيقولون كذبنا الأكبر ومزّقناه وقتلنا الأصغر وقتلناه فأقول: لسلّكو اطرّيقكم ردّوا النار ظمّاء» ثمّ ذكر

١ - مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٠٨.

٢ - صحيح المسالم: ج ٤، ص ١٧٩٤، ح ٢٢٩٤.

٣ - كنز العمال: ج ١١، ص ١٧٧، ح ٣١١١٤.

٤ - الفهر: ٥٥:٥٤.

٥ - البحار: ج ٨، ص ٥٥، ح ٨.

٦ - آل عمران ٦٠:٦٣.



السامري والمخرج هكذا ثم قال: «ترد عليّ راية مع إمام المتيّن وأخ سيّد المرسلين وأمير المؤمنين وخير الوصيّين وقائد الغر المحجلّين، وهو عليّ بن أبي طالب فأقول لهم: ما فعلتم بالثقلين من بعدي فيقولون أمّا الثقل الأوّل فاتّبعناه وصّدقناه وأطعناه، وأمّا الثقل الآخر فأحببناه والينا ووازرناه ونصرناه حتّى أهرقت دماؤنا فأقول: ردّوا الجنة رواء مرويين مبيضة وجوهكم فيشربون شربة لا يظمئون بعدها أبداً»<sup>(١)</sup>.

\* فسوف يأتي الله بقوم يحبّهم\*، أي يوفّقهم للإتيان بما فيه مرضاته ويثبتهم على ما وفّقهم إليه من الإعتقادات الصحيحة والأعمال الصالحة ويحبّونه\*، أي يطيعونه ويمثلون أوامره، من الإيمان وتشديد أمور الدين ونصرة والي أمور المسلمين فذكرت المحبّة وأريد لازمها\* أذلة على المؤمنين\* من الذلّ بكسر الذالّ، وهو سهولة الخلق ولين الجانب، أي رؤوفاً عطوفاً على المؤمنين كالوالد على ولده والعبد على سيّده\* أعزّة على الكافرين\*، من عزّه إذا غلبه، والعزاز الأرض الصلبة، أي غلاظ شداد على الكافرين لم يلينوا لهم جانباً، ولم يعطفوا عليهم عريكة كالليث إذا ظفر بفريسته، قرئ<sup>(٢)</sup> في أعزّة وأذلة بالنصب على الحال من الضمير المنصوب في «يحبّهم» أو المرفوع في «يحبّونه».

\* يجاهدون في سبيل الله\*، أي يبذلون أنفسهم وأموالهم في نصرته الدين وإعانة المسلمين\* ولا يخافون لومة لائم\* لومة فعله من اللوم، وهو التعنيف على اللوم رجاء لتركه، وفي قوله: \*لا يخافون\* موضع لا يسمعون أو لا يراعون مبالغة لا يخفى حسن موقعها والجملتان إمّا في محلّ النصب على الحاليّة من الضمير في «أعزّة»، أو في محلّ الجرّ على الوصفية لـ «قوم»، ويجوز أن يكون الواو في

١ - تفسير العمي: ج ١، ص ١٠٩.

٢ - تفسير البضاوي: ج ١، ص ٢٧٢.

«ولا يخافون» للحال من الواو في «يجاهدون»، والمعنى حينئذٍ أنهم يجاهدون وحالهم في المجاهدة خلاف حال المنافقين فإنهم لنفاقهم وعدم إخلاصهم في جهادهم يخاف بعضهم لومة بعض، ويجوز أن يكون للعطف على «يجاهدون»، أي يجمعون بين الجهاد وعدم الخوف.

\* ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء\* في التعبير عن تلك الأوصاف، أو عن الجهاد بذلك وعدّه فضلاً من الله، ووصف الفضل بـ «يؤتيه من يشاء»، وتذييل الجملة بقوله: \*والله واسع عليم\*، تنويه لشأنهم ورفعة درجاتهم، وترغيب فيما اتصفوا به ممّا أوجب لهم هذا المحلّ الرفيع والشأن البديع، وهم الذين قاتلوا مع عليّ عليه السلام الناكثين والقاسطين والمارقين، ويؤيد شهادة رسول الله ﷺ بالمحبة التي وصف بها القوم في قوله: \*فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه\* ﷺ على ما رواه البخاري<sup>(١)</sup> ومسلم<sup>(٢)</sup> والترمذي<sup>(٣)</sup> وابن ماجه والبخاري وغيرهم، أنّه ﷺ قال يوم خيبر بعد أن أعطى الراية من نكص على عقبيه: «لأُعطيَنَّ الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله»<sup>(٤)</sup> فبات الناس يخوضون ليلتهم أيّهم يعطاها فلما أصبح الناس غدوا إلى رسول الله ﷺ يرجو كلّ منهم أن يعطاها، فقال: «أين عليّ بن أبي طالب؟» فقيل: «إنّه يشتكي عينيه، فقال: «ارسلوا إليه» فأتى به فبصق في عينه ودعا له فبريء كأن لم يكن به وجع ولم يشك عينيه بعدها أبداً، فأعطاه الراية، فقال عليّ عليه السلام: «قاتلهم حتّى يكونوا مثلنا؟»

وعلى ما روي<sup>(٥)</sup> أنّه ﷺ أوتي بطائر مشوي، فقال: «اللّهم آتني بأحبّ

١ - صحيح البخاري: ج ٢٦، ص ٩٨.

٢ - صحيح مسلم: ج ١٥، ص ١٧٨.

٣ - نقله عنه في البحار: ج ٣٩، ص ١١، ح ١.

٤ - البحار: ج ٣٩، ص ٨، ح ١.

٥ - الإحتجاج: ج ١، ص ١٢٤.

خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر»، فأتى عليّ ﷺ ثلاث مرّات وأنس لم يستأذن له إلّا في الثالثة فدخل عليه وأكل معه بعد أن استبطأه، فقال: «جئت ثلاث مرّات وردّني أنس مرّتين حتّى إستأذن لي في الثالثة».

وروي<sup>(١)</sup> أن أنس جاء إلى أمير المؤمنين ﷺ وقال له: استغفر لي ولك عندي بشارة فقبل فأخبره بقول النبيّ ﷺ وقال معتذراً إليه: إني كنت أدّخرها لأحدٍ من قومي \* ويأبى الله إلّا أن يتمّ نوره \*<sup>(٢)</sup>.

### هداية

إعلم أنّ المحبّة مرتبة عليّة ودرجة سنية، هي من صفات الله سبحانه وتعالى حقيقة يعبر عنها المتكلّم بالإرادة والحكيم بالعناية، وأهل الذوق بالعشق، وقد فاض شيءٌ من رحيق كأسها بحسب الإستعدادات والقوالب من الحقّ على الخلق، فكلُّ بها يطلب العود إلى مبدئه، ومن خلا منها فهو من المطرودين الذين رضوا بالحياة الدنيا واطمأنّوا بها، فهم كالأرض الساكنة التي لا حراك بها، وبذلك المحبّة حرّكت الأفلاك والأماك والعقول، والنفوس والأرواح والقوى، والعناصر والمواليد الثلاثة طلباً للكمال واهتزازاً من مشاهدة الجمال ورجاء للتخلّص من قيد التشخيص، والسير إنّما هو على إقدام الإقدام بها، والطير إنّما هو بأجنحة تمتلأ القلوب ومنها الكتب السماوية، والأحاديث النبويّة تشهد بشبوتها ووجودها، قال تعالى: \* فسوف يأتي الله بقوم يحبّهم ويحبّونه \*، وقال: \* إنّ الله يحبّ التوابين ويحبّ المتطهرين \*<sup>(٣)</sup>، وقال: \* إنّ الله يحبّ الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص \*<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: \* قل إن كنتم تحبّون الله فاتبّعوني يحببكم

بيان ما أفاده  
المصنّف في الآية

١ - البحار: ج ٣٨، ص ٣٥٨.

٢ - التوبة ٩: ٣٢.

٣ - البقرة ٢: ٢٢٢.

٤ - الصف ٦١: ٤.

الله<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي﴾<sup>(٢)</sup>.

وروت الثقات أن رسول الله ﷺ أخبر عن الله تعالى أنه قال: «لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي عليها في يسمع وبي يبصر وبي يأخذ وبي يعطي وبي يقوم وبي يقعد، وإذا سألتني أعطيت به وإذا استعاذني أعذته»<sup>(٣)</sup>.

وقتل ﷺ: «إذا أحب الله عبداً دعا جبرائيل فقال له: إني أحب فلاناً فأحبه قال: فيحبه جبرائيل ثم ينادي في السماء إن الله يحب فلاناً فأحبوا فيحبه من في السماء ثم يوضع له القبول في العنصر فما يتركب منها شيء إلا أحبه»<sup>(٤)</sup>.

فقد ثبت من الكتاب والسنة وجود المحبة وثبوتها، غير أنها وإن اشترك اسمها في الإطلاق لكنها تختلف باختلاف المتعلق، فمحبة الله لعبده وتخصيصه بإنعام مخصوص يكون سبباً لتقريبه وإزلافه إلى محال الطهارة والقدس وقطع شواغله عما سواه وتطهير باطنه عن كدورات الدنيا، ورفع الحجاب حتى يشاهده في جميع الأشياء، ويشهد أن جميع الأشياء بالحق قائمة وأن لا وجود لشيء من الأشياء إلا من وجود وجوده تبارك وتعالى، فيأخذ بالله ويعطي بالله ويحب لله ويغض لله، وهذا سر لآله إلا الله، وحقيقة لا حول ولا قوة إلا بالله، فهذه الإرادة هي المحبة، وإن كانت إرادته لعبده أن يخصه بمقام من الإيعام دون هذا المقام كإرادته ثوابه، ودفع عقابه، فهذه الإرادة هي الرحمة، فالمحبة أعم من الرحمة، وأما محبة العبد لله تعالى فهي ميله إلى نيل هذا الكمال وإرادته الوصول إلى هذا

١ - آل عمران: ٣١.

٢ - طه: ٣٩.

٣ - البحار: ج ٧٠، ص ٧٢، ح ٢١.

٤ - كنز العمال: ج ١١، ص ٩٤، ح ٣٠٧٦١.

المقام الذي يتسابق إليه الرجال وتتهافت على التحلي به همم الأبطال، وإذ قد عرفت محبة الرب ومحبة العبد وتفقدت الناس عرفت أن بعد رسول الله ﷺ ليس لأحد هذا المقام إلا له عليه الصلاة والسلام.

بيان ذلك: أن النبي ﷺ لما علم إتصاف عليّ ﷺ بهذه الصفة من الجانبين وكانت أمراً معنوياً لا يدرك إلا بإظهار أمر محسوس من لوازمها يشهد ذلك الأمر لمن إتصف به بإتصافه بتلك المحبة أثبتها ﷺ لعليّ ﷺ بأمرين:

أحدهما: فتح خيبر، فجتمع ﷺ في وصفه بين المحبة والفتح بحيث يظهر بكل واحد صورة الفتح ويدركه بحاسة البصر فلا يبقى عند متردد في إتصافه بالصفة المعنوية المقرونة بالصفة المحسوسة.

وثانيهما: حديث الطائر جغل ﷺ إتيانه وأكله معه من ذلك الطائر<sup>(١)</sup>، وهما أمران محسوسان دليلاً واضحاً لإتصافه بتلك الصفة ليعلم أنه ﷺ هو وأتباعه هم الذين أخبر الله عنهم سبحانه وتعالى في قوله: ﴿فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه﴾.

ومما يصرح بهذا المعنى قوله ﷺ: «لننتهين يا قريش أولبعثن الله عليكم رجلاً يضرب رقابكم على التأويل كما ضربت رقابكم على تنزيله»، فقال له بعض من أصحابه: من هو يا رسول الله أبوبكر؟ قال: «لا» قال: عمر؟ قال: «لا ولكنّه خاف النعل في الحجرة»<sup>(٢)</sup>، وكان عليّ ﷺ يخصف نعل رسول الله في الحجرة، وإذا سبرت أحواله واعتبرت أقواله، ظهر لك إتصافه بهذه المحبة بإعتبار التعليين، أمّا محبة الله فظاهرة آثارها، ساطعة أنوارها من إزلافه الله سبحانه

بعض الروايات الواردة في حق أمير المؤمنين ﷺ وشيعته

١- مناقب ابن شهر آشوب: ج ٣، ص ٥٩.

٢- مناقب ابن شهر آشوب: ج ٣، ص ٤٤.

وتعالى إلى مقام التقديس ومقرّ التطهير.

روى الترمذي<sup>(١)</sup> في صحيحه أنّ رسول الله ﷺ دعا علياً يوم الطائف فانتجّاه فقال الناس: قد طال نجواه مع ابن عمّه فقتل ﷺ: «مانتجّيته ولكن الله لتجّاه».

وروى ابن مسعود<sup>(٢)</sup> قال: قال النّبّي ﷺ: «إنّ الله يبعث أناساً وجوهمهم من نور على كراسيّ من نور عليهم ثياب من نور في ظلّ العرش بمنزلة الأنبياء والشهداء»، فقال أبو بكر: أنا منهم يا رسول الله قال: «لا» قال عمر: أنا منهم قال: «لا»، قيل: من هم يا رسول الله؟ فوضع يده على رأس عليّ ﷺ وقال: «هذا وشيعته».

وروى محدّث بن عليّ بن شهر آشوب السروي المازندراني رحمه الله قال: حدّثني الحافظ أبو العلاء الهمداني والقاضي أبو منصور البغدادي بالإسناد عن أبي بكر وعن أنس، وروى مشايخنا عن الصادق ﷺ كلّهم عن النّبّي ﷺ أنّه قال: «خلق الله عزّ وجلّ من نور وجه عليّ بن أبي طالب سبعين ألف ملك يستغفرون له ولمحبّيه إلى يوم القيامة»<sup>(٣)</sup>، وفي كتاب الحقائق عن أبي تراب الخطيب<sup>(٤)</sup> بالإسناد عن النّبّي ﷺ: «إنّ الله خلق من نور وجه عليّ ﷺ ملائكة يسبّحونه يقدّسونه ويجعلون ثواب ذلك له ولمحبّيه».

وأما محبّته لله فهي معلومة لكلّ أحدٍ من عباداته ومجاهداته ورفضه الدنيا

١ - نقله عنه في البحار: ج ٣٨، ص ٣٠٠.

٢ - البحار: ج ٦٨، ص ٩، ح ٣، «وفيه عن أنس».

٣ - البحار: ج ٦٨، ص ١٤٢، ح ٨٧.

٤ - ذكره صاحب الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ٦، ص ٢٨٠، برقم ١٥٢٦.

وإعراضه عمّا سوى الله وإقباله بكلاكله على مولاه، ولو أردنا إستقصاء بعض شيء من ذلك لزمنا إحصاء أمر نعجز عنه.

فإن قلت : قد نقل عن النَّبِيِّ ﷺ أنه لما نزلت هذه الآية رمق إلى موسى الأشعري وقال: «هم قوم هذا ثم قال: الإيمان يمانو الحكمة يمانية»<sup>(١)</sup>، وروي أيضاً أنها لما نزلت ضرب النَّبِيُّ ﷺ بيده على عاتق سلمان فقال: «هذا وذووه ثم قال: لو كان الدين معلقاً بالشر يئالنه رجال من أبناء فارس»<sup>(٢)</sup>.

قلت : ما نقلناه عن أئمة الهدى واختلاف الروايتين يشهد بأن مورد الحديثين ليس ما ذكرناه، وإن كان ما ورد في مدح القبيلتين صحيحاً لآنزاع فيه على أنا لو سلمنا صحة الموردين لم يلزم منه منافاة لما نقلناه عن أئمة الهدى ﷺ.

بيان ذلك: إن سلمان وذويه وقوم أبي موسى إنما وصفهم بما وصفهم لعلّهم ﷺ بأن أكابرهم وأشرفهم ويعدّ كلّ واحد منهم بألف من قبيلته كانوا من شيعته وأتباعه ويرشدك إلى هذا قوله ﷺ لأبي موسى: «هم قوم هذا»، ولم يدخله في هذا الحكم، وقوله لسلمان ﷺ: «هذا وذووه» فجعل قومه تبعاً له في هذا الحكم وعبر عن قومه بذويه إشارة إلى أن من اتّصف بما اتّصف به من معرفة الولاية ومتابعة من فرض الله متابعتة فهو منه وداخل تحت هذا الحكم وإلا فلا، ومما يؤيد ما قلناه شهادة أويس القرني عليه السلام بين يديه في وقعة صفين<sup>(٣)</sup>.

روى ابن عباس عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال يوماً من أيام صفين: «يأتاكم من قبل الكوفة ألف رجل يبايعون على الموت» فجعلت أحصيتهم فاستوفيت

١ - تفسير الجوامع الجامع: ج ١، ص ٣٢٦.

٢ - تفسير جوامع الجامع: ج ١، ص ٣٢٦.

٣ - وقعة الصفين: ص ٣٢٤.

عددهم تسعمائة وتسعة وتسعين رجلاً وجعلت أترصد الباقي حتى طلع أويس وقد تقلد بسيفين وهو الذي قال النَّبِيُّ ﷺ: «ابشروا برجل من أمتي يقال له ﷺ: أويس القرني فإنه يشفع لمثل ربيعة ومضر»<sup>(١)</sup>، فقتل ﷺ: «والله ما كذبت ولا كذبت»، فدخل حومة الحرب فلم يزل يقاتل حتى قتل، قال ابن أبي ليلى: خرج رجل بصفين من أهل الشام فقال: فيكم أويس القرني<sup>(٢)</sup>.

قلت: نعم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لويس القرني خير التابعين»<sup>(٣)</sup> ثم تحول إلينا، ومما يشد أزرها قلناه ما رواه الحسن بن محمد السيرافي<sup>(٤)</sup> يرويه بوسائط عن عبد الله بن سلمة الأنصاري أن علياً ﷺ لما بوع كتب إلى حذيفة اليمان كتاباً، وهو بالمدائن يقره على ما كان عليه من تولي أمور أهل المدائن، ومن جملة ما كتب إليه: «إني كتبت إلى أهل المدائن كتاباً فأرق المنبر وأقرأه عليهم جميعاً».

فجمع الناس ورقى المنبر وحمد الله وأثنى عليه وذكر النَّبِيَّ ﷺ وصلى عليه ثم قال: يا أيها الناس قد وليكم أمير المؤمنين حقاً حقاً وخير من نعلمه بعد رسول الله ﷺ، فأنيبوا إلى إطاعة أولى الناس بالناس وأحقهم بالأمر وأقولهم بالحق وأقربهم إلى الصدق وأرشدكم إلى العدل وأهداهم سبيلاً وأمسهم إلى رسول الله رحماً، فأنيبوا إلى طاعة أول الناس إسلاماً وأسبقهم إيماناً وأكثرهم علماً وأقصدهم طريقاً وأقدمهم جهاداً، أخي رسول الله وابن عمه وأبي سبطيه الحسن والحسين، وبعل العذراء سيدة النساء، فقام إليه فتى من الأنصار متقلداً بسيفه،

١ - اختيار معرفة الرجال: ص ٩٨، ح ١٥٦.

٢ - اختيار معرفة الرجال: ص ١٠٠، ح ١٥٧.

٣ - صحيح مسلم: ج ١٦، ص ٩٥.

٤ - إرشاد القلوب للدليعي: ج ٢، ص ٣٢٤.



فقال: أيُّها الأمير سمعناك تقول: وليكم أمير المؤمنين حقاً حقاً، فعرفنا ذلك، يرحمك الله ولا تكتمنا، فإنّا غبنا وشهدتم، ونحن مقلّدوكم.

فقال حذيفة: أيُّها الرجل إذ ما سألت فاسمع وإذ فحصت فافهم، أمّا من تقدّم على عليّ عليه السلام بإمرة المؤمنين؛ فإنّ ذلك ليس من الله بل منهم ومن الناس.

وأما أمير المؤمنين عليّ عليه السلام فإنّ جبرائيل عليه السلام سمّاه بذلك عن الله عزّ وجلّ، قال الفتى: كيف علمت ذلك؟ قال: كان رسول الله نهانا أن ندخل عليه وعنده دحية الكلبي وأخبرنا أنّ جبرائيل يهبط في صورته عليه السلام فمضيت يوماً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فرأيت دحية الكلبي فرجعت فصادفني أمير المؤمنين عليّ عليه السلام فارجعني معه فقلت له: وما تصنع بي قال: «تشهد بما ترى فإنك شاهدي على هذه الأمة»، فدخل وسلّم فسمعت دحية الكلبي يقول: السلام عليك يا أمير المؤمنين إجلس وخذ رأس أخيك فإنك أحقّ وأولى الناس به فأخذ عليّ عليه السلام رأس رسول الله صلى الله عليه وآله فصيّره في حجره وخرج دحية فقال لي: ادخل يا حذيفة فدخلت فلم أزل جالساً حتّى انتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وضحك في وجه أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ثم قال: يا أبا الحسن من حجر من أخذت رأسي، فقال: من حجر دحية الكلبي قال: ذاك جبرائيل، فقال عليّ عليه السلام دخلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّمتردّ عليّ وقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «بخ بخ لك يا عليّ سلّمتر عليك ملائكة الله وسكّان سماواته بأمر المؤمنين قبل أن يسلم عليك أهل الأرض يا أبا الحسن إنّ جبرائيل فعل ذلك عن الله عزّ وجلّ وقد أمرني أن أفرضه على الناس وأنا فاعل ذلك إن شاء الله»<sup>(١)</sup>، فلمّا كان من غدٍ بعثني النّبيّ صلى الله عليه وآله إلى ناحية فذك فمكثت فيها أيّاماً ثمّ قدمت فوجدت الناس يتحدّثون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أمر الناس أن يسلموا على عليّ عليه السلام

بأمر المؤمنين، فقال الفتى الأنصاري: لاجزاكم يا أصحاب محمد ﷺ عن أنفسكم خيراً أسمعتم هذا من رسول الله ﷺ وأزلتم الأمر إلى من لم يره الله ورسوله أهلاً لذلك لا جرم والله لن تفلحوا أبداً، فقال له حذيفة: يا أبا الأنصار! الأمر كان أعظم مما ترى، والله لقد عذب عنا الصبر وذهب اليقين وكثر المخالف وقلَّ الناصر.

قال الفتى: والله للاحقن بأمر المؤمنين وأكون معه في البأساء والضراء فالتحق بأمر المؤمنين في المدينة وقد سار معه إلى البصرة للنصرة وكان أول مقاتل في وقعة الجمل وأول شهيد استشهد بين يديه ﷺ في تلك الواقعة<sup>(١)</sup>، ولئن انتصبت إلى تعداد من نصرته وشهادته بين يديه ﷺ يدل على أن القوم الذين يحبهم الله ويحبونه الذين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم، كعمار بن ياسر وطريف وطرافة وطرفة أبناء عدي بن حاتم، ومحمد بن أبي بكر ومالك بن الحارث الأشتر، وصعصعة بن صوحان، وزيد بن سوحان، وجندب الخير، وحجر بن عدي الكندي، وقنبر مولا ﷺ، وكميل بن زياد النخعي، وميثم بن يحيى التمار النهرواني وأضرابهم الذين بذلوا أنفسهم في نصرته ﷺ طلباً لمرضاة ربهم ومحبة له لطال المطال وكثر المقال ولربما حصل لبعض الملal.

روى الأعمش قال: لما ظفر الحجاج بعبد الرحمن بن أبي ليلى أقامه على المصطبة، وقال له: إشتم علياً<sup>(٢)</sup>، وسئل الأصغر بن نباته كيف سميت شرطة الخميس؟ فقال: إنا ضمنا له الذبح وضمن لنا الفتح، وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ سَمَّاكُمْ شُرَاطَةَ

١ - إرشاد القلوب للدلمي: ج ٢، ص ٣٤١، «باختلاف يسير».

٢ - اختبار معرفة الرجال: ص ١٠١، ح ١٦٠، وفيه: «عن الأعمش، قال رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد ضربه الحجاج حتى أسود كتفا، ثم أقامه للناس على سب علي والجلالوة معه يقولون سب الكذابين! فجعل يقول لعن الكذابين علي وابن الزبير والمختار».

الخميس على لسان نبيّه ﷺ»<sup>(١)</sup>، وذكر أنهم ستّة آلاف رجل أو خمسة آلاف رجل يعني أنّه كان اشتراطهم للموت، وقال له أبو الجارود<sup>(٢)</sup>: ما كان منزلة هذا الرجل فيكم؟ قال: ما أدري ما تقول إلّا أنّ سيوفنا كانت على عواتقنا فمن أوماً إليه ضربناه بها.

ولقد لمظتك بشيء مما تطلّع به على الفئة التي وصفهم الله سبحانه وتعالى بالصفة التي اشتقّ منها أسم نبيّه فدعاه حبيبه ليطلّع على حقيقة النسبة التي هي بين النبيّ والولي، ويظهر لك أنّ إنكار الإمامة كإنكار النبوة وإنكار النبوة كإنكار الألوهية، فعلم أنّ معرفة الإمام والإعتراف بحقه شرط الإيمان، ولولا ذلك لم يحكم الله سبحانه وتعالى على منكرها بالارتداد؛ إذ محض معنى الآية وعيد لمن أنكرها وارتدّ بذلك عن دين الإسلام بإتيان فنه يعرفون صاحبها ويعترفون بحقه يحبهم الله ويحبّونه لمحبتهم إياه والقيام بمودّته والبراءة من أعدائه، أللهم اجعلنا من زمرة الذين أنعمت عليهم بمحبّة أحبّائك والبراءة من أعدائك إنّك على كلّ شيء قدير وبالإجابة والفضل حقيق جدير.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ  
وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ<sup>(٣)</sup>

الرابعة: قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ»، أي اطلبوا الوسيلة إليه، وهي في الأصل كلّ ما يجعل ذريعة إلى نيل مطلوب، وقيل: المراد به هاهنا: كلّ ما يتوصّل به إلى طلب الثواب ونيل الزلفى من فعل

بيان آية «يا أيّها الذين آمنوا اتقوا الله وابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ...»  
والأحكام المستفادة منها

١- اختيار معرفة الرجال: ص ١٠٣، ح ١٦٥.

٢- البحار: ج ٤٢، ص ١٥٠، ح ١٦.

٣- المائدة ٣٥:٥.

الخيرات و اسداء المبررات ، وقيل <sup>(١)</sup> : المراد بها: المنزل في الجنة كما ورد عنه عليه السلام : «سلوا الله لي الوسيلة لأت بها درجة في الجنة لا ينالها إلا رجل واحد وأنا أرجو أن أكون هو» <sup>(٢)</sup> ، وعن الأصبع بن نباته عن علي عليه السلام أنه قال: «في الجنة لؤلؤتان ممتدتان إلى بطنان العرش إحداهما بيضاء والأخرى صفراء ، في كل واحدة منهما سبعون ألف غرفة فالوسيلة البيضاء لمحمد وأهل بيته عليهم السلام والصفراء لإبراهيم وأهل بيته عليهم السلام» <sup>(٣)</sup> .

وعن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله: «إذا سألت الله فاسألوا لي ما معنى الوسيلة؟ الوسيلة، قال فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الوسيلة قال: «هي درجتي في الجنة وهي ألف مرقاة ما بين المرقاة إلى المرقاة حصر الفرس الجواد شهراً ، وهي ما بين مرقاة من جوهر إلى مرقاة من زبرجد و مرقاة من ياقوت إلى مرقاة ذهب إلى مرقاة فضة فيؤتى بها يوم القيامة حتى تنصب مع درجات النبيين ، فهي ما بين درج النبيين كالقمر بين الكواكب ، فلا يبقى يومئذ نبي ولا صديق ولا شهيد إلا قال: طوبى لمن كان هذه الدرجة درجته فيأتي النداء من عند الله عز وجل فيسمع النبيون وجميع الخلق ، هذه درجة محمد صلى الله عليه وسلم فأقبل وأنا يومئذ متزراً بربطة من نور علي تاج الملك وإكليل الكرامة وأخي علي بن أبي طالب أمامي بيده لوائي ، وهو لواء الحمد مكتوب عليه لا إله إلا هو المفلحون هم الفائزون فإذا مررنا بالنبيين قالوا: هذان ملكان مقربان لم نعرفهما ولم نرهما وإذا مررنا بالملائكة قالوا: هذان نبيان مرسلان حتى أعلو الدرجة وعلي يتبعني حتى إذا صرت في أعلى درجة وعلي أسفل مني بدرجة فلا يبقى يومئذ نبي ولا صديق ولا شهيد إلا قالوا: طوبى لهذين العبدین ما أكرمهما على الله

١ - الفرطبي: ج ٦ ، ص ١٠٤ .

٢ - مجمع البيان: ج ٢ ، ص ١٨٩ .

٣ - مجمع البيان: ج ٢ ، ص ١٨٩ .

فِيأْتِي النداء من قبل الله عزَّ وجلَّ لِيَسْمَعَهُ النَّبِيُّونَ وَالصَّادِقُونَ وَالشَّهَدَاءُ هَذَا حَبِيبِي مُحَمَّدٌ وَهَذَا أَوْلَى عَلَيَّ طَوْبَى لِمَنْ أَحَبَّهُ ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أَبْغَضَهُ وَكَذَّبَ عَلَيْهِ».

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمَئِذٍ فَلَا يَبْقَى حِينَئِذٍ أَحَدٌ أَحَبَّكَ يَا عَلِيُّ إِلَّا اسْتَرَحَ لِهَذَا الْكَلَامِ وَابْيَضَّ وَجْهَهُ وَفَرَحَ قَلْبُهُ وَلَا يَبْقَى يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ مِمَّنْ عَادَاكَ وَنَصَبَ لَكَ حَرْباً أَوْ جَدَّ لَكَ حَقّاً إِلَّا سُودَ وَجْهِهِ وَاضْطَرَبَ قَلْبُهُ ، فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذَا مَلَكَانِ قَدْ أَقْبَلَا إِلَيَّ ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَرِضْوَانُ خَازِنِ الْجَنَّةِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَمَالِكُ خَازِنِ النَّارِ فَيَدْنُو رِضْوَانُ فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَحْمَدُ فَأَقُولُ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ أَيُّهَا الْمَلِكُ مَنْ أَنْتَ ، فَمَا أَحْسَنَ وَجْهَكَ وَأَطْيَبَ رِيحَكَ فَيَقُولُ: أَنَا رِضْوَانُ خَازِنِ الْجَنَّةِ ، وَهَذِهِ مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ بَعَثَ بِهَارِبَ الْعِزَّةِ فَخَذَهَا يَا أَحْمَدُ ، فَأَقُولُ قَدْ قَبِلْتَ ذَلِكَ مِنْ رَبِّي فَلَهُ الْحَمْدُ عَلَى مَا فَضَّلَنِي بِهِ فَأَخَذَهَا وَأَدْفَعُهَا إِلَيَّ عَلِيُّ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ رِضْوَانُ فَيَدْنُو مَالِكُ فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَحْمَدُ ، فَأَقُولُ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ أَيُّهَا الْمَلِكُ مَنْ أَنْتَ فَمَا أَهْيَبَ وَجْهَكَ وَأَكْرَرُ رُؤْيَيْكَ فَيَقُولُ: أَنَا مَالِكُ خَازِنِ النَّارِ ، وَهَذِهِ مِقَالِيدُ النَّارِ بَعَثَ بِهَا إِلَيْكَ رَبَّ الْعِزَّةِ فَخَذَهَا يَا أَحْمَدُ ، فَأَقُولُ: قَدْ قَبِلْتَ ذَلِكَ مِنْ رَبِّي فَلَهُ الْحَمْدُ عَلَى مَا فَضَّلَنِي بِهِ فَأَخَذَهَا وَأَدْفَعُهَا إِلَيَّ عَلِيُّ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ مَالِكُ فَيَقْبِلُ عَلِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ وَمَعَهُ مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ ، وَمِقَالِيدُ النَّارِ حَتَّى يَقِفَ عَلَى حِجْرَةِ جَهَنَّمَ فَتَقُولُ جَهَنَّمَ خَلَنِي يَا عَلِيُّ فَقَدْ أَطْفَأَ نُورَكَ لَهْبِي فَيَقُولُ عَلِيُّ ﷺ: قَرَى يَا جَهَنَّمَ خَذِي هَذَا عِدْوِي وَاتْرَكِي هَذَا وَلِيَّ فَلَجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ أَشَدَّ مَطَاوَعَةً لِعَلِّيَّ مِنْ غَلَامٍ أَحَدِكُمْ وَصَاحِبِهِ ، فَإِنْ شَاءَ يَذْهَبُهَا يَمْنَةً وَإِنْ شَاءَ يَذْهَبُهَا يَسْرَةً»<sup>(١)</sup>.

هذا والعامل في الجار والمجرور أعني «إليه الوسيلة» يجوز أن يكون مقدراً والجار والمجرور حالاً ، والتقدير حينئذٍ: ابتغوا الوسيلة حال كونكم

متوجهين أو متقربين إليه ، وهذا الوجه أحسن بحسب المعنى؛ لأن فيه إشارة إلى الإخلاص في العمل \*وجاهدوا في سبيله\* بمحاربة أعدائه وأعداء أوليائه الذين نصبوا العدو لأهل بيت نبيّه ﷺ الذين فرض الله محبتهم ومودّتهم، ففي قوله: \*وابتغوا إليه الوسيلة\* إيجاب لمحبتهم ، وفي قوله: \*وجاهدوا في سبيله\* إيجاب للبراءة من أعدائهم ، وهذان الأمران هما ركننا الإيمان ، سأل داود الصديق ﷺ هل تعرفون محبيكم من مغضبيكم؟ قال: «نعم يا داود لا يأتينا من يبغضنا إلا نجد بين عينيه مكتوباً: كافر ولا يأتينا من يحبنا إلا نجد بين عينيه مكتوباً: مؤمن وذلك قوله تعالى: \*إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ\*»<sup>(١)</sup>، فنحن المتوسّمون يا داود»<sup>(٢)</sup>.

وروى ميثم التمار عن عليّ ﷺ أنّه قال في قوله تعالى: \*قل من كان عدوّاً لجبريل\* الآية<sup>(٣)</sup>: «من سرّه أن يعلم حبّاً فليمتحن قلبه فإن شارك حبّاً حبّ عدوّنا ممّن أكبّ علينا فليعلم أن الله عدوّه وجبرئيل وميكائيل فإن الله عدوّ للكافرين»<sup>(٤)</sup>.

وعن الصادق ﷺ: «إن رجلاً قال لأمير المؤمنين ﷺ: إني أتولّك وأتولّي فلاناً وفلاناً، فقال له: أنت اليوم أعور فانظر أنعمى أو تبصر»<sup>(٥)</sup>: «لعلكم تفلحون\* ، رجاء أن تفوزوا بما فيه صلاح أمركم.

فإن قلت: كيف قدّم الأمر بالتقوى على الأمر بابتغاء الوسيلة والأمر به على الأمر بالمجاهدة ، ولم لم يقطع بالفلاح على تقدير تحقّق المأمور به؟

١ - الحجر ١٥: ٧٥.

٢ - البحر: ج ٢٤، ص ١٢٨، ح ١٢.

٣ - البقرة ٢: ٩٧.

٤ - البحر: ج ٢٧، ص ٥١، ح ١، «باختلاف».

٥ - البحر: ج ٢٧، ص ٥٨، ح ١٧.

قلت : إيماء إلى أن الإبتغاء لا ينجع بدون التقوى وأن المجاهدة لا تنفع في محلّ القبول بدون التقوى وإبتغاء الوسيلة ، وأما عدم القطع بالفلاح مع تحقّق المأمور به فقد مرّ الجواب عنه غير مرّة فلا علينا أن لوينا عنان التعرّض له هاهنا رجاء من المستبصر أن يتذكّر له.

أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ  
وَجِدْ لَهُمُ الْبَالِغَ هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ  
ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُنْتَهِدِينَ (١)

الخامسة: قوله تعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ ، أي إلى الطريقة التي من شأنها أن توصل من سلكها إلى رضوان ربك ومعرفته التي هي المقصد الأقصى والغاية القصوى من زعج الممكنات من نومة العدم إلى يقظة الوجود ، وحذف المفعول لإفادة العموم ، أي من بعثت إليهم من الثقلين ﴿ بالحكمة ﴾ ، أي بما هو مطابق للواقع جارٍ على أسدّ الوجوه وأكملها وأتمّها وأحكمها ، ولا يبعد أن يراد بها ما تضمّنه القرآن من الحكم والمواعظ والأحكام والدلائل ، أو مجموع الآيات والمعجزات الدالة على ثبوت نبوّته ، وتحقّق صحّة دعوته ﴿ والموعظة الحسنة ﴾ ، أي النصيحة التي تظهر منها آثار حسن حال من ارعوى إليها ، وقيل : هي الجارية على وجه يكون من شأنه التأثير ومن ديدن من يلقي إليه القبول ، وقيل : هي السنّة الشهباء ﴿ وجادلهم بالتّي هي أحسن ﴾ ، أي بالطريقة التي هي أحسن طرق الجدل

بيان آية « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة... » والأحكام المستفادة منها

كما تقتضيه الحكمة النبوية والأخلاق المحمدية.

فإن قلت : لِمَ قَيَّدَ هذا الأمر بهذا القيد؛ والمجادلة إنما هي بين الخصمين.

قلت : لكي تخلو عن عنف وغلظة ، فإنَّ كلاً من المتجادلين يطلب الغلبة على خصمه بأي طريق يمكنه \* إنَّ ربَّك هو أعلم بمن ضلَّ عن سبيله \* ، فمن حرم اللطف فلا تفيد فيه الموعظة الحسنة ، ولا تؤثر فيه الدعوة البالغة \* وهو أعلم بالمهتدين \* الذين منحوا بمنحه اللطف الخفي ووقفوا السلوك الطريق الجليّ.

فإن قلت : ما موقع قوله : «إنَّ ربَّك» إلى آخر الآية؟

قلت : التعليل ، فإنَّه لما أمر بالرفق والمداراة وركوب الحدِّ الوسط وعدم المبالغة في المجادلة ، على أنَّ الظاهر من أمر النبوة إقتضاء المبالغة ، وارتكاب ما يمكن في ترتب المقصود حتَّى أنَّه إذا لم يفد الرفق واللين وجب المصير إلى الفظاظة والغلظة ، علَّل ذلك بقوله : \* إنَّ ربَّك \* الخ ، ومحصله أنَّ ربَّك الذي أرسلك إليهم ، فإنَّ منهم من شملته العناية الأزليَّة باستحقاقه إيَّاهم فهو لا يحتاج إلى زيادة عظة وفصل جدل ، بل إنَّما يحتاج إلى أدنى تنبيه ، ومنهم من غضب الله عليه وخذله ويمنحه بالألطف الرحيميَّة والعنايات الصمدانيَّة لعلمه بعدم استحقاقه لها لإصراره على الضلالة وعدم تأثُّره ممَّا يقرع صماخيه من المعارف الإلهيَّة والحكم الربَّانيَّة فهو معدٌّ في الدنيا للتبار والوبار ، وفي الآخرة لعذاب النَّار فهو بمراحل عن الإعتاظ وبعيد عن اليقضة بقوارع الألفاظ.

لقد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي<sup>(١)</sup>



ونار لو نفخت بها أضواءت ولكن أنت تنفخ في رماد

وهذا أيضاً لا يحتاج إلى المبالغة في المجادلة لعدم تأثيره، وإِثْمًا حقّه أن يبتز بالسيف البواتر، ويجوز أن يكون تعليلاً للأمر بالدعوة أي إِثْمًا أنت مكلف بالدعوة على الوجه الذي أمرت به ولست مكلفاً بأن تنجح دعوتك في كلّ من أرسلت إليه، فَإِنَّ رَبَّكَ هو أعلم منك بأحوالهم، وهو عالم بأن بعضهم سيؤمن ويتبع سبيل المؤمنين، وبعضهم لن يؤمن ولن يؤمن بما جئت \* فلأتذهب نفسك عليهم حسرات \*<sup>(١)</sup>.

وفي الآية دلالة على وجوب تقديم المجاهدة بالحجة على المجاهدة بالسيف.

مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ  
مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا  
فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ<sup>(٢)</sup>

السادسة: قوله تعالى: \*من كفر بالله من بعد إيمانه\*، قيل: هو بدل إِمَانٍ من \*الذين لا يؤمنون\*<sup>(٣)</sup>، فيكون التقدير: إِثْمًا يفترى الكذب من كفر بالله من بعد إيمانه، وإِثْمًا من \*أُولَئِكَ\*، فيكون التقدير: ومن كفر بالله من بعد إيمانه هم الكاذبون، وإِثْمًا من \*الكاذبون\*، فيكون التقدير: وأُولَئِكَ الذين كفروا من بعد إيمانهم.

بيان آية «من كفر بالله من بعد إيمانه...»  
والأحكام المستفادة منها

١- فاطر ٨: ٣٥.

٢- النحل ١٠٦: ١٠٦.

٣- الكشاف: ج ٢، ص ٦٣٦.

وعلى الوجوه الثلاثة «من» موصولة، وقيل: إنها شرطية مرفوعة المحل على الابتداء وخبرها محذوف لدلالة الجملة الثانية عليه أعني: «فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم»، ويجوز أن يكون «ولكن من شرح بالكفر صدراً» بدلاً من المبتدأ، ويكون قوله: «فعليهم غضب» إلخ، خبر عنهما، والوجوه كلها حسنة، إلا أن الحمل على الإبدال أشد ملائمة بين أجزاء النظم من أن يكون ابتداء كلام «إلا من أكره» على الكفر «وقلبه مطمئن بالإيمان»، الواو للحال، والاطمئنان، بالإيمان هو أن لا يميل قلبه إلى شيء مما ينافيه أبداً، بل كلما ازداد فيه محنة ازداد فيه محبة، وكلما كثر فيه البلاء ازداد عنده العطاء، وهذا الاستثناء على تقدير الأبدال الثلاثة معناه ظاهر؛ إذ المكروه على الكفر مع اطمئنان قلبه بالإيمان لا يفترى الكذب.

وأما إذا حمل المستثنى منه على الابتداء فالمعنى أن من أكره ليس على غضب من ربه، وليس له في الآخرة عذاب عظيم «ولكن من شرح بالكفر صدراً»، أي اطمأن صدره بالكفر ومال إليه ولو قليلاً «فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم»، قيل<sup>(١)</sup>: نزلت في فئة من المسلمين تخلّفوا عن رسول الله ﷺ بمكة بعد أن هاجر إلى المدينة فقصد إيذاءهم مشركو مكة فافتتن بعضهم وعمل بالرخصة التي هي التقية، وبعضهم صبر على مضض الإيذاء حتى لاقى ربه عملاً بالعزيمة من وفقه الله لذلك وهما أبو عمار، ياسر وسمية قتلا مثله، ولم ينال المشركون منهم ما أرادوا، وأما عمار فقد تآقاهم وأعطاهم ما أرادوا بلسانه مكرهاً بقلبه، فقبل لرسول الله ﷺ إن عماراً قد كفر، فقال ﷺ: «كلاً إن عماراً قد

ملئ إيماناً من قرنه إلى قدمه واختلط الإيمان بلحمه ودمه»<sup>(١)</sup>، قال عكرمه<sup>(٢)</sup>: قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَلْحَدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفُونَ عَلَيْنَا»<sup>(٣)</sup> الآية نزلت في عَمَّار وأبي جهل، وقال: أبو بكر بن عيَّاش، وأبو المعالي شاهفور<sup>(٤)</sup> قوله تعالى: «أَمَّنْ هُوَ قَانَتْ، ءَانَاءَ اللَّيْلِ»<sup>(٥)</sup> إلخ الآية نزلت في حقِّ عَمَّار.

وقال ابن عباس: جاء عَمَّار إلى النَّبِيِّ ﷺ باكياً فقيل له: ما يبكيك؟ فقال: كيف بمن يسبُّ النَّبِيَّ ويذكر آلَهم بخير فجعل النَّبِيُّ ﷺ يمسح عينيه ويقول: «إِنْ عَادُوا لَكَ فَعَدْلُهُمْ بِمَا قُلْتَ»<sup>(٦)</sup>، فجاء جبرئيل بقوله تعالى: «إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ».

وروى أحمد في مسند الشاميين عن خالد بن الوليد أنه قال: شكَا عَمَّارُ مِنِّي إلى رسول الله ﷺ حتَّى بَكَى فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَأْسَهُ وَقَالَ: «مَنْ عَادَى عَمَّاراً عَادَاهُ اللَّهُ وَمَنْ أَبْغَضَ عَمَّاراً أَبْغَضَهُ اللَّهُ»<sup>(٧)</sup>، وروى أحمد بن حنبل وعبد الله بن بطة ووكيع والمخاليلي ويوسف القطان وسفيان الثوري وشريح القاضي بأسانيدهم أنه استأذن عَمَّارَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَعَرَفَ صَوْتَهُ فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِالطَّيِّبِ الْمُطَيِّبِ»<sup>(٨)</sup>.

وقتل في صفين وله من العمر ثلاث وتسعون سنة، وروى ابن مردويه في كتابه من اثنين وخمسين طريقاً وأبو نعيم في حلية الأبرار عن زيد بن وهب

١ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٣٨٨.

٢ - الدر المنثور: ج ٥، ص ٦٨٨.

٣ - فضائل ٤٠: ٤١.

٤ - أسباب النزول للواحدي: ص ٣٨٢، ح ٣٦٧.

٥ - الزمر ٩: ٣٩.

٦ - مجمع البيان: ج ٣، ص ٣٨٨.

٧ - كنز العمال: ج ١١، ص ٧٢٢، ح ٣٣٥٣٤.

٨ - وقعة صفين: ص ٢٢٣.

وشعبة بن الحجاج ومسلم في الصحيح<sup>(١)</sup>، عن الحسن البصري عن أم سلمة وأحمد في المسند عن الخدري، وعن أبي قتادة، وعن خزيمة وعن رافع وأبوبكر الخطيب في التاريخ عن عثمان بن عفان، وعن أم سلمة وأبويعلی الموصلي وابن بطة بأسانيد كثيرة أن النبي ﷺ قال لعمار: «تقتلك الفئة الباغية وآخر زادك من الدنيا ضيغ من لبن»<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن أبي البختري أن عماراً إلى يوم قتل بصقين كان يضحك وقال: قال رسول الله ﷺ: «آخر شراب تشربه من الدنيا مذقة لبن»<sup>(٣)</sup>، وروى أبو علي المروزي المحمودي أنه لما رأى الحرب لا تزدد إلا شدة ترك الصف وجاء إلى أمير المؤمنين عليه السلام وقال: هو هو قال: ارجع إلى صفك ثم جاء مرة أخرى، في كل يقول: ارجع إلى صفك فلما كان في الثالثة قال له: نعم فرجع إلى صفه فقاتل حتى قتل ثمانية عشر رجلاً، رواه أبو نعيم وروى أبو تروان الأسلمي قال: كنا بصقين فتقدم عمار فقاتل وقد كادت الشمس تغرب، وهو يقول: اليوم ألقى الأحبة محمداً وحزبه، وقال قيس ابن أبي حازم: قال عمار: ادفنوني في ثيابي وزملوني بدمي فأني مخلص فلما استشهد أتاه أمير المؤمنين علي عليه السلام، وقال: «إنا لله وإنا إليه راجعون إن إمرأكم تدخل عليه مصيبة من قتل عمار فما هو من الإسلام في شيء»<sup>(٤)</sup>، ثم صلى مع العسكر ودخل قبره.

وروي أن أمير المؤمنين عليه السلام لما جاءه وجد به رمقاً فأخذ رأسه فوضعه في حجره ومسح التراب عن وجهه ففتح عمار عليه السلام عينيه، وقال إرفق بي يا مولاي

١ - نقله عنه كنز العمال: ج ١١، ص ٧٢٢، ح ٣٣٥٣٢.

٢ - كنز العمال: ج ١١، ص ٧٢٥، ح ٣٣٥٥١.

٣ - وقعة صفين: ص ٣٤٢.

٤ - البحار: ج ٣٣، ص ٢٠، ح ٣٧٦.

فبكى أمير المؤمنين وأنشأ.

إلا أيها الموت الذي ليس تاركى أرجنى فقد  
أفنىت كلّ خليل أراك بصيراً بالذين  
أحبّهم كأنك تنحو نحوهم بدليل<sup>(١)</sup>

وروى أبو بكر بن فورك أنّه لما ألقى رأس عمّار بين يدي معاوية قال رجل:  
أنا قتلته، فقال له عبد الله بن عمر ما سمعته يقول؟ قال سمعته يقول: إنا لله وإنا إليه  
راجعون قال: اذهب ما أنت صاحبه، فجاء أبو عالية المزني لعنه الله فقال: أنا والله  
قتلته قال له عبد الله: ما سمعته يقول؟ قال: سمعته ينادي يا جبرئيل يا ميكائيل،  
فقال عبد الله: أنت والله قتلته، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قاتل عمّار  
وسالبه وشاتمته في النار»<sup>(٢)</sup>، فقال معاوية: ما تريد مني يا عبد الله أتريد أن تصدّ  
الناس عني؟

وروي أنّه لما قتل عمّار رضي الله عنه اضطرب الجيش على معاوية وقالوا: نحن الفئة  
الباغية الملعونة على لسان النبي الأمي فأمر معاوية أن ينادي ما نحن قتلناه إمّا  
قتله من أخرجه<sup>(٣)</sup> وغرّه ليلتبس على الجهال، فقال أمير المؤمنين رضي الله عنه: «فإذن  
رسول الله ﷺ هو الذي قتل عمّه حمزة إذ أبرزه إلى الكفار يقاتلهم»<sup>(٤)</sup>.

ومن الذين ابتلوا بأذى المشركين وأكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان  
أبو عبد الله بلال بن أبي رباح الحبشي شهد بدرًا وفيه وفي أصحابه المكرهين على  
الكفر المطمئنين بالإيمان، نزل قوله تعالى: ﴿والذين هاجروا في الله من بعد ما

١- البحار: ج ٣٣، ص ٢٠، ح ٣٧٦.

٢- كنز العمال: ج ١١، ص ٧٢٤، [ح ٣٣٥٤٤].

٣- وقعة صفين: ص ٣٤٣.

٤- البحار: ج ٣٣، ص ٧، ح ٣٦٤.

ظلموا<sup>(١)</sup>، أو ذكر أبو جعفر الطوسي<sup>(٢)</sup> في إختيار الرجال<sup>(٣)</sup> عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله<sup>(٤)</sup> عن ابن أبي البختري قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مَنِكَ أَنْ عَتَقَكَ فَلَا تَجِيَّ تَبَايَعَهُ فَقَالَ: إِنْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْتَقَنِي اللَّهُ جَزَاءُ أَبِي بَكْرٍ مِنْكَ أَنْ عَتَقَكَ فَلَا تَجِيَّ تَبَايَعَهُ فَقَالَ: إِنْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْتَقَنِي اللَّهُ فَلْيَدْعُنِي لَهُ، وَإِنْ كَانَ عَتَقَنِي بغير ذلك فَهِيَ أَنَا ذَا، وَأَمَّا بَيْعَتُهُ فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ أَحَدًا لَمْ يَسْتَخْلَفْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَعْنَاقِنَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَا أَبَا لَكَ لَا تَقُمْ مَعَنَا فَارْتَحِلْ إِلَى الشَّامِ، وَتُوفِي بِدِمَشْقَ وَدُفِنَ فِي الْبَابِ الصَّغِيرِ، وَمِنْ شَعْرِهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ:

تَاللَّهِ لَا لِأَبِي بَكْرٍ سَخُوتٌ وَلَوْلَا اللَّهُ نَامَتْ عَلَى أَوْصَالِي الصَّنْعِ  
اللَّهُ بِوَأَنِي خَيْرًا وَأَكْرَمَنِي وَإِنَّمَا الْخَيْرُ عِنْدَ اللَّهِ يَتَّبِعُ  
وَلَا تَلْقَنِي تَبَوُّعًا كُلِّ مُبْتَدِعٍ فَلَسْتُ مُبْتَدِعًا مِثْلَ الَّذِي يُتَدَعَوُ<sup>(٥)</sup>

ومنه خُتَابُ بَنِ الْأَرْتِ ذَكَرَ صَاحِبُ حَلِيَّةِ الْأَوَّلِيَاءِ فِيهَا أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَقَفَ عَلَى قَبْرِهِ، وَقَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ خُتَابًا أَسْلَمَ رَاغِبًا وَهَاجِرًا طَائِعًا وَعَاشَ مُجَاهِدًا، وَأَبْتُلِيَ فِي جَسَدِهِ أَحْوَالًا، وَلَنْ يَضِيَّعَ اللَّهُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا»<sup>(٦)</sup>، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّوسِيُّ<sup>(٧)</sup>: إِنَّهُ مَاتَ بِالْكُوفَةِ وَصَلَّى عَلَيْهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَقَبْرُهُ بِهَا.

١ - النحل ١٦: ٤١.

٢ - أسباب النزول للواحدي: ص ٢٨٥، ح ٥٦١.

٣ - نقله عنه في تنقيح المقال: ج ١، ص ١٨٢ - ١٨٣.

٤ - تنقيح المقال: ج ١، ص ١٨٣.

٥ - لا يوجد كتابه لدينا ووجد في البحار: ج ٣٢، ص ٥٥٣، ح ٤٦٢.

٦ - نقله عن حليه الأولياء في تنقيح المقال: ج ١، ص ٣٩٥.

## فروع :

فروع في بعض  
أحكام الأسارى

الأول: لو أسر المشركون مسلماً وأكرهوه على الكفر فصدر منه ما يؤدي إلى الكفر إكراهاً لم يقدح ذلك في إيمانه ولم يحكم بارتداده، ولو اختار القتل فقتل مات شهيداً، وهو مخير بين الأمرين، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر.

الثاني: لو أطلقوه بشرط الإقامة أو الأمن لزم الثاني دون الأول.

الثالث: لو أمسكوه على مال ولم يتمكن المسلمون من تخليصه إلا بأدائه وهو عاجز عن الأداء وجب على المسلمين الأداء من بيت المال، أو من وجه زكاة أموالهم.

الرابع: لو أطلقوه على مال لم يجب عليه.

الخامس: لو شرطوا العود وقبله لم يجز له الوفاء، ولو عزم على العود ولم يكن ممن يوثق بعقله وجب على المسلمين منعه.

السادس: لو خرج فازاً منهم فتبعه منهم نفر لصده كان دمهم عليه مباحاً.

السابع: لو اشترى منهم شيئاً اختياراً نسيئة وخرج إلى دار الإسلام وجب عليه إيفاء الثمن، وإن كان إكراهاً وجب عليه رد العين على إشكال ينشأ من أخذه له بالبيع، وقد كان مكرهاً فيه فلا يجب الثمن ويجب رد العين، ومن أنه مال حربي دخل دار الإسلام بلا أمان، فيكون حق الإمام فيجب رد العين عليه لاعلى صاحبه.

قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ  
يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ <sup>(١)</sup>

بيان آية «قل  
للذين كفروا أن  
يـنتهوا...»  
والأحكام  
المستفادة منها

السابعة قوله تعالى: «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا»، قيل: المراد بـ«الذين كفروا» كفار قريش، وقيل كل من كفر، وعلى كلا التقديرين الحكم عام «إِنْ يَنْتَهُوا» عن الكفر، وإيذاء الرسول بأنفسهم وبإتفاقهم الأموال إنتصاراً عليه: «يغفر لهم ما قد سلف» من الذنوب بحذاقها؛ فَإِنَّ الْإِيمَانَ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ مِنْ حَقُوقِ اللَّهِ وَحَقُوقِ النَّاسِ إِلَّا الدِّينَ، وقيل <sup>(٢)</sup>: هذا إنما هو بالنسبة إلى الحربي.

وأما الذمي، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ حَقُّ الْآدَمِيِّينَ، «وإن يعودوا» إلى الكفر والإيذاء بالارتداد «فقد مضت سنن الأولين»، سنّة الله: هي العادة الجارية التي لا تتخلف.

وتقدير الكلام في هذا المقام فقد مضت سنّة الله في الأولين، وحاصل معنى الآية وعد للمرتدين الذين ارتدّوا على أعقابهم بعد ما تكلموا بكلمة الشهادة، أي إن عادوا إلى ما كانوا عليه من الكفر فلنعد إلى ما جرت به عادتنا في شأن المشركين من القتل في الدنيا والعقاب في الآخرة.

تنبيه

بيان ما أضافه  
المصنف في الآية

لا يخفى عليك أَنَّ الْآيَةَ مَسْوُوقَةٌ لِبَيَانِ حُكْمَيْنِ:

أحدهما: حكم الكافر إذا أسلم، فإن كان إسلامه طوعاً من دون قتال أو معه

١ - الأنفال ٨: ٣٨.

٢ - الكشاف: ج ٢، ص ٢٢٠.



قبل الأسر فهو حرّ مسلم وإسلامه يسقط عنه ما وجب من حقوق الله وحقوق العباد إلاّ الدّين ، وإنّ أسلم بعد الأسر فهو رقّ إن لم يفدى أو يمنّ عليه وحكمه في الأحكام حكم الأوّل.

وثانيهما : المسلم إذا ارتدّ ، وهو على ضربين :

أحدهما : من سبق إسلامه الكفر ، ومن لم يسبقه فالثاني إن كان ذكراً عاقلاً بالغاً وجب قتله ولا تقبل توبته لو تاب حكماً وأمره في الآخرة إلى الله ، قال الشهيد في الدروس<sup>(١)</sup> : «وأما أحكام المرتد فهي : إمّا في النفس أو المال أو الولد أو الزوجية فالأوّل : وجوب القتل إن كان رجلاً مولوداً على فطرة الإسلام لقول رسول الله ﷺ : «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(٢)</sup> ، ولا تقبل توبته ظاهراً ، وفي قبولها باطناً وجه قوي.

وإن كانت أنثى إستتيبت ، فإن تابت عفي عنها وإلاّ حبست وضربت في أوقات الصلاة حتّى تتوب ، فإن لم تتب أديم حبسها وضربها ولا تقتل ، وإن كان مجنوناً فلا عبرة بارتداده ، ألهمّ إلاّ أن يطرأ عليه الجنون بعد الإرتداد فيقتل إن كان فطرياً وإلاّ قبلت توبته ، وإلاّ قتل فإن أفاق وتاب قبلت وإلاّ يستتاب فإن تاب عفي عنه ، وإلاّ قتل ، وروى الشيخ أبو جعفر الطوسي عن سهيل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : «المرتدّ تعزل عنه امرأته ولا تؤكل ذبيحته ويستتاب ثلاثة أيّام فإن تاب وإلاّ قتل»<sup>(٣)</sup> ، وقيل يستتاب القدر الذي

١ - الدروس الشرعية : ج ٢ ، ص ٥٢ .

٢ - صحيح الترمذي : ج ٤ ، ص ٥٩ ، باب ٢٥ ما جاء في المرتد ، ح ١٤٥٨ .

٣ - الاستبصار : ج ٤ ، ص ٢٥٤ ، ح ٩٦١ .

يمكن فيه الرجوع، وقال الشيخ فخر الدين<sup>(١)</sup>، وهذا هو الأقوى عندي، والأول أحوط.

وهو قد يكون فعلياً كالسجود للصنم وإلقاء المصحف في القاذورات، وكذلك كل فعل يدل على الإستهانة بالقرآن أو بالشرع، وقد يكون قولياً كالألفاظ الدالة على إنكار ما علم ثبوته بالضرورة من دين محمّد ﷺ أو على اعتقاد ما يجب إنكاره سواء كان ذلك القول عناداً أو اعتقاداً واستهزاء.

### فروع:

الأول: لو شهد عليه بالردة عدلان فادّعى الإكراه قبل منه مع القرينة فروع في بعض أحكام الرد  
وبدونها، ففيه خلاف أقرب به عدم القبول لتضمن دعواه تكذيب الشهود فلا يقبل منه، وذلك لكون الحكم بكفر من ثبت إسلامه أمراً خطراً؛ فإنه يؤدي إلى إباحة دم من كان معصوم الدم مع شبهة دعوى الإكراه فيجب قبولها لقوله ﷺ: «إدروا الحدود بالشبهات»<sup>(٢)</sup>.

الثاني: لا عبرة بردة الساهي، والغافل، والنائم، والمغمى عليه، فلو ادّعى عدم القصد أو الغفلة أو الحكاية صدّق بدون اليمين لقوله ﷺ: «إدروا الحدود»، وهذه شبهة فتستحقّ درء الحد؛ إذ لو حكم بارتداده وجب الحد.

الثالث: لو هذى السكران بما يوجب الردة، ففي الحكم بردته إشكال؛ وذلك لأنّ طلاقه وعتقه وجميع العقود الصادرة منه غير معتبرة عندنا بحال، ولأنّه إذا زنى أو لاط أُجري عليه أحكام الصاحي فردّته وإسلامه يجوز إلحاقهما

١ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥٥٠.

٢ - الفقيه: ج ٤، ص ٥٣، ح ١٩٠.

بالأول فلا يعتبران، ويجوز إحقاقهما بالثاني فيعتبران، وقال العلامة رحمته الله: الأقرب المنع<sup>(١)</sup>، ووجه القرب أنه مع زوال التميّز يكون غافلاً وتكليف الغافل كتكليف النائم غير معقول.

الرابع: لو تكرّرت الردّة من غير المسبوق بالإيمان إذا كان ذكراً ففي وجوب قتله في الثالثة أو الرابعة خلاف، قال الشيخ فخر الدين<sup>(٢)</sup>: هذه الرواية، وعنى بها القتل في الثالثة هي رواية الشيخ عن يونس عن الكاظم عليه السلام قال: «أصحاب الكبائر يقتلون في الثالثة»<sup>(٣)</sup>، ولم أظفر في أحاديث أصحابنا برواية على غير المرتد إلا رواية رواها الشيخ في كتابي الأخبار عن جميل بن درّاج عن أحدهما عليهما السلام في رجل رجع عن الإسلام قال: «يستتاب، فإن تاب وإلا قتل»<sup>(٤)</sup>، قيل لجميل: فما تقول لو تاب ثم رجع عن الإسلام قال: يستتاب، قيل: فما تقول إن تاب ثم رجع ثم تاب ثم رجع، فقال: لم أسمع في هذا شيئاً ولكن عندي أنه بمزلة الزاني الذي يقام عليه الحدّ مرّتين ثم يقتل بعد ذلك، ثم قال عليه السلام: والأقوى عندي أنه يقتل في الرابعة<sup>(٥)</sup>.

الخامس: توبة من أنكر الإسلام أعني شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتوبة من أنكر أمراً معيّناً من دين الإسلام ممّا يكون إنكاره إرتداداً كإنكار عموم بعثته عليه السلام التصريح بإقرار ما أنكر.

السادس: ولد المرتدّ مسلم إن علقت أمّه به قبل الردّة، فإن بلغ مسلماً فهو

١ - نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥٤٩.

٢ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥٥١.

٣ - الاستبصار: ج ٤، ص ٢١٢، ح ٧٩١.

٤ - الاستبصار: ج ٤، ص ٢٥٣، ح ٩٦٠.

٥ - إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥٥١.

على ما كان عليه، وإلا استتيب فإن تاب عفي عنه وإلا قتل في الثالثة أو الرابعة على ما عرفت من الاختلاف، ولو كان العلوق بعد الردة وكانت أمه مسلمة فحكمه حكم الأول، وإن كانت كافرة فحكمه حكمها، وفي جواز إسترقاقه خلاف، قال الشيخ في المبسوط<sup>(١)</sup> والخلاف<sup>(٢)</sup> بإسترقاقه؛ لأنه كافر من كافرين، ولذلك لا يقتل المسلم بقتله، وقال في كتاب أهل الردة: لا يسترق؛ لأن أبويه لم يسترقا، وهو تابع لهما في الحكم، وقال في كتاب قتال أهل الردة في الخلاف<sup>(٣)</sup> أيضاً: إن كان في دار الحرب استرق وإلا فلا.

السابع: أموال المرتد الفطري وجميع ما له التصرف فيه ينتقل إلى ورثته المسلمين إن وجدوا وإلا إلى الإمام، وتبين زوجته، وتؤمر بعدة الوفاة من حين وقوع الردة، وغير الفطري يحجر على أمواله، وجميع تصرفاته، فإن تاب فهو أحق بها وإلا فلورثته المسلمين إن وجدوا وإلا فلإمام.

الثامن: في وجوب إعتداد زوجة المرتد عن فطرة حكم الميِّت إجماعاً، ومن أحكامه الحكم على زوجته أن تعتدّ عدة الوفاة من حين الموت سواء دخل بها أم لم يدخل، فكذا زوجة المرتد يجب أن تعتدّ عدة الوفاة سواء دخل أم لم يدخل، ومن حيث إنّه نكاح قد انفسخ بغير الموت قبل الدخول فلا تجب العدة وثبوت البدليّة في حكم لا يستلزم ثبوتها في جميع الأحكام على أنّ الأصل عدم الوجوب؛ لأنّ العدة إنّما شرّعت لاستبراء الرحم في المدخول بها ولأداء حقّ الزوجيّة من الحداد إظهاراً للتحزّن في غير المدخول بها إذا توفّي عنها زوجها،

١ - المبسوط: ج ٧، ص ٢٨٦.

٢ - الخلاف: ج ٥، ص ٣٦١، المسألة ١١.

٣ - الخلاف: ج ٥، ص ٥٠١، المسألة ١.

وكلا الأمرين مفقودان في امرأة المرتد مع عدم الدخول ، أمّا فقدان وجوب الإيتراء فلعدم الدخول ، وأمّا فقدان وجوب الحداد رعاية لحق الزوجية ، فلعدم تحقق الموت و بسقوط ذلك الحق عن الزوجة بارتداد الزوج .